وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الإفتاء

بداية المجتهد ونهاية المقتصد

المجلد الأول



حُقوق الطَّبع محفُوظة
لوزارة الأوقاف والشؤون الدينيَّة
سلطنة عُمان
وزارة الأوقاف والشؤون الدينيَّة
مكتب الإفتاء

الطّبعة الأولى
١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م

لا يجوز نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب في أي شكل من الأشكال أو بأية وسيلة من الوسائل - سواء التصويرية أو الالكترونية، بما في ذلك النسخ الفوتوغرافي أو سواه وحفظ المعلومات واسترجاعها - إلا بإذن خطي من الناشر.

في الفقه الإباضي المقارن

بداية المجتهد ونهاية المقتصد

لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي المالكي

(ت: ٥٩٥ هـ)

مع الراجح من آراء المذهب الإباضي وفقه المذاهب الإسلامية

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتبة الإفتاء

الإشراف العام

معالي الشيخ عبد الله السالمي

وزير الأوقاف والشؤون الدينية

تقديم وتحرير

أ.د. محمد كمال الدين إمام

أستاذ الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق

جامعة الإسكندرية

المجلد الأول

اللجنة العِلميَّة

أ. د. محمد كمال الدين إمام

أ. د. منى أحمد أبو زيد

د. محمد العتزي

وزارة الأوقاف والشؤون الدينيَّة
مكتب الإفتاء

تصدير

بسم الله الرحمن الرحيم

على الرغم من تأخره في الزمن فقد تمكَّن «ابن رشد» الحفيد ـ القاضي والفقيه والفيلسوف ـ أن يتقدم على معاصريه، وأن يتجاوز ما كتبه غيره، بحيث تصحُّ فيه كلمة «ابن رشيق» في كتابه «العمدة»: ملأ الدنيا وشغل الناس، باعتباره فقيهًا صاحب منهج.

إنّ تميّزه في أصول الفقه وفروعه يبدو واضحًا في كتابه «الضروري في أصول الفقه» وهو تلخيص ونقد لكتاب «الإمام الغزالي» «المستصفى». لابن رشد كما سبق القول منهجٌ فقهيٌّ مميّز اتخذ مكانًا مرموقًا بين مذاهب فقهاء الإباضيّة والأحناف والمالكية والشافعية والحنابلة. وأهم ما في هذا المنهج تطور علم الخلاف عنده، وهو أشبه بالقانون المقارن عند المعاصرين من علماء القانون وفلاسفته. لقد كان «ابن رشد» بارعًا في هذا العلم، وهو العلم الذي ساهم فيه العقل الفقهي الإسلامي منذ بواكيره الأولى، وشهد القرنان الرابع والخامس للهجرة إسهاماتٍ رائعة من فقهاءٍ وأصوليين عُمانيين، يأتي في مقدمتهم «ابن بركة العُماني» في كتابه «الجامع»، ومن بعده «ابن المنذر» في كتابه الضخم «الأوسط في الخلاف»، ويمثل كتاب «بداية المجتهد» «لابن رشد» الحفيد عملًا جديرًا بالعناية والدرس، كما هو جدير

بالإصدار والنشر المتجدد، لذلك كله اتجهت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في سلطنة عُمان إلى إصداره في طبعةٍ جديدةٍ اتسع فيها نطاق المقارنة ليستوعب ما كتبه الإباضية وغيرهم، في عمل يستهدف إحياء وحدة الأصول بين المذاهب الإسلامية المختلفة، مع تنوع اتجاهاتها واختلاف بعض آرائها الجزئية، ويستهدف أيضًا مواكبة الدراسات المقارنة في مناهجها المعاصرة، وذلك بتقديم نماذج حيّة من الفقه المقارن عند المسلمين، يبرز أصالتهم وأسبقيتهم في هذا الاتجاه بالدليل العلمي المجرد، دون إجحاف يُجافي العلم، ودون تعاطفٍ يخالف الموضوعية في البحث العلمي الرصين.

إننا نضع هذه المحاولة الجادة أمام الباحثين في كل المذاهب باعتبارها خطوةً مهمةً في طريق التجديد الفقهي المنشود.

والله ولي التوفيق

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الإفتاء

عبد الله بن محمد بن عبد الله السالمي
وزير الأوقاف والشؤون الدينية

مقدمـــة

(١)
الدراسات المقارنة في الفقه الإسلامي

يكاد يجمع دارســو القانون على أن المقارنة بيــن القوانين ولدت في بداية القرن العشــرين باعتبارها علمًا جديدًا في المنظومة القانونية ســرعان ما تطورت مناهجه وتنوعت مدارســه، واكتسب رغم حداثته أهمية لافتة في مجال القانون الوضعي وفلســفته وتاريخه. إلا أنه بوضعيتــه القلقة وغاياته المتباينة بين مدرســة وأخــرى، ليس لــه ما لعلم الخلاف ـ وهو الاســم الإسلامي لهذا العلم ـ من رسوخ في المصادر، ودقة في المناهج، واستقرار يكاد يكون شاملًا في نســق قواعده الكلية والجزئية، وإذا كان علم القانون المقارن عند بعض أعلامه موضوعــه التقريب بين القوانين في ما بين البلاد المتمدينة، فهذه المهمة هي إحدى وظائف علم الخلاف في العائلة التشريعية الإســلامية، وهي وظيفة معتــرف بها لــدى كل المذاهب الفقهية الســنية والإباضية والشيعية، بل في كل مدارس الفقه الإسلامي باقية ودارسة.

ولكن علم الخلاف بمنهجيته الواســعة يتمدد على مســاحات أرحب، ويســعى إلى ضبط صيغة التفاعل بين الفقه والإنسان، لأن الحكم الشرعي محوره أفعال المكلفيــن. وتلك وظيفة أظنها لا تزال بعيــدة عن التطبيقات العملية في القوانين المعاصرة.

١ ـ تعريف علم الخلاف ومؤلفاته:

اتجهت المدرسة الأزهرية في دراســتها لعلم الخلاف أو الفقه المقارن إلى تعريفه بأنه «جمع أقوال العلماء المختلفة في الحكم الشــرعي للمسألة

الواحدة الفرعية مع أدلتها ومقابلة بعضها ببعض، ثم مناقشتها مناقشة علمية ليظهر بعد ذلك أي الأقوال الأقوى دليلًا، وأقربها تمشيًا مع قواعد الشريعة حتى يكون هو الأرجح»[١].

وهذا التعريف يُضّيق واسعًا، ويحصر علم الخلاف بالمقارنة في المسائل الخلافية، مع أن العلم في نشأته وتطوره يستوعب الخلاف والوفاق، خاصة في علم الخلاف العام، ولدينا كتابات تراثية موسعة مثل كتاب (**المؤتلف من المختلف بين أئمة السلف**) «للطوسي الإمامي»، ومثل كتاب (**جامع الخلاف والوفاق بين الإمامية وبين أئمة الحجاز والعراق**) «لعلي بن محمد السبزواري» وهو من علماء القرن السابع الهجري، وهو ذات المنهج الذي اختطه «ابن رشد» في كتابه (**بداية المجتهد**) بقوله: «فإن غرضي من هذا الكتاب أن أثبت فيه لنفسي على جهة التذكرة من مسائل الأحكام المتفق عليها والمختلف فيها بأدلتها، والتنبيه على نكت الخلاف فيها». والاتجاه نفسه نجده في الفقه الإباضي عند أعلامه في القرن الرابع الهجري الذين اهتموا بذكر أقوال المذاهب الأخرى، مع عرض هذه الأقوال في حوار عقلي رفيع المستوى نجد ذلك في كتاب (**الجامع**) «لأبي محمد عبدالله بن بركة» ٣٦٢هـ، ونجده أيضا عند «أبي سعيد الكدمي» ت ٣٦١هـ في كتابيه (**المعتبر**) (**والجامع المفيد**). وقد سارت المدرسة الإباضية على منهج المقارنة في الخلاف النازل والخلاف العالي ـ في تاريخها العقلي كله مرورًا «بالشماخي» ت ٧٩٢ هـ صاحب (**الإيضاح**)، و«بالشقصي» ت ١٠٧٠هـ في (**منهج الطالبين**) حتى الإمام «السالمي» في (**معارج**

(١) د. عبدالسميع أحمد إمام: منهج الطالب في المقارنة بين المذاهب، الكويت، ط١، ٢٠١٢، ص ١٢.

الآمال) ت ١٣٣٢هـ، والعلّامة «إطفيش» ت ١٣٣٢هـ في شرحه لكتاب **(الثميني)** ت ١٢٢٣هـ المعروف بـ**(شرح النيل)**، ومن أشهر كتب الخلاف في الفقه السني كتاب **(اختلاف الفقهاء)** للإمام «الطبري» ت ٣١٠هـ، وكتاب **(اختلاف الفقهاء)** «للطحاوي الحنفي» ت ٣٢١هـ، و**(حلية العلماء في اختلاف الفقهاء)** «للشاشي الشافعي» ت ٥٠٧هـ، و**(الإشراف على مذاهب الأشراف)** «لابن هبيرة الحنبلي» ت ٥٥٥هـ، و«لابن القصار المالكي» كتاب **(عيون الأدلة)** ت ٣٩٧هـ، ولشيخ الطائفة «الطوسي» الإمامي ت ٤٦٠هـ كتاب **(الخلاف)**.

يقول «ابن خلدون»: «وكل هذا الصنف من العلم يسمى الخلافيات وهو لعمري علم جليل الفائدة في معرفة مآخذ الأئمة وأدلتهم».

٢ ـ مناهج علم الخلاف:

علم الخلاف منهجًا وموضوعًا هو إبداع إسلامي خالص، يسجل أسبقية للفقه الإسلامي على غيره في مجال الدراسات المقارنة، والأصل في علم الخلاف أنه بحث في أوجه الائتلاف والاختلاف، وهو على نوعين:

أ ـ علم الخلاف العالي: وتتم المقارنة فيه بين المذاهب الإسلامية المتعددة، وتطبيقاته في هذا المجال لا تتسم بالحيدة في بعض الأحيان لاهتمامها بالانتصار للمذاهب.

ب ـ علم الخلاف النازل: ويتم بين الآراء المختلفة داخل المذهب الواحد كالخلاف بين «أبي حنيفة» وصاحبيه «أبي يوسف» و«محمد»، والخلاف بين الإمام «مالك» وبين «ابن القاسم»، وبين علم الخلاف النازل

وشـــائج قربى ببعض مباحث علم القانون المقارن فـــي صورته الحديثة والمعاصـــرة، وقدم المذهـــب الإباضي من خلال «أبي ســـعيد الكدمي» مساهمة متميزة في علم الخلاف في كتابه (**الزيادات**) وهو تتبع وزيادات على كتاب (**الإشراف**) «لابن المنذر النيســـابوري الشافعي» ت٣١٨هـ، فقد قام «أبو سعيد الكدمي» بعرض كتاب (**الإشراف على الفقه الإباضي**) معقبًـــا ومعلقًا، فكتابه أشـــبه بحاشـــية إباضيـــة موســـوعية على كتاب (**الإشراف**)، تتجلى فيه إحاطة «أبي سعيد الكدمي» الكاملة بآراء أصحابه من علمـــاء المذهـــب والترجيح بينهـــا، إضافة إلى معرفته الموســـوعية بمدارس الفقه الإسلامي ومذاهبه المختلفة من عصر الصحابة والتابعين إلى منتصف القرن الرابع الهجري.

إلا أن علم الخلاف عند المسلمين انحصر في المقارنة بين المذاهب الإســـلامية المختلفة، ولم يقابل بينها وبين العائلات القانونية للشعوب الأخرى كاليونان والرومان، ولذلك أسباب منها.

إن الفقه الإســـلامي لم يهتم بهذه القوانين لالتصاقها بالحكام حينًا، وبالأديان الأخرى حينًـــا آخر، ممـــا جعلـــه يتحفظ عليها، وما تســـلل إلينا من «شرع من قبلنا» إنما هو أعراف وتقاليد لأمم وشعوب أسلمت، فقبل الإســـلام بعض أحوالهـــا العرفيـــة التي لا تتعارض مـــع الأصول الاسلامية.

ومنها أيضًا أن الدولة الاســـلامية اتســـع صدرها كاملًا لمواطنة غير المســـلمين من المقيمين في أرضها ولم يســـلموا، فلهـــم ما لنا وعليهم ما علينا، وتركهم وما يدينون في أحوالهم الشـــخصية من دون أن يدخل معهم في مقارنات تشريعية، بل تركهم يستفيدون من بنائه التشريعي من دون إكراه كما في قوانين «ابن العسال»، وغيرها من النظم التشريعية.

ولا نكاد نجد إرهاصًا في المقارنة بين العائلات القانونية إلا في مؤلف وحيد هو (**الإعلام بمناقب الإسلام**) «لأبي الحسن العامري». فقد تخطى هذا المفكر ـ كما يقول صلاح الناهي ـ حدود علم الخلاف فيما بين المذاهب الاسلامية، إلى آفاق الموازنة بين الشرع الإسلامي، وشرائع بعض الأمم الأخرى من حيث الأسس والروح، والمنهج وبعض المبادئ العامة.

(٢)
«ابن رشد» وكتابه (بداية المجتهد)

«ابن رشد» الحفيد رجل ملأ الدنيا وشغل الناس ـ ولا يزال ـ ولا أظن فيلسوفًا عربيًا له حضور في أهم اللغات العالمية مثل «ابن رشد»[(١)]، وقد قيل عنه «لابن رشد» ثلاثة جوازات سفر: عربي وعبري ولاتيني وينبغي أخذ الثلاثة في الاعتبار «وقد يكون ذلك صحيحًا للبحث عن «ابن رشد» التاريخي. أما «ابن رشد» الفيلسوف والطبيب والفقيه فإنه يقرأ في لسان قومه وفي عربية قرآنه، رغم ما كتب عنه بأكثر من عشرين لغة عالمية.

ولد «ابن رشد» في قرطبة عام ٥٢٠ هـ/١١٢٦ ميلادية، لأب فقيه وجد كان شيخ المالكية في زمانه، وفي بيئة يسيطر عليها في العقيدة المذهب

(١) في الفهرست الشامل الذي قدمه «جورج قنواتي» عما كتب عن «ابن رشد» أكثر من مائة وخمسين عملًا وذلك حتى عام ١٩٧٨، فإذا أضفنا إليه ما كتب كروس ايرناندين الإسباني عن الكتابات حول «ابن رشد» حتى عام ١٩٨٦ نجدها ترتفع إلى مائتين بعد حذف المكررات وأظنها الآن تتجاوز الثلاثمائة خاصة بعد الاحتفال المئوي بـ«ابن رشد»، وبعد صدور العديد من الكتابات والأطروحات الجامعية عنه.

الأشعري وفي الفقه المذهب المالكي، وفي بيت من بيوت الصفوة يتسنم أهله ذروة الفقه وأعلى مناصب القضاء، وقد كان «ابن رشد» تلميذًا نجيبًا لهذه الأسرة العلمية، أصابته نجابتها، ولحقته نكباتها في السياسة والحياة. وقد أصبح وريث جده في العلم الشرعي، ووريثه في منصب قاضي الجماعة، ووريثه في علم الخلاف الذي يعد كتاب (**بداية المجتهد ونهاية المقتصد**) من معالمه الرئيسية، ورغم صغر حجم الكتاب قياسًا بما كتبه فقهاء الخلافيات إلا أنه من أدق كتب الخلاف العالي منهجًا، وأوسعهم أفقًا، إضافة إلى الطريقة النقدية التي تميز بها «ابن رشد» فيلسوفًا ومتكلمًا وفقيهًا.

وعلى الرغم من مادة الكتاب الفقهية فإنه يصعب تصنيفه في علم الفروع، وهو ما صرَّح به «ابن رشد» قائلًا: «وليس كتابنا هذا كتاب فروع، إنما هو كتاب أصول». ويقول أيضًا: «وليس قصدنا التفريع في هذا الكتاب»، بل هو بحث في منهجية الخلاف وقوانين الاجتهاد يتحرى فيها «ابن رشد» ما يفرضه النقل وما يوجبه العقل، حتى لو اقتضاه الترجيح أن يخرج في المسألة عن مالكيته، وأن يحرر محل النزاع بما يؤدي إلى نقد مذهبه، ونقض رأي إمامه، وهو كتاب في الخلاف والوفاق، يقول «ابن رشد»: «وذلك أننا قصدنا في هذا الكتاب ـ كما قلنا غير مرة ـ إنما هو أن نثبت المسائل المنطوق بها في الشرع المتفق عليها والمختلف فيها، ونذكر من المسائل المسكوت عنها التي اشتهر الخلاف فيها بين فقهاء الأمصار، فإن معرفة هذين الصنفين من المسائل ـ أي الوفاق والخلاف ـ هي التي تجري للمجتهد مجرى الأصول في المسكوت عنها، وفي النوازل التي لم يشتهر الخلاف فيها بين فقهاء الأمصار سواء نقل فيها مذهب عن واحد منهم أو لم ينقل». وقد استهدف «ابن رشد» من كتابه تحقيق أمرين:

١ ـ **الأمر الأول: عملي**: وهو التدريب على صناعة الفتوى، وكيفية إصدار الأحكام. يقول «ابن رشد»: «ويشبه أن يكون من تدرب في هذه المسائل وفهم أصول الأسباب التي أوجبت خلاف الفقهاء فيها، أن يقول ما يجب في نازلة من النوازل، أعني أن يكون الجواب فيها على مذهب فقيه من فقهاء الأمصار، أعني في المسألة الواحدة بعينها ويعلم حيث خالف ذلك الفقيه أصله، وحيث لم يخالف، وذلك إذا نقل عنه الفتوى، فأما إذا لم ينقل عنه الفتوى أو لم يبلغ ذلك الناظر في هذه الأصول فيمكنه أن يأتي بالجواب بحسب أصول الفقيه الذي يفتى على مذهبه، وبحسب الحق الذي يؤديه له اجتهاده».

٢ ـ **الأمر الثاني: علمي**: وهو بلوغ رتبة الاجتهاد من خلال التكوين المنهجي الذي استهدفه «ابن رشد» في كتابه، وما تضمنه فيه من قواعد أصولية، وأسباب للخلاف والوفاق مما دفعه إلى القول: «إن في قوة هذا الكتاب أن يبلغ به الإنسان كما قلنا رتبة الاجتهاد إذا تقدم، فعلم من العربية، وعلم من أصول الفقه ما يكفيه في ذلك. ولعل ذلك ما دفع «ابن رشد» إلى كتابة كتابين في كلا العلمين هما: (**الضروري في علم النحو**)، و(**الضروري في علم أصول الفقه**)، لتتكامل الأدوات المنهجية لتكوين الفقيه المجتهد، ولتكون عدته في معرفة أسباب الخلاف والتي حددها «ابن رشد» في كتابه فقال: «وأما أسباب الخلاف بالجنس فستة:

أحدها: تردد الألفاظ بين هذه الطرق الأربع، أعني بين أن يكون اللفظ عامًّا يراد به الخاص، أو خاصًا يراد به العام، أو عامًّا يراد به العام أو خاصًّا يُراد به الخاص، أو يكون دليل خطاب أو لا يكون.

والثاني: الاشتراك في الألفاظ وذلك إما من اللفظ المفرد كلفظ «القرء» الذي يطلق على الأطهار وعلى الحيض، وكذلك لفظ «الأمر» هل يحمل على الوجوب أو الندب؟ ولفظ «النهي» هل يحمل على التحريم أو الكراهية؟

وإما في اللفظ المركب مثل قول الله تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ﴾ فإنه يحتمل أن يعود على الفاسق فقط، ويحتمل أن يعود على الفاسق والشاهد، فتكون التوبة رافعة للفسق، ومجيزة شهادة الفاسق.

والثالث: اختلاف الإعراب.

والرابع: تردد اللفظ بين حمله على الحقيقة أو حمله على نوع من أنواع المجاز التي هي: إما الحذف، وإما الزيادة، وإما التقديم، وإما التأخير، وإما تردده على الحقيقة أو الاستعارة.

والخامس: إطلاق اللفظ تارة وتقييده تارة، مثل إطلاق العتق تارة، وتقييدها بالإيمان تارة.

والسادس: التعارض في الشيئين في جميع أصناف الألفاظ التي يتلقى منها الشرع الأحكام بعضها مع بعض، وكذلك التعارض الذي يأتي في الأفعال أو في الإقرارات، أو تعارض القياسات أنفسها، أو التعارض الذي يتركب من هذه الأصناف الثلاثة».

ولم ترد هذه التعليلات لأسباب الخلاف على سبيل الحصر في كتاب «ابن رشد» لأنه يتجاوز في التطبيق على الجزئيات إلى معاني وأصول أخرى يراها أسبابًا للخلاف. لعل أهمها قواعده في النقد والترجيح والتي تدفعه

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الإفتاء

إلى خلاف مذهبه، ويرجح آراء «لأبي حنيفة»، وأقوالًا «للشافعي»، ولكنه لا يفعل ذلك إلا بعد فحص الأدلة وتقويمها، ويعتمد الأقرب إلى الصواب من الآراء بغض النظر عن الانتماء المذهبي لقائليها.

ولنا أن نتساءل عن منهجية «ابن رشد» في علم الخلاف العالي، لقد حصر «محمد العلمي» في كتابه (**المستوعب لتاريخ الخلاف العالي ومناهجه عند المالكية**) اتجاهات الخلاف في ثلاثة: الاتجاه الجدلي، والاتجاه الأثري، واتجاه تعليل الخلاف وبيان أسبابه.

فالجدليون لم يكونوا معنيين بالتعرض إلى أكثر من مذهب «أبي حنيفة» «وداود» و«الشافعي» و«أحمد» لأنها هي المذاهب «المخالفة» وهي المذكورة المتداولة في كتب الخلافيات والحجة والرد، ومثالها كتاب (**عيون المجالس**) «لابن القصار»، وفيه دفاع عن المذهب المالكي.

أما الأثريون فكان شيخهم «ابن عبدالبر» في شرحه لـ (الموطأ)، ومنهجه قائم على موافقة الأثر، وصحيح النظر والجمع بين الأحاديث، وما عليه الكافة هو معيار الخطأ والصواب، وافق ذلك مذهب مالك أو عارضه.

أما «ابن رشد» فقد تبنى منهج تعليل الخلاف وبيان أسبابه، واقتصر في (**بداية المجتهد**) على المذاهب المشهورة من وافق أو خالف أو توسط أو رجح.

ويجمع «ابن رشد» ـ كما يقول «محمد العلمي» ـ في كتابه بين معياري النظر والأثر في الترجيح بين المذاهب، ولا يخفى على الناظر انتقاده لمذهب

مالك، واتسم ذكر الأقاويل وأحكام المذاهب في بداية المجتهد بالاختصار والتركيز والنفاذ السريع إلى المدرك والمنزع حتى تتساوق مع تعليل الخلاف وبيان أسبابه الذي كان مقصد «ابن رشد»، وهو يقدم منهجية جديدة في الكتابة الفقهية تبدأ بعرض سريع لأصول الفقه وأدلة الاستنباط، ثم عرض أكثر تفصيلًا لأسباب الخلاف من جوانب عدة أصولية تتعلّق بالمصادر، ولغوية تتعلّق بالدلالات، ومنطقية تتعلّق بالتعارض.

وصفحات الكتاب تنطق بأن هذا الكتاب لابن رشد، ومنهجه، وآلياته في التعليل والترجيح، إلا أن «ابن زرقون» الفقيه والقاضي المعاصر «لابن رشد» له رأي آخر، أورده «محمد بن عبد الملك الأنصاري المراكشي» في كتابه (**الذيل والتكملة**) يقول ما يلي: «نقلت من خط المقيد «أبي العباس بن علي ابن هارون» ما نصه «أخبرني «محمد بن الحسين بن زرقون» أن القاضي «أبا الوليد بن رشد» استعار منه كتابًا ضمّنه أسباب الخلاف الواقع بين أئمة الأمصار من وضع بعض فقهاء خراسان، فلم يرده إليه، وزاد فيه شيئًا من كلام الإمامين «أبي عمر بن عبد البر»، «وأبي محمد ابن حزم» ونسبه إلى نفسه، وهو الكتاب المسمى بـ(**بداية المجتهد ونهاية المقتصد**)، قال «أبي العباس بن هارون»: «والرجل غير معروف بالفقه، وإن كان مقدمًا في غير ذلك من المعارف».

والخبر فيه تهمة تتغيا تجريد «ابن رشد» من مكانته الفقهية من شخصين أحدهما: هو راوي الخبر «ابن هارون» قال عنه «ابن عبد الملك» معلقا على كتبه بأنها تشتمل على أوهام عثرت على كثير من ذلك فيها، والثاني وهو «ابن زرقون» الفقيه الأشبيلي فعلى الرغم من مكانته في القضاء إلا أن مجمل

تراثه العلمي مختصرات لكتب السابقين ليس فيها ابتكار أو ألمعية، وحسبنا أن «ابن زرقون» يورد نصًا موهمًا لكتاب كان عنده واستعاره منه «ابن رشد» لا يعرف مؤلفه وهل هو تجميع لآراء عدة مؤلفين، أم كتاب واحد لمؤلف بعينه، ومن هو ذلك الخراساني الذي يدّعي «ابن زرقون» أن «ابن رشد» سرق كتابه، وكيف يقول عن «ابن رشد» أنه غير معروف بالفقه، وهو قاضي الجماعة، وحفيد ابن رشد الجد، الذي هيأته البيئة العلمية التي عاشها لأن يكون فقيهًا وأصوليًا وقاضيًا قبل أن يكون فيلسوفًا وطبيبًا وشارحًا لأرسطو. صحيح أن «ابن رشد» يعرض لآراء «ابن عبد البر» و«ابن حزم»، ولكنه يعرضها عرض الناقد البصير محللًا وناقدًا، مرجحًا في ما بينها قبولًا ورفضًا وليس غريبًا أن يتضمن كتاب في الخلاف آراء لأشهر علماء الأندلس هو «ابن حزم»، ولأبرز فقيه مالكي هو «ابن عبد البر»، وإنني اتفق مع عالم الأندلسيات الكبير الدكتور «محمود علي مكي» في قوله: «ومن هنا ننتهي إلى أن تلك التهمة التي قذف بها «ابن رشد» لا تثبت للنقد، وأنها على الأرجح تعود إلى ظاهرة ألح على إبرازها «ابن حزم» في المجتمع الأندلسي وهي ظاهرة الحسد لكل من ينبغ فيه على نحو يبهر الأنظار، إذ سرعان ما يناصبه منافسوه العداوة، فيعملون على تصيد عثراته، وتشديد النكير عليه حتى يسقطوا مكانته.

وقد أفادتنا المصادر بسير بعض من ناصبوا «ابن رشد» العداء وشنعوا عليه، لاجئين إلى إثارة جمهور العامة في قرطبة عليه، وإلى الإيقاع بينه وبين السلطان الموحدي المنصور بالوشايات الكاذبة.

إن الذي يطالع (**بداية المجتهد**) يرى نفسه أمام عمل يتسم بأصالة

غير معهودة في الأندلس، حيث اعتاد فقهاء المالكية على ترديد آراء شيوخ المذهب وتقليد عملهم، معرضين عن كل ما خالف مذهبهم إما جهلًا وإما تعصبًا، أما (**البداية**) فيتجلى فيه روح التحرر والانفتاح على الحوار بين مختلف المذاهب على نحو يُعد جديدًا إلى حد بعيد.

وقد لقي كتاب «ابن رشد» عناية خاصة في العقود الأخيرة، فنظمه الدكتور «الحمداني» (**شبيهنا ماء العينين**) في قصيدة من ٦٧٤٥ بيتًا، واستخرج قواعده وضوابطه «عبد الوهاب بن محمد» في مؤلف من أربعة مجلدات، ودرس «د. محمد شريف بو لوز» تربية ملكة الاجتهاد من خلال كتاب (**بداية المجتهد**) وصدرت دراسته في مجلدين، وخرجت أحاديثه في رسالة علمية، كما خرَّجها «احمد صديق الغماري» في كتابه (**الهداية في تخريج أحاديث البداية**)، وقدم «جاسر عودة» خلاصة له صدرت في مجلد واحد، وتناولت أكثر من أطروحة (**مقاصد الشريعة عند ابن رشد**) من خلال كتابه (**بداية المجتهد**)، وأصدر الدكتور «عبد الكريم الحامدي» كتابه (**الجامع المفيد في أسباب اختلاف العلماء عند ابن رشد الحفيد**)، صدر في مجلدين، وأصدر المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الاسلامية طبعة لبداية المجتهد في سبعة مجلدات، قارنته بالمذهب الإمامي، وخرجت أحاديثه ونقوله الفقهية من كتب المذاهب السنية، وذات المنهج اتبعه «السيد محمد علي بحر العلوم» في الجزأين الأول والثاني من طبعته التي تستوعب مادة الجزء الأول من الكتاب بداية من باب الطهارة إلى باب الأطعمة والأشربة، وقد قدمت في جامعة سوهاج للباحث «عابدين السيد» رسالة عن (**المنهج العقلي عند ابن رشد في آرائه الفقهية**) عام ١٩٩٢. كما صدرت أطروحة في عام ٢٠١٣ عن «الآراء الشاذة لابن رشد في كتابه بداية

المجتهد» وتُرجم الكتاب إلى اللغة الإنجليزية وصدر في مجلدين من سلسلة أعظم الكتب في الحضارة الإسلامية.

ورغم ذلك فإن الجانب الأصولي والفقهي لا يزال بحاجة إلى دراسات معمقة، خاصةً إذا قارناه بما يكتب عن ابن رشد في الجوانب السياسية والفلسفية والكلامية، بما يكشف عن خلو المكتبة العربية والإسلامية من كتابات رصينة تتناسب مع علو كعب «ابن رشد» في الدراسات الشرعية والقانونية، وتراث ابن رشد الكبير في العلوم الانسانية والطبيعية يعني أنه عاش بين القلم والحياة العقلية والسياسية عمره كله، وعندما رحل عن عالمنا ـ وقد ناهز السبعين من عمره ـ سنة ٥٩٥ هـ/١١٩٨م، ترك الدنيا تلهث خلف تراثه، والناس يختصمون في أفكاره وآرائه ومكانته، وأظنه يعيش في عالم الخلد قرير العين بما قدم لأمته وللإنسانية.

ولعلنا بهذه الإطلالة على علم الخلاف، وبالتأمل في فقه «ابن رشد»، ومحاولة تخريجه على الراجح في المذهب الإباضي نكون قد أضفنا جديدًا، يتسع به الأفق العقلي للكاتبين في الفقه الإسلامي، فلا يألونَّ جهدًا من أجل قراءة واسعة للفقه الإسلامي ومذاهبه، وللفقه الإباضي ومدوناته الموسوعية، فتستعيد الكتابة الفقهية توازنها المعرفي، وتزداد غنًى وثراءً وخصوبة.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

د. محمد كمال الدين إمام


مَن يُرِدِ اللهُ بِهِ خَيرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّين
حديث شريف

خطبة الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

أمَّا بعد حمد الله بجميع محامده، والصلاة والسلام على محمد رسوله وآله وأصحابه، فإنَّ غرضي في هذا الكتاب أن أثبت فيه لنفسي على جهة التذكرة من مسائل الأحكام المتفق عليها والمختلف فيها بأدلَّتها، والتنبيه على نكت الخلاف فيها، ما يجري مَجرى الأصول والقواعد؛ لما عسى أن يرد على المجتهد من المسائل المسكوت عنها في الشرع. وهذه المسائل في الأكثر هي المسائل المنطوق بها في الشرع، أو تتعلَّق بالمنطوق به تعلُّقًا قريبًا، وهي المسائل التي وقع الاتفاق عليها، أو اشتهر الخلاف فيها بين الفقهاء الإسلاميين من لدن الصحابة رضي الله عنهم إلى أن فشا التقليد.

وقبل ذلك فلنذكر كم أصناف الطرق التي تتلقّى منها الأحكام الشرعية، وكم أصناف الأحكام الشرعية، وكم أصناف الأسباب التي أوجبت الاختلاف؛ بأوجز ما يمكننا في ذلك، فنقول: إنَّ الطرق التي منها تُلُقّيت الأحكام عن النبي عليه الصلاة والسلام بالجنس ثلاثة: إمَّا لفظ، وإمَّا فعل، وإمَّا إقرار.

وأمَّا ما سكت عنه الشارع من الأحكام، فقال الجمهور: إنَّ طريق الوقوف عليه هو القياس[1]. وقال أهل الظاهر: القياس في الشرع باطل[2]، وما سكت عنه الشارع فلا حكم له، ودليل العقل يشهد بثبوته، وذلك أنَّ الوقائع بين أشخاص الأناسيّ غير متناهية، والنصوص والأفعال والإقرارات متناهية، ومحال أن يقابل ما لا يتناهى بما يتناهى.

وأصناف الألفاظ التي تُتلقّى منها الأحكام من السمع أربعة: ثلاثة متّفق عليها، ورابع مختلف فيه. أمَّا الثلاثة المتَّفق عليها[٣]: فلفظ عام يحمل على عمومه، أو خاص يحمل على خصوصه، أو لفظ عام يراد به الخصوص، أو لفظ خاص يراد به العموم، وفي هذا يدخل التنبيه بالأعلى على الأدنى، وبالأدنى على الأعلى، وبالمساوي على المساوي.

فمثال الأول: قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ﴾[٤]، فإنَّ المسلمين اتّفقوا على أنَّ لفظ الخنزير متناول لجميع أصناف الخنازير ما لم يكن ممَّا يقال عليه الاسم بالاشتراك، مثل خنزير الماء. ومثال العام يراد به الخاص: قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾[٥]، فإنَّ المسلمين اتَّفقوا على أن ليست الزكاة واجبة في جميع أنواع المال. ومثال الخاص يراد به العام: قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾[٦]، وهو من باب التنبيه بالأدنى على الأعلى، فإنَّه يفهم من هذا تحريم الضرب والشتم وما فوق ذلك.

وهذه إما أن يأتي المستدعي بها فعلُه بصيغة الأمر، وإمَّا أن يأتي بصيغة الخبر يراد به الأمر، وكذلك المستدعي تركه، إمَّا أن يأتي بصيغة النهي، وإمَّا أن يأتي بصيغة الخبر يراد به النهي.

وإذا أتت هذه الألفاظ بهذه الصيغ؛ فهل يحمل استدعاء الفعل بها على الوجوب أو على الندب ـ على ما سيقال في حدّ الواجب والمندوب إليه ـ أو يتوقف حتى يدلَّ الدليل على أحدهما؟ فيه بين العلماء خلاف مذكور في كتب أصول الفقه[٧].

وكذلك الحال في صيغ النهي؛ هل تدل على الكراهية أو التحريم، أو لا تدل على واحد منهما؟ فيه الخلاف المذكور أيضًا.

والأعيان التي يتعلَّق بها الحكم: إمَّا أن يدل عليها بلفظٍ يدل على معنًى واحدٍ فقط، وهو الذي يعرف في صناعة أصول الفقه بالنصّ، ولا خلاف في وجوب العمل به[٨]، وإمَّا أن يدلّ عليها بلفظٍ يدل على أكثر من معنًى واحد، وهذا قسمان: إمَّا أن تكون دلالته على تلك المعاني بالسواء، هو الذي يُعرف في أُصول الفقه بالمجمل، ولا خلاف في أنَّه لا يوجب حكمًا. وإمَّا أن تكون دلالته على بعض تلك المعاني أكثر من بعض، وهذا يسمّى بالإضافة إلى المعاني التي دلالته عليها أكثر: ظاهرًا، ويسمَّى بالإضافة إلى المعاني التي دلالته عليها أقلّ: محتملًا، وإذا ورد مطلقًا حُمل على تلك المعاني التي هي أظهر فيها حتى يقوم الدليل على حمله على المحتمل، فيعرض الخلاف للفقهاء في أقاويل الشارع، لكن ذلك من قبل ثلاثة معانٍ: من قبل الاشتراك في لفظ العين الذي علّق به الحكم. ومن قبل الاشتراك في الألف واللام المقرونة بجنس تلك العين، هل أريد بها الكل أو البعض؟ ومن قبل الاشتراك الذي في ألفاظ الأوامر والنواهي.

وأمَّا الطريق الرابع[٩] فهو أن يفهم من إيجاب الحكم لشيء ما نفي ذلك الحكم عمَّا عدا ذلك الشيء، أو من نفي الحكم عن شيء ما إيجابه لما عدا ذلك الشيء الذي نفي عنه، وهو الذي يُعرف بدليل الخطاب، وهو أصل مختلف فيه[١٠]، مثل قوله عليه الصلاة والسلام: «**في سائِمَةِ الغَنَمِ الزكاةُ**»[١١] فإنَّ قومًا فهموا منه أن لا زكاة في غير السائمة.

وأمَّا القياس الشرعي فهو إلحاق الحكم الواجب لشيء ما بالشرع بالشيء المسكوت عنه؛ لشبهه بالشيء الذي أوجب الشرع له ذلك الحكم، أو لعلّة جامعة بينهما، ولذلك كان القياس الشرعي صنفين: قياس شبه، وقياس علّة.

والفرق بين القياس الشرعي واللفظ الخاص يراد به العام: أنَّ القياس يكـــون على الخاص الذي أُريد بـــه الخاص، فيلحق به غيـــره، أعني: أنَّ المســـكوت عنه يلحق بالمنطوق به من جهة الشـــبه الذي بينهما، لا من جهة دلالة اللفظ؛ لأن إلحاق المســـكوت عنه بالمنطوق به من جهة تنبيه اللفظ ليس بقيـــاس، وإنَّما هو من بـــاب دلالة اللفظ، وهـــذان الصنفان يتقاربان جدًّا؛ لأنهما إلحاق مسكوت عنه بمنطوق به، وهما يلتبسان على الفقهاء كثيرًا جدًّا. فمثال القياس: إلحاق شارب الخمر بالقاذف في الحدّ، والصداقِ بالنصاب في القطع، وأمَّا إلحاق الربويات بالمقتات أو بالمكيل أو بالمطعوم فمن باب الخاص أريد به العام، فتأمَّل هذا فإنَّ فيه غموضًا.

والجنس الأول هو الذي ينبغي للظاهرية أن تنـــازع فيه، وأمَّا الثاني فليس ينبغي لها أن تنازع فيه؛ لأنَّه من باب السمع، والذي يردّ ذلك يردّ نوعًا من خطاب العرب.

وأمَّا الفعـــل فإنَّه عند الأكثر مـــن الطرق التي تتلقـــى منها الأحكام الشرعية[١٢] وقال قوم: الأفعال ليســـت تفيد حكمًا، إذ ليس لها صيغ[١٣]. والذين قالوا: إنَّهـــا تتلقى منها الأحكام، اختلفوا فـــي نوع الحكم الذي تدل عليه، فقـــال قوم: تـــدل على الوجـــوب[١٤]، وقال قـــوم: تدل على الندب[١٥]. والمختـــار عند المحققين: أنَّها إن أتـــت بيانًا لمجمل واجب دلَّت على الوجـــوب، وإن أتت بيانًـــا لمجمل مندوب إليـــه دلَّت على الندب، وإن لم تأت بيانًا لمجمل؛ فإن كانت من جنس القربة دلَّت على الندب، وإن كانت من جنس المباحات دلَّت على الإباحة[١٦].

وأمَّا الإقرار فإنه يدل على الجواز. فهـــذه أصناف الطرق التي تتلقى منها الأحكام أو تُستنبط.

وأمَّا الإجماع فهو مستند إلى أحد هذه الطرق الأربعة، إلَّا أنه إذا وقع في واحد منها، ولم يكن قطعيًّا، نقل الحكم من غلبة الظن إلى القطع، وليس الإجماع أصلًا مستقلًّا بذاته من غير استناد إلى واحد من هذه الطرق، لأنَّه لو كان كذلك لكان يقتضي إثبات شرع زائد بعد النبي ﷺ إذا كان لا يرجع إلى أصل من الأصول المشروعة.

وأمَّا المعاني المتداولة المتأدية من هذه الطرق اللفظية للمكلفين، فهي بالجملة: إمَّا أمر بشيء، وإمَّا نهي عنه، وإمَّا تخيير فيه. والأمر إن فُهم منه الجزم وتعلَّق العقاب بتركه سمِّي واجبًا، وإن فُهم منه الثواب على الفعل وانتفى العقاب مع الترك سمِّي ندبًا. والنهي أيضًا إن فُهم منه الجزم وتعلَّق العقاب بالفعل سمِّي محرَّمًا ومحظورًا، وإن فُهم منه الحثّ على تركه من غير تعلُّق عقاب بفعله سمِّي مكروهًا.

فتكون أصناف الأحكام الشرعية المتلقاة من هذه الطرق خمسة: واجب ومندوب ومحظور ومكروه ومخير فيه وهو: المباح.

وأمَّا أسباب الاختلاف بالجنس فستَّة:

أحدها: تردد الألفاظ بين هذه الطرق الأربعة، أعني: بين أن يكون اللفظ عامًّا يُراد به الخاص أو خاصًّا يراد به العام أو عامًّا يراد به العام أو خاصًّا يراد به الخاص، أو يكون له دليل خطاب أو لا يكون له.

والثاني: الاشتراك الذي في الألفاظ، وذلك إمَّا في اللفظ المفرد كلفظ «القرء» الذي ينطلق على الأطهار وعلى الحيض، وكذلك لفظ «الأمر» هل يحمل على الوجوب أو الندب، ولفظ «النهي» هل يحمل على التحريم أو الكراهية. وإمَّا في اللفظ المركّب مثل قوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ﴾[١٧] فإنَّه

يَحتمل أن يعود على الفاسق فقط، ويحتمل أن يعود على الفاسق والشاهد، فتكون التوبة رافعة للفسق، ومجيزة شهادة القاذف.

والثالث: اختلاف الإعراب.

والرابع: تردّد اللفظ بين حمله على الحقيقة أو حمله على نوع من أنواع المجاز التي هي: إمَّا الحذف وإمَّا الزيادة وإمَّا التقديم وإمَّا التأخير، وإمَّا تردده على الحقيقة أو الاستعارة.

والخامس: إطلاق اللفظ تارةً وتقييده تارة، مثل إطلاق الرقبة في العتق تارة، وتقييدها بالإيمان تارة.

والسادس: التعارض في الشيئين في جميع أصناف الألفاظ التي يتلقّى منها الشرع الأحكام بعضها مع بعض، وكذلك التعارض الذي يأتي في الأفعال أو في الإقرارات، أو تعارض القياسات أنفسها، أو التعارض الذي يتركّب من هذه الأصناف الثلاثة، أعني: معارضة القول للفعل أو للإقرار أو للقياس، ومعارضة الفعل للإقرار أو للقياس، ومعارضة الإقرار للقياس.

قال القاضي رضي الله عنه [١٨]: وإذ قد ذكرنا بالجملة هذه الأشياء، فلنشرع في ما قصدنا له، مستعينين بالله، ولنبدأ من ذلك بكتاب الطهارة على عاداتهم.

الهوامش

(١) بذل النظر في الأصول للاسمندي: ٥٨٤، البرهان للجويني ٢: ٩، إحكام الفصول في أحكام الأصول للباجي ٢/٥٧٥ - ٥٧٦، أصول السرخسي ٢: ١١٨، المحصول للرازي ٣: ١٠٨٩.

(٢) الإحكام لابن حزم ٧: ٣٧٠، وحكاه أيضًا في أصول السرخسي ٢: ١١٨ - ١١٩.

(٣) انظر: المحصول للرازي ٢: ٥٢٨ - ٥٣٠، البرهان للجويني ١: ١١١ - ١١٢.

(٤) سورة المائدة: الآية ٣.

(٥) سورة التوبة، الآية ١٠٣.

(٦) سورة الإسراء، الآية ٢٣.

(٧) انظر: إحكام الفصول في أحكام الأصول للباجي ١: ٢٠١؛ بذل النظر في الأصول للاسمندي: ٥٩ - ٦٠، الواضح في أصول الفقه لابن عقيل ٢: ٤٩٠، التبصرة في أصول الفقه للشيرازي: ٢٦ - ٢٨.

(٨) انظر: أصول السرخسي ١: ٣٠٨، الإحكام لابن حزم ١: ٢٤، ٣٩، الواضح في أصول الفقه لابن عقيل ١: ٣٤.

(٩) من أصناف الألفاظ التي تتلقى منها الأحكام من السمع، وهو المختلف فيه كما أشار إلى ذلك في أول المقدمة.

(١٠) إحكام الفصول للباجي ٢: ٥٢٠ - ٥٢١.

(١١) الحديث لم يرد بهذا اللفظ، فإنَّ البخاري وغيره روى عن أنس بن مالك في باب زكاة الغنم حديثًا طويلًا وفيه: «وفي صدقة الغنم في سائمتها إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة: شاة...» انظر: صحيح البخاري بحاشية السندي ١: ٢٥٣، مسند أحمد بن حنبل ١: ١١ - ١٢، سنن أبي داود ٢: ٩٧.

(١٢) انظر: بذل النظر في الأصول للاسمندي: ٥٠٤، إحكام الفصول في أحكام الأصول للباجي ١: ٣١٥ - ٣١٧، المحصول في أصول الفقه ٢: ٦٧٠، الواضح في أصول الفقه ١: ٤٠.

(١٣) وهو مذهب جماعة من الشافعية وأكثر المعتزلة، ومختار الرازي أيضًا. انظر: المحصول في أصول الفقه ٢: ٦٧٠، الإحكام للآمدي ١: ٢٢٩، التبصرة للشيرازي: ٢٤٣.

(١٤) القول بالوجوب محكى عن مالك وأكثر أصحابه، ومحكى الحنابلة وجماعة من الشافعية وجماعة من المعتزلة. لاحظ: المحصول للرازي ٢: ٦٧٠، التلخيص للجويني ٢: ٢٣١، التبصرة للشيرازي: ٢٤٢-٢٤٣، الإحكام للآمدي ١: ٢٢٨-٢٢٩، إحكام الفصول للباجي ١: ٣١٥.

(١٥) القول بالندب منسوب إلى الشافعي وأصحابه وأكثر الحنفية. لاحظ: المحصول للرازي ٢: ٦٧٠، التلخيص للجويني ٢: ٢٣٠-٢٣١، مسلّم الثبوت مع فواتح الرحموت ٢: ١٨١.

(١٦) انظر: بذل النظر في الأصول للاسمندي: ٥٠٥-٥٠٨، أصول السرخسي ٢: ٨٧، الفصول للجصّاص ١: ٧٦-٧٧، الواضح في أصول الفقه لابن عقيل ١: ٤٠.

(١٧) سورة النور: الآية ٥.

(١٨) أي صاحب الكتاب.

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الإفتاء

كتاب
الطهارة

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الإفتاء

كتاب الطهارة من الحدث(•)

فنقول: إنّه اتّفق المسلمون على أنّ الطهارة الشرعية طهارتان: طهارة من الحدث، وطهـارة من الخبث[١]. واتفقوا علـى أنّ الطهارة من الحدث ثلاثة أصناف: وضوء وغسـل وبدل منهما وهو التيمّم[٢]*. وذلك لتضمن ذلك آية الوضوء الواردة في ذلك، فلنبدأ من ذلك بالقول في الوضوء، فنقول:

كتاب الوضوء(••)

إنّ القول المحيط بأصول هذه العبادة ينحصر في خمسـة أبواب: الباب الأول: في الدليل على وجوبها، وعلى من تجـب، ومتى تجب. الثاني: في معرفة أفعالها. الثالـث: في معرفة ما به تفعل وهو المـاء. الرابع: في معرفة نواقضها. الخامس: في معرفة الأشياء التي تفعل من أجلها.

١: • مذهـب فقهاء الإباضية أن الطهارة اسـم جامـع لمعاني العبـادة والنظافة مع تمييزهم بين أنواع الطهارات سواء أكانت لإزالة النجاسة أم بنية العبادة أم غيرها، ويرون تباينًا في أحكامها بحسـب حال المكلّف ونوعه (ذكرًا أو أنثى). (**شـرح النيل: ١٢٤/١، منهج الطالبين: ٣٥٤/٢، ٤٢٣، ٤٣٣**).

٢: •• مذهـب الإباضية أن الوضوء فـرض للصلاة والحج والعمـرة وللجنازة متى تعينت وسـنن الصلاة ومس المصحف والنوم بجنابة مندوب مطلقًا، ومباح عند المخاوف. (**شرح النيل: ١٠١/١ - ١٠٧، منهج الطالبين: ٥٤٨/٢**).

---

* درج فقهاء الإمامية وشـاع في كلماتهم إطلاق «الطهـارات الثلاث» وقصدوا به: الوضوء والغسل والتيمّم بدلًا منهما. (**تذكرة الفقهاء ١: ١٣٩ - ١٤٨**).

الباب الأول

فأما الدليل على وجوبها: فالكتاب والسُّـنَّة والإجماع. أما الكتاب: فقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ﴾ الآية. فإنه اتفق المسلمون على أنّ امتثال هذا الخطاب واجب على كلّ من لزمته الصلاة إذا دخل وقتها[٤]. وأمّا السُّنَّة: فقوله ﷺ: «**لا يَقْبَلُ اللهُ صَلاةً بِغَيْرِ طَهُور، ولا صَدَقَةً مِنْ غُلُول**»[٥] وقوله ﷺ: «**لا يَقْبَلُ اللهُ صَلاة مَنْ أحدَثَ حتّى يَتَوَضّـأ**»[٦]. وهذان الحديثان ثابتان عنـد أئمة النقل. وأمّا الإجماع فإنّه لم ينقل عن أحد من المسـلمين فـي ذلك خلاف[٧]، ولو كان هناك خلاف لنقل، إذ العادات تقتضي ذلك*.

وأمّـا من تجب عليـه[•] فهو البالغ العاقـل، وذلك أيضًا ثابت بالسُّـنَّة والإجماع. أمّا السُّنَّة فقوله ﷺ: «رُفِعَ القَلَمُ عَنْ ثَلاث ـ فذكر ـ الصبِيَّ حتّى يَحْتَلِـمَ، والمَجْنُونَ حَتّـى يُفِيقَ»[٨]. وأمّـا الإجماع فإنّه لـم ينقل في ذلك خلاف[٩].

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الإفتاء

٣: • عنـد الإباضية تجب الطهارة على المسـلم البالـغ العاقل باتفـاق بين علماء المذاهـب كالجمهور بالماء أو بديله. (**شـرح النيـل**: ١٠٤/١، **منهـج الطالبين**: ٥٤٨/٢).

* المشهور بين فقهاء الإمامية: أنّ الوضوء واجب لغيره، بمعنى ضرورة وجود غاية له؛ كالصلاة الواجبة، فلا يجب لنفسـه، وقد تكرر نقـل الإجماع عليه. (**الحدائق الناضرة** ٢: ١٢٦ - ١٢٧، **جواهر الكلام** ١: ٨ - ١٠).

واختلف الفقهاء هل من شـرط وجوبها الإسـلام أم لا؟[٤] وهي مسألة قليلة الغناء في الفقه؛ لأنّها راجعة إلى الحكم الأخروي.

وأمّا متى تجب[٥]: فإذا دخل وقت الصلاة، أو أراد الإنسان الفعل الذي الوضوء شـرط فيه وإن لم يكن ذلك متعلّقًا بوقت. أمّـا وجوبه عند دخول وقت الصلاة على المحدث، فلا خلاف فيه[١٠]؛ لقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ الآيـة[١١]، فأوجـب الوضوء عنـد القيام إلى الصلاة. ومن شـروط الصلاة دخول الوقت[١٢]، وأمّا دليل وجوبه عند إرادة الأفعال التي هي شرط فيها فسيأتي ذلك عند ذكر الأشياء التي يفعل الوضوء من أجلها، واختلاف الناس في ذلك.

٤: • أما عن شـروط وجوبها عنـد الإباضية فإسـلام بعد كفر، وجنابـة بعد طهر، ولِحَدَثٍ كَبَوْلٍ ونحوه، وزادوا ـ أي الإباضيـة ـ الوضوء لغيبة محرمة وقهقهة في الصلاة، ومس نجس رطـب أو ميتة مطلقًا، ومس الفـرج، ورجحوا الوضوء من مس فرج الأنثى الصغيرة دون الذكر، ومس المرأة بشـهوة، أو النظر إلى الأجنبية عمدًا. (**شـرح النيـل: ١٦٠/١ ـ ١٦٦، منهـج الطالبيـن: ٥٧٠/٢، ٥٨٢ ـ ٥٨٤، ٥٨٥ ـ ٥٨٨، ٥٩٢**).

٥: •• ذهب الإباضية أن زمن وجوب الطهارة متى تعينت أسبابها من جنابة أو ارتفاع حيض أو غير ذلك مما تكون الطهارة شـرط له كالصـلاة والطواف ونحو ذلك. وزادوا على الجمهـور أن الوضوء مندوب مطلقًا. (**شـرح النيل: ١٧٧/١ ـ ١٨٧، منهج الطالبين: ٥٥٠/٢**).

الباب الثاني

وأمّا معرفة فعل الوضوء فالأصل فيه ما ورد من صفته[•] في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾[١٣] وما ورد من ذلك أيضًا في صفة وضوء النبي ﷺ في الآثار الثابتة، ويتعلّق بذلك مسائل اثنتي عشرة مشهورة تجري مجرى الأمهات، وهي راجعة إلى معرفة الشروط والأركان، وصفة الأفعال وأعدادها وتعيينها، وتحديد محالّ أنواع أحكام جميع ذلك.

المسألة الأولى من الشروط

اختلف علماء الأمصار: هل النية[••] شرط في صحة الوضوء أم لا، بعد

٦: • اتفق فقهاء الإباضية أن أعمال الوضوء هي النية وغسل الوجه باستيعاب واليدين إلى المرفقين ومسح الرأس وغسل الرجلين مع الكعبين، وبذلك ينفرد الإباضية بوجوب النية وفرضها للطهارة والوضوء خلافًا للجمهور، واتفاقًا مع الإمامية. كما ذهب فقهاء الإباضية إلى أن تعمّد ترك سنن الوضوء كالمضمضة والاستنشاق يوجب الإعادة لأن المجمع عليه في المذهب وجوبهما في الغسل من الجنابة، وكونهما سُنَّة في الوضوء. (**شرح النيل: ١٠٤/١ - ١٠٧، منهج الطالبين: ٥٤٨/٢ - ٥٥٢، ٥٥٨ - ٥٦٨**).

٧: •• اتفق فقهاء الإباضية على أن النية فرض في الوضوء علي اختلاف مع الجمهور الذي يراها شرطًا لصحة الوضوء حيث لم تنص عليه آيتا سورة النساء أو سورة المائدة مع أعمال الوضوء أو الغسل. لكن فقهاء الإباضية رجحوا في محل النزاع كون النية كأعمال الوضوء عبادة محضة يقصد بها التقرب إلى الله تعالى دائمًا. (**شرح النيل: ١٠٤/١ - ١٠٥، منهج الطالبين: ٥٥٠/٢، ٥٥٨**).

اتفاقهم على اشتراط النية في العبادات[١٤]؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾[١٥] و[١٦]، ولقوله ﷺ: «**إنّما الأعمال بالنيّاتِ**» الحديث المشهور[١٧]؟ فذهب فريق منهم إلى أنّها شرط*، وهو مذهب الشافعي ومالك وأحمد وأبي ثور وداود. وذهب فريق آخر إلى أنّها ليست بشرط، وهو مذهب أبي حنيفة والثوري[١٨].

وسبب اختلافهم: تردّد الوضوء بين أن يكون عبادة محضة، أعني: غير معقولة المعنى وإنّما يقصد بها القربة فقط؛ كالصلاة وغيرها، وبين أن يكون عبادة معقولة المعنى؛ كغسل النجاسة، فإنّهم لا يختلفون أنّ العبادة المحضة مفتقرة إلى النية، والعبادة المفهومة المعنى غير مفتقرة إلى النية، والوضوء فيه شبه من العبادتين، ولذلك وقع الخلاف فيه، وذلك أنّه يجمع عبادة ونظافة[١٩]، والفقه أن ينظر بأيّهما هو أقوى شبهًا فيلحق به.

المسألة الثانية من الأحكام

اختلف الفقهاء في غسل اليد[•] قبل إدخالها في إناء الوضوء، فذهب قوم

٨: • المشهور عند الإباضية أن غسل اليدين مستحب عند القيام من النوم لقوله ﷺ: «**إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثًا**» وهو المشهور عند الجمهور من الفقهاء. (**شرح النيل**: ١٠٦/١ - ١٠٧، **منهج الطالبين**: ٥٥١/٢، ٥٦١).

---

* أجمعت الإمامية على وجوب النية في الوضوء، وأنّها شرط في صحّته، محتجّين على ذلك بالكتاب والسُّنَّة والإجماع والعقل. (**مسالك الأفهام** ١: ٣٣، **الحدائق الناضرة**: ٢: ١٧٠، ٢١٩).

إلى أنّه من سنن الوضوء بإطلاق وإن تيقّن طهارة اليد*.

وهو مشهور مذهب مالك والشافعي، وقيل: إنّه مستحبّ للشاكّ في طهارة يده، وهو أيضًا مروي عن مالك وقيل: إنّ غسل اليد واجب على المنتبه من النوم، وبه قال داود وأصحابه. وفرّق قوم بين نوم الليل ونوم النهار، فأوجبوا ذلك في نوم الليل ولم يوجبوه في نوم النهار، وبه قال أحمد. فتحصّل في ذلك أربعة أقوال: قول: إنّه سُنَّة بإطلاق**، وقول: إنّه استحباب للشاكّ، وقول: إنّه واجب على المنتبه من النوم، وقول: إنّه واجب على المنتبه من نوم الليل من دون نوم النهار.

والسبب في اختلافهم في ذلك: اختلافهم في مفهوم الثابت من حديث أبي هريرة أنّه ﷺ قال: «**إذَا استَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَومِهِ فليَغسِلْ يَدَهُ قَبْلَ أنْ يُدْخِلَهَا الإناءَ، فإنَّ أحَدَكُمْ لا يَدْرِي أَينَ باتَتْ يَدُهُ**». وفي بعض رواياته: «**فَلْيَغسِلْها ثَلاثًا**».

فمن لم ير بين الزيادة الواردة في هذا الحديث على ما في آية الوضوء معارضةً وبين آية الوضوء، حمل لفظ الأمر هاهنا على ظاهره من الوجوب، وجعل ذلك فرضًا من فروض الوضوء[٢٠].

---

* المشهور عند فقهاء الإمامية أنّ غسل اليدين قبل إدخالهما إناء الوضوء من حدث النوم أو البول مرّة، ومن الغائط مرّتين، من سنن الوضوء ومستحباته، وقد نقل عليه الإجماع غير واحد.

** تقدّم استحباب غسل اليدين قبل الوضوء من حدث النوم والبول والغائط، ولا يتعدّى إلى غيرها؛ كحدث الريح على المشهور. (**الروضة البهية ١: ٣٤، جواهر الكلام ٢: ٣٣٥**).

ومن فهم من هؤلاء من لفظ البيات نوم الليل أوجب ذلك من نوم الليل فقط، ومن لم يفهم منه ذلك وإنّما فهم منه النوم فقط أوجب ذلك على كلّ مستيقظ من النوم نهارًا أو ليلًا[٢١].

ومن رأى أنّ بين هذه الزيادة والآية تعارضًا، إذ كان ظاهر الآية المقصود منه حصر فروض الوضوء، كان وجه الجمع بينهما عنده أن يخرج لفظ الأمر عن ظاهره الذي هو الوجوب إلى الندب.

ومن تأكد عنده هذا الندب لمثابرته عليه الصلاة والسلام على ذلك قال: إنّه من جنس السنن، ومن لم يتأكد عنده هذا الندب قال: إنّ ذلك من جنس المندوب المستحبّ، وهؤلاء غسل اليد عندهم بهذه الحال إذا تيقّنت طهارتها، أعني: من يقول: إنّ ذلك سُنَّة، ومن يقول: إنّه ندب. ومن لم يفهم من هؤلاء من هذا الحديث علةً توجب عنده أن يكون من باب الخاص أريد به العام، كان ذلك عنده مندوبًا للمستيقظ من النوم فقط، ومن فهم منه علّةَ الشكّ، وجعله من باب الخاص أريد به العام كان ذلك عنده للشاكّ، لأنّه في معنى النائم.

والظاهر من هذا الحديث أنّه لم يقصد به حكم اليد في الوضوء، وإنّما قصد به حكم الماء الذي يتوضّأ به، إذا كان الماء مشترطًا فيه الطهارة، وأمّا من نقل من غسله ﷺ يديه قبل إدخالهما في الإناء في أكثر أحيانه، فيحتمل أن يكون من حكم اليد على أن يكون غسلها في الابتداء من أفعال الوضوء، ويحتمل أن يكون من حكم الماء، أعني: ألا ينجس أو يقع فيه شكّ إن قلنا: إنّ الشكّ مؤثّر.

المسألة الثالثة من الأركان

اختلفوا في المضمضة والاستنشاق[•] في الوضوء على ثلاثة أقوال: قول: إنّهما سـنّتان في الوضوء*، وهو قول مالك والشـافعي وأبي حنيفة. وقول: إنّهما فرض فيه، وبه قال ابن أبي ليلـى، وجماعة من أصحاب داود. وقول: إنّ الاستنشاق فرض والمضمضة سُـنَّة، وبه قال أبو ثور وأبو عبيد وجماعة من أهل الظاهر.

وسبب اختلافهم في كونها فرضًا أو سُـنَّة: اختلافهم في السنن الواردة في ذلك، هل هي زيـادة تقتضي معارضة آية الوضـوء أو لا تقتضي ذلك؟ فمن رأى أنّ هذه الزيادة إن حملت على الوجوب اقتضت معارضة الآية، إذ المقصود من الآيـة تأصيل هذا الحكم وتبيينـه، أخرجها من باب الوجوب إلى باب الندب. ومـن لم يرَ أنّها تقتضي معارضـة حملها على الظاهر من الوجوب، ومن استوت عنده هذه الأقوال والأفعال في حملها على الوجوب، لم يفرّق بين المضمضة والاستنشـاق. ومن كان عنـده القول محمولًا على الوجوب، والفعل محمولًا على الندب، فرّق بين المضمضة والاستنشـاق،

٩: • المشهور عند الإباضية أن المضمضة والاستنشاق سنتان في الوضوء، كجمهور الفقهاء خلافًا للظاهريـة وبعض الفقهاء. غير أن الإباضية يرون وجوب المضمضة والاستنشاق عند غسل الجنابة إذ لا يصح في المذهب الغسل من دونهما ومن ثم لا يصح ما يترتب على الغسـل من صلاة ونحوه، ولو تركا على سـبيل النسيان. (**شرح النيل: ١٠٧/١، منهج الطالبين: ٥٥١/٢، ٥٦٢**).

---

* أجمع فقهاء الإمامية على أنّ المضمضة والاستنشاق سنّتان من سنن الوضوء، وقد وردت به أخبار معتبرة مستفيضة: (**تذكرة الفقهاء ١: ١٩٦**).

وذلك أنّ المضمضة نقلت من فعله عليه السلام ولم تنقل من أمره، وأمّا الاستنشاق فمن أمره عليه السلام وفعله، وهو قوله عليه السلام: «**إذا تَوَضّأ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَل في أنفِهِ ماءً ثمّ لِيَنْثُرْ، ومَنْ استَجْمَرَ فَلْيُوتِر**» خرّجه مالك في موطّئه، والبخاري في صحيحه من حديث أبي هريرة.

المسألة الرابعة من تحديد المحال

اتّفق العلماء على أنّ غسل الوجه(•) بالجملة من فرائض الوضوء؛ لقوله تعالى: ﴿فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ﴾*. واختلفوا منه في ثلاثة مواضع: في غسل البياض الذي بين العذار والأذن، وفي غسل ما انسدل من اللحية(••)، وفي تخليل اللحية.

١٠: • المتفق عليه عند الإباضية أن غسل الوجه فريضة لقوله تعالى: ﴿فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ ...﴾ وحد الغسل هو المسح عند التيمم وبالجملة المراد استيعاب الوجه من منبت الشعر حتى أسفل الذقن وما بين شحمتي الأذنين مع تعميم الماء. (**شرح النيل**: ١٠٥/١ ـ **منهج الطالبين**: ٥٥٠/٢ - ٥٥١، ٥٦٣).

١١: •• وغسل مواضع اللحية واجب عند الإباضية إذا لم يكن فيه شعر يستره، وإن وجد شعر فيستحب تخليل اللحية وترطيب أسفلها. وفي قول في المذهب يجزئ مسح اللحية من فوق الشعر. وقيل تخليل اللحية من سنن الوضوء الواجبات كالمضمضة والاستنشاق وتخليل الأصابع ومسح ظاهر الأذنين وباطنهما والتثليث والترتيب. (**شرح النيل**: ١٠٦/١ - ١٠٧، **منهج الطالبين**: ٥٦٤/٢، ٣١٧/٣ - ٣١٨).

---

* أطبقت الإمامية على أنّ غسل الوجه ركن من أركان الوضوء، ووجوبه ثابت بالنصّ والإجماع، بل والضرورة. (**الحدائق الناضرة** ٢: ٢٢٢).

فالمشـــهور من مذهب مالك أنّه ليس البياض الـــذي بين العذار والأذن من الوجه*، وقد قيل في المذهب بالفرق بين الأمرد والملتحي، فيكون في المذهب في ذلك ثلاثة أقوال. وقال أبو حنيفة والشافعي: هو من الوجه. وأمّا ما انسدل من اللحية، فذهب مالك إلى وجوب إمرار الماء عليه، ولم يوجبه أبو حنيفـــة ولا الشـــافعي في أحـــد قوليه**. وســـبب اختلافهم فـــي هاتين المسألتين: هو خفاء تناول اسم الوجه لهذين الموضعين، أعني: هل يتناولهما أو لا يتناولهما.

وأما تخليـــل اللحية(•): فمذهب مالـــك أنّه ليس واجبًـــا(٢٢)***، وبه قال

١٢: • الراجح عند الإباضية أن تخليل اللحية من الســـنة الواجبة علي خلاف جمهور الفقهـــاء. إذ يميز الإباضية بين الســـنن الواجبة والســـنن المندوبة. (**شـــرح النيل: ١٠٧/١، منهج الطالبين: ٥٦٤/٢**).

---

* اتفق فقهـــاء الإمامية على عدم وجوب غســـل البياض الذي بيـــن الأذن والعذار. (**كشف اللثام ٥٢٨/١، جواهر الكلام ١٣٨/٢**).

** أجمع فقهاء الإمامية على عدم وجوب غســـل ما استرســـل مـــن اللحية طولًا أو عرضًا. (**كشف اللثام ١: ٥٢٩، جواهر الكلام ٢: ١٥٣**).

*** لا خلاف عند الإمامية في عدم وجوب تخليل ما كان كثيفًا، أي ساترًا للبشرة من اللحية، بل عليه الإجماع. وأمّا في اللحية الخفيفة، وفسّرت بما يتراءى البشرة من خلالها في مجلس التخاطب، فالمشـــهور عـــدم وجوب تخليلهـــا أيضًا. (**جواهر الكلام ٢: ١٥٥ - ١٥٨**).

أبو حنيفة والشافعي في الوضوء[٢٣]، وأوجبه ابن عبدالحكم من أصحاب مالك[٢٤].

وسبب اختلافهم في ذلك: اختلافهم في صحة الآثار التي ورد فيها الأمر بتخليل اللحية، والأكثر على أنها غير صحيحة[٢٥]، مع أنّ الآثار الصحاح التي ورد فيها صفة وضوئه عليه الصلاة والسلام ليس في شيء منها التخليل[٢٦].

المسألة الخامسة من التحديد

اتّفق العلماء على أنّ غسل اليدين والذراعين من فروض الوضوء[•]؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾. واختلفوا في إدخال المرافق فيها: فذهب الجمهور ومالك والشافعي وأبو حنيفة إلى وجوب إدخالها*، وذهب بعض أهل الظاهر وبعض متأخّري أصحاب مالك والطبري إلى أنّه لا يجب إدخالها في الغسل.

والسبب في اختلافهم في ذلك: الاشتراك الذي في حرف (إلَى) وفي اسم «اليد» في كلام العرب، وذلك أنّ حرف «إلَى» مرة يدلّ في كلام العرب

١٣: • أجمع فقهاء الإباضية على وجوب غسل اليدين وإدخال المرفقين معًا في غسل اليدين، بعد غسل الوجه. (**شرح النيل: ١/١٠٥، منهج الطالبين: ٢/٥٦٥**).

---

* أجمع فقهاء الإمامية على وجوب إدخال المرفقين في غسل اليدين أيضًا، ونقل عليه الإجماع مستفيضًا. (**كشف اللثام ١: ٥٣٣، الحدائق الناضرة ٢: ٢٤٢ - ٢٤٣**).

على الغاية، ومرة يكـــون بمعنى «مع». واليد أيضًا فـــي كلام العرب تطلق على ثلاثة معـــانٍ: على الكفّ فقط، وعلى الكـــفّ والذراع، وعلى الكـفّ والذراع والعضد. فمن جعل (إلَى) بمعنى «مـــع»، أو فهم من اليد مجموع الثلاثة الأعضاء أوجب دخولها في الغسل، ومن فهم من (إلَى) الغاية، ومن اليد ما دون المرفق، ولم يكن الحدّ عنده داخلًا في المحدود، لم يدخلهما في الغسل.

وخرّج مســـلم في صحيحه عن أبي هريرة أنّه غســـل يـــده اليمنى حتّى أشرع في العضد، ثم اليســـرى كذلك، ثم غسل رجله اليمنى حتّى أشرع في الساق، ثم غسل اليســـرى كذلك، ثم قال: هكذا رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ. وهو حجـــة لقول من أوجب إدخالها في الغســـل؛ لأنّه إذا تـــردّد اللفظ بين المعنيين على الســـواء وجب أن لا يصار إلى أحـــد المعنيين إلَّا بدليل وإن كانت (إلَى) في كلام العـــرب أظهر في معنى الغاية منهـــا في معنى «مع»؛ وكذلك اسم اليد أظهر في ما دون العضد منه في ما فوق العضد. فقول من لم يدخلها من جهة الدلالة اللفظية أرجح، وقـــول من أدخلها من جهة هذا الأثر أبين، إلَّا أن يحمل هذا الأثر على الندب، والمسألة محتملة كما ترى. وقد قال قـــوم: إنّ الغاية إذا كانت من جنس ذي الغايـــة دخلت فيه، وإن لم تكن من جنسه لم تدخل فيه[٢٧].

المسألة السادسة من التحديد

اتّفق العلماء على أنّ مسح الرأس(•) من فروض الوضوء(٢٨)*، واختلفوا في القدر المجزئ منه، فذهب مالك إلى أنّ الواجب مسحُه كلُّه، وذهب الشافعي وبعض أصحاب مالك وأبو حنيفة إلى أنّ مسح بعضه هو الفرض**.

ومن أصحاب مالك من حدّ هذا البعض بالثلث(••)، ومنهم من حدّه بالثلثين. وأمّا أبو حنيفة فحدّه بالربع، وحدّ مع هذا القدرَ من اليد الذي يكون به المسح فقال: إن مسحه بأقلّ من ثلاثة أصابع لم يجزه. وأمّا الشافعي فلم يحدّ في الماسح ولا في الممسوح حدًّا.

١٤: • اتفق فقهاء الإباضية على أن مسح الرأس فرض لطهارة الصلاة لقوله تعالى: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ..﴾ وما ثبت عنه ﷺ أنه مسح رأسه ثلاثًا، وأكد الإباضية على أن مسح بعض الرأس يجزئ من مقدمة الرأس دون مؤخره بماء جديد أو بماء مأخوذ من فضل ذراعيه. وهو موافق للجمهور والإمامية. (**شرح النيل: ١٠٥/١ - ١٠٦، منهج الطالبين: ٥٥١/٢، ٥٦٥ - ٥٦٦**).

١٥: •• الراجح عند الإباضية أن حد المسح بعض الرأس وهو يجزئ في الوضوء، وإن مسح رأسه كله فلا بأس، وهو مذهب المالكية. (**شرح النيل ١٠٥/١ - ١٠٦، ١١٩**)، (**منهج الطالبين: ٥٥١/٢، ٥٦٥**).

---

* أجمعت الإمامية على أنّ مسح الرأس فرض من فروض الوضوء، ووجوبه ثابت بالكتاب والسُّنَّة وإجماع المسلمين. (**جواهر الكلام ٢: ١٧٠، مصباح الفقيه ٢: ٣٣٩**).

** المشهور عند فقهاء الإمامية أنّ الواجب مسح بعض الرأس، ولا حدّ له (**الحدائق الناضرة: ٢: ٢٥٢: ٢٥٣، جواهر الكلام ٢: ١٧٠**).

وأصل هـذا الاختلاف في الاشـتراك الذي في الباء فـي كلام العرب، وذلك أنّها مرة تكون زائدة، مثل قوله تعالى: ﴿تَنۢبُتُ بِٱلدُّهۡنِ﴾ على قراءة من قرأ «تُنبِت» بضم التاء وكسـر الباء من أنبت، ومرة تدلّ على التبعيض، مثل قول القائل: أخذت بثوبه وبعضده، ولا معنـى لإنكار هذا في كلام العرب، أعني: كون الباء مبعِّضة، وهو قول الكوفيين من النحويين.

فمن رآها زائدة أوجب مسح الرأس كلّه، ومعنى الزائدة هاهنا كونها مؤكّدة، ومن رآها مبعِّضة أوجب مسح بعضه، وقد احتجّ من رجّح هذا المفهوم بحديث المغيرة: «أنّ النبيّ ﷺ تَوَضَّأَ فمَسَحَ بِنَاصِيَتِهِ وَعَلَى العِمَامَةِ» خرّجه مسلم.

وإن سـلّمنا أنّ البـاء زائدة، بقي هاهنـا أيضًا احتمال آخـر، وهو: هل الواجب الأخذ بأوائل الأسماء أو بأواخرها؟.

المسألة السابعة من الأعداد

اتّفق العلماء على أنّ الواجب من طهارة الأعضاء المغسولة هو مرة مرة إذا أسـبغ*. وأنّ الاثنين والثلاث منـدوب إليهمـا(•)**، لما صـحّ: «أنّه ﷺ

١٦: • اتفق فقهاء الإباضية على أن الواجب لطهارة الأعضاء المغسولة في الوضوء مرة واحدة إذا أسبغ، وأن التثليث مستحب مع كراهة الإكثار من صب الماء والزيادة على الثلاث في المغسول وعلى المرة في الممسوح اقتصادًا في الماء. (**شرح النيل: ١/١٠٩ - ١١٠، منهج الطالبين: ٢/٥٥٣، ٥٥٦ - ٥٥٧**)

---

* لا خـلاف عند فقهاء الإماميـة في كون الواجب الـذي يتحقّق به الامتثال في غسـل الأعضاء مرّة واحدة بل عليه الإجماع. (**جواهر الكلام ٢: ٢٦٦، مصباح الفقيه ٢: ٣٨**).

** المشـهور عند الإمامية شـهرة كادت تكون اجماعًا أنّ الغسـلة الثانية مستحبة؛ للأخبار المسـتفيضة المعتبرة: (**مسـالك الأفهام ١: ٤٠، كشـف اللثام ١: ٥٧٢، جواهر الكلام ٢: ٢٦٦ - ٢٧٩، مصباح الفقيه ٢: ٣٨ - ٥٢**).

توضّأ مرة مــرة، وتوضّأ مرتين مرتين، وتوضّأ ثلاثًــا ثلاثًا» ولأنّ الأمر ليس يقتضي إلّا الفعل مرة مرة، أعني: الأمر الوارد في الغسل في آية الوضوء.

واختلفوا في تكرير مســح الرأس[•]، هل هو فضيلة أم ليس في تكريره فضيلة: فذهب الشافعي إلى أنّه من توضّأ ثلاثًا ثلاثًا يمسح رأسه أيضًا ثلاثًا، وأكثر الفقهاء يرون أنّ المسح لا فضيلة في تكريره*.

وســبب اختلافهم في ذلــك: اختلافهم في قبــول الزيادة الــواردة في الحديث الواحد، إذا أتت من طريق واحد ولــم يرها الأكثر، وذلك أنّ أكثر الأحاديث التي روي فيها أنّه توضّأ ثلاثًــا ثلاثًا ـ من حديث عثمان وغيره ـ لم ينقل فيها إلّا أنّه مسح واحدة فقط.

وفي بعض الروايات عن عثمان في صفة وضوئه: «أنّه عليه الصلاة والسلام مســح برأسه ثلاثًا». وعضد الشــافعي وجوب قبول هــذه الزيادة بظاهــر عموم ما روي أنّه عليه الصلاة والسلام توضّأ مرة مرة، ومرتين مرتين، وثلاثًــا ثلاثًا، وذلك أنّ المفهوم من عموم هذا اللفظ ـ وإن كان من لفظ الصحابي ـ هو حمله على سائر أعضاء الوضوء، إلّا أنّ هذه الزيادة ليست في الصحيحين، فإن صحّت يجب المصير إليها، لأنّ من سكت عن شيء ليس هو بحجّة على من ذكره.

١٧: • الراجح عند الإباضية عدم تكرار مســح الرأس، وهو مذهب الجمهور. (**شــرح النيل: ١٠٦/٢، ١١٩، منهج الطالبين: ٥٥١/٢، ٥٦٥**).

---

* لا خلاف عند الإمامية في أنّه لا تكرار في مسح الرأس، لا وجوبًا ولا استحبابًا، بل عن غير واحد دعوى الإجماع عليه. (**جواهــر الكلام ٢: ٢٨١ - ٢٨٢، مصباح الفقيه ٢: ٥٣**).

وأكثر العلماء أوجب تجديد الماء لمسح الرأس؛ قياسًا على سائر الأعضاء*، وروي عن ابن الماجشون أنّه قال: إذا نَفِد الماء مسح رأسه ببلل لحيته، وهو اختيار ابن حبيب ومالك والشافعي.

ويستحبّ في صفة المسح(•) أن يبدأ بمقدّم رأسه** فيمرّ يديه إلى قفاه ثم يردّهما إلى حيث بدأ على ما في حديث عبدالله بن زيد بن ثابت(٢٩)و(٣٠).

وبعض العلماء يختار أن يبدأ من مؤخّر الرأس(٣١)، وذلك أيضًا مروي من صفة وضوئه عليه الصلاة والسلام من حديث الرُّبَيِّع بنت مُعَوِّذ(٣٢)و(٣٣)، إلّا أنّه لم يثبت في الصحيحين.

المسألة الثامنة من تعيين المحالّ

اختلف العلماء في المسح على العمامة(••)، فأجاز ذلك

١٨: • جمهور الإباضية ذهبوا إلى استحباب بدء المسح من مقدمة الرأس، وهو مذهب الجمهور والإمامية. (**شرح النيل: ١/١١٩، منهج الطالبين: ٢/٥٦٥ - ٥٦٦**).

١٩: •• جمهور الإباضية على أن محل المسح من الرأس بعض الرأس من مقدمته (أي من الأمام)، ولم يروا جواز المسح على العمامة. بل المروي في المذهب تأخيرها عن موضع المسح وهو موافق للجمهور والإمامية. (**شرح النيل: ١/١١٩ - ١٢٠، منهج الطالبين: ٢/٥٦٥ - ٥٦٦**).

---

* أجمع فقهاء الإمامية على وجوب مسح الرأس والرجلين بنداوة الوضوء ما وجد بللها في اليد، وأنّه لا يجوز استئناف ماء جديد، ولو مسح به بطل الوضوء. (**جواهر الكلام ٢: ١٨١ - ١٨٢، مصباح الفقيه ٢: ٣٦٤ - ٣٦٥**).

** الذي عليه فقهاء الإمامية اختصاص مسح الرأس بمقدّمه، فلا يجزئ غيره إجماعًا؛ للنصوص المستفيضة المقيّدة لإطلاق مسح بعض الرأس. (**مسالك الأفهام ١: ٣٨، كشف اللثام ١: ٥٤٢، جواهر الكلام ٢: ١٧٨، مصباح الفقيه ٢: ٣٦٠**).

أحمد بن حنبل وأبو ثور والقاسم بن سلام وجماعة[٣٤]، ومنع من ذلك جماعة* منهم مالك والشافعي وأبو حنيفة[٣٥].

وسبب اختلافهم في ذلك: اختلافهم في وجوب العمل بالأثر الوارد في ذلك من حديث المغيرة وغيره: «أنّهُ عليه الصلاة والسلام مَسَحَ بِنَاصِيَتِهِ وَعَلَى العِمَامَةِ»[٣٦] وقياسًا على الخفّ، ولذلك اشترط أكثرهم لبسها على طهارة، وهذا الحديث إنّما ردَّه من ردَّه، إمّا لأنّه لم يصحّ عنده، وإمّا لأنّ ظاهر الكتاب عارضه عنده، أعني: الأمرَ فيه بمسح الرأس، وإمّا لأنّه لم يشتهر العمل به عند من يشترط اشتهار العمل في ما نقل من طريق الآحاد؛ وبخاصة في المدينة على المعلوم من مذهب مالك أنّه يرى اشتهار العمل، وهو حديث خرّجه مسلم، وقال فيه أبو عمر بن عبد البر: إنّه حديث معلول، وفي بعض طرقه: «إنّه مسح على العمامة» ولم يذكر الناصية، ولذلك لم يشترط بعض العلماء في المسح على العمامة المسح على الناصية، إذ لا يجتمع الأصل والبدل في فعل واحد.

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الافتاء

المسألة التاسعة من الأركان

اختلفوا في مسح الأذنين[•]، هل هو سُنَّة أو فريضة؟ وهل يجدّد لهما

٢٠: • الراجح عند الإباضية أن مسح الأذنين سُنَّة، ويجزيهما ما فضل من الرأس. وأن يكون المسح من أعلاهما وإن بدأ من أسفلهما جاز. وحول كونهما من الرأس أو الوجه يمسح ظاهرهما مع الوجه وباطنهما مع الرأس اختلاف. (**شرح النيل: ١٢٠/١، منهج الطالبين: ٥٦٦/٢**).

---

* أجمع فقهاء الإمامية على عدم جواز المسح على العمامة ونحوها ممّا يستر موضع المسح. (**مسالك الأفهام ١: ٣٨، كشف اللثام ١: ٥٤٢، جواهر الكلام ٢: ١٧٨، مصباح الفقيه ٢: ٣٦٠**).

المـــاء أم لا؟ فذهب بعض الناس إلى أنّـــه فريضة، وأنّه يجـــدّد لهما الماء، وممّـــن قال بهذا القول: جماعة مـــن أصحاب مالك، ويتأوّلـــون مع هذا أنّه مذهب مالك لقوله فيهمـــا: إنّهما من الـــرأس. وقال أبو حنيفـــة وأصحابه: مســـحهما فرض كذلك إلَّا أنّهما يمســـحان مـــع الرأس بمـــاء واحد. وقال الشافعي: مسحهما سُنَّة ويجدّد لهما الماء. وقال بهذا القول جماعة أيضًا من أصحاب مالك؛ ويتأوّلون أيضًا أنّه قوله لِما روي عنه أنّه قال: حكم مسحهما حكم المضمضة.

وأصل اختلافهم في كون مســـحهما ســـنة أو فرضًا: اختلافهم في الآثار الواردة بذلك، أعني: مسحه عليه الصلاة والسلام أذنيه، هل هي زيادة على ما في الكتاب من مسح الرأس، فيكون حكمهما أن يحمل على الندب لمكان التعارض الذي يتخيّل بينها وبين الآية إن حملت على الوجوب، أم هي مبيّنة لمجمل الذي في الكتاب فيكون حكمهما حكم الرأس في الوجوب؟ فمن أوجبهما جعلها مبيّنة لمجمل الكتاب، ومن لم يوجبهما جعلهـــا زائدة كالمضمضة. والآثار الـــواردة بذلك كثيرة، وإن كانت لـــم تثبت في الصحيحين فهي قد اشـــتهر العمل بها.

وأمّا اختلافهم في تجديد الماء لهما: فســـببه تردّد الأذنين بين أن يكونا عضوًا مفردًا بذاته من أعضاء الوضوء، أو يكونا جزءًا من الرأس. وقد شـــذّ قوم فذهبوا إلى أنّهما يغســـلان مـــع الوجه، وذهب آخرون إلى أنّه يمســـح باطنهما مع الرأس ويغسل ظاهرهما مع الوجه، وذلك لتردّد هذا العضو بين أن يكون جزءًا من الوجه أو جزءًا من الرأس، وهذا لا معنًى له مع اشـــتهار الآثار في ذلك بالمسح واشتهار العمل به. والشافعي يستحبّ فيهما التكرار كما يستحبّه في مسح الرأس.

المسألة العاشرة من الصفات

اتّفق العلماء على أنّ الرجلين(•) مـن أعضاء الوضوء، واختلفوا في نوع طهارتهما، فقال قوم: طهارتهما الغسـل، وهم الجمهور، وقال قوم: فرضهما المسح*، وقال قوم: بل طهارتهما تجوز بالنوعين: الغسل والمسح، وإنّ ذلك راجع إلى اختيار المكلّف.

وسبب اختلافهم: القراءتان المشهورتان في آية الوضوء، أعني قراءة من قرأ: (وَأَرْجُلَكُمْ) بالنصب عطفًا على المغسـول، وقراءة من قرأ: (وَأَرْجُلِكُمْ) بالخفض عطفًا على الممسوح**، وذلك أنّ قراءة النصب ظاهرةٌ في الغسل، وقراءةَ الخفض ظاهرةٌ في المسح كظهور تلك في الغسل. فمن ذهب إلى أنّ فرضهما واحد من هاتين الطهارتين على التعيين: إمّا الغسـل وإمّا المسـح، ذهب إلى ترجيح ظاهر إحدى القراءتين على القراءة الثانية، وصرف بالتأويل ظاهر القراءة الثانية إلى معنـى ظاهر القراءة التي ترجّحت عنده. ومن اعتقد أنّ دلالـة كلّ واحدة من القراءتين على ظاهرها على السـواء، وأنّه ليسـت

٢١: • أجمع فقهاء الإباضية على أن غسل الرجلين فريضة لقوله تعالى: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ..﴾، وقد رجح الإباضية قراءة النصب قرأ والغسـل لا المسح خلافًا لمن قال فرضهما المسح. (**شرح النيل**: ١/١٢٠ - ١٢١، **منهج الطالبين**: ٢/٥٦٧).

---

* أجمعت الإمامية على أنّ مسـح الرجليـن فرض من فروض الوضـوء من دون غسـلهما، ووجوب ذلـك ثابت بالكتـاب والسُّـنَّة والإجماع. (**جواهـر الكلام** ٢: ٢٠٦ - ٢٠٧، **مصباح الفقيه** ٢: ٣٩٨).

إحداهما على ظاهرها أدلّ من الثانية على ظاهرها أيضًا، جعل ذلك من الواجب المخيّر؛ ككفّارة اليمين وغير ذلك، وبه قال الطبري وداود.

وللجمهور تأويلات في قراءة الخفض، أجودها أنّ ذلك عطف على اللفظ لا على المعنى، إذ كان ذلك موجودًا في كلام العرب، مثل قول الشاعر:

لعب الزمان بها وغيّرها بعدي سوافي المُور والقَطْرِ

بالخفض، ولو عطف على المعنى لرفع «القَطر».

وأمّا الفريق الثاني، وهم الذين أوجبوا المسح، فإنّهم تأوّلوا قراءة النصب على أنّها عطف على الموضع، كما قال الشاعر:

فلسنا بالجبال ولا الحديدا

وقد رجّح الجمهور قراءتهم هذه بالثابت عنه ﷺ، إذ قال في قوم لم يستوفوا غسل أقدامهم في الوضوء: «وَيْلٌ للأعقابِ مِنَ النارِ» قالوا: فهذا يدلّ على أنّ الغَسل هو الفرض؛ لأنّ الواجب هو الذي يتعلّق بتركه العقاب، وهذا ليس فيه حجّة؛ لأنّه إنّما وقع الوعيد على أنّهم تركوا أعقابهم من دون غسل، ولا شكّ أنّ من شرع في الغَسل ففرضه الغَسل في جميع القدم، كما أنّ من شرع في المسح ففرضه المسح عند من يخيِّر بين الأمرين.

وقد يدلّ هذا على ما جاء في أثر آخر خرّجه أيضًا مسلم أنّه قال: «فجعلنا نمسح على أرجلنا، فنادى: ويل للأعقاب من النار». وهذا الأثر وإن كانت العادة قد جرت بالاحتجاج به في منع المسح، فهو أدلّ على جوازه منه على منعه؛ لأنّ الوعيد إنّما تعلّق فيه بترك التعميم لا بنوع الطهارة، بل سكت عن نوعها، وذلك دليل على جوازها.

وجواز المسح هو أيضًا مروي عن بعض الصحابة والتابعين، ولكن من طريق المعنى، فالغسل أشدّ مناسبةً للقدمين من المسح، كما أنّ المسح أشدّ مناسبةً للرأس من الغسل، إذ كانت القدمان لا ينقى دنسهما غالبًا إلَّا بالغسل، وينقى دنس الرأس بالمسح، وذلك أيضًا غالب، والمصالح المعقولة لا يمتنع أن تكون أسبابًا للعبادات المفروضة حتى يكون الشرع لاحظ فيهما معنيين: معنىً مصلحيًّا ومعنًى عباديًّا، وأعني بالمصلحي: ما رجع إلى الأمور المحسوسة، وبالعبادي: ما رجع إلى زكاة النفس. وكذلك اختلفوا في الكعبين، هل يدخلان في المسح* أو في الغسل عند من أجاز المسح؟

وأصل اختلافهم: الاشتراك الذي في حرف (إلَى) أعني في قوله تعالى: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ وقد تقدّم القول في اشتراك هذا الحرف في قوله تعالى: ﴿إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾ لكن الاشتراك وقع هنالك من جهتين: من اشتراك اسم اليد، ومن اشتراك حرف (إلَى) وهنا من قبل اشتراك حرف (إلَى) فقط.

وقد اختلفوا في الكعب ما هو؟ وذلك لاشتراك اسم الكعب واختلافِ أهل اللغة في دلالته، فقيل: هما العظمان اللذان عند معقد الشراك، وقيل: هما العظمان الناتئان في طرف الساق**.

---

* المشهور عند الإمامية وجوب دخول الكعبين في مسح الرجلين، خلافًا للمحقّق الحلّي وجماعة حيث اختاروا عدم الدخول. (**جواهر الكلام ٢: ٢١٤ - ٢١٥، مصباح الفقيه ٢: ٤٢١**).

** المشهور عند الإمامية أنّ الكعبين هما قبّتا القدمين، ما بين المفصل والمشط، وقد نقل عليه اتفاق اللغويين منهم. (**الحدائق الناضرة ٢: ٢٩٥ - ٣٠١، جواهر الكلام ٢: ٢١٥ - ٢١٩**).

ولا خلاف في ما أحسب في دخولهما في الغسل عند من يرى أنّهما عند معقد الشراك إذ كانا جزءًا من القدم، لذلك قال قوم: إنّه إذا كان الحدّ من جنس المحدود دخلت الغاية فيه، أعني: الشيء الذي يدلّ عليه حرف (إلَى)، وإذا لم يكن من جنس المحدود لم يدخل فيه مثل قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَتِمُّواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيۡلِ ﴾.

المسألة الحادية عشرة: من الشروط

اختلفوا في وجوب ترتيب أفعال الوضوء(•) على نسق الآية. فقال قوم: هو سُنَّة، وهو الذي حكاه المتأخّرون من أصحاب مالك عن المذهب، وبه قال أبو حنيفة والثوري وداود. وقال قوم: هو فريضة*، وبه قال الشافعي وأحمد وأبو عبيد.

٢٢: • الراجح عند فقهاء الإباضية أن الترتيب سُنَّة أو مندوب غير واجب ما لم يقصد المتوضئ ومخالفة الترتيب عمدًا وهو موافق لمذهب المالكية، وذكر الشيخ خميس اختلاف العلماء قائلًا: «واختلف في الترتيب في الوضوء فقال قوم واجب وقال آخرون غير واجب وقال آخرون بالتخيير إلا أن يريد خلاف السُّنَّة». وذهب الإباضية إلى جواز التقديم والتأخير ورجح الترتيب المذكور في الآية لأن الواو نسق. (**شرح النيل: ١٠٧/١، منهج الطالبين: ٥٥٧/٢**).

---

* أجمع فقهاء الإمامية على وجوب الترتيب، وأنّه من شروط صحة الوضوء بأن يبدأ بالوجه ثم باليد اليمنى ثم باليسرى ثم مسح الرأس ثم مسح الرجلين، وهو ممّا انعقد عليه الإجماع فتوىً وروايةً. (**تذكرة الفقهاء ١: ١٨٥، كشف اللثام ١: ٥٥٢، جواهر الكلام ٢: ٢٤٦**).

وهذا كلّه في ترتيب المفروض مع المفروض، وأمّا ترتيب الأفعال المفروضة مع الأفعال المسنونة فهو عند مالك مستحبّ، وقال أبو حنيفة: هو سُنَّة.

وسبب اختلافهم شيئان: أحدهما: الاشتراك الذي في واو العطف، وذلك أنّه قد يعطف بها الأشياء المرتّبة بعضها على بعض، وقد يعطف بها غير المرتّبة، وذلك ظاهر من استقراء كلام العرب، ولذلك انقسم النحويون فيها قسمين: فقال نحاة البصرة: ليس تقتضي نسقًا ولا ترتيبًا، وإنّما تقتضي الجمع فقط. وقال الكوفيون: بل تقتضي النسق والترتيب. فمن رأى أنّ الواو في آية الوضوء تقتضي الترتيب قال بإيجاب الترتيب، ومن رأى أنّها لا تقتضي الترتيب لم يقل بإيجابه.

والسبب الثاني: اختلافهم في أفعاله ﷺ، هل هي محمولة على الوجوب أو على الندب؟ فمن حملها على الوجوب قال بوجوب الترتيب؛ لأنّه لم يروَ عنه ﷺ أنّه توضأ قطّ إلّا مرتّبًا، ومن حملها على الندب قال: إنّ الترتيب سُنَّة. ومن فرّق بين المسنون والمفروض من الأفعال قال: إنّ الترتيب الواجب إنّما ينبغي أن يكون في الأفعال الواجبة، ومن لم يفرّق قال: إنّ الشروط الواجبة قد تكون في الأفعال التي ليست واجبة.

المسألة الثانية عشرة من الشروط

اختلفوا في الموالاة(•) في أفعال الوضوء، فذهب مالك إلى أنّ الموالاة فرض* مع الذِّكر ومع القدرة، ساقطة مع النسيان ومع الذِّكر عند العذر ما لم يتفاحش التفاوت. وذهب الشافعي وأبو حنيفة إلى أنّ الموالاة ليست من واجبات الوضوء.

والسبب في ذلك الاشتراك الذي في الواو أيضًا، وذلك أنّه قد يعطف بها الأشياء المتتابعة المتلاحقة بعضها على بعض، وقد يعطف بها الأشياء المتراخية بعضها عن بعض. وقد احتجّ قوم لسقوط الموالاة بما ثبت عنه عليه الصلاة والسلام: «أنّه كان يتوضأ في أول طهوره، ويؤخّر غسل رجليه إلى آخر الطهر».

وقد يدخل الخلاف في هذه المسألة أيضًا في الاختلاف في حمل

٢٣:• الراجح عند الإباضية أن الموالاة مستحبة كالشافعية والحنفية، ورأى البعض بالقدرة عليها ـ كالمالكية والإمامية ـ ما لم يحدث مانع من ذلك كعدم كفاية الماء أو نسيان يجعل التفاوت فاحشًا تجف الأعضاء المغسولة فيه، أو اضطرارًا يشغل عن الوضوء حتى تجف الجوارح المغسولة فيوجب إعادة الوضوء وما مضي مع ما بقي. (**شرح النيل: ١/١٢٢ - ١٢٣، منهج الطالبين: ٢/٥٥٧ - ٥٥٨**).

---

* أجمع فقهاء الإمامية على أنّ الموالاة واجبة في الوضوء، بل المسألة متسالم عليها عندهم. (**كشف اللثام ١: ٥٥٤ - ٥٥٥، الحدائق الناضرة ٢: ٣٤٨، جواهر الكلام ٢: ٢٥٢، مصباح الفقيه ٣: ١٤**).

الأفعال على الوجوب أو على الندب، وإنّما فرّق مالك بين العمد والنسيان؛ لأنّ الناسي الأصل فيه في الشرع أنّه معفو عنه إلى أن يقوم الدليل على غير ذلك؛ لقولـه عليه الصلاة والسلام: «**رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الخَطَأُ والنِسْيانُ**» وكذلك العذر يظهر من أمر الشرع أنّ له تأثيرًا في التخفيف.

التسمـية:

وقد ذهب قوم إلى أنّ التسـمية[•] من فروض الوضوء، واحتجّوا لذلك بالحديـث المرفوع، وهو قولـه عليه الصلاة والسلام: «**لا وُضُـوءَ لِمَنْ لم يُسَـمِّ اللهَ**» وهذا الحديث لم يصحّ عند أهل النقل، وقد حمله بعضهم على أنّ المراد به النية، وبعضهم حمله على الندب* في ما أحسب.

فهذه مشـهورات المسـائل التي تجري من هذا الباب مجرى الأصول، وهـي ـ كما قلنا ـ متعلّقـة إمّا بصفات أفعـال هذه الطهـارة، وإمّا بتحديد مواضعها، وإمّا بتعريف شروطها وأركانها وسائر ما ذكر.

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية

٢٤: • لا خلاف عند فقهاء الإباضية على أن التسـمية من سـنن الوضوء كالجمهور. (**شرح النيل: ١٠٦/١، منهج الطالبين: ٢٧٣/٢، ٥٥١، ٥٦٠**).

* لا خلاف عند الإمامية في استحباب التسمية عند الوضوء، وقد نقل عليه الإجماع غير واحـد. (**كشـف اللثـام ١: ٥٦٣، جواهر الـكلام ٢: ٣٣٠، مصبـاح الفقيه ٣: ١٢٩ ـ ١٣٠**).

وممّا يتعلّق بهذا الباب مسح الخفّين[•] إذ كان من أفعال الوضوء. والكلام المحيط بأصوله يتعلّق بالنظر في سبع مسائل: جوازه، وفي تحديد محلّه، وفي تعيين محلّه، وفي صفته ـ أعني: صفة المحلّ ـ وفي توقيته، وفي شروطه، وفي نواقضه.

المسألة الأولى: فأمّا الجواز ففيه ثلاثة أقوال:

القول المشهور: أنّه جائز على الإطلاق، وبه قال جمهور فقهاء الأمصار.

والقول الثاني: جوازه في السفر من دون الحضر.

والقول الثالث: منع جوازه بإطلاق*، وهو أشدّها.

٢٥: • المشهور عند الإباضية أن المسح على الخفين منسوخ بثبوت الوضوء بالماء وغسل الرجلين كالإمامية والظاهرية، إلا لضرورة أو اضطرار، على خلاف جمهور الفقهاء ـ واتفاقًا مع الإمامية ـ في جواز المسح مطلقًا لذا بيّنوا محله وتوقيته وصفته وشروطه وناقضه. وزاد الإباضية أنه لا غاية للمسح مع ثبوت الضرورة التي يجوز بها المسح خلافًا للجمهور أيضًا. (**شرح النيل**: ١٠٦/١، **منهج الطالبين**: ٥٦٨/٢).

---

* أجمع فقهاء الإمامية على عدم جواز المسح على الخفّين اختيارًا، لا سفرًا ولا حضرًا، وحكاية الإجماع عليه في كلماتهم متواترة، بل كاد يكون من ضروريات المذهب. (**تذكرة الفقهاء** ١: ١٧٢ و١٧٤، **كشف اللثام** ١: ٥٤٨، **جواهر الكلام** ٢: ٢٣٢ - ٢٤٠).

والأقاويل الثلاثة مروية عن الصدر الأول وعن مالك.

والسبب في اختلافهم: ما يظنّ من معارضة آية الوضوء الوارد فيها الأمر بغسل الأرجل؛ للآثار التي وردت في المسح مع تأخّر آية الوضوء، وهذا الخلاف كان بين الصحابة في الصدر الأول.

فكان منهم من يرى أنّ آية الوضوء ناسخةٌ لتلك الآثار، وهو مذهب ابن عباس.

واحتجّ القائلون بجوازه بما رواه مسلم أنّه كان يعجبهم حديث جرير، وذلك أنّه روى: «أنّه رأى النبيّ عليه الصلاة والسلام يمسح على الخفّين، فقيل له: إنّما كان ذلك قبل نزول المائدة، فقال: ما أسلمت إلَّا بعد نزول المائدة» وقال المتأخّرون القائلون بجوازه: ليس بين الآية والآثار تعارض؛ لأنّ الأمر بالغسل إنّما هو متوجّه إلى من لا خفّ له، والرخصة إنّما هي للابس الخفّ، وقيل: إنّ تأويل قراءة الأرجل بالخفض هو المسح على الخفين.

وأمّا من فرّق بين السفر والحضر فلأنّ أكثر الآثار الصحاح الوارد في مسحه عليه الصلاة والسلام إنّما كانت في السفر، مع أنّ السفر مشعر بالرخصة والتخفيف، والمسح على الخفّين هو من باب التخفيف، فإنّ نزعه ممّا يشقّ على المسافر.

المسألة الثانية: وأمّا تحديد المحلّ فاختلف فيه أيضًا فقهاء الأمصار، فقال قوم: إنّ الواجب من ذلك مسح أعلى الخفّ، وإنّ مسح الباطن (أعني: أسفل الخفّ) مستحبّ، ومالك أحد من رأى هذا والشافعي. ومنهم من أوجب مسح ظهورهما وبطونهما، وهو مذهب ابن نافع من أصحاب مالك.

ومنهم من أوجب مسح الظهور فقط ولم يستحبّ مسح البطون، وهو مذهب أبي حنيفة وداود وسفيان وجماعة. وشذّ أشهب فقال: إنّ الواجب مسح الباطن أو الأعلى أيّهما مسح، والأعلى مستحبّ.

وسبب اختلافهم: تعارض الآثار الواردة في ذلك، وتشبيه المسح بالغسل، وذلك أنّ في ذلك أثرين عارضين:

أحدهما: حديث المغيرة بن شعبة وفيه: «أنّه ﷺ مَسَحَ عَلَى الخُفِّ وباطنه».

والآخر: حديث علي: «لَوْ كَانَ الدِّينُ بالرَّأي لكانَ أَسْفَلُ الخُفِّ أَوْلَىٰ بالمَسْحِ مِنْ أعلاهُ، وقد رأيتُ رسولَ الله ﷺ يمسح على ظاهر خُفَّيه».

فمن ذهب مذهب الجمع بين الحديثين حمل حديث المغيرة على الاستحباب، وحديثَ عليّ على الوجوب، وهي طريقة حسنة.

ومن ذهب مذهب الترجيح أخذ إمّا بحديث علي، وإمّا بحديث المغيرة، فمن رجّح حديث المغيرة على حديث عليّ رجّحه من قبل القياس، أعني: قياس المسح على الغسل، ومن رجّح حديث علي رجّحه من قبل مخالفته للقياس أو من جهة السند، والأسعد في هذه المسألة هو مالك. وأمّا من أجاز الاقتصار على مسح الباطن فقط فلا أعلم له حجّة؛ لأنّه لا هذا الأثر اتّبع، ولا هذا القياس استعمل، أعني: قياس المسح على الغسل.

المسألة الثالثة: وأمّا نوع محلّ المسح، فإنّ الفقهاء القائلين بالمسح اتّفقوا على جواز المسح على الخفّين، واختلفوا في المسح على الجوربين، فأجاز ذلك قوم، ومنعه قوم، وممّن منع ذلك مالك والشافعي وأبو حنيفة، وممن أجاز ذلك أبو يوسف ومحمد صاحبا أبي حنيفة وسفيان الثوري.

وسبب اختلافهم: اختلافهم في صحّة الآثار الواردة عنه عليه الصلاة والسلام أنّه مسح على الجوربين والنعليـــن. واختلافهم أيضًا في هل يقـــاس على الخفّ غيره، أم هي عبادة لا يقاس عليها ولا يتعدّى بها محلّها؟ فمن لم يصحّ عنده الحديث أو لم يبلغـــه؛ ولم يرَ القياس على الخفّ، قصر المســـح عليه، ومن صـــحّ عنده الأثر أو جوّز القياس على الخفّ، أجاز المســـح على الجوربين. وهذا الأثر لم يخرّجه الشيخان، أعني: البخاري ومسلمًا، وصحّحه الترمذي.

ولتردّد الجوربين المجلدين بين الخـــفّ والجورب غير المجلد عن مالك في المسح عليهما روايتان: إحداهما بالمنع، والأخرى بالجواز.

المسألة الرابعة: وأمّا صفة الخفّ فإنّهم اتّفقوا على جواز المسح على الخفّ الصحيـــح، واختلفوا في المخرق، فقال مالك وأصحابه: يمســـح عليه إذا كان الخرق يســـيرًا. وحدَّد أبو حنيفة بمـــا يكون الظاهر منه أقلّ من ثلاثة أصابع. وقال قوم بجواز المســـح على الخفّ المنخرق ما دام يســـمّى خفًّا وإن تفاحش خرقـــه، وممّن روي عنه ذلـــك الثوري. ومنع الشـــافعي أن يكون في مقدّم الخفّ خرق يظهر منه القدم ولو كان يسيرًا في أحد القولين عنه.

وســـبب اختلافهم في ذلك: اختلافهم في انتقال الفرض من الغسل إلى المســـح، هل هو لموضع الستر، أعني: ســـتر خفّ القدمين، أم هو لموضع المشقّة في نزع الخفّين؟ فمن رآه لموضع الستر لم يجز المسح على الخفّ المنخرق؛ لأنّه إذا انكشف من القدم شيء انتقل فرضها من المسح إلى الغســـل. ومن رأى أنّ العلّة في ذلك المشقّة لم يعتبر الخرق ما دام يسمّى خفًّا.

وأمّا التفريق بين الخرق الكثير واليســـير فاستحسان ورفع للحرج. وقال

الثوري: كانت خفاف المهاجرين والأنصار لا تسلم من الخروق كخفاف الناس، فلو كان في ذلك حظر لورد ونقل عنهم. قلت: هذه المسألة هي مسكوت عنها، فلو كان فيها حكم مع عموم الابتلاء به لبيّنه ﷺ وقد قال تعالى: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾.

المسألة الخامسة(•): وأمّا التوقيت فإنّ الفقهاء أيضًا اختلفوا فيه، فرأى مالك أنّ ذلك غير موقّت، وأنّ لابس الخفّين يمسح عليهما ما لم ينزعهما أو تصيبه جنابة. وذهب أبو حنيفة والشافعي إلى أنّ ذلك موقّت.

والسبب في اختلافهم: اختلاف الآثار في ذلك، وذلك أنّه ورد في ذلك ثلاثة أحاديث:

أحدها: حديث عليّ عن النبي عليه الصلاة والسلام أنّه قال: «جَعَلَ رَسولُ اللهِ ﷺ ثَلاثَةَ أَيام ولَياليَهُنَّ للمُسافِرِ، وَيَومًا وَلَيلَةً للمُقِيمِ» خرّجه مسلم.

والثاني: حديث أُبيّ بن عمارة: أنّه قال: يا رسول الله! أأمسح على الخفّ؟ قال: **نَعَمْ**، قال: يومًا؟ قال: **نعَمْ**، قال: ويومين؟ قال: **نَعَمْ**، قال: وثلاثة؟ قال: **نَعَمْ**، حتّى بلغ سبعًا، ثم قال: **امسَحْ ما بَدَا لكَ**). خرّجه أبو داود والطحاوي.

والثالث: حديث صفوان بن عسّال قال: كنّا في سفر، فأمرنا ألا ننزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن إلَّا من جنابة، ولكن من بول أو نوم أو غائط.

٢٦: • اتفق الإباضية على أنه لا غاية للمسح (يعني: المدة) متى ألجأت إليه الضرورة. (**شرح النيل: ١٠٦/١، منهج الطالبين: ٥٦٥/٢ - ٥٦٦، ٥٦٨**)..

قلت: أمّا حديث علي فصحيح، خرّجه مسلم، وأمّا حديث أُبيّ بن عمارة فقال فيه أبو عمر بن عبدالبر: إنّه حديث لا يثبت، وليس له إسناد قائم. ولذلك ليس ينبغي أن يعارض به حديث عليّ.

وأمّا حديث صفوان بن عسّال فهو وإن كان لم يخرّجه البخاري ولا مسلم، فإنّه قد صحّحه قوم من أهل العلم بالحديث الترمذي وأبو محمد بن حزم، وهو بظاهره معارِض بدليل الخطاب لحديث أُبيّ كحديث علي، وقد يحتمل أن يجمع بينهما بأن يقال: إنّ حديث صفوان وحديث علي خرّجا مخرج السؤال عن التوقيت، وحديث أُبيّ بن عمارة نصّ في ترك التوقيت، لكن حديث أُبيّ لم يثبت بعد، فعلى هذا يجب العمل بحديثي علي وصفوان، وهو الأظهر، إلَّا أنّ دليل الخطاب فيهما يعارضه القياس، وهو كون التوقيت غير مؤثّر في نقض الطهارة؛ لأنّ النواقض هي الأحداث.

المسألة السادسة[•]: وأمّا شرط المسح على الخفّين فهو أن تكون الرِّجْلان طاهرتين بطهر الوضوء، وذلك شيء مجمع عليه إلَّا خلافًا شاذًّا. وقد روي عن ابن القاسم عن مالك، ذَكَرَه ابن لبابة في المنتخب، وإنّما قال به الأكثر لثبوته في حديث المغيرة وغيره، إذ أراد أن ينزع الخفّ عنه، فقال عليه الصلاة والسلام: «**دَعْهُما، فإنّي أدخَلْتُهُما وَهُما طاهِرَتانِ**» والمخالف حمل هذه الطهارة على الطهارة اللغوية.

٢٧: • المشهور عند الإباضية غسل القدمين في الوضوء، ولا يجوز المسح مطلقًا لأنه منسوخ ـ إلَّا ما ألجأت إليه الضرورة ـ وهو مذهب الإمامية والظاهرية. (**شرح النيل: ١٠٦/١، منهج الطالبين: ٥٦٨/٢**).

واختلف الفقهاء من هذا الباب في من غسل رجليه ولبس خفّيه ثم أتمّ وضوءه، هل يمسح عليهما؟ فمن لم يرَ أنّ الترتيب واجب، ورأى أنّ الطهارة تصحّ لكلّ عضو قبل أن تكمل الطهارة لجميع الأعضاء قال بجواز ذلك، ومن رأى أنّ الترتيب واجب، وأنّه لا تصح طهارة العضو إلّا بعد طهارة جميع أعضاء الطهارة لم يُجِز ذلك، وبالقول الأول قال أبو حنيفة، وبالقول الثاني قال الشافعي ومالك، إلّا أنّ مالكًا لم يمنع ذلك من جهة الترتيب، وإنّما منعه من جهة أنّه يرى أنّ الطهارة لا توجد للعضو إلّا بعد كمال جميع الطهارة، وقد قال عليه السلام: «**وهما طاهرتان**»، فأخبر عن الطهارة الشرعية. وفي بعض روايات المغيرة: «إذا أدخلت رجليك في الخفّ وهما طاهرتان فامسح عليهما».

وعلى هذه الأصول يتفرّع الجواب في من لبس أحد خفّيه بعد أن غسل إحدى رجليه وقبل أن يغسل الأخرى، فقال مالك: لا يمسح على الخفّين؛ لأنّه لابس للخفّ قبل تمام الطهارة، وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق. وقال أبو حنيفة والثوري والمزني والطبري وداود: يجوز له المسح، وبه قال جماعة من أصحاب مالك، منهم مطرف وغيره، وكلّهم أجمعوا أنّه لو نزع الخفّ الأول بعد غسل الرجل الثانية ثم لبسها، جاز له المسح. وهل من شرط المسح على الخفّ أن لا يكون على خفّ آخر؟ عن مالك فيه قولان.

وسبب الخلاف: هل كما تنتقل طهارة القدم إلى الخفّ إذا ستره الخفّ كذلك تنتقل طهارة الخفّ الأسفل الواجبة إلى الخفّ الأعلى؟ فمن شبّه النقلة الثانية بالأولى أجاز المسح على الخفّ الأعلى، ومن لم يشبّهها بها وظهر له الفرق لم يجز ذلك.

المسألة السابعة[•]: فأمّا نواقض هذه الطهارة فإنّهم أجمعوا على أنّها نواقض الوضوء بعينها، واختلفوا هل نزع الخفّ ناقض لهذه الطهارة أم لا؟ فقال قوم: إن نزعه وغسل قدميه فطهارته باقية، وإن لم يغسلهما وصلّى أعاد الصلاة بعد غسل قدميه، وممّن قال بذلك مالك وأصحابه والشافعي وأبو حنيفة، إلّا أنّ مالكًا رأى أنّه إن أخّر ذلك استأنف الوضوء على رأيه في وجوب الموالاة على الشرط الذي تقدّم. وقال قوم: طهارته باقية حتى يحدث حدثًا ينقض الوضوء، وليس عليه غسل، وممّن قال بهذا القول داود وابن أبي ليلى. وقال الحسن بن حيي: إذا نزع خفّيه فقد بطلت طهارته. وبكلّ واحد من هذه الأقوال الثلاثة قالت طائفة من فقهاء التابعين، وهذه المسألة مسكوت عنها.

وسبب اختلافهم: هل المسح على الخفّين هو أصل بذاته في الطهارة، أو بدل من غسل القدمين عند غيبوبتهما في الخفّين؟ فإن قلنا: هو أصل بذاته، فالطهارة باقية وإن نزع الخفّين، كمن قطعت رجلاه بعد غسلهما، وإن قلنا: إنّه بدل، فيحتمل أن يقال: إذا نزع الخفّ بطلت الطهارة وإن كنّا نشترط الفور، ويحتمل أن يقال: إن غسلهما أجزأت الطهارة إذا لم يشترط الفور، وأمّا اشتراط الفور من حين نزع الخفّ فضعيف، وإنّما هو شيء يتخيّل. فهذا ما رأينا أن نثبته في هذا الباب.

٢٨: • أجمع الإباضية على أن نواقض المسح ـ التي ألجأت إليه الضرورة ـ هي نواقض الوضوء، وهو مذهب الجمهور. (**شرح النيل**: ١٠٦/٢، **منهج الطالبين**: ٥٦٨/٢).

الباب الثالث

في الميـاه

والأصل في وجوب الطهـارة بالمياه(•) قولـه تعالى: ﴿وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً لِّيُطَهِّرَكُم بِهِۦ﴾(٣٧) وقوله: «**فَلَمْ تَجِدُواْ مَاء فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا**»(٣٨). وأجمع العلماء على أنّ جميع أنوع المياه طاهرة في نفسها مطهِّرة لغيرها(٣٩)* إلّا ماء البحر، فـإنّ فيه خلافًا في الصدر الأول شـاذًّا(٤٠)، وهم محجوجون بتناول اسـم الماء المطلق له؛ وبالأثر الذي خرّجه مالك، وهو قوله عليه الصلاة والسلام في البحر: «**هُوَ الطهورُ ماؤهُ الحِلُّ مَيْتَتُهُ**»(٤١)و(٤٢)، وهو وإن كان حديثًا مختلفًا في صحّته(٤٣) فظاهر الشرع يعضده.

٢٩: • المشـهور عند الإباضية أن طلـب الماء المطلق (الباقي علـى أوصاف خلقته) فريضة؛ لأن الله لـم يبح بديله إلا بعـد عدمه، والعدم لا يكـون إلا بعد الطلب والاجتهاد. وهـو موافق لجمهور الإمامية. (**شـرح النيـل: ١/١٢٤ - ١٢٥، منهج الطالبين: ٢/٥٥٠**).

---

* أجمع فقهاء الإمامية على أنّ الماء المطلق ـ وهو ما اسـتحقّ إطلاق لفظ «الماء» عليه على وجه الحقيقة من غير إضافة. واستدلّوا لذلك بالكتاب والسُّنَّة المتواترة، فمن الأول قوله تعالـى: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا﴾، ومـن الثاني طوائف من الأخبار دلّت على طهارة الماء في نفسـه. (**تذكرة الفقهـاء ١: ١١، مصباح الفقيه ١: ٢٨**).

وكذلك أجمعوا علـــى أنّ كلّ ما يغيّر الماء ممّا لا ينفـــكّ عنه غالبًا أنّه لا يسلبه صفة الطهارة والتطهير[٤٤]*.

إلّا خلافًا شـــاذًّا روي في المـــاء الآجن[٤٥]** عن ابن ســـيرين[٤٦]، وهو محجوج بتناول اســـم الماء المطلق له. واتّفقوا علـــى أنّ الماء الذي غيّرت النجاســـة إمّا طعمه أو لونه أو ريحه أو أكثر مـــن واحد من هذه الأوصاف،

٣٠: • المشهور عند الإباضية أن الماء لا يفقد إطلاقه إن تغير وصف أو وصفان له مما لا ينفك عنه غالبًا (خالطه). ولا يســـلبه صفة الطهارة كأحد النجاســـات أو ســـؤر بهيمة لا يتنجس سؤرها أو يســـتقذر أو حائض أو جنب أو فضلة طهارتهما طول المكث واســـتثنوا من ذلك آبار ثمود وترابهم. وهو موافق للجمهور والإمامية إلا في اســـتثنائهم، كما أجمعوا على أن الكثير الذي تخالطه نجاســـة لا يتغير إطلاقه (وصفًـــا منه) يظل على إطلاقه. (**شـــرح النيـــل: ١/١٢٥ - ١٢٦، منهـــج الطالبين: ٢/٢٧١ - ٢٧٣**).

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية

* أجمعت الإمامية على أنّ الماء المطلق إذا تغيّرت أحد أوصافه بالأجسام الطاهرة، ولم يســـلبه الإطلاق، فهو باق على حكمـــه من الطهارة والتطهيـــر. وعلّلوه ببقاء الاسم وبالأصل. (**تذكرة الفقهاء ١: ١٣، جواهر الكلام ١: ١٠٤**).

** اتّفق فقهاء الإمامية علـــى أنّه لو تغيّر المطلق بطول لبثه، لـــم يخرج عن الطهارة ولا عن الطهورية ما لم يسلبه التغيّر الإطلاق، فلا يصير مطهّرًا. ولا خلاف بينهم أنّه يكره الطهارة بالماء الآجـــن مع وجود غيره. (**تذكـــرة الفقهاء ١: ١٦، جواهر الكلام ١: ١٠٤**).

أنّه لا يجوز به الوضوء ولا الطهور[٤٧]*.

واتّفقوا على أنّ الماء الكثير المستبحر لا تضرّه النجاسة التي لم تغيّر أحد أوصافه، وأنّه طاهر[٤٨]**، فهذا ما أجمعوا عليه من هذا الباب.

واختلفوا من ذلك في ستّ مسائل تجري مجرى القواعد والأصول لهذا الباب:

المسألة الأولى: اختلفوا في الماء إذا خالطته نجاسة ولم تغيّر أحد أوصافه[•]، فقال قوم: هو طاهر، سواء كان كثيرًا أو قليلًا، وهي إحدى الروايات عن مالك، وبه قال أهل الظاهر[٤٩]، وقال قوم بالفرق

٣١: • المشهور ـ كما سبق ـ عند الإباضية بقاء الماء الكثير على إطلاقه إن خالطته نجاسة ولم تغير إطلاقه (أوصافه) وهو موافق لجمهور الفقهاء من السُّنَّة والإمامية. أما إن تغير بشيء وقع فيه أو متولد منه فالأصح السلب متى تغير لونه أو طعمه أو رائحته. (**شرح النيل**: ١/١٢٦ - ١٢٧، **منهج الطالبين**: ٢/٢٧٢ - ٢٧٣).

---

* أجمع فقهاء الإمامية على أنّ كلّ ماء تغيّر أحد أوصافه الثلاثة من الطعم واللون والرائحة كان نجسًا، ولا فرق في هذا بين الجاري والراكد والقليل والكثير. (**تذكرة الفقهاء** ١: ١٥، **جواهر الكلام** ١: ٧٥ - ٧٦).

** أجمع فقهاء الإمامية على أنّ الماء الكثير لا ينجّس، إلّا إذا تغيّرت أحد أوصافه الثلاثة من اللون أو الطعم أو الرائحة. (**تذكرة الفقهاء** ١: ١٨).

بين القليل والكثير، فقالوا: إن كان قليلًا كان نجسًا، وإن كان كثيرًا لم يكن نجسًا[٥٠]*.

وهؤلاء اختلفوا في الحدّ بين القليل والكثير، فذهب أبو حنيفة إلى أنّ الحدّ في هذا هو أن يكون الماء من الكثرة بحيث إذا حرّكه آدمي من أحد طرفيه لم تسر الحركة إلى الطرف الثاني منه[٥١]، وذهب الشافعي إلى أنّ الحدّ في ذلك هو قلّتان من قِلَال هَجَر، وذلك نحو خمسمائة رطل[٥٢]**، ومنهم من لم يجد في ذلك حدًّا ولكن قال: إنّ النجاسة تفسد قليل الماء وإن لم تغيّر أحد أوصافه، وهذا أيضًا مرويّ عن مالك[٥٣]. وقد روي أيضًا: إنّ هذا الماء مكروه[٥٤]. فيتحصّل عن مالك في الماء اليسير تَحُلّه النجاسة اليسيرة ثلاثة أقوال: قول: إنّ النجاسة تفسده، وقول: إنّها لا تفسده إلّا أن يتغيّر أحد أوصافه، وقول: إنّه مكروه.

---

* قسّم فقهاء الإمامية الماء المطلق باعتبار وقوع النجاسة فيه إلى أقسام ثلاثة:
١ ـ الماء الجاري.
٢ ـ الماء المحقون أو الراكد.
٣ ـ ماء البئر: وحكمه كالجاري، لا ينجّس بالملاقاة إلّا بالتغيّر، من دون فرق بين القليل والكثير، وهو المشهور بين المتأخّرين، وعليه دعوى الإجماع.. (**كشف اللثام ١: ٢٥٣ - ٢٧٦، جواهر الكلام ١: ٧٥ - ١٩١، مهذّب الأحكام ١: ١٥٨ - ٢٢٤**).

** لا خلاف عند الإمامية في أنَّ الحدّ الفاصل بين القليل والكثير هو الكرّ، فالكرّ من الماء عبارة عن مرتبة من الكثير، وقد جعله الشارع موضوعًا لحكمه في مقابل القليل الذي هو عبارة عمّا كان دون الكرّ.. (**كشف اللثام ١: ٢٦٥ - ٢٦٧، جواهر الكلام ١: ١٦٨ - ١٨١**).

وسبب اختلافهم في ذلك: هو تعارض ظواهر الأحاديث الواردة في ذلك، وذلك أنّ حديث أبي هريرة المتقدّم[٥٥] وهو قوله ﷺ: «**إذا استيقظ أحدكم من نومه**» الحديث، يفهم من ظاهره أنّ قليل النجاسة ينجّس قليل الماء.

وكذلك أيضًا حديث أبي هريرة الثابت عنه ﷺ أنّه قال: «**لا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ في المَاءِ الدائِمِ ثمّ يَغْتَسِلُ فِيهِ**»[٥٦]، فإنّه يوهم بظاهره أيضًا أنّ قليل النجاسة ينجس قليل الماء.

وكذلك ما ورد من النهي عن اغتسال الجنب في الماء الدائم[٥٧].

وأمّا حديث أنس الثابت: أنّ أعرابيًّا قام إلى ناحية من المسجد فبال فيها، فصاح به الناس، فقال رسول الله ﷺ: **دَعُوهُ**، فلمّا فرغ أمر رسول الله ﷺ بذَنوب[٥٨] ماء فصُبّ على بوله[٥٩]. فظاهره: أنّ قليل النجاسة لا يفسد قليل الماء، إذ معلوم أنّ ذلك الموضع قد طهر من ذلك الذَّنوب. وحديث أبي سعيد الخدري كذلك أيضًا خرّجه أبو داود قال: سمعت رسول الله ﷺ يقال له: إنّه يستقى من بئر بُضاعة، وهي بئر يلقى فيها لحوم الكلاب والمحائض وعَذِرة الناس، فقال النبي ﷺ: «**إنّ الماءَ لا يُنَجِّسُهُ شَيءٌ**»[٦٠]. فرام العلماء الجمع بين هذه الأحاديث واختلفوا في طريق الجمع فاختلفت لذلك مذاهبهم.

فمن ذهب إلى القول بظاهر حديث الأعرابي وحديث أبي سعيد، قال: إنّ حديثَي أبي هريرة غيرُ معقولَي المعنى، وامتثال ما تضمّناه عبادة، لا لأنّ ذلك الماء ينجّس، حتى إنّ الظاهرية أفرطت في ذلك فقالت: لو صَبَّ البولَ إنسان في ذلك الماء من قدح لما كُره الغسل به والوضوء[٦١]، فجمع بينهما

على هذا الوجه من قال هذا القول[٦٢]. ومن كره الماء القليل تَحُلّه النجاسة اليسيرة، جمع بين الأحاديث، فإنّه حمل حديثَي أبي هريرة على الكراهية، وحُمل حديث الأعرابي وحديث أبي سعيد على ظاهرهما[٦٣] أعني: على الإجزاء.

وأمّا الشافعي وأبو حنيفة فجمعا بين حديثَي أبي هريرة وحديث أبي سعيد الخدري، بأن حملا حديثَي أبي هريرة على الماء القليل، وحديث أبي سعيد على الماء الكثير[٦٤]. وذهب الشافعي إلى أنّ الحدّ في ذلك الذي يجمع الأحاديث هو ما ورد في حديث عبد الله بن عمر عن أبيه[٦٥]، خرّجه أبو داود والترمذي، وصحّحه أبو محمد بن حزم قال: سئل رسول الله ﷺ عن الماء وما ينوبه من السباع والدواب، فقال: «**إنْ كانَ المَاءُ قُلَّتينِ**[٦٦] **لم يَحْمِلْ خَبَثًا**»[٦٧و٦٨].

وأمّا أبو حنيفة فذهب إلى أنّ الحدّ في ذلك من جهة القياس، وذلك أنّه اعتبر سريان النجاسة في جميع الماء بسريان الحركة، فإذا كان الماء بحيث يظنّ أنّ النجاسة لا يمكن فيها أن تسري في جميعه، فالماء طاهر[٦٩].

حكم الماء القليل تخالطه النجاسة[•]: لكن من ذهب هذين المذهبين فحديث الأعرابي المشهور معارض له ولا بدّ، فلذلك لجأت الشافعية إلى أن فرَّقت بين ورود الماء على النجاسة وورودها على الماء، فقالوا: إن ورد عليها الماء ـ كما في حديث الأعرابي ـ لم ينجس، وإن وردت النجاسة على

٣٢: • المشهور عند الإباضية أن الماء القليل يظل طاهرًا إن ورد على نجس إذ لوروده قوة يكون كالغسل، أما إن ورد عليه النجس ولم يبلغ قلتين تنجس، وإن زاد فلا نجاسة وهو المختار في المذهب وهو موافق للشافعية ومخالف للجمهور ممن رأوا ذلك تحكمًا. (**شرح النيل**: ١/١٣٠ - ١٣١، **منهج الطالبين**: ٢/٢٧١ - ٢٧٣).

الماء ـ كما في حديث أبي هريرة ـ نَجُسَ[٧٠]*.

وقال جمهور الفقهاء: هذا تحكّم[٧١]، وله إذا تؤمّل وجه من النظر، وذلك أنّهم إنّما صاروا إلى الإجماع على أنّ النجاسة اليسيرة لا تؤثّر في الماء الكثير إذا كان الماء الكثير بحيث يتوهّم أنّ النجاسة لا تسري في جميع أجزائه، وأنّه يستحيل عينها عن الماء الكثير، وإذا كان ذلك كذلك، فلا يبعد أنّ قدرًا ما من الماء لو حلّه قدر ما من النجاسة، لسرت فيه، ولكان نجسًا، فإذا ورد ذلك الماء على النجاسة جزءًا فجزءًا فمعلوم أنّه تفنى عين تلك النجاسة، وتذهب قبل فناء ذلك الماء، وعلى هذا فيكون آخر جزء ورد من ذلك الماء قد طهّر المحلّ، لأنّ نسبته إلى ما ورد عليه ممّا بقي من النجاسة نسبة الماء الكثير إلى القليل من النجاسة، ولذلك كان العلم يقع في هذه الحال بذهاب عين النجاسة، أعني: في وقوع الجزء الأخير الطاهر على آخر جزء يبقى من عين النجاسة، ولهذا أجمعوا على أنّ مقدار ما يتوضّأ به يطهّر قطرة البول الواقعة في الثوب أو البدن[٧٢]. واختلفوا إذا وقعت القطرة من البول في ذلك القدر من الماء[٧٣].

وأولى المذاهب عندي وأحسنها طريقة في الجمع هو أن يحمل حديث أبي هريرة وما في معناه على الكراهية، وحديث أبي سعيد وأنس على الجواز؛ لأنّ هذا التأويل يُبقي مفهوم الأحاديث على ظاهرها، أعني: حديثَي أبي هريرة من أن المقصود بهما تأثير النجاسة في الماء. وحدّ الكراهية

---

* المشهور عند فقهاء الإمامية نجاسة الماء القليل بالملاقاة مطلقًا، سواء وردت عليه النجاسة أو ورد الماء عليها، بلا فرق بين حالتي الوارد والمورود، وذلك استنادًا إلى إطلاق أدلّة انفعال الماء القليل. (**كشف اللثام ١: ٢٩٨، جواهر الكلام ١: ٣٣٨**).

عنـدي هو ما تعافه النفس وترى أنّه ماء خبيث، وذلك أنّ ما يعاف الإنســان شربه يجب أن يجتنب اســتعماله في القربة إلى الله تعالى، وأن يعاف وروده على ظاهر بدنه كما يعاف وروده على داخله.

وأمّا من احتجّ بأنّه لو كان قليل النجاســة ينجس قليــل الماء، لما كان الماء يطهّر أحدًا أبدًا، إذ كان يجب على هــذا أن يكون المنفصل من الماء عن الشــيء النجس المقصود تطهيره أبدًا نجسًا، فقول لا معنى له؛ لما بيّناه من أنّ نســبة آخر جزء يرد من الماء على آخر جزء يبقى من النجاســة في المحلّ نسبة الماء الكثير إلى النجاســة القليلة، وإن كان يعجب به كثير من المتأخّرين، فإنّا نعلم قطعًا أنّ الماء الكثير يحيل النجاســة ويقلب عينها إلى الطهارة، ولذلك أجمــع العلماء على أنّ الماء الكثير لا تفســده النجاســة القليلة، فإذا تابع الغاسل صبّ الماء على المكان النجس أو العضو النجس، فيحيل الماء ضرورة عين النجاسة بكثرته، ولا فرق بين الماء الكثير أن يرد على النجاســة الواحدة بعينها دفعةً، أو يرد عليها جزءًا بعد جزء. فإذًا هؤلاء إنّما احتجّوا بموضــع الإجماع على موضع الخلاف من حيث لم يشــعروا بذلك، والموضعان في غاية التباين.

فهذا ما ظهر لنا في هذه المسألة من سبب اختلاف الناس فيها وترجيح أقوالهم فيها، ولوددنا لو أنْ سلكنا في كلّ مسألة هذا المسلك، لكن رأينا أنّ هذا يقتضي طولًا وربّما عاف الزمان عنــه، وأنّ الأحوط هو أن نؤمّ الغرض الأول الذي قصدناه، فإن يسّــر الله تعالى فيه، وكان لنا انفســاح من العمر، فسيتمّ هذا الغرض.

المسألة الثانية(•): الماء الذي خالطه زعفران أو غيره من الأشياء الطاهرة التي تنفكّ منه غالبًا؛ متى غيّرت أحد أوصافه فإنّه طاهر عند جميع العلماء(٧٤)، غير مطهِّر عند مالك والشافعي(٧٥)*، ومطهِّر(٧٦) عند أبي حنيفة ما لم يكن التغيّر عن طبخ(٧٧).

وسبب اختلافهم: هو خفاء تناول اسم «الماء المطلق» للماء الذي خالطه أمثال هذه الأشياء، أعني: هل يتناوله أو لا يتناوله؟ فمن رأى أنّه لا يتناوله اسم الماء المطلق وإنّما يضاف إلى الشيء الذي خالطه، فيقال: ماءُ كذا، لا ماء مطلق، لم يُجِز الوضوء به، إذ كان الوضوء إنّما يكون بالماء المطلق.

٣٣: • أجمع الإباضية أن الماء الذي يخالطه طاهر لا ينفك عنه يظل طاهرًا، وكذا أجمعوا على أن الكثير الذي تخالطه نجاسة لا تغير إطلاقه يظل على إطلاقه، وهو مذهب الجمهور. (**شرح النيل**: ١/١٢٥ - ١٢٦، **منهج الطالبين**: ٢/٢٧١ - ٢٧٣).

---

* ذكر فقهاء الإمامية أنّ الماء المضاف هو ما لا ينصرف إليه لفظ «الماء» على الإطلاق عرفًا، بل يحتاج في صدقه إلى القيد، كالمصعّد من الأنوار والمعتصر من الثمار والممتزج بما يسلبه الإطلاق، ومثاله في الأول ماء الورد، وفي الثاني ماء الرمان، وفي الثالث ماء الزعفران.

وحكم الماء المضاف أنّه طاهر في نفسه مع طهارة أصله، غير مطهّر من الحدث ولا من الخبث.

أمّا طهارته في نفسه ـ مع طهارة أصله ـ فلا خلاف فيه بين الفقهاء، واحتجّ له بقول الإمام جعفر الصادق: كلّ شيء طاهر حتى تعلم أنّه قذر.

وأمّا أنّه غير مطهّر من الحدث فهو المشهور بين الأعلام شهرة عظيمة، بل ربما ادّعى عليه الإجماع. (**كشف اللثام** ١: ٢٨٠ - ٢٨١، **جواهر الكلام** ١: ٣٠٨ - ٣١٥).

ومن رأى أنّه يتناوله اسم الماء المطلق أجاز به الوضوء[٧٨]. ولظهور عدم تناول اسم «الماء» للماء المطبوخ مع شيء طاهر، اتّفقوا على أنّه لا يجوز الوضوء به[٧٩]، وكذلك في مياه النبات المستخرجة منه[٨٠] إلَّا ما في كتاب ابن شعبان من إجازة طهر الجمعة بماء الورد[٨١].

والحقّ أنّ الاختلاط يختلف بالكثرة والقلّة، فقد يبلغ من الكثرة إلى حدّ لا يتناوله اسم الماء المطلق، مثل ما يقال: ماء الغسل، وقد لا يبلغ إلى ذلك الحدّ، وبخاصة متى تغيّرت منه الريح فقط، ولذلك لم يعتبر الريح قوم ممّن منعوا الماء المضاف[٨٢]، وقد قال ﷺ لأُم عطية عند أمره إيّاها بغسل ابنته: «**اغْسِلْنَها بِمَاء وَسِدْر، واجعَلْنَ في الأخِيرَةِ كافُورًا، أو شيئًا مِنْ كافُور**»[٨٣]. فهذا ماء مختلط، ولكنّه لم يبلغ من الاختلاط بحيث يسلب عنه اسم الماء المطلق، وقد روي عن مالك باعتبار الكثرة في المخالطة والقلّة والفرق بينهما، فأجازه مع القلّة وإن ظهرت الأوصاف، ولم يُجزِه مع الكثرة[٨٤].

المسألة الثالثة: الماء المستعمل في الطهارة[•] اختلفوا فيه على ثلاثة أقوال:

فقوم لم يجيزوا الطهارة به على كلّ حال وهو مذهب الشافعي وأبي حنيفة[٨٥]، وقوم كرهوه ولم يجيزوا التيمّم مع وجوده وهو مذهب

٣٤: • الراجح عند الإباضية أن الماء المستعمل لا ينجس. وفي حكم استعماله خلاف والأولى عدم استعماله ثانية في وضوء أو غسل، إلا ما كان في عضو وانفصل عنه قطرًا، وهو مذهب الجمهور. (**شرح النيل**: ١٣٧/١، ١٤٥ - ١٤٧، **منهج الطالبين**: ٢٧٣/٢).

مالك وأصحابه[٨٦]، وقوم لم يروا بينه وبين الماء المطلق فرقًا وبه قال أبو ثور وداود وأصحابه[٨٧]، وشذّ أبو يوسف فقال: إنّه نجس[٨٨]*.

وسبب الخلاف في هذا أيضًا: ما يظنّ من أنّه لا يتناوله اسم الماء المطلق حتى إنّ بعضهم غلا فظنّ أنّ اسم «الغُسَالة» أحقّ به من اسم «الماء»، وقد ثبت أنّ النبي ﷺ كان أصحابه يقتتلون على فضل وضوئه[٨٩]، ولا بدّ أن يقع من الماء المستعمل في الإناء الذي بقي فيه الفضل[٩٠].

---

* قسَّم فقهاء الإمامية الماء المستعمل في الطهارة إلى أقسام: الأول: الماء المستعمل في الوضوء: ولا خلاف في أنّ الماء المستعمل في رفع الحدث الأصغر طاهر ومطهّر بالإجماع، وطهارته من ضروريات الفقه، بل قيل: إنّها من ضروريات المذهب، فيجوز استعماله في الوضوء والغسل ثانيةً. الثاني: الماء المستعمل على وجه الندب أو الوجوب، من غير أن يرتفع به حدث أو خبث؛ كالمستعمل في الغسل الواجب بنذر وشبهه، والمستعمل في الأغسال المستحبة والوضوء المستحب، وحال هذا الماء بعد الاستعمال كحاله قبله. الثالث: الماء المستعمل في الحدث الأكبر مع طهارة البدن، طاهرٌ اجماعًا بقسميه، مضافًا للأصل وعمومات طهارة الماء، فيجوز استعماله في رفع الخبث بلا خلاف؛ للأصل والعمومات. ولا خلاف ظاهرًا في أنّه رافع للحدث فيما إذا كان الماء عاصمًا، كالكرّ والجاري، وهو ممّا قام عليه الإجماع. الرابع: الماء المستعمل في رفع الأخباث، وهو على نحوين:

أ ـ الماء المستعمل في الاستنجاء، وهو طاهر بشروط.

ب ـ الماء المستعمل في رفع الخبث غير الاستنجاء، وفي طهارته ونجاسته خلاف. (**جواهر الكلام** ١: ٣٣٦ - ٣٦٤، **مصباح الفقيه** ١: ٣٠٠ - ٣٤٠).

وبالجملة: فهو ماء مطلق؛ لأنّه في الغالب ليس ينتهي إلى أن يتغيّر أحد أوصافه بدنس الأعضاء التي تغسل به، فإن انتهى إلى ذلك فحكمه حكم الماء الذي تغيّر أحد أوصافه بشيء طاهر، وإن كان هذا تعافه النفوس أكثر، وهذا لَحْظ من كرهه. وأمّا من زعم أنّه نجس فلا دليل معه.

المسألة الرابعة: اتفق العلماء على طهارة أسآر[•][٩١] المسلمين وبهيمة الأنعام[٩٢]، واختلفوا في ما عدا ذلك اختلافًا كثيرًا، فمنهم من زعم أنّ كلّ حيوان طاهرُ السؤر. ومنهم من استثنى من ذلك الخنزير فقط، وهذان القولان مرويان عن مالك[٩٣]، ومنهم من استثنى من ذلك الخنزير والكلب وهو مذهب الشافعي[٩٤]، ومنهم من استثنى من ذلك السباع عامة، وهو مذهب ابن القاسم[٩٥]، ومنهم من ذهب إلى أنّ الأسآر تابعة للحوم، فإن كانت اللحوم محرّمة فالأسآر نجسة، وإن كانت مكروهة فالأسآر مكروهة، وإن كانت مباحة فالأسآر طاهرة[٩٦]*.

٣٥: • المتفق عليه عند الإباضية أن كل سؤر طاهر إلا آدمي مشرك أو شارب خمر أو بالغ أقلف، وكل بهيمة سوى الجلّالة أو السبع غير الهر أو المعلم من الكلاب فسؤرها طاهر. (**شرح النيل**: ١/١٢٦، ١٤٠ - ١٤٢، **منهج الطالبين**: ٢/٢٨٤، ٣٠٥، ٣٦٠، ٣٨١، ٤٢٦).

---

* أجمع فقهاء الإمامية على نجاسة سؤر نجس العين؛ كالكلب والخنزير. والمشهور بينهم طهارة سؤر طاهر العين. (**تذكرة الفقهاء** ١: ٣٩، **جواهر الكلام** ١: ٣٦٧).

وأمّا سؤر المشرك، فقيل: إنّه نجس[٩٧]* وقيل: إنّه مكروه إذا كان يشرب الخمر، وهو مذهب ابن القاسم، وكذلك عنده جميع أسآر الحيوانات التي لا تتوقّى النجاسة غالبًا؛ مثل الدجاج المخلّاة والإبل الجلالة** والكلاب المخلّاة[٩٨].

وسبب اختلافهم في ذلك هو ثلاثة أشياء: أحدها: معارضة القياس لظاهر الكتاب، والثاني: معارضته لظاهر الآثار، والثالث: معارضة الآثار بعضها بعضًا في ذلك.

أمّا القياس فهو أنّه لمّا كان الموت من غير ذكاة هو سبب نجاسة عين الحيوان بالشرع، وجب أن تكون الحياة هي سبب طهارة عين الحيوان، وإذا كان ذلك كذلك فكلّ حي طاهر العين، وكلّ طاهر العين فسؤره طاهر[٩٩]. وأمّا ظاهر الكتاب فإنّه عارض هذا القياس في الخنزير والمشرك، وذلك أنّ الله تعالى يقول في الخنزير: ﴿فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ﴾[١٠٠]. وما هو رجس في عينه فهو نجس لعينه، ولذلك استثنى قوم من الحيوان الحي: الخنزير فقط، ومن لم يستثنه حمل قوله: (رِجْسٌ) على جهة الذمّ له[١٠١]. وأمّا المشرك ففي قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾[١٠٢] فمن حمل هذا أيضًا على ظاهره استثنى من مقتضى ذلك في القياس: المشركين، ومن أخرجه مخرج الذمّ لهم طرد قياسه[١٠٣].

---

* لا خلاف عند الإمامية في نجاسة سؤر المشرك من أقسام الكفّار، إذ هو ومنكر الصانع القدر المتيقّن من نجاسة الكافر. وذلك لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ مضافًا إلى حكاية التسالم القطعي بينهم على نجاسة المشرك نفسه. (**تذكرة الفقهاء ١: ٣٩ و ٢: ٢٤٤، جواهر الكلام ١: ٣٦٨**).

** المشهور بين فقهاء الإمامية كراهة سؤر الجلّال إذا خلا موضع الملاقاة من النجاسة. (**مدارك الأحكام ١: ١٣٠، جواهر الكلام ١: ٣٧١**).

وأمّا الآثار فإنّها عارضت هذا القياس في الكلب والهرّ والسباع. أمّا الكلب فحديث أبي هريرة المتّفق علـى صحّته، وهو قوله عليه السلام: «**إِذَا وَلَغَ الكَلْبُ في إناءِ أَحَدِكُمْ فَلْيُرِقْهُ ولْيَغْسِلْهُ سَبْعَ مَرَّات**»[١٠٤] وفي بعض طرقه: «**أُولَاهُنَّ بالتُّرابِ**»[١٠٥] وفي بعضها: «**وَعَفِّرُوهُ الثَّامِنَةَ بالتُّرابِ**»[١٠٦]. وأمّا الهرّ فمـا رواه قرّة[١٠٧] عـن ابن سـيرين[١٠٨] عن أبي هريـرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**طَهُورُ الإناءِ إِذَا وَلَغَ فِيهِ الهِرُّ أَنْ يُغْسَلَ مَرَّةً أو مَرَّتَيْنِ**»[١٠٩]، وقرّة ثقة عند أهل الحديث[١١٠]. وأمّا السباع فحديث ابن عمر المتقدّم[١١١] عن أبيه قال: سئل رسول الله ﷺ عن الماء وما ينوبه من السباع والدواب، فقال: «**إِنْ كانَ المَاءُ قُلَّتَيْنِ لم يَحْمِلْ خَبَثًا**».

وأمّا تعارض الآثار في هذا الباب، فمنها: أنّه روي عنه: أنّه سـئل ﷺ عن الحياض التي بين مكة والمدينة تردها الكلاب والسـباع، فقال: «**لَهَا ما حَمَلَتْ في بطُونِها، وَلَكُمْ ما غَبَرَ**[١١٢] **شَـرَابًا وَطَهُورًا**»[١١٣]. ونحو هذا حديث عمـر[١١٤] الـذي رواه مالك فـي موطّئه وهو قولـه: «ياصاحبَ الحَـوْضِ لا تُخْبِرْنا، فإنَّا نَـرِدُ عَلى السِّـباعِ وَتَرِدُ عَلَيْنـا»[١١٥]. وحديث أبي قتادة[١١٦] أيضًـا الذي خرّجه مالك: أنّ كبشـة سـكبت له وضوءًا، فجاءت هرّة لتشـرب منه، فأصغى لها الإناء حتى شـربت، ثم قال: إنّ رسول الله ﷺ قال: «**إِنَّها لَيْسَتْ بِنَجِس، إِنّما هِيَ مِنَ الطَّوَّافِينَ عَلَيْكُمْ، أو الطَّوَّافاتِ**»[١١٧].

فاختلف العلماء في تأويل هذه الآثار، ووجه جمعها مع القياس المذكور: فذهب مالك في الأمر بإراقة سؤر الكلب وغسل الإناء منه إلا أنّ ذلك عبادة غير معلّلة، وأنّ الماء الذي يلغ فيه ليس بنجـس، ولم ير إراقة ما عدا الماء من الأشياء التي يلغ فيها الكلب في المشـهور عنه[١١٨]، وذلك ـ كما قلنا ـ لمعارضة ذلك القياس له، ولأنّه ظنّ أيضًا أنّـه إن فهم منه أنّ الكلب نجس

العيـــن عارضه ظاهـــر الكتـــاب، وهو قولـــه تعالـــى: ﴿فَكُلُواْ مِمَّآ أَمۡسَكۡنَ عَلَيۡكُمۡ﴾[١١٩]، يريد: أنّه لو كان نجس العين لنجس الصيد بمماسّـــته، وأيّد هذا التأويل بما جاء في غســـله من العدد، والنجاسات ليس يشترط في غسلها العدد، فقال: إنّ هذا الغســـل إنّما هو عبادة، ولم يعرِّج على سائر تلك الآثار؛ لضعفها عنده[١٢٠].

وأمّا الشـــافعي: فاســـتثنى الكلب من الحيوان الحي، ورأى أنّ ظاهر هذا الحديث يوجب نجاسة ســـؤره، وأنّ لعابه هو النجس لا عينُه في ما أحسَـــب[١٢١]، وأنّه يجب أن يغســـل الصيد منه، وكذلك استثنى الخنزير لمكان الآية المذكورة[١٢٢]. وأمّا أبو حنيفة فإنّه زعم أنّ المفهوم من هذه الآثار الواردة بنجاسة ســـؤر الســـباع والهرّ والكلب هو من قِبَل تحريم لحومها، وأنّ هذا من باب الخـــاصّ أريد به العام، فقال: الأســـآر تابعة للحوم الحيوان[١٢٣].

وأمّا بعض الناس فاستثنى من ذلك الكلب والهرّ والسِّباع على ظاهر الأحاديث الواردة في ذلك[١٢٤].

وأمّا بعضهم فحكم بطهارة سؤر الكلب والهر، فاستثنى من ذلك السباع فقط، أمّا سؤر الكلب فللعدد المشترط في غســـله، ولمعارضة ظاهر الكتاب له، ولمعارضة حديث أبي قتادة له، إذ علّل عدم نجاسة الهرّة من قِبَل أنّها من الطوّافين، والكلب طوّاف، وأمّا الهرة فمصيـــرًا إلى ترجيح حديث أبي قتادة على حديث قرّة عن ابن سيرين، وترجيح حديث ابن عمر على حديث عمر، وما ورد في معناه؛ لمعارضـــة حديث أبي قتادة له بدليل الخطاب؛ وذلك أنّه لمّا علّل عدم النجاســـة في الهرّة بسبب الطواف، فهم منه أنّ ما ليس بطوّاف ـ وهي السباع ـ فأســـآرها محرّمة، وممّن ذهب هذا المذهب ابن القاسم[١٢٥]. وأمّا أبو حنيفة فقال ـ كما قلنا ـ بنجاسة سؤر الكلب، ولم يرَ العدد في غسله

شـــرطًا في طهارة الإناء الذي ولغ فيه؛ لأنّه عارض ذلـــك عنده القياس في غسل النجاســـات أعني: أنّ المعتبر فيها إنّما هو إزالة العين فقط، وهذا على عادتـــه في ردّ أخبـــار الآحاد؛ لمـــكان معارضة الأصول لها. قـــال القاضي: فاستعمل من هذا الحديث بعضًا ولم يستعمل بعضًا، أعني: أنّه استعمل منه ما لم تعارضه عنده الأصول، ولم يســـتعمل ما عارضته منه الأصول، وعضد ذلك بأنّه مذهب أبي هريرة الذي روى الحديث.

فهذه هي الأشياء التي حرّكت الفقهاء إلى هذا الاختلاف الكثير في هذه المسألة، وقادتهم إلى الافتراق فيها، والمسألة اجتهادية محضة يعسر أن يوجد فيها ترجيح، ولعلّ الأرجح أن يستثنى من طهارة أسآر الحيوان: الكلب والخنزير والمشرك؛ لصحّة الآثار الواردة في الكلب، ولأنّ ظاهر الكتاب أولـــى أن يتّبع في القول بنجاســـة عين الخنزير والمشـــرك من القياس، وكذلك ظاهر الحديث، وعليه أكثر الفقهاء[١٢٦] أعني: على القول بنجاســـة ســـؤر الكلب، فإنّ الأمر بإراقة ما ولغ فيه الكلـــب مُخَيِّل[١٢٧] ومناســـب في الشـــرع لنجاســـة الماء الذي ولغ فيه، أعني: أنّ المفهوم بالعادة في الشرع من الأمر بإراقة الشيء وغســـل الإناء منه هو لنجاسة الشـــيء، وما اعترضوا به من أنّه لو كان ذلك لنجاســـة الإناء لما اشترط فيه العدد، فغير نكير أن يكون الشـــرع يخصّ نجاســـة من دون نجاسة، بحكم من دون حكم؛ تغليظًا لها.

قال القاضي: وقد ذهب جدّي ـ رحمة الله عليه ـ في كتاب المقدّمات إلى أنّ هذا الحديث معلّل معقول المعنى ليس من ســـبب النجاسة، بل من سبب ما يتوقّـــع أن يكون الكلب الذي ولـــغ في الإناء كَلِبًـــا[١٢٨]، فيخاف من ذلك السمّ. قال: ولذلك جاء هذا العدد الذي هو السبع في غسله، فإنّ هذا العدد قد استعمل في الشـــرع في مواضع كثيرة في العلاج والمداواة من الأمراض[١٢٩]،

وهذا الذي قاله رَحِمَهُ اللَّهُ هو وجه حسن على طريقة المالكية، فإنّه إذا قلنا: إنّ ذلك الماء غير نجس، فالأولى أن يعطى علّة في غسله من أن يقول: إنّه غير معلّل، وهذا ظاهر[١٣٠] بنفسه.

وقد اعتَرض عليه في ما بلغني بعض الناس بأن قال: إنّ الكلب الكَلِب لا يقرب الماء في حين كَلَبِه، وهذا الذي قالوه هو عند استحكام هذه العلّة بالكلاب، لا في مباديها وفي أول حدوثها، فلا معنى لاعتراضهم. وأيضًا فإنّه ليس في الحديث ذكر الماء، وإنّما فيه ذكر الإناء، ولعلّ في سؤره خاصية من هذا الوجه ضارّة، أعني: قبل أن يستحكم به الكَلَب، ولا يستنكر ورود مثل هذا في الشرع، فيكون هذا من باب ما ورد في الذباب إذا وقع في الطعام أن يُغمس، وتعليل ذلك بأنّ في أحد جناحيه داء، وفي الآخر دواء[١٣١]. وأمّا ما قيل في المذهب من أنّ هذا الكلب هو الكلب المنهى عن اتخاذه أو الكلب الحضري[١٣٢] فضعيف وبعيد من هذا التعليل، إلّا أن يقول قائل: إنّ ذلك ـ أعني: النهي ـ من باب التحريج في اتّخاذه[١٣٣].

المسألة الخامسة: اختلف العلماء في أسآر الطُّهر(•)[١٣٤] على خمسة أقوال: فذهب قوم إلى أنّ أسآر الطهر طاهرة بإطلاق، وهو مذهب مالك والشافعي وأبي حنيفة[١٣٥].

٣٦: • اتفق الإباضية على أن سؤر الطاهر طاهرة من كل بهيمة سوى السبع أو الجلالة، وهو مذهب مالك وأبي حنيفة والشافعي. (**شرح النيل**: ١/١٤٠ - ١٤١، **منهج الطالبين**: ٢/٢٧١ - ٢٧٣).

وذهب آخرون إلى أنّه لا يجوز للرجل أن يتطهّر بسؤر المرأة، ويجوز للمرأة أن تتطهّر بسؤر الرجل[١٣٦]. وذهب آخرون إلى أنّه يجوز للرجل أن يتطهّر بسؤر المرأة ما لم تكن المرأة جنبًا أو حائضًا[١٣٧]، وذهب آخرون إلى أنّه لا يجوز لواحد منهما أن يتطهّر بفضل صاحبه، إلّا أن يشرعا معًا[١٣٨]. وقال قوم: لا يجوز وإن شرعا معًا، وهو مذهب أحمد بن حنبل[١٣٩].

وسبب اختلافهم في هذا: اختلاف الآثار، وذلك أنّ في ذلك أربعة آثار: أحدها: أنّ النبي ﷺ كان يغتسل من الجنابة هو وأزواجه من إناء واحد[١٤٠]. والثاني: حديث ميمونة[١٤١]: أنّه اغتسل من فضلها[١٤٢]. والثالث: حديث الحكم الغفاري[١٤٣]: أنّ النبي عليه الصلاة والسلام نهى أن يتوضّأ الرجل بفضل المرأة، خرّجه أبو داود والترمذي[١٤٤]. والرابع: حديث عبد الله بن سَرجِس[١٤٥] قال: نهى رسول الله ﷺ أن يغتسل الرجل بفضل المرأة، والمرأة بفضل الرجل، ولكن يشرعان معًا[١٤٦].

فذهب العلماء في تأويل هذه الأحاديث مذهبين: مذهب الترجيح، ومذهب الجمع في بعض والترجيح في بعض. أمّا من رجّح حديث اغتسال النبي ﷺ مع أزواجه من إناء واحد على سائر الأحاديث؛ لأنّه ممّا اتّفق الصحاح على تخريجه؛ ولم يكن عنده فرق بين أن يغتسلا معًا أو يغتسل كلّ واحد منهما بفضلِ صاحبه؛ لأنّ المغتسلَين معًا كلّ واحد منهما مغتسل بفضل صاحبه؛ وصحّح حديث ميمونة مع هذا الحديث، ورجّحه على حديث الغفاري فقال بطهر الأسآر على الإطلاق[١٤٧].

وأمّا من رجّح حديث الغفاري على حديث ميمونة ـ وهو مذهب أبي محمد بن حزم ـ وجمع بين حديث الغفاري وحديث اغتسال النبي عليه الصلاة والسلام مع أزواجه من إناء واحد؛ بأن فرّق بين الاغتسال معًا

وبين أن يغتسل أحدهما بفضل الآخر؛ وعمل على هذين الحديثين فقط؛ أجاز للرجل أن يتطهّر مع المرأة من إناء واحد، ولم يُجز أن يتطهّر هو من فضل طهرها، وأجاز أن تتطهّر هي من فضل طهره.

وأمّا من ذهب مذهب الجمع بين الأحاديث كلّها ما خلا حديثَ ميمونة، فإنّه أخذ بحديث عبدالله بن سَرجِس[١٤٨]، لأنّه يمكن أن يجتمع عليه حديث الغفاري وحديث غسل النبي ﷺ مع أزواجه من إناء واحد، ويكون فيه زيادة وهي: أن لا تتوضّأ المرأة أيضًا بفضل الرجل، لكن يعارضه حديث ميمونة، وهو حديث خرّجه مسلم[١٤٩]، لكن قد علّله كما قلنا بعض الناس من أنّ بعض رواته قال فيه: أكثر ظنّي ـ أو أكثر علمي ـ أنّ أبا الشعثاء حدّثني. وأمّا من لم يجز لواحد منهما أن يتطهّر بفضل صاحبه ولا يشرعان معًا، فلعلّه لم يبلغه من الأحاديث إلّا حديث الحكم الغفاري، وقاس الرجل على المرأة.

وأمّا من نهى عن سؤر المرأة الجنب والحائض[•]* فقط، فلست أعلم له حجّة إلّا أنّه مروي عن بعض السلف، أحسَبه عن ابن عمر.

٣٧: • لا خلاف عند الإباضية على طهارة سؤر المرأة الحائض والجنب وكرهوا أن يتوضأ الرجل فضل وضوء الحائض وغسلها، وهو موافق للجمهور. (**شرح النيل**: ١٢٦/١، **منهج الطالبين**: ٢٨٤/٢).

---

* ذهب أكثر فقهاء الإمامية إلى كراهة سؤر الحائض المتّهمة، وهي التي لا تتحفّظ من النجاسة، وفي تعبير ثان: غير المأمونة. وحكم آخرون بكراهة مطلق سؤر الحائض. (**كشف اللثام** ١: ٢٨٦، **جواهر الكلام** ١: ٣٧٧ - ٣٨٠).

المسألة السادسة: صار أبو حنيفة من بين معظم أصحابه وفقهاء الأمصار إلى إجازة الوضوء بنبيذ التمر[١٥٠] في السفر[١٥١]* لحديث ابن عباس: أنّ ابن مسعود خرج مع رسول الله ﷺ ليلة الجنّ، فسأله رسول الله ﷺ فقال: **هَلْ مَعَكَ من ماء؟** فقال: معي نبيذ في إداوتي، فقال رسول الله ﷺ: **اصبُبْ، فَتَوَضَّأ به،** وقال: **شرابٌ وطَهُورٌ**[١٥٢].

وحديثِ أبي رافع مولى ابن عمر عن عبد الله بن مسعود بمثله، وفيه: فقال رسول الله ﷺ: «**ثَمَرَةٌ طَيِّبَةٌ وماءٌ طَهُورٌ**»[١٥٣]. وزعموا أنّه منسوب إلى الصحابيين: علي وابن عباس، وأنّه لا مخالف لهم من الصحابة، فكان كالإجماع عندهم.

وردّ أهل الحديث هذا الخبر ولم يقبلوه؛ لضعف رواته[١٥٤]، ولأنّه قد روي من طرق أوثق من هذه الطرق: أنّ ابن مسعود لم يكن مع رسول الله ﷺ ليلة الجنّ[١٥٥].

واحتجّ الجمهور لردّ هذا الحديث بقوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا۟ مَآءً فَتَيَمَّمُوا۟ صَعِيدًا طَيِّبًا﴾[١٥٦]. قالوا: فلم يَجعل هاهنا وسطًا بين الماء والصعيد، وبقوله عليه السلام: «**الصعِيدُ الطيِّبُ وَضُوءُ المُسلِمِ وإنْ لم يَجِدِ المَاءَ إلى عَشرِ حِجَج، فإذا وَجَدَ المَاءَ فَلْيُمِسَّهُ بَشَرَتَهُ**»[١٥٧]و[١٥٨]. ولهم أن يقولوا: إنّ هذا[١٥٩] قد أطلق عليه في الحديث اسم «الماء» والزيادة لا تقتضي نسخًا فيعارضها الكتاب[١٦٠]، لكن هذا مخالف لقولهم: إنّ الزيادة نسخ[١٦١].

** أجمع فقهاء الإمامية على عدم جواز الوضوء بالنبيذ مطلقًا، بل كاد يكون من ضروريات المذهب. واحتجّوا لذلك ـ مضافًا للأُصول العملية ـ بقوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا۟ مَآءً فَتَيَمَّمُوا۟ صَعِيدًا طَيِّبًا ...﴾ حيث أطلق الأمر بالتيمم مع فقدان الماء، ولم يجعل وسطًا بينه وبين الصعيد. (**الحدائق الناضرة ١: ٣٩٦، جواهر الكلام ١: ٣١٢**).

الباب الرابع في نواقض الوضوء(•)

والأصل في هذا الباب قوله تعالى: ﴿أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ أَوْ لَـٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾(١٦٢)، وقوله عليه السلام: «**لا يَقْبَلُ اللهُ صَلاةَ مَن أَحْدَثَ حتّى يَتَوَضّأَ**»(١٦٣). واتّفقوا في هذا الباب على انتقاض الوضوء من البول والغائط والريح* والمذي والودي(١٦٤)** لصحّة الآثار في ذلك إذا كان خروجها على وجه الصحّة. ويتعلّق بهذا الباب ممّا اختلفوا فيه سبع مسائل تجري منه مجرى القواعد لهذا الباب:

المسألة الأولى: اختلف علماء الأمصار في انتقاض الوضوء ممّا يخرج من الجسد من النجَس(••) على ثلاثة مذاهب: فاعتبر قوم في ذلك الخارج

٣٨: • أجمع الإباضية على أن جميع النجاسات الحادثة من البدن ناقضة للوضوء، واتفقوا على انتقاض الوضوء بالبول والغائط والريح ونحوها من مني ومذي أو ودي أو دم أو حيض. كجمهور العلماء. (**شرح النيل**: ١/١٤٨ - ١٤٩، **منهج الطالبين**: ٢/٦٠٠ - ٦٠١).

٣٩: •• الراجح عند الإباضية أن الوضوء لا ينتقض بدم غير مسفوح ولو من قرحة برأس إو جرح برجل ونحوه من حجامة أو خلع ضرس أو جلد أو ظفر. (**شرح النيل**: ١/١٥٠ - ١٥١، **منهج الطالبين**: ٢/٥٧٩ - ٥٨٠).

---

* أجمع فقهاء الإمامية على ناقضية البول، والغائط، والريح من الموضع المعتاد، للوضوء، وعليه الإجماع مستفيضًا، بل بضرورة المذهب، وتدلّ عليه الأخبار المتواترة. (**جواهر الكلام** ١: ٣٩٣، **مهذّب الأحكام** ٢: ٢٤٠ - ٢٤٣).

** أجمعت الإمامية على عدم ناقضية المذي والودي للوضوء، والحجّة فيه ـ مضافًا للإجماع والأخبار الحاصرة لموجب الوضوء بالبول والغائط والريح ـ الأخبار المستفيضة الخاصة في المقام. (**مسالك الأفهام** ١: ٢٧ - ٢٨، **جواهر الكلام** ١: ٤١١ - ٤١٥، **مهذّب الأحكام** ٢: ٢٥٠).

وحده من أيّ موضع خرج وعلى أيّ جهة خـرج، وهو أبو حنيفة وأصحابه والثوري وأحمد وجماعة، ولهم من الصحابة: السـلف، فقالوا: كلّ نجاسـة تسـيل من الجسـد وتخرج منه يجب منها الوضوء؛ كالدم والرعاف الكثير والفصد والحجامة والقيء إلّا البلغم عند أبي حنيفة[١٦٥].

وقـال أبو يوسـف من أصحـاب أبي حنيفـة: إنّـه إذا ملأ الفـم ففيه الوضوء[١٦٦]، ولم يعتبر أحد من هؤلاء اليسير من الدم إلّا مجاهد[١٦٧].

واعتبر قوم آخـرون المخرجين الذكر والدبر، فقالـوا: كلّ ما خرج من هذين السبيلين فهو ناقض للوضوء، من أيّ شيء خرج: من دم أو حصىً أو بلغم، وعلى أيّ وجه خرج كان خروجه، على سـبيل الصحة أو على سبيل المرض، وممّن قال بهذا القول: الشـافعي وأصحابه ومحمد بن عبد الحكم من أصحاب مالك[١٦٨].

واعتبر قوم آخرون الخارجَ والمخرجَ وصفةَ الخروج، فقالوا: كلّ ما خرج من السـبيلين ممّا هو معتاد خروجه، وهو البول والغائـط والمذي والودي والريح، إذا كان خروجه على وجه الصحة، فهو ينقض الوضوء، فلم يروا في الدم والحصاة والدود وُضوءًا* ولا في السلس، وممّن قال بهذا القول: مالك وجلّ أصحابه[١٦٩].

---

* ظاهر فقهاء الإمامية الاتّفاق على عـدم ناقضية ما يخرج من قيح أو دم ونحوهما من السبيلين وغيرهما، بشرط خلوّها من النجاسة، وذلك لحصر الناقض بالخارج منهما بالبول والغائط والريح، والأصل بقاء الطهارة. (**جواهر الكلام ١: ٣٩٦**).

والسبب في اختلافهم: أنّه لمّا أجمع المسلمون على انتقاض الوضوء ممّا يخرج من السبيلين، من غائط وبول وريح ومذي؛ لظاهر الكتاب، ولتضافر الآثار بذلك؛ تطرق إلى ذلك ثلاثة احتمالات:

أحدها: أن يكون الحكم إنّما علق بأعيان هذه الأشياء فقط المتّفق عليها على ما رآه مالك رَحِمَهُ اللَّهُ.

الاحتمال الثاني: أن يكون الحكم إنّما علق بهذه من جهة أنّها أنجاس خارجة من البدن، لكون الوضوء طهارة، والطهارة إنّما يؤثّر فيها النجس.

والاحتمال الثالث: أن يكون الحكم أيضًا إنّما علق بها من جهة أنّها خارجة من هذين السبيلين. فيكون على هذين القولين الأخيرين ورود الأمر بالوضوء من تلك الأحداث المجمع عليها إنّما هو من باب الخاصّ أريد به العام، ويكون عند مالك وأصحابه إنّما هو من باب الخاص المحمول على خصوصه، فالشافعي وأبو حنيفة اتّفقا على أنّ الأمر بها هو من باب الخاصّ أريد به العام، واختلفا أيُّ عامّ هو الذي قُصِدَ به؟ فمالك يرجّح مذهبه بأنّ الأصل هو أن يحمل الخاصّ على خصوصه حتى يدلّ الدليل على غير ذلك. والشافعي محتجّ بأنّ المراد به المخرج لا الخارج، باتّفاقهم على إيجاب الوضوء من الريح الذي يخرج من أسفل، وعدم إيجاب الوضوء منه إذا خرج من فوق، وكلاهما ذات واحدة[١٧٠].

والفرق بينهما اختلاف المخرجين، فكان هذا تنبيهًا على أنّ الحكم للمخرج وهو ضعيف؛ لأنّ الريحين مختلفان في الصفة والرائحة.

وأبو حنيفة يحتجّ لأنّ المقصود بذلك هو الخارج النجس؛ لكون النجاسة مؤثّرة في الطهارة، وهذه الطهارة وإن كانت طهارة حكمية فإنّ فيها

شبهًا من الطهارة المعنوية، أعني: طهارة النجَس، وبحديث ثوبان: «أنّ رسول الله ﷺ قاء فتوضّأ»[١٧١]. وبما روي عن عمر وابن عمر رضي الله عنهما من إيجابهما الوضوء من الرعاف[١٧٢]. وبما روي من أمره ﷺ المستحاضة بالوضوء لكلّ صلاة[١٧٣]. فكان المفهوم من هذا كلّه عند أبي حنيفة الخارج النجس[١٧٤].

وإنّما اتفق الشافعي وأبو حنيفة على إيجاب الوضوء من الأحداث المتّفق عليها وإن خرجت على جهة المرض؛ لأمره ﷺ المستحاضة الوضوء عند كلّ صلاة، والاستحاضة مرض[١٧٥]. وأمّا مالك فرأى أنّ المرض له هاهنا تأثير في الرخصة[١٧٦]، قياسًا أيضًا على ما روي أيضًا من أنّ المستحاضة لم تؤمر إلّا بالغَسل فقط. وذلك أنّ حديث فاطمة بنت أبي حبيش هذا هو متّفق على صحّته[١٧٧]، ويختلف في هذه الزيادة فيه[١٧٨] أعني: الأمر بالوضوء لكل صلاة، ولكن صحّحها أبو عمر بن عبد البر[١٧٩] قياسًا على من يغلبه الدم من جرح ولا ينقطع[١٨٠]، مثل ما روي أنّ عمر رضي الله عنه صلّى وجرحه يثعب[١٨١] دمًا[١٨٢].

المسألة الثانية: اختلف العلماء في النوم[•] على ثلاثة مذاهب: فقوم رأوا

٤٠: • أجمع الإباضية على أن النوم الثقيل وإن كان قصيرًا ينقض الوضوء، أما النوم الخفيف وإن طال فالراجح عدم نقضه للوضوء ما لم يكن باضطجاع وهو موافق للشافعية ـ وزادوا أنه ينتقض بالسكر والجنون والإغماء والكلام المحرم كالغيبة والنميمة واليمين الفاجرة. وكل منكر فاحش من القول وبالطعن في الدين. (**شرح النيل: ١٥٣/١، منهج الطالبين: ٥٨٢/٢، ٦٠٦**).

أنّه حدث، فأوجبوا من قليله وكثيره الوضوء[١٨٣]*.

وقوم رأوا أنّه ليس بحدث، فلم يوجبوا منه الوضوء، إلّا إذا تيقّن بالحدث على مذهب من لا يعتبر الشكّ[١٨٤]، وإذا شكّ على مذهب من يعتبر الشكّ[١٨٥]، حتى إنّ بعض السلف كان يوكل بنفسه إذا نام من يتفقّد حاله[١٨٦] أعني: هل يكون منه حدث أم لا؟ وقوم فرّقوا بين النوم القليل الخفيف والكثير المستثقل، فأوجبوا في الكثير المستثقل الوضوء دون القليل، وعلى هذا فقهاء الأمصار والجمهور[١٨٧].

ولمّا كانت بعض الهيئات يعرض فيها الاستثقال من النوم أكثر من بعض، وكذلك خروج الحدث؛ اختلف الفقهاء في ذلك، فقال مالك: من نام مضطجعًا أو ساجدًا فعليه الوضوء، طويلا كان النوم أو قصيرًا، ومن نام جالسًا فلا وضوء عليه إلّا أن يطول ذلك به[١٨٨]. واختلف القول في مذهبه في الراكع، فمرة قال: حكمه حكم القائم، ومرة قال: حكمه حكم الساجد[١٨٩]. وأمّا الشافعي فقال: على كلّ نائم، كيفما نام، الوضوء، إلّا من نام جالسًا[١٩٠]. وقال أبو حنيفة وأصحابه: لا وضوء إلّا على من نام مضطجعًا[١٩١]**.

---

* أجمع فقهاء الإمامية على أنّ النوم الغالب على حاستي السمع والبصر، على أيّ حال كان، ناقضٌ للوضوء، ويدلّ عليه ـ مضافًا للإجماع ـ الروايات المستفيضة. (**جواهر الكلام** ١: ٤٠٢).

** أجمع فقهاء الإمامية على أنّ النوم ناقض للوضوء في جميع حالاته، بلا فرق بين حالات النائم وهيئاته المختلفة، من القيام والقعود وغيرهما. (**كشف اللثام** ١: ١٨٨، **جواهر الكلام** ٢: ٤٠٦).

وأصل اختلافهم في هذه المسألة: اختلاف الآثار الواردة في ذلك، وذلك أنّ هاهنا أحاديث يوجب ظاهرها أنّه ليس في النوم وضوء أصلًا؛ كحديث ابن عباس: أنّ النبي ﷺ دخل إلى ميمونة فنام عندها حتى سمعنا غطيطه[١٩٢] ثم صلّى ولم يتوضّأ[١٩٣]. وقوله عليه السلام: «**إذا نَعِسَ أحَدُكُمْ في الصلاةِ فَلْيَرْقُدْ حتى يَذْهَبَ عَنْهُ النومُ، فإنّهُ لعلّهُ يَذْهَبُ أنْ يَسْتَغْفِرَ ربّهُ فيَسُبَّ نَفْسَهُ**»[١٩٤]. وما روي أيضًا: أنّ أصحاب النبي ﷺ كانوا ينامون في المسجد حتى تخفق رؤوسهم، ثم يصلّون ولا يتوضّأون[١٩٥]. وكلّها آثار ثابتة.

وهاهنا أيضًا أحاديث يوجب ظاهرها أنّ النوم حدث، وأبينُها في ذلك حديث صفوان بن عسّال، وذلك أنّه قال: «كنّا في سفر مع النبي ﷺ فأمرنا ألا ننزع خفافنا من غائط وبول ونوم، ولا ننزعها إلّا من جنابة». فسوّى بين البول والغائط والنوم، صحّحه الترمذي[١٩٦].

ومنها حديث أبي هريرة المتقدّم[١٩٧]، وهو قوله عليه السلام: «**إذا استيقَظَ أحدُكُمْ مِنْ نومِهِ فليَغسِلْ يَدَهُ قَبلَ أن يُدخلَهَا في وضُوئِهِ**»، فإنّ ظاهره أنّ النوم يوجب الوضوء، قليله وكثيره، وكذلك يدلّ ظاهر آية الوضوء عند من كان عنده المعنى في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾[١٩٨]، أي: إذا قمتم من النوم على ما روي عن زيد بن أسلم[١٩٩] وغيره من السلف[٢٠٠].

فلمّا تعارضت ظواهر هذه الآثار ذهب العلماء فيها مذهبين: مذهب الترجيح، ومذهب الجمع. فمن ذهب مذهب الترجيح: إمّا أسقط وجوب الوضوء من النوم أصلًا على ظاهر الأحاديث التي تسقطه[٢٠١]، وإمّا أوجبه من قليله وكثيره على ظاهر الأحاديث التي توجبه أيضًا[٢٠٢]، أعني: على حسب ما ترجّح عنده من الأحاديث الموجبة، أو من الأحاديث المسقطة.

ومن ذهب مذهب الجمع حمل الأحاديث الموجبة للوضوء منه على الكثير، والمسقطة للوضوء على القليل، وهو ـ كما قلنا ـ مذهب الجمهور[٢٠٣]، والجمع أَوْلى من الترجيح ما أمكن الجمع عند أكثر الأصوليين.

وأمّا الشافعي فإنّما حملها على أن استثنى من هيئات النائم: الجلوس فقط؛ لأنّه قد صحّ ذلك عن الصحابة[٢٠٤] أعني: أنّهم كانوا ينامون جلوسًا ولا يتوضّأون ويصلّون.

وإنّما أوجبه أبو حنيفة في النوم في الاضطجاع فقط؛ لأن ذلك ورد في حديث مرفوع، وهو أنّه ﷺ قال: «**إِنَّمَا الوُضُوءُ عَلَى مَنْ نَامَ مُضطَجِعًا**»[٢٠٥]و[٢٠٦]. والرواية بذلك ثابتة عن عمر[٢٠٧].

وأمّا مالك فلمّا كان النوم عنده إنّما ينقض الوضوء من حيث كان غالبًا سببًا للحدث، راعى فيه ثلاثة أشياء: الاستثقال أو الطول أو الهيئة، فلم يشترط في الهيئة التي يكون منها خروج الحدث غالبًا، لا الطول ولا الاستثقال، واشترط ذلك في الهيئات التي لا يكون خروج الحدث منها غالبًا[٢٠٨].

المسألة الثالثة: اختلف العلماء في إيجاب الوضوء من لمس النساء[•]

٤١: • الراجح عند فقهاء الإباضية أن لمس فرج المرأة بشهوة ينقض الوضوء ولو الزوجة أو السرية ناهيك عن الأجنبية فإن لمسها ولو بغير شهوة ينقض الوضوء وهو مذهب مالك وجمهور المالكية وأبو حنيفة. كما أن النظر إلى العورات والفروج ينقض الوضوء لأجل المعصية. وبعضهم اكتفى بالاستغفار. (**شرح النيل: ١٦٥/١ - ١٦٧، منهج الطالبين: ٥٨٧/٢، ٥٩٢**).

باليد أو بغير ذلك من الأعضاء الحساسة، فذهب قوم إلى أنّ من لمس امرأةً بيده، مفضيًا إليها، ليس بينها وبينه حجاب ولا ستر، فعليه الوضوء. وكذلك من قبّلها؛ لأنّ القُبلة عندهم لمس مّا، سواء التذّ أم لم يلتذّ، وبهذا القول قال الشافعي وأصحابه، إلّا أنّه مرة فرّق بين اللامس والملموس، فأوجب الوضوء على اللامس من دون الملموس ومرة سوّى بينهما، ومرة أيضًا فرّق بين ذوات المحارم والزوجة، فأوجب الوضوء من لمس الزوجة من دون ذوات المحارم ومرة سوّى بينهما[٢٠٩].

وذهب آخرون إلى إيجاب الوضوء من اللمس إذا قارنته اللذّة، أو قصد اللذّة، في تفصيل لهم في ذلك، وقع بحائل أو بغير حائل، بأيّ عضو اتّفق، ما عدا القُبلة فإنّهم لم يشترطوا لذّةً في ذلك، وهو مذهب مالك وجمهور أصحابه[٢١٠]. ونفى قوم إيجاب الوضوء لمن لمس النساء، وهو مذهب أبي حنيفة[٢١١].

ولكلٍّ سلف من الصحابة[٢١٢] إلّا اشتراط اللذّة، فإنّي لا أذكر أحدًا من الصحابة اشترطها. وسبب اختلافهم في هذه المسألة: اشتراك اسم اللمس في كلام العرب، فإنّ العرب تطلقه مرةً على اللمس الذي هو باليد، ومرة تكنّى به على الجماع. فذهب قوم إلى أنّ اللمس الموجب للطهارة في آية الوضوء هو الجماع، في قوله تعالى: ﴿أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾[٢١٣]و[٢١٤] وذهب آخرون إلى أنّه اللمس باليد[٢١٥]، ومن هؤلاء من رآه من باب العامّ أريد به الخاص فاشترط فيه اللذّة، ومنهم من رآه من باب العامّ أريد به العامّ فلم يشترط اللذّة فيه.

ومن اشترط اللذّة فإنّما دعاه إلى ذلك ما عارض عموم الآية من أنّ النبي ﷺ كان يلمس عائشة[٢١٦] عند سجوده بيده[٢١٧] وربّما لمسته[٢١٨]و[٢١٩].

وخرّج أهل الحديث حديث حبيب بن أبي ثابت[٢٢٠] عن عروة[٢٢١] عن عائشة عن النبي ﷺ: أنّه قبّل بعض نسائه ثم خرج إلى الصلاة ولم يتوضّأ، فقلت: من هي إلّا أنت! فضحكت[٢٢٢]. قال أبو عمر: هذا الحديث وهّنه الحجازيون وصحّحه الكوفيون، وإلى تصحيحه مال أبو عمر بن عبد البر، قال: وروي هذا الحديث أيضًا من طريق معبد بن نباتة[٢٢٣]. وقال الشافعي: إن ثبت حديث معبد بن نباتة في القبلة، لم أرَ فيها ولا في اللمس وضوءًا[٢٢٤].

وقد احتجّ من أوجب الوضوء من اللمس باليد بأنّ اللمس ينطلق حقيقةً على اللمس باليد، وينطلق مجازًا على الجماع، وأنّه إذا تردّد اللفظ بين الحقيقة والمجاز، فالأولى أن يحمل على الحقيقة حتّى يدلّ الدليل على المجاز[٢٢٥]، ولأولئك أن يقولوا: إنّ المجاز إذا كثر استعماله كان أدلّ على المجاز منه على الحقيقة، كالحال في اسم «الغائط» الذي هو أدلّ على الحدث الذي هو فيه مجاز منه على «المطمئن من الأرض» الذي هو فيه حقيقة[٢٢٦].

والذي أعتقده أنّ اللمس وإن كانت دلالته على المعنيين بالسواء، أو قريبًا من السواء، أنّه أظهر عندي في الجماع وإن كان مجازًا؛ لأنّ الله تبارك وتعالى قد كنّى بالمباشرة والمسّ عن الجماع وهما في معنى «اللمس»، وعلى هذا التأويل في الآية يُحتجّ بها في إجازة التيمم للجنب من دون تقدير تقديم فيها ولا تأخير، على ما سيأتي بعد، وترتفع المعارضة التي بين الآثار والآية على التأويل الآخر.

وأمّا من فهم من الآية اللمسين معًا فضعيف، فإنّ العرب إذا خاطبت بالاسم المشترك إنّما تقصد به معنًى واحدًا من المعاني التي يدلّ عليها الاسم، لا جميع المعاني التي يدلّ عليها، وهذا بيّن بنفسه في كلامهم.

المسألة الرابعة: مسّ الذكر(•)، اختلف العلماء فيه على ثلاثة مذاهب: فمنهم من رأى الوضوء فيه كيفما مسّه وهو مذهب الشافعي وأصحابه وأحمد وداود(٢٢٧)، ومنهم من لم يرَ فيه وضوءًا أصلًا وهو أبو حنيفة وأصحابه(٢٢٨)*.

ولكلا الفريقين سلف من الصحابة والتابعين(٢٢٩). وقوم فرّقوا بين أن يمسّه بحال أو لا يمسّه بتلك الحال، وهؤلاء افترقوا فيه فِرَقًا:

فمنهم من فرّق فيه بين أن يلتذّ أو لا يلتذّ. ومنهم من فرّق بين أن يمسّه بباطن الكفّ أو لا يمسّه، فأوجبوا الوضوء مع اللذّة ولم يوجبوه مع عدمها، وكذلك أوجبه قوم مع المسّ بباطن الكفّ ولم يوجبوه مع المسّ بظاهرها، وهذان الاعتباران مرويان عن أصحاب مالك(٢٣٠)، وكأنّ اعتبار باطن الكفّ راجع إلى اعتبار سبب اللذّة.

وفرَّق قوم في ذلك بين العمد والنسيان، فأوجبوا الوضوء منه مع العمد، ولم يوجبوه مع النسيان، وهو مروي عن مالك(٢٣١)، وهو قول داود وأصحابه(٢٣٢). ورأى قوم أنّ الوضوء من مسّه سُنَّة لا واجب.

٤٢: • المجمع عليه عند فقهاء الإباضية أن مس الفرج ينقض الوضوء ـ وهو مذهب الشافعي وأحمد والظاهرية ـ وإن بنسيان. (**شرح النيل**: ١٦٣/١ - ١٦٥، **منهج الطالبين**: ٥٨٥/٢).

---

* المشهور عند فقهاء الإمامية شهرة عظيمة أنّ مسّ الذكر ليس بناقض للوضوء، وفي الخلاف دعوى الإجماع عليه. (**تذكرة الفقهاء** ١: ١٠٧، **جواهر الكلام** ١: ٤١٧).

قال أبو عمر: وهذا الذي استقر من مذهب مالك عند أهل المغرب من أصحابه[٢٣٣]، والرواية عنه فيه مضطربة[٢٣٤].

وسبب اختلافهم في ذلك: أنّ فيه حديثين متعارضين: أحدهما: الحديث الوارد من طريق بُسرَة[٢٣٥] أنّها سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إذا مسَّ أحدُكُم ذَكَرهُ فَليَتوضأ**». وهو أشهر الأحاديث الواردة في إيجاب الوضوء من مسّ الذكر، خرّجه مالك في الموطأ[٢٣٦]، وصحّحه يحيى بن معين[٢٣٧] وأحمد بن حنبل[٢٣٨]، وضعّفه أهل الكوفة[٢٣٩]. وقد روي أيضًا معناه من طريق أم حبيبة[٢٤٠]، وكان أحمد بن حنبل يصحّحه[٢٤١]، قد روي أيضًا معناه من طريق أبي هريرة[٢٤٢]، وكان ابن السكن أيضًا يصحّحه[٢٤٣]، ولم يخرّجه البخاري ولا مسلم.

والحديث الثاني المعارض له: حديث طَلقِ بن علي قال: قدمنا على رسول الله ﷺ وعنده رجل كأنّه بدوي، فقال: يا رسول الله! ما ترى في مسّ الرجل ذكره بعد أن يتوضّأ؟ فقال: «**وَهَل هُوَ إلَّا بَضعَةٌ مِنكَ؟**». خرّجه أيضًا أبو داود والترمذي[٢٤٤]، وصحّحه كثير من أهل العلم الكوفيون وغيرهم[٢٤٥].

فذهب العلماء في تأويل هذه الأحاديث أحد مذهبين: إمّا مذهب الترجيح أو النسخ، وإمّا مذهب الجمع. فمن رجّح حديث بسرة أو رآه ناسخًا لحديث طلق بن علي قال بإيجاب الوضوء من مسّ الذكر[٢٤٦]، ومن رجّح حديث طلق بن علي أسقط وجوب الوضوء من مسّه[٢٤٧]. ومن رام أن يجمع بين الحديثين أوجب الوضوء منه في حال ولم يوجبه في حال، أو حمل حديث بسرة على الندب وحديث طلق بن علي على نفي الوجوب[٢٤٨]، والاحتجاجات التي يحتجّ بها كلّ واحد من الفريقين في ترجيح الحديث

الـذي رجّحه كثيرة يطـول ذكرها، وهـي موجودة في كتبهـم، ولكن نكتة اختلافهم هو ما أشرنا إليه.

المسـألة الخامسـة: اختلف الصدر الأول في إيجـاب الوضوء من أكل ما مسّـته النار(•)[٢٤٩] لاختلاف الآثار الواردة في ذلك عن رسول الله ﷺ[٢٥٠]، واتّفق جمهور فقهـاء الأمصار بعد الصـدر الأول على سـقوطه*، إذ صحّ عندهم أنّه عمل الخلفـاء الأربعة[٢٥١]، ولما ورد من حديـث جابر أنّه قال: «كان آخر الأمرين من رسـول الله ﷺ: ترك الوضوء ممّا مسّـت النار» خرّجه أبو داود[٢٥٢]. ولكن ذهب قـوم من أهل الحديث: أحمد وإسـحاق وطائفة غيرهم: أنّ الوضوء يجـب فقط من أكل لحم الجـزور[٢٥٣] لثبوت الحديث الوارد بذلك عنه عليه الصلاة والسلام[٢٥٤] و[٢٥٥].

المسألة السادسة: شذّ أبو حنيفة فأوجب الوضوء من الضحك في الصلاة(••)[٢٥٦]

٤٣: • المسـتحب عند الإباضية غسل اليد والفم من أكل ما مسـتّه النار أو لم تمسه، ولا وضوء عليه من أكل الطعام وهو موافـق للجمهور والإمامية. (**منهج الطالبين**: ٢/٥٨٠ - ٥٨١).

٤٤: •• أجمـع جمهور الإباضية علـى أن الضحك في غير الصـلاة لا ينقض طهارة ولا ينقض وضوءًا، أما في الصلاة فينقض الصلاة وفي الوضوء اختلاف. والراجح انتقـاض الوضـوء كالأحنـاف. (**شـرح النيـل**: ١/١٦٢ ـ، **منهـج الطالبيـن**: ٢/٥٨٣ - ٥٨٤).

---

* أجمع فقهـاء الإمامية على عدم ناقضية أكل ما مسّـته النـار للوضوء، والأصول والأخبار الصحيحـة والإجماعات دالّة عليـه. (**تذكرة الفقهـاء** ١: ١١٤، **جواهر الكلام** ١: ٤١٩).

لمرسل أبي العالية، وهو: «أنّ قومًا ضحكوا في الصلاة، فأمرهم النبي ﷺ بإعادة الوضوء والصلاة»[٢٥٧] و[٢٥٨]. وردّ الجمهور هذا الحديث؛ لكونه مرسلًا، ولمخالفته للأصول، وهو أن يكون شيء ما ينقض الطهارة في الصلاة ولا ينقضها في غير الصلاة*، وهو مرسل صحيح[٢٥٩].

المسألة السابعة: وقد شذّ قوم فأوجبوا الوضوء من حمل الميت(•)[٢٦٠]، وفيه أثر ضعيف[٢٦١]: «من غسّل ميتًا فليغتسل، ومن حمله فليتوضّأ»[٢٦٢].

وينبغي أن تعلم أنّ جمهور العلماء أوجبوا الوضوء من زوال العقل، بأيّ نوع كان، من قبل إغماء أو جنون أو سكر**، وهؤلاء كلّهم قاسوه على النوم[٢٦٣] أعني: أنّهم رأوا أنّه إذا كان النوم يوجب الوضوء في الحالة التي هي سبب للحدث غالبًا وهو الاستثقال؛ فأحرى أن يكون ذهاب العقل سببًا لذلك.

٤٥: • الراجح عند الإباضية نقض الوضوء بلمس الميتة مطلقًا، والميت من أهل الشرك، إذ المؤمن لا ينجس حيًا أو ميتًا. (**شرح النيل**: ١٦٢/١، **منهج الطالبين**: ٥٨٨/٢).

---

* أجمع فقهاء الإمامية على أنّ الضحك ـ عمدًا ـ ناقض للصلاة وليس بناقض للوضوء. واحتجّوا لذلك بحصر النواقض وما ورد فيه بالخصوص. (**تذكرة الفقهاء** ١: ١١٣، **جواهر الكلام** ١: ٢٢).

* لا خلاف عند الإمامية في أنّ كلّ ما أزال العقل من إغماء أو جنون أو سكر ناقض للوضوء، وعليه الإجماع في كلام غير واحد، بل ادعى التسالم عليه بين الأصحاب. (**جواهر الكلام** ١: ٤٠٨، **مصباح الفقيه** ٢: ٢٧).

فهذه هي مسائل هذا الباب المجمع عليها، والمشهورات من المختلف فيها، وينبغي أن نصير إلى الباب الخامس.

الباب الخامس

الأفعال التي تشترط هذه الطهارة في فعلها(•)

والأصل في هذا الباب قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ الآية[٢٦٤] وقوله ﷺ: «**لا يقبل الله صلاة بغير طهور ولا صدقة من غلول**»[٢٦٥]. فاتفق المسلمون على أن الطهارة شرط من شروط الصلاة؛ لمكان هذا[٢٦٦] وإن كانوا اختلفوا هل هي شرط من شروط الصحة أو من شروط الوجوب؟ ولم يختلفوا أن ذلك شرط في جميع الصلوات[٢٦٧] إلا في صلاة الجنازة، وفي السجود ـ أعني سجود التلاوة ـ فإنَّ فيه[٢٦٨] خلافًا شاذًا[٢٦٩].

والسبب في ذلك الاحتمال العارض في انطلاق اسم «الصلاة» على الصلاة على الجنائز وعلى السجود، فمن ذهب إلى أن اسم «الصلاة» ينطلق على صلاة الجنائز وعلى السجود نفسه ـ وهم الجمهور ـ اشترط الطهارة فيهما[٢٧٠]، ومن ذهب إلى أنه لا ينطلق عليهما، إذ كانت صلاة الجنائز ليس فيها ركوع ولا سجود وكان السجود أيضًا ليس فيه قيام ولا ركوع لم يشترطوا هذه الطهارة فيها[٢٧١].

٤٦: • أجمع الإباضية على أن الطهارة شرط لصلاة الفرض أو النافلة ولجنازة وطواف أو عمرة ولمس المصحف، ومستحبة مطلقًا لا سيما إذا كانت لدخول مسجد أو لدعاء أو قراءة القرآن أو لذكر الله تعالى أو لنوم بجنابة. (**شرح النيل**: ١٠١/١ - ١٠٢، **منهج الطالبين**: ٥٠/٣).

ويتعلق بهذا الباب مع هذه المسألة أربع مسائل:

المسألة الأولى: هل هذه الطهارة شرط في مس المصحف[٢٧٢] أم لا؟ فذهب مالك وأبو حنيفة والشافعي إلى أنها شرط في مس المصحف وذهب أهل الظاهر إلى أنها ليست بشرط في ذلك[٢٧٣]*.

والسبب في اختلافهم: تردّد مفهوم قوله تعالى: ﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ﴾[٢٧٤] بين أن يكون ﴿ٱلْمُطَهَّرُونَ﴾ هم بنو آدم، وبين أن يكونوا هم الملائكة، وبين أن يكون هذا الخبر مفهومه النهي، وبين أن يكون خبرًا لا نهيًا، فمن فهم من ﴿ٱلْمُطَهَّرُونَ﴾ بني آدم، وفهم من الخبر: النهي، قال: لا يجوز أن يمسّ المصحف إلّا طاهر[٢٧٥]. ومن فهم منه: الخبر فقط، وفهم من لفظ ﴿ٱلْمُطَهَّرُونَ﴾ الملائكة، قال: إنّه ليس في الآية دليل على اشتراط هذه الطهارة في مسّ المصحف، وإذا لم يكن هنالك دليل لا من كتاب ولا من سُنَّة ثابتة، بقي الأمر على البراءة الأصلية، وهي الإباحة[٢٧٦].

وقد احتجّ الجمهور لمذهبهم بحديث عمرو بن حزم: أنّ النبي عليه الصلاة والسلام كتب: «**لا يمسّ القرآن إلّا طاهر**»[٢٧٧]و[٢٧٨]. وأحاديث عمرو بن حزم اختلف الناس في وجوب العمل بها لأنها مصحّفة[٢٧٩]، ورأيت ابن المفوز يصحّحها إذا روتها الثقات، لأنها كتاب النبي عليه الصلاة والسلام[٢٨٠]، وكذلك أحاديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وأهل الظاهر يردونهما[٢٨١].

---

* المشهور عند الإمامية حرمة مس كتابة القرآن من غير وضوء وأنه شرط في جواز مسّه، بل عن ظاهر جماعة دعوى الإجماع عليه. (**الحدائق الناضرة ٢: ١٢٢، جواهر الكلام ٢: ٣١٤**).

ورخص مالك للصبيان في مس المصحف على غير طهر لأنهم غير مكلفين[٢٨٢].

المسألة الثانية[•]: اختلف الناس في إيجاب الوضوء على الجنب في أحوال، أحدها: إذا أراد أن ينام وهو جنب، فذهب الجمهور إلى استحبابه من دون وجوبه[٢٨٣]*.

وذهب أهل الظاهر إلى وجوبه[٢٨٤] لثبوت ذلك عن «من حديث عمر: أنه ذكر لرسول الله ﷺ أنه تصيبه جنابه من الليل، فقال له رسول الله: «**توضأ واغسل ذكرك ثم نم؟!**»[٢٨٥]». وهو أيضا مروي عنه عن طريق عائشة[٢٨٦]. وذهب الجمهور إلى حمل الأمر بذلك على الندب والعدول به عن ظاهره: لمكان عدم مناسبة وجوب الطهارة لإرادة النوم[٢٨٧]، أعني: المناسبة الشرعية. وقد احتجوا أيضًا لذلك بأحاديث أثبتها ابن عباس: «أن رسول الله خرج من الخلاء فأتي بطعام، فقالوا: ألا نأتيك بطهر؟ فقال: **أأصلي فأتوضأ؟**».

وفي بعض رواياته: «فقيل له: ألا تتوضأ؟ **فقال ما أردت الصلاة فأتوضأ**»[٢٨٨و٢٨٩]، والاستدلال به ضعيف، فإنه من باب مفهوم الخطاب من أضعف أنواعه، وقد احتجوا بحديث عائشة: «أنه عليه السلام كان

٤٧: • الظاهر عند الإباضية ألا ينام الجنب على جنابته من دون طهارة وجوبًا، فهو مذهب الظاهرية. (**شرح النيل: ١٠١/٢ - ١٠٢، منهج الطالبين: ٥٠/٢**).

---

* صرح فقهاء الإمامية باستحباب الوضوء لنوم الجنب، وأن الوضوء لا يفيد طهارة، وإنما هو لرفع الكراهة، وعن غير واحد دعوى الإجماع عليه. (**جواهر الكلام ١٦: ١ و٧٤: ٣، مصباح الفقيه ٣٣٥: ٣**).

ينام وهو جنب، لا يمس الماء»[٢٩٠][٢٩١]، إلا أنه حديث ضعيف[٢٩٢].

وكذلك اختلفوا في وجوب الوضوء على الجنب الذي يريد أن يأكل أو يشرب، وعلى الذي يريد أن يعاود أهله، فقال الجمهور في هذا كلّه: بإسقاط الوجوب[٢٩٣]* لعدم مناسبة الطهارة لهذه الأشياء، وذلك أنّ الطهارة إنّما فرضت في الشرع لأحوال التعظيم؛ كالصلاة، وأيضًا فلمكان تعارض الآثار في ذلك، وذلك أنّه روي عنه عليه الصلاة والسلام أنّه أمر الجنب إذا أراد أن يعاود أهله أن يتوضّأ[٢٩٤]. وروي عنه: أنّه كان يجامع ثم يعاود ولا يتوضّأ[٢٩٥].

وكذلك روي عنه منع الأكل والشرب للجنب حتّى يتوضّأ[٢٩٦]. وروي عنه إباحة ذلك[٢٩٧].

المسألة الثالثة: ذهب مالك والشافعي إلى اشتراط الوضوء في الطواف[٢٩٨]**، وذهب أبو حنيفة إلى إسقاطه[٢٩٩].

وسبب اختلافهم: تردّد الطواف بين أن يلحق حكمه بحكم الصلاة أو لا يلحق، وذلك أنّه ثبت: «أنّ رسول الله ﷺ منع الحائض الطواف كما منعها الصلاة»[٣٠٠]، فأشبه الصلاة من هذه الجهة[٣٠١]. وقد جاء في بعض

---

* المشهور عند فقهاء الإمامية كراهة الأكل والشرب ومعاودة الجماع للجنب إلّا بعد الوضوء. ويستحب الوضوء لها، والمشهور بينهم زوال الكراهة به. (**كشف اللثام ١: ١٢٤ و٢: ٣٧، جواهر الكلام ٣: ٦٤ - ٦٥**).

** أجمع فقهاء الإمامية على شرطية الطهارة في الطواف الواجب. (**كشف اللثام ١: ١١٩، جواهر الكلام ١٩: ٢٦٩، مصباح الفقيه ١: ٨**).

الآثار: تسمية الطواف صلاةً[٣٠٢]. وحجّة أبي حنيفة أنّه ليس كلّ شيء منعه الحيض فالطهارة شرط في فعله إذا ارتفع الحيض، كالصوم عند الجمهور[٣٠٣].

المسألة الرابعة: ذهب الجمهور إلى أنّه يجوز لغير المتوضّئ أن يقرأ القرآن ويذكر الله[٣٠٤]*، وقال قوم: لا يجوز ذلك له إلّا أن يتوضّأ[٣٠٥].

وسبب الخلاف: حديثان متعارضان ثابتان: أحدهما: حديث أبي جُهَيم[٣٠٦] قال: أقبل رسول الله ﷺ من نحو بئر جمل، فلقيه رجل فسلّم عليه، فلم يردّ عليه حتى أقبل على الجدار، فمسح بوجهه ويديه، ثم إنّه ردّ عليه السلام[٣٠٧].

والحديث الثاني: حديث علي: «أنّ رسول الله ﷺ كان لا يحجبه عن قراءة القرآن شيء، إلّا الجنابة»[٣٠٨]. فصار الجمهور إلى أنّ الحديث الثاني ناسخ للأول[٣٠٩]، وصار من أوجب الوضوء لذكر الله إلى ترجيح الحديث الأول.

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الإفتاء

* أجمع فقهاء الإمامية على جواز قراءة القرآن الكريم للمحدث بالحدث الأصغر؛ لإطلاق قوله تعالى: ﴿فَٱقْرَءُوا۟ مَا تَيَسَّرَ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ﴾. والمشهور استحباب الوضوء لذلك. (**كشف اللثام ١: ١١٩، جواهر الكلام ١٩: ٢٦٩، مصباح الفقيه ١: ٨**).

الهوامش

(١) المهذّب للشيرازي ١: ٦٩، بدائع الصنائع ١: ٩١.

(٢) المهذّب للشيرازي ١: ٦٩، بدائع الصنائع ١: ٩١. المحلّى بالآثار ١: ٧٢.

(٣) سورة المائدة: الآية ٦.

(٤) الإفصاح: ١١، المعونة ١: ١١٧-١١٨، المحلّى بالآثار ١: ٧٢-٧٣، المقدّمات الممهّدات ١: ٦٩، ٧٠.

(٥) صحيح مسلم ١: ٢٠٤، كتاب الطهارة، باب وجوب الطهارة للصلاة، الحديث ٢٢٤/١، سنن الترمذي ١: ٥-٣، كتاب الطهارة، باب ما جاء لا تقبل صلاة بغير طهور، الحديث ١.

(٦) صحيح البخاري ١: ٧٦، كتاب الوضوء، باب لا تقبل صلاة بغير طهور، الحديث ١، صحيح مسلم ١: ٢٠٤، كتاب الطهارة، باب وجوب الطهارة للصلاة، الحديث ٢٢٥/٢.

(٧) الإجماع لابن المنذر: ٨٥، المحلّى بالآثار ١: ٧٢.

(٨) سنن أبي داود ٤: ١٤١، كتاب الحدود، باب في المجنون يسرق أو يصيب حدًّا، الحديث ٤٤٠٣، سنن النسائي ٦: ١٥٦، كتاب الطلاق، باب من لا يقع طلاقه من الأزواج.

(٩) مراتب الإجماع: ٢١-٢٢.

(١٠) المقدّمات الممهّدات ١: ٦٩ ٧٠،

(١١) سورة المائدة: الآية ٦.

(١٢) المغني لابن قدامة ١: ٤١٢.

(١٣) سورة المائدة: الآية ٦.

(١٤) الإجماع لابن المنذر: ٩٢، المحلّى بالآثار ١: ٧٣، أحكام القرآن للكيا الهراسي ٤: ٤٣١.

(١٥) سورة البيّنة: الآية ٥.

(١٦) المحلّى بالآثار ١: ٧٣، أحكام القرآن للكيا الهراسي ٤: ٤٣١.

(١٧) صحيح البخاري ١: ٢، باب كيف بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، الحديث ١، صحيح مسلم ٣: ١٥١٥، كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ: **إنّما الأعمال بالنيات...**، الحديث ١٩٠٧/١٥.

(١٨) مختصر اختلاف العلماء ١: ١٣٤. أحكام القرآن للجصاص ٢: ٣٣٤. المبسوط للسرخسي ١: ١٩٢.

(١٩) المحلّى بالآثار ١: ٧٣، المغني لابن قدامة ١: ١٢١ - ١٢٢.

(٢٠) الحاوي الكبير ١: ١٠٢، المحلّى بالآثار ١: ٢٠٧، ٢٠٨ ٢٠٩.

(٢١) المحلّى بالآثار ١: ٢٠٦ - ٢٠٧، فتح المالك ١: ٢٧٧، المغني لابن قدامة ١: ١١١.

(٢٢) المدوَّنة الكبرى ١: ١٧، الاستذكار ٢: ١٦.

(٢٣) الحاوي الكبير ١: ١٠٩، تحفة الفقهاء ١: ٨، بدائع الصنائع ١: ٩٤.

(٢٤) النوادر والزيادات ١: ٣٤.

(٢٥) انظر: سنن أبي داود ١: ٣٦، كتاب الطهارة، باب تخليل اللحية، الحديث ١٤٥، المستدرك للحاكم ١: ١٤٩، كتاب الطهارة.

(٢٦) قال الغماري في الهداية: بل قد ورد التخليل في أربعة أحاديث صحيحة أو حسنة. انظر: سنن ابن ماجه ١: ١٤٨، كتاب الطهارة، باب ما جاء في تخليل اللحية، الحديثين ٤٢٩، ٤٥٠، سنن أبي داود ١: ٣٦، كتاب الطهارة، باب تخليل اللحية، الحديث ١٤٥، سنن الترمذي ١: ٤٤، ٤٦، كتاب الطهارة، باب ما جاء في تخليل اللحية، الحديثين ٢٩، ٣١.

(٢٧) الحاوي الكبير ١: ١١٢ - ١١٣، المقدّمات الممهّدات ١: ٧٧.

(٢٨) الحاوي الكبير ١: ١١٤، البيان للعمراني ١: ٢٢٤، المغني لابن قدامة ١: ١٤١.

(٢٩) صحيح البخاري ١: ٩٦، كتاب الوضوء، باب مسح الرأس كله..، الحديث ٤٩، صحيح مسلم ١: ٢١٠ - ٢١١، كتاب الطهارة، باب صفة وضوء النبي ﷺ، الحديث ٢٣٥/١٨. الاستذكار ٢: ٢٧.

(٣٠) المصدر السابق.

(٣١) الاستذكار ٢: ٢٨.

(٣٢) سنن أبي داود ١: ٣١، كتاب الطهارة، باب صفة وضوء النبي ﷺ، الحديث ١٢٦. الاستذكار ٢: ٢٨ - ٢٩.

(٣٣) المصدر السابق.

(٣٤) الاستذكار ٢: ٢١٩.

(٣٥) الموطّأ ١: ٣٥، الأم ١: ٧٩، الاستذكار ٢: ٢٢٠.

(٣٦) صحيح مسلم ١: ٢٣٠، ٢٣١، كتاب الطهارة، باب المسح على الناصية والعمامة، الحديث ٢٧٤/٨١، ٢٧٥/٨٤.

(٣٧) سورة الأنفال: الآية ١١.

(٣٨) سورة النساء: الآية ٤٣.

(٣٩) الإجماع لابن المنذر: ٨٦، المعونة ١: ١٧٤.

(٤٠) المحلّى بالآثار ١: ٢٢١، الاستذكار ٢: ٩٨، ٩٩.

(٤١) الموطّأ ١: ٢٢، كتاب الطهارة، باب الطهور للوضوء، الحديث ١٢.

(٤٢) المعونة ١: ١٧٥، الحاوي الكبير ١: ٤٠، المحلّى بالآثار ١: ٢٢٠ - ٢٢١.

(٤٣) الاستذكار ٢: ٩٤ - ٩٨، فتح المالك ١: ٢٨٠.

(٤٤) الإجماع لابن المنذر: ٨٧، المغني لابن قدامة ١: ٤٢.

(٤٥) الآجن: الماء المتغيَّر الطعم واللون. انظر: لسان العرب ١٣: ٨، مادة: أجن.

(٤٦) الإجماع لابن المنذر: ٨٧، المغني لابن قدامة ١: ٤٢.

(٤٧) الإجماع لابن المنذر: ٨٧، الاستذكار ٢: ١٠٦، الإفصاح ١: ١٣.

(٤٨) الإجماع لابن المنذر: ٨٧، الاستذكار ٢: ٩٩.

(٤٩) الاستذكار ٢: ١٠٣ - ١٠٥، المقدّمات الممهّدات ١: ٨٦.

(٥٠) الوسيط ١: ١٦٨، المقدّمات الممهّدات ١: ٨٦، الهداية للمرغيناني ١: ١٩ - ٢٠.

(٥١) مختصر القدوري: ١٢ - ١٣، الهداية للمرغيناني ١: ١٩ - ٢٠.

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الافتاء

(٥٢) المهذّب للشيرازي ١: ٤٤ - ٤٥، الوسيط ١: ١٦٨، ١٦٩ - ١٧٠.

(٥٣) الاستذكار ٢: ١٠٠، المقدّمات الممهّدات ١: ٨٦.

(٥٤) التفريع ١: ٢١٦، المعونة ١: ١٧٦.

(٥٥) تقدّم في المسألة الثانية (غسل الكفّين) من الباب الثاني (معرفة أفعال الوضوء).

(٥٦) صحيح البخاري ١: ١١٥، كتاب الوضوء، باب الماء الدائم، الحديث ١٠١، صحيح مسلم ١: ٢٣٥، كتاب الطهارة، باب النهي عن البول في الماء الراكد، الحديث ٢٨٢/٩٥.

(٥٧) صحيح مسلم ١: ٢٣٦، كتاب الطهارة، باب النهي عن الاغتسال في الماء الراكد، الحديث ٢٨٣/٩٧، سنن ابن ماجه ١: ١٩٨، كتاب الطهارة، باب الجنب ينغمس في الماء الدائم أيجزئه، الحديث ٦٠٥.

(٥٨) الذَّنوب: الدلو العظيمة. (النهاية في غريب الحديث ٢: ١٥٧).

(٥٩) صحيح البخاري ١: ١٠٩، كتاب الوضوء، باب يهريق الماء على البول، الحديث ٨٤، صحيح مسلم ١: ٢٣٦، كتاب الطهارة، باب وجوب غسل البول وغيره...، الحديث ٢٨٤/٩٩.

(٦٠) سنن أبي داود ١: ١٨، كتاب الطهارة، باب ما جاء في بئر بضاعة، الحديث ٦٧، وذكر الغماري: أنّه قد خرَّج هذا الحديث الترمذي والنسائي وغيرهما، انظر: الهداية في تخريج أحاديث البداية ١: ٢٦٠.

(٦١) المحلّى بالآثار ١: ١٣٥ - ١٣٦.

(٦٢) المصدر السابق: ١٣٩، ١٥٠، ١٥٢ - ١٥٣، ١٥٥.

(٦٣) الاستذكار ٢: ١٠٥ - ١٠٦، وانظر: المعونة ١: ١٧٦.

(٦٤) الحاوي الكبير ١: ٣٣٠، ٣٣١ - ٣٣٢، الاستذكار ٢: ١٠١ - ١٠٢، التهذيب للبغوي ١: ١٥٥ - ١٥٧، الهداية للمرغيناني ١: ١٩.

(٦٥) قال الغماري في الهداية: والصواب: عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه. انظر: الهداية تخريج أحاديث البداية ١: ٢٦٨.

(٦٦) القُلَّة: حُبّ يسع جرارًا من الماء، وجمعها: قِلال. انظر: البيان للعمراني ١: ١١٥.

(٦٧) سنن أبي داود ١: ١٧، كتاب الطهارة، باب ما ينجّس الماء، الحديث ٦٣، سنن الترمذي ١: ٩٧، كتاب الطهارة، باب، الحديث ٦٧، وفيه: عن عبيد الله بن عبدالله بن عمر، عن ابن عمر، المحلّى بالآثار ١: ١٥٠ - ١٥١، كتاب الطهارة، المسألة ١٣٦.

(٦٨) المهذّب للشيرازي ١: ٤٤، البيان للعمراني ١: ١١٤.

(٦٩) الهداية للمرغيناني ١: ١٩ - ٢٠.

(٧٠) التهذيب للبغوي ١: ١٥٧، البيان للعمراني ١: ١١٩، الاستذكار ٣: ٢٦٠.

(٧١) انظر: الاستذكار ٣: ٢٦٠، فتح المالك ١: ٥٤٤.

(٧٢) انظر: المقدّمات الممهّدات ١: ٨٧، مراتب الإجماع ١٦ - ١٧، الإقناع لابن القطّان ١: ٧٤ - ٧٩.

(٧٣) انظر: الاستذكار ٢: ١٠٣ - ١٠٤، الإفصاح ١: ١٣ - ١٥.

(٧٤) المعونة ١: ١٧٥، المغني لابن قدامة ١: ٣٩.

(٧٥) التفريع ١: ١٩٨ - ١٩٩، المعونة ١: ١٧٥ - ١٧٦، التهذيب للبغوي ١: ١٤٦.

(٧٦) المراد بمطهّرية الماء المخالط للزعفران أو غيره هو مطهّريته للخبث؛ كالبول والدم، وليس المراد به هو مطهّريته للحدث، انظر: الإفصاح ١: ١٥ - ١٦، بدائع الصنائع ١: ٤٣٧.

(٧٧) مختصر القدّوري: ١٢، الهداية للمرغيناني ١: ١٩.

(٧٨) المعونة ١: ١٧٥ - ١٧٦، الهداية للمرغيناني ١: ١٩.

(٧٩) المغني لابن قدامة ١: ٣٩.

(٨٠) المغني لابن قدامة ١: ٣٩.

(٨١) النوادر والزيادات ١: ٥٤٥، المقدّمات الممهّدات ١: ٢٣٣.

(٨٢) المنتقى للباجي ١: ٥٩، عقد الجواهر الثمينة ١: ٩.

(٨٣) صحيح البخاري ٢: ١٦١، كتاب الجنائز، باب غسل الميت ووضوئه بالماء والسِّدر، الحديث ١٦، صحيح مسلم ٢: ٦٤٦، كتاب الجنائز، باب في غسل الميت، الحديث ٩٣٩/٣٦.

(٨٤) لم نعثر عليه.

(٨٥) مختصر اختلاف العلماء ١: ١٢٩، البيان للعمراني ١: ١٣٣، الهداية للمرغيناني ١: ٢٠.

(٨٦) المعونة ١: ١٧٧ - ١٧٨، الكافي في فقه أهل المدينة: ١٦.

(٨٧) المحلّى بالآثار ١: ١٨٣ - ١٨٤، الاستذكار ٢: ١٩٨، البيان للعمراني ١: ١٣٣.

(٨٨) المبسوط للسرخسي ١: ١٥٢، الهداية للمرغيناني ١: ٢١.

(٨٩) صحيح البخاري ١: ٩٨، كتاب الوضوء، باب استعمال فضل وضوء الناس، الحديث ٥٢.

(٩٠) المحلّى بالآثار ١: ١٨٩، ١٩١، المغني لابن قدامة ١: ٤٨.

(٩١) السؤر: هو ما فضل في الإناء بعد الشرب، انظر: الحاوي الكبير ١: ٣١٧.

(٩٢) الإجماع لابن المنذر ٨٧، بدائع الصنائع ١: ٣٧٢، المغني لابن قدامة ١: ٧٢.

(٩٣) التفريع ١: ٢١٤، الكافي في فقه أهل المدينة: ١٨.

(٩٤) الأم ١: ٤٤، الوجيز ١: ٦.

(٩٥) المقدّمات الممهّدات ١: ٨٧ - ٨٨.

(٩٦) المحلّى بالآثار ١: ١٣٣.

(٩٧) الكشّاف ٣: ٣٠، زاد المسير ٣: ٤١٧.

(٩٨) المدوّنة الكبرى ١: ٥، ٦، النوادر والزيادات ١: ٦٩ - ٧٠، البيان والتحصيل ١: ٣٣ - ٣٤.

(٩٩) الإشراف لعبدالوهاب ١: ١٧٧، المعونة ١: ١٨٠.

(١٠٠) سورة الأنعام: الآية ١٤٥.

(١٠١) انظر: التفسير الكبير ١٣: ٢٢٠.

(١٠٢) سورة التوبة: الآية ٢٨.

(١٠٣) الكشّاف ٣: ٣٠، بدائع الصنائع ١: ٣٧٣.

(١٠٤) صحيح مسلم ١: ٢٣٤، كتاب الطهارة، باب حكم ولوغ الكلب، الحديث ٢٧٩/٨٩، سنن النسائي ١: ١٧٦ - ١٧٧، كتاب المياه، باب سؤر الكلب.

(١٠٥) صحيح مسلم ١: ٢٣٤، كتاب الطهارة، باب حكم ولوغ الكلب، الحديث ٢٧٩/٩١، سنن أبي داود ١: ١٩، كتاب الطهارة، باب الوضوء بسؤر الكلب، الحديث ٧١.

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الإفتاء

(١٠٦) صحيح مسلم ١: ٢٣٥، كتاب الطهارة، باب حكم ولوغ الكلب، الحديث ٢٨٠/٩٣، سنن أبي داود ١: ١٩، كتاب الطهارة، باب الوضوء بسؤر الكلب، الحديث ٧٤.

(١٠٧) قرة بن خالد السدوسي؛ أبو خالد البصري. له نحو مائة حديث. وثّقه أحمد وابن معين، مات سنة ١٥٤هـ. (تهذيب الكمال ٢: ١١٢٧، تهذيب التهذيب ٨: ٣٧١، تقريب التهذيب ٢: ١٢٥).

(١٠٨) محمد بن سيرين الأنصاري مولاهم؛ أبو بكر الأنصاري، إمام وقته، وقال بكر المزني: ما أدركنا من هو أورع منه، مات سنة ١١٠هـ. (تهذيب الكمال ٣: ١٢٠٨، تهذيب التهذيب ٩: ٢١٤، تقريب التهذيب ٢: ١٦٩).

(١٠٩) شرح معاني الآثار ١: ٩١، كتاب الطهارة، باب سؤر الهرّ، سنن الدارقطني ١: ٦٧ - ٦٨، كتاب الطهارة، باب سؤر الهرّة، الحديث ٨.

(١١٠) الاستذكار ٢: ١٢٠.

(١١١) تقدَّم تخريجه في المسألة (الماء المتنجّس) من الباب الثالث (في المياه).

(١١٢) غَبَرَ: بقي، انظر: النهاية لابن الأثير ٣: ٣٠٤.

(١١٣) سنن ابن ماجه ١: ١٧٣، كتاب الطهارة، باب الحِياض، الحديث ٥١٩، السنن الكبرى ١: ٢٥٨، كتاب الطهارة، باب الماء الكثير لا ينجس بنجاسة تحدث فيه ما لم يتغير.

(١١٤) قال الغماري: هو أثر موقوف على عمر، فكان حقّه أن يقول: الأثر، لا الحديث. (الهداية في تخريج أحاديث البداية ١: ٢٨٦).

(١١٥) الموطّأ ١: ٢٣ - ٢٤، كتاب الطهارة، باب الطهور للوضوء، الحديث ١٤.

(١١٦) أبو قتادة السلمي، فارس رسول الله ﷺ، اسمه الحارث بن ربعي، شهد أحدًا والمشاهد، له مائة وسبعون حديثًا، مات سنة ٥٤هـ بالمدينة. (تقريب التهذيب ٢: ٤٦٣، تهذيب الكمال ٣: ١٦٣٨، أسد الغابة ٦: ٢٥٠).

(١١٧) الموطّأ ١: ٢٢ - ٢٣، كتاب الطهارة، باب الطهور للوضوء، الحديث ١٣.

(١١٨) التفريع ١: ٢١٤، المعونة ١: ١٨٠، ١٨١، المقدّمات الممهّدات ١: ٨٨ - ٩٠.

(١١٩) سورة المائدة: الآية ٤.

(١٢٠) الإشراف لعبدالوهاب ١: ١٧٧، المعونة ١: ١٨٠ - ١٨١.

(١٢١) بل هو نجس العين عند الشافعية: انظر: الأم ١: ٤٤، الحاوي الكبير ١: ٣٠٤ - ٣٠٥، المهذّب للشيرازي ١: ١٧٠.

(١٢٢) الحاوي الكبير ١: ٣٠٤ - ٣٠٦، ٣١٥، المهذّب للشيرازي ١: ١٧٠، ١٧٣.

(١٢٣) مختصر اختلاف العلماء ١: ١٧٧، ١١٩، ١٢١، مختصر القدوري: ١٤، المبسوط للسرخسي ١: ١٥٤ - ١٥٩، تحفة الفقهاء ١: ٥٣ - ٥٤، بدائع الصنائع ١: ٣٧٢ - ٣٧٦، الهداية للمرغيناني ١: ٢٤ - ٢٥، إلّا أنّ فيها الحكم بكراهة سؤر الهر والدجاجة المخلّاة ـ وزاد في المبسوط والتحفة: الإبل والبقرة المخلّاة ـ وسباع الطير، وما يسكن البيوت مثل: الحية والفأرة، مع كون بعضها محرَّمة اللحم وبعضها محلّلة اللحم.

(١٢٤) المقدّمات الممهّدات ١: ٨٧، ٨٩.

(١٢٥) المصدر السابق: ٨٧ - ٨٨.

(١٢٦) المعونة ١: ١٨٠، الحاوي الكبير ١: ٣٠٤، بدائع الصنائع ١: ٣٧٣، المغني لابن قدامة ١: ٧٠.

(١٢٧) أي: دلالته ظاهرة فيه.

(١٢٨) الكَلَبُ: داءٌ يعرض للإنسان من عضّ الكلْب الكلِب، فيصيبه شبه الجنون، فلا يعضّ أحدًا إلّا كلب، ويعرض له أعراض رديئة، ويمتنع من شرب الماء حتى يموت عطشًا. انظر: لسان العرب ١: ٧٢٣، مادة: كلب.

(١٢٩) من ذلك ما روي عن النبي ﷺ: من تصبح بسبع تمرات من تمر العالية لم يضرّه ذلك اليوم سمّ ولا سحر. صحيح البخاري ٧: ١٤٥، كتاب الأطعمة، باب العجوة، الحديث ٧١، صحيح مسلم ٣: ١٦١٨، كتاب الأشربة.

(١٣٠) وفي النسخة المطبوعة، انتشارات الشريف الرضي: «طاهر» بالطاء المهملة.

(١٣١) صحيح البخاري ٧: ٢٥٧، كتاب الطب، باب إذا وقع الذباب في الإناء، الحديث ٩٢، سنن أبي داود ٣: ٣٦٥، كتاب الأطعمة، باب في الذباب يقع في الطعام، الحديث ٣٨٤٤.

(١٣٢) الكافي في فقه أهل المدينة: ١٧، المقدّمات الممهّدات ١: ٨٩ - ٩٠.

(١٣٣) الكافي في فقه أهل المدينة: ١٧، عارضة الأحوذي ١: ١٣٦.

(١٣٤) وهي ما يبقى من الماء بعد الوضوء أو الغسل.

(١٣٥) الأم ١: ٥٦، المدوّنة الكبرى ١: ١٤، شرح معاني الآثار ١: ٢٦.

(١٣٦) المحلّى بالآثار ١: ٢١١، الاستذكار ٣: ١٣١.

(١٣٧) الموطّأ ١: ٥٢، الاستذكار ٣: ١٢٩.

(١٣٨) السنن الكبرى ١: ١٩٠، الاستذكار ٣: ١٢٩ - ١٣٠.

(١٣٩) الكافي لابن قدامة ١: ١١٧ - ١١٨، المغني لابن قدامة ١: ٢٤٧، كما روي فيهما عند أحمد الجواز أيضًا، إلّا أنّه في المغني نسب رواية عدم الجواز إلى المشهور.

(١٤٠) صحيح البخاري ١: ١٢٤، كتاب الغسل، باب هل يدخل الجنب يده في الإناء قبل أن يغسلها...، الحديث ١٦، صحيح مسلم ١: ٢٥٦، كتاب الحيض، باب القدر المستحب من الماء في غسل الجنابة...، الحديث ٣٢١/٤٥.

(١٤١) ميمونة بنت الحارث بن حَزن بن بُجير بن الهزم بن رُوَيبة بن عبدالله بن هلال العامرية الهلالية؛ أُم المؤمنين، لها ستة وأربعون حديثًا. توفّيت بسرف سنة احدى وخمسين. (الكاشف ٣: ٤٨٢، تجريد اسماء الصحابة ٢: ٣٠٦، الاستيعاب ٤: ١٩١٤).

(١٤٢) صحيح مسلم ١: ٢٥٧، كتاب الحيض، باب القدر المستحب من الماء في غسل الجنابة...، الحديث ٣٢٣/٤٨، سنن ابن ماجه ١: ١٣٢، كتاب الطهارة، باب الرخصة بفضل وضوء المرأة، الحديث ٣٧٢.

(١٤٣) الحكم بن عمر الغفاري، ويقال له: الحكم بن الأقرع، صحابي له أحاديث، ولّي خراسان، ومات بمرو سنة خمس وأربعين أو خمسين أو إحدى وخمسين. (تهذيب الكمال ١: ٣٠٩، تهذيب التهذيب ٢: ٤٢٤، تقريب التهذيب ١: ١٩٠، ١٩٢).

(١٤٤) سنن أبي داود ١: ٢١، كتاب الطهارة، باب النهي عن الوضوء بفضل المرأة، الحديث ٨٢، سنن الترمذي ١: ٩٣، كتاب الطهارة، باب في كراهية فضل طهور المرأة، الحديث ٦٤.

(١٤٥) عبدالله بن سرجس، حليف بني مخزوم البصري، له سبعة عشر حديثًا، انفرد له مسلم بحديث، وعنه عثمان بن حكم وعاصم الأحول وقتادة. (تهذيب الكمال ٢: ٦٨٧، تهذيب التهذيب ٥: ٢٣٢، الكاشف ٢: ٩٠).

(١٤٦) سنن ابن ماجه ١: ١٣٣، كتاب الطهارة، باب النهي عن فضل وضوء المرأة، الحديث ٣٧٤، شرح معاني الآثار ١: ٢٤، كتاب الطهارة، باب سؤر بني آدم.

(١٤٧) الحاوي الكبير ١: ٢٣١، الاستذكار ٣: ١٣٣ - ١٣٤.

(١٤٨) المغني لابن قدامة ١: ٢٤٧.

(١٤٩) تقدّم تخريجه آنفًا.

(١٥٠) النبيذ: ما يلقى فيه تمر أو زبيب أو نحوهما ليحلو به الماء وتذهب ملوحته. انظر: المغني لابن قدامة ١٠: ٣٣٧.

(١٥١) شرح معاني الآثار ١: ٩٥، مختصر اختلاف العلماء ١: ١٢٩، المبسوط للسرخسي ١: ٢١٥.

(١٥٢) سنن ابن ماجه ١: ١٣٥ - ١٣٦، كتاب الطهارة، باب الوضوء بالنبيذ، الحديث ٣٨٥، شرح معاني الآثار ١: ٩٤ - ٩٥، كتاب الطهارة، باب الرجل لا يجد إلّا نبيذ التمر هل يتوضّأ به؟

(١٥٣) شرح معاني الآثار ١: ٩٥، كتاب الطهارة، باب الرجل لا يجد إلّا نبيذ التمر هل يتوضأ به؟ سنن الدارقطني ١: ٧٧، كتاب الطهارة، باب الوضوء بالنبيذ، الحديث ١٥، وفي المعاني أن أبا رافع هو مولى عمر وليس مولى ابن عمر.

(١٥٤) سنن الدارقطني ١: ٧٧، كتاب الطهارة، باب الوضوء بالنبيذ، الحديث ١٤، المغني لابن قدامة ١: ٣٩.

(١٥٥) صحيح مسلم ١: ٣٣٣، كتاب الصلاة، باب الجهر بالقراءة في الصبح...، الحديث ١٥٢/٤٥٠، سنن أبي داود: ٢١ - ٢٢، كتاب الطهارة، باب الوضوء بالنبيذ، الحديث ٨٥.

(١٥٦) سورة النساء: ٤٣.

(١٥٧) سنن أبي داود ١: ٩٠ - ٩١، كتاب الطهارة، باب الجنب يتيمّم إذا لم يجد الماء، الحديث ٣٣٢ - ٣٣٣، سنن الترمذي ١: ٢١١ - ٢١٢، كتاب الطهارة، باب التيمّم للجنب إذا لم يجد الماء، الحديث ١٢٤.

(١٥٨) المعونة ١: ١٧٨، الحاوي الكبير ١: ٤٨، المغني لابن قدامة ١: ٣٨ - ٣٩.

(١٥٩) أي: النبيذ.

(١٦٠) انظر: المبسوط للسرخسي ١: ٢١٥، بدائع الصنائع ١: ١٧١.

(١٦١) أُصول السرخسي ٢: ٨٢، ميزان الاعتدال ٢: ١٠١٣.

(١٦٢) سورة النساء: الآية ٤٣.

(١٦٣) الإجماع لابن المنذر: ٨٥، المغني لابن قدامة ١: ١٩١، الإقناع لابن القطّان ١: ٧١.

(١٦٤) المصنّف لعبدالرزاق ١: ١٥٩، كتاب الطهارة، باب المذي، الحديث ٦١٠، صحيح مسلم ١: ٢٤٧، كتاب الحيض، باب المذي، الحديث ٣٠٣/١٧، سنن الترمذي ١: ١٠٩، ١٥٩، كتاب الطهارة، باب ما جاء في الوضوء من الريح، الحديث ٧٤، وفي باب المسح على الخفين للمسافر والمقيم، الحديث ٩٦.

(١٦٥) مختصر اختلاف العلماء ١: ١٦٢، ١٦٣، الاستذكار ٢: ٩١، الهداية للمرغيناني ١: ١٥، ١٦، المغني لابن قدامة ١: ٢٠٨، ٢١٠، ٢١١.

(١٦٦) مختصر اختلاف العلماء ١: ١٦٢، الهداية للمرغيناني ١: ١٥.

(١٦٧) المصنّف لعبدالرزاق ١: ١٤٤.

(١٦٨) مختصر المزني: ٦، الحاوي الكبير ١: ٢٠٠، الاستذكار ١: ٩١، ٩٢.

(١٦٩) المدوّنة الكبرى ١: ١٠ - ١١، المعونة ١: ١٥٢، ١٥٣، ١٥٧، المقدّمات الممهّدات ١: ٦٧.

(١٧٠) الحاوي الكبير ١: ٢٠٢، الاستذكار ٢: ٩٢.

(١٧١) سنن الترمذي ١: ١٤٢ - ١٤٣، كتاب الطهارة، باب ما جاء في الوضوء من القيء والرعاف، الحديث ٨٧، سنن الدارمي ٢: ١٤، كتاب الصوم، باب القيء للصائم. قال الغماري: والصواب: (قاء فأفطر) (الهداية ١: ٣٢٥).

(١٧٢) الموطّأ ١: ٣٨، الاستذكار ٢: ٢٦٧.

(١٧٣) سنن الترمذي ١: ٢٢٠، كتاب الطهارة، باب ما جاء في أنّ المستحاضة تتوضّأ لكلّ صلاة، الحديث ١٢٦، سنن ابن ماجه ١: ٢٠٤، كتاب الطهارة، باب ما جاء في المستحاضة التي قد عدت أيام أقرائها...، الحديث ٦٢٥.

(١٧٤) انظر: بدائع الصنائع ١: ٢٣٣، الهداية للمرغيناني ١: ١٤.

(١٧٥) مختصر اختلاف العلماء ١: ١٦٨، البيان للعمراني ١: ٢٧٢.

(١٧٦) الاستذكار ٣: ٢٢٦، فتح المالك ١: ٥١٣، ٥٣٧ ـ ٥٣٨.

(١٧٧) صحيح البخاري ١: ١٣٨، كتاب الحيض، باب الاستحاضة، الحديث ١١، صحيح مسلم ١: ٢٦٢، كتاب الحيض، باب المستحاضة وغسلها وصلاتها، الحديث ٦٢/٣٣٣.

(١٧٨) تقدّم آنفًا تخريج الزيادة المذكورة.

(١٧٩) الاستذكار ٣: ٢٣٣.

(١٨٠) فتح المالك ١: ٥١٣.

(١٨١) يثعب الماء: يتفجّر ويسيل. انظر: العين ٢: ١١١.

(١٨٢) الموطّأ ١: ٣٩ ـ ٤٠، المصنف لعبد الرزاق ١: ١٥٠.

(١٨٣) مختصر المزني: ٦، المحلّى بالآثار ١: ٢٢٢، ٢٢٣، وهذا القول منسوب لعطاء والحسن البصري وابن المسيب والزهري والمزني وابن حزم وجماعة.

(١٨٤) مختصر اختلاف العلماء ١: ١٢٤، الحاوي الكبير ١: ٢٠٧، المغني لابن قدامة ١: ٢٢٦، وفيها: أنّ ذلك ـ عدم الاعتبار بالشكّ ـ هو قول أبي حنيفة والشافعي والثوري وأحمد وغيرهم.

(١٨٥) عيون المجالس ١: ١٥٢، المغني لابن قدامة ١: ٢٢٦، وهذا القول ـ الاعتناء بالشكّ ـ منسوب لمالك والحسن البصري.

(١٨٦) الحاوي الكبير ١: ١٧٨، الاستذكار ٢: ٧٤، المغني لابن قدامة ١: ١٩٦ وهذا القول ـ عدم عدّ النوم ناقضًا ـ منسوب لأبي موسى الأشعري وأبي مجلز وحميد الأعرج.

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الافتاء

(١٨٧) الاستذكار ٢: ٧٥، فتح المالك ١: ٢٧٢.

(١٨٨) عيون المجالس ١: ١٤٣، ١٤٥، الاستذكار ٢: ٧٠.

(١٨٩) المنتقى للباجي ١: ٤٩، المقدّمات الممهّدات ١: ٦٨.

(١٩٠) الأم ١: ٦٠ - ٦١، الوجيز ١: ١٦، التهذيب للبغوي ١: ٣٠٠.

(١٩١) مختصر اختلاف العلماء ١: ١٦٤، المبسوط للسرخسي ١: ١٩٩، تحفة الفقهاء ١: ٢٢، الهداية للمرغيناني ١: ١٥، وفي بعضها زيادة التورك وفي آخر زيادة الاتكاء وفي ثالث زيادة الاستناد على شيء.

(١٩٢) الغطيط: الصوت الذي يخرج مع نفس النائم، وهو ترديده حيث لا يجد مساغًا. انظر: النهاية لابن الأثير ٣: ٣٣٥.

(١٩٣) قال الغماري في الهداية: ليس هكذا الحديث، بل عن ابن عباس قال: بتُّ في بيت خالتي ميمونة. فذكر قيام النبي ﷺ وصلاته بالليل، وفيه: ثم نام حتى سمعنا غطيطه أو خطيطه، ثم قام فصلّى ولم يتوضّأ. انظر: صحيح البخاري ١: ٦٧، كتاب العلم، باب السَّمَر في العلم، الحديث ٥٨، صحيح مسلم ١: ٥٢٧، كتاب صلاة المسافرين، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه، الحديث ١٨٤/٧٦٣، الهداية في تخريج أحاديث البداية ١: ٣٣١ - ٣٣٢.

(١٩٤) صحيح البخاري ١: ١٠٥ - ١٠٦، كتاب الوضوء، باب الوضوء من النوم... الحديث ٧٥، صحيح مسلم ١: ٥٤٢ - ٥٤٣، كتاب صلاة المسافرين، باب أمر من نعس في صلاته أو استعجم عليه القرآن أو الذكر بأن يرقد...، الحديث ٢٢٢/٧٨٦.

(١٩٥) صحيح مسلم ١: ٢٨٤، كتاب الحيض، باب الدليل على أنّ نوم الجالس لا ينقض الوضوء، الحديث ١٢٥/٣٧٦، سنن أبي داود ١: ٥١، كتاب الطهارة، باب الوضوء من النوم، الحديث ٢٠٠.

(١٩٦) سنن الترمذي ١: ١٥٩ - ١٦٠، كتاب الطهارة، باب المسح على الخفّين للمسافر والمقيم، الحديث ٩٥، كما تقدّم تخريجه في باب المسح على الخفين.

(١٩٧) تقدّم في المسألة الثانية (غسل الكفين) من الباب الثاني (معرفة أفعال الوضوء) من كتاب الوضوء.

(١٩٨) سورة المائدة: الآية ٦.

(١٩٩) زيد بن أسلم العدوي مولاهم المدني، أحد الأعلام، قال مالك: كان زيد يحدّث من تلقاء نفسه، فإذا قام فلا يجترئ عليه أحد. وثّقه أحمد ويعقوب بن شيبة، مات سنة ست وثلاثين ومائة. (تهذيب التهذيب ٣: ٣٩٥، تقريب التهذيب ١: ٢٧٢، تاريخ البخاري الكبير ٣: ٣٨٧).

(٢٠٠) الموطّأ ١: ٢١، كتاب الطهارة، باب وضوء النائم إذا قام إلى الصلاة، الحديث ١١، الاستذكار ٢: ٨٥.

(٢٠١) انظر: الاستذكار ٢: ٧٥، فتح المالك ١: ٢٧٣.

(٢٠٢) مختصر المزني: ٦، الاستذكار ٢: ٧٤.

(٢٠٣) فتح المالك ١: ٢٧٢.

(٢٠٤) الأم ١: ٦١، الحاوي الكبير ١: ١٨١.

(٢٠٥) سنن أبي داود ١: ٥٢، كتاب الطهارة، باب الوضوء من النوم، الحديث ٢٠٢، سنن الترمذي ١: ١١١، أبواب الطهارة، باب ما جاء في الوضوء من النوم، الحديث ٧٧.

(٢٠٦) المبسوط للسرخسي ١: ٢٠١، الهداية للمرغيناني ١: ٦١.

(٢٠٧) الموطّأ ١: ٢١، كتاب الطهارة، باب وضوء النائم إذا قام إلى الصلاة، الحديث ١٠.

(٢٠٨) المنتقى للباجي ١: ٤٩، المقدّمات الممهّدات ١: ٦٧ - ٦٨.

(٢٠٩) الحاوي الكبير ١: ١٨٣، ١٨٨، ١٨٩، الوجيز ١: ١٦، التهذيب للبغوي ١: ٣٠٢، ٣٠٣.

(٢١٠) المدوّنة الكبرى ١: ١٣، المعونة ١: ١٥٥، الاستذكار ٣: ٤٦، ٤٧، ٤٩.

(٢١١) مختصر اختلاف العلماء ١: ١٦٢، أحكام القرآن للجصّاص ١: ٣٦٩.

(٢١٢) المصنّف لعبدالرزاق ١: ١٣٢ - ١٣٥، الاستذكار ٣: ٤٤ - ٤٩.

(٢١٣) سورة النساء: الآية ٤٣.

(٢١٤) المصنّف لعبدالرزاق ١: ١٣٤، أحكام القران للجصّاص ٢: ٣٦٩.

(٢١٥) المصدران السابقان.

(٢١٦) عائشة بنت أبي بكر التيمية؛ أم عبدالله، أم المؤمنين، لها ألفان ومئتان وعشرة أحاديث، توفّيت سنة ٥٧هـ، ودفنت بالبقيع. (تهذيب التهذيب ١٢: ٤٣٣، تقريب التهذيب ٢: ٦٠٦، الثقات ٣: ٣٢٣).

(٢١٧) صحيح البخاري ١: ١٧٢، كتاب الصلاة، باب الصلاة على الفراش، الحديث ٤٨، صحيح مسلم ١: ٣٦٧، كتاب الصلاة، باب الاعتراض بين يدي المصلّي، الحديث ٥١٢/٢٧٢.

(٢١٨) صحيح مسلم ١: ٣٥٢، كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود، الحديث ٤٨٦/٢٢٢، سنن الترمذي ٥: ٥٢٤، كتاب الدعوات، باب (٧٦)، الحديث ٣٤٩٣.

(٢١٩) الاستذكار ٣: ٥٦.

(٢٢٠) حبيب بن أبي ثابت الكاهلي مولاهم؛ أبو يحيى الكوفي، له نحو مائتي حديث، مات سنة تسع عشرة ومائة. (تهذيب الكمال ١: ٢٢٦، تهذيب التهذيب ٢: ١٧٨، الثقات ٤: ١٣٧).

(٢٢١) عروة بن الزبير بن العوام الأسدي؛ أبو عبدالله المدني، أحد الفقهاء السبعة، وأحد علماء التابعين. (تهذيب الكمال ٢: ٩٢٧، تهذيب التهذيب ٧: ١٨٠، تقريب التهذيب ٢: ١٩).

(٢٢٢) سنن الترمذي ١: ١٣٣، أبواب الصلاة، باب ما جاء في ترك الوضوء من القبلة، الحديث ٨٦، سنن أبي داود ١: ٤٦، كتاب الطهارة، باب الوضوء من القبلة، الحديث ١٧٩.

(٢٢٣) الاستذكار ٣: ٥٢، ٥٤.

(٢٢٤) حكاه في الاستذكار ٣: ٥٤.

(٢٢٥) الحاوي الكبير ١: ١٨٥.

(٢٢٦) المصدر السابق.

(٢٢٧) الأم ١: ٦٨، مختصر المزني: ٦، الحاوي الكبير ١: ٨٩، المحلّى بالآثار ١: ٢٣٥، الاستذكار ٣: ٣٥، المغني لابن قدامة ١: ٢٠٢، والمنسوب للشافعي في الثلاثة الأول هو أن يكون المسّ بباطن الكفّ، كما حكي في الأخير عن أحمد رواية عدم الانتقاض أيضًا.

(٢٢٨) مختصر اختلاف العلماء ١: ١٦٣، تحفة الفقهاء ١: ٢٢.

(٢٢٩) المصنف لعبدالرزاق ١: ١١٣ - ١٢٠، فتح المالك ١: ٤١٤، ٤١٦.

(٢٣٠) الاستذكار ٣: ٣٤ - ٣٥، المقدّمات الممهّدات ١: ١٠٢.

(٢٣١) الاستذكار ٣: ٣٥، المقدّمات الممهّدات ١: ١٠٢.

(٢٣٢) المحلّى بالآثار ١: ٢٣٥، الاستذكار ٣: ٣٥.

(٢٣٣) الاستذكار ٣: ٣٤، والظاهر أن المراد بقوله (سُنَّة) هو لزوم إعادة الصلاة في الوقت لمن مسّ ذكره وعدم لزومها بعد خروج الوقت، انظر: فتح المالك ١: ٤١٦ - ٤١٧.

(٢٣٤) الاستذكار ٣: ٣٤ - ٣٥، المقدّمات الممهّدات ١: ١٠١ - ١٠٢.

(٢٣٥) بُسرة بنت صفوان بن نوفل بن أسد بن عبدالعُزّى الأسدية، لها أحد عشر حديثًا. (تهذيب التهذيب ١٢: ٤٠٤، تقريب التهذيب ٢: ٥٩١، الثقات ٣: ٣٧).

(٢٣٦) الموطأ ١: ٤٢، كتاب الطهارة، باب الوضوء من مسّ الفرج، الحديث ٥٨.

(٢٣٧) يحيى بن معين بن عون الغطفاني؛ أبو زكريا البغدادي، الحافظ الإمام العلم، مات بالمدينة سنة ثلاث وثلاثين ومائتين. (تهذيب الكمال ٣: ١٥١٩، تهذيب التهذيب ١١: ٢٨٠، ميزان الاعتدال ٣: ٣٥٠).

(٢٣٨) الاستذكار ١: ٢٧ - ٢٨، ٣٠، فتح المالك ١: ٤١٠، ٤١١.

(٢٣٩) شرح معاني الآثار ١: ٧١، المبسوط للسرخسي ١: ١٨٤.

(٢٤٠) سنن ابن ماجه ١: ١٦٢، كتاب الطهارة، باب الوضوء من مسّ الذكر، الحديث ٤٨١، شرح معاني الآثار ١: ٧٥، كتاب الطهارة، باب مسّ الفرج هل يجب فيه الوضوء أم لا؟

(٢٤١) الاستذكار ٣: ٣٠.

(٢٤٢) الأم ١: ٦٧، كتاب الطهارة، باب الوضوء من مس الذكر، شرح معاني الآثار ١: ٧٤، كتاب الطهارة، باب مسّ الفرج هل يجب فيه الوضوء أم لا؟

(٢٤٣) الاستذكار ٣: ٣١.

(٢٤٤) سنن أبي داود ١: ٤٦، كتاب الطهارة، باب الرخصة في مسّ الذكر، الحديث ١٨٢، سنن الترمذي ١: ١٣١، أبواب الطهارة، باب ما جاء في ترك الوضوء من مسّ الفرج، الحديث ٨٥.

(٢٤٥) شرح معاني الآثار ١: ٧٦، المقدّمات الممهّدات ١: ١٠١.

(٢٤٦) الحاوي الكبير ١: ١٩٠ - ١٩١، المقدّمات الممهّدات ١: ١٠٠ - ١٠١.

(٢٤٧) شرح معاني الآثار ١: ٧٥ - ٧٦، المبسوط للسرخسي ١: ١٨٣ - ١٨٤.

(٢٤٨) المقدّمات الممهّدات ١: ١٠١.

(٢٤٩) الحاوي الكبير ١: ٢٠٥، الاستذكار ٢: ١٤٢، ١٥٠.

(٢٥٠) انظر على سبيل المثال: صحيح مسلم ١: ٢٧٢، كتاب الحيض، باب الوضوء ممّا مسّت النار، الحديث ٣٥١/٩٠، سنن أبي داود ١: ٤٨ - ٤٩، كتاب الطهارة، باب في ترك الوضوء ممّا مسّت النار، الحديث ١٨٩، ١٩٠.

(٢٥١) الحاوي الكبير ١: ٢٠٥، الاستذكار ٢: ١٥٠.

(٢٥٢) سنن أبي داود ١: ٤٩، كتاب الطهارة، باب في ترك الوضوء ممّا مسّت النار، الحديث ١٩٢.

(٢٥٣) الاستذكار ٢: ١٥٠، المغني لابن قدامة ١: ٢١١.

(٢٥٤) صحيح مسلم ١: ٢٧٥، كتاب الحيض، باب الوضوء من لحوم الإبل، الحديث ٣٦٠/٩٧، سنن الترمذي ١: ١٢٢ - ١٢٣، أبواب الطهارة، باب ما جاء في الوضوء من لحوم الإبل، الحديث ٨١.

(٢٥٥) الكافي لابن قدامة ١: ٨٥، المغني لابن قدامة ١: ٢١٢.

(٢٥٦) مختصر اختلاف العلماء ١: ١٦١، تحفة الفقهاء ١: ٢٤، الهداية للمرغيناني ١: ١٦.

(٢٥٧) المصنّف لعبدالرزاق ٢: ٣٧٦ - ٣٧٧، باب الضحك والتبسُّم في الصلاة، الحديث ٣٧٦٣، سنن الدارقطني ١: ١٦٣، باب أحاديث القهقهة في الصلاة وعللها، الحديث ٥.

(٢٥٨) تحفة الفقهاء ١: ٢٤ - ٢٥، الهداية للمرغيناني ١: ١٦.

(٢٥٩) المعونة ١: ١٥٨، البيان للعمراني ١: ٢٩٨، المغني لابن قدامة ١: ٢٠١.

(٢٦٠) المحلّى بالآثار ١: ٢٥٠، ٢٥١.

(٢٦١) قال الغماري في الهداية: «بل هو صحيح وإن ضعّفه كثير من الحفّاظ والفقهاء المحدّثين... لكن حسّنه الترمذي وغيره، وصحّحه ابن حزم وابن حبّان والذهبي، وهو الحق الذي لا يمترى فيه». انظر: الهداية في تخريج أحاديث البداية ١: ٤٢٠ - ٤٢٢.

(٢٦٢) سنن أبي داود ٣: ٢٠١، كتاب الجنائز، باب في الغسل من غسل الميت، الحديث ٣١٦١، سنن الترمذي ٣: ٣١٨، كتاب الجنائز، باب ما جاء في الغسل من غسل الميت، الحديث ٩٩٣.

(٢٦٣) المعونة ١: ١٥٤، الحاوي الكبير ١: ١٨٢ - ١٨٣، الهداية للمرغيناني ١: ١٦.

(٢٦٤) سورة المائدة: الآية ٦.

(٢٦٥) تقدم تخريجه في الباب الأول من كتاب الوضوء.

(٢٦٦) الإجماع لابن المنذر: ٨٥، الإفصاح ١: ١١ - ١٢.

(٢٦٧) الإجماع لابن المنذر: ٨٥، المقدّمات الممهّدات ١: ١٥٦، الإفصاح ١: ١١ - ١٢.

(٢٦٨) أي: في صلاة الجنازة والسجود.

(٢٦٩) حلية العلماء ٢: ٣٤٦، البيان للعمراني ٣: ٥٧، المغني لابن قدامة ١: ٦٨٥، المحلّى بالآثار ٥: ١١١.

(٢٧٠) حلية العلماء ٢: ٣٤٦، البيان للعمراني ٣: ٥٧، المغني لابن قدامة ١: ٦٨٥.

(٢٧١) المحلّى بالآثار ٥: ١١١.

(٢٧٢) الاستذكار ٨: ١٠، ١٢، المهذّب للشيرازي ١: ١٠٣، الهداية للمرغيناني ١: ٣٣.

(٢٧٣) المحلّى بالآثار ١: ٧٧، الاستذكار ٨: ١٢.

(٢٧٤) سورة الواقعة: الآية ٧٩.

(٢٧٥) أحكام القرآن للجصّاص ٣: ٤١٦، أحكام القرآن لابن العربي ٤: ١٧٣٧ - ١٧٣٨.

(٢٧٦) أحكام القرآن للجصّاص ٣: ٤١٦، المحلّى بالآثار ١: ٨٣ - ٨٤، الاستذكار ٨: ١٣.

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الإفتاء

(٢٧٧) الموطّأ ١: ١٩٩، كتاب القرآن، باب الأمر بالوضوء لمسّ القرآن، الحديث ١، المصنّف لعبدالرزاق ١: ٣٤١-٣٤٢، كتاب الحيض، باب مسّ المصحف والدراهم التي فيها القرآن، الحديث ١٣٢٨.

(٢٧٨) المهذّب للشيرازي ١: ١٠٣، المنتقى للباجي ١: ٣٤٣، الهداية للمرغيناني ١: ٣٣.

(٢٧٩) الرسالة ٤٢٢-٤٢٣، المحلى بالآثار ٤٠٥: ١٠، الاستذكار ١٠: ٨.

(٢٨٠) لم يعثر عليه.

(٢٨١) المحلى بالآثار ٢٢٣: ٥، ١١٣: ٦، ١٣١: ٩، ٤٠٥: ١.

(٢٨٢) النوادر والزيادات ١٢٢: ١-١٢٣، المعونة ١٦٢: ١.

(٢٨٣) الاستذكار ٩٧: ٣-٩٨، فتح المالك ٤٤٢: ١-٤٤٣، المغني لابن قدامة ٢٦١: ١.

(٢٨٤) المحلّى بالآثار ١: ٨٥، ٨٨، الاستذكار ٣: ٩٧، فتح المالك ١: ٤٤٢. وفي الأول أنّ الوضوء مستحب قبل الأكل أو النوم، وأنّ الوضوء قبل معاودة الأهل فرض فحسب.

(٢٨٥) صحيح البخاري ١: ١٣٢، كتاب الغسل، باب الجنب يتوضأ ثم ينام، الحديث ٤١، صحيح مسلم ١: ٢٤٩، كتاب الحيض، باب جواز نوم الجنب واستحباب الوضوء له...، الحديث ٣٠٦/٢٥.

(٢٨٦) صحيح البخاري ١: ١٣٢، كتاب الغسل، باب الجنب يتوضّأ ثم ينام، الحديث ١٣٢، صحيح مسلم ١: ٢٤٨، كتاب الحيض، باب جواز نوم الجنب، واستحباب الوضوء له، الحديث ٣٠٥/٢١.

(٢٨٧) الاستذكار ٣: ٩٧.

(٢٨٨) صحيح مسلم ١: ٢٨٢-٢٨٣، كتاب الحيض، باب جواز أكل المحدث الطعام...، الحديث ١١٨-٣٧٤/١٢١، سنن أبي داود ٣: ٣٤٥، كتاب الأطعمة، باب غسل اليدين عند الطعام، الحديث ٣٧٦٠.

(٢٨٩) الاستذكار ٣: ١٠٠، فتح المالك ١: ٤٤٧.

(٢٩٠) سنن أبي داود ١: ٥٨، كتاب الطهارة، باب في الجنب يؤخّر الغسل، الحديث ٢٢٨، سنن الترمذي ١: ٢٠٢، أبواب الطهارة، باب ما جاء في الجنب ينام قبل أن يغتسل، الحديث ١١٨.

(٢٩١) فتح المالك ١: ٤٤٥، المنتقى للباجي ١: ٩٨.

(٢٩٢) المحلّى بالآثار ١: ٨٧، فتح المالك ١: ٤٤٥.

(٢٩٣) فتح المالك ١: ٤٤٢ - ٤٤٣، المغني لابن قدامة ١: ٢٦١، العزيز في شرح الوجيز ١: ١٨٧.

(٢٩٤) صحيح مسلم ١: ٢٤٩، كتاب الحيض، باب جواز نوم الجنب واستحباب الوضوء له، الحديث ٣٠٨/٢٧، سنن أبي داود ١: ٥٦، كتاب الطهارة، باب الوضوء لمن أراد أن يعود، الحديث ٢٢٠.

(٢٩٥) مسند أحمد ٧: ١٥٧، من مسند عائشة، الحديث ٢٤٢٥٧، شرح معاني الآثار ١: ١٢٧، كتاب الطهارة، باب الجنب يريد النوم أو الأكل أو الشرب أو الجماع.

(٢٩٦) صحيح مسلم ١: ٢٤٨، كتاب الحيض، باب جواز نوم الجنب واستحباب الوضوء له...، الحديث ٣٠٥/٢٢، سنن أبي داود ١: ٥٧، كتاب الطهارة، باب من قال: يتوضّأ الجنب، الحديث ٢٢٤، وفيهما: «كان رسول الله ﷺ إذا كان جنبًا فأراد أن يأكل أو ينام توضّأ».

(٢٩٧) سنن أبي داود ١: ٥٧، كتاب الطهارة، باب الجنب يأكل، الحديث ٢٢٣، سنن النسائي ١: ١٣٩، كتاب الطهارة، باب اقتصار الجنب على غسل يديه إذا أراد أن يأكل أو يشرب.

(٢٩٨) المعونة ١: ٥٧١، الحاوي الكبير ٤: ١٤٤، حلية العلماء ٣: ٣٢٦.

(٢٩٩) المبسوط للسرخسي ٤: ٤٤، بدائع الصنائع ٣: ٦٩.

(٣٠٠) صحيح البخاري ١: ١٣٧ - ١٣٨، كتاب الحيض، باب تقضي الحائض المناسك كلّها إلّا الطواف بالبيت، الحديث ٦، صحيح مسلم ٢: ٨٧٣ - ٨٧٤، كتاب الحج، باب بيان وجوه الإحرام...، الحديث ١١٩، ١٢١١/١٢٠.

(٣٠١) الإشراف لعبدالوهاب ١: ٤٧٥ - ٤٧٦، المعونة ١: ٥٧١ - ٥٧٢، الحاوي الكبير ٤: ١٤٥.

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الإفتاء

(٣٠٢) سنن الدارمي ٢: ٤٤، كتاب المناسك، باب الكلام في الطواف، سنن الترمذي ٣: ٢٩٣، كتاب الحج، باب ما جاء في الكلام في الطواف، الحديث ٩٦٠.

(٣٠٣) الحاوي الكبير ٤: ١٤٥.

(٣٠٤) سنن الترمذي ١: ٢٧٥، الحاوي الكبير ١: ١٤٩، الاستذكار ٨: ١٤.

(٣٠٥) المصنّف لعبدالرزاق ١: ٣٣٧ - ٣٣٨، الاستذكار ٨: ١٤.

(٣٠٦) هو أبو الجهيم بن الحارث بن الصمة، صحابي اختلف في اسمه، فقيل: عبدالله وقيل: الحارث بن الصمة، وقيل: عبدالله بن جهيم، أبو جهيم، وقيل: أبو جهيم بن الحارث، وحديثه في الصحيحين وغيرهما. (تقريب التهذيب ٢: ٤٠٧، الإصابة في تمييز الصحابة ٤: ٣٦).

(٣٠٧) صحيح البخاري ١: ١٥٠ - ١٥١، كتاب التيمم، باب التيمم في الحضر...، الحديث ٤، صحيح مسلم ١: ٢٨١، كتاب الحيض، باب التيمم، الحديث ٣٦٩/١١٤.

(٣٠٨) سنن أبي داود ١: ٥٩، كتاب الطهارة، باب في الجنب يقرأ القرآن، الحديث ٢٢٩، سنن الترمذي ١: ٢٧٣ - ٢٧٤، أبواب الطهارة، باب ما جاء في الرجل يقرأ القرآن على كلّ حال ما لم يكن جنبًا، الحديث ١٤٦.

(٣٠٩) سنن الترمذي ١: ٢٧٣ - ٢٧٥، الاستذكار ٨: ١٥.

كتاب الغسل(*)

والأصل في هذه الطهارة قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾[١]. والكلام المحيط بقواعدها ينحصر بعد المعرفة بوجوبها، وعلى من تجب، ومعرفة ما به تفعل ـ وهو الماء المطلق ـ في ثلاثة أبواب: الباب الأول: في معرفة العمل في هذه الطهارة، والثاني: في معرفة نواقض هذه الطهارة، والباب الثالث: في معرفة أحكام نواقض هذه الطهارة.

فأمّا على مَن تجب، فعلى كلّ من لزمته الصلاة، ولا خلاف في ذلك[٢]، وكذلك لا خلاف في وجوبها[٣]، ودلائل ذلك هي دلائل الوضوء بعينها، وقد ذكرناها، وكذلك أحكام المياه، وقد تقدّم القول فيها.

الباب الأول
في معرفة العمل في هذه الطهارة

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الافتاء

وهذا الباب تتعلّق به أربع مسائل:

المسألة الأولى: اختلف العلماء هل من شرط هذه الطهارة إمرار اليد على جميع الجسد؛ كالحال في طهارة أعضاء الوضوء، أم يكفي فيها إفاضة

٤٨: • أجمع الإباضية على وجوب الغسل من الجنابة للصلاة والصيام وللاعتكاف وقراءة القرآن ومس المصحف عند الأكثرين وانه مسنون (مستحب) للجمعة وللإحرام ودخول مكة وللعيدين وللوقوف بعرفة وللطواف والسعي وغسل الميت وللمستحاضة إذا انقطع الدم. (**شرح النيل** ١/١٧٧ - ١٧٨، **منهج الطالبين**: ٢/٤٣٣ - ٤٣٥).

الماء على جميع الجسد(•) وإن لم يُمرَّ يديه على بدنه؟ فأكثر العلماء على أنّ إفاضة الماء كافية في ذلك(٤)*. وذهب مالك وجلّ أصحابه والمزني من أصحاب الشافعي إلى أنّه إن فات المتطهّر موضعٌ واحد من جسده لم يمرّ يده عليه، أنّ طهره لم يكمل بعد(٥).

والسبب في اختلافهم: اشتراك اسم «الغسل» ومعارضة ظاهر الأحاديث الواردة في صفة الغُسل لقياس الغُسل في ذلك على الوضوء(٦)، وذلك أنّ الأحاديث الثابتة التي وردت في صفة غسله عليه الصلاة والسلام من حديث عائشة وميمونة ليس فيها ذكر التدلّك، وإنّما فيها إفاضة الماء فقط.

ففي حديث عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ إذا اغتسل من الجنابة يبدأ فيغسل يديه، ثم يفرغ بيمينه على شماله فيغسل فرجه، ثم يتوضّأ وضوءه للصلاة، ثم يأخذ الماء فيدخل أصابعه في أصول الشعر، ثم يصبّ على رأسه ثلاث غرفات، ثم يفيض الماء على جلده كلّه(٧).

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية

٤٩: • المشهور عند الإباضية تعميم غسل البدن (الجسد) بالماء حتى المواضع الخفية ودلكها باليد أو ما ينوب عنها كعود أو غيره، مع الموالاة والذكر عند بعضهم، ويسن المضمضة والاستنشاق على الراجح في المذهب. مع غسل اليدين والوضوء قبله وإفاضة الماء على الرأس ثلاثًا، والبدء بميامن الجسد والتسمية وتخليل اللحية لإيصال الماء الى أصول الشعر والسواك. (**شرح النيل ١٠/١٧٩ - ١٨١، منهج الطالبين: ٢/٤٣٣ - ٤٣٥**).

* لا خلاف عند الأمامية في أن إمرار اليد على الجسد في غسل الجنابة مستحب وليس بواجب، بل عن غير واحد دعوى الإجماع عليه. (**جواهر الكلام ١٠٧: ٣، مصباح الفقيه ٣٩٣: ٣**).

والصفة الواردة في حديث ميمونة قريبة من هذا، إلَّا أنّه أخّر غسل رجليه من أعضاء الوضوء إلى آخر الطهر[٨].

وفي حديث أم سلمة أيضًا وقد سألته عليه الصلاة والسلام: هل تنقض ضُفُر رأسها لغسل الجنابة؟ فقال عليه الصلاة والسلام: «**إنّما يَكفِيكِ أن تُحثِي على رأسِكِ المَاءَ ثلاثَ حَثيات، ثُمَّ تُفيضِي عَلَيكِ المَاءَ فإذا أنتِ قَدْ طَهُرتِ**»[٩]. وهو أقوى في إسقاط التدلّك من تلك الأحاديث الأخر؛ لأنّه لا يمكن هنالك أن يكون الواصف لطهره قد ترك التدلّك، وأمّا هاهنا فإنّما حصر لها شروط الطهارة.

ولذلك أجمع العلماء على أنّ صفة الطهارة الواردة من حديث ميمونة وعائشة هي أكمل صفاتها، وأنّ ما ورد في حديث أم سلمة من ذلك فهو من أركانها الواجبة[١٠]. وأنّ الوضوء في أول الطهر[١١] ليس من شرط الطهر[١٢] إلَّا خلافًا شاذًّا روي عن الشافعي[١٣] وفيه قوة من جهة ظواهر الأحاديث، وفي قول الجمهور قوة من جهة النظر؛ لأنّ الطهارة ظاهر من أمرها أنّها شرط في صحة الوضوء، لا أنّ الوضوء شرط في صحتها، فهو من باب معارضة القياس لظاهر الحديث، وطريقة الشافعي تغليب ظاهر الأحاديث على القياس.

فذهب قوم[١٤] كما قلنا إلى ظاهر الأحاديث، وغلبوا ذلك على قياسها على الوضوء، فلم يوجبوا التدلّك[١٥]، وغلب آخرون قياس هذه الطهارة على الوضوء على ظاهر هذه الأحاديث، فأوجبوا التدلّك كالحال في الوضوء[١٦]، فمن رجّح القياس صار إلى إيجاب التدلّك، ومن رجّح ظاهر الأحاديث على القياس صار إلى إسقاط التدلّك. وأعني بالقياس: قياس الطهر على الوضوء. أمّا الاحتجاج من طريق الاسم ففيه ضعف، إذ كان اسم «الطهر»

و«الغسل» ينطلق في كلام العرب على المعنيين جميعًا على حدّ سواء.

المسألة الثانية: اختلفوا هل من شروط هذه الطهارة النية أم لا؟[•] كاختلافهم في الوضوء، فذهب مالك والشافعي وأحمد وأبو ثور وداود وأصحابه إلى أنّ النيّة من شروطها[١٧]*، وذهب أبو حنيفة وأصحابه والثوري إلى أنّها تجزئ بغير نية، كالحال في الوضوء عندهم[١٨].

وسبب اختلافهم في الطهر: هو بعينه سبب اختلافهم في الوضوء، وقد تقدّم ذلك[١٩].

المسألة الثالثة: اختلفوا في المضمضة والاستنشاق[••] في هذه الطهارة أيضًا كاختلافهم فيهما في الوضوء، أعني: هل هما واجبان فيها أم لا؟ فذهب

٥٠: • أجمع الإباضية على أن النية من واجبات الغسل، لجنابة أو لجمعة مع التمييز بينهما في النية وهي فرض في جميع الطاعات، للأصل. وهو موافق لمالك والشافعي وأحمد. (**شرح النيل: ١/١٧٩، منهج الطالبين: ٢/٢٠٧، ٢١٣ - ٢١٦، ٥٥٨**).

٥١: •• أجمع الإباضية على أن المضمضة والاستنشاق واجبان في الغسل خلافًا لجمهور الفقهاء ممن يرى أنها سنة كالوضوء وخلافًا للأمامية. (**شرح النيل: ١/١٧٩ - ١٨٠، منهج الطالبين: ٢/٤٣٩، ٥٦٢**).

---

* أجمع فقهاء الإمامية على أنّ النية من واجبات الغسل التي يتوقّف صحته عليها كما في كلّ عبادة مقارنة له عند أول الاغتسال، ويجب استدامة حكمها إلى الفراغ منه. (**كشف اللثام ٢: ١٢ - ١٣، جواهر الكلام ٣: ٧٨ - ٧٩، مصباح الفقيه ٣: ٣٤٠**).

قوم إلى أنّهما غير واجبين فيها* وذهب قوم إلى وجوبهما. وممّن ذهب إلى عدم وجوبهما مالك والشافعي[٢٠]، وممن ذهب إلى وجوبهما أبو حنيفة وأصحابه[٢١].

وسبب اختلافهم: معارضة ظاهر حديث أم سلمة للأحاديث التي نُقلت من صفة وضوئه عليه الصلاة والسلام في طهره، وذلك أنّ الأحاديث التي نقلت من صفة وضوئه في الطهر فيها المضمضة والاستنشاق، وحديث أم سلمة ليس فيه أمر لا بمضمضة ولا باستنشاق، فمن جعل حديث عائشة وميمونة مفسّرًا لمجمل حديث أم سلمة، ولقوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُواْ﴾[٢٢] أوجب المضمضة والاستنشاق، ومن جعله معارضًا، جمع بينهما بأن حمل حديثي عائشة وميمونة على الندب، وحديث أم سلمة على الوجوب[٢٣].

ولهذا السبب بعينه اختلفوا في تخليل الرأس، هل هو واجب في هذه الطهارة أم لا؟

ومذهب مالك: أنّه مستحب[٢٤]، ومذهب غيره: أنّه واجب[٢٥]**، وقد

* لا خلاف بين فقهاء الإمامية ـ وعليه دعوى الإجماع ـ أنّ المضمضة والاستنشاق في غسل الجنابة مستحبّان وغير واجبين فيه. (**كشف اللثام ٢: ٢٣، جواهر الكلام ٣: ١١٨، مصباح الفقيه ٣: ٤١٠**).

** أجمعت الإمامية على وجوب تخليل ما لا يصل إليه الماء إلّا بتخليله، واستيعاب غسل البشرة، فلا يجتزأ بغسل الشعر مثلًا عنها من غير فرق بين الكثيف والخفيف. (**الحدائق الناضرة ٣: ٩٠، كشف اللثام ٢: ١٤ - ١٥، ٢٥، جواهر الكلام ٣: ٨٠، ١٠٨، مصباح الفقيه ٣: ٣٤٢، ٣٩٥**).

عضد مذهبه من أوجب التخليل بما روي عنه عليه الصلاة والسلام أنّه قال: «**تَحْتَ كُلِّ شَعْرَة جَنَابَةٌ فَأَنْقُوا البَشَرَةَ وبُلُّوا الشَّعَرَ**»(٢٦) و(٢٧).

المسألة الرابعة: اختلفوا هل من شرط هذه الطهارة الفور والترتيب(•)، أم ليسا من شروطها(٢٨) كاختلافهم من ذلك في الوضوء؟(٢٩) وسبب اختلافهم في ذلك: هل فعله عليه الصلاة والسلام محمول على الوجوب أو على الندب؟ فإنّه لم ينقل عنه عليه الصلاة والسلام أنّه ما توضّأ قطّ إلّا مرتّبًا متواليًا، وقد ذهب قوم إلى أنّ الترتيب في هذه الطهارة أبين منها في الوضوء، وذلك بين الرأس وسائر الجسد(٣٠)، لقوله عليه الصلاة والسلام في حديث أم سلمة: «**إنّما يكفيكِ أن تُحثي على رَأسِكِ ثلاثَ حثيات، ثم تُفيضي الماء على جَسَدِكِ**»(٣١). وحرف (ثم) يقتضي الترتيب بلا خلاف بين أهل اللغة(٣٢)*.

٥٢: • الراجح عند الإباضية أن الموالاة في الغسل واجبة، لا سيما التعجيل به قبل كل شيء من مندوبات الغسل. (**شرح النيل**: ١٨١/١، **منهج الطالبين**: ٤٤٠/٢).

---

* أجمع فقهاء الإمامية على اعتبار الترتيب بين الرأس والبدن في الغسل الترتيبي، فيجب غسل الرأس أولًا قبل غسل البدن. (**كشف اللثام** ٢: ١٤ - ١٥، **جواهر الكلام** ٣: ٨٥، ٨٨، **مصباح الفقيه** ٣: ٣٥٥).

الباب الثاني
في معرفة نواقض هذه الطهارة

والأصل في هذا الباب قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾[٣٣] وقوله: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى﴾ الآية[٣٤].

واتّفق العلماء على وجوب هذه الطهارة من حدثين:

أحدهما: خروج المني على وجه الصحة في النوم أو في اليقظة، من ذكر كان أو أنثى[٣٥]، إلّا ما روي عن النخعي من أنّه كان لا يرى على المرأة غسلا من الاحتلام[٣٦]، وإنّما اتّفق الجمهور على مساواة المرأة في الاحتلام للرجل* لحديث أم سلمة الثابت أنّها قالت: يا رسول الله! المرأة ترى في المنام مثل ما يرى الرجل، هل عليها غسل؟ قال: «**نعم إذا رأتِ الماءَ**»[٣٧] و[٣٨].

وأمّا الحدث الثاني الذي اتفقوا أيضًا عليه فهو دم الحيض[٣٩] أعني: إذا انقطع، وذلك أيضًا لقوله تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ﴾ الآية، ولتعليمه الغسل من الحيض لعائشة[٤٠] وغيرها من النساء[٤١].

واختلفوا في هذا الباب مما يجري مجري الأصول في مسألتين مشهورتين:

المسألة الأولى: اختلف الصحابة ﷺ في سبب إيجاب الطهر

---

* أجمع فقهاء الإمامية على مساواة المرأة للرجل في الاحتلام، ووجوب الغسل، واستدلوا بإطلاق الدليل (**مدارك الأحكام** ٢٦٧: ١، **جواهر الكلام** ٣: ٣ - ٧).

من الـــوطء(•)، فمنهم من رأى الطهر واجبًا في التقـــاء الختانين، أنزل أو لم ينـــزل، وعليه أكثر فقهـــاء الأمصار: مالـــك وأصحابه والشـــافعي وأصحابه وجماعة من أهل الظاهر(٤٢)* وذهب قـــوم من أهل الظاهر إلى إيجاب الطهر مع الإنزال فقط(٤٣).

والســـبب في اختلافهم في ذلك: تعارض الأحاديث في ذلك؛ لأنّه ورد في ذلك حديثان ثابتان اتّفق أهل الصحيح على تخريجهما، قال القاضي رضي الله عنه: ومتى قلت: ثابت، فإنّما أعني به: ما أخرجه البخاري أو مسلم، أو ما اجتمعا عليه:

أحدهما: حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ أنّه قال: «**إذا قَعَدَ بينَ شُـــعبِها الأربعِ وألزَقَ الخِتانَ بالخِتانِ فَقَدْ وَجَبَ الغُسلُ**»(٤٤).

والحديث الثاني: حديث عثمان أنّه سئل فقيل له: أرأيت الرجل إذا جامع أهله ولم يُمنِ؟

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية

٥٣: • أجمع الإباضية على وجـــوب الطهارة من الوطء أنزل أو لـــم ينزل، فالوجوب بالتقاء الختانين وهو موافق لجمهور الفقهاء وإن باحتلام لا فرق بين رجل وامرأة. (**شرح النيل ١١/١٨٧ - ١٨٩، منهج الطالبين: ٢/٤٥٦**).

* أجمعت الإمامية على أنّ التقاء الختانين ـ غيبوبة الحشفة ـ موجب للغسل، حصل إنزال أو لم يحصل، وعليه انعقد الإجماع نصًا وفتوىً. (**كشف اللثام ٢: ٧، جواهر الكلام ٣: ٢٨، مصباح الفقيه ٣: ٢٤٩**).

قال عثمان: يتوضّأ كما يتوضّأ للصلاة، سمعته من رسول الله ﷺ[٤٥].

فذهب العلماء في هذين الحديثين مذهبين: أحدهما: مذهب النسخ، والثاني: مذهب الرجوع إلى ما عليه الاتفاق عند التعارض الذي لا يمكن الجمع فيه ولا الترجيح. فالجمهور رأوا أنّ حديث أبي هريرة ناسخ لحديث عثمان، ومن الحجّة لهم على ذلك ما روي عن أبيّ بن كعب أنّه قال: إنّ رسول الله ﷺ إنّما جعل ذلك رخصةً في أول الإسلام، ثم أمر بالغسل. خرّجه أبو داود[٤٦]و[٤٧]. وأمّا من رأى أنّ التعارض بين هذين الحديثين هو ممّا لا يمكن الجمع فيه بينهما ولا الترجيح، فوجب الرجوع عنده إلى ما عليه الاتفاق، وهو وجوب الماء من الماء.

وقد رجّح الجمهور حديث أبي هريرة من جهة القياس، قالوا: وذلك أنّه لمّا وقع الإجماع على أنّ مجاورة الختانين توجب الحدّ وجب أن يكون هو الموجب للغسل، وحكوا أنّ هذا القياس مأخوذ عن الخلفاء الأربعة، ورجّح الجمهور ذلك أيضًا من حديث عائشة؛ لإخبارها ذلك عن رسول الله ﷺ[٤٨]، خرّجه مسلم[٤٩].

المسألة الثانية: اختلف العلماء في الصفة المعتبرة في كون خروج المني موجبًا للطهر[•]، فذهب مالك إلى اعتبار اللذّة في ذلك[٥٠]. وذهب الشافعي

٥٤: • أجمع الإباضية على أن خروج المني موجب للغسل من جماع أو احتلام أو عبث أو إيلاج تعمدًا أو خطأ، بلذة أو بغير لذة. (**شرح النيل ١/١٨٩ - ١٩٠، منهج الطالبين: ٢/٤٥٦**).

إلى أن خروجه نفسه هو الموجب للطهر، سواء خرج بلذّة أو بغير لذّة[٥١]*.

وسبب اختلافهم في ذلك شيئان: أحدهما: هل اسم «الجنب» ينطلق على الذي أجنب على الجهة غير المعتادة أم ليس ينطلق عليه؟ فمن رأى أنّه إنّما ينطلق على الذي أجنب على طريق العادة لم يوجب الطهر في خروجه من غير لذّة، ومن رأى أنّه ينطلق على خروج المني كيفما خرج أوجب منه الطهر وإن لم يخرج مع لذّة[٥٢].

والسبب الثاني: تشبيه خروجه بغير لذّة بدم الاستحاضة. واختلافهم في خروج الدم على جهة الاستحاضة هل يوجب طهرًا أم ليس يوجبه؟ فسنذكره في باب الحيض وإن كان من هذا الباب.

وفي المذهب في هذا الباب فرع، وهو: إذا انتقل من أصل مجاريه بلذّة، ثم خرج في وقت آخر بغير لذّة، مثل أن يخرج من المجامع بعد أن يتطهّر، فقيل: يعيد الطهر**، وقيل: لا يعيده[٥٣]، وذلك أنّ هذا النوع من الخروج صحبته اللذّة في بعض نقلته، ولم تصحبه في بعض. فمن غلب حال اللذّة قال: يجب الطهر، ومن غلب حال عدم اللذّة قال: لا يجب عليه الطهر[٥٤].

---

* لا خلاف بين الإمامية في أنّ خروج ما علم أنّه مني موجب للغسل مطلقًا. (**كشف اللثام ٢: ٥ - ٦، جواهر الكلام ٣: ٨، مصباح الفقيه ٣: ٢٣٣**).

** صرَّح فقهاء الإمامية على أنّ خروج ما علم كونه منيًا، كما إذا أحسّ بانتقال المني، فأمسك نفسه، ثم خرج بعد ذلك بغير شهوة، أو خرج بعد المجامعة والغسل، كان ذلك موجبًا للغسل أيضًا. (**كشف اللثام ٢: ٢٦، جواهر الكلام ٣: ١٢٢**).

الباب الثالث
في أحكام هذين الحدثين، أعني: الجنابة والحيض

أمّا أحكام الحدث الذي هو الجنابة ففيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: اختلف العلماء في دخول المسجد للجنب[•] على ثلاثة أقوال: فقوم منعوا ذلك بإطلاق وهو مذهب مالك وأصحابه[٥٥]. وقوم منعوا ذلك إلَّا لعابر فيه لا مقيم* ومنهم الشافعي[٥٦]. وقوم أباحوا ذلك للجميع، ومنهم داود وأصحابه في ما أحسب[٥٧].

وسبب اختلاف الشافعي وأهل الظاهر: هو تردّد قوله تبارك وتعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمۡ سُكَٰرَىٰ﴾[٥٨] الآية، بين أن يكون في الآية مجاز حتى يكون هنالك محذوف مقدّر وهو موضع الصلاة، أي: لا تقربوا موضع الصلاة، ويكون عابر السبيل استثناءً من النهي عن قرب موضع الصلاة، وبين ألا يكون هنالك محذوف أصلًا، وتكون الآية على

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية

٥٥: • المشهور عند فقهاء الإباضية عدم دخول المسجد للجنب أو الحائض حتى يطهرا قياسًا على المسجد الحرام، وهو مذهب المالكية. (**شرح النيل**: ١/١٧٧، ٣٤٦، **منهج الطالبين**: ١/٤٢٩، ٤٩٥).

* لا خلاف بين الإمامية في أنّه يحرم على المجنب دخول المسجد الحرام ومسجد النبي ﷺ ولو اجتيازًا والجلوس في سائر المساجد، فلا يحرم الاجتياز والمرور بأن يدخل من باب ويخرج من باب آخر، فيما عدا المسجدين. (**كشف اللثام** ٢: ٣٠، **جواهر الكلام** ٣: ٤٩ - ٥٥، **مصباح الفقيه** ٣: ٢٩٥ - ٣٠٦).

حقيقتها، ويكون عابر السبيل هو المسافر الذي عدم الماء وهو جنب. فمن رأى أنّ في الآية محذوفًا أجاز المرور للجنب في المسجد، ومن لم يرَ ذلك لم يكن عنده في الآية دليل على منع الجنب الإقامة في المسجد[٥٩].

وأمّا من منع العبور في المسجد، فلا أعلم له دليلًا، إلَّا ظاهر ما روي عنه عليه الصلاة والسلام أنّه قال: «**لا أُحلّ المسجدَ لجُنُب وَلا حائض**»[٦٠و٦١]، وهو حديث غير ثابت عند أهل الحديث. واختلافهم في الحائض في هذا المعنى هو اختلافهم في الجنب[٦٢].

المسألة الثانية: مسّ الجنب المصحف[•]، ذهب قوم إلى إجازته[٦٣] وذهب الجمهور إلى منعه*، وهم الذين منعوا أن يمسّه غير متوضّئ[٦٤].

وسبب اختلافهم: هو سبب اختلافهم في منع غير المتوضّئ أن يمسّه[٦٥] أعني: قوله: ﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ﴾[٦٦]، وقد ذكرنا سبب الاختلاف في الآية في ما تقدّم[٦٧]، وهو بعينه سبب اختلافهم في منع الحائض مسّه[٦٨].

٥٦: • أجمع الإباضية على أن مس المصحف لا يجوز للجنب أو الحائض ـ وهو مذهب جمهور الفقهاء ـ وكذا القراءة كما في مذهب الشافعي الجديد. (**شرح النيل: ١/١٧٧، ٣٤٦، منهج الطالبين: ٢/٤٢٩، ٤٩٥**).

---

* أجمع فقهاء الإمامية على تحريم مسّ كتابة المصحف الكريم للجنب. (**كشف اللثام ٢: ٣٤، جواهر الكلام ٣: ٤٥، مصباح الفقيه ٣: ٢٨٧**).

المسألة الثالثة: قراءة القرآن للجنب[•]، اختلف الناس في ذلك، فذهب الجمهور إلى منع ذلك[٦٩]، وذهب قوم إلى إباحته[٧٠]*.

والسبب في ذلك الاحتمال المتطرّق إلى حديث علي أنّه قال: «كان عليه الصلاة والسلام لا يمنعه من قراءة القرآن شيء إلّا الجنابة»[٧١] وذلك أنّ قومًا قالوا: إنّ هذا لا يوجب شيئًا؛ لأنّه ظنّ من الراوي، ومن أين يعلم أحد أنّ ترك القراءة كان لموضع الجنابة إلّا لو أخبره بذلك؟[٧٢].

والجمهور رأوا أنّه لم يكن علي رضي الله عنه ليقول هذا عن توهّم ولا ظنّ، وإنّما قاله عن تحقّق[٧٣].

وقوم جعلوا الحائض في هذا الاختلاف بمنزلة الجنب[٧٤] وقوم فرّقوا بينهما** فأجازوا للحائض القراءة القليلة؛ استحسانًا لطول مقامها حائضًا،

٥٧: • أجمع فقهاء الإباضية على منع الجنب والحائض من قراءة القرآن. وهو مذهب جمهور الفقهاء من المالكية والحنفية والشافعية والحنابلة والظاهرية والإمامية. (**شرح النيل: ١/١٧٧، ٣٤٦، منهج الطالبين: ٢/٤٢٩، ٤٩٥**).

---

* أجمع فقهاء الإمامية على تحريم قراءة كلّ واحدة من سور العزائم الأربع للمجنب، وعليه النصّ والإجماع، وكذا يحرم قراءة بعضها. وسور العزائم الأربع هي: العلق والنجم والم تنزيل وحم السجدة.. (**كشف اللثام ٢: ٣٢ - ٣٩، جواهر الكلام ٣: ٤٢ - ٦٧، ٧١ - ٧٢**).

** أجمع فقهاء الإمامية على تحريم قراءة شيء من سور العزائم الاربع للحائض، كالجنب، واستدل له بالإجماع والنصوص المستفيضة واما سائر السور فالمشهور الكراهه مطلقًا. (**كشف اللثام ٢: ١٠٤، جواهر الكلام ٣: ٢٢٢، مصباح الفقيه ٤: ١٣٥**).

وهو مذهب مالك[٧٥]. فهذه هي أحكام الجنابة.

أحكام الدماء الخارجة من الرحم[•]

وأمّا أحكام الدماء الخارجة من الرحم فالكلام المحيط بأصولها ينحصر في ثلاثة أبواب:

الأول: معرفة أنواع الدماء الخارجة من الرحم.

والثاني: معرفة العلامات التي تدلّ على انتقال الطهر إلى الحيض، والحيض إلى الطهر أو الاستحاضة، والاستحاضة أيضًا إلى الطهر.

والثالث: معرفة أحكام الحيض والاستحاضة، أعني: موانعهما وموجباتهما.

ونحن نذكر في كلّ باب من هذه الأبواب الثلاثة من المسائل ما يجري مجرى القواعد والأصول لجميع ما في هذا الباب على ما قصدنا إليه، ممّا اتفقوا عليه واختلفوا فيه.

مكتبة الأوقاف والشؤون الدينية

الباب الأول

مكتبة الافتاء

اتّفق المسلمون على أنّ الدماء التي تخرج من الرحم ثلاثة[••]:

٥٨: • أجمع فقهاء الإباضية أن الدماء الخارجة من الرحم ثلاثة حيض واستحاضة ونفاس. ولكل أحكامه علي نحو ما يذكر. (**شرح النيل: ٢٠٦/١، منهج الطالبين: ٤٨٧/٢، ٤٩٤**).

٥٩: •• اتفق فقهاء الإباضية أن الدماء التي تخرج من الرحم ثلاثة، دم حيض وهو أسود غليظ نتن. يخرج غالبًا عند أربعة عشر سنة. ودم استحاضة يخرج عن مرض في غير وقت الحيض المعتاد، ودم نفاس يخرج مع الولد. وهو مذهب الجمهور من الفقهاء. (**شرح النيل: ٢٠٦/١ - ٢١١، منهج الطالبين: ٤٨٧/٢، ٤٩٤**).

دم حيض: وهو الخارج على جهة الصحة، ودم استحاضة: وهو الخارج على جهة المرض، وأنّه غير دم الحيض؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: «**إنّما ذلكَ عِرْقٌ وليسَ بالحَيْضَةِ**»[٧٦]. ودم نفاس: وهو الخارج مع الولد[٧٧].

الباب الثاني

أمّا معرفة علامات انتقال هذه الدماء بعضها إلى بعض[•]، وانتقال الطهر إلى الحيض، والحيض إلى الطهر، فإنّ معرفة ذلك في الأكثر تنبني على معرفة أيام الدماء المعتادة، وأيام الأطهار. ونحن نذكر منها ما يجري مجرى الأصول وهي سبع مسائل:

المسألة الأولى: اختلف العلماء في أكثر أيام الحيض وأقلّها[••]، وأقلّ أيام الطهر، فروي عن مالك: أنّ أكثر أيام الحيض خمسة عشر يومًا[٧٨]، وبه قال الشافعي[٧٩]، وقال أبو حنيفة: أكثره عشرة أيام[٨٠].

وأمّا أقلّ أيام الحيض فلا حدّ لها عند مالك، بل قد تكون الدفعة الواحدة عنده حيضًا، إلّا أنّه لا يعتدّ بها في الأقراء في الطلاق[٨١]، وقال الشافعي: أقلّه يوم وليلة[٨٢].

٦٠: • أجمع فقهاء الإباضية على أن مسائل الدماء تدور على خمسة، الأوقات والأصول والانتظار والانتساب والطلوع والنزول والنساء أمامها قسمان: مبتدئة ومعتادة. (**شرح النيل: ١/٢٣١ - ٣٣٢، منهج الطالبين: ٢/٤٩٤ - ٤٩٥، ٤٩٩**).

٦١: •• اختلف فقهاء الإباضية في أكثر الحيض وأقله وبالتبعية أقل الطهر وأكثره. والنساء في ذلك إما مبتدئة فتكلف بالانتظار لاكتساب التوقيت (الأوقات)، والمعتادة بما اعتادته طهرًا وحيضًا. والإباضية في ذلك كجمهور الفقهاء. (**شرح النيل: ١/٢٣٠ - ٢٣٧، منهج الطالبين: ٢/٤٩٥**).

وقال أبو حنيفة: أقلّه ثلاثة أيام[٨٣]*.

وأمّا أقلّ الطهر فاضطربت فيه الروايات عن مالك، فروي عنه عشرة أيام**، وروي عنه ثمانية أيام، وروي خمسة عشر يومًا[٨٤]، وإلى هذه الرواية مال البغداديون من أصحابه[٨٥]، وبها قال الشافعي وأبو حنيفة[٨٦]، وقيل: سبعة عشر يومًا[٨٧]، وهو أقصى ما انعقد عليه الإجماع في ما أحسب[٨٨]. وأمّا أكثر الطهر فليس له عندهم حدّ[٨٩].

وإذا كان هذا موضوعًا من أقاويلهم، فمن كان لأقلّ الحيض عنده قدر معلوم وجب أن يكون ما كان أقلّ من ذلك القدر إذا ورد في سنّ الحيض عنده استحاضة، ومن لم يكن لأقلّ الحيض عنده قدر محدود وجب أن تكون الدفعة عنده حيضًا، ومن كان أيضًا عنده أكثره محدودًا وجب أن يكون ما زاد على ذلك القدر عنده استحاضة. ولكن محصّل مذهب مالك في ذلك أنّ النساء على ضربين: مبتدأة ومعتادة.

فالمبتدأة: تترك الصلاة برؤية أول دم تراه إلى تمام خمسة عشر يومًا، فإن لم ينقطع صلّت وكانت مستحاضة، وبه قال الشافعي، إلّا أنّ مالكًا قال: تصلّي من حين تتيقّن الاستحاضة[٩٠]، وعند الشافعي: أنّها تعيد صلاة ما سلف لها من الأيام، إلّا أقلّ الحيض عنده، وهو يوم وليلة[٩١]، وقيل عن

---

* أجمع فقهاء الإمامية على أنّ أقلّ الحيض ثلاثة أيام وأكثره عشرة. والمشهور شهرة عظيمة اشتراط التوالي في الأيام الثلاثة. (**كشف اللثام ٢: ٦٤، جواهر الكلام ٣: ١٤٧ و١٤٩، مصباح الفقيه ٤: ٢٨**).

** لا خلاف عند الإمامية في أنّ أقلّ الطهر عشرة أيام، وليس لأكثره حدّ. (**كشف اللثام ٢: ٧٢، مصباح الفقيه ٤: ٢٨**).

مالك: بل تعتدّ أيام لِداتها[٩٢] ثم تستظهر[٩٣] بثلاثة أيام، فإن لم ينقطع الدم فهي مستحاضة[٩٤]*.

وأمّا المعتادة ففيها روايتان عن مالك: إحداهما: بناؤها على عادتها وزيادة ثلاثة أيام ما لم تتجاوز أكثر مدة الحيض، والثانية: جلوسها إلى انقضاء أكثر مدة الحيض، أو تعمل على التمييز إن كانت من أهل التمييز[٩٥]. وقال الشافعي: تعمل على أيام عادتها[٩٦]**.

وهذه الأقاويل كلّها المختلف فيها عند الفقهاء في أقلّ الحيض وأكثره وأقلّ الطهر، لا مستند لها إلّا التجربة والعادة، وكلٌّ إنّما قال من ذلك ما ظنّ أنّ التجربة أوقفته على ذلك، ولاختلاف ذلك في النساء عسر أن يعرف بالتجربة حدود هذه الأشياء في أكثر النساء، ووقع في ذلك هذا الخلاف الذي ذكرنا[٩٧].

وإنّما أجمعوا بالجملة على أنّ الدم إذا تمادى أكثر من مدّة أكثر الحيض أنّه استحاضة؛ لقول رسول الله ﷺ الثابت لفاطمة بنت أبي حبيش: «**فإذا أقْبَلَتِ الحَيْضةُ فاتركي الصلاةَ، فإذا ذَهَبَ قَدْرُها فاغْسِلي عنكِ الدَّم وَصَلّي**»[٩٨]. والمتجاوزة لأمد أكثر أيام الحيض قد ذهب عنها قدرها ضرورة[٩٩]. وإنّما صار الشافعي ومالك رحمهما الله في المعتادة في إحدى

---

* المشهور عند فقهاء الإمامية أنّ المبتدئة تتحيض بمجرد رؤية الدم مطلقًا فتترك العبادة. (**كشف اللثام ٢: ١٢٢، جواهر الكلام ٣: ١٨١ - ١٨٦، مصباح الفقيه ٤: ٨٢**).

** أجمع فقهاء الإمامية على أنّ صاحبة العادة الوقتية، سواء كانت عددية أو لا، تترك العبادة بمجرد رؤية الدم في العادة، إجماعًا مستفيضًا، ونصوصًا مستفيضة. (**جواهر الكلام ٣: ١٧٨، مصباح الفقيه ٤: ٨١**).

الروايتين عنه إلى أنّها تبني على عادتها؛ لحديث أم سلمة الذي رواه في الموطّأ: «أنّ امرأةً كانت تهراق الدماء على عهد رسول الله ﷺ، فاستفتت لها أمُّ سلمة رسول الله ﷺ فقال: **لتنظُر إلى عددِ الليالي والأيام التي كانت تحيضُهنَّ مِنَ الشهر قبلَ أن يُصيبها الذي أصابها، فلتترُكَ الصلاةَ قدرَ ذلك مِنَ الشهر، فإذا خَلَّفَتْ ذلك فلتغتسل ثُمّ لتستثفر**[١٠٠] **بثوب ثُمّ لتُصلِّي**»[١٠١]. فألحقوا حكم الحائض التي تشكّ في الاستحاضة بحكم المستحاضة التي تشكّ في الحيض[١٠٢]. وإنّما رأى أيضًا في المبتدأة أن يعتبر أيام لداتها؛ لأنّ أيام لداتها شبيهة بأيامها، فجعل حكمَهما واحدًا[١٠٣]. وأمّا الاستظهار الذي قال به مالك بثلاثة أيام، فهو شيء انفرد به مالك وأصحابه (رحمهم الله)[١٠٤]*، وخالفهم في ذلك جميع فقهاء الأمصار[١٠٥] ما عدا الأوزاعي[١٠٦]، إذ لم يكن لذلك ذكر في الأحاديث الثابتة، وقد روي في ذلك أثر ضعيف[١٠٧].

المسألة الثانية: ذهب مالك وأصحابه في الحائض التي تنقطع حيضتها[•]، وذلك بأن تحيض يومًا أو يومين، وتطهر يومًا أو يومين إلا أنّها

٦٢: • أجمع فقهاء الإباضية على أن أقل الطهر عشرة أيام وأكثره ستون يومًا وقيل تسعون وقيل أربعة أشهر كما حكىٰ الإجماع على أنه لا حد له. وهو قول الشافعية حيث تجب الصلاة ما دامت طاهرة. وبالجملة الأصل في الطهر والحيض بالعادة أو التمييز لاختلاف النساء في الخلق. (**شرح النيل: ١/٢٣٨ - ٢٣٩، ٢٦٩، منهج الطالبين: ٢/٥٠٦**).

---

* لا خلاف عند الإمامية في أصل مشروعية الاستظهار، بمعنى جواز ترك العبادة احتياطًا لاحتمال الحيض، والنصوص به مستفيضة. ومورد الاستظهار هنا تجاوز الدم عن العادة المعتبرة مع احتمال التجاوز عن العشرة أيضًا. (**جواهر الكلام ٣: ١٩٥ - ١٩٧، مصباح الفقيه ٤: ٩٥**).

تجمع أيام الدم بعضها إلى بعض، وتلغي أيام الطهر، وتغتسل في كلّ يوم ترى فيه الطهر أول ما تراه، وتصلّي، فإنّها لا تدري لعلّ ذلك طهر، فإذا اجتمع لها من أيام الدم خمسة عشر يومًا فهي مستحاضة[١٠٨]، وبهذا القول قال الشافعي[١٠٩].

وروي عن مالك أيضًا أنّها تلفق أيام الدم، وتعتبر بذلك أيام عادتها، فإن ساوتها استظهرت بثلاثة أيام، فإن انقطع الدم وإلّا فهي مستحاضة[١١٠].

وجعل الأيام التي لا ترى فيها الدم غير معتبرة في العدد لا معنى له، فإنّه لا تخلو تلك الأيام أن تكون أيام حيض أو أيام طهر، فإن كانت أيام حيض فيجب أن تلفقها إلى أيام الدم، وإن كانت أيام طهر فليس يجب أن تلفق أيام الدم، إذ كان قد تخلّلها طهر، والذي يجيء على أصوله أنّها أيام حيض لا أيام طهر، إذ أقلّ الطهر عنده محدود، وهو أكثر من اليوم واليومين، فتدبّر هذا فإنّه بيّن إن شاء الله تعالى.

والحقّ: إنّ دم الحيض ودم النفاس يجري ثم ينقطع يومًا أو يومين ثم يعود حتى تنقضي أيام الحيض أو أيام النفاس، كما تجري ساعة أو ساعتين من النهار ثم تنقطع.

المسألة الثالثة: اختلفوا في أقلّ النفاس وأكثره[•]، فذهب مالك إلى أنّه لا حدّ لأقلّه[١١١]، وبه قال الشافعي[١١٢]*. وذهب أبو حنيفة وقوم إلى أنّه

٦٣: • المشهور عند فقهاء الإباضية أن النفاس أربعون يومًا على الأكثر، ولا حد لأقله. (**شرح النيل: ٢٣٦/١ - ٢٣٩، ٢٦٣، منهج الطالبين: ٤٨٧/٢ - ٤٨٨**).

---

* أجمعت الإمامية على أنّه ليس لأقلّ النفاس حدّ، بل يمكن أن يكون مقدار لحظة بين العشرة. (**كشف اللثام ٢: ١٧٣، جواهر الكلام ٣: ٣٦٨، مصباح الفقيه ٤: ٣٥٧**).

محدود، فقال أبو حنيفة: هو خمسة وعشرون يومًا*، وقال أبو يوسف صاحبه: أحد عشر يومًا[١١٣]، وقال الحسن البصري: عشرون يومًا[١١٤]. وأمّا أكثره، فقال مالك مرة: هو ستون يومًا، ثم رجع عن ذلك فقال: يسأل عن ذلك النساء، وأصحابه ثابتون على القول الأول[١١٥]، وبه قال الشافعي[١١٦]، وأكثر أهل العلم من الصحابة على أنّ أكثره أربعون يومًا، وبه قال أبو حنيفة[١١٧]. وقد قيل: تعتبر المرأة في ذلك أيام أشباهها من النساء، فإذا جاوزتها فهي مستحاضة[١١٨]. وفرّق قوم بين ولادة الذكر وولادة الأنثى، فقالوا: للذكر ثلاثون يومًا، وللأنثى أربعون يومًا[١١٩].

وسبب الخلاف: عُسر الوقوف على ذلك بالتجربة؛ لاختلاف أحوال النساء في ذلك، ولأنّه ليس هناك سُنَّة يعمل عليها، كالحال في اختلافهم في أيام الحيض والطهر[١٢٠]**.

---

* لا خلاف بين الإمامية في أنّ لأكثر النفاس حدًّا نصًا، وإجماعًا، لكن الاختلاف في تحديده، فالمشهور: أنّ أكثره عشرة أيام مطلقًا. (**كشف اللثام ٢: ١٧٤، جواهر الكلام ٣: ٣٧٣، ٣٧٥، مصباح الفقيه ٤: ٣٧٠**).

** المذكور في مصادر الأحناف هو أنّه لا حدّ لأقلّ النفاس، بل ادّعى في البدائع عدم الخلاف بينهم في ذلك (**المبسوط للسرخسي ٣: ٢٢٢، تحفة الفقهاء ١: ٣٣، بدائع الصنائع ١: ٢٩٣، الهداية للمرغيناني ١: ٣٦. ولعل المصنف أخذ النسبة من الاستذكار ٣: ٢٥٠**).

المسألة الرابعة: اختلف الفقهاء قديمًا وحديثًا، هل الدم الذي ترى الحامل هو حيض أم استحاضة؟[•٦٤]. فذهب مالك والشافعي في أصحّ قوليه وغيرهما إلى أنّ الحامل تحيض[١٢١]، وذهب أبو حنيفة وأحمد والثوري وغيرهم إلى أنّ الحامل لا تحيض*، وأنّ الدم الظاهر لها دم فساد وعلّة[١٢٢]، إلّا أن يصيبها الطلق، فإنّهم أجمعوا على أنّه دم نفاس، وأنّ حكمه حكم الحيض في منعه الصلاة، وغير ذلك من أحكامه[١٢٣]. ولمالك وأصحابه في معرفة انتقال الحائض الحامل إذا تمادى بها الدم من حكم الحيض إلى حكم الاستحاضة أقوال مضطربة: أحدها: أنّ حكمها حكمُ الحائض نفسِها، أعني: إمّا أن تقعد أكثر أيام الحيض ثم هي مستحاضة، وإمّا أن تستظهر على أيامها المعتادة بثلاثة أيام ما لم يكن مجموع ذلك أكثر من خمسة عشر يومًا.

وقيل: إنّها تقعد حائضًا ضعف أكثر أيام الحيض، وقيل: إنّها تُضعِّف أكثر أيام الحيض بعدد الشهور التي مرّت لها، ففي الشهر الثاني من حملها تضعف أيام أكثر الحيض مرتين، وفي الثالث ثلاث مرات، وفي الرابع أربع مرات، وكذلك ما زادت الأشهر[١٢٤].

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الإفتاء

٦٤: • المشهور عند فقهاء الإباضية أن الحامل إذا جاءها الحيض وهي حامل فهي بمنزلة الحائض، وهو مذهب مالك والشافعي، ورجح بعضهم أنها مستحاضة. ومعلوم أن لكل حكمه وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد والثوري لقولهم إن الحامل لا تحيض. (**شرح النيل: ١/٢١١ - ٢١٣، منهج الطالبين: ٢/٤٧٢، ٥٢٥**).

* المشهور عند فقهاء الإمامية إمكان اجتماع الحيض مع الحمل. (**كشف اللثام ٢: ٦٢، الحدائق الناضرة ٣: ١٧٧، جواهر الكلام ٣: ٢٦١، مصباح الفقيه ٤: ١٩٨**).

وسبب اختلافهم في ذلك: عُسر الوقوف على ذلك بالتجربة واختلاط الأمرين، فإنّه مرة يكون الدم الذي تراه الحامل دم حيض، وذلك إذا كانت قوة المرأة وافرة والجنين صغيرًا، وبذلك أمكن أن يكون حملٌ على حمل على ما حكاه بقراط وجالينوس وسائر الأطباء[١٢٥]. ومرة يكون الدم الذي تراه الحامل لضعف الجنين ومرضه التابع لضعفها ومرضها في الأكثر، فيكون دم علّة ومرض، وهو في الأكثر دم علّة[١٢٦].

المسألة الخامسة: اختلف الفقهاء في الصفرة والكدرة[•] هل هي حيض أم لا؟ فرأت جماعة أنّها حيض في أيام الحيض، وبه قال الشافعي وأبو حنيفة[١٢٧]*، وروي مثل ذلك عن مالك[١٢٨]، وفي المدوّنة عنه: أنّ الصفرة والكدرة حيض في أيام الحيض وفي غير أيام الحيض، رأت ذلك مع الدم أو لم تره[١٢٩]. وقال داود وأبو يوسف: إنّ الصفرة والكدرة لا تكونان حيضة إلّا بإثر الدم[١٣٠].

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الإفتاء

٦٥: • المشهور عند فقهاء الإباضية أن الصفرة والكدرة لها حكم ما اعتادت المرأة أو ميزت بحسب ما اعتادت، فإن كان في الحيض كانت حيضًا، وإن بعده فلا شيء تطهر منه وتصلي وتصوم ولزوجها وطؤها. (**شرح النيل: ١/٢١٦ - ٢١٧، منهج الطالبين: ٢/٥١٤ - ٥١٥**).

* أجمع فقهاء الإمامية على أنّ الصفرة والكدرة في أيام الحيض حيض، وفي أيام الطهر طهر. (**جواهر الكلام ٣: ٢٥٩، مصباح الفقيه ٤: ١٨٨**).

والسبب في اختلافهم: مخالفة ظاهر حديث أم عطية لحديث عائشة، وذلك أنّه روي عن أم عطية أنّها قالت: كنّا لا نعد الصفرة والكدرة بعد الغسل شيئًا[١٣١]. وروي عن عائشة: أنّ النساء كنّ يبعثن إليها بالدِّرَجَة[١٣٢] فيها الكُرسُف[١٣٣] فيه الصفرة والكدرة من دم الحيض يسألنها عن الصلاة، فتقول: لا تعجلن حتى ترين القَصَّة[١٣٤] البيضاء[١٣٥]. فمن رجّح حديث عائشة جعل الصفرة والكدرة حيضًا، سواء ظهرت في أيام الحيض أو في غير أيامه، مع الدم أو بلا دم، فإنّ حكم الشيء الواحد في نفسه ليس يختلف[١٣٦]. ومن رام الجمع بين الحديثين قال: إنّ حديث أم عطية هو بعد انقطاع الدم، وحديث عائشة في أثر انقطاعه، أو: إنّ حديث عائشة هو في أيام الحيض، وحديث أم عطية في غير أيام الحيض[١٣٧].

وقد ذهب قوم إلى ظاهر حديث أم عطية ولم يروا الصفرة والكدرة شيئًا، لا في أيام حيض ولا في غيرها، ولا بأثر الدم ولا بعد انقطاعه؛ لقول رسول الله ﷺ: «**دَمُ الحَيضِ دَمٌ أسوَدُ يُعرَفُ**»[١٣٨]. ولأنّ الصفرة والكدرة ليستا بدم، وإنّما هما من سائر الرطوبات التي ترخيها الرحم، وهو مذهب أبي محمد بن حزم[١٣٩].

المسألة السادسة: اختلف الفقهاء في علامة الطهر[•٦٦]، فرأى قوم أنّ علامة الطهر رؤية القصّة البيضاء أو الجُفوف[١٤٠]؛ وبه قال ابن حبيب من أصحاب مالك، وسواء كانت المرأة ممّن عادتها أن تطهر بالقصّة البيضاء أو

٦٦: • اتفق الإباضية على أن علامات الطهر ثلاث القصة البيضاء، والماء الأبيض والجفوف أي ارتفاع الدم وجفاف محله للمعتادة. وهو موافق للمالكية. (**شرح النيل: ١/٢٢٣ - ٢٢٤، منهج الطالبين: ٢/٥١٥ - ٥١٦**).

بالجفوف، أيُّ ذلك رأت طهرت به[١٤١]. وفرق قوم فقالوا: إن كانت المرأة ممّن ترى القصّة البيضاء فلا تطهر حتى تراها، وإن كانت ممّن لا تراها فطهرها الجفوف، وذلك في المدوّنة عن مالك[١٤٢]*.

وسبب اختلافهم: أنّ منهم من راعى العادة، ومنهم من راعى انقطاع الدم فقط، وقد قيل: إنّ التي عادتها الجُفوف تطهر بالقصّة البيضاء ولا تطهر التي عادتها القصّة البيضاء بالجفوف، وقد قيل بعكس هذا، وكلّه لأصحاب مالك[١٤٣].

المسألة السابعة: اختلف الفقهاء في المستحاضة[•] إذا تمادى بها الدم متى يكون حكمها حكم الحائض، كما اختلفوا في الحائض إذا تمادى بها الدم متى يكون حكمها حكم المستحاضة، وقد تقدّم ذلك. فقال مالك في المستحاضة: أبدًا حكمها حكم الطاهرة إلى أن يتغيّر الدم إلى صفة الحيض، وذلك إذا مضى لاستحاضتها من الأيام ما هو أكثر من أقلّ أيام الطهر،

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الإفتاء

٦٧: • أجمع الإباضية على أن الاستحاضة تعني جريان الدم من فرج المرأة من غير أوانه لعلة (مرض)، ومعرفتها بالزمان، والحال، والمعاينة. على اعتبار هيئة المرأة وصفتها وسنها، واعتيادها. ومعلوم أن دم الاستحاضة أحمر رقيق لا ريح له. (**شرح النيل: ١/٢٠٧ - ٢٠٩، منهج الطالبين: ٢/٤٨١، ٥٠٧**).

* لا خلاف عند الإمامية في أنّ الحائض إذا انقطع دم حيضها، معتادة كانت أو غيرها، لدون عشرة ـ لا بعد تمامها فإنّه لا يجب عليها الاستبراء؛ لكونها أكثر الحيض ـ فإن علمت بالنقاء، وعدم وجود الدم في الباطن اغتسلت وصلّت. (**جواهر الكلام ٣: ١٨٩، مصباح الفقيه ٤: ٨٨**).

فحينئذٍ تكـــون حائضًا[١٤٤] أعني: إذا اجتمع لها هذان الشـــيئان: تغيّر الدم، وأن يمرّ لها في الاســـتحاضة من الأيام ما يمـكن أن يكون طهرًا، وإلّا فهي مستحاضة أبدًا. وقال أبو حنيفة: تقعد أيام عادتها إن كانت لها عادة، وإن كانت مبتدئة قعدت أكثر الحيض، وذلك عنده عشرة أيام[١٤٥]. وقال الشـــافعي: تعمل على التمييز[١٤٦] إن كانت من أهـــل التمييز، وإن كانت من أهل العادة عملت على العـــادة، وإن كانت من أهلهما معًا فله في ذلك قولان: أحدهما: تعمل على التمييز، والثاني: على العادة[١٤٧].

والسبب في اختلافهم: أنّ في ذلك حديثين مختلفين:

أحدهما: حديث عائشـــة عن فاطمة بنت أبي حبيـــش: أنّ النبي عليه الصلاة والسلام أمرها وكانت مســـتحاضة أن تدع الصلاة قـــدر أيامها التي كانت تحيض فيها قبل أن يصيبها الذي أصابها، ثم تغتســـل وتصلّـــي[١٤٨]. وفي معناه أيضًا: حديث أم سلمة المتقدّم[١٤٩] الذي خرّجه مالك.

والحديـــث الثانـــي: ما خرّجه أبـــو داود مـــن حديـــث فاطمة بنت أبي حبيـــش أنّها كانت اســـتحيضت، فقـــال لها رســـول الله ﷺ: «**إنَّ دَمَ الحيضةِ أسودُ يُعرَفُ، فإذا كان ذلك فأمسكي عن الصلاةِ، وإذا كانَ الآخر فتوضّئي وصلّي فإنّما هو عرقٌ**»[١٥٠]. وهـــذا الحديث صحّحه أبو محمد ابن حزم[١٥١].

فمن هؤلاء من ذهب مذهب الترجيح، ومنهم من ذهب مذهب الجمع، فمن ذهب مذهب ترجيح حديث أم ســـلمة وما ورد في معناه قال باعتبار الأيـــام[١٥٢]، ومالك رضي الله عنه اعتبر عدد الأيام فقط في الحائض التي تشـــكّ في الاستحاضة، ولم يعتبرها في المستحاضة التي تشكّ في الحيض[١٥٣] أعني: لا عددها ولا موضعها من الشـــهر إذ كان عندها ذلـــك معلومًا، والنصّ إنّما

جاء في المستحاضة التي تشكّ في الحيض، فاعتبر الحكم في الفرع، ولم يعتبره في الأصل وهذا غريب فتأمّله. ومن رجّح حديث فاطمة بنت أبي حبيش قال باعتبار اللون[١٥٤]، ومن هؤلاء من راعى مع اعتبار لون الدم مضيّ ما يمكن أن يكون طهرًا من أيام الاستحاضة، وهو قول مالك في ما حكاه عبد الوهاب[١٥٥]، ومنهم من لم يراع ذلك[١٥٦].

ومن جمع بين الحديثين قال: الحديث الأول هو في التي تعرف عدد أيامها من الشهر وموضعها، والثاني في التي لا تعرف عددها ولا موضعها وتعرف لون الدم. ومنهم من رأى أنّها إن لم تكن من أهل التمييز، ولا تعرف موضع أيامها من الشهر، وتعرف عددها أو لا تعرف عددها، أنّها تتحرّى[١٥٧] على حديث حمنة بنت جحش، صحّحه الترمذي، وفيه: أنّ رسول الله ﷺ قال لها: «**إِنَّمَا هِيَ رَكْضَةٌ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَتَحَيَّضِي سِتَّةَ أَيَّام أو سَبْعَةَ أَيَّام في عِلْمِ الله، ثُمَّ اغْتَسِلي**»[١٥٨]و[١٥٩].

وسيأتي الحديث بكماله عند حكم المستحاضة في الطهر.

فهذه هي مشهورات المسائل التي في هذا الباب، وهي بالجملة واقعة في أربعة مواضع: أحدها: معرفة انتقال الطهر إلى الحيض. والثاني: معرفة انتقال الحيض إلى الطهر. والثالث: معرفة انتقال الحيض إلى الاستحاضة. والرابع: معرفة انتقال الاستحاضة إلى الحيض، وهو الذي وردت فيه الأحاديث. وأمّا الثلاثة فمسكوت عنها، أعني: عن تحديدها، وكذلك الأمر في انتقال النفاس إلى الاستحاضة.

الباب الثالث

وهو معرفة أحكام الحيض(•) والاستحاضة(••)

والأصل في هذا البـــاب قوله تعالـــى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ﴾[١٦٠] الآية، والأحاديث الواردة في ذلك التي سنذكرها. واتفق المسلمون على أنّ الحيض يمنع أربعة أشياء:

أحدها: فعـــل الصلاة ووجوبها[١٦١] أعني: أنّـــه ليس يجب على الحائض قضاؤها بخلاف الصوم.

والثاني: أنّه يمنع فعل الصوم لا قضاءه[١٦٢]، وذلك لحديث عائشة الثابت أنّها قالت: كنَّا نُؤمَرُ بِقَضَاء الصـــومِ، ولا نُؤمَرُ بِقَضَاءِ الصلاةِ[١٦٣]و[١٦٤]. وإنّما قال بوجوب القضاء عليها طائفة من الخوارج[١٦٥].

والثالث ـ في ما أحسب ـ: الطواف[١٦٦] لحديث عائشة الثابت حين أمرها

٦٨: • أجمـــع الإباضية على منـــع الحائض من الصـــلاة والصوم والطـــواف ودخول المســـجد والاعتكاف ومس المصحف والفراق من الزوج والوطء في الفرج أثناء الحيض. وهو مذهـــب الجمهور وزاد الإباضية من الاكتحـــال وقطع الظفر وقص الشـــعر والاختضاب بإبلاغه ـ والاســـتياك والاحتجام، وأبيح غير ذلك بالســـنة. (**شرح النيل: ١/٣٤٥ ـ ٣٤٧، منهج الطالبين: ٢/٤٩٥**).

٦٩: •• أجمع الإباضية على أن المســـتحاضة فـــي حكم الطاهر يجـــوز لها ما يجوز للطاهر ـ غير أنها تغتسل وتصلّي. (**شرح النيل: ١/٣٤٨، منهج الطالبين: ٢/٤٧١، ٤٨١**).

رسول الله ﷺ أن تفعل كلّ ما يفعل الحاجّ، غير الطواف بالبيت[١٦٧]و[١٦٨]*.

والرابع: الجماع في الفرج[١٦٩] لقوله تعالى: ﴿فَٱعۡتَزِلُواْ ٱلنِّسَآءَ فِي ٱلۡمَحِيضِ﴾[١٧٠]و[١٧١] الآية.

واختلفوا في أحكامها في مسائل نذكر منها مشهوراتها، وهي خمس:

المسألة الأولى: اختلف الفقهاء في مباشرة الحائض[•] وما يستباح منها، فقال مالك والشافعي وأبو حنيفة: له منها ما فوق الإزار فقط[١٧٢]. وقال سفيان الثوري وداود الظاهري: إنّما يجب عليه أن يجتنب موضع الدم فقط[١٧٣]**. وسبب اختلافهم: ظواهر الأحاديث الواردة في ذلك، والاحتمال

٧٠: • اتفق الإباضية على أن مباشرة الحائض جائزة في ما دون الفرج وهو مذهب مالك والشافعي وأبي حنيفة. (**شرح النيل: ٣٤٨/١، منهج الطالبين: ٤٩٤/٢ - ٤٩٥**).

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية

* أجمع فقهاء الإمامية على أنّ الحائض يحرم عليها العبادات المشروطة بالطهارة؛ لدلالة النصوص المستفيضة على ذلك، ويجب عليها قضاء الصوم الواجب من دون الصلاة اليومية بالإجماع. (**كشف اللثام ٢: ١٠٠، جواهر الكلام ٣: ٢١٦، مصباح الفقيه ٤: ١٣٠**).

** أجمع فقهاء الإمامية على حرمة وطء الحائض حتى تطهر، وذلك للكتاب المبين، ونصوص المعصومين عليهم السلام. ويجوز الاستمتاع بغير الوطء. (**جواهر الكلام ٣: ٢٢٨**).

الذي في مفهوم آية الحيض، وذلك أنّه ورد في الأحاديث الصحاح عن عائشة وميمونة وأم سلمة أنّه عليه السلام كان يأمر إذا كانت إحداهن حائضًا أنّ تشد عليها إزارها ثم يباشرها[١٧٤]. وورد أيضًا من حديث ثابت بن قيس عن النبي صلى الله عليه وآله أنّه قال: «اصنعُوا كُلَّ شيء بالحائِضِ، إلَّا النكاحَ»[١٧٥]. وذكر أبو داود عن عائشة: أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال لها وهي حائض: اكشِفِي عَنْ فَخِذِكِ، قالت: فشكفتُ، فوضع خدّه وصدره على فخذي، وحنيت عليه حتى دفئ، وكان قد أوجعه البرد[١٧٦]. وأمّا الاحتمال الذي في آية الحيض، فهو تردّد قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ أَذًى فَٱعْتَزِلُواْ ٱلنِّسَآءَ فِي ٱلْمَحِيضِ﴾[١٧٧] بين أن يحمل على عمومه إلَّا ما خصّصه الدليل، أو أن يكون من باب العام أريد به الخاص، بدليل قوله تعالى فيه: ﴿قُلْ هُوَ أَذًى﴾ والأذى إنّما يكون في موضع الدم. فمن كان المفهوم منه عنده العموم، أعني: أنّه إذا كان الواجب عنده أن يحمل هذا القول على عمومه حتى يخصّصه الدليل، استثنى من ذلك ما فوق الإزار بالسُّنَّة[١٧٨]، إذ المشهور جواز تخصيص الكتاب بالسُّنَّة عند الأصوليين[١٧٩]*. ومن كان عنده من باب العام أريد به الخاص رجّح هذه الآية على الآثار المانعة ممّا تحت الإزار، وقوي ذلك عنده بالآثار المعارضة للآثار المانعة ممّا تحت الإزار[١٨٠].

ومن الناس من رام الجمع بين هذه الآثار وبين مفهوم الآية على هذا المعنى الذي نبّه عليه الخِطاب الوارد فيها، وهو كونه أذى، فحمل أحاديث المنع لما تحت الإزار على الكراهية، وأحاديث الإباحة ومفهوم الآية على

---

* لا خلاف بين الأصوليين من الإمامية في جواز تخصيص الكتاب بالسُّنَّة المتواترة، كما خصّ عموم قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوْلَٰدِكُمْ﴾ بقوله صلى الله عليه وآله: «القاتل لا يرث». (**نهاية الوصول إلى علم الأصول ٢: ٢٩١**).

الجواز، ورجّحوا تأويلهم هذا بأنّه قد دلّت السُّنَّة أنّه ليس من جسم الحائض شيء نجس إلَّا موضع الدم، وذلك: أن رسول الله ﷺ سأل عائشة أن تناوله الخُمرة[١٨١] وهي حائض، فقالت: إنّي حائض، فقال عليه الصلاة والسلام: «إنَّ حَيضَتَكِ لَيستْ فِي يَدِكِ»[١٨٢].

وما ثبت أيضًا من ترجيلها رأسه عليه الصلاة والسلام وهي حائض[١٨٣]. وقوله عليه الصلاة والسلام: «**إن المُؤمِنَ لا يَنجُسُ**»[١٨٤و١٨٥].

المسألة الثانية: اختلفوا في وطء الحائض في طهرها وقبل الاغتسال[•]، فذهب مالك والشافعي والجمهور إلى أنّ ذلك لا يجوز حتى تغتسل[١٨٦]، وذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى أنّ ذلك جائز إذا طهرت لأكثر أمد الحيض، وهو عنده عشرة أيام[١٨٧]، وذهب الأوزاعي إلى أنّها إن غسلت فرجها بالماء جاز وطؤها، أعني: كلّ حائض طهرت متى طهرت[١٨٨]، وبه قال أبو محمد ابن حزم[١٨٩]*.

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية

٧١: • الراجح عند الإباضية عدم وطء الزوجة قبل طهرها (اغتسالها) من الحيض للصلاة، يجوز به الصلاة. والأكثرية على التحريم لأن الوطء قبل الغسل وبعد الطهر كوطء بحيض وهو مذهب جمهور الفقهاء أما المستحاضة فيكره وطؤها قبل اغتسالها. (**شرح النيل: ١/٣٥١ - ٣٥٢، منهج الطالبين: ٢/٥٢١ - ٥٢٢**).

* المشهور بين فقهاء الإمامية وعليه دعوى الإجماع: جواز وطء الحائض بعد انقطاع دمها وقبل الغسل على كراهة في ذلك. (**جواهر الكلام ٣: ٢٠٥، مهذّب الأحكام ٣: ٢٤٩**).

وسبب اختلافهم: الاحتمال الذي في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾[١٩٠]، هل المراد بـه الطهر الذي هو انقطاع دم الحيض أم الطهر بالماء؟ ثم إن كان الطهر بالماء؛ فهل المراد به طهر جميع الجسد أم طهر الفرج؟ فإنّ «الطهر» في كلام العرب وعرف الشـرع اسم مشترك يقال على هذه الثلاثة المعاني. وقد رجّح الجمهور مذهبهم بأنّ صيغة التفعّل إنّما تنطلق على ما يكون من فعل المكلّفيـن، لا على ما يكون من فعل غيرهم، فيكون قوله تعالى: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾ أظهر في معنى الغسل بالماء منه في الطهر الذي هو انقطاع الـدم، والأظهر يجب المصير إليه حتـى يدلّ الدليل على خلافه[١٩١].

ورجّح أبو حنيفـة مذهبه بـأنّ لفظ «يَفعُلـنَ» في قولـه تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾[١٩٢] هو أظهر في الطهر الذي هو انقطاع دم الحيض منه في التطهّر بالماء[١٩٣]. والمسألة كما ترى محتملة.

ويجب على من فهم من لفـظ «الطهر» في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾ معنىً واحدًا من هذه المعاني الثلاثة أن يفهم ذلك المعنى بعينه من قوله تعالى: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾، لأنّـه ممّا ليس يمكن أو ممّا يعسـر أن يجمع في الآية بين معنيين من هذه المعاني مختلفين حتى يفهم من لفظة «يطهرن»: النقاء، ويفهم مـن لفظ «تطهّرن»: الغسـل بالماء على ما جـرت به عادة المالكيين في الاحتجاج لمالـك، فإنّه ليس من عادة العـرب أن يقولوا: لا تعطِ فلانًا درهمًا حتى يدخل الدار، فإذا دخل المسـجد فاعطه درهمًا، بل إنّما يقولون: وإذا دخل الـدار فاعطه درهمًـا، لأنّ الجملة الثانية هي مؤكّدة لمفهوم الجملة الأولى.

ومن تأوّل قوله تعالـى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾ عـلى أنّـه النقاء،

وقوله: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾ على أنّه الغسل بالماء، فهو بمنزلة من قال: لا تعط فلانًا درهمًا حتى يدخل الدار، فإذا دخل المسجد فاعطه درهمًا، وذلك غير مفهوم في كلام العرب، إلَّا أن يكون هنالك محذوف، ويكون تقدير الكلام: ولا تقربوهنّ حتى يطهرن ويتطهّرن، فإذا تطهّرن فأتوهنّ من حيث أمركم الله، وفي تقدير هذا الحذف بُعدٌ، أمّا ولا دليل عليه إلَّا أن يقول قائل: ظهور لفظ «التطهّر» في معنى الاغتسال هو الدليل عليه، لكن هذا يعارضه ظهور عدم الحذف في الآية، فإنّ الحذف مجاز، وحمل الكلام على الحقيقة أظهر من حمله على المجاز(١٩٤).

وكذلك فرض المجتهد هاهنا إذا انتهى بنظره إلى مثل هذا الموضع أن يوازن بين الظاهرين، فما ترجّح عنده منهما على صاحبه عمل عليه، وأعني بالظاهرين: أن يقايس بين ظهور لفظ: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾ في الاغتسال بالماء، وظهور عدم الحذف في الآية، إن أحبّ أن يحمل لفظ ﴿تَطَهَّرْنَ﴾ على ظاهره من النقاء، فأيّ الظاهرين كان عنده أرجح عمّل عليه، أعني: إمّا ألَّا يقدّر في الآية حذفًا، ويحمل لفظ: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾ على النقاء، أو يقدّر في الآية حذفًا ويحمل لفظ: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾ على الغسل بالماء، أو يقايس بين ظهور لفظ: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾ في الاغتسال وظهور لفظ: ﴿يَطْهُرْنَ﴾ في النقاء، فأيّ كان عنده أيضًا صرف تأويل اللفظ الثاني له، وعمل على أنّهما يدلّان في الآية على معنىً واحد، أعني: إمّا على معنى النقاء وإمّا على معنى الاغتسال بالماء، وليس في طباع النظر الفقهي أن ينتهي في هذه الأشياء إلى أكثر من هذا، فتأمله وفي مثل هذه الحال يسوغ أن يقال: كلّ مجتهد مصيب. وأما اعتبار أبي حنيفة أكثر الحيض في المسألة، فضعيف.

المسألة الثالثة: اختلف الفقهاء في الذي يأتي امرأته وهي حائض(•)، فقال

مالك والشافعي وأبو حنيفة: يستغفر الله ولا شيء عليه[١٩٥]، وقال أحمد بن حنبل: يتصدق بدينار أو بنصف دينار[١٩٦]، وقالت فرقة من أهل الحديث: إن وطئ في الدم فعليه دينار وإن وطئ في انقطاع الدم فنصف دينار[١٩٧].

وسبب اختلافهم في ذلك: اختلافهم في صحة الأحاديث الواردة في ذلك أو وهيها وذلك أنه روي عن ابن عباس عن النبي ﷺ في الذي يأتي امرأته وهي حائض: أنه يتصدق بدينار[١٩٨]. وروي عنه بنصف دينار[١٩٩]. وكذلك روي أيضًا في حديث ابن عباس هذا أنّه إن وطئ في الدم فعليه دينار، وإن وطئ في انقطاع الدم فنصف دينار[٢٠٠]. وروي في هذا الحديث: يتصدّق بخمسي دينار[٢٠١]، وبه قال الأوزاعي[٢٠٢].

فمن صحّ عنده شيء من هذه الأحاديث صار إلى العمل بها، ومن لم يصحّ عنده شيء منها ـ وهم الجمهور ـ عمل على الأصل الذي هو سقوط الحكم حتى يثبت بدليل[٢٠٣].

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية

٧٢: • الراجح عند الإباضية أن الواطئ في الحيض عاصٍ ـ وتجب عليه كفارة ـ مرتكب لكبيرة، وكفارته دينار وإن طاوعته زوجته أو دلسته فعليها كفارة أيضًا. (**شرح النيل: ١/٣٤٩ - ٣٥٠، منهج الطالبين: ٢/٤٧٠، ٤٩٥**).

* المشهور بين متقدمي فقهاء الإمامية، وعليه دعوى الإجماع: وجوب الكفارة عند وطء الحائض، ومقدارها دينار في أول الحيض، ونصفه في وسطه، وربعه في آخره. (**جواهر الكلام ٣: ٢٣٠ - ٢٣٥**).

المسألة الرابعة: اختلف العلماء في المستحاضة[•]، فقوم أوجبوا عليها طهرًا واحدًا فقط، وذلك عندما ترى أنّه قد انقضت حيضتها بإحدى تلك العلامات التي تقدّمت على حسب مذهب هؤلاء في تلك العلامات، وهؤلاء الذين أوجبوا عليها طهرًا واحدًا انقسموا قسمين: فقوم أوجبوا عليها أن تتوضّأ لكلّ صلاة، وقوم استحبّوا ذلك لها ولم يوجبوه عليها، والذين أوجبوا عليها طهرًا واحدًا فقط هم: مالك والشافعي وأبو حنيفة وأصحابهم وأكثر فقهاء الأمصار، وأكثر هؤلاء أوجبوا عليها أن تتوضّأ لكلّ صلاة[٢٠٤]، وبعضهم لم يوجب عليها إلّا استحبابًا، وهو مذهب مالك[٢٠٥].

وقوم آخرون غير هؤلاء رأوا أنّ على المستحاضة أن تتطهّر[٢٠٦] لكلّ صلاة[٢٠٧]. وقوم رأوا أنّ الواجب أن تؤخّر الظهر إلى أول العصر، ثم تتطهّر وتجمع بين الصلاتين، وكذلك تؤخّر المغرب إلى آخر وقتها وأول وقت العشاء، وتتطهّر طهرًا ثانيًا بينهما، ثم تتطهّر طهرًا ثالثًا لصلاة الصبح، فأوجبوا عليها ثلاثة أطهار في اليوم والليلة[٢٠٨]. وقوم رأوا أنّ عليها طهرًا واحدًا في اليوم والليلة، ومن هؤلاء من لم يحدّ له وقتًا، وهو مروي عن علي[٢٠٩]، ومنهم من رأى أن تتطهّر من طهر إلى طهر[٢١٠].

فيتحصّل في المسألة بالجملة أربعة أقوال: قول: إنّه ليس عليها إلّا طهر واحد فقط عند انقطاع دم الحيض، وقول: إنّ عليها الطهر لكلّ صلاة. وقول: إنّ عليها ثلاثة أطهار في اليوم والليلة، وقول: إنّ عليها طهرًا واحدًا

٧٣: • الأصح عند الأكثرين من فقهاء الإباضية أن حكم المستحاضة كحم الطاهر يجوز لها ما يجوز للطاهر غير أنها تغتسل وتصلي وقد تجمع تخفيفًا بين صلاة الليل وصلاة النهار. (**شرح النيل: ٣٤٨/١، منهج الطالبين: ٤٧١/٢**).

في اليوم والليلة*.

والسبب في اختلافهم في هذه المسألة: هو اختلاف ظواهر الأحاديث الواردة في ذلك، وذلك أنّ الوارد في ذلك من الأحاديث المشهورة أربعة أحاديث: واحد منها متّفق على صحته، وثلاثة مختلف فيها.

أما المتفق على صحته فحديث عائشة، قالت: جاءت فاطمة ابنة أبي حبيش إلى رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله! إنّي امرأة استحاض فلا أطهر، أفأدع الصلاة؟ فقال لها عليه الصلاة والسلام: «**لا، إنّما ذلك عِرقٌ وليست بالحيضةِ، فإذا أقبلتِ الحيضةُ فدعي الصلاة، وإذا أدبرت فاغسلي عنكِ الدمَ وصلّي**»[٢١١] وفي بعض روايات هذا الحديث: «**وَتَوَضَّئِي لكُلِّ صلاة**» وهذه الزيادة لم يخرّجها البخاري ولا مسلم[٢١٢]، وخرّجها أبو داود[٢١٣] وصحّحها قوم من أهل الحديث[٢١٤].

---

* المشهور بين فقهاء الإمامية أنّ الاستحاضة ثلاثة أقسام:

١ ـ الاستحاضة القليلة: وهي أن تتلوّث القطنة من غير غمس فيها. وحكمها: وجوب الوضوء لكلّ صلاة، وتبديل القطنة أو تطهيرها، وهو المشهور.

٢ ـ الاستحاضة المتوسطة: وهي أن يغمس الدم القطنة، ولا يسيل إلى خارجها من الخرقة. وحكمها: مضافًا إلى وجوب الوضوء لكلّ صلاة وتبديل القطنة.

٣ ـ الاستحاضة الكثيرة: وهي أن يسيل الدم من القطنة إلى الخرقة. وحكمها: مضافًا لما ذكر في المتوسطة، غسل للظهرين تجمع بينهما، وغسل للعشاءين تجمع بينهما، بلا خلاف فيه بين الأصحاب. (**جواهر الكلام ٣: ٣١٠، ٣١٣، ٣١٩ - ٣٢١، مهذّب الأحكام ٣: ٢٧٢**).

والحديث الثاني: حديث عائشة عن أم حبيبة بنت جحش امرأة عبدالرحمٰن بن عوف: أنّها استحاضت، فأمرها رسول الله ﷺ أن تغتسل لكلّ صلاة. وهذا الحديث هكذا أسنده إسحاق[٢١٥] عن الزهري[٢١٦]، وأمّا سائر أصحاب الزهري فإنّما رووا عنه: أنها استحيضت، فسألت رسول الله ﷺ فقال لها: «**إِنَّمَا هُوَ عِرقٌ ولَيسَتْ بالحيضةِ**» وأمرها أن تغتسل وتصلّي، فكانت تغتسل لكلّ صلاة، على أنّ ذلك هو الذي فهمت منه، لا أنّ ذلك منقول من لفظه عليه الصلاة والسلام، ومن هذا الطريق خرّجه البخاري[٢١٧]. وأمّا الثالث: فحديث أسماء بنت عميس: أنّها قالت يا رسول الله: إنّ فاطمة بنت أبي حبيش استحيضت، فقال رسول الله ﷺ: «**لتغتسِل للظهر والعصرِ غُسلًا واحدًا، وللمغرب والعشاءِ غُسلا واحدًا، وتغتسل للفجر، وتتوضّأ في ما بين ذلك**» خرّجه أبو داود[٢١٨]، وصحّحه أبو محمد بن حزم[٢١٩].

وأمّا الرابع: فحديث حمنة ابنة جحش، وفيه: أنّ رسول الله ﷺ خيّرها بين أن تصلّي الصلوات بطهر واحد عندما ترى أنّه قد انقطع دم الحيض، وبين أن تغتسل في اليوم والليلة ثلاث مرات[٢٢١] على حديث أسماء بنت عميس، إلَّا أنّ هنالك ظاهره على الوجوب، وهنا على التخيير. فلمّا اختلفت ظواهر هذه الأحاديث، ذهب الفقهاء في تأويلها أربعة مذاهب: مذهب النسخ، ومذهب الترجيح، ومذهب الجمع، ومذهب البناء. والفرق بين الجمع والبناء أنّ الباني ليس يرى أنّ هنالك تعارضًا فيجمع بين الحديثين، وأمّا الجامع فهو يرى أنّ هنالك تعارضًا في الظاهر، فتأمّل هذا، فإنّه فرق بيّن.

أمّا من ذهب مذهب الترجيح: فمن أخذ بحديث فاطمة بنت[٢٢٠] حبيش لمكان الاتفاق على صحته عمل على ظاهره، أعني: من أنّه لم يأمرها أن تغتسل لكلّ صلاة، ولا أن تجمع بين الصلوات بغسل واحد، ولا بشيء من

تلك المذاهب، وإلى هذا ذهب مالك وأبو حنيفة والشافعي وأصحاب هؤلاء وهم الجمهور[٢٢٢]، ومن صحّت عنده من هؤلاء الزيادة الواردة فيه، وهو الأمر بالوضوء لكلّ صلاة، أوجب ذلك عليها[٢٢٣]، ومن لم تصحّ عنده لم يوجب ذلك عليها[٢٢٤].

وأمّا من ذهب مذهب البناء فقال: إنّه ليس بين حديث فاطمة وحديث أم حبيبة الذي من رواته ابن إسحاق تعارض أصلًا، وأنّ الذي في حديث أم حبيبة من ذلك زيادة على ما في حديث فاطمة، فإنّ حديث فاطمة إنّما وقع الجواب فيه عن السؤال: هل ذلك الدم حيض يمنع الصلاة أم لا؟ فأخبرها عليه الصلاة والسلام أنّها ليست بحيضة تمنع الصلاة، ولم يخبرها فيه بوجوب الطهر أصلا لكلّ صلاة، ولا عند انقطاع دم الحيض، وفي حديث أم حبيبة أمرها بشيء واحد، وهو التطهّر لكلّ صلاة[٢٢٥]، لكن للجمهور أن يقولوا: إنّ تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز[٢٢٦]، فلو كان واجبًا عليها الطهر لكلّ صلاة لأخبرها بذلك، ويبعد أن يدّعي مدّع أنّها كانت تعرف ذلك، مع أنّها كانت تجهل الفرق بين الاستحاضة والحيض، وأمّا تركه عليه الصلاة والسلام إعلامها بالطهر الواجب عليها عند انقطاع دم الحيض، فمُضمَّنٌ في قوله: «إنّها ليست بالحيضة» لأنّه كان معلومًا من سنّته عليه الصلاة والسلام أنّ انقطاع الحيض يوجب الغسل[٢٢٧]، فإذًا إنّما لم يخبرها بذلك لأنّها كانت عالمة به، وليس الأمر كذلك في وجوب الطهر لكلّ صلاة، إلّا أن يدّعي مدّع أنّ هذه الزيادة لم تكن قبل ثابتة، وتثبت بعد، فيتطرّق إلى ذلك المسألة المشهورة: هل الزيادة نسخ أم لا؟ وقد روي في بعض طرق حديث فاطمة أمره عليه الصلاة والسلام لها بالغسل[٢٢٨]، فهذا هو حال من ذهب مذهب الترجيح ومذهب البناء.

وأمّا من ذهب مذهب النسخ فقال: إنّ حديث أسماء بنت عميس ناسخ لحديث أم حبيبة، واستدلّ على ذلك بما روي عن عائشة: أنّ سهلة بنت سهيل استحيضت، وأنّ رسول الله ﷺ كان يأمرها بالغسل عند كلّ صلاة، فلمّا جهدها ذلك، أمرها أن تجمع بين الظهر والعصر في غسل واحد، والمغرب والعشاء في غسل واحد، وتغتسل ثالثًا للصبح[٢٢٩] و[٢٣٠].

وأمّا الذين ذهبوا مذهب الجمع فقالوا: إنّ حديث فاطمة ابنة حبيش[٢٣١] محمول على التي تعرف أيام الحيض من أيام الاستحاضة، وحديث أم حبيبة محمول على التي لا تعرف ذلك، فأمرت بالطهر في كلّ وقت احتياطًا للصلاة، وذلك أنّ هذه إذا قامت إلى الصلاة يحتمل أن تكون طهرت فيجب عليها أن تغتسل لكلّ صلاة، وأمّا حديث أسماء ابنة عميس فمحمول على التي لا يتميّز لها أيام الحيض من أيام الاستحاضة، إلَّا أنّه قد ينقطع عنها في أوقات، فهذه إذا انقطع عنها الدم وجب عليها أن تغتسل وتصلّي بذلك الغسل صلاتين[٢٣٢].

وهنا قوم ذهبوا مذهب التخيير بين حديثي أم حبيبة وأسماء، واحتجّوا لذلك بحديث حمنة بنت جحش، وفيه: «أنّ رسول الله ﷺ خيّرها»[٢٣٣] وهؤلاء منهم من قال: إنّ المخيّرة هي التي لا تعرف أيام حيضتها، ومنهم من قال: بل هي المستحاضة على الإطلاق، عارفة كانت أو غير عارفة، وهذا هو قول خامس في المسألة[٢٣٤]، إلَّا أنّ الذي في حديث حمنة ابنة جحش إنّما هو التخيير بين أن تصلّي الصلوات كلّها بطهر واحد، وبين أن تتطهّر في اليوم والليلة ثلاث مرات. وأمّا من ذهب إلى أنّ الواجب أن تتطهّر في كلّ يوم مرة واحدة، فلعلّه إنّما أوجب ذلك عليها لمكان الشكّ، ولست أعلم في ذلك أثرًا.

المسألة الخامسة: اختلف العلماء في جواز وطء المستحاضة[•٧٤] على ثلاثة أقوال، فقال قوم: يجوز وطؤها، وهو الذي عليه فقهاء الأمصار، وهو مروي عن ابن عباس وسعيد بن المسيب وجماعة من التابعين[٢٣٥]. وقال قوم: ليس يجوز وطؤها، وهو مروي عن عائشة، وبه قال النخعي والحكم[٢٣٦]. وقال قوم: لا يأتيها زوجها، إلَّا أن يطول ذلك بها، وبهذا القول قال أحمد بن حنبل[٢٣٧].

وسبب اختلافهم: هل إباحة الصلاة لها هي رخصة لمكان تأكيد وجوب الصلاة، أم إنّما أبيحت لها الصلاة لأنّ حكمها حكم الطاهر؟ فمن رأى أنّ ذلك رخصة، لم يجز لزوجها أن يطأها، ومن رأى أنّ ذلك لأنّ حكمها حكم الطاهر، أباح لها ذلك[٢٣٨]. وهي بالجملة مسألة مسكوت عنها، وأمّا التفريق بين الطول ولا طول فاستحسان.

٧٤: • الراجح عند الإباضية جواز وطء المستحاضة مع الكراهة عندَّ استرسال الدم إلا أن تغتسل لذلك وهو الأصل في المذهب. (**شرح النيل: ٣٤٨/١-٣٤٩، منهج الطالبين: ٢٧١/٢**).

الهوامش

(١) سورة المائدة: الآية ٦.

(٢) الإجماع لابن المنذر: ٨٥، الإفصاح ١: ١١، الإقناع لابن القطّان ١: ٧٠.

(٣) الحاوي الكبير ١: ٢١٩، المقدّمات الممهّدات ١: ٦٦، تحفة الفقهاء ١: ٢٦، الكافي لابن قدامة ١: ١٠٤.

(٤) المحلى بالآثار ٣٠: ٢، الاستذكار ٦٤: ٣، المغني لابن قدامة ٢٥١: ١.

(٥) المدونة الكبرى ٢٧: ١، الاستذكار ٦٣: ٣، حلية العلماء ٢٢٤: ١.

(٦) الإشراف لعبدالوهاب ١٢٥: ١، الاستذكار ٦٣: ٣، ٦٥، ٦٦.

(٧) صحيح البخاري ١١٩: ١ - ١٢٠، كتاب الغسل، باب الوضوء قبل الغسل، الحديث ١، صحيح مسلم ٢٥٣: ١، كتاب الحيض، باب صفة غسل الجنابة، الحديث ٣١٦/٣٥.

(٨) صحيح البخاري ١: ١٢٢، كتاب الغسل، باب الغسل مرّة واحدة، الحديث ١٠، صحيح مسلم ١: ٢٥٤، كتاب الحيض، باب صفة غسل الجنابة، الحديث ٣١٧/٣٧.

(٩) صحيح مسلم ١: ٢٥٩ - ٢٦٠، كتاب الحيض، باب حكم ضفائر المغتسلة، الحديث ٣٣٠/٥٨، سنن أبي داود ١: ٦٥، كتاب الطهارة، باب في المرأة هل تنقض شعرها عند الغسل، الحديث ٢٥١.

(١٠) الكافي في فقه أهل المدينة: ٢٤، ٢٥، تحفة الفقهاء ١: ٢٨ - ٢٩، البيان للعمراني ١: ٣٥٧ - ٣٥٩، المغني لابن قدامة ١: ٢٤٩، ٢٥٠.

(١١) أي: الغُسل.

(١٢) الكافي في فقه أهل المدينة: ٢٤، تحفة الفقهاء ١: ٢٩، البيان للعمراني ١٦ ٣٥٨، المغني لابن قدامة ١: ٢٤٩.

(١٣) بحر المذهب ١: ٢٠١، البيان للعمراني ١: ٣٥٨، ٣٥٩، وفيهما: إنّ الوضوء سُنَّة وليس فرضًا أو واجبًا. كما أنّ فيهما حكاية وجوب الوضوء قبل الغسل عن أبي ثور وداود. إلّا أنّ ابن قدامة في الشرح الكبير ١: ٢٥٧، قال: وعن أحمد لا يجزئه حتى يتوضّأ قبل الغسل أو بعده، وهو أحد قولي الشافعي.

(١٤) بالنسبة لمسألة الدلك.

(١٥) بحر المذاهب ١: ٢٠١، البيان للعمراني ١: ٣٥٨ - ٣٥٩.

(١٦) الاستذكار ٣: ٥٩، ٦٢، ٦٦ - ٦٧.

(١٧) المدوّنة الكبرى ١: ٣٢، الحاوي الكبير ١: ٨٧، المحلّى بالآثار ٢: ٨، الاستذكار ٣: ٦٧، المغني لابن قدامة ١: ١٢١.

(١٨) مختصر اختلاف العلماء ١: ١٣٤، أحكام القرآن للجصّاص ٢: ٣٣٤.

(١٩) تقدّم في المسألة الأولى من الباب الثاني (معرفة فعل الوضوء) من كتاب الوضوء.

(٢٠) المعونة ١: ١٢٢، الحاوي الكبير ١: ١٠٣، الاستذكار ٢: ١١.

(٢١) مختصر اختلاف العلماء ١: ١٣٥، تحفة الفقهاء ١: ٢٩.

(٢٢) سورة المائدة: الآية ٦.

(٢٣) الاستذكار ٢: ١٢ - ١٤.

(٢٤) المعونة ١: ١٣٢، عيون المجالس ١: ١١٢ - ١١٣.

(٢٥) بدائع الصنائع ١: ٢٦٨، المحيط البرهاني ١: ٧٩، ٨٠.

(٢٦) سنن أبي داود ١: ٦٥، كتاب الطهارة، باب الغسل من الجنابة، الحديث ٢٤٨، سنن الترمذي ١: ١٧٨، أبواب الطهارة، باب ما جاء أنّ تحت كلّ شعرة جنابة، الحديث ١٠٦.

(٢٧) بدائع الصنائع ١: ٢٦٨، المحيط البرهاني ١: ٧٩.

(٢٨) الحاوي الكبير ١: ١٣٦ - ١٣٧، ٢٢٧، المغني لابن قدامة ١: ٢٥٢ - ٢٥٣.

(٢٩) تقدّم في المسألة الحادية عشرة من الباب الثاني من كتاب الوضوء.

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الإفتاء

(٣٠) الحاوي الكبير ١: ٢٢٧، المحلّى بالآثار ٢: ٤٨، وهو ـ في الحاوي ـ منسوب لإسحاق، كما أنّه اختيار ابن حزم.

(٣١) تقدّم تخريجه آنفًا.

(٣٢) الاستذكار ٢: ٦٣، شرح ابن عقيل ٢: ٢٢٧.

(٣٣) سورة المائدة: الآية ٦.

(٣٤) سورة البقرة: الآية ٢٢٢.

(٣٥) الاستذكار ١٢٢: ٣، ١٢٣، المغني لابن قدامة ٢٣٠: ١، الإقناع لابن القطان ٩٧: ١.

(٣٦) المصنف لابن أبي شيبة ٨١: ١، البيان للعمراني ٣٤٤: ١.

(٣٧) صحيح البخاري ١٣٠: ١ - ١٣١، كتاب الغسل، باب إذا احتلمت المرأة، الحديث ٣٣، صحيح مسلم ٢٥١: ١، كتاب الحيض، باب وجوب الغسل على المرأة بخروج المنيّ منها، الحديث ٣١٣/٣٢.

(٣٨) بدائع الصنائع ٢٧٤: ١ - ٢٧٥، المغني لابن قدامة ٢٣٠: ١.

(٣٩) الإفصاح ٤٢: ١، المغني لابن قدامة ٢٤١: ١.

(٤٠) صحيح البخاري ١٣٧: ١ - ١٣٨، كتاب الحيض، باب تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت، الحديث ١٠.

(٤١) صحيح مسلم ٢٦٠: ١ - ٢٦١، كتاب الحيض، باب استحباب استعمال المغتسلة من الحيض...، الحديث ٣٣٢/٦٠.

(٤٢) المحلّى بالآثار ٢: ٢، ٤، الحاوي الكبير ١: ٢٠٨، الاستذكار ٣: ٩٣، المغني لابن قدامة ١: ٢٣٥ - ٢٣٦.

(٤٣) المحلّى بالآثار ٢: ٤، الحاوي الكبير ١: ٢٠٨، الاستذكار ٣: ٩٣.

(٤٤) صحيح البخاري ١: ١٣٣، كتاب الغسل، باب إذا التقى الختانان، الحديث ٤٢، صحيح مسلم ١: ٢٧١، كتاب الحيض، باب نسخ «الماء من الماء» ووجوب الغسل بالتقاء الختانين، الحديث ٣٤٨/٨٧.

(٤٥) صحيح البخاري ١: ٩٢ - ٩٣، كتاب الوضوء، باب من لم يَرَ الوضوء إلّا من المخرجين، الحديث ٤٣، صحيح مسلم ١: ٢٧٠، كتاب الحيض، باب إنّما الماء من الماء، الحديث ٣٤٧/٨٦.

(٤٦) سنن أبي داود ١: ٥٥، كتاب الطهارة، باب في الإكسال، الحديث ٢١٥.

(٤٧) الحاوي الكبير ١: ٢٠٩ - ٢١١، الاستذكار ٣: ٧٩، ٨٢، ٩٢، ٩٣، المغني لابن قدامة ١: ٢٣٦.

(٤٨) الحاوي الكبير ١: ٢٠٩ - ٢١٠، الاستذكار ٣: ٨٩ - ٩٠، ٩١ - ٩٣، بدائع الصنائع ١: ٢٧٦، المغني لابن قدامة ١: ٢٣٦.

(٤٩) صحيح مسلم ١: ٢٧١ - ٢٧٢، كتاب الحيض، باب نسخ «الماء من الماء» ووجوب الغسل بالتقاء الختانين، الحديث ٢٤٩/٨٨.

(٥٠) عيون المجالس ١: ١٥٦، الكافي في فقه أهل المدينة: ١٥.

(٥١) الأم ١: ٩٧، البيان للعمراني ١: ٣٤٤.

(٥٢) البيان للعمراني ١: ٣٤٤، بدائع الصنائع ١: ٢٧٧، المغني لابن قدامة ١: ٢٣١.

(٥٣) النوادر والزيادات ١: ٦٦ - ٦٧، الكافي في فقه أهل المدينة: ١٥.

(٥٤) البيان والتحصيل ١: ١٦٠.

(٥٥) المدوّنة الكبرى ١: ٣٢، عيون المجالس ١: ٢٠٠، المعونة ١: ١٦١، وهو قول أبي حنيفة وآخرين. انظر: أحكام القرآن للجصّاص ١: ٢٠٣، المغني لابن قدامة ١: ١٦٦.

(٥٦) المحلّى بالآثار ٢: ١٨٤، البيان للعمراني ١: ٣٥٥.

(٥٧) المحلّى بالآثار ٢: ١٨٤.

(٥٨) وتتمتها: ﴿حَتَّىٰ تَعْلَمُوا۟ مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِى سَبِيلٍ حَتَّىٰ تَغْتَسِلُوا۟﴾ سورة النساء: الآية ٤٣.

(٥٩) النكت والعيون ١: ٤٨٩ - ٤٩٠، أحكام القرآن لابن العربي ١: ٤٣٦ - ٤٣٧.

(٦٠) التاريخ الكبير الجزء الأول، القسم الثاني ص٦٧، في ترجمة أفلت بن خليفة، رقم ١٧١٠، سنن أبي داود ١: ٦٠، كتاب الطهارة، باب في الجنب يدخل المسجد، الحديث ٢٣٢.

(٦١) أحكام القرآن للجصّاص ٢: ٢٠٣ - ٢٠٤، المعونة ١: ١٦١، المغني لابن قدامة ١: ١٦٦.

(٦٢) المعونة ١: ١٨٢، المهذّب للشيرازي ١: ١٤٢، المغني لابن قدامة ١: ١٦٦.

(٦٣) المعونة ١: ١٦١، المحلّى بالآثار ١: ٧٧، وهو منسوب لداود.

(٦٤) الاستذكار ٨: ١٠ - ١٢، المهذّب للشيرازي ١: ١٠٣، ١٢٠، الهداية للمرغيناني ١: ٣٣، المغني لابن قدامة ١: ١٦٨، وقد تقدّم بيان حكم مسّ غير المتوضّئ للمصحف في المسألة الأُولى من الباب الخامس (في معرفة الأفعال التي يشترط فيها الوضوء) من كتاب الوضوء.

(٦٥) المحلّى بالآثار ١: ٨١ - ٨٤، المغني لابن قدامة ١: ١٦٨.

(٦٦) سورة الواقعة: الآية ٧٩.

(٦٧) تقدّم في المسألة الأولى من الباب الخامس (في معرفة الأفعال التي يشترط فيها الوضوء) من كتاب الوضوء.

(٦٨) المعونة ١: ١٦١، المحلّى بالآثار ١: ٨١ - ٨٤، المغني لابن قدامة ١: ١٦٨.

(٦٩) المعونة ١: ١٦٢، الحاوي الكبير ١: ١٤٧، الهداية للمرغيناني ١: ٣٣، المغني لابن قدامة ١: ١٦٥.

(٧٠) المحلّى بالآثار ١: ٧٧، الحاوي الكبير ١: ١٤٧، الاستذكار ٨: ١٥، وهو منسوب لداود.

(٧١) تقدّم تخريجه في المسألة الرابعة من الباب الخامس (في معرفة الأفعال التي يشترط فيها الوضوء) من كتاب الوضوء.

(٧٢) المحلّى بالآثار ١: ٧٨، الاستذكار ٨: ١٥.

(٧٣) الاستذكار ٨: ١٥ - ١٦.

(٧٤) الحاوي الكبير ١: ١٤٧، الهداية للمرغيناني ١: ٢٣، المغني لابن قدامة ١: ١٦٥.

(٧٥) التفريع ١: ٢٠٦، عيون المجالس ١: ١٢٤، المعونة ١: ١٦٣، وفيها: أنّ في قراءة الحائض القرآن روايتين، وأنّ أكثر أصحاب مالك ـ كما في العيون ـ على الجواز. كما يبدو أن الظاهرية أيضًا ذهبوا إلى الجواز، قال في المحلّى بالآثار (١: ٧٧): وقراءة القرآن جائز للجنب والحائض.

(٧٦) صحيح البخاري ١: ١٣٨، كتاب الحيض، باب الاستحاضة، الحديث ١١، صحيح مسلم ١: ٢٦٢، كتاب الحيض، باب المستحاضة وغسلها وصلاتها، الحديث ٣٣٣/٦٢.

(٧٧) الاستذكار ٣: ٢٣٨ - ٢٣٩، الإقناع لابن القطّان ١: ١٠٥.

(٧٨) المدوّنة الكبرى ١: ٤٩، الاستذكار ٣: ٢٣٩، المقدّمات الممهّدات ١: ١٢٧.

(٧٩) الأم ١: ١٤٢، الوجيز ١: ٢٥.

(٨٠) مختصر اختلاف العلماء ١: ١٦٥، تحفة الفقهاء ١: ٣٣.

(٨١) الاستذكار ٣: ٢٤١، المقدّمات الممهّدات ١: ١٢٨.

(٨٢) الأم ١: ١٤٢، الوجيز ١: ٢٥.

(٨٣) مختصر اختلاف العلماء ١: ١٦٥، تحفة الفقهاء ١: ٣٣.

(٨٤) الاستذكار ٣: ٢٤٠، المقدّمات الممهّدات ١: ١٢٦.

(٨٥) المعونة ١: ١٨٩، الاستذكار ١: ٢٤٠، التلقين ١: ٧٥.

(٨٦) الأم ١: ١٤٢، مختصر اختلاف العلماء ١: ١٦٩، الوجيز ١: ٢٥.

(٨٧) الاستذكار ١: ٢٤١، القبس لابن العربي ١: ١٦٧، وهو منسوب لابن نافع وابن الماجشون.

(٨٨) مراتب الإجماع: ٢٣، إلّا أنّه حكي عن يحيى بن أكثم أنّ أقلّ الطهر: تسعة عشر يومًا، انظر: مختصر اختلاف العلماء ١: ١٦٩ - ١٧٠، الاستذكار ٣: ٢٤٠، البيان للعمراني ١: ٤٥٤.

(٨٩) المقدّمات الممهّدات ١: ١٢٦، البيان للعمراني ١: ٤٥٤، الهداية للمرغيناني ١: ٣٤، الكافي لابن قدامة ١: ١٣٩، الإقناع لابن القطّان ١: ١٠٣.

(٩٠) التلقين ١: ٧٥، المعونة ١: ١٩٠ - ١٩١.

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مركز الإفتاء

(٩١) الأم ١: ١٣٤، الحاوي الكبير ١: ٤٠٧-٤٠٨، المهذّب للشيرازي ١: ١٤٦-١٤٧، البيان للعمراني ١: ٤٦٢-٤٦٣، وفيها جميعًا أنّه القول المنسوب للشافعي هو أحد القولين عنده، وأنّ القول الآخر هو رجوعها إلى غالب عادة النساء ستًّا أو سبعًا وهو الأصحّ، كما في معظم هذه المصادر.

(٩٢) اللِّدات: جمع لِدَة، وهي التي ولدت معها في عام واحد، انظر: الذخيرة ١: ٣٨٤.

(٩٣) قال صاحب اللسان: وفي كلام بعض أهل المدينة: إذا استحيضت المرأة أو استمر بها الدم فإنّها تقعد أيامها للحيض، فإذا انقضت أيامها استظهرت بثلاثة أيام تقعد فيها للحيض وتصلّي. ونقل عن الأزهري قوله: ومعنى الاستظهار في قولهم: هذا الاحتياط والاستيثاق. (انظر: لسان العرب مادة: طهر).

(٩٤) التلقين ١: ٧٥، المعونة ١: ١٩٠-١٩١.

(٩٥) التلقين ١: ٧٥-٧٦، المعونة ١: ١٩١.

(٩٦) الحاوي الكبير ١: ٤٠١، المهذّب للشيرازي ١: ١٥٠.

(٩٧) انظر: الاستذكار ٣: ٢٤٥.

(٩٨) الإقناع لابن القطّان ١: ١٠٦.

(٩٩) المنتقى للباجي ١: ١٢٢.

(١٠٠) الاستثفار: هو أن تشدّ المرأة فرجها بخرقة عريضة بعد أن تحتشي قطنًا، وتوثق طرفيها في شيء وتشدّه على وسطها، فتمنع بذلك سيل الدم. انظر: النهاية لابن الأثير ١: ٢٠٩.

(١٠١) الموطّأ ١: ٦٢، كتاب الطهارة، باب المستحاضة، الحديث ١٠٥.

(١٠٢) الحاوي الكبير ١: ٤٠١، الاستذكار ٣: ٢٣٨.

(١٠٣) المعونة ١: ١٩١.

(١٠٤) المعونة ١: ١٩١، الاستذكار ٣: ٢٢٣.

(١٠٥) مختصر اختلاف العلماء ١: ١٦٦-١٦٧، الحاوي الكبير ١: ٣٩٨، المغني لابن قدامة ١: ٣٦٢.

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الإفتاء

(١٠٦) مختصر اختلاف العلماء ١: ١٦٦ - ١٦٧.

(١٠٧) السنن الكبرى (للبيهقي) ١: ٣٣٠، كتاب الحيض، باب في الاستظهار، الاستذكار ٣: ٢٢٤ - ٢٢٥.

(١٠٨) الاستذكار ٣: ٢٤٢ - ٢٤٣، المقدّمات الممهدّات ١: ١٣٢.

(١٠٩) الأم ١: ١٤٢ - ١٤٣، الحاوي الكبير ١: ٤٢٥.

(١١٠) المعونة ١: ١٩٢، الاستذكار ٣: ٢٤٣، المقدّمات الممهّدات ١: ١٣٢.

(١١١) التفريع ١: ٢٠٧، المعونة ١: ١٨٨.

(١١٢) الوجيز ١: ٣١، البيان للعمراني ١: ٥١٤.

(١١٣) لاحظ: الهامش السابق.

(١١٤) الاستذكار ٣: ٢٥٠.

(١١٥) المدوّنة الكبرى ١: ٥٣، التفريع ١: ٢٠٧، المعونة ١: ١٨٩.

(١١٦) الحاوي الكبير ١: ٤٣٦، الوجيز ١: ٣١، الوسيط ١: ٤٧٧.

(١١٧) مختصر اختلاف العلماء ١: ١٦٦، الاستذكار ٣: ٢٤٩، المبسوط للسرخسي ٣: ٢٢٢.

(١١٨) مختصر اختلاف العلماء ١: ١٦٦، الاستذكار ٣: ٢٤٩، وهو منسوب للأوزاعي وقتادة وعطاء على اختلاف في الأخير.

(١١٩) المحلّى بالآثار ٢: ٢٠٦، الاستذكار ٣: ٢٤٩، وحكاه الأوزاعي عن أهل دمشق.

(١٢٠) الحاوي الكبير ١: ٤٣٦، الاستذكار ٣: ٢٥٠.

(١٢١) المدوّنة الكبرى ١: ٥٤، الاستذكار ٣: ١٩٧، البيان للعمراني ١: ٤٥٦.

(١٢٢) مختصر اختلاف العلماء ١: ١٧١، الاستذكار ٣: ١٩٨، المغني لابن قدامة ١: ٤٠٥.

(١٢٣) الاستذكار ٣: ١٩٩، الوجيز ١: ٣١، الهداية للمرغيناني ١: ٣٥، الكافي لابن قدامة ١: ١٥٢، وفي الوجيز والهداية ما هو ظاهر أو صريح في عدم عدّ الدم الخارج حال الطلق نفاسًا.

(١٢٤) كتاب الخصال: ٥٧: المقدّمات الممهّدات ١: ١٣٤ - ١٣٥.

(١٢٥) لم نعثر عليه.

(١٢٦) انظر: المعونة ١: ١٩٣، البيان للعمراني ١: ٤٥٦.

(١٢٧) مختصر المزنـي: ١٤، مختصر اختلاف العلمـاء ١: ١٦٧، أحكام القـرآن للجصّاص ١: ٣٤٦.

(١٢٨) الاستذكار ٣: ١٩٣، الكافي في فقه أهل المدينة: ٣١.

(١٢٩) المدوّنة الكبرى ١: ٥٠.

(١٣٠) مختصر اختلاف العلماء ١: ١٦٧، المحلّى بالآثار ٢: ١٦٨، الاستذكار ٣: ١٩٣.

(١٣١) صحيح البخـاري ١: ١٤٦، كتاب الحيض، بـاب الصفرة والكدرة فـي أيام الحيض، الحديث ٣١.

(١٣٢) الدِّرَجَة: وهو كالسفط الصغير، تضع فيه المرأة خِفَّ متاعها وطيبها. (النهاية لابن الأثير ٢: ١٠٥).

(١٣٣) الكرسف: القطن. (الاستذكار ٣: ١٩٣).

(١٣٤) القصـة البيضاء: الماء الأبيض الـذي يدفعه الرحم بعد انقطاع الحيض، يشـبّه لبياضه بالقطن، وهو الجصّ. (انظر: الاستذكار ٣: ١٩٤).

(١٣٥) الموطأ ١: ٥٩، كتاب الطهارة (٢)، باب طهر الحائض (٢٧)، الحديث ٩٧.

(١٣٦) الإشراف لعبدالوهاب ١: ١٩٥، المنتقى للباجي ١: ١١٩.

(١٣٧) المغني لابن قدامة ١: ٣٨٣.

(١٣٨) سيأتي تخريجه بعد قليل.

(١٣٩) المحلّى بالآثار ٢: ١٦٢، ١٦٣ - ١٦٤.

(١٤٠) الجفوف: وهو أن تدخل المرأة القطنة أو الخرقة في فرجها فتخرج جافّة. (انظر: المدوّنة الكبرى ١: ٥١، المنتقى للباجي ١: ١١٩).

(١٤١) النوادر والزيادات ١: ١٢٩، المقدّمات الممهّدات ١: ١٣٣ - ١٣٤، لكنّ القول المذكور هو ما ذكره القاضي عبدالوهاب في المعونة، أو ما حُكي عن ابن القاسم ومطرف، وأمّا ابن حبيب فقد حُكي عنه: أنّ من كانت تــرى القَصّة البيضاء طهــرت بالجفوف، ومن كانت تــرى الجفوف فلا تطهر بالقصّة البيضاء. انظر: النوادر والزيادات ١: ١٢٨، الاستذكار ٣: ١٩٥، المنتقى للباجي ١: ١١٩.

(١٤٢) المدوّنة الكبرى ١: ٥٠ - ٥١.

(١٤٣) النوادر والزيادات ١: ١٢٨، المنتقى للباجي ١: ١١٩.

(١٤٤) التفريع ١: ٢٠٨، المعونة ١: ١٩٢، عيون المجالس ١: ٢٥٦ - ٢٥٧.

(١٤٥) المبسوط للسرخسي ٣: ١٩٤، الهداية للمرغيناني ١: ٣٤.

(١٤٦) التمييز: هو التفريق بين دم الحيض ودم الاستحاضة باللون والصفات، فدم الحيض هو دم أسود ثخين، ودم الاستحاضة هو دم أحمر رقيق. (انظر: الحاوي الكبير ١: ٣٩٠).

(١٤٧) الحاوي الكبير ١: ٣٩٠، ٣٩٨، ٤٠٤، الوجيز ١: ٢٦، ٢٧.

(١٤٨) تقدّم في مطلع الباب الأول (أنواع الدماء الخارجة من الرحم).

(١٤٩) تقدم تخريجه في المسألة الأولى من هذا البَاب.

(١٥٠) ســنن أبي داود ١: ٨٢، كتاب الطهارة، باب من قال تغتسل بين الأيام، الحديث ٣٠٤، إلَّا أنّه لم يذكر قوله: فإنّما هو عرق.

(١٥١) المحلّى بالآثار ٢: ١٦٤، ١٧٠.

(١٥٢) الحاوي الكبير ١: ٣٩٨، البيان للعمراني ١: ٤٧٢.

(١٥٣) تقدّم تخريجه في المسألة الأولى من هذا الباب وذلك عند بيان حكم الحيض للمبتدئة والمعتادة.

(١٥٤) الحاوي الكبير ١: ٣٩٠، البيان للعمراني ١: ٤٦٦ - ٤٦٧.

(١٥٥) الإشراف لعبدالوهاب ١: ١٩٣، المعونة ١: ١٩٢، إلَّا أنّ حكاية اعتبار مضيّ الطهر لم تكن مقتصرة على عبدالوهاب، بل حكاه غيره، انظر: التفريع ١: ٢٠٨.

(١٥٦) الكافي في فقه أهل المدينة: ٣٢.

(١٥٧) الحاوي الكبير ١: ٤٠٧ - ٤٠٨، ٤١٥.

(١٥٨) سنن الترمذي ١: ٢٢٣ - ٢٢٥، أبواب الطهارة، باب ما جاء في المستحاضة إنّها تجمع بين الصلاتين بغسل واحد، الحديث ١٢٨.

(١٥٩) الحاوي الكبير ١: ٤٠٨.

(١٦٠) سورة البقرة: الآية ٢٢٢.

(١٦١) الإجماع لابن المنذر ٩٥، مراتب الإجماع: ٢٣، الإفصاح ١: ٥١.

(١٦٢) المصادر السابقة.

(١٦٣) صحيح مسلم ١: ٢٦٥، كتاب الحيض، باب وجوب قضاء الصوم على الحائض من دون الصلاة، الحديث ٣٣٥/٦٩، سنن أبي داود ١: ٦٩، كتاب الطهارة، باب في الحائض لا تقضي الصلاة، الحديث ٢٦٣.

(١٦٤) المغني لابن قدامة ١: ٣٤٨.

(١٦٥) الاستذكار ٣: ٢١٩، ٢٢١، المغني لابن قدامة ١: ٣٤٨.

(١٦٦) الإفصاح ١: ٥١، الإقناع لابن القطّان ١: ١٠٣.

(١٦٧) تقدّم تخريجه في المسألة الثالثة من الباب الخامس، من كتاب الوضوء.

(١٦٨) الحاوي الكبير ١: ٣٨٣ - ٣٨٤، البيان للعمراني ١: ٤٤٢.

(١٦٩) مراتب الإجماع: ٢٣، الإفصاح ١: ٥١.

(١٧٠) سورة البقرة: ٢٢٢.

(١٧١) الحاوي الكبير ١: ٣٨٤، المغني لابن قدامة ١: ٣٤٧.

(١٧٢) المدوّنة الكبرى ١: ٥٢، مختصر اختلاف العلماء ١: ١٧٣، الحاوي الكبير ١: ٣٨٤، الإفصاح ١: ٥٢.

(١٧٣) مختصر اختلاف العلماء ١: ١٧٣، المحلّى بالآثار ٢: ١٧٦، الاستذكار ٣: ١٨٤.

(١٧٤) صحيح البخاري ١: ١٣٦، كتاب الحيض، باب مباشرة الحائض، الأحاديث ٦، ٧، ٨.

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الافتاء

(١٧٥) صحيح مسلم ١: ٢٤٦، كتاب الحيض، باب جواز غسل الحائض رأس زوجها...، الحديث ٣٠٢/١٦.

(١٧٦) سنن أبي داود ١: ٧٠، كتاب الطهارة، باب في الرجل يصيب من الحائض ما دون الجماع، الحديث ٢٧٠.

(١٧٧) سورة البقرة: الآية ٢٢٢.

(١٧٨) الحاوي الكبير ١: ٣٨٤، الاستذكار ٣: ١٧٩ - ١٨٢، ١٨٣، أحكام القرآن لابن العربي ١: ١٦٢ - ١٦٣.

(١٧٩) إحكام الفصول للمالكي: ١٦٧، بدل النظر في الأصول: ٢٢٦، المحصول ٣: ٧٨.

(١٨٠) الاستذكار ٣: ١٨٤ - ١٨٥، المحلّى بالآثار ٢: ١٧٦ - ١٨٤. وانظر: أحكام القرآن لابن العربي ١: ١٦٣.

(١٨١) الخمرة: هي مقدار ما يضع الرجل عليه وجهه في سجوده من حصير أو نسيجة خوص ونحوه من النبات، وسُميّت خمرة لأنّ خيوطها مستورة بسعفها، انظر: النهاية لابن الأثير ٢: ٧٤.

(١٨٢) صحيح مسلم ١: ٢٤٤ - ٢٤٥، كتاب الحيض، باب جواز غسل الحائض رأس زوجها...، الحديث ٢٩٨/١١،

(١٨٣) صحيح البخاري ١: ١٣٤، كتاب الحيض، باب غسل الحائض رأس زوجها وترجيله الحديث ٢.

(١٨٤) صحيح البخاري ١: ١٣١، كتاب الغسل، باب عرق الجنب وأن المسلم لا ينجس، الحديث ٣٤.

(١٨٥) المحلّى بالآثار ٢: ١٨٢ - ١٨٤، الاستذكار ٣: ١٨٤ - ١٨٥.

(١٨٦) الحاوي الكبير ١: ٣٨٦، الاستذكار ٣: ١٨٨، المغني لابن قدامة ١: ٣٨٧.

(١٨٧) أحكام القرآن للجصّاص ١: ٣٤٨، المبسوط للسرخسي ٢: ٢٧.

(١٨٨) عيون المجالس ١: ٢٥٤.

(١٨٩) المحلّى بالآثار ٢: ١٧١.

(١٩٠) سورة البقرة: الآية ٢٢٢.

(١٩١) الحاوي الكبير ١: ٣٨٦ - ٣٨٧، الاستذكار ٣: ١٨٩ - ١٩٠، المغني لابن قدامة ١: ٣٨٧.

(١٩٢) سورة البقرة: ٢٢٢.

(١٩٣) أحكام القرآن للجصّاص ١: ٣٤٩، الحاوي الكبير ١: ٣٨٦.

(١٩٤) انظر: أحكام القرآن للجصّاص ١: ٣٤٨ - ٣٥٠، أحكام القرآن لابن العربي ١: ١٦٥ - ١٦٧، الحاوي الكبير ١: ٣٨٦ - ٣٨٧.

(١٩٥) مختصر اختلاف العلماء ١: ١٧٣، الحاوي الكبير ١: ٣٨٥، الاستذكار ٣: ١٨٦ - ١٨٧.

(١٩٦) الكافي لابن قدامة ١: ١٣٧، المغني لابن قدامة ١: ٣٨٤ - ٣٨٥، وقد روي فيهما رواية أخرى عن أحمد، وهي عدم وجوب الكفّارة عليه.

(١٩٧) الاستذكار ٣: ١٨٨، فتح المالك ١: ٤٩٣.

(١٩٨) مسند أحمد ١: ٤٠٦، في مسند عبد الله بن عبّاس.

(١٩٩) سنن أبي داود ١: ٦٩، كتاب الطهارة، باب في إتيان الحائض، الحديث ٢٦٦.

(٢٠٠) سنن الدارقطني ٣: ٢٨٧ - ٢٨٨، كتاب النكاح، باب المهر، الحديث ١٥٩.

(٢٠١) سنن أبي داود ١: ٦٩، كتاب الطهارة، باب في إتيان الحائض، الحديث ٢٦٦.

(٢٠٢) الاستذكار ٣: ١٨٨، فتح المالك ١: ٤٩٤، المحلّى بالآثار ١: ١٨٧ - ١٩٠.

(٢٠٣) الاستذكار ٣: ١٨٧ - ١٨٨، البيان للعمراني ١: ٤٤٧ - ٤٤٩، المغني لابن قدامة ١: ٣٨٤ - ٣٨٥.

(٢٠٤) الحاوي الكبير ١: ٤٤٢، الاستذكار ٣: ٢٢٦، ٢٣٤، المغني لابن قدامة ١: ٤٠٨.

(٢٠٥) التفريع ١: ٢٠٩، فتح المالك ١: ٥٣٦، ٥٣٧.

(٢٠٦) أي: تغتسل.

(٢٠٧) الاستذكار ٣: ٢٢٦ - ٢٢٧، فتح المالك ١: ٥٣٦، المغني لابن قدامة ١: ٤٠٨.

(٢٠٨) الاستذكار ٣: ٢٢٩ - ٢٣١، فتح المالك ١: ٥٣٤، ٥٣٥، المغني لابن قدامة ١: ٤٠٨.

(٢٠٩) الاستذكار ٣: ٢٣١، فتح المالك ١: ٥٣٥.

(٢١٠) الاستذكار ٣: ٢٣١ - ٢٣٢، فتح المالك ١: ٥٣٥، المغني لابن قدامة ١: ٤٠٨.

(٢١١) صحيح البخاري ١: ١٤٦، كتاب الحيض، باب إذا حاضت في شهر حِيَضًا، الحديث ٣٠، صحيح مسلم ١: ٢٦٢، كتاب الحيض، باب المستحاضة وغسلها وصلاتها، الحديث ٦٢/٣٣٣.

(٢١٢) قال الغماري في الهداية: إنّ الزيادة المذكورة مخرّجة في صحيح البخاري، وسندها أيضًا في صحيح مسلم، إلّا أنّه حذفها لما فيها من الكلام، فليس الأمر كما قال ابن رشد. انظر: صحيح البخاري ١: ١١١، كتاب الوضوء، باب غسل الدم، الحديث ٩١، الهداية في تخريج أحاديث البداية ٢: ٨٨.

(٢١٣) سنن أبي داود ١: ٨٠، كتاب الطهارة، باب من قال تغتسل من طهر إلى طهر، الحديث ٢٩٨.

(٢١٤) سنن الترمذي ١: ٢١٧ - ٢١٩، أبواب الطهارة، باب ما جاء في المستحاضة، الحديث ١٢٥، الاستذكار ٣: ٢٣٣.

(٢١٥) هكذا في النسخ، والصحيح: ابن إسحاق.

(٢١٦) مسند أحمد ٧: ٣٣٨، في مسند عائشة، الحديث ٢٥٤٧٤، سنن الدارمي ١: ١٩٨، كتاب الطهارة، باب في غسل المستحاضة.

(٢١٧) سنن الدارمي ١: ٢٠٠، كتاب الطهارة، باب في غسل المستحاضة، صحيح البخاري ١: ١٤٦، كتاب الحيض، باب عرق المستحاضة، الحديث ٣٢.

(٢١٨) سنن أبي داود ١: ٧٩ - ٨٠، كتاب الطهارة، باب من قال: تجمع بين الصلاتين وتغتسل لهما غسلا واحدًا، الحديث ٢٩٦.

(٢١٩) المحلّى بالآثار ٢: ٢١٢ - ٢١٣.

(٢٢٠) سنن أبي داود ١: ٧٦ - ٧٧، كتاب الطهارة، باب من قال: إذا أقبلت الحيضة تدع الصلاة، الحديث ٢٨٧.

(٢٢١) كذا، والصحيح: بنت أبي.

(٢٢٢) الحاوي الكبير ١: ٤٤٢، الاستذكار ٣: ٢٣٣، الهداية للمرغيناني ١: ٣٤، المغني لابن قدامة ١: ٤٠٨ - ٤٠٩.

(٢٢٣) الحاوي الكبير ١: ٤٤٢، الهداية للمرغيناني ١: ٣٤، المغني لابن قدامة ١: ٤٠٩.

(٢٢٤) عارضة الأحوذي ١: ٢١٠.

(٢٢٥) فتح المالك ١: ٥٣٧.

(٢٢٦) شرح اللمع ١: ٤٧٣ - ٤٧٧، المحصول ٣: ١٨٧.

(٢٢٧) تقدّم بيان أنّ انقطاع الحيض يوجب الغسل، في ثلاثة أحاديث تقدّمت في مطلع الباب الأول، وبداية الباب الثاني.

(٢٢٨) قال الغماري في الهداية: هذا كلام مبهم، فإن أراد أمره ﷺ لها بالغسل عند الجمع بين الظهر والعصر مرّة، وعند المغرب والعشاء مرّة، وعند الصبح مرّة، فهو الذي سبق في حديث أسماء بنت عميس، وإن أراد أمره إيّاها بالغسل مرة واحدة كلّ يوم فهذا وقع في حديث أخرجه أحمد والدارقطني والحاكم والبيهقي... وإن أراد ابن رشد أنّه ورد في بعض طرق حديثها الأمر لها بالغسل عند كلّ صلاة فهذا لم أقف عليه. انظر: سنن الدارقطني ١: ٢١٧، كتاب الحيض، الحديث ٥٦، المستدرك ١: ١٧٥، كتاب الطهارة، الهداية في تخريج أحاديث البداية ٢: ٩٨ - ٩٩.

(٢٢٩) سنن أبي داود ١: ٧٩، كتاب الطهارة، باب من قال: تجمع بين الصلاتين وتغتسل لهما غسلًا، الحديث ٢٩٥.

(٢٣٠) فتح المالك ١: ٥٣٤، المغني لابن قدامة ١: ٤٠٨.

(٢٣١) لعلّ الصواب: فاطمة ابنة أبي حبيش، وتقدّمت الإشارة له.

(٢٣٢) الاستذكار ٣: ٢٢٦ - ٢٢٧، فتح المالك ١: ٥٣٣، ٥٣٧.

(٢٣٣) تقدّم تخريجه آنفًا.

(٢٣٤) لم نعثر عليه.

(٢٣٥) الاستذكار ٣: ٢٤٧، المغني لابن قدامة ١: ٣٨٨.

(٢٣٦) الاستذكار ٣: ٢٤٦، البيان للعمراني ١: ٥٢٤.

(٢٣٧) الكافي لابن قدامة ١: ١٥١، المغني لابن قدامة ١: ٣٨٧ - ٣٨٨، الاستذكار ٣: ٢٤٧، وحكى في الأولين: إباحة وطء المستحاضة مطلقًا عن أحمد.

(٢٣٨) الاستذكار ٣: ٢٤٨.

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الإفتاء

كتاب التيمّم

والقول المحيط بأصول هذا الكتاب يشتمل بالجملة على سبعة أبواب: الباب الأول: في معرفة الطهارة التي هذه الطهارة بدل منها. الثاني: معرفة من تجوز له هذه الطهارة. الثالث: في معرفة شروط جواز هذه الطهارة. الرابع: في صفة هذه الطهارة. الخامس: في ما تصنع به هذه الطهارة. السادس: في نواقض الطهارة. السابع: في الأشياء التي هذه الطهارة شرط في صحتها أو في استباحتها.

الباب الأول
في معرفة الطهارة التي هذه الطهارة بدل منها

اتّفق العلماء على أنّ هذه الطهارة هي بدل من الطهارة الصغرى(•)[١]، واختلفوا في الكبرى*، فروي عن عمر وابن مسعود أنّهما كانا لا يريانها بدلًا من الكبرى[٢]، وكان علي وغيره من الصحابة يرون أنّ التيمّم يكون بدلًا من الطهارة الكبرى[٣]، وبه قال عامة الفقهاء[٤].

٧٥: • أجمع الإباضية على أن التيمم طهارة بديلة عن عدم الماء أو تعذر استعماله رخصة من الله تعالى لهذه الأمة المحمدية كخصيصة من خصائصها وهو مذهب جمهور الفقهاء. (شرح النيل: ٣٦١/١ – ٣٦٢، منهج الطالبين: ٥٢٧/٢).

---

* لا خلاف عند الإمامية في عموم بدلية التيمّم للوضوء أو الغسل، وهو من المرتكزات عند المتشرّعة، والمسلّمات الفقهية، وذلك لاطلاق بدليّته كما في قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ﴾ بعد ذكر التيمّم. (**مصباح الفقيه ٦: ١٥٢**).

والسبب في اختلافهم: الاحتمال الوارد في آية التيمم، وأنّه لم تصحّ عندهم الآثار الواردة بالتيمّم للجنب. أمّا الاحتمال الوارد في الآية فلأنّ قوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَجِدُواْ مَآءً فَتَيَمَّمُواْ﴾[٥] يحتمل أن يعود الضمير الذي فيه على المحدث حدثًا أصغر فقط، ويحتمل أن يعود عليهما معًا، لكن من كانت الملامسة عنده في الآية الجماع فالأظهر أنّه عائد عليهما معًا، ومن كانت الملامسة عنده هي اللمس باليد، أعني في قوله تعالى: ﴿أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾[٦]. فالأظهر أنّه إنّما يعود الضمير عنده على المحدث حدثًا أصغر فقط، إذ كانت الضمائر إنّما يحمل أبدًا عودها على أقرب مذكور، إلّا أن يقدّر في الآية تقديمًا وتأخيرًا حتى يكون تقديرها هكذا: يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة، أو جاء أحد منكم من الغائط، أو لامستم النساء، فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق، وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين، وإن كنتم جنبًا فاطّهروا، وإن كنتم مرضى أو على سفر فلم تجدوا ماء فتيمّموا صعيدًا طيبًا. ومثل هذا ليس ينبغي أن يصار إليه إلّا بدليل، فإنّ التقديم والتأخير مجاز، وحمل الكلام على الحقيقة أولى من حمله على المجاز.

وقد يظنّ أنّ في الآية شيئًا يقتضي تقديمًا وتأخيرًا، وهو أنّ حملها على ترتيبها يوجب أنّ المرض والسفر حدثان، لكن هذا لا يحتاج إليه إذا قدّرت (أَوْ) هاهنا بمعنى الواو، وذلك موجود في كلام العرب، في مثل قول الشاعر:

وكان سِيّان أن لا يَسْرَحوا نَعَمًا أو يَسْرَحوه بها واغبرَّت السُّوْحُ[٧]

فإنّه إنّما يقال: سيّان زيد وعمرو. وهذا هو أحد الأسباب التي أوجبت الخلاف في هذه المسألة[٨].

وأمّا ارتيابهم في الآثار التي وردت في هذا المعنى فبيّن ممّا خرّجه البخاري ومسلم: أنّ رجلًا أتى عمرًا ﷺ فقال: أجنبت فلم أجد الماء، فقال: لا تصلّ، فقال عمار: أما تذكر يا أمير المؤمنين إذ أنا وأنت في سرية فأجنبنا فلم نجد الماء، فأمّا أنت فلم تصلّ، وأمّا أنا فتمعّكت في التراب فصلّيت؟ فقال النبي ﷺ: «**إنّما كان يكفيك أنْ تضربَ بيديكَ، ثُمّ تنفُخَ فيهما، ثُمّ تمسحَ بهما وجهك وكفيكَ**». فقال عمر: اتّق الله يا عمارُ! فقال: إن شئت لم أحدّث به[٩]. وفي بعض الروايات: أنّه قال له عمر: نولّيك ما تولّيت[١٠].

وخرّج مسلم عن شقيق قال: كنت جالسًا مع عبد الله بن مسعود وأبي موسى، فقال أبو موسى: يا أبا عبد الرحمٰن أرأيت لو أنّ رجلًا أجنب فلم يجد الماء شهرًا، كيف يصنع بالصلاة؟ فقال عبد الله لأبي موسى: لا يتيمّم وإن لم يجد الماء شهرًا، فقال أبو موسى: فكيف بهذه الآية في سورة المائدة: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا۟ مَآءً فَتَيَمَّمُوا۟ صَعِيدًا طَيِّبًا﴾[١١]، فقال عبد الله: لو رخّص لهم في هذه الآية لأوشك إذا برد عليهم الماء أن يتيمّموا بالصعيد! فقال أبو موسى لعبد الله: ألم تسمع لقول عمار؟ وذكر له الحديث المتقدّم، فقال له عبد الله: ألم تر عمر لم يقنع بقول عمّار؟[١٢] لكنّ الجمهور رأوا أنّ ذلك قد ثبت من حديث عمّار وعمران بن الحصين[١٣]، خرّجهما البخاري، وإنّ نسيان عمر ليس مؤثّرًا في وجوب العمل بحديث عمّار، وأيضًا فإنّهم استدلّوا بجواز التيمّم للجنب والحائض بعموم قوله عليه السلام: «**جُعلت ليَ الأرضُ مسجدًا وطهورًا**»[١٤].

وأمّا حديث عمران بن الحصين فهو: أنّ رسول الله ﷺ رأى رجلًا معتزلًا لم يصلِّ مع القوم، فقال: «**يا فُلانُ! أما يكفيكَ أنْ تُصلِّيَ معَ القومِ؟**» فقال: يا رسول الله! أصابتني جنابة ولا ماء، فقال عليه السلام:

«**عليكَ بالصعيدِ فإنّه يكفيكَ**»[١٥] و[١٦].

ولموضع هذا الاحتمال اختلفوا: هل لمن ليس عنده ماء أن يطأ أهله أم لا يطأها؟ أعني: من يجوّز للجنب التيمّم[١٧].

الباب الثاني
في معرفة من تجوز له الطهارة

وأمّا من تجوز له هذه الطهارة[•]، فأجمع العلماء أنّها تجوز لاثنين: للمريض وللمسافر إذا عدما الماء[١٨]. واختلفوا في أربع: المريض يجد الماء ويخاف من استعماله، وفي الحاضر يعدم الماء، وفي الصحيح المسافر يجد الماء فيمنعه من الوصول إليه خوفٌ، وفي الذي يخاف من استعماله من شدّة البرد*.

٧٦: • أجمع الإباضية على أن التيمم جائز لمريض أو مسافر في عدم الماء أو من يخشى على نفسه باستعمال الماء لبرد أو لجرح أو دماميل ونحوه. وهو مذهب للجمهور والإمامية. (**شرح النيل**: ١/٣٧٢ - ٣٧٣، **منهج الطالبين**: ٢/٥٣٧ - ٥٤١).

---

* ذكر فقهاء الإمامية أنّ ما سوّغ معه التيمّم أمور:

أحدها: عدم الماء.

ثانيها: عدم الوصول إليه.

ثالثها: الخوف من استعماله على النفس أو المال ونحوهما. (**جواهر الكلام**: ٥/ ٧٥، ٩٦، ١٠٢).

فأمّا المريض الذي يجد الماء ويخاف من استعماله، فقال الجمهور: يجوز التيمّم له[١٩]، وكذلك الصحيح الذي يخاف الهلاك[٢٠] أو المرض الشديد من برد الماء[٢١]، وكذلك الذي يخاف من الخروج إلى الماء[٢٢]، إلّا أنّ معظمهم أوجب عليه الإعادة إذا وجد الماء[٢٣]. وقال عطاء: لا يتيمّم المريض ولا غير المريض إذا وجد الماء[٢٤]. وأمّا الحاضر الصحيح الذي يعدم الماء، فذهب مالك والشافعي إلى جواز التيمّم له[٢٥]، وقال أبو حنيفة: لا يجوز التيمّم للحاضر الصحيح وإن عدم الماء[٢٦].

وسبب اختلافهم في هذه المسائل الأربع التي هي قواعد هذا الباب: أمّا في المريض الذي يخاف من استعمال الماء فهو اختلافهم: هل في الآية محذوف مقدّر في قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ﴾[٢٧]، فمن رأى أنّ في الآية حذفًا وأنّ تقدير الكلام: وإن كنتم مرضى لا تقدرون على استعمال الماء، وأنّ الضمير في قوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَجِدُواْ مَآءً﴾[٢٨] إنّما يعود على المسافر فقط، أجاز التيمّم للمريض الذي يخاف من استعمال الماء، ومن رأى أنّ الضمير في (فَلَمْ تَجِدُواْ مَاء) يعود على المريض والمسافر معًا، وأنّه ليس في الآية حذف لم يجز للمريض إذا وجد الماء التيمّم[٢٩].

وأمّا سبب اختلافهم في الحاضر الذي يعدم الماء، فاحتمال الضمير الذي في قوله تعالى: ﴿تَجِدُواْ مَآءً فَتَيَمَّمُواْ﴾[٣٠] أن يعود على أصناف المحدثين، أعني: الحاضرين والمسافرين، أو على المسافرين فقط، فمن رآه عائدًا على جميع أصناف المحدثين أجاز التيمّم للحاضرين، ومن رآه عائدًا على المسافرين فقط أو على المرضى والمسافرين لم يُجز التيمّم للحاضر الذي عدم الماء[٣١].

وأمّا سبب اختلافهم في الخائف من الخروج إلى الماء، فاختلافهم في

قياسه على مَن عدم الماء[٣٢].

وكذلك اختلافهم في الصحيح يخاف من برد الماء، السبب فيه هو اختلافهم في قياسه على المريض الذي يخاف من استعمال الماء[٣٣]، وقد رجّح مذهبهم القائلون بجواز التيمّم للمريض بحديث جابر في المجروح الذي اغتسل فمات، فأجاز عليه الصلاة والسلام المسح له، وقال: «**قَتَلُوهُ قَتَلَهُمُ اللهُ**»[٣٤و٣٥]. وكذلك رجّحوا أيضًا قياس الصحيح الذي يخاف من برد الماء على المريض، بما روي أيضًا في ذلك عن عمرو بن العاص أنّه أجنب في ليلة باردة، فتيمّم وتلا قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾[٣٦] فذكر ذلك للنبي عليه الصلاة والسلام فلم يعنّف[٣٧و٣٨].

الباب الثالث

في معرفة شروط جواز هذه الطهارة

وأمّا معرفة شروط هذه الطهارة[٧٧]، فتتعلّق بها ثلاث مسائل قواعد: إحداها: هل النية من شرط هذه الطهارة أم لا؟ والثانية: هل الطلب شرط في جواز التيمم عند عدم الماء أم لا؟ والثالثة: هل دخول الوقت شرط في جواز التيمّم أم لا؟

٧٧: • اتفق الإباضية على أن شروط التيمم؛ البلوغ والعقل والإسلام ودخول الوقت وكون المكلف ذاكرًا لا ناسيًا أو ساهيًا أو نائمًا أو مكرهًا. ولا حائضًا (للمرأة أو النفساء). وأن فروضه: النية وضرب الوجه واليدين على الترتيب بالصعيد الطاهر مع الموالاة. (**شرح النيل: ٣٦٥/١ - ٣٦٦، منهج الطالبين: ٥٢٧/٢ - ٥٢٩**).

أمّا المسألة الأولى: فالجمهور على أنّ النيّة فيها شرط* لكونها عبادة غير معقولة المعنى[٣٩]، وشذّ زفر فقال: إنّ النيّة ليست بشرط فيها، وأنّها لا تحتاج إلى نيّة[٤٠]، وقد روي ذلك أيضًا عن الأوزاعي والحسن بن حيّ[٤١] وهو ضعيف.

وأمّا المسألة الثانية: فإنّ مالكًا ﷺ اشترط الطلب[٤٢]، وكذلك الشافعي[٤٣]**، ولم يشترطه أبو حنيفة[٤٤].

سبب اختلافهم في هذا هو: هل يسمّى من لم يجد الماء من دون طلب غيرَ واجد للماء أم ليس يسمّى غير واجد للماء إلّا إذا طلب الماء فلم يجده؟[٤٥] لكنّ الحقّ في هذا أن يعتقد أنّ المتيقّن لعدم الماء[•] ـ إمّا بطلب متقدّم وإمّا بغير ذلك ـ هو عادم للماء، وأمّا الظانّ فليس بعادم للماء، ولذلك يضعف القول بتكرّر الطلب الذي في المذهب في المكان الواحد بعينه، ويقوى اشتراطه ابتداء إذا لم يكن هنالك علم قطعي بعدم الماء[٤٦].

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الإفتاء

٧٨: • أجمع الإباضية على أن طلب الماء قبل التيمم من فروضه، وشرط لصحته وهو مذهب مالك والشافعي. (**شرح النيل: ٣٦٥/١، منهج الطالبين: ٥٣٥/٢**).

* أجمع فقهاء الإمامية على أنّ النية شرط في التيمّم كما في الوضوء والغسل. (**جواهر الكلام ٥: ١٦٧**).

** أجمع فقهاء الإمامية على وجوب الطلب، وعدم مشروعية التيمّم إلّا بعد طلب الماء. (**جواهر الكلام ٥: ٧٧**).

وأمّا المسألة الثالثة: وهو اشتراط دخول الوقت(•)، فمنهم من اشترطه، وهو مذهب الشافعي ومالك*، ومنهم من لم يشترطه، وبه قال أبو حنيفة وأهل الظاهر، وابن شعبان من أصحاب مالك(٤٧).

وسبب اختلافهم هو: هل ظاهر مفهوم آية الوضوء يقتضي ألا يجوز التيمّم والوضوء إلَّا عند دخول الوقت لقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ الآية(٤٨)، فأوجب الوضوء والتيمّم عند وجوب القيام إلى الصلاة، وذلك إذا دخل الوقت، فوجب لهذا أن يكون حكم الوضوء والتيمّم في هذا حكم الصلاة، أعني: أنّه كما أنّ الصلاة من شرط صحتها الوقت كذلك من شروط صحة الوضوء والتيمّم الوقت، إلَّا أنّ الشرع خصّص الوضوء من ذلك، فبقي التيمّم على أصله، أم ليس يقتضي هذا ظاهر مفهوم الآية، وأنّ تقدير قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ أي: إذا أردتم القيام إلى الصلاة، وأيضًا فإنّه لو لم يكن هنالك محذوف لما كان يفهم من ذلك إلَّا إيجاب الوضوء والتيمّم عند وجوب الصلاة فقط، لا أنّه لا يجزئ إن وقع قبل الوقت إلَّا أن يقاسا على الصلاة(٤٩).

٧٩: • الراجح عند الإباضية أن دخول الوقت شرط لصحة التيمم مع عدم الماء أو مانعه، وهو مذهب مالك والشافعي والإمامية. (**شرح النيل: ٣٦٥/١، منهج الطالبين: ٥٣٢/٢**).

---

* أجمع فقهاء الإمامية على أنّ الوقت شرط في صحة التيمّم، فلا يجوز التيمّم للصلاة قبل دخول الوقت. (**جواهر الكلام ٥: ١٥٤**).

فلذلك الأَوْلى أن يقال في هذا: إنّ سبب الخلاف فيه هو قياس التيمّم على الصلاة، لكن هذا يضعف، فإنّ قياسه على الوضوء أشبه، فتأمّل هذه المسألة فإنّها ضعيفة، أعني: من يشترط في صحته دخول الوقت ويجعله من العبادات الموقتة[٥٠]، فإنّ التوقيت في العبادة لا يكون إلَّا بدليل سمعي، وإنّما يسوغ القول بهذا إذا كان على رجاء من وجود الماء قبل دخول الوقت، فيكون هذا ليس من باب أنّ هذه العبادة موقّتة، لكن من باب أنّه ليس ينطلق اسم الغيرِ واجد[٥١] للماء إلَّا عند دخول وقت الصلاة، لأنّه ما لم يدخل وقتها أمكن أن يطرأ هو على الماء، ولذلك اختلف المذهب متى يتيمّم، هل في أول الوقت، أو في وسطه، أو في آخره[٥٢]؟ لكن هاهنا مواضع يعلم قطعًا أنّ الإنسان ليس بطارئ على الماء فيها قبل دخول الوقت، ولا الماء بطارئ عليه.

وأيضًا فإن قدّرنا طروّ الماء فليس يجب عليه إلَّا نقص التيمّم فقط لا منع صحته، وتقدير الطروّ هو ممكن في الوقت وبعده، فلِمَ جعل حكمه قبل الوقت خلاف حكمه في الوقت، أعني: أنّه قبل الوقت يمنع انعقاد التيمّم، وبعد دخول الوقت لا يمنعه؟ وهذا كلّه لا ينبغي أن يصار إليه إلَّا بدليل سمعي، ويلزم على هذا ألا يجوز التيمّم إلَّا في آخر الوقت، فتأمّله.

الباب الرابع
في صفة هذه الطهارة

وأمّا صفة هذه الطهارة[•]، فتتعلّق بها ثلاث مسائل هي قواعد هذا الباب.

٨٠: • المشهور عند الإباضية أن صفة هذه الطهارة ضربة للوجه وأخرى لليدين إلى الرسغين وهو موافق للظاهرية وأهل الحديث ورواية عن مالك. (**شرح النيل: ١/٣٦٥-٣٦٦، منهج الطالبين: ٢/٥٢٧**).

المسألة الأولى: اختلف الفقهاء في حدّ الأيدي التي أمر الله بمسحها في التيمّم في قوله: ﴿فَٱمۡسَحُواْ بِوُجُوهِكُمۡ وَأَيۡدِيكُم مِّنۡهُ﴾[٥٣] على أربعة أقوال:

القول الأول: إنّ الحدّ الواجب في ذلك هو الحدّ الواجب بعينه في الوضوء، وهو إلى المرافق، وهو مشهور المذهب[٥٤]، وبه قال فقهاء الأمصار[٥٥].

والقول الثاني: إنّ الفرض هو مسح الكفّ فقط، وبه قال أهل الظاهر وأهل الحديث[٥٦]*.

والقول الثالث: الاستحباب إلى المرفقين، والفرض الكفّان، وهو مروي عن مالك[٥٧].

والقول الرابع: أنّ الفرض إلى المناكب، وهو شاذّ، روي عن الزهري ومحمد بن مسلمة[٥٨].

والسبب في اختلافهم: اشتراك اسم «اليد» في لسان العرب، وذلك أنّ اليد في كلام العرب يقال على ثلاثة معان: على الكفّ فقط وهو أظهرها استعمالًا، ويقال على الكفّ والذراع، ويقال على الكفّ والساعد والعضد[٥٩].

والسبب الثاني: اختلاف الآثار في ذلك، وذلك أنّ حديث عمّار المشهور فيه من طرقه الثابتة: «إنّما يكفيك أنْ تضرب بيدك ثمّ تنفخ فيها، ثمّ تمسح بها وجهك وكفّيك»[٦٠]. وورد في بعض طرقه أنّه قال له عليه السلام: «**وأَن تمسح بيديك إلى المرفقين**»[٦١].

---

* المشهور عند فقهاء الإمامية وجوب مسح ظاهر الكفّين من الزندين إلى رؤوس الأصابع، وربّما ادّعي عليه الإجماع، للأخبار الكثيرة المعتبرة. (**الحدائق الناضرة** ٤: ٣٤٩).

وروي أيضًا عن ابن عمر: أنّ النبي ﷺ قال: «**التَّيَمُّمُ ضَرْبَتَانِ: ضَرْبَةٌ لِلوَجهِ، وَضَرْبَةٌ لِليَدَيْنِ إلى المِرْفَقَيْنِ**»[٦٢]. وروي أيضًا من طريق ابن عباس[٦٣] ومن طريق غيره[٦٤و٦٥]. فذهب الجمهور إلى ترجيح هذه الأحاديث على حديث عمّار الثابت من جهة عضد القياس لها، أعني: من جهة قياس التيمّم على الوضوء، وهو بعينه حَمَلَهم على أن عدلوا بلفظ اسم «اليد» عن الكفّ الذي هو فيه أظهر إلى الكفّ والساعد[٦٦].

ومن زعم أنّه ينطلق عليهما بالسواء، وأنّه ليس في أحدهما أظهر منه في الثاني، فقد أخطأ[٦٧] فإنّ اليد وإن كانت اسمًا مشتركًا فهي في الكفّ حقيقةً، وفي ما فوق الكفّ مجاز، وليس كلّ اسم مشترك هو مجمل، وإنّما المشترك المجمل الذي وضع من أول أمره مشتركًا، وفي هذا قال الفقهاء: إنّه لا يصحّ الاستدلال به.

ولذلك ما نقول: إنّ الصواب هو أن يعتقد أنّ الفرض إنّما هو الكفّان فقط، وذلك أنّ اسم «اليد» لا يخلو أن يكون في الكفّ أظهر منه في سائر الأجزاء، أو يكون دلالته على سائر أجزاء الذراع والعضد بالسواء، فإن كان أظهر فيجب المصير إلى الأخذ بالأثر الثابت، فأمّا أن يغلب القياس هاهنا على الأثر فلا معنى له، ولا أن ترجّح به أيضًا أحاديث لم تثبت بعد، فالقول في هذه المسألة بيّن من الكتاب والسُّنَّة، فتأمّله[٦٨].

وأمّا من ذهب إلى الآباط، فإنّما ذهب إلى ذلك لأنّه قد روي في بعض طرق حديث عمّار أنّه قال: تيمّمنا مع رسول الله ﷺ فمسحنا بوجوهنا وأيدينا إلى المناكب[٦٩و٧٠]. ومن ذهب إلى أن يَحمِل تلك الأحاديث على الندب، وحديث عمّار[٧١] على الوجوب، فهو مذهب حسن، إذ كان الجمع أولى من الترجيح عند أهل الكلام الفقهي، إلّا أنّ هذا ينبغي أن يصار إليه إن صحّت تلك الأحاديث.

المسألة الثانية: اختلف العلماء في عدد الضربات على الصعيد للتيمّم(•)، فمنهم من قال: واحدة(٧٢)، ومنهم من قال: اثنتين. والذين قالوا: اثنتين، منهم من قال: ضربة للوجه وضربة لليدين، وهم الجمهور ـ وإذا قلت: الجمهور، فالفقهاء الثلاثة معدودون فيهم(٧٣) أعني: مالكًا والشافعي وأبا حنيفة ـ. ومنهم من قال: ضربتان لكلّ واحد منهما، أعني: لليد ضربتان، وللوجه ضربتان(٧٤)*.

والسبب في اختلافهم: أنّ الآية مجملة في ذلك، والأحاديث متعارضة، وقياس التيمّم على الوضوء في جميع أحواله غير متّفق عليه، والذي في حديث عمّار(٧٥) الثابت(٧٦) من ذلك إنّما هو ضربة واحدة للوجه والكفّين معًا، لكن هاهنا أحاديث فيها ضربتان(٧٧)، فرجّح الجمهور هذه الأحاديث لمكان قياس التيمّم على الوضوء(٧٨).

٨١: • الراجح عند فقهاء الإباضية ضربة واحدة للوجه وأخرى لليدين وهو مذهب للجمهور والإمامية. (**شرح النيل: ٣٩٣/١، منهج الطالبين: ٥٢٧/٢**).

---

* اختلف فقهاء الإمامية في عدد الضربات في التيمّم على أقوال:

أحدها ـ وهو المشهور ـ: التفصيل بين التيمّم الذي يكون بدلًا عن الوضوء وبين ما هو بدل عن الغسل، فيكفي في الأول ضربة واحدة للوجه واليدين.

ثانيها: اعتبار الضربتين في التيمّم مطلقًا، وهو منسوب إلى جماعة من المتقدّمين.

ثالثها: كفاية الضربة الواحدة مطلقًا.

رابعها: اعتبار ثلاث ضربات: واحدة للوجه وأخرى لليد اليمنى وثالثة لليسرى. (**جواهر الكلام ٥: ٢٠٧، مهذّب الأحكام ٤: ٤٢٧**).

المسألة الثالثة: اختلف الشافعي مع مالك وأبي حنيفة وغيرهما في وجوب توصيل التراب إلى أعضاء التيمّم(•)، فلم ير ذلك أبو حنيفة واجبًا ولا مالك(٧٩)، ورأى ذلك الشافعي واجبًا(٨٠)*.

وسبب اختلافهم: الاشتراك الذي في حرف (مِن) في قوله تعالى: ﴿فَٱمۡسَحُواْ بِوُجُوهِكُمۡ وَأَيۡدِيكُم مِّنۡهُ﴾(٨١) وذلك أنّ (مِن) قد ترد للتبعيض، وقد ترد لتمييز الجنس. فمن ذهب إلى أنّها هاهنا للتبعيض أوجب نقل التراب إلى أعضاء التيمّم، ومن رأى أنّها لتمييز الجنس قال: ليس النقل واجبًا. والشافعي إنّما رجّح حملها على التبعيض من جهة قياس التيمّم على الوضوء(٨٢)، لكن يعارضه حديث عمّار المتقدّم؛ لأنّ فيه: «ثم تنفخ فيها»، وتيمّمُ رسول الله ﷺ على الحائط(٨٣).

وينبغي أن تعلم أنّ الاختلاف في وجوب الترتيب في التيمّم، ووجوب الفور فيه، هو بعينه اختلافهم في ذلك في الوضوء، وأسباب الخلاف هنالك هي أسبابه هنا، فلا معنًى لإعادته(٨٤).

٨٢: • المشهور عند الإباضية أنه يشترط في التيمم وصول التراب إلى أعضاء التيمم وهو المستحب في المذهب وعند الشافعية، والإمامية. (**شرح النيل: ١/٣٩٧، منهج الطالبين: ٢/٥٢٨ - ٥٢٩**).

---

* المشهور عند الإمامية عدم اعتبار علوق التراب ممّا ضرب عليه للمسح على أعضاء التيمّم، وظاهر بعضهم الإجماع عليه. (**جواهر الكلام ٥: ١٨٧ - ١٩٤، مهذّب الأحكام ٤: ٤٠٣**).

الباب الخامس
في ما تصنع به هذه الطهارة

وفيه مسألة واحدة، وذلك أنّهم اتّفقوا على جوازها بتراب الحرث الطيب(•)[٨٥]، واختلفوا في جواز فعلها بما عدا التراب من أجزاء الأرض المتولّدة عنها؛ كالحجارة، فذهب الشافعي إلى أنّه لا يجوز التيمّم إلّا بالتراب الخالص[٨٦]. وذهب مالك وأصحابه إلى أنّه يجوز التيمّم بكلّ ما صعد على وجه الأرض من أجزائها في المشهور عنه*: الحصى والرمل والتراب[٨٧]. وزاد أبو حنيفة فقال: وبكلّ ما يتولّد من الأرض من الحجارة مثل: النورة والزرنيخ والجصّ والطين والرخام[٨٨]. ومنهم من شرط أن يكون التراب على وجه الأرض وهم الجمهور[٨٩].

وقال أحمد بن حنبل: يتيمّم بغبار الثوب واللِّبْد[٩٠]**.

٨٣: • الأصح في المذهب الإباضي جواز التيمم بالتراب النقي أو أشبهه مما يعلق به التراب الطاهر، وأنه لا يجوز بتراب نجس أو من بيت مشرك أو بيت مغصوب ولا فضلة تيمم وهو مذهب الجمهور والإمامية. (**شرح النيل**: ١/٣٩٨ - ٣٩٩، **منهج الطالبين**: ٢/٥٢٩ - ٥٣٠).

---

* ظاهر فقهاء الإمامية الإجماع على جواز التيمّم بكلّ ما يقع عليه اسم الأرض، سواء كان ترابًا أو حجرًا أو حصىً للأصل والأخبار المعتبرة المشتملة على لفظ «الأرض» ولفظ «الصعيد». (**جواهر الكلام** ٥: ١١٨، **مهذّب الأحكام** ٤: ٣٧٧).

** لا خلاف عند الإمامية في جواز التيمّم بغبار الثوب أو لبد الفرس أو عرف الدابّة، مع فقد ما ذكر من مطلق وجه الأرض، بل عليه الإجماع. (**جواهر الكلام** ٥: ١٤٢، **مهذّب الأحكام** ٤: ٣٨٢).

والسبب في اختلافهم شيئان: أحدهما: اشتراك اسم «الصعيد» في لسان العرب، فإنّه مرة يطلق على التراب الخالص، ومرة يطلق على جميع أجزاء الأرض الظاهرة، حتى إنّ مالكًا وأصحابه حملهم دلالة اشتقاق هذا الاسم ـ أعني: الصعيد ـ أن يجيزوا في إحدى الروايات عنهم التيمّم على الحشيش وعلى الثلج* قالوا: لأنّه يسمّى صعيدًا في أصل التسمية، أعني: من جهة صعوده على الأرض(٩١)، وهذا ضعيف.

والسبب الثاني: إطلاق اسم «الأرض» في جواز التيمّم بها في بعض روايات الحديث المشهور، وتقييدها بالتراب في بعضها، وهو قوله عليه الصلاة والسلام: «**جُعلَتْ ليَ الأرضُ مسجدًا وطهورًا**»، فإنّ في بعض رواياته: «**جُعلَتْ ليَ الأرضُ مسجدًا وطهورًا**»(٩٢) وفي بعضها: «**جُعلت ليَ الأرضُ مسجدًا، وجُعلت لي تُربتُها طهورًا**»(٩٣)و(٩٤). وقد اختلف أهل الكلام الفقهي هل يقضى بالمطلق على المقيّد أو بالمقيّد على المطلق؟ والمشهور عندهم: أن يقضى بالمقيّد على المطلق، وفيه نظر(٩٥).

ومذهب أبي محمد بن حزم أن يقضى بالمطلق على المقيّد؛ لأنّ المطلق فيه زيادة معنى(٩٦)، فمن كان رأيه القضاء بالمقيّد على المطلق وحمل اسم «الصعيد الطيّب» على التراب لم يجز التيمّم إلّا بالتراب، ومن قضى بالمطلق على المقيّد وحمل اسم «الصعيد» على كل ما على وجه الأرض من أجزائها، أجاز التيمّم بالرمل والحصى.

---

* المشهور عند فقهاء الإمامية أنّ ما يتيمّم به ثلاث مراتب:
الأولى: مطلق وجه الأرض. الثانية: الغبار. الثالثة: الطين.
ولا تصل النوبة إلى كلّ مرتبة لاحقة مع التمكن من سابقتها. (**جواهر الكلام ٥: ١٥٣، مهذّب الأحكام ٤: ٣٨٤**).

وأمّا إجازة التيمّم بما يتولّد منها فضعيف، إذ كان لا يتناوله اسم الصعيد، فإنّ أعمّ دلالة اسم «الصعيد» أن يدلّ على ما تدلّ عليه الأرض، لا أن يدلّ على الزرنيخ والنورة، ولا على الثلج والحشيش[٩٧]، والله الموفّق للصواب.

والاشتراك الذي في اسم «الطيِّب» أيضًا من أحد دواعي الخلاف[٩٨].

الباب السادس
في نواقض هذه الطهارة

وأمّا نواقض هذه الطهارة(•) فإنّهم اتّفقوا على أنّه ينقضها ما ينقض الأصل الذي هو الوضوء* أو الطهر[٩٩]، واختلفوا من ذلك في مسألتين، إحداهما: هل ينقضها إرادة صلاة أخرى مفروضة غير المفروضة التي تيمّم لها؟ والمسألة الثانية: هل ينقضها وجود الماء أم لا؟

أمّا المسألة الأولى: فذهب مالك فيها إلى أنّ إرادة الصلاة الثانية تنقض

مكتب الإفتاء

٨٤: • المشهور عند الإباضية أن نواقض التيمم هي نواقض أصله (الوضوء) على خلاف من وجد الماء بعد تيممه وصلاته، من دون مرور الوقت. أيصلّي أم لا؟ والراجح لا مع قدرته على استعمال الماء. وهو مذهب الجمهور. (**شرح النيل: ١/٤٠٥-٤٠٨، منهج الطالبين: ٢/٥٣٢، ٥٤٢-٥٤٣**).

* أجمع فقهاء الإمامية على أنّ التيمّم ينتقض بنواقض الطهارة المائية وبوجود الماء مع التمكّن من استعماله، واستدلّ له بالإجماع. (**جواهر الكلام ٥: ٢٦٣، مهذّب الأحكام ٤: ٤٤٥**).

طهارة الأولى(•)[١٠٠]، ومذهب غيره خلاف ذلك[١٠١]و[١٠٢]*. وأصل هذا الخلاف يدور على شيئين:

أحدهما: هل في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾[١٠٣] محذوف مقدّر، أعني: إذا قمتم من النوم، أو قمتم محدثين، أم ليس هنالك محذوف أصلًا؟ فمن رأى أنْ لا محذوف هنالك، قال: ظاهر الآية وجوب الوضوء أو التيمّم عند القيام لكلّ صلاة، لكن خصّصت السُّنَّة من ذلك الوضوء، فبقي التيمّم على أصله[١٠٤]و[١٠٥]، لكن ينبغي ألا يحتجّ بهذا لمالك، فإنّ مالكًا يرى أنّ في الآية محذوفًا على ما رواه عن زيد بن أسلم في موطَّئه[١٠٦].

وأمّا السبب الثاني فهو تكرار الطلب[١٠٧] عند دخول وقت كلّ صلاة، وهذا هو ألزم لأصول مالك، أعني: أن يحتجّ له بهذا، وقد تقدّم القول في هذه المسألة[١٠٨]و[١٠٩]. ومن لم يتكرّر عنده الطلب، وقدّر في الآية محذوفًا، لم ير إرادة الصلاة الثانية ممّا ينقض التيمّم[١١٠].

٨٥: • الراجح عند الإباضية جواز الجمع بين أكثر من صلاة بتيمم واحد كجواز الجمع بوضوء واحد لا سيما المسافر. وهو موافق للإمامية. (**شرح النيل: ١/٤٠٦ - ٤٠٧، منهج الطالبين: ٢/٥٣٢**).

---

* أجمعت الإمامية على أنّه يجوز للمتيمّم أن يصلّي بتيمّم واحد ما زاد على الصلاة الواحدة من الفرائض والنوافل، أداءً وقضاءً، ما لم يحدث أو ينتقض بوجود الماء. (**كشف اللثام ٢: ٤٩٨، الحدائق الناضرة ٤: ٣٧٠، جواهر الكلام ٥: ٢٤٨**).

وأمّا المسألة الثانية فإنّ الجمهور ذهبوا إلى أنّ وجود الماء ينقضها[١١١]*، وذهب قوم إلى أنّ الناقض لهـا هو الحدث[١١٢]. وأصل هـذا الخلاف: هل وجود الماء يرفع اسـتصحاب الطهارة التي كانت بالتـراب، أو يرفع ابتداء الطهارة به؟ فمن رأى أنّه يرفع ابتداء الطهارة به، قال: لا ينقضها إلّا الحدث، ومن رأى أنّه يرفع استصحاب الطهارة، قال: إنّه ينقضها، فإنّ حدّ الناقض هو الرافع للاسـتصحاب[١١٣]. وقد احتجّ الجمهور لمذهبهـم بالحديث الثابت، وهو قوله عليه الصلاة والسلام: «**جُعِلَتْ ليَ الأرضُ مَسـجِدًا وَطَهُورًا ما لَـمْ يَجِدِ الماءَ**»[١١٤]. والحديث محتمل[١١٥]، فإنّه يمكن أن يقـال: إنّ قوله عليه الصلاة والسلام: «**ما لم يجد الماء**» يمكن أن يفهم منه: فإذا وجد المـاء انقطعت هذه الطهارة وارتفعت، ويمكن أن يفهم منه: فإذا وجد الماء لم تصحّ ابتداء هذه الطهارة، والأقوى في عضد الجمهور هو حديث أبي سعيد الخدري، وفيه: أنّه عليه الصلاة والسلام قال: «**فإذا وجدتَ الماءَ فأمِسّـهُ جلدكَ**»[١١٦و١١٧]، فإنّ الأمـر محمول عند جمهـور المتكلّمين على الفور[١١٨]، وإن كان أيضًا قد يتطرّق إليه الاحتمال المتقدّم[١١٩]، فتأمّل هذا.

وقد حمل الشافعي تسـليمه أنّ وجود الماء يرفع هذه الطهارة أن قال: إنّ التيمّم ليـس رافعًا للحدث ـ أي: ليس مفيـدًا للمتيمّم الطهارة الرافعة للحدث ـ وإنّما هو مبيح للصلاة فقط مع بقـاء الحدث[١٢٠]**. وهذا

---

* تقدّم إجماع الإمامية على أنّ وجدان الماء مع التمكّن من استعماله ناقض للطهارة الترابية، مضافًا لانتقاضه بنواقض الطهارة المائية.

** المشـهور بين فقهاء الإمامية أنّ التيمّـم ليس برافع للحدث، بـل هو مبيح لما تشـترط فيه الطهارة، وقد اشـتهرت دعوى الإجماع على ذلـك. (**جواهر الكلام** ٥: ١٦٧).

لا معنى له، فإنّ الله قد سمّاه «طهارة»، وقد ذهب قوم من أصحاب مالك هذا المذهب، فقالوا: إنّ التيمّم لا يرفع الحدث؛ لأنّه لو رفعه لم ينقضه إلّا الحدث[١٢١]. والجواب: أنّ هذه الطهارة وجودُ الماء في حقّها هو حدث خاص بها، على القول بأنّ الماء ينقضها.

واتّفق القائلون بأنّ وجود الماء ينقضها على أنّه ينقضها قبل الشروع في الصلاة وبعد الصلاة[١٢٢]، واختلفوا هل ينقضها طروّه في الصلاة؟ فذهب مالك والشافعي وداود إلى أنّه لا ينقض الطهارة في الصلاة[١٢٣]، وذهب أبو حنيفة وأحمد وغيرهما إلى أنّه ينقض الطهارة في الصلاة[١٢٤]، وهم[١٢٥] أحفظ للأصل* لأنّه أمر غير مناسب للشرع أن يوجد شيء واحد لا ينقض الطهارة في الصلاة وينقضها في غير الصلاة، وبمثل هذا شنّعوا على مذهب أبي حنيفة في ما يراه من أنّ الضحك في الصلاة ينقض الوضوء[١٢٦]، مع أنّه مستند في ذلك إلى الأثر[١٢٧]و[١٢٨]، فتأمّل هذه المسألة فإنّها بيّنة، ولا حجّة في الظواهر التي يرام الاحتجاج بها لهذا المذهب من قوله تعالى: ﴿وَلَا تُبْطِلُوٓاْ أَعْمَٰلَكُمْ﴾[١٢٩] فإنّ هذا لم يبطل الصلاة بإرادته، وإنّما أبطلها طروّ الماء كما لو أحدث[١٣٠].

---

* اختلف فقهاء الإمامية في ما لو وجد المتيمّم الماء أثناء الصلاة على أقوال، عمدتها قولان:

الأول: أنّه متى كبّر للافتتاح ودخل في الصلاة، لم يجز له الرجوع ويمضي في صلاته بتيمّمه، وهو المشهور، بل عليه دعوى الإجماع.

الثاني: التفصيل بين ما إذا وجده بعد الركوع فيمضي في صلاته وهي صحيحة، وبين ما إذا وجده قبل الركوع فيبطل تيمّمه وصلاته. (**جواهر الكلام ٥: ٢٣٨، مهذّب الأحكام ٤: ٤٤٧**).

الباب السابع
في الأشياء التي هذه الطهارة شرط في صحّتها أو في استباحتها

واتّفق الجمهور على أنّ الأفعال التي هذه الطهارة شرط في صحّتها هي الأفعال التي للوضوء شرط في صحّتها، من الصلاة ومسّ المصحف وغير ذلك[•](١٣١).

واختلفوا هل يستباح بها أكثر من صلاة واحدة فقط؟ فمشهور مذهب مالك أنّه لا يستباح بها صلاتان مفروضتان أبدًا(١٣٢)، واختلف قوله في الصلاتين المقضيتين(١٣٣)، والمشهور عنه أنّه إذا كانت إحدى الصلاتين فرضًا والأخرى نفلًا أنّه إن قدّم الفرض جمع بينهما، وإن قدّم النفل لم يجمع بينهما(١٣٤).

وذهب أبو حنيفة إلى أنّه يجوز الجمع بين صلوات مفروضة بتيمّم واحد(١٣٥).

وأصل هذا الخلاف هو: هل التيمّم يجب لكلّ صلاة أم لا؟ إمّا من قبل ظاهر الآية كما تقدّم(١٣٦)، وإمّا من قبل وجوب تكرّر الطلب، وإمّا من كليهما(١٣٧).

٨٦: • اتفق الإباضية على أنه يجوز بالتيمم ما يجوز بالوضوء من صلاة أو قراءة أو مس المصحف أو نحو ذلك وهو موافق للجمهور. (**شرح النيل**: ٤٠٧/١ - ٤٠٨، **منهج الطالبين**: ٥٣٢/٢ - ٥٣٣).

الهوامش

(١) الاستذكار ٣: ١٤٦، الإقناع لابن القطّان ١: ٩١ - ٩٢، بدائع الصنائع ١: ٣٠٤ - ٣٠٨.

(٢) الاستذكار ٣: ١٤٧، المبسوط للسرخسي ١: ٢٥١، سنن الترمذي ١: ٢١٦.

(٣) المبسوط للسرخسي ١: ٢٥١، بدائع الصنائع ١: ٣٠٨، المغني لابن قدامة ١: ٢٩٤.

(٤) الإفصاح ١: ٤٦، الاستذكار ١: ١٤٦، بدائع الصنائع ١: ٣٠٨، المغني لابن قدامة ١: ٢٩٤.

(٥) سورة المائدة: الآية ٦.

(٦) سورة النساء: الآية ٤٣، سورة المائدة: الآية ٦.

(٧) البيت لأبي ذؤيب الهُذلي، والموجود في الديوان:

وقال ماشـيهُم: سيّان سَـيْرُكُمُ وأنْ تُقِيمـوا به واغْـبرّت السُّوحُ

وكان مِثْلَيـنِ إلّا يَسْـرَحُوا نَعَمًا حيث استرادتْ مَواشِيهِمْ وتَسْرِيحُ

انظر: ديوان الهُذليين، القسم الأول، ١٠٧ - ١٠٨.

(٨) الاستذكار ١: ١٤٧ - ١٤٨، المبسوط للسرخسي ١: ٢٥١ - ٢٥٢، بدائع الصنائع ١: ٣٠٨.

(٩) صحيح البخاري ١: ١٥ ١، كتاب التيمم، باب المتيمم هل ينفخ فيهما، الحديث ٥.

(١٠) صحيح مسلم ١: ٢٨١، كتاب الحيض، باب التيمم، ذيل الحديث ١١٢.

(١١) سورة المائدة: الآية ٦.

(١٢) صحيح مسلم ١: ٢٨٠، كتاب الحيض، باب التيمم، الحديث ١١٠.

(١٣) سيأتي لاحقًا.

(١٤) التمهيد ١٩: ٢٧١، المقدّمات الممهّدات ١: ١١٥، بدائع الصنائع ١: ٣٠٦ - ٣٠٨، المغني لابن قدامة ١: ٢٩٤.

(١٥) صحيح البخاري ١: ١٥٢ - ١٥٣، كتاب التيمم، باب الصعيد الطيب وضوء المسلم يكفيه من الماء، الحديث ١٠.

(١٦) المحلّى بالآثار ٢: ١٤٤ - ١٤٥، التهذيب للبغوي ١: ٣٥٠ - ٣٥٢، البيان للعمراني ١: ٣٧٥.

(١٧) المحلّى بالآثار ٢: ١٤١ - ١٤٢، البيان للعمراني ١: ٣٩٢، المغني لابن قدامة ١: ٣١١ - ٣١٢.

(١٨) مراتب الإجماع: ٢٢، الإقناع لابن القطّان ١: ٩١ - ٩٢، الاستذكار ٣: ١٤٦، ١٧٢.

(١٩) الحاوي الكبير ١: ٢٧١، الهداية للمرغيناني ١: ٢٦، المنتقى للباجي ١: ١١٠، الإفصاح ١: ٤٥ - ٤٦.

(٢٠) المغني لابن قدامة ١: ٢٧١ - ٢٧٢.

(٢١) الحاوي الكبير ١: ٢٧١، الإفصاح ١: ٤٦، المغني لابن قدامة ١: ٢٧١.

(٢٢) الاستذكار ٣: ١٧٣، الحاوي الكبير ١: ٢٦٩.

(٢٣) المدوّنة الكبرى ١: ٤٤، الحاوي الكبير ١: ٢٦٧، المغني لابن قدامة ١: ٢٦٧.

(٢٤) المبسوط للسرخسي ١: ٢٦٥، بدائع الصنائع ١: ٣٢٥ - ٣٢٦، المغني لابن قدامة ١: ٢٦٧.

(٢٥) مراتب الإجماع: ٢٢، الإقناع لابن القطّان ١: ٩٢، الحاوي الكبير ١: ٢٦٩، الاستذكار ٣: ١٧٢.

(٢٦) الإقناع لابن القطّان ١: ٩٢، الإفصاح ١: ٤٥ - ٤٦، الحاوي الكبير ١: ٢٧١ - ٢٧٢، المنتقى للباجي ١: ١١٠.

(٢٧) سورة المائدة: الآية ٦.

(٢٨) سورة المائدة: الآية ٦.

(٢٩) الاستذكار ١: ١٧٣، المنتقى للباجي ١: ١١٠، المقدّمات الممهّدات ١: ١١١ - ١١٢.

(٣٠) سورة المائدة: الآية ٦.

(٣١) الإشراف لعبدالوهاب ١: ١٦٧، المقدّمات الممهّدات ١: ١١١ - ١١٢، المغني لابن قدامة ١: ٢٦٧ - ٢٦٨.

(٣٢) المغني لابن قدامة ١: ٢٧١ - ٢٧٢.

(٣٣) الاستذكار ٣: ١٧٣، المغني لابن قدامة ١: ٢٩٨.

(٣٤) سنن أبي داود ١: ٩٣، كتاب الطهارة، باب في المجروح يتيمم، الحديث ٣٣٦.

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الإفتاء

(٣٥) الاستذكار ٣: ١٧٢ - ١٧٣، المغني لابن قدامة ١: ٢٩٥ - ٢٩٦.

(٣٦) سورة النساء: الآية ٢٩.

(٣٧) سنن أبي داود ١: ٩٢، كتاب الطهارة، باب إذا خاف الجنب البرد أيتيمّم؟، الحديث ٣٣٤.

(٣٨) الحاوي الكبير ١: ٢٦٩ - ٢٧٠، الاستذكار ٣: ١٧٣.

(٣٩) اختلاف العلماء للمروزي: ٣٤، الإفصاح ١: ٤٤، الإقناع لابن القطّان ١: ٩٤، المغني لابن قدامة ١: ٢٨٦.

(٤٠) بدائع الصنائع ١: ٣٣٠ - ٣٣١، المحيط البرهاني ١: ١٣٥.

(٤١) المغني لابن قدامة ١: ٢٨٦، الإقناع لابن القطّان ١: ٩٤، اختلاف العلماء للمروزي: ٣٥، المحلّى بالآثار ٢: ١٤٦، وفي الأول والثاني الحسن بن صالح. والمراد واحد واسمه الكامل: أبو عبدالله الحسن بن صالح بن حي بن مسلم بن حيان الهمداني. (انظر: طبقات الحفّاظ ١: ٢١٦).

(٤٢) المعونة ١: ١٤٩، المنتقى للباجي ١: ١١٠.

(٤٣) الأم ١: ١٠٩، المهذّب للشيرازي ١: ١٣٠، الوسيط ١: ٣٥٤.

(٤٤) مختصر القدوري: ١٦، تحفة الفقهاء ١: ٣٨.

(٤٥) الإشراف لعبدالوهاب ١: ١٦٦، المهذب للشيرازي ١: ١٣٠، المنتقى للباجي ١: ١١٠، تحفة الفقهاء ١: ٣٨، الفقه النافع ١: ١٢٣.

(٤٦) المقدّمات الممهّدات ١: ١٢٠.

(٤٧) المقدّمات الممهّدات ١: ١٢٠، المحلّى بالآثار ٢: ١٣٣، المبسوط للسرخسي ١: ٢٤٨.

(٤٨) سورة المائدة: الآية ٦.

(٤٩) الإشراف لعبدالوهاب ١: ١٦٦، المحلّى بالآثار ٢: ١٣٣، التهذيب للبغوي ١: ٤١٢.

(٥٠) المبسوط للسرخسي ١: ٢٤٨، المغني لابن قدامة ١: ٢٦٨ - ٢٦٩.

(٥١) الصواب: غير الواجد.

(٥٢) الكافي في فقه أهل المدينة: ٢٨، المقدّمات الممهّدات ١: ١٢١.

(٥٣) سورة المائدة: الآية ٦.

(٥٤) المنتقى للباجي ١: ١١٤، المقدّمات الممهّدات ١: ١١٣ - ١١٤.

(٥٥) مختصر القدوري: ١٥، الاستذكار ٣: ١٦٢، المبسوط للسرخسي ١: ٢٤٥، الوسيط ١: ٣٨٠.

(٥٦) المحلّى بالآثار ٢: ١٤٦، الاستذكار ٣: ١٦٣، حلية العلماء ١: ٢٣٠ - ٢٣١، الإفصاح ١: ٤٤.

(٥٧) الاستذكار ٣: ١٦٣، المنتقى للباجي ١: ١١٤، التفريع ١: ٢٠٢.

(٥٨) المقدّمات الممهّدات ١: ١١٤، الاستذكار ٣: ١٦٥.

(٥٩) أحكام القرآن للجصّاص ٢: ٣٤٠، الحاوي الكبير ١: ٢٣٥، المقدّمات الممهّدات ١: ١١٣ - ١١٤، احكام القرآن لابن العربي ٢: ٥٦٦.

(٦٠) تقدّم في الباب الأول من كتاب الطهارة.

(٦١) سنن أبي داود ١: ٨٩، كتاب الطهارة، باب التيمّم، الحديث ٣٢٨.

(٦٢) سنن الدارقطني ١: ١٨٠، كتاب الطهارة، باب التيمّم، الحديث ١٦، مستدرك الحاكم ١: ١٧٩، كتاب الطهارة.

(٦٣) سنن أبي داود ١: ٨٦ - ٨٧، كتاب الطهارة، باب التيمّم، الحديث ٣٢٠.

(٦٤) سنن الدارقطني ١: ١٨١، كتاب الطهارة، باب التيمم، الحديث ٢٢، مستدرك الحاكم ١: ١٨٠، كتاب الطهارة.

(٦٥) الاستذكار ٣: ١٦٥، المقدّمات الممهّدات ١: ١١٣ - ١١٤، المغني لابن قدامة ١: ٢٧٨ - ٢٨٠.

(٦٦) المحلّى بالآثار ٢: ١٤٧ - ١٥١، التمهيد ١٩: ٢٨٢ - ٢٨٨، المبسوط للسرخسي ١: ٢٤٣ - ٢٤٤، الحاوي الكبير ١: ٢٣٤ - ٢٣٥.

(٦٧) معالم السنن ١: ٨٤، المقدّمات الممهّدات ١: ١١٣ - ١١٤، أحكام القرآن لابن العربي ٢: ٥٦٦، المبسوط للسرخسي ١: ٢٤٥، المغني لابن قدامة ١: ٢٧٩.

(٦٨) المعونة ١: ١٤٥ - ١٤٦.

(٦٩) سنن أبي داود ١: ٨٦، كتاب الطهارة، باب التيمّم، الحديث ٣١٨.

(٧٠) معالم السنن ١: ٨٤، الاستذكار ٣: ١٦٥ - ١٦٦، المحلّى بالآثار ٢: ١٥٣.

(٧١) المراد به حديث عمار الثابت المذكور في صدر المسألة: إنّما يكفيك أن تضرب... إلى آخره.

(٧٢) اختلاف العلماء للمروزي ٣٣، المغني لابن قدامة ١: ٢٧٨، حلية العلماء ١: ٢٣٠ - ٢٣١، الاستذكار ٣: ١٦٣.

(٧٣) المدوّنة الكبرى ١: ٤٢، الأم ١: ١١٣، الاستذكار ٣: ١٦٢ - ١٦٣، تحفة الفقهاء ١: ٣٥.

(٧٤) مختصر اختلاف العلماء ١: ١٤٧، الاستذكار ٣: ١٦٥.

(٧٥) تقدّم آنفًا.

(٧٦) قال ابن عبدالبر: أكثر الآثار المرفوعة عن عمّار في هذا الحديث، إنّما فيها ضربة واحدة للوجه واليدين، وكلّ ما يروى في هذا الباب عن عمّار فمضطرب مختلف فيه. انظر: التمهيد ١٩: ٢٨٧، الاستذكار ٣: ١٦٥.

(٧٧) تقدّمت في المسألة الأولى من حديث ابن عمر وجماعة.

(٧٨) الاستذكار ٣: ١٦٥، المحلّى بالآثار ٢: ١٥٠ - ١٥١، المبسوط للسرخسي ١: ٢٤٣.

(٧٩) الإشراف لعبدالوهاب ١: ١٦٠، عقد الجواهر الثمينة ١: ٦٠، الذخيرة ١: ٣٥٢، المبسوط للسرخسي ١: ٢٤٥.

(٨٠) الأم ١: ١١٤، بحر المذهب ١: ٢٢٢ - ٢٢٣، الوسيط ١: ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١.

(٨١) سورة المائدة: الآية ٦.

(٨٢) الحاوي الكبير ١: ٢٤٢، المهذّب للشيرازي ١: ١٢٦، المغني لابن قدامة ١: ٢٨١ - ٢٨٢.

(٨٣) صحيح البخاري ١: ١٥٠ - ١٥١، كتاب التيمّم، باب التيمّم في الحضر، الحديث ٤.

(٨٤) تقدّم في كتاب الوضوء، الباب الثاني، المسألتان الحادية عشرة، والثانية عشرة من الشروط، وانظر: الإفصاح ١: ٤٦ - ٤٧، الكافي لابن قدامة ١: ١٢١.

(٨٥) الإجماع لابن المنذر: ٨٨، الاستذكار ٣: ١٥٩، المقدّمات الممهّدات ١: ١١٣.

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الافتاء

(٨٦) الأم ١: ١١٤ - ١١٥، البيان للعمراني ١: ٣٧٧.

(٨٧) المدوّنة الكبرى ١: ٤٦، الكافي في فقه أهل المدينة: ٢٩، التفريع ١: ٢٠٢ - ٢٠٣.

(٨٨) المبسوط للسرخسي ١: ٢٤٦، مختصر القدوري: ١٥.

(٨٩) هذا هو المنسوب إلى الحسن بن زياد وابن بكير، والإجماع على أنّ من أخذ ترابًا من الأرض فجعله على لوح أو على ثوب فتيمّم به للصلاة أنّه يجزئه. (انظر: المحلّى بالآثار ٢: ١٥٨ - ١٦٠، المقدّمات الممهّدات ١: ١١٣، البيان للعمراني ١: ٣٨١، المغني لابن قدامة ١: ٢٨٣، الإقناع لابن القطّان ١: ٩٣).

(٩٠) المغني لابن قدامة ١: ٢٨٣، الاستذكار ٣: ١٥٨.

(٩١) المنتقى للباجي ١: ١١٦، الاستذكار ٣: ١٥٧ - ١٥٩، المقدّمات الممهّدات ١: ١١٢.

(٩٢) تقدم.

(٩٣) صحيح مسلم ١: ٣٧١، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، الحديث ٥٢٢/٤.

(٩٤) المحلّى بالآثار ٢: ١٦٠ - ١٦١، الاستذكار ٣: ١٥٩ - ١٦١، المنتقى للباجي ١: ١١٥ - ١١٦، المقدّمات الممهّدات ١: ١١٢ - ١١٣.

(٩٥) المحلّى بالآثار ٢: ١٦٠ - ١٦١، التمهيد ١٩: ٢٨٩ - ٢٩٠، بدائع الصنائع ١: ٣٣٧ - ٣٣٨، المغني لابن قدامة ١: ٢٨١ - ٢٨٢.

(٩٦) المحلّى بالآثار ٢: ١٦٠ - ١٦١، شرح اللمع ١: ٤١٦ - ٤٢٣.

(٩٧) الحاوي الكبير ١: ٢٣٨ - ٢٤١، المحلّى بالآثار ٢: ١٥٨ - ١٦١، بدائع الصنائع ١: ٣٣٩ - ٣٤١.

(٩٨) أحكام القرآن للجصّاص ٢: ٣٨٩ - ٣٩٠، أحكام القرآن لابن العربي ١: ٤٤٨.

(٩٩) المحلّى بالآثار ٢: ١٢٢، الإقناع لابن القطّان ١: ٩٦.

(١٠٠) المدوّنة الكبرى ١: ٤٨، المقدّمات الممهّدات ١: ١١٨ - ١١٩.

(١٠١) المحلّى بالآثار ٢: ١٢٨ - ١٢٩، مختصر اختلاف العلماء ١: ١٤٧، الاستذكار ٣: ١٧٣ - ١٧٥، المغني لابن قدامة ١: ٢٩٩ - ٣٠٠.

(١٠٢) ويُذكر أنّ الشافعي ـ وجماعة ـ قد وافق مالك في عدم جواز صلاة أكثر من فريضة بتيمّم واحد. انظر: الاستذكار ٣: ١٧٣ - ١٧٥، المهذّب للشيرازي ١: ١٣٥، الوسيط في المذهب ١: ٣٨٥.

(١٠٣) سورة المائدة: الآية ٦.

(١٠٤) تقدّم في المسألة الثالثة من الباب الثالث.

(١٠٥) الاستذكار ٣: ١٧٣ - ١٧٥، المقدّمات الممهّدات ١: ١١٨ - ١١٩.

(١٠٦) حيث ورد فيه: «أنّ تفسير هذه الآية ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ أنّ ذلك إذا قُمتم من المضاجع، يعني: النوم. انظر: الموطّأ ١: ٢١، كتاب الطهارة، باب وضوء النائم إذا قام إلى الصلاة، الحديث ١٠.

(١٠٧) أي: طلب الماء.

(١٠٨) في المسألة الثالثة في الباب الثالث من هذا الكتاب.

(١٠٩) الاستذكار ٣: ١٧٣ - ١٧٥، المقدّمات الممهّدات ١: ١١٨ - ١١٩.

(١١٠) الاستذكار ٣: ١٧٥، المحلّى بالآثار ٢: ١٢٩ - ١٣٠، وانظر: أحكام القرآن للجصّاص ٢: ٣٨٢ - ٣٨٣، المغني لابن قدامة ١: ٢٩٩ - ٣٠٠.

(١١١) الإجماع لابن المنذر: ٨٩، الإقناع لابن القطّان ١: ٩٦.

(١١٢) المحلّى بالآثار ٢: ١٢٢ - ١٢٣، الاستذكار ٣: ١٦٧، المقدّمات الممهّدات ١: ١١٦.

(١١٣) المحلّى بالآثار ٢: ١٢٢ - ١٢٣، بدائع الصنائع ١: ٣٤٧ - ٣٤٨.

(١١٤) صحيح مسلم ١: ٣٧١، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، الحديث ٥٢٢/٤.

(١١٥) المعونة ١: ١٤٨، الاستذكار ٣: ١٦٧، بدائع الصنائع ١: ٣٤٨.

(١١٦) سنن الترمذي ١: ٢١١ - ٢١٢، كتاب الطهارة، باب ما جاء في التيمّم للجنب إذا لم يجد الماء، الحديث ١٢٤، قال في الهداية: «هو حديث أبي ذر لا حديث أبي سعيد، رواه الطيالسي وأحمد وأبو داود والترمذي والنسائي والدارقطني والحاكم والبيهقي» انظر: الهداية في تخريج أحاديث البداية ٢: ١٥٣ - ١٥٤.

(١١٧) الاستذكار ٣: ١٧٣، المعونة ١: ١٤٨.

(١١٨) أحكام الفصول: ١٠٢، الأحكام في أصول الأحكام ٢: ٣٨٧.

(١١٩) وهو: عدم صحة ابتداء هذه الطهارة.

(١٢٠) الأم ١: ١١٢، المهذّب للشيرازي ١: ١٢٧، الوسيط ١: ٣٨٥.

(١٢١) الاستذكار ٣: ١٧٥، المقدّمات الممهّدات ١: ١١٧.

(١٢٢) المحلّى بالآثار ٢: ١٢٢، الاستذكار ٣: ١٦٨، ١٦٩، المعونة ١: ١٤٨، الإفصاح ١: ٤٧.

(١٢٣) المعونة ١: ١٤٨، المحلّى بالآثار ٢: ١٢٦، الاستذكار ٣: ١٦٨ - ١٦٩، الوسيط ١: ٣٨٢.

(١٢٤) كتاب الأصل ١: ١٢٧، مختصر اختلاف العلماء ١: ١٤٧، المحلّى بالآثار ٢: ١٢٦، الإفصاح ١: ٤٧ - ٤٨.

(١٢٥) أي: أبي حنيفة وأحمد وغيرهما.

(١٢٦) المحلّى بالآثار ٢: ١٢٧، الاستذكار ٣: ١٧٠.

(١٢٧) تقدّم في الباب الرابع (في نواقض الوضوء)، المسألة السادسة.

(١٢٨) رواه عبدالرزاق في المصنف ٢: ٣٧٦، كتاب مكروهات الصلاة، باب الضحك والتبسّم في الصلاة، الحديث ٣٧٦١.

(١٢٩) سورة محمد: الآية ٣٣.

(١٣٠) المحلّى بالآثار ٢: ١٢٦، المنتقى للباجي ١: ١١١، المغني لابن قدامة ٣٠٣ - ٣٠٤.

(١٣١) المدوّنة الكبرى ١: ٤٧، الأم ١: ١١١ - ١١٢، البيان للعمراني ١: ٤٢٧، المغني لابن قدامة ١: ٣٠٦.

(١٣٢) المدوّنة الكبرى ١: ٤٨، الإشراف لعبدالوهاب ١: ١٦٦.

(١٣٣) الرسالة الفقهية: ١٠٢، المعونة ١: ١٥٠، الكافي في فقه أهل المدينة: ٣٠.

(١٣٤) المدوّنة الكبرى ١: ٤٨، التفريع ١: ٢٠٣.

(١٣٥) مختصر اختلاف العلماء ١: ١٤٧، مختصر القدوري: ١٦.

(١٣٦) في الباب السادس (في نواقض هذه الطهارة) في المسألة الأولى.

(١٣٧) الاستذكار ٣: ١٧٥، المقدّمات الممهّدات ١: ١١٨ - ١١٩.

وزارة الأوقاف والشؤون الدينيّة
مكتب الإفتاء

كتاب الطهارة من النجس

والقول المحيط بأصول هذه الطهارة وقواعدها ينحصر في ستة أبواب:

الباب الأول: في معرفة حكم هذه الطهارة، أعني: في الوجوب أو في الندب، إمَّا مطلقًا، وإمَّا من جهة أنَّها مشترطة في الصلاة. الباب الثاني: في معرفة أنواع النجاسات. الباب الثالث: في معرفة المحالّ التي يجب إزالتها عنها. الباب الرابع: في معرفة الشيء الذي به تزال. الباب الخامس: في صفة إزالتها في محلٍّ محل. الباب السادس: في آداب الإحداث.

الباب الأول

في معرفة حكم هذه الطهارة(•)

والأصل في هذا الباب: أمَّا من الكتاب، فقوله تعالى: ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾(١) و(٢) وأمَّا من السنَّة، فآثار كثيرة ثابتة، منها: قوله عليه الصلاة والسلام: «**مَنْ تَوَضَّأَ فليَستنثِر، ومَنْ استجمَرَ فليُوتِر**»(٣).

ومنها: أمره ﷺ بغسل دم الحيض من الثوب(٤) وأمره بصبّ ذَنُوب من ماء على بول الأعرابي(٥) وقوله عليه الصلاة والسلام في صاحِبَي القبر:

٨٧: • أجمع الإباضية على أن الطهارة من النجاسات واجبة عند القدرة. في الثوب والبدن والصلاة ونحوها، وهو مذهب الجمهور. (**شرح النيل: ٤١١/١ ـ منهج الطالبين: ٣٥٤/٢، ٤٢٤**).

كما أجمعوا على ضرورة إزالة النجس عن كل مطعوم عند إرادة أكله ورأوا كراهة النوم على نجاسة في ثوب أو بدن أو فراش أو جنابة وهو مذهب الجمهور. (**شرح النيل: ٤١٢ - ٤١٣، منهج الطالبين: ٣٠٨/٢ - ٣٠٩، ٤٣٣**).

«**إنّهُمــا ليُعَذَّبانِ، وَمَــا يُعذَّبانِ في كَبِير، أمَّــا أحدُهُما فكانَ لا يَســتنزِهُ مِنَ البَــوْلِ**»[٦]. واتّفق العلماء لمكان هذه المســموعات على أنَّ إزالة النجاســة مأمور بها في الشــرع[٧]، واختلفوا: هل ذلك علــى الوجوب أو على الندب المذكور، وهو الذي يعبّر عنه بالسُّــنَّة؟ فقال قوم: إنَّ إزالة النجاسات واجبة، وبه قال أبو حنيفة والشافعي[٨]*.

وقال قوم: إزالتها سُنَّة مؤكّدة وليست بفرض[٩]. وقال قوم: هي فرض مع الذكر، ساقطة مع النسيان، وكلا هذين القولين عن مالك وأصحابه[١٠].

وسبب اختلافهم في هذه المسألة راجع إلى ثلاثة أشياء: أحدها: اختلافهم في قوله تبارك وتعالى: ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾[١١] هل ذلك محمول على الحقيقة أو محمول علــى المجاز؟ والســبب الثاني: تعارض ظواهــر الآثار في وجوب ذلك. والسبب الثالث: اختلافهم في الأمر والنهي الوارد لعلّة معقولة المعنى، هل تلك العلّــةُ المفهومة مــن ذلك الأمــرِ أو النهي قرينةٌ تنقــل الأمر من الوجوب إلى الندب، والنهيَ من الحظر إلى الكراهة، أم ليسَــت قرينة؟ وأنّه لا فرق في ذلك بين العبادة المعقولة وغير المعقولة، وإنّما صار من صار إلى الفرق في ذلك لأنَّ الأحكام المعقولة المعاني في الشرع أكثرها هي من باب محاســن الأخلاق أو من باب المصالح، وهذه في الأكثر هي مندوب إليها.

---

* أجمعت الإمامية على وجوب إزالة النجاســات ـ قليلهــا وكثيرها، عدا الدم على ما سيأتي ـ عن الثياب ـ إلَّا ما استثني من القلنسوة ونحوها ـ والبدن حتى الظفر والشــعر منه، للصلاة الواجبة أو المندوبة ـ لاشــتراط صحّتها بذلك ـ وللطواف واجبة ومندوبة ولدخول المساجد، بلا خلاف فيهما. (**تذكرة الفقهاء ١: ٧١ ـ ٧٣، ٩٥، مدارك الأحــكام ٢: ٣٠٣ ـ ٣٠٥، الحدائق الناضــرة ٥: ٢٩٠، ٢٩١، جواهر الكلام ٦: ٨٩ ـ ١٠٠**).

فمن حمل قوله تعالى: ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾على الثياب المحسوسة، قال: الطهارة من النجاسة واجبة[١٢] ومن حملها على الكناية عن طهارة القلب لم يرَ فيها حجّة[١٣].

وأمَّا الآثار المتعارضة في ذلك، فمنها: حديث صاحبي القبر المشهور، وقوله فيهما ﷺ: «**إنّهما ليعذبان، وما يعذّبان في كبير، أمَّا أحدهما فكان لا يستنزه من بوله**»[١٤]. فظاهر هذا الحديث يقتضي الوجوب؛ لأنَّ العذاب لا يتعلَّق إلَّا بالواجب.

وأما المعارض لذلك، فما ثبت عنه عليه الصلاة والسلام مِن أنَّه رُمي عليه وهو في الصلاة سلى[١٥] جزور بالدم والفرث فلم يقطع الصلاة[١٦]، وظاهر هذا أنَّه لو كانت إزالة النجاسة واجبة كوجوب الطهارة من الحدث لقطع الصلاة. ومنها ما روي: أنَّ النبي عليه الصلاة والسلام كان في صلاة من الصلوات يصلّي في نعليه، فطرح نعليه، فطرح الناس لطرح نعليه، فأنكر ذلك عليهم عليه الصلاة والسلام وقال: «**إنّما خلعتها لأنَّ جبريل أخبرني أنَّ فيها قذرًا**»[١٧]. فظاهر هذا أنَّه لو كانت واجبة لما بنى على ما مضى من الصلاة.

فمن ذهب في هذه الآثار مذهب ترجيح الظواهر، قال إمَّا بالوجوب إن رجّح ظاهر حديث الوجوب، أو بالندب إن رجّح ظاهر حديثي الندب[١٨] أعني: الحديثين اللذين يقتضيان أنَّ إزالتها من باب الندب المؤكّد. ومن ذهب مذهب الجمع، فمنهم من قال: هي فرض مع الذكر والقدرة، ساقطة مع النسيان وعدم القدرة. ومنهم من قال: هي فرض مطلقًا وليست من شروط صحة الصلاة، وهي قول رابع في المسألة[١٩] وهو ضعيف؛ لأنَّ النجاسة إنّما تزال في الصلاة.

وكذلك من فرَّق بين العبادة المعقولة المعنى وبين الغير معقولته، أعني:

أنَّه جعل الغير معقولة آكد في باب الوجوب، فرَّق بين الأمر الوارد في الطهارة من الحدث، وبين الأمر الوارد في الطهارة من النجس؛ لأنَّ الطهارة من النجس معلوم أنَّ المقصود بها النظافة، وذلك من محاسن الأخلاق، وأمَّا الطهارة من الحدث فغير معقولة المعنى مع ما اقترن بذلك من صلاتهم في النعال، مع أنَّها لا تنفكّ من أن يوطأ بها النجاسات غالبًا، وما أجمعوا عليه من العفو عن اليسير في بعض النجاسات[٢٠].

الباب الثاني في معرفة أنواع النجاسات

وأمَّا أنواع النجاسات[•]، فإنَّ العلماء اتّفقوا من أعيانها على أربعة: ميتة الحيوان ذي الدم الذي ليس بمائي[٢١]*، وعلى لحم الخنزير بأيّ سبب اتَّفق أن تذهب حياته[٢٢]**، وعلى الدم نفسه من الحيوان الذي ليس بمائي،

٨٨: • اتفق الإباضية ـ وعليه إجماعهم ـ أن أنواع النجاسات وأعيانها أربعة؛ الميتة والخنزير والدم المسفوح وأخبثا الآدمي (البول والغائط)، وهو مذهب الجمهور والإمامية. (**شرح النيل: ١/٤١٧ ـ ٤٢١، منهج الطالبين: ٢/٣٠٥ ـ ٣٠٦**).

---

* أجمعت الإمامية على نجاسة الميتة من كلّ ما له دم سائل، حلالًا كان أو حرامًا، ودليلهم ـ مضافًا إلى الإجماع ـ الأخبار. (**تذكرة الفقهاء ١: ٥٩، جواهر الكلام ٥: ٢٩٦**).

** أجمعت الإمامية على نجاسة الكلب والخنزير البريّان، عينًا ولعابًا، ودليلهم ـ مضافًا للإجماع، بل ضرورة المذهب ـ الروايات المستفيضة. (**تذكرة الفقهاء ١: ٦٦، مدارك الأحكام ٢: ٢٨٥، جواهر الكلام ٥: ٣٦٦**).

انفصل من الحي أو الميت إذا كان مسفوحًا[٢٣] أعني: كثيرًا*، وعلى بول ابن آدم ورجيعه[٢٤]**. وأكثرهم على نجاسة الخمر[٢٥]***، وفي ذلك خلاف عن بعض المحدّثين[٢٦]. واختلفوا في غير ذلك، والقواعد من ذلك سبع مسائل:

المسألة الأولى: اختلفوا في ميتة الحيوان الذي لا دم له، وفي ميتة الحيوان البحري[•]، فذهب قوم إلى أنَّ ميتة ما لا دم له طاهرة، وكذلك ميتة البحر، وهو مذهب مالك وأصحابه[٢٧]. وذهب قوم إلى التسوية بين ميتة ذوات الدم والتي لا دم لها في النجاسة، واستثنوا من ذلك ميتة البحر، وهو مذهب الشافعي[٢٨]، إلَّا ما وقع الاتّفاق على أنَّه ليس بميتة، مثل دود الخلّ

٨٩: • أجمع فقهاء الإباضية على أن ما لا نفس له سائلة كالزنبور والخنفساء والجعل والنملة والعنكبوت ونحوها ليست نجسة وإذا ما وقعت في ماء أو إناء لا تنجسه وهو مذهب الجمهور والإمامية. (**شرح النيل**: ٤٢١/١، **منهج الطالبين**: ٣٧٣/٢).

---

* أجمعت الإمامية على نجاسة الدم من ذي النفس السائلة وإن كان مأكولًا؛ للتسالم على نجاسته عند المسلمين، بل قيل: إنَّها من ضروريات الدين، وللنصوص المستفيضة. (**تذكرة الفقهاء** ١: ٥٦).

** أجمعت الإمامية على نجاسة البول والغائط من الإنسان ومن كلّ ذي نفس سائلة غير مأكول اللحم ـ سوى الطير والرضيع فإنَّ فيهما خلافًا ـ بل كادت أن تكون ضرورية عند المسلمين في الجملة. (**تذكرة الفقهاء** ١: ٤٩).

*** المشهور بين الإمامية ـ شهرة كادت أن تكون إجماعًا ـ نجاسة المسكرات المائعة أصالة؛ كالخمر وغيره، وعليهما دعوى الإجماع. (**جواهر الكلام** ٦: ٢).

وما يتولّد في المطعومات[٢٩]*. وسوّى قوم بين ميتة البر والبحر، واستثنوا ميتة ما لا دم له، وهو مذهب أبي حنيفة[٣٠].

وسبب اختلافهم: اختلافهم في مفهوم قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ﴾[٣١] وذلك أنَّهم ـ في ما أحسب ـ اتّفقوا أنَّه من باب العامِّ أريد به الخاصّ[٣٢]، واختلفوا أيّ خاصّ أريد به؟ فمنهم من استثنى من ذلك ميتة البحر وما لا دم له، ومنهم من استثنى من ذلك ميتة البحر فقط، ومنهم من استثنى من ذلك ميتة ما لا دم له فقط. وسبب اختلافهم في هذه المستثنيات هو سبب اختلافهم في الدليل المخصوص.

أمَّا من استثنى من ذلك ما لا دم له، فحجّته مفهوم الأثر الثابت عنه ﷺ من أمره بمَقْل[٣٣] الذباب إذا وقع في الطعام[٣٤]، قالوا: فهذا يدلّ على طهارة الذباب، وليس لذلك علّة إلَّا أنَّه غير ذي دم[٣٥].

وأمَّا الشافعي فعنده أنَّ هذا خاصّ بالذباب؛ لقوله ﷺ: «**فإنَّ في إحدى جناحَيهِ داءً وفي الأُخرى دواءً**». ووهّن الشافعي هذا المفهوم من الحديث بأنّ ظاهر الكتاب يقتضي أنَّ الميتة والدم نوعان من أنواع المحرّمات، أحدهما تعمل فيه التذكية، وهي الميتة، وذلك في الحيوان المباح الأكل باتّفاق، والدم لا تعمل فيه التذكية فحكمهما مفترق، فكيف يجوز أن يجمع بينهما حتى يقال: إنَّ الدم هو سبب تحريم الميتة؟[٣٦] وهذا

---

* أجمع فقهاء الإمامية على أنَّ ما لا نفس له سائلة؛ كالذباب والجراد والخنافس والسمك لا ينجس بالموت، ولا ينجس الماء بموته ولا المائعات. (**تذكرة الفقهاء** ١: ٥٩، ٦٠).

قوي كما تــرى، فإنَّه لو كان الدم هو الســبب في تحريــم الميتة لما كانت ترتفع الحرمية عن الحيوان بالذكاة، وتبقى حرمية الدم الذي لم ينفصل بعد عن المذكاة، وكانت الحلّيّة إنّما توجد بعد انفصال الدم عنه؛ لأنَّه إذا ارتفع السبب ارتفع المسبب الذي يقتضيه ضرورة، لأنَّه إن وجد السبب والمسبّب غير موجود فليس له هو سببًا، ومثال ذلك: أنَّه إذا ارتفع التحريم عن عصير العنب وجب ضرورة أن يرتفع الإسكار وإن كنا نعتقد أن الإسكار هو سبب التحريم.

وأمَّا من اســتثنى من ذلك ميتة البحر، فإنَّه ذهــب إلى الأثر الثابت في ذلك من حديث جابر، وفيه: «أنَّهم أكلــوا من الحوت الذي رماه البحر أيامًا وتزوّدوا منه، وأنّهم أخبروا بذلك رســول الله ﷺ فاستحسن فعلهم، وسألهم: **هل بقي منه شــيء؟**»[٣٧] وهو دليل على أنَّه لم يجــوّز لهم؛ لمكان ضرورة خروج الــزاد عنهم. واحتجّــوا أيضًا بقولــه عليه الصلاة والسلام: «**هُوَ الطهُورُ مــاؤُهُ، الحلُّ ميتتُهُ**»[٣٨] و[٣٩].

وأمَّا أبو حنيفة فرجّح عموم الآية على هــذا الأثر، إمَّا لأنَّ الآية مقطوع بها، والأثرَ مظنون، وإمَّا لأنَّه رأى أنَّ ذلك رخصة لهم (أعني: حديث جابر)، أو لأنَّه احتمل عنده أن يكون الحوت مات بســبب، وهو رمي البحر به إلى الســاحل؛ لأنَّ الميتة هو ما مات من تلقاء نفســه من غير ســبب خارج[٤٠]. ولاختلافهم في هذا أيضًا ســبب آخر، وهو: احتمال عودة الضمير في قوله تعالى: ﴿وَطَعَامُهُۥ مَتَٰعًا لَّكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ﴾[٤١] أعني: أن يعــود على البحر أو على الصيد نفسه، فمن أعاده على البحر قال: طعامه هو الطافي، ومن أعاده على الصيد قال: هو الــذي أُحلّ فقط من صيد البحر[٤٢]، مــع أنَّ الكوفيين أيضًا تمسّــكوا في ذلك بأثر ورد فيه تحريم الطافي من السمك[٤٣]، وهو عندهم ضعيف[٤٤].

المسألة الثانية: وكما اختلفوا في أنواع الميتات كذلك اختلفوا في أجزاء[•] ما اتفقوا عليه أنَّه ميتة، وذلك أنَّهم اتّفقوا على أنَّ اللحم من أجزاء الميتة ميتة[٤٥]*.

واختلفوا في العظام والشعر، فذهب الشافعي إلى أنَّ العظم والشعر ميتة[٤٦]، وذهب أبو حنيفة إلى أنّهما ليسا بميتة[٤٧]، وذهب مالك للفرق بين الشعر والعظم، فقال: إنَّ العظم ميتة، وليس الشعر ميتة[٤٨].

وسبب اختلافهم: هو اختلافهم في ما ينطلق عليه اسم الحياة من أفعال الأعضاء، فمن رأى أنَّ النمو والتغذّي هو من أفعال الحياة قال: إنَّ الشعر والعظام إذا فقدت النمو والتغذّي فهي ميتة[٤٩]. ومن رأى أنَّه لا ينطلق اسم الحياة إلَّا على الحسّ قال: إنَّ الشَعر والعظام ليست بميتة لأنّها لا حسّ لها[٥٠]. ومن فرَّق بينهما أوجب للعظام الحسّ، ولم يوجب للشعر[٥١].

وفي حسّ العظام اختلاف، والأمر مختلف فيه بين الأطباء، وممّا يدلّ على أنَّ التغذّي والنمو ليسا هما الحياة التي يطلق على عدمها اسم الميتة: أنَّ الجميع قد اتّفقوا على أنَّ ما قطع من البهيمة وهي حيّة أنَّه ميتة[٥٢]** لورود

٩٠: • اتفق الإباضية على أن الأجزاء المنفصلة من الحي لها حكم الميتة سواء أكان من الأنعام أم الصيود ولا يجوز أكله. (**منهج الطالبين: ٢/٣٧٢ - ٣٧٣**).

---

* أجمعت الإمامية على أنَّ أجزاء الميتة ممّا تحلّه الحياة نجسة، ويدلّ عليه ـ مضافًا للإجماع ـ إطلاق كثير من الأخبار، من غير فرق بين اتّصالها بها وقطعها منها. (**جواهر الكلام ٥: ٣١١**).

** الظاهر إجماع الإمامية على أنَّ كلّ ما ينجس من الحيوان بالموت، فما قطع من جسده فهو نجس، حيًا كان المقطوع منه أو ميتًا. (**مدارك الأحكام ٢: ٢٧١، جواهر الكلام ٥: ٣١١**).

ذلك في الحديث، وهو قوله عليه السلام: «**ما قُطِعَ مِنَ البهيمةِ وهيَ حيّةٌ فهوَ ميتةٌ**»[٥٣] و[٥٤].

واتّفقوا على أنَّ الشعر إذا قطع من الحي أنَّه طاهر[٥٥]، ولو انطلق اسم «الميتة» على مَن فقد التغذّي والنمو، لقيل في النبات المقلوع: إنَّه ميتة، وذلك أنَّ النبات فيه التغذّي والنمو.

وللشافعي أن يقول: إنَّ التغذّي الذي ينطلق على عدمه اسم «الموت» هو التغذّي الموجود في الحسّاس[٥٦].

المسألة الثالثة: اختلفوا في الانتفاع بجلود الميتة[•]، فذهب قوم إلى الانتفاع بجلودها مطلقًا، دبغت أو لم تدبغ[٥٧]. وذهب قوم إلى خلاف هذا، وهو ألَّا ينتفع به أصلًا وإن دبغت[٥٨]*. وذهب قوم إلى الفرق بين أن تدبغ وأن لا تدبغ، ورأوا أنَّ الدباغ مطهّر لها، وهو مذهب الشافعي وأبي حنيفة[٥٩]، وعن مالك في ذلك روايتان: إحداهما: مثل قول الشافعي، والثانية: إنَّ الدباغ لا يطهّرها، ولكن تستعمل في اليابسات[٦٠].

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الإفتاء

٩١: • الأصح عند الإباضية طهارة جلد ما حل أكله بعد دبغ كجمهور الفقهاء. (**شرح النيل: ١/ ٤٢٤، منهج الطالبين: ٢/ ٣٧١ - ٣٧٢**).

* أجمعت الإمامية على نجاسة جلد الميتة. وقد أنكر جميعهم على ابن الجنيد حيث قال بطهارة جلد ما كان طاهرًا حال الحياة من الميتة بالدبغ، (**تذكرة الفقهاء ١: ٦٢، جواهر الكلام ٥: ٣٠٠، ٣٠١**).

والذين ذهبوا إلى أنَّ الدباغ مطهّر اتّفقوا على أنَّه مطهّر لما تعمل فيه الذكاة من الحيوان، أعني: المباح الأكل[٦١]، واختلفوا في ما لا تعمل فيه الذكاة، فذهب الشافعي إلى أنَّه مطهّر لما تعمل فيه الذكاة فقط، وأنّه بدل منها في إفادة الطهارة[٦٢]. وذهب أبو حنيفة إلى تأثير الدباغ في جميع ميتات الحيوان، ما عدا الخنزير[٦٣]. وقال داود: تطهِّر حتى جلد الخنزير[٦٤].

وسبب اختلافهم: تعارض الآثار في ذلك، وذلك أنَّه ورد في حديث ميمونة إباحة الانتفاع بها مطلقًا، وذلك أنَّ فيه أنَّه مرَّ بميتة، فقال ﷺ: «**هَلّا انتفعتم بجلدها؟**»[٦٥].

وفي حديث ابن عكيم منع الانتفاع بها مطلقًا، وذلك أنَّ فيه: أنَّ رسول الله ﷺ كتب: «**أَلَّا تَنتَفِعُوا مِنَ المَيتَةِ بإهَاب ولا عَصَب**» قال: وذلك قبل موته بعام[٦٦]. وفي بعضها الأمر بالانتفاع بها بعد الدباغ، والمنع قبل الدباغ، والثابت في هذا الباب هو حديث ابن عباس أنَّه ﷺ قال: «**إذا دُبِغَ الإهابُ فَقَدْ طَهُرَ**»[٦٧].

فلمكان اختلاف هذه الآثار اختلف الناس في تأويلها، فذهب قوم مذهب الجمع على حديث ابن عباس[٦٨] أعني: أنَّهم فرَّقوا في الانتفاع بها بين المدبوغ وغير المدبوغ. وذهب قوم مذهب النسخ، فأخذوا بحديث ابن عكيم لقوله فيه قبل موته بعام[٦٩]. وذهب قوم مذهب الترجيح لحديث ميمونة، ورأوا أنَّه يتضمّن زيادة على ما في حديث ابن عباس، وأنّ تحريم الانتفاع ليس يخرج من حديث ابن عباس قبل الدباغ؛ لأنَّ الانتفاع غير الطهارة، أعني: كلّ طاهر ينتفع به، وليس يلزم عكس هذا المعنى، أعني: أنَّ كلّ ما ينتفع به هو طاهر[٧٠].

المسألة الرابعة: اتَّفق العلماء على أنَّ دم الحيوان البرّي نجس(•)(٧١)*.

واختلفوا في دم السمك(••)، وكذلك اختلفوا في الدم القليل من دم الحيوان غير البحري، فقال قوم: دم السمك طاهر، وهو أحد قولي مالك(٧٢) ومذهب الشافعي(٧٣)**.

وقال قوم: هو نجس على أصل الدماء، وهو قول مالك في المدوَّنة(٧٤). وكذلك قال قوم: إنَّ قليل الدماء معفوّ عنه. وقال قوم: بل القليل منها والكثير حكمه واحد(٧٥)، والأول عليه الجمهور(٧٦).

والسبب في اختلافهم في دم السمك: هو اختلافهم في ميتته، فمن جعل ميتته داخلة تحت عموم التحريم جعل دمه كذلك، ومن أخرج ميتته أخرج دمه قياسًا على الميتة، وفي ذلك أثر ضعيف، وهو قوله ﷺ: «**أُحِلَّتْ لَنا مَيْتَتَانِ وَدَمَانِ: الجَرَادُ والحُوتُ، والكَبِدُ والطِّحالُ**»(٧٧).

٩٢: • اتفق فقهاء الإباضية على نجاسة دم الحيوان البري كالجمهور والإمامية. (**شرح النيل: ١/٤٢٠ - ٤٢١ ـ منهج الطالبين: ٢/٣٦٦، ٣٧٤ - ٣٧٦**).

٩٣: •• الراجح في مذهب الإباضية أن دم السمك كلحمه طاهر على تفريق بين الميت بصيد أو بغير صيد. (**شرح النيل: ١/٤٤٣، منهج الطالبين: ٢/٣٧٦**).

---

* مرَّ سابقًا إجماع الإمامية على نجاسة الدم من ذي النفس السائلة؛ للتسالم على نجاسته عند المسلمين، وللروايات المستفيضة...

** أجمعت الإمامية على طهارة دم السمك، ودم كلّ ما لا عرق له من الحيوان، بل يكون خروج الدم رشحًا. (**كشف اللثام ١: ٤٠٨، جواهر الكلام ٥: ٣٥٣ - ٣٦٠**).

وأمَّا اختلافهم في كثير الدم وقليله: فسببه اختلافهم في القضاء بالمقيّد على المطلق، أو بالمطلق على المقيّد، وذلك أنَّه ورد تحريم الدم مطلقًا في قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ﴾[٧٨].

وورد مقيّدًا في قوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾ إلى قوله: ﴿أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ﴾[٧٩]. فمن قضى بالمقيّد على المطلق ـ وهم الجمهور ـ قال: المسفوح هو النجس المحرّم فقط[٨٠]، ومن قضى بالمطلق على المقيّد؛ لأن فيه زيادة، قال: المسفوح وهو الكثير، وغير المسفوح وهو القليل، كلّ ذلك حرام، وأيّد هذا بأنّ كلّ ما هو نجس لعينه فلا يتبعّض[٨١].

المسألة الخامسة: اتَّفق العلماء على نجاسة بول ابن آدم ورجيعه•[٨٢] إلَّا بول الصبي الرضيع[٨٣]*.

واختلفوا في ما سواه من الحيوان: فذهب الشافعي وأبو حنيفة إلى أنَّها كلّها نجسة••[٨٤]. وذهب قوم إلى طهارتها بإطلاق[٨٥] أعني:

٩٤: • اتفق الإباضية على نجاسة بول الآدمي وغائطه وقيئه. والرضيع أكل أو لم يأكل على خلاف بين الصبي والجارية فبول الصبي ينضح وبول الجارية يغسل. (**شرح النيل**: ١/٤٤٦ - ٤٤٧، ٤٤٩، **منهج الطالبين**: ٢/٣٠٦، ٣٢٦).

٩٥: •• المجمع عليه عند الإباضية أن أبوال ذوات الدماء كلها نجاسة وهو مذهب الشافعية والحنفية. ورجح الإباضية نجاسة الأرواث أيضًا. (**شرح النيل**: ١/٤٤٧ - ٤٤٨، **منهج الطالبين**: ٢/٣٢٧).

---

* المشهور بين الإمامية أنَّ بول الرضيع قبل أن يأكل الطعام نجس، لكن يكفي صبّ الماء عليه من غير عصر. (**مدارك الأحكام** ٢: ٢٦٣).

فضلتي سائر الحيوان البول والرجيع، وقال قوم: أبوالها وأرواثها تابعة للحومها، فما كان منها لحومها محرّمة فأبوالها وأرواثها نجسة محرّمة، وما كان منها لحومها مأكولة فأبوالها وأرواثها طاهرة، ما عدا التي تأكل النجاسة، وما كان منها مكروهًا فأبوالها وأرواثها مكروهة، وبهذا قال مالك[٨٦]، كما قال أبو حنيفة بذلك في الأسآر[٨٧]*.

وسبب اختلافهم شيئان: أحدهما: اختلافهم في مفهوم الإباحة الواردة في الصلاة في مرابض الغنم[٨٨]، وإباحته عليه السلام للعرنيين شرب أبوال الإبل وألبانها[٨٩]، وفي مفهوم النهي عن الصلاة في أعطان الإبل[٩٠]. والسبب الثاني: اختلافهم في قياس سائر الحيوان في ذلك على الإنسان.

فمن قاس سائر الحيوان على الإنسان، ورأى أنَّه من باب قياس الأَولى والأحرى، ولم يفهم من إباحة الصلاة في مرابض الغنم طهارة أرواثها وأبوالها، جعل ذلك عبادة[٩١]. ومن فهم من النهي عن الصلاة في أعطان الإبل النجاسة، وجعل إباحته للعرنيين أبوال الإبل لمكان المداواة على أصله في إجازة ذلك، قال: كلّ رجيع وبول فهو نجس[٩٢]. ومن فهم من حديث إباحة الصلاة في مرابض الغنم طهارة أرواثها وأبوالها، وكذلك من حديث العرنيين، وجعل النهي عن الصلاة في أعطان الإبل عبادة، أو لمعنىً غير معنى النجاسة، وكان الفرق عنده بين الإنسان وبهيمة الأنعام أن فضلتي

---

* أجمعت الإمامية على طهارة البول والغائط من حيوان حلال اللحم. ومشهور الإمامية على كراهية بول البغال والحمير والدواب وأرواثها؛ للأصل، ودخولها في عموم نصوص طهارة الأبوال والأرواث ممّا يؤكل لحمها. (**تذكرة الفقهاء ١٠: ٥٢، مدارك الأحكام ٢: ٣٠١**).

الإنسان مستقذرة بالطبع، وفضلتي بهيمة الأنعام ليست كذلك، جعل الفضلات تابعة للحوم[٩٣] والله أعلم.

ومن قاس على بهيمة الأنعام غيرها، جعل الفضلات كلّها ـ ما عدا فضلتي الإنسان ـ غير نجسة ولا محرّمة[٩٤]، والمسألة محتملة، ولولا أنَّه لا يجوز إحداث قول لم يتقدّم إليه أحد في المشهور، وإن كانت مسألة فيها خلاف، لقيل: إنَّ ما ينتن منها ويستقذر بخلاف ما لا ينتن ولا يستقذر، وبخاصة ما كان منها رائحته حسنة؛ لاتفاقهم على إباحة العنبر، وهو عند أكثر الناس فضلة من فضلات حيوان البحر، وكذلك المسك[٩٥] وهو فضلة دم الحيوان الذي يوجد المسك فيه في ما يذكر.

المسألة السادسة: اختلف الناس في قليل النجاسات[•] على ثلاثة أقوال: فقوم رأوا قليلها وكثيرها سواء، وممّن قال بهذا القول الشافعي[٩٦]. وقوم رأوا أنَّ قليل النجاسات معفوّ عنه، وحدّوه بقدر الدرهم البغلي، وممّن قال بهذا القول أبو حنيفة[٩٧]، وشذّ محمد بن الحسن فقال: إن كانت النجاسة ربع الثوب فما دونه جازت به الصلاة[٩٨]. وقال فريق ثالث: قليل النجاسات وكثيرها سواء، إلَّا الدم على ما تقدّم، وهو

٩٦: • اتفق الإباضية على إزالة النجاسات عن البدن والثوب والمكان قلت أو كثرت وهو مذهب الجمهور. (**شرح النيل**: ١/٤١٢ - ٤١٣، **منهج الطالبين**: ٢/٢٩٥، ٢٩٨، ٣٠٥، ٣٢٧ - ٣٢٨، ٣٣٥، ٣٥٤).

مذهب مالك[٩٩]*، وعنه في دم الحيض روايتان، والأشهر: مساواته لسائر الدماء[١٠٠].

وسبب اختلافهم: اختلافهم في قياس قليل النجاسة على الرخصة الواردة في الاستجمار؛ للعلم بأنّ النجاسة هناك باقية، فمن أجاز القياس على ذلك استجاز قليل النجاسة، ولذلك حدّوه بالدرهم قياسًا على قدر المَخرَج[١٠١]، ومن رأى أنَّ تلك رخصة والرُّخَص لا يقاس عليها منع ذلك[١٠٢]. وأمَّا سبب استثناء مالك من ذلك الدماء فقد تقدّم[١٠٣].

وتفصيل مذهب أبي حنيفة: أنَّ النجاسات عنده تنقسم إلى مغلّظة ومخفّفة، وأن المغلّظة: هي التي يعفى منها عن قدر الدرهم، والمخفّفة: هي التي يعفى منها عن ربع الثوب، والمخفّفة عندهم مثل أرواث الدواب، وما لا تنفكّ منه الطرق غالبًا[١٠٤]، وتقسيمهم إياها إلى مغلّظة ومخفّفة حسن جدًّا.

* مرَّ سابقًا إجماع الإمامية على وجوب إزالة النجاسات عن الثياب والبدن للصلاة وغيرها من الأمور المذكور سابقًا، قليلة كانت النجاسة أو كثيرة، إلَّا في الدم. وكذلك أجمعت الإمامية على طهارة الدم المتخلّف في الذبيحة. ومن النجاسة المعفو عنها: إذا كانت في اللباس الذي لا تتم فيه الصلاة منفردًا؛ كالقلنسوة والتكّة والجورب والخاتم والخلخال وإن تجاوزت الدرهم، فالصلاة صحيحة. **(تذكرة الفقهاء ٢: ٤٨١، ٤٨٢، جواهر الكلام ٥: ٣٦٣)**.

المسألة السابعة: اختلفوا في المني، هل هو نجس أم لا؟[•] فذهبت طائفة منهم مالك وأبو حنيفة إلى أنَّه نجس[١٠٥]* وذهبت طائفة إلى أنَّه طاهر، وبهذا قال الشافعي وأحمد وداود[١٠٦].

وسبب اختلافهم فيه شيئان: أحدهما: اضطراب الرواية في حديث عائشة، وذلك أنَّ في بعضها: كنت أغسل ثوب رسول الله ﷺ من المني، فيخرج إلى الصلاة وإنّ فيه لبقع الماء[١٠٧].

في بعضها: أفركه من ثوب رسول الله ﷺ، وفي بعضها: فيصلّي فيه. خرّج هذه الزيادة مسلم[١٠٨]. والسبب الثاني: تردّد المني بين أن يشبّه بالأحداث الخارجة من البدن، وبين أن يشبه بخروج الفضلات الطاهرة؛ كاللبن وغيره.

فمن جمع الأحاديث كلّها، بأن حمل الغسل على باب النظافة، واستدلّ من الفرك على الطهارة على أصله في أنَّ الفرك لا يطهّر نجاسة، وقاسه على اللبن وغيره من الفضلات الشريفة، لم يره نجسًا[١٠٩]، ومن رجّح حديث الغسل على الفرك، وفهم منه النجاسة، وكان بالأحداث عنده أشبه منه ممّا ليس بحدث، قال: إنَّه نجس[١١٠].

٩٧: • المشهور عند الإباضية أن المني نجس وأن الجنابة أشد حالات النجاسة التي توجب الطهارة وهو مذهب مالك وأبي حنيفة. (**شرح النيل: ٤١٣/١، منهج الطالبين: ٤٢٦/٢، ٤٣٣**).

---

* أجمعت الإمامية على نجاسة منيِّ الإنسان، ومن كلّ حيوان ذي نفس، حلّ أكله أو حرم. (**جواهر الكلام ٥: ٢٩٠**).

وكذلك أيضًا من اعتقد أنَّ النجاسة تزول بالفرك، قال: الفرك يدلّ على نجاسته، كما يدلّ الغسل وهو مذهب أبي حنيفة، وعلى هذا فلا حجّة لأولئك في قولها: «فيصلّي فيه» بل فيه حجّة لأبي حنيفة في أنَّ النجاسة تزال بغير الماء[١١١]، وهو خلاف قول المالكية[١١٢].

الباب الثالث
في معرفة المحالّ التي يجب إزالتها عنها

وأمَّا المَحالّ التي تزال عنها النجاسات[•] فثلاثة، ولا خلاف في ذلك: أحدها الأبدان، ثم الثياب، ثم المساجد ومواضع الصلاة[١١٣].

وإنّما اتَّفق العلماء على هذه الثلاثة؛ لأنّها منطوق بها في الكتاب والسُّنَّة. أمَّا الثياب ففي قوله تعالى: ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾[١١٤] على مذهب من حملها على الحقيقة، وفي الثابت من أمره ﷺ بغسل الثوب من دم الحيض[١١٥] وصبّه الماء على بول الصبي الذي بال عليه[١١٦]. وأمَّا المساجد فلأمره ﷺ بصبّ ذَنُوب من ماء على بول الأعرابي الذي بال في المسجد[١١٧]. وكذلك ثبت عنه ﷺ أنَّه أمر بغسل المذيّ من البدن[١١٨]، وغسلِ النجاسات من المخرجَيْن[١١٩].

واختلف الفقهاء هل يغسل الذكر كلّه من المذي أم لا؟[••][١٢٠] لقوله

٩٨: • أجمع فقهاء الإباضية على وجوب طهارة البدن والثوب ومكان الصلاة. وهو موافق لجمهور الفقهاء. (**شرح النيل**: ٤١١/١، **منهج الطالبين**: ٢٩٥/٢ - ٢٩٨، ٣٥٤).

٩٩: •• الراجح عند فقهاء الإباضية أن المنيَّ نجس لوجوب غسله من الثوب والبدن قليله وكثيره، وكذا الودي والمذي لخروجه من مخرج البول وقد أمر الله بالتطهر منه. (**شرح النيل**: ١٠١/١ - ١٠٥، **منهج الطالبين**: ٣٢٧/٢ - ٣٢٨، ٤٥٦/٢).

عليه الصلاة والسلام في حديث عليّ المشهور وقد سئل عن المذي، فقال: «**يَغْسِلُ ذَكَرَهُ وَيَتَوَضَّأ**»[١٢١و١٢٢].

وسبب الخلاف فيه هو: هل الواجب هو الأخذ بأوائل الأسماء أو بأواخرها؟ فمن رأى أنَّه بأواخرها، أعني: بأكثر ما ينطلق عليه الاسم، قال: يغسل الذكر كلّه، ومن رأى الأخذ بأقلّ ما ينطلق عليه، قال: إنّما يغسل موضع الأذى فقط؛ قياسًا على البول والمذي[١٢٣].

الباب الرابع
في الشيء الذي تُزال به

وأمَّا الشيء الذي به تُزال فإنَّ المسلمين اتّفقوا على أنَّ الماء الطاهر المطهّر(•) يزيلها من هذه الثلاثة المحالّ[١٢٤] واتّفقوا أيضًا على أنَّ الحجارة تزيلها من المَخْرَجين[١٢٥]*.

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية

١٠٠: • أجمع الإباضية على أن النجس يزال بالماء الطاهر. كالجمهور وزادوا أن تزال النجاسة بكل مائع طاهر وإن جامد كالحجارة. (**شرح النيل: ١/٤٦٢ - ٤٦٣، منهج الطالبين: ٢/٣١٨ - ٣١٩، ٣٤٧ - ٣٤٩، ٤٣٣، ٣١٨**).

* أجمعت الإمامية ـ بل هو من ضروريات المذهب ـ على غسل مخرج البول بالماء، فلا يطهّره غيره. وتدلّ عليه ـ مضافًا للإجماع ـ النصوص المتواترة معنى. (**مدارك الأحكام ١: ١٦١ - ١٦٦، جواهر الكلام ٢: ١٤، ٢٢ - ٢٨**).

واختلفوا فيما سوى ذلك من المائعات والجامدات التي تزيلها، فذهب قوم إلى أنَّ ما كان طاهرًا يزيل عين النجاسة، مائعًا كان أو جامدًا، في أيّ موضع كانت، وبه قال أبو حنيفة وأصحابه[١٢٦]. وقال قوم: لا تزال النجاسة بما سوى الماء، إلَّا في الاستجمار فقط المتّفق عليه، وبه قال مالك والشافعي[١٢٧].

واختلفوا أيضًا في إزالتها في الاستجمار بالعظم والروث، فمنع ذلك قوم، وأجازه بغير ذلك ممّا ينقي[١٢٨]، واستثنى مالك من ذلك ما هو مطعوم ذو حرمة؛ كالخبز[١٢٩]، وقد قيل ذلك فيما في استعماله سرف؛ كالذهب والياقوت[١٣٠]. وقوم قصروا الإنقاء على الأحجار فقط، وهو مذهب أهل الظاهر[١٣١]. وقوم أجازوا الاستنجاء بالعظم من دون الروث وإن كان مكروهًا عندهم[١٣٢].

وشذّ الطبري فأجاز الاستجمار بكلّ طاهر ونجس[١٣٣].

وسبب اختلافهم في إزالة النجاسة بما عدا الماء في ما عدا المَخرَجين هو: هل المقصود بإزالة النجاسة بالماء هو إتلاف عينها فقط، فيستوي في ذلك مع الماء كلّ ما يتلف عينها، أم للماء في ذلك مزيد خصوص ليس بغير الماء؟ فمن لم يظهر عنده للماء مزيد خصوص، قال بإزالتها بسائر المائعات والجامدات الطاهرة، وأيّد هذا المفهوم بالاتّفاق على إزالتها من المَخرَجين بغير الماء[١٣٤]، وبما ورد من حديث أم سلمة أنَّها قالت: إنّي امرأة أطيل ذيلي وأمشي في المكان القذر، فقال لها رسول الله ﷺ «**يُطَهِّرُهُ ما بَعْدَهُ**»[١٣٥].

وكذلك بالآثار التي خرّجها أبو داود في هذا مثل قوله عليه السلام: «**إِذَا وَطَأَ أَحَدُكُمْ الأَذَى بِنَعْلَيْهِ فإِنَّ التُّرَاب لَهُ طَهُورٌ**»[١٣٦]. إلى غير ذلك ممّا روي

في هذا المعنى[١٣٧]. ومن رأى أنَّ للماء في ذلك مزيد خصوص، منع ذلك، إلَّا في موضع الرخصة فقط، وهو المَخرَجان[١٣٨].

ولمّا طالبت الحنفية الشافعية بذلك الخصوص المزيد الذي للماء، لجأوا في ذلك إلى أنَّها عبادة، إذ لم يقدروا أن يعطوا في ذلك سببًا معقولًا، حتى إنَّهم سلموا أنَّ الماء لا يزيل النجاسة بمعنىً معقول، وإنّما إزالته بمعنى شرعي حكمي، وطال الخطب والجدل بينهم: هل إزالة النجاسة بالماء عبادةً أو معنىً معقولًا خلَفًا عن سلف، واضطرت الشافعية إلى أنَّ تثبت أن في الماء قوةً شرعيةً في رفع أحكام النجاسات ليست في غيره وإن استوى مع سائر الأشياء في إزالة العين، وأنّ المقصود إنّما هو إزالة ذلك الحكم الذي اختصّ به الماء لإذهاب عين النجاسة، بل قد يذهب العين ويبقى الحكم[١٣٩] فباعدوا المقصد، وقد كانوا اتّفقوا قبلًا مع الحنفيين أنَّ طهارة النجاسة ليست طهارة حكمية ـ أعني: شرعية ـ ولذلك لم تحتج إلى نية[١٤٠].

ولو رامـوا الانفصال عنهم، بأنّا نرى أنَّ للماء قوةَ إحالة للأنجاس والأدناس، وقلعها من الثياب والأبدان ليست لغيره؛ ولذلك اعتمده الناس في تنظيف الأبدان والثياب، لكان قولًا جيدًا، وغيره بعيد، بل لعلّه واجب أن يعتقد أنَّ الشرع إنّما اعتمد في كلّ موضع غسل النجاسة بالماء لهذه الخاصية التي في الماء، ولو كانوا قالوا هذا لكانوا قد قالوا في ذلك قولًا هو أدخل في المذهب الفقه الجاري على المعاني، وإنّما يلجأ الفقيه إلى أن يقول: عبادة إذا ضاق عليه المسلك مع الخصم، فتأمّل ذلك، فإنَّه بيّن من أمرهم في أكثر المواضع.

وأمَّا اختلافهم في الروث فسببه اختلافهم في المفهوم من النهي الوارد في ذلك عنه عليه الصلاة والسلام، أعني: أمره عليه الصلاة والسلام ألا يُستنجى بعظم ولا روث[١٤١]، فمن دلّ عنده النهي على الفساد لم يُجِز ذلك[١٤٢]، ومن

لم يرَ ذلك إذ كانت النجاسة معنىً معقولًا، حمل ذلك على الكراهية، ولم يعدّه إلى إبطال الاستنجاء بذلك[١٤٣]، ومن فرَّق بين العظام والروث فلأنّ الروث نجس عنده[١٤٤].

الباب الخامس
في صفة إزالتها

وأمَّا الصفة التي بها تزول فاتّفق العلماء على أنَّها غسل ومسح ونضح[١٤٥]• لورود ذلك في الشرع، وثبوته في الآثار[١٤٦]. واتّفقوا على أنَّ الغَسل عام لجميع أنواع النجاسات، ولجميع محالّ النجاسات[١٤٧]*، وأنّ المسح بالأحجار يجوز في المَخرَجَيْن[١٤٨] ويجوز في الخفّين وفي النعلين من العشب[١٤٩] اليابس[١٥٠]، وكذلك ذيل المرأة الطويل اتّفقوا على أنَّ طهارته هي على ظاهر حديث أم سلمة[١٥١] من العشب اليابس[١٥٢].

واختلفوا من ذلك في ثلاثة مواضع هي أصول هذا الباب: أحدها: في النضح لأيّ نجاسة هو، والثاني: في المسح لأيّ محلّ هو، ولأيّ نجاسة هو، بعد أن اتّفقوا على ما ذكرناه. والثالث: اشتراط العدد في الغسل والمسح.

١٠١: • أجمع الإباضية على إزالة النجس بالغسل مع الحك والنضح كما في بول الرضيع الصغير، كما تجوز إزالة النجس بالتقشير إذا يبس بعد الغسل، بالمسح حتى النقاء وزوال عين النجاسة. وهو موافق لجمهور الفقهاء. (**شرح النيل**: ٤٧١/١، ٤٧٩، **منهج الطالبين**: ٢٧١/٢، ٣١٦-٣١٨، ٣٢٦، ٤٣٣).
واستحسنوا إن بقي أثر النجس بعد اجتهاد في الغسل تغييره بمخالف لونًا. (**شرح النيل**: ٤٧٨/١).

---

* مرَّ سابقًا نفي الخلاف بين الإمامية في أنَّ الماء عمدة المطهّرات؛ لأنَّ سائر المطهّرات مخصوصة بأشياء خاصة، بخلافه فإنَّه مطهّر لكلّ متنجّس. (**جواهر الكلام** ١: ٢٦١ - ٢٦٢).

أمَّا النضح فإنَّ قومًا قالوا: هذا خاصّ بإزالة بول الطفل[•] الذي لم يأكل الطعام[١٥٣]. وقوم فرَّقوا بين بول الذكر في ذلك والأنثى، فقالوا: ينضح بول الذكر، ويغسل بول الأنثى[١٥٤]*. وقوم قالوا: الغسل طهارة ما يتيقّن بنجاسته، والنضح طهارة ما شكّ فيه، وهو مذهب مالك بن أنس رضي الله عنه[١٥٥].

وسبب اختلافهم: تعارض ظواهر الأحاديث في ذلك، أعني: اختلافهم في مفهومها، وذلك أنَّ هاهنا حديثين ثابتين في النضح:

أحدهما: حديث عائشة: أنَّ النبي عليه الصلاة والسلام كان يؤتى بالصبيان فيبرِّك عليهم ويحنّكهم، فأُتي بصبي فبال عليه، فدعا بماء فأتبعه بوله ولم يغسله[١٥٦]. وفي بعض رواياته: «فنضحه ولم يغسله» خرّجه البخاري[١٥٧].

والآخر: حديث أنس المشهور حين وصف صلاة رسول الله ﷺ في بيته، قال: فقمت إلى حصير لنا قد اسودّ من طول ما لبث، فنضحته بالماء[١٥٨].

١٠٢: • المشهور عند الإباضية غسل بول الجارية وينضح بول الصبي، ما لم يطعما فإن طعما غسلا جميعًا وهو موافق لجمهور الفقهاء. (**شرح النيل: ٤٧٢/١، منهج الطالبين: ٣٢٦/٢**).

---

* مرَّ سابقًا مشهور الإمامية أنَّ بول الرضيع قبل أن يأكل الطعام نجس، لكن يكفي صبّ الماء عليه من غير عصر.

فمن الناس من صار إلى العمل بمقتضى حديث عائشة، وقال: هذا خاصّ ببول الصبي، واستثناه من سائر البول، ومن الناس من رجّح الآثار الواردة في الغَسل على هذا الحديث، وهو مذهب مالك، ولم يرَ النضح إلَّا الذي في حديث أنس، وهو الثوب المشكوك فيه على ظاهر مفهومه[١٥٩].

وأمَّا الذي فرَّق في ذلك بين بول الذكر والأنثى، فإنَّه اعتمد على ما رواه أبو داود عن أبي السمح من قوله ﷺ: «**يُغْسَلُ بَوْلُ الجارِيَةِ، وَيُرَشّ بَوْلُ الصَّبِيِّ**»[١٦٠]و[١٦١]. وأمَّا من لم يفرّق فإنّما اعتمد قياس الأنثى على الذكر الذي ورد فيه الحديث الثابت[١٦٢].

وأمَّا المسح فإنَّ قومًا أجازوه في أيّ محلّ كانت النجاسة إذا ذهب عينها على مذهب أبي حنيفة، وكذلك الفرك على قياس من يرى أنَّ كلّ ما أزال العين فقد طهر[١٦٣]، وقوم لم يجيزوه إلَّا في المتّفق عليه، وهو المَخرَج وفي ذيل المرأة وفي الخفّ، وذلك من العشب اليابس لا من الأذى غير اليابس وهو مذهب مالك[١٦٤]، وهؤلاء لم يعدّوا المسح إلى غيرِّ المواضع التي جاءت في الشرع، وأمَّا الفريق الآخر فإنّهم عدَّوه. والسبب في اختلافهم في ذلك: هل ما ورد من ذلك رخصة أو حكم؟ فمن قال: رخصة، لم يُعَدِّها إلى غيرها، أعني: لم يقس عليها، ومن قال: هو حكم من أحكام إزالة النجاسة كحكم الغسل، عدّاه.

وأمَّا اختلافهم في العدد[•]: فإنَّ قومًا اشترطوا الإنقاء فقط في الغسل

١٠٣: • أجمع الإباضية في الاجتمار على المبالغة في التنقية مع كون الشفع جائزًا، وأقل الوتر واحد إن نقي، ولا يجوز الاجتمار بالعظم أو الروث، وهو مذهب الجمهور والإمامية. (**شرح النيل: ٨٤/١، منهج الطالبين: ٣٣٥/٢**).

والمسح، وقوم اشترطوا العدد في الاستجمار وفي الغسل. والذين اشترطوه في الغسل: منهم من اقتصر على المحلّ الذي ورد فيه العدد في الغسل بطريق السمع، ومنهم من عدّاه إلى سائر النجاسات. أمَّا من لم يشترط العدد، لا في غسل ولا في مسح، فمنهم مالك وأبو حنيفة[١٦٥]. وأما من اشترط في الاستجمار العدد، أعني: ثلاثة أحجار لا أقلّ من ذلك، فمنهم الشافعي وأهل الظاهر[١٦٦]*.

وأمَّا من اشترط العدد في الغسل، واقتصر به على محلّه الذي ورد فيه، وهو غسل الإناء سبعًا من ولوغ الكلب، فالشافعي ومن قال بقوله[١٦٧]، وأمَّا من عداه واشترط السبع في غسل النجاسات ففي أغلب ظنّي أنَّ أحمد بن حنبل منهم[١٦٨]، وأبو حنيفة يشترط الثلاثة في إزالة النجاسة غير المحسوسة العين[١٦٩] أعني: الحكمية**.

---

* أجمعت الإمامية على أنَّه لا يجزي في الاستنجاء أقلّ من ثلاثة أحجار إذا لم يحصل النقاء به، بل ولا بالثلاثة فما زاد إذا كان كذلك، فإطلاق ما دلّ على الاجتزاء بالثلاثة محمول على ما إذا حصل النقاء بها. (**مدارك الأحكام ١: ١٦٨، جواهر الكلام ٢: ٣٥ - ٣٧**).

** المشهور بين الإمامية ـ بل عن ظاهر المحقّق الإجماع عليه ـ وجوب المرتين في إزالة نجاسة البول عن الثوب والبدن بالماء القليل، عدا محلّ الاستنجاء وبول الرضيع. (**تذكرة الفقهاء ١: ٨٣، كشف اللثام ١: ٤٨٨، جواهر الكلام ٦: ١٨٥، ١٩٢**).

وسبب اختلافهم في هذا: تعارض المفهوم من هذه العبادة؛ لظاهر اللفظ في الأحاديث التي ذكر فيها العدد. وذلك أنَّ من كان المفهوم عنده من الأمر بإزالة النجاسة إزالة عينها، لم يشترط العدد أصلًا، وجعل العدد الوارد من ذلك في الاستجمار في حديث سلمان الثابت الذي فيه الأمر أن لا يُستنجى بأقلّ من ثلاثة أحجار[١٧٠] على سبيل الاستحباب حتى يجمع بين المفهوم من الشرع والمسموع من هذه الأحاديث، وجعل العدد المشترط في غسل الإناء من ولوغ الكلب عبادة لا لنجاسة، كما تقدم من مذهب مالك[١٧١].

وأمَّا من صار إلى ظواهر هذه الآثار، واستثناها من المفهوم، فاقتصر بالعدد على هذه المحالّ التي ورد العدد فيها[١٧٢]. وأمَّا من رجّح الظاهر على المفهوم، فإنه عدّى ذلك إلى سائر النجاسات[١٧٣]. وأمَّا حجّة أبي حنيفة في الثلاثة فقوله ﷺ: «**إذا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلْيَغْسِلْ يَدَهُ ثَلاثًا قَبْلَ أَنْ يُدْخِلَها في إنائِهِ**»[١٧٤]و[١٧٥].

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الإفتاء

الباب السادس
في آداب الاستنجاء[•]

وأمَّا آداب الاستنجاء، ودخول الخلاء، فأكثرها محمولة عند الفقهاء

١٠٤: • اتفق الإباضية أن على من يقضي حاجته الاستتار وجوبًا مع السكوت إلا عن مهم، مع عدم استقبال القبلة أو استدبارها بعمد وكذا القمرين (الشمس والقمر) وكل ثابت أو زرع أو ذي حرمة كتاب أو لوح ولو نارًا لأنها نور. ولا في حرثٍ وإن لم ينبت. ولا في بيوت الغير بلا إذن وإن خربت، ولا في حفر الهوام أو نهر جارٍ أو رواكد أو طريق عامر أو مداخل بيوت أو مدن ولا في ظل شجر مع لزوم الأوراد المعلومة والهيئات المسنونة. (**شرح النيل: ٧٤/١ - ٨١، منهج الطالبين: ٣٢٩/٢ - ٣٣٢**).

على الندب، وهي معلومة من السنَّة؛ كالبعد في المذهب إذا أراد الحاجة*، وتركِ الكلام عليها**، والنهي عن الاستنجاء باليمين، وأن لا يمسّ ذكره بيمينه[١٧٦]***، وغير ذلك ممّا ورد في الآثار[١٧٧].

وإنّما اختلفوا في ذلك في مسألة واحدة مشهورة وهي استقبال القبلة للغائط والبول واستدبارها، فإنَّ للعلماء فيها ثلاثة أقوال: إنَّه لا يجوز أن تستقبل القبلة لغائط ولا بول أصلًا، ولا في موضع من المواضع[١٧٨]، وقول: إنَّ ذلك يجوز بإطلاق[١٧٩]، وقول: إنَّه يجوز في المباني والمدن، ولا يجوز ذلك في الصحراء وفي غير المباني والمدن[١٨٠]****.

والسبب في اختلافهم هذا حديثان متعارضان ثابتان: أحدهما: حديث أبي أيوب الأنصاري أنَّه قال عليه الصلاة والسلام: «**إِذَا أَتَيْتُمْ الغائِطَ فَلَا تَسْتَقْبِلوا القِبْلَةَ ولا تَسْتَدْبِرُوها، ولَكِنْ شَرّقُوا أَوْ غَرّبُوا**»[١٨١].

---

* ذكر فقهاء الإمامية من مستحبات التخلّي: ستر البدن بأن يطلب خلوة، أو يبعد حتى لا يرى شخصه.

** ذكر جمع من فقهاء الإمامية كراهة الكلام حال التخلّي أو التغوّط خاصةً، وقيّدها بعضهم في غير الضرورة. (**الحدائق الناضرة ٢: ٧٧**).

*** ذكر جمع من فقهاء الإمامية كراهة الاستنجاء باليمين، وأن يكون الاستنجاء والاستبراء باليد اليسرى. (**الحدائق الناضرة ٢: ٧٩**).

**** مشهور الإمامية حرمة استقبال القبلة واستدبارها حال التخلّي ولو كان في الأبنية، وعليه الأكثر. (**الحدائق الناضرة ٢: ٣٨ - ٤٠، رياض المسائل ١: ٢٠٠، مستمسك العروة الوثقى ٢: ١٩٤**).

الحديث الثانـــي: حديث عبد الله بن عمر أنَّه قـــال: «ارتقيت على ظهر بيت أختي حفصة، فرأيت رسول الله ﷺ قاعدًا لحاجته على لبنتين مستقبلًا الشام مستدبرًا القبلة»[١٨٢]. فذهب الناس في هذين الحديثين ثلاثة مذاهب: أحدها: مذهب الجمع، والثاني: مذهب الترجيح، والثالث: مذهب الرجوع إلـــى البراءة الأصليـــة إذا وقع التعـــارض، وأعني بالبـــراءة الأصلية: عدم الحكم. فمن ذهب مذهب الجمع حمل حديث أبي أيوب الأنصاري على الصحارى وحيث لا ســـترة، وحمـــل حديث ابن عمر على الســـترة، وهو مذهب مالك[١٨٣]. ومن ذهب مذهب الترجيح رجّح حديث أبي أيوب[١٨٤] لأنَّه إذا تعارض حديثان، أحدهما فيه شرع موضوع، والآخر موافق للأصل الذي هو عدم الحكـــم، ولم يُعلم المتقدّم منهما مـــن المتأخّر؛ وجب أن يصار إلى الحديث المثبت للشـــرع؛ لأنَّه قد وجب العمل بنقله من طريق العدول، وتركُـــه الذي ورد أيضًا من طريق العـــدول يمكن أن يكون ذلك قبل شـــرع ذلك الحكم، ويمكن أن يكون بعده، فلم يجز أن نترك شـــرعًا وجـــب العمل به بظنٍّ لم نؤمر أن نوجب النســـخ به إلَّا لـــو نقل أنَّه كان بعده، فإنَّ الظنون التي تســـتند إليها الأحكام محدودة بالشرع، أعني: التي توجب رفعها أو إيجابها، وليســـت هي أيّ ظنٍّ اتَّفق، ولذلك يقولون: إنَّ العمل ما لم يجب بالظنّ وإنّما وجب بالأصل المقطوع به، يريدون بذلك الشـــرع المقطوع به الـــذي أوجب العمـــل بذلك النوع مـــن الظنّ، وهذه الطريقة التي قلناها هي طريقة أبي محمد بن حزم الأندلسي، وهي طريقة جيدة مبنية على أصول أهل الكلام الفقهـــي، وهو راجع إلى أنَّه لا يرتفع بالشكّ ما ثبت بالدليل الشرعي[١٨٥].

وأمَّا من ذهب مذهب الرجوع إلى الأصل عند التعارض، فهو مبني على أنَّ الشـــكّ يُســـقط الحكـــم ويرفعه، وأنّـــه كَلا حكـــمٍ، وهو مذهـــب داود

الظاهـــري[١٨٦]، ولكن خالفه أبو محمد بن حزم في هـــذا الأصل مع أنَّه من أصحابه[١٨٧]. قال القاضي: فهذا هو الـــذي رأينا أن نثبته في هذا الكتاب من المسائل التي ظننّا أنَّها تجري مجرى الأصول، وهي التي نطق بها في الشرع أكثر ذلك، أعني: أنَّ أكثرها يتعلّق بالمنطوق به، إمَّا تعلّقًا قريبًا، أو قريبًا من القريب، وإن تذكّرنا لشـــيء من هـــذا الجنس أثبتناه في هـــذا الباب، وأكثر ما عوّلت فـــي ما نقلته من نســـبة هـــذه المذاهـــب إلى أربابهـــا هو كتاب الاســـتذكار[١٨٨]، وأنا قد أبحت لمن وقع من ذلك على وهم لي أن يصلحه، والله المعين والموفّق.

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الإفتـــاء

الهوامش

(١) سورة المدثر: الآية ٤.

(٢) الاستذكار ٣: ٢٠٧، المقدّمات الممهّدات ١: ٦٥.

(٣) صحيح البخاري ١: ٨٦، كتاب الوضوء، باب الاستنثار في الوضوء، الحديث ٢٦.

(٤) صحيح البخاري ١: ١٣٨، كتاب الحيض، باب غسل دم الحيض، الحديث ١٢.

(٥) تقدّم تخريجه في المسألة الأولى من الباب الثالث (في المياه).

(٦) صحيح البخاري ١: ١٠٧، كتاب الوضوء، باب: من الكبائر ألا يستتر من بوله، الحديث ٧٩.

(٧) الاستذكار ٣: ٢٠٥، الإقناع لابن القطّان ١: ٧٩.

(٨) بدائع الصنائع ١: ٥٣٦.

(٩) التفريع ١: ١٩٨، الرسالة الفقهية: ٨٨، الاستذكار ٣: ٢١٠.

(١٠) المعونة ١: ١٦٥، الاستذكار ٣: ٢١٠.

(١١) سورة المدثر: الآية ٤.

(١٢) البيان للعمراني ٢: ٩١، بدائع الصنائع ١: ٥٣٦.

(١٣) الاستذكار ٣: ٢٠٨، أحكام القرآن لابن العربي ٤: ١٨٨٦ - ١٨٨٧.

(١٤) تقدّم آنفًا، وكان فيه: «من البول»!

(١٥) السَّلى: الجلد الرقيق الذي يخرج فيه الولد من بطن أمه ملفوفًا فيه. (انظر: النهاية في غريب الحديث ٢: ٣٥٧).

(١٦) صحيح البخاري ١: ١١٥ - ١١٦، كتاب الوضوء، باب إذا أُلقي على ظهر المصلّي قذر أو جيفة لم تفسد عليه صلاته، الحديث ١٠٢.

(١٧) مسند أحمد ٣: ٣٩٨، في مسند أبي سعيد الخدري، الحديث ١٠٧٦٩، سنن أبي داود ١: ١٧٥، كتاب الصلاة، باب الصلاة في النعل، الحديث ٦٥٠.

(١٨) الاستذكار ٣: ٢٠٥ - ٢٠٩.

(١٩) عقد الجواهر الثمينة ١: ١٧.

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الافتاء

(٢٠) الاستذكار ٣: ٢٠٤، فتح المالك ١: ٤٩٩، الإقناع لابن القطّان ١: ٨٠.

(٢١) الكافي في فقه أهل المدينة: ١٨، الوجيز ١: ٦، تحفة الفقهاء ١: ٥١، المغني لابن قدامة ١: ٦٩.

(٢٢) الإقناع لابن القطّان ١: ١٠٩.

(٢٣) مراتب الإجماع: ١٩، الإقناع لابن القطّان ١: ١١٠.

(٢٤) مراتب الإجماع: ١٩، الاستذكار ٣: ٢٠٥.

(٢٥) الوجيز ١: ٦، تحفة الفقهاء ١: ٥٥، المغني لابن قدامة ١٠: ٣٣٧، وفي الأخير إنها نجسة عند عامة أهل العلم.

(٢٦) البيان للعمراني ١: ٥٣٣.

(٢٧) المعونة ١: ١٧٩ - ١٨٠، عقد الجواهر الثمينة ١: ١١، المغني لابن قدامة ١: ٦٩.

(٢٨) الأم ١: ٤٤، الأوسط ١: ٢٨٣، الحاوي الكبير ١: ٣٢٠: ٣٢٢.

(٢٩) الوجيز ١: ٦، الوسيط ١: ١٤٤، المغني لابن قدامة ١: ٦٨.

(٣٠) تحفة الفقهاء ١: ٥١، الهداية للمرغيناني ١: ٢٠.

(٣١) سورة المائدة: الآية ٣.

(٣٢) أحكام القرآن للجصّاص ١: ١٠٧، أحكام القرآن للكيا الهراسي ١: ٣٢، ٣٥، أحكام القرآن لابن العربي ١: ٥٢ - ٥٣.

(٣٣) المقل: الغمْس، انظر: البيان للعمراني ١: ١٢١.

(٣٤) تقدّم تخريج هذا الحديث في المسألة الرابعة من الباب الثالث (في المياه).

(٣٥) المبسوط للسرخسي ١: ١٦١، بدائع الصنائع ١: ٣٦٨ - ٣٦٩.

(٣٦) الحاوي الكبير ١: ٣٢٠ - ٣٢١، وانظر: بدائع الصنائع ١: ٣٦٨ - ٣٧١.

(٣٧) صحيح البخاري ٥: ٣٣١، كتاب المغازي، باب غزوة سيف البحر، الحديث ٣٥٨.

(٣٨) تقدّم تخريجه في الباب الثالث (في المياه).

(٣٩) الحاوي الكبير ١: ٣٢٣، أحكام القرآن لابن العربي ١: ٥٢ - ٥٣.

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الافتاء

(٤٠) أحكام القرآن للجصّاص ١: ١٠٧، ١٠٩، بدائع الصنائع ٦: ١٧٨. ضرورة أن يرتفع الإسكار إن كنّا نعتقد أنَّ الإسكار هو سبب التحريم.

(٤١) سورة المائدة: الآية ٩٦.

(٤٢) أحكام القرآن للجصّاص ١: ١٠٩، بدائع الصنائع ٦: ١٧٨.

(٤٣) سنن أبي داود ٣: ٣٥٨، كتاب الأطعمة، باب في أكل الطافي من السمك، الحديث ٣٨١٥.

(٤٤) أحكام القرآن للجصاص ١: ١٠٨، بدائع الصنائع ٦: ١٧٣، ١٧٨.

(٤٥) مراتب الإجماع: ٢٣.

(٤٦) الأم ١: ٥٧، الحاوي الكبير ١: ٦٦، البيان للعمراني: ١٦٨ - ١٧٣.

(٤٧) مختصر القدوري ١٣ - ١٤، الفقه النافع ١: ١٠٦، الهداية للمرغيناني ١: ٢٢.

(٤٨) الإشراف لعبدالوهاب ١: ١١٣، عيون المجالس ١: ١٨٣، ١٨٥.

(٤٩) البيان للعمراني ١: ١٧٠، العزيز بشرح الوجيز ١: ٨٨.

(٥٠) الفقه النافع ١: ١٠٦ - ١٠٧، الهداية للمرغيناني ١: ٢٢.

(٥١) الإشراف لعبدالوهاب ١: ١١٣، ١١٤.

(٥٢) الإجماع لابن المنذر: ٢٠٠، الإشراف لابن المنذر ٣: ٢١١.

(٥٣) سنن أبي داود ٣: ١١١، كتاب الصيد، باب في صيد قطع منه قطعة، الحديث ٢٨٥٨.

(٥٤) الإشراف لابن المنذر ٣: ٢١١.

(٥٥) الإجماع لابن المنذر: ٩٠.

(٥٦) انظر: البيان للعمراني ١: ١٧٠، العزيز شرح الوجيز ١: ٨٨.

(٥٧) الإشراف لعبدالوهاب ١: ١١٢، الاستذكار ١٥: ٣٣٩، وهو منسوب للزهري والليث.

(٥٨) شرح معاني الآثار ١: ٤٦٨، المغني لابن قدامة ١: ٨٤، وهو ظاهر مذهب أحمد أو مشهوره.

(٥٩) الأم ١: ٥٧، الإفصاح ١: ١٦، الهداية للمرغيناني ١: ٢١.

(٦٠) الإشراف لعبدالوهاب ١: ١١٠، ١١١، الاستذكار ١٥: ٣٤٣، الكافي في فقه أهل المدينة: ١٨٩.

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الإفتاء

(٦١) الحاوي الكبير ١: ٥٩، الهداية للمرغيناني ١: ٢١.

(٦٢) الأم ١: ٥٧، الحاوي الكبير ١: ٥٦، ٥٧، ٥٩، التهذيب للبغوي ١: ١٧٣، البيان للعمراني ١: ١٦٢، وفيها جميعًا: إنَّ جلود الميتة جميعًا تطهر بالدباغة، إلَّا الكلب والخنزير.

(٦٣) مختصر القدوري: ١٣، تحفة الفقهاء ١: ٧١.

(٦٤) المحلَّى بالآثار ١: ١١٨، الإشراف لعبدالوهاب ١: ١١٢.

(٦٥) الموطّأ ٢: ٣٩٨، كتاب الصيد، باب ما جاء في جلود الميتة، الحديث، صحيح البخاري ٢: ٢٥٥، كتاب الزكاة، باب الصدقة على موالي أزواج النبي، الحديث ٩٢.

(٦٦) سنن الترمذي ٤: ٢٢٢، كتاب اللباس، باب ما جاء في جلود الميتة إذا دبغت، الحديث ١٧٢٩. وفي الثاني قبل موته بشهرين وفي الأخير بشهر، ولم يُذكر هذا التعقيب في الأول.

(٦٧) صحيح مسلم ١: ٢٧٧، كتاب الحيض، باب طهارة جلود الميتة بالدباغ، الحديث ٣٦٦/١٠٥.

(٦٨) الحاوي الكبير ١: ٥٦، ٥٩ - ٦٠، بدائع الصنائع ١: ٤٤٣.

(٦٩) المغني لابن قدامة ١: ٨٤ - ٨٥، الكافي لابن قدامة ١: ٤٨.

(٧٠) مختصر اختلاف العلماء ١: ١٦٠.

(٧١) مراتب الإجماع: ١٩، الإقناع لابن القطّان ١: ١١٠.

(٧٢) لم نجد غير القول بنجاسة دم السمك عند مالك. انظر: المدوَّنة الكبرى ١: ٢١، الإشراف لعبدالوهاب ١: ٢٨٥.

(٧٣) الموجود في مصادر الشافعية أنَّ فيه وجهين أو قولين، وصحّح البغوي القول بالنجاسة. انظر: الحاوي الكبير ١: ٣٢٣، المهذَّب للشيرازي ١: ١٦٩، وإنّ الحكم بطهارة دم السمك هو قول أبي حنيفة. انظر: الهداية للمرغيناني ١: ٣٩.

(٧٤) المدوَّنة الكبرى ١: ٢٠، ٢١، المغني لابن قدامة ١: ٧٦٤.

(٧٥) مختصر اختلاف العلماء ١: ١٣٢، الاستذكار ٣: ٢١٤.

(٧٦) الاستذكار ٣: ٢١١، ٢١٢، المغني لابن قدامة ١: ٧٦١.

(٧٧) سنن ابن ماجه ٢: ١١٠٢، كتاب الأطعمة، باب الكبد والطحال، الحديث ٣٣١٤.

(٧٨) سورة المائدة: الآية ٣.

(٧٩) سورة الأنعام: الآية ١٤٥.

(٨٠) أحكام القرآن للجصّاص ٣: ٢٢، أحكام القرآن لابن العربي ٢: ٧٦٥.

(٨١) البيان للعمراني ١: ٥٣١.

(٨٢) الإجماع لابن المنذر: ٨٩، مراتب الإجماع: ١٩.

(٨٣) الاستذكار ٣: ٢٥٤، فتح المالك ١: ٥٤٠.

(٨٤) تحفة الفقهاء ١: ٥٠، العزيز بشرح الوجيز ١: ٣٥-٣٦.

(٨٥) المحلّى بالآثار ١: ١٦٩، وهو قول داود، إلّا أنّه استثنى بول الآدمي ورجيعه.

(٨٦) المعونة ١: ١٦٧، المنتقى للباجي ١: ٤٣، المغني لابن قدامة ١: ٧٦٧، ٧٦٨.

(٨٧) الهداية للمرغيناني ١: ٢٤-٢٥، مختصر القدوري: ١٤.

(٨٨) صحيح مسلم ١: ٢٧٥، كتاب الحيض، باب الوضوء من لحوم الإبل، الحديث ٣٦٠/٩٧.

(٨٩) صحيح مسلم ٣: ١٢٩٦، كتاب القسامة، باب حكم المحاربين والمرتدّين، الحديث ١٦٧١/٩. والعرنيّون هم وفد من عرينة قدموا فاجتووا المدينة، فأمر لهم الرسول ﷺ بلقاح، وأمرهم أن يخرجوا فيشربوا من أبوال الإبل وألبانها.

(٩٠) تقدّم تخريجه في الحديث قبل السابق.

(٩١) شرح معاني الآثار ١: ١٠٨-١١٠.

(٩٢) الوسيط ١: ١٥٥-١٥٦، بدائع الصنائع ١: ٣٦٥.

(٩٣) شرح معاني الآثار ١: ١٠٨، المغني لابن قدامة ١: ٧٦٩.

(٩٤) المحلّى بالآثار ١: ١٦٩-١٧٠.

(٩٥) انظر: الحاوي الكبير ٥: ٣٢٤، العزيز بشرح الوجيز ١: ٤٢، مغني المحتاج ١: ٧٩.

(٩٦) الأم ١: ١٢٤، الحاوي الكبير ١: ٢٩٣، ٢٩٥، المهذّب للشيرازي ١: ٢٠٨-٢٠٩ وفيه العفو عن قليل الدم قولان.

(٩٧) تحفة الفقهاء ١: ٦٤، الهداية للمرغيناني ١: ٣٧.

(٩٨) كتاب الأصل ١: ٥٧، المحيط البرهاني ١: ١٩٣.

(٩٩) المدوَّنة الكبرى ١: ٢٠، ٢١، المنتقى للباجي ١: ٤٣.

(١٠٠) المدوَّنة الكبرى ١: ٢٠، المنتقى للباجي ١: ٤٣.

(١٠١) الهداية للمرغيناني ١: ٣٧-٣٨، المحيط البرهاني ١: ١٩٢-١٩٣.

(١٠٢) المنتقى للباجي ١: ٤٣.

(١٠٣) في المسألة الرابعة المتقدمة آنفًا وانظر: المنتقى للباجي ١: ٤٣.

(١٠٤) مختصر القدوري: ٢١، الهداية للمرغيناني ١: ٣٧-٣٨.

(١٠٥) المدوَّنة الكبرى ١: ٢١، مختصر القدوري: ٢١، الاستذكار ٣: ١١٣-١١٤.

(١٠٦) الأم ١: ١٢٤، الاستذكار ٣: ١١٤، الكافي لابن قدامة ١: ١٥٥، ونقل في الأخير عن أحمد نجاسة المني أيضًا.

(١٠٧) صحيح البخاري ١: ١١١-١١٢، كتاب الوضوء، باب غسل المني وفركه وغسل ما يصيب من المرأة، الحديث ٩٢، ٩٣، صحيح مسلم ١: ٢٣٩، كتاب الطهارة، باب حكم المني، الحديث ٢٨٩/١٠٨.

(١٠٨) صحيح مسلم ١: ٢٣٨، كتاب الطهارة، باب حكم المني، الحديث ٢٨٨/١٠٥.

(١٠٩) المحلَّى بالآثار ١: ١٢٥-١٢٦، الكافي لابن قدامة ١: ١٥٥.

(١١٠) المعونة ١: ١٦٨، المحلَّى بالآثار ١: ١٢٦.

(١١١) بدائع الصنائع ١: ٤٣٨، الهداية للمرغيناني ١: ٣٧.

(١١٢) المدوَّنة الكبرى ١: ٢١، الاستذكار ٣: ١١٣.

(١١٣) الاستذكار ٣: ٢٠٥، الإقناع لابن القطّان ١: ٧٩، ١٢٢.

(١١٤) سورة المدثر: الآية ٤.

(١١٥) صحيح البخاري ١: ١٣٩، كتاب الحيض، باب غسل دم المحيض، الحديث ١٣.

(١١٦) صحيح البخاري ١: ١٠٩، كتاب الوضوء، باب بول الصبيان، الحديث ٨٥.

(١١٧) تقدم في كتاب الوضوء، المسألة الأولى من الباب الثالث (في المياه).

(١١٨) صحيح البخاري ١: ٢٤٧، كتاب الحيض، باب المذي، الحديث ٣٠٣/١٧.

(١١٩) سنن ابن ماجه ١، ١٢٧، كتاب الطهارة، باب الاستنجاء بالماء، الحديث ٣٥٥.

(١٢٠) الاستذكار ٣: ١٤، ١٩ - ٢٠، فتح المالك ١: ٤٠٦.

(١٢١) تقدّم آنفًا في الحديث قبل السابق.

(١٢٢) الاستذكار ٣: ٢٠، فتح المالك ١: ٤٠٦.

(١٢٣) انظر: الاستذكار ٣: ١٥، ٢٠.

(١٢٤) المقدّمات الممهّدات ١: ٨٦، البيان للعمراني ١: ٨٨، بدائع الصنائع ١: ٤٣٧، المغني لابن قدامة ١: ٣٦.

(١٢٥) مراتب الإجماع: ٢٢، الإقناع لابن القطّان: ٨٠.

(١٢٦) الاستذكار ٢: ٤٥، ١٣٢. إلّا أنَّ المنقول عن محمد وزفر وأبي يوسف تفصيل بين الماء وغيره من المائعات أو بين الثوب والبدن. انظر: المبسوط للسرخسي ١: ٢٢٦ - ٢٢٧، بدائع الصنائع ١: ٤٣٧.

(١٢٧) الإقناع لابن المنذر ١٥ - ١٦، الاستذكار ٢: ١٣٢.

(١٢٨) الأم ١: ٧٣، الكافي في فقه أهل المدينة: ١٧.

(١٢٩) الاستذكار ٢: ٤٤، الكافي في فقه أهل المدينة: ١٧٣.

(١٣٠) عقد الجواهر الثمينة ١: ٤٠.

(١٣١) المحلّى بالآثار ١: ٩٥، ١٠٠، الاستذكار ٢: ٤٤.

(١٣٢) انظر: الاستذكار ٢: ٤٤، بدائع الصنائع ١: ١٨٤ - ١٨٥.

(١٣٣) الاستذكار ٢: ٤٤.

(١٣٤) مراتب الإجماع: ٢٠، الإقناع لابن القطّان: ٨٠.

(١٣٥) قال الغماري في الهداية: ليس الحديث هكذا، ولكنّه عن أم ولد لإبراهيم بن عبدالرحمٰن بن عوف أنَّها سألت أم سلمة.... وانظر: سنن أبي داود ١: ١٠٤، كتاب الطهارة، باب في الأذى يصيب الذيل، الحديث ٣٨٣، سنن الترمذي ١: ٢٦٦، ٢٦٧، أبواب الطهارة باب ما جاء في الوضوء من الموطأ، الحديث ١٤٣، الهداية في تخريج أحاديث البداية ٢: ٢٠٦.

(١٣٦) سنن أبي داود ١: ١٠٥، كتاب الطهارة، باب في الأذى يصيب النعل، الحديث ٣٨٥.

(١٣٧) المبسوط للسرخسي ١: ٢٢٧، الاستذكار ٢: ١٣٣ - ١٣٤، بدائع الصنائع ١: ٤٣٨، الهداية للمرغيناني ١: ٣٦.

(١٣٨) الإشراف لعبدالوهاب ١: ١٠٨ - ١٠٩، البيان للعمراني ١: ٨٨ - ٨٩، ٩٨.

(١٣٩) الحاوي الكبير ١: ٤٤ - ٤٥، المبسوط للسرخسي ١: ٢٢٧، بدائع الصنائع ١: ٤٣٧ - ٤٣٨.

(١٤٠) الحاوي الكبير ١: ٨٧، المبسوط للسرخسي ١: ١٩٢، بدائع الصنائع ١: ٤٣٧.

(١٤١) صحيح مسلم ١: ٢٢٤، كتاب الطهارة، باب الاستطابة، الحديث ٢٦٢/٥٧.

(١٤٢) البيان للعمراني ١: ٣٢٩، ٣٣٢.

(١٤٣) الإشراف لعبدالوهاب ١: ١٤١، بدائع الصنائع ١: ١٨٤ - ١٨٥.

(١٤٤) انظر: بدائع الصنائع ١: ١٨٨، الهداية للمرغيناني ١: ٤٠.

(١٤٥) الأوسط ٢: ١٧٠، مراتب الإجماع ٢٠: ٢٤، الاستذكار ٣: ١١٥، الإقناع لابن القطّان ١: ٧٨.

(١٤٦) تقدّم سابقًا تخريج الأحاديث المبيّنة للغسل والمسح والنضح.

(١٤٧) معالم السنن ١: ١٠٢، مراتب الإجماع: ٢٤.

(١٤٨) مراتب الإجماع: ٢٠، الإقناع لابن القطّان ١: ٨٠.

(١٤٩) الصحيح: القَشْب، وهو الرجيع اليابس، وقَشَبَ الشيء: إذا خلطه بما يفسد، وهو رجيع مخلوط بغيره، انظر: الاستذكار ٢: ١٣٢، الذخيرة ١: ٢٠٠.

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الافتاء

(١٥٠) سنن الترمذي ١: ٢٦٧، البيان للعمراني ١: ٥٥٧، المغني لابن قدامة ١: ٧٦٥، وفي المعونة والبيان حكاية وجود خلاف عند المالكية والشافعية في التطهير بمسح الخفّين، والتصريح في الأوسط بعدم حصول الطهارة إلَّا بالماء.

(١٥١) تقدّم تخريجه في الباب السابق: (في الشيء الذي تزال به النجاسة).

(١٥٢) الموطّأ برواية الشيباني: ١٠٧، معالم السنن ١: ١٠٢، الاستذكار ٢: ١٣٢.

(١٥٣) المحلَّى بالآثار ١: ١٠٢، حلية العلماء ١: ٣٢٢، وهو منسوب إلى الأوزاعي والحسن والثوري.

(١٥٤) التهذيب للبغوي ١: ٢٠٥، ٢٠٦، المغني لابن قدامة ١: ٧٧٠، وهو قول الشافعي وأحمد وغيرهما.

(١٥٥) المعونة ١: ١٦٩، الاستذكار ٣: ١١٥.

(١٥٦) صحيح مسلم ١: ٢٣٧، كتاب الطهارة، باب حكم بول الطفل الرضيع، وكيفية غسله، الحديث ٢٨٧/١٠١.

(١٥٧) صحيح البخاري ١: ١٠٩ - ١١٠، كتاب الوضوء، باب بول الصبيان، الحديث ٨٦.

(١٥٨) صحيح البخاري ١: ١٧١، كتاب الصلاة، باب الصلاة على الحصير، الحديث ٤٦.

(١٥٩) النوادر والزيادات ١: ٨٨، ٨٩، عارضة الأحوذي ١: ٩٤.

(١٦٠) سنن أبي داود ١: ١٠٢، كتاب الطهارة، باب بول الصبي يصيب الثوب، الحديث ٣٧٦.

(١٦١) البيان للعمراني ١: ٥٤٥، المغني لابن قدامة ١: ٧٧١.

(١٦٢) قال الغماري في الهداية: لعلّه يريد حديث بول الأعرابي في المسجد، أو حديث نضح البول على الصبي. وكلاهما تقدّم. انظر: الهداية في تخريج أحاديث البداية ٢: ٢٢٣ - ٢٢٤.

(١٦٣) الاستذكار ٢: ١٣٢ - ١٣٣، بدائع الصنائع ١: ٤٣٩ - ٤٤١، ٤٥٠، الهداية للمرغيناني ١: ٣٩.

(١٦٤) الاستذكار ٢: ١٣٢، ١٣٣، فتح المالك ١: ٣٠٢، ٣٠٣، عقد الجواهر الثمينة ١: ٢٠، ٢١.

(١٦٥) بدائع الصنائع ١: ١٨٨، ٤٥٠، الهداية للمرغيناني ١: ٣٩، وفي البدائع والهداية أنَّ عدم اشتراط العدد إنما هو في النجاسة المرئية كالدم لا في غير المرئية كما سيأتي بعد قليل.

(١٦٦) الأم ١: ٧٣، الحاوي الكبير ١: ١٧١.

(١٦٧) الحاوي الكبير ١: ٣٠٦، المحلّى بالآثار ١: ١٠٩، ١١٢.

(١٦٨) الإفصاح ١: ٢٢ - ٢٣، المغني لابن قدامة ١: ٧٥، وفي الأول أنَّ المشهور هو اشتراط السبع في النجاسات ـ عدا النجاسة على الأرض ـ وقد نقل أربع روايات أُخرى عن أحمد في المسألة، وجعل في الثاني اشتراط السبع إحدى الروايتين عنه.

(١٦٩) المبسوط للسرخسي ١: ٢٢٣، بدائع الصنائع ١: ٤٤٩، ٤٥١، الهداية للمرغيناني ١: ٣٩.

(١٧٠) صحيح مسلم ١: ٢٢٣، كتاب الطهارة، باب الاستطابة، الحديث ٢٦٢/٥٧.

(١٧١) المعونة ١: ١٧١، ١٧٢، ١٨١، الكافي في فقه أهل المدينة: ١٧.

(١٧٢) المهذّب للشيرازي ١: ١١٢، ١٧٣، ١٧٥ - ١٧٦، البيان للعمراني ١: ٣٢٤ - ٣٢٥، ٥٣٨.

(١٧٣) المغني لابن قدامة ١: ٧٥.

(١٧٤) تقدّم تخريجه في أول الكتاب، في المسألة الأولى من الباب الثاني من كتاب الوضوء.

(١٧٥) المبسوط للسرخسي ١: ٢٢٣، بدائع الصنائع ١: ٤٤٩.

(١٧٦) المهذّب للشيرازي ١: ١٠٦، ١٠٨، ١١٢، المغني لابن قدامة ١: ١٧٦ - ١٧٧، ١٨٦.

(١٧٧) صحيح مسلم ١: ٢٢٥، كتاب الطهارة، باب النهي عن الاستنجاء باليمين، الحديث ٢٦٧/٦٣.

(١٧٨) شرح معاني الآثار ٤: ٢٣٣، الاستذكار ٧: ١٧١، الهداية للمرغيناني ١: ٧٠، وهو قول أبي حنيفة.

(١٧٩) الحاوي الكبير ١: ١٥١، المحلّى بالآثار ١: ١٩٤، الاستذكار ٧: ١٧٥، وهو قول داود وعروة بن الزبير وربيعة.

(١٨٠) التفريع ١: ٢١٢، الحاوي الكبير ١: ١٥١، الاستذكار ١: ١٧٢، وهو قول مالك والشافعي.

(١٨١) صحيح البخاري ١: ١٧٥، كتاب الصلاة، باب قبلة أهل المدينة وأهل الشام، الحديث ٥٩.

(١٨٢) صحيح البخاري ١: ٨٠ - ٨١، كتاب الوضوء، باب من تبرّز على لبنتين، الحديث ١١.

(١٨٣) الاستذكار ٧: ١٧٢، ١٧٤، المقدّمات الممهّدات ١: ٩٤.

(١٨٤) شرح معاني الآثار ٤: ٢٣٢ - ٢٣٣، المحلَّى بالآثار ١: ١٩٤ - ١٩٦، الاستذكار ٧: ١٧٠ - ١٧١.

(١٨٥) المحلَّى بالآثار ١: ١٩٥ - ١٩٩.

(١٨٦) تقدّم تخريجه آنفًا.

(١٨٧) المحلَّى بالآثار ١: ١٩٣، ١٩٤.

(١٨٨) الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمّنه الموطّأ من معاني الرأي والآثار، لأبي عمر يوسف بن عبدالبرّ النمري الأندلسي، المتوفّى سنة ٤٦٣هـ.

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الإفتاء

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الإفتاء

كتاب
الصلاة

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الإفتاء

كتاب الصلاة(*)

بسم الله الرحمٰن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليمًا

[كتاب الصلاة](١)

الصلاة تنقسم أولًا وبالجملة إلى فرض وندب، والقول المحيط بأصول هذه العبادة ينحصر بالجملة

في أربعة أجناس، أعني: أربع جمل:

الجملة الأولى: في معرفة الوجوب وما يتعلّق به.

والجملة الثانية: في معرفة شروطها الثلاثة، أعني: شروط الوجوب، وشروط الصحة، وشروط التمام والكمال.

والجملة الثالثة: في معرفة ما تشتمل عليه من أفعال وأقوال، وهي الأركان.

والجملة الرابعة: في قضائها، ومعرفة إصلاح ما يقع فيها من الخلل وجبره، لأنَّه قضاءٌ ما إذا كان استدراكًا لما فات.

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
كتاب الصلاة

الجملة الأولى في معرفة الوجوب وما يتعلّق به

وهذه الجملة فيها أربع مسائل، هي في معنى أصول هذا الباب: المسألة

١٠٥: • الصلاة ركن من أركان الإسلام، وفريضة من أجلِّ فرائضه، وصفها النبي ﷺ بأنها عماد الدين من أقامها أقام الدين ومن هدمها فقد هدم الدين. وهي مما علم من الدين بالضرورة فلا يسع مسلمًا جهلها أو إنكارها، والأمر بها في كتاب الله تعالى: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾. وقوله تعالى: ﴿فَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾. وهي سُنَّة الله من لدن آدم حتى رسول الله ﷺ، ودأب الصالحين ومعراجهم إلى الله تعالى.

الأولى: في بيان عدد وجوبها، الثانية: في بيان عدد الواجبات منها، الثالثة: في بيان على من تجب، الرابعة: ما الواجب على من تركها متعمدًا.

المسألة الأولى: أمَّا وجوبها(•) فبيّن من الكتاب والسُّنَّة والإجماع، وشهرة ذلك تغني عن تكلّف القول فيه(٢)*.

المسألة الثانية: وأمَّا عدد الواجب منها(••) ففيه قولان، أحدهما: قولًا مالك والشافعي والأكثر وهو أنَّ الواجب هي الصلوات الخمس فقط لا غير(٣). والثاني: قول أبي حنيفة وأصحابه وهو أنَّ الوتر واجب مع الخمس واختلافهم هل يسمّى ما ثبت بالسُّنَّة واجبًا أو فرضًا لا معنى له(٤).

وسبب اختلافهم: الأحاديث المتعارضة، أمَّا الأحاديث التي مفهومها وجوب الخَمْس فقط بل هي نصّ في ذلك فمشهورة وثابتة، ومن أبينها في ذلك ما ورد في حديث الإسراء المشهور: «أنَّه لمّا بلغ الفرض إلى خمس قال

١٠٦: • أجمع الإباضية على أن وجوب الصلاة ثابت بالكتاب والسُّنَّة وإجماع الأمة وشهرة ذلك تغني عن ذكر الدليل من أركان الدين الحنيف. (**شرح النيل: ٥/٢، منهج الطالبين: ٥/٣**).

١٠٧: •• اتفق الإباضية على أن الله تعالى فرض الصلاة على عباده خمس صلوات لا غير وهو مذهب مالك والشافعي وأكثر العلماء. (**شرح النيل: ٥/٢ - ٧، منهج الطالبين: ٥/٣ - ٦**).

---

* وجوب الصلاة اليومية عند الإمامية من ضروريات الدين التي يندرج منكرها في سلك الكافرين. (**مدارك الأحكام ٣: ٩، جواهر الكلام ٧: ١٢، ١٣**).

له موسى: ارجع إلى ربك فإنَّ أمتك لا تطيق ذلك، قال: فراجعته، فقال تعالى: هيَ خَمسٌ وهيَ خَمسُونَ لا يُبَدَّلُ القَولُ لَدَيَّ»[٥]. وحديث الأعرابي المشهور الذي سأل النبي ﷺ عن الإسلام فقال له: «**خمس صلوات في اليوم والليلة**، قال: هل عليَّ غيرها؟ قال: **لا، إلَّا أنْ تَطَّوَّع**»[٦]و[٧].

وأمَّا الأحاديث التي مفهومها وجوب الوتر، فمنها حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: أنَّ رسول الله ﷺ قال: «**إنَّ الله قَدْ زَادَكُمْ صلاةً وَهيَ الوِتْرُ فَحافِظُوا عَليها**»[٨]. وحديث حارثة بن حذافة قال: «خرج علينا رسول الله ﷺ فقال: **إنَّ الله أمَرَكُمْ بِصَلاة هيَ خَيرٌ لَكُمْ مِنْ حُمْرِ النَّعَمْ، وهيَ الوِترُ، وَجَعَلَهَا لَكُمْ فيما بَيْنَ صَلاةِ العِشاءِ إلى طُلُوعِ الفَجْرِ**»[٩]. وحديث بريدة الأسلمي أنَّ رسول الله ﷺ قال: «**الوِتْرُ حَقٌّ، فَمَنْ لم يُوتِرْ فَلَيْسَ مِنَّا**»[١٠]و[١١].

فمن رأى أنَّ الزيادة هي نسخ، ولم تقو عنده هذه الأحاديث قوة تبلغ بها أن تكون ناسخة لتلك الأحاديث الثابتة المشهورة، رجّح تلك الأحاديث، وأيضًا فإنَّه ثبت من قوله تعالى في حديث الإسراء: «إنَّه لا يُبَدَّلُ القَولُ لَدَيَّ»[١٢] وظاهره أنَّه لا يزاد فيها ولا ينقص منها وإن كان هو في النقصان أظهر، والخبر ليس يدخله النسخ. ومن بلغت عنده قوة هذه الأخبار التي اقتضت الزيادة على الخمس إلى رتبة توجب العمل، أوجب المصير إلى هذه الزيادة، لا سيما إن كان ممّن يرى أنَّ الزيادة لا توجب نسخًا، لكن ليس هذا من رأي أبي حنيفة[١٣].

المسألة الثالثة: وأمَّا على من تجب؟[•] فعلى المسلم البالغ، ولا خلاف في ذلك[١٤]*.

المسألة الرابعة: وأمَّا ما الواجب على من تركها عمدًا وأُمر بها فأبى أن يصلّيها لا جحودًا لفرضها[••]، فإنَّ قومًا قالوا: يقتل، وقومًا قالوا: يُعَزَّر ويحبس. والذين قالوا: يُقتل؛ منهم من أوجب قتله كفرًا، وهو مذهب أحمد وإسحاق وابن المبارك[١٥]، ومنهم من أوجبه حدًّا وهو مالك والشافعي

١٠٨: • اتفق فقهاء الإباضية على أن الصلاة تجب على كل مسلم بالغ عاقل ذكر أو أنثى، حر أو عبد وأنها لا تجب على الصبي أو المجنون ولا الحائض أو النفساء وهو موافق للجمهور. (**شرح النيل: ٦/٢، منهج الطالبين: ٥/٣**).

١٠٩: •• أكثر فقهاء الإباضية على أن من ترك الصلاة استتيب فإن تاب وإلا قتل، وهو موافق لقول مالك والشافعي وأبي حنيفة وأصحابه أنه يُقتل حدًا. وهو مذهب أحمد وابن المبارك واسحاق بن راهويه يُقتل كفرًا متى جحد بها. (**منهج الطالبين: ١٥/٣**).

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الإفتاء

* لا خلاف بين الإمامية أنَّ شرائط وجوب الصلاة على ضربين: ضرب يشترك فيه الرجال والنساء، وهو ثلاثة: البلوغ وكمال العقل ودخول الوقت. وضرب يختصّ بالنساء وهو انقطاع دم الحيض والنفاس. (**المعتبر ٢: ٢٩٠، منتهى المطلب ٤: ١١، ١٢**).

وأبو حنيفة وأصحابه[١٦]. وأهل الظاهر ممّن رأى حبسه وتعزيره حتى يصلّي[١٧]*.

والسبب في هذا الاختلاف: اختلاف الآثار، وذلك أنَّه ثبت عنه عليه الصلاة والسلام أنَّه قال: «**لا يَحِلُّ دَمُ امرِئ مُسلِم إلَّا بإحدَى ثَلاث: كُفر بَعدَ إيمان، أو زِنىً بَعدَ إحصان، أو قَتْل نَفس بِغَيرِ نَفس**»[١٨].

وروي عنه عليه الصلاة والسلام من حديث بريدة أنَّه قال: «**العَهدُ الذي بَينَنا وبَينهُم الصلاةُ، فَمَن تَرَكَها فَقَد كَفَرَ**»[١٩]. وحديث جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنَّه قال: «**ليس بَينَ العَبدِ وَبينَ الكُفرِ** ـ أو قال: **الشركِ** ـ **إلَّا تَركُ الصلاةِ**»[٢٠].

فمن فهم من الكفر هاهنا الكفر الحقيقي، جعل هذا الحديث كأنّه تفسير لقوله عليه الصلاة والسلام: «**كفر بعد إيمان**». ومن فهم هاهنا التغليظ والتوبيخ أي: أنَّ أفعاله أفعال كافر، وأنّه في صورة كافر كما قال: «**لا يَزنِي الزاني حِينَ يَزني وَهُوَ مُؤمنٌ، ولا يَسرِقُ السارِق حينَ يَسرِقُ وَهُوَ مُؤمِنٌ**»[٢١] لم ير قتله كفرًا[٢٢]**.

---

* ذكر فقهاء الإمامية أنَّ تارك الصلاة متعمدًا من غير عذر، مع علمه بوجوبها، حتى يخرج وقتها لغير عذر، يعزّر ويؤمر بالصلاة، فإن استمر على ذلك وترك صلاة أخرى فعل به مثل ذلك، وإن ترك ثالثة وجب عليه القتل، وقال بعضهم: عزِّر في الثالثة أيضًا وقُتل في الرابعة. (**تذكرة الفقهاء ٢: ٣٩٢، جواهر الكلام ١٣: ١٣١ - ١٣٣**).

** ذكر جمع من فقهاء الإمامية أنَّ تارك الصلاة معتقدًا لوجوبها لم يكفّر وإن استحقّ القتل ـ كما مرَّ ـ بل يغسّل ويكفّن ويصلّى عليه، ويدفن في مقابر المسلمين، وينتقل ماله بعد قتله إلى ورثة المسلمين، ولا خلاف في أنَّه صاحب كبيرة. واستدلّوا بأنّه مسلم بالأصالة مقرّ بوجوب الصلاة، فلا يخرج عن اسلامه بقتله كالزاني. (**تذكرة الفقهاء ٢: ٣٩٢**).

وأمَّا من قال: يقتل حدًّا، فضعيف ولا مستند له إلَّا قياس شبه ضعيف إن أمكن، وهو تشبيه الصلاة بالقتل في كون الصلاة رأس المأمورات، والقتل رأس المنهيات.

وعلى الجملة: فاسم «الكفر» إنّما ينطلق بالحقيقة على التكذيب، وتارك الصلاة معلوم أنَّه ليس بمكذب إلَّا أن يتركها معتقدًا لتركها هكذا، فنحن إذًا بين أحد أمرين: إمَّا أن نفهم من الحديث الكفر الحقيقي يجب علينا أن نتأوّل أنَّه أراد ﷺ مَنْ ترك الصلاة معتقدًا لتركها فقد كفر، وإمَّا أن يحمل اسم «الكفر» على غير موضوعه الأول، وذلك على أحد معنيين: إمَّا على أنَّ حكمه حكم الكافر ـ أعني: في القتل وسائر أحكام الكفّار ـ وإن لم يكن مكذّبًا، وإمَّا على أنَّ أفعاله أفعال كافر على جهة التغليظ والردع له، أي: أنَّ فاعل هذا يشبه الكافر في الأفعال، إذ كان الكافر لا يصلّي كما قال ﷺ: «**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن**» وحملُه على أنَّ حكمه حكم الكافر في أحكامه لا يجب المصير إليه إلَّا بدليل؛ لأنَّه حكم لم يثبت بعد في الشرع من طريق يجب المصير إليه، فقد يجب إذا لم يدلّ عندنا على الكفر الحقيقي الذي هو التكذيب أن يدلّ على المعنى المجازي، لا على معنىً يوجب حكمًا لم يثبت بعد في الشرع، بل يثبت ضده، وهو أنَّه لا يحلّ دمه إذ هو خارج عن الثلاث الذين نصّ عليهم الشرع، فتأمّل هذا، فإنَّه بيّن والله أعلم[٢٣].

أعني: أنَّه يجب علينا أحد أمرين: إمَّا أن نقدّر في الكلام محذوفًا إن أردنا حمله على المعنى الشرعي المفهوم من اسم «الكفر»، وإمَّا أن نحمله على المعنى المستعار، وأمَّا حمله على أنَّ حكمه حكم الكافر في جميع أحكامه، مع أنَّه مؤمن، فشيء مفارق للأصول، مع أنَّ الحديث نصّ في حقّ من يجب قتله كفرًا أو حدًّا، ولذلك صار هذا القول مضاهيًا لقول من يكفّر بالذنوب.

الجملة الثانية في الشروط

وهذه الجملة فيها ثمانية أبواب: الباب الأول: في معرفة الأوقات، الثاني: في معرفة الأذان والإقامة، الثالث: في معرفة القبلة، الرابع: في ستر العورة، واللباس في الصلاة، الخامس: في اشتراط الطهارة من النجس في الصلاة، السادس: في تعيين المواضع التي يصلّى فيها من المواضع التي لا يصلّى فيها، السابع: في معرفة التروك التي هي شروط في صحة الصلاة، الثامن: في معرفة النية وكيفية اشتراطها في الصلاة.

الباب الأول
في معرفة الأوقات

وهذا الباب ينقسم أولًا إلى فصلين: الأول: في معرفة الأوقات المأمور بها، الثاني: في معرفة الأوقات المنهى عنها.

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتبة الإنشاء

الفصل الأول
في معرفة الأوقات المأمور بها

وهذا الفصل ينقسم إلى قسمين أيضًا: القسم الأول: في الأوقات الموسعة والمختارة، والثاني: في أوقات أهل الضرورة.

القسم الأوّل من الفصل الأوّل من الباب الأول من الجملة الثانية

والأصل في هذا الباب قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ كَانَتۡ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ كِتَٰبٗا مَّوۡقُوتٗا﴾[٢٤]. اتفق المسلمون على أنَّ للصلوات الخمس أوقاتًا خمسةً، وهي شرط في صحة الصلاة[٢٥]، وأنّ منها أوقات فضيلة وأوقات توسعة،

واختلفوا في حدود أوقات التوسعة والفضيلة، وفيه خمس مسائل:

المسألة الأولى: اتفقوا على أنَّ أول وقت الظهر(•) الذي لا تجوز قبله هو الزوال(٢٦)* إلَّا خلافًا شاذًّا روي عن ابن عباس(٢٧)، وإلَّا ما روي من الخلاف في صلاة الجمعة على ما سيأتي.

واختلفوا منها في موضعين: في آخر وقتها الموسّع، وفي وقتها المرغّب فيه. فأمّا آخر وقتها الموسّع، فقال مالك والشافعي وأبو ثور وداود: هو أن يكون ظلّ كلّ شيء مثله(٢٨)و(٢٩).

وقال أبو حنيفة: آخر الوقت أن يكون ظلّ كل شيء مثليه(٣٠) في إحدى الروايتين عنه، وهو عنده أول وقت العصر(٣١). وقد روي عنه: أنَّ آخر وقت الظهر هو المثل، وأول وقت العصر المثلان، وأنّ ما بين المثل والمثلين ليس يصلح لصلاة الظهر، وبه(٣٢) قال صاحباه أبو يوسف ومحمد(٣٣).

وسبب الخلاف في ذلك: اختلاف الأحاديث، وذلك أنَّه ورد في إمامة جبريل: «أنَّه صلّى بالنبي ﷺ الظهر في اليوم الأول حين زالت الشمس، وفي

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية مكتب الإفتاء

١١٠: • المشهور عند الإباضية أن أول صلاة الظهر الزوال أي ذهاب الشمس عن وسط السماء شتاءً وصيفًا، ووقتها الموسع عندما يكون ظل كل شيء مثله، وهو موافق للجمهور والإمامية. (**شرح النيل: ١٢/٢ ـ منهج الطالبين: ٦/٣، ٩**).

* أجمعت الإمامية على أنَّه إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر. (**تذكرة الفقهاء ٢: ٣٠٠، مستند الشيعة ٤: ١٢، جواهر الكلام ٧: ٧٤، ٧٥**).

اليوم الثاني حين كان ظلّ كلّ شيء مثله، ثم قال: الوقت ما بين هذين»[٣٤].

وروي عنه ﷺ قال: «**إنَّمَا بَقاؤُكُمْ فِيما سَلَفَ قَبْلَكُمْ مِنَ الأُمَم كما بَيْنَ صَلاةِ العَصْرِ إلى غُرُوبِ الشمس، أُوتِيَ أَهْلُ التورَاةِ التورَاةَ فَعَمِلُوا حتّى إذا انتَصَفَ النهارُ، ثُمّ عَجَزُوا فأُعطُوا قِيراطًا قيراطًا، ثُمَّ أُوتِيَ أهلُ الإنجيلِ الإنجيلَ فعَمِلُوا إلى صَلاةِ العَصر، ثُمّ عَجَزُوا فأُعطوا قيراطًا قيراطًا، ثُمّ أوتينا القرآن فَعَملنا إلى غروبِ الشمس فأُعطينا قيراطينِ قِيراطينِ، فقال أهلُ الكتابِ: أي ربَّنا! أعطيتَ هؤلاءِ قيراطينِ قيراطينِ، وأعطيتنا قيراطًا قيراطًا، ونحنُ كُنّا أكثر عملًا؟! قال الله تعالى: هل ظلمتُكُم من أجركُم من شيء؟ قالوا: لا، قال: فهُوَ فضْلي أُوتيهِ مَنْ أشاءُ**»[٣٥].

فذهب مالك والشافعي إلى حديث إمامة جبريل[٣٦]، وذهب أبو حنيفة إلى مفهوم ظاهر هذا، وهو أنَّه إذا كان من العصر إلى الغروب أقصر من أول الظهر إلى العصر على مفهوم هذا الحديث، فواجب أن يكون أول العصر أكثر مِن قامة، وأن يكون هذا هو آخر وقت الظهر[٣٧]. قال أبو محمد ابن حزم: وليس كما ظنّوا، وقد امتحنت الأمر فوجدت القامة تنتهي من النهار إلى تسع ساعات وكسر. قال القاضي: أنا الشاكّ في الكسر، وأظنّه قال: وثلث.

حجّة من قال باتصال الوقتين ـ أعني اتصالًا لا بفصل غير منقسم ـ: قوله عليه الصلاة والسلام: «**لا يَخرُجُ وقتُ صلاة حتّى يدخُلَ وقتُ أُخرى**» وهو حديث ثابت[٣٨].

وأمَّا وقتها المرغَّب فيه والمختار، فذهب مالك إلى أنَّه للمنفرد أول الوقت، ويستحبّ تأخيرها عن أول الوقت قليلًا في مساجد الجماعات[٣٩]. وقال الشافعي: أول الوقت أفضل إلَّا في شدّة الحرّ[٤٠]. وروي مثل ذلك عن مالك[٤١]. وقالت طائفة: أول الوقت أفضل بإطلاق، للمنفرد والجماعة، وفي الحرّ والبرد[٤٢]*.

وإنّما اختلفوا في ذلك لاختلاف الأحاديث، وذلك أنَّ في ذلك حديثين ثابتين:

أحدهما: قوله ﷺ: «**إذَا اشتَدّ الحَرُّ فأبردُوا عن الصلاةِ، فإنَّ شدّةَ الحَرّ مِنْ فَيح جهنمَ**»[٤٣].

والثاني: «أنَّ النبي ﷺ كان يصلّي الظهر بالهاجرة[٤٤]»[٤٥]. وفي حديث خباب: «أنَّهم شَكَوا إليه حرَّ الرَّمْضاء[٤٦] فَلَمْ يُشكِهِم»، خرّجه مسلم[٤٧]. قال زهير ـ راوي الحديث ـ: قلت لأبي إسحاق شيخه: أفي الظهر؟ قال: نعم، قلت: أفي تعجيلها؟ قال: نعم[٤٨]. فرجّح قوم حديث الإبراد إذ هو نصّ، وتأوّلوا هذه الأحاديث إذ ليست بنصّ[٤٩]. وقوم رجّحوا هذه الأحاديث لعموم ما روي من قوله ﷺ وقد سئل: أيّ الأعمال أفضل؟ قال: «**الصلاةُ لأوّلِ ميقاتها**». والحديث متّفق عليه[٥٠و٥١]، وهذه الزيادة فيه، أعني: «لأول ميقاتها» مختلف فيها[٥٢].

---

* مشهور الإمامية أنَّ وقت فريضة الظهر من الزوال إلى بلوغ الظلّ الحادث بعد الانعدام أو بعد الانتهاء مثل الشاخص. (**مدارك الأحكام ٣: ٣٠، ٣١، جواهر الكلام ٧: ٧٩**).

المسألة الثانية: اختلفوا من صلاة العصر(•) في موضعين: أحدهما: في اشتراك أول وقتها مع آخر وقت صلاة الظهر، والثاني: في آخر وقتها.

فأمّا اختلافهم في الاشتراك، فإنَّه اتَّفق مالك والشافعي وداود وجماعة على أنَّ أول وقت العصر هو بعينه آخر وقت الظهر، وذلك إذا صار ظلّ كلّ شيء مثله، إلَّا أنَّ مالكًا يرى أنَّ آخر وقت الظهر وأول وقت العصر هو وقت مشترك للصلاتين معًا(٥٣) أعني: بقدر ما يصلّي فيه أربع ركعات. وأمَّا الشافعي وأبو ثور وداود فآخر وقت الظهر عندهم هو الآنُ الذي هو أول وقت العصر هو زمان غير منقسم(٥٤). وقال أبو حنيفة كما قلنا: أول وقت العصر أن يصير ظلّ كلّ شيء مثليه(٥٥)*.

وقد تقدّم سبب اختلاف أبي حنيفة معهم في ذلك(٥٦)، وأمَّا سبب اختلاف مالك مع الشافعي ومن قال بقوله في هذه، فمعارضة حديث جبريل في هذا المعنى لحديث عبد الله بن عمر، وذلك أنَّه جاء في إمامة جبريل: «أنَّه صلّى بالنبي عليه الصلاة والسلام الظهر في اليوم الثاني في الوقت الذي صلّى

١١١: • أجمع الإباضية على أنَّ أول وقت العصر عندما يكون ظل كل شيء مثله وهو معتدل مستو وهو وقت الفصل بين الظهر والعصر، وقيل هو وقت الاشتراك بينهما. وهو مذهب مالك والشافعي وداود والظاهري وجماعة الإمامية. وآخر العصر عندما يكون ظل كل شيء مثليه، وظاهرة اصفرار الشمس وهو الوقت الموسع. (**شرح النيل: ١٣/٢ - ١٧، منهج الطالبين: ٩/٣ - ١٠**).

---

* أجمع علماء الإمامية على أنَّ أول وقت العصر عند الفراغ من فرض الظهر، الذي يبدأ وقته بالزوال. (**تذكرة الفقهاء ٢: ٣٠٦، جواهر الكلام ٧: ٧٤ - ٧٥**).

فيه العصر في اليوم الأول»[٥٧]. وفي حديث ابن عمر[٥٨] أنَّه قال ﷺ: «**وَقتُ الظهرِ ما لم يحضُر وقتُ العصرِ**» خرّجه مسلم[٥٩].

فمن رجّح حديث جبريل جعل الوقت مشتركًا، ومن رجّح حديث عبد الله لم يجعل بينهما اشتراكًا، وحديثُ جبريل أمكن أن يصرف إلى حديث عبد الله من حديث عبد الله إلى حديث جبريل؛ لأنَّه يحتمل أن يكون الراوي تجوَّز في ذلك لقرب ما بين الوقتين[٦٠]، وحديث إمامة جبريل صحّحه الترمذي[٦١]، وحديث ابن عمر خرّجه مسلم[٦٢].

وأما اختلافهم في آخر وقت العصر، فعن مالك في ذلك روايتان: إحداهما: أنَّ آخر وقتها أن يصير ظلّ كلّ شيء مثليه، وبه قال الشافعي[٦٣]. والثانية: أنَّ آخر وقتها ما لم تصفرّ الشمس، وهذا قول أحمد بن حنبل[٦٤]. وقال أهل الظاهر: آخر وقتها قبل غروب الشمس بركعة[٦٥].

والسبب في اختلافهم: أنَّ في ذلك ثلاثة أحاديث متعارضة الظاهر:

أحدها: حديث عبد الله بن عمر خرّجه مسلم، وفيه: «فإذا صلّيتُمُ العصرَ فإنَّه وقتٌ إلى أن تصفرّ الشمس»[٦٦]. وفي بعض رواياته: «وقتُ العصرِ ما لم تصفرّ الشمس»[٦٧].

والثاني: حديث ابن عباس في إمامة جبريل، وفيه: «أنَّه صلّى بهِ العصرَ في اليوم الثاني حينَ كانَ ظلُّ كلِّ شيء مثليه»[٦٨].

والثالث: حديث أبي هريرة المشهور: «مَن أدركَ ركعةً من العصرِ قبل أن تغرُبَ الشمسُ فقد أدركَ العصر، ومن أدركَ ركعةً من الصبح قبلَ أن تطلعَ الشمس فقد أدرك الصبحَ»[٦٩].

فمن صار إلى ترجيح حديث إمامة جبريل جعل آخر وقتها المختار:

المثلين[٧٠]. ومن صار إلى ترجيح حديث ابن عمر جعل آخر وقتها المختار: اصفرار الشمس[٧١]. ومن صار إلى ترجيح حديث أبي هريرة قال: وقت العصر إلى أن يبقى منها ركعة قبل غروب الشمس، وهم أهل الظاهر كما قلنا[٧٢]. وأمَّا الجمهور فسلكوا في حديث أبي هريرة وحديث ابن عمر مع حديث ابن عباس، إذ كان معارضًا لهما كلّ التعارض مسلك الجمع؛ لأنَّ حديثي ابن عباس وابن عمر تتقارب الحدود المذكورة فيهما، ولذلك قال مالك مرة بهذا، ومرة بذلك. وأمَّا الذي في حديث أبي هريرة فبعيد منهما ومتفاوت، فقالوا: حديث أبي هريرة إنّما خرِّج مخرج أهل الأعذار[٧٣].

المسألة الثالثة: اختلفوا في المغرب[•] هل لها وقت موسّع كسائر الصلوات أم لا؟ فذهب قوم إلى أنَّ وقتها واحد غير موسّع، وهذا هو أشهر الروايات عن مالك[٧٤] وعن الشافعي[٧٥]. وذهب قوم إلى أنَّ وقتها موسّع وهو ما بين غروب الشمس إلى غروب الشفق، وبه قال أبو حنيفة وأحمد وأبو ثور وداود[٧٦]، وقد روي هذا القول عن مالك والشافعي[٧٧]*.

١١٢: • اتفق الإباضية على أن وقت صلاة المغرب هو طلوع الليل من الموضع الذي تشرق منه الشمس، أما وقتها الموسع ففيه خلاف والراجح في المذهب أنه حتى وقت تمييز الشاة من الذئب أو حتى وقت معرفة موضع الرقبة. وهو موافق لأبي حنيفة وأحمد وأقوال مروية عن مالك والشافعي. (**شرح النيل**: ١٨/٢، **منهج الطالبين**: ٦/٣ - ٧).

---

* أجمعت الإمامية على أنَّ مبدأ صلاة المغرب هو الغروب على الخلاف في تفسيره باستتار القرص وذهاب الحمرة المشرقية على المشهور. (**جواهر الكلام** ٧: ١٥١).

وسبب اختلافهم في ذلك: معارضة حديث إمامة جبريل في ذلك لحديث عبد الله بن عمر[٧٨]، وذلك أنَّ في حديث إمامة جبريل أنَّه صلّى المغرب في اليومين في وقت واحد، وفي حديث عبد الله: «ووقت صلاة المغرب ما لم يغب الشفق». فمن رجّح حديث إمامة جبريل جعل لها وقتًا واحدًا، ومن رجّح حديث عبد الله جعل بها وقتًا موسّعًا. وحديث عبد الله خرّجه مسلم، ولم يخرّج الشيخان حديث إمامة جبريل[٧٩] ـ أعني: حديث ابن عباس ـ الذي فيه: أنَّه صلّى بالنبي ﷺ عشر صلوات مفسّرة الأوقات، ثم قال له: الوقت ما بين هذين[٨٠]. والذي في حديث عبد الله من ذلك هو موجود أيضًا في حديث بريدة الأسلمي، خرّجه مسلم[٨١]، وهو أصل في هذا الباب، قالوا: وحديث بريدة أولى؛ لأنَّه كان بالمدينة عند سؤال السائل له عن أوقات الصلوات، وحديث جبريل كان في أول الفرض بمكة[٨٢].

المسألة الرابعة: اختلفوا من وقت العشاء الآخرة[•] في موضعين: أحدهما: في أوله، والثاني: في آخره.

أمَّا أوله فذهب مالك والشافعي وجماعة إلى أنَّه مغيب الحمرة[٨٣]،

١١٣: • المشهور عند الإباضية أن وقت صلاة العشاء عند الفراغ من صلاة المغرب إلى طلوع الفجر، وأن أول الوقت غيوب الأحمر أي الشفق بمعناه المشترك (الأحمر والأبيض) وهو أول الليل. (**شرح النيل**: ١٨/٢ - ١٩، **منهج الطالبين**: ٩/٣).

وذهب أبو حنيفة إلى أنَّه مغيب البياض الذي يكون بعد الحمرة[٨٤]*.

وسبب اختلافهم في هذه المسألة: اشتراك اسم «الشفق» في لسان العرب، فإنَّه كما أنَّ الفجر في لسانهم فجران، كذلك الشفق شفقان: أحمر، وأبيض. ومغيب الشفق الأبيض يلزم أن يكون بعده من أول الليل، إمَّا بعد الفجر المستدقّ من آخر الليل ـ أعني: الفجر الكاذب ـ وإمَّا بعد الفجر الأبيض المستطير، وتكون الحمرة نظير الحمرة، فالطوالع إذًا أربعة: الفجر الكاذب، والفجر الصادق، والأحمر، والشمس، وكذلك يجب أن تكون الغوارب، ولذلك ما ذكر عن الخليل من أنَّه رصد الشفق الأبيض فوجده يبقى إلى ثلث الليل كذب بالقياس والتجربة[٨٥]، وذلك أنَّه لا خلاف بينهم أنَّه قد ثبت في حديث بريدة[٨٦] وحديث إمامة جبريل[٨٧]: «أنَّه صلّى العشاء في اليوم الأول حين غاب الشفق». وقد رجّح الجمهور مذهبهم بما ثبت: «أنَّ رسول الله ﷺ كان يصلّي العشاء عند مغيب القمر في الليلة الثالثة[٨٨]»[٨٩]و[٩٠]. ورجّح أبو حنيفة مذهبه بما ورد في تأخير العشاء واستحباب تأخيره، وقوله: «**لولا أن أشُقَّ على أُمّتي لأخَّرتُ هذه الصلاة إلى نصف الليل**»[٩١]و[٩٢].

وأمَّا آخر وقتها[٩٣] فاختلفوا فيه على ثلاثة أقوال: قول: إنَّه ثلث الليل، وقول: إنَّه نصف الليل، وقول: إنَّه إلى طلوع الفجر. وبالأول ـ أعني: ثلث الليل ـ قال الشافعي[٩٤] وأبو حنيفة[٩٥] وهو المشهور من مذهب مالك[٩٦]،

---

* المشهور بين الإمامية أنَّ أول وقت العشاء إذا مضى مقدار ثلاث ركعات، أو عند الفراغ من صلاة المغرب. (**تذكرة الفقهاء** ٢: ٣١٢، ٣١٣، **جواهر الكلام** ٧: ١٥٣).

وروي عن مالك القول الثاني[٩٧] أعني: نصف الليل، وأمَّا الثالث فقول داود[٩٨]*.

وسبب الخلاف في ذلك: تعارض الآثار، ففي حديث إمامة جبريل أنَّه صلّاها بالنبي عليه السلام في اليوم الثاني ثلث الليل[٩٩]. وفي حديث أنس أنَّه قال: «أخّر النبي ﷺ صلاة العشاء إلى نصف الليل» خرّجه البخاري[١٠٠]. وروي أيضًا من حديث أبي سعيد الخدري وأبي هريرة عن النبي عليه السلام أنَّه قال: «**لولا أن أشُقَّ على أُمّتي لأخّرتُ العشاء إلى نصف الليل**»[١٠١]. وفي حديث أبي قتادة: «ليس التفريطُ في النومِ، إنّما التفريط أن تؤخّر الصلاة حتى يدخل وقت الأُخرى»[١٠٢].

فمن ذهب مذهب الترجيح لحديث إمامة جبريل قال: ثلث الليل، ومن ذهب مذهب الترجيح لحديث أنس قال: شطر الليل. وأمَّا أهل الظاهر فاعتمدوا حديث أبي قتادة وقالوا: هو عام، وهو متأخّر عن حديث إمامة جبريل، فهو ناسخ، ولو لم يكن ناسخًا لكان تعارض الآثار يسقط حكمها، فيجب أن يصار إلى استصحاب حال الإجماع[١٠٣].

وقد اتّفقوا على أنَّ الوقت يخرج لما[١٠٤] بعد طلوع الفجر[١٠٥] واختلفوا في ما قبل[١٠٦]، فإنّا روينا عن ابن عباس أنَّ الوقت عنده إلى طلوع الفجر[١٠٧]، فوجب أن يستصحب حكم الوقت، إلَّا حيث وقع الاتفاق على خروجه، وأحسب أنَّ به قال أبو حنيفة[١٠٨].

---

* المشهور عند الإمامية أنَّ منتهى وقت العشاء هو منتصف الليل، وذهب جمع من الإعلام إلى امتداد الوقت إلى طلوع الفجر للمضطر. (**تذكرة الفقهاء ٢: ٣١٤**).

المسألة الخامسة: واتّفقوا على أنَّ أول وقت الصبح[•] طلوعُ الفجر الصادق، وآخره طلوعُ الشمس[١٠٩]، إلَّا ما روي عن ابن القاسم وعن بعض أصحاب الشافعي من أنَّ آخر وقتها الإسفار[١١٠]*.

واختلفوا في وقتها المختار، فذهب الكوفيون وأبو حنيفة وأصحابه والثوري وأكثر العراقيين إلى أنَّ الإسفار بها أفضل[١١١]، وذهب مالك والشافعي وأصحابه وأحمد بن حنبل وأبو ثور وداود إلى أن التغليس بها أفضل[١١٢]**.

وسبب اختلافهم: اختلافهم في طريقة جمع الأحاديث المختلفة الظواهر في ذلك، وذلك أنَّه ورد عنه عليه الصلاة والسلام من طريق رافع بن خديج أنَّه قال: «**أسفروا بالصبح، فكلّما أسفرتم فهو أعظم للأجر**»[١١٣]. وروي عنه عليه الصلاة والسلام أنَّه قال وقد سئل: أيّ الأعمال أفضل؟ قال:

١١٤: • المتفق عليه عند الإباضية أن وقت صلاة الصبح تبدأ من طلوع الفجر الصادق إلى طلوع شعاع الشمس وهو موافق للجمهور والإمامية. (**شرح النيل: ١٩/٢، منهج الطالبين: ٦/٣**).

---

* أجمع علماء الإمامية على أنَّ وقت صلاة الصبح من طلوع الفجر الثاني ـ الصادق ـ المستطير في الأفق إلى طلوع الشمس في أفق ذلك المصلّي. (**تذكرة الفقهاء ٢: ٣١٦، جواهر الكلام: ٩٦/٧**).

** المشهور بين الإمامية أنَّ فريضة الصبح من طلوع الفجر الصادق إلى حدوث الحمرة في المشرق. (**تذكرة الفقهاء ٢: ٣١٦**).

«**الصلاةُ لأوّل ميقاتها**»[١١٤]. وثبت عنه ﷺ: «أنَّه كان يصلّي الصبح، فتنصرف النساء متلفعات بمروطهنّ ما يعرفن من الغلس»[١١٥]. وظاهر الحديث أنَّه كان عمله في الأغلب[١١٦].

فمن قال: إنَّ حديث رافع خاص، وقوله: «**الصلاةُ لأوّل ميقاتها**» عام، والمشهور: أنَّ الخاص يقضي على العامّ إذا هو استثنى من العموم صلاة الصبح؛ وجعل حديث عائشة[١١٧] محمولًا على الجواز؛ وأنّه إنّما تضمن الإخبار بوقوع ذلك منه؛ لا بأنّه كان ذلك غالبَ أحواله ﷺ، قال: **الإسفار أفضل من التغليس**[١١٨].

ومن رجّح حديث العموم لموافقة حديث عائشة له، ولأنّه نصّ في ذلك أو ظاهر، وحديث رافع بن خديج محتمل؛ لأنَّه يمكن أن يريد بذلك تبيّن الفجر وتحقّقه، فلا يكون بينه وبين حديث عائشة ولا العموم الوارد في ذلك تعارض، قال: أفضل الوقت أوله[١١٩].

وأمَّا من ذهب إلى أنَّ آخر وقتها الإسفار، فإنَّه تأوّل الحديث في ذلك أنَّه لأهل الضرورات أعني: قوله ﷺ: «**مَن أدركَ ركعةً من الصبح قبل أن تطلع الشمسُ فقد أدرك الصبح**»[١٢٠]و[١٢١]، وهذا شبيه بما فعله الجمهور في العصر[١٢٢]. والعجب أنَّهم عدلوا عن ذلك في هذا ووافقوا أهل الظاهر، ولذلك لأهل الظاهر أن يطالبوهم بالفرق بين ذلك[١٢٣].

القسم الثاني من الفصل الأوّل من الباب الأوّل

فأمّا أوقات الضرورة والعذر(•) فأثبتها ـ كما قلنا ـ فقهاء الأمصار، ونفاها أهل الظاهر، وقد تقدّم سبب اختلافهم في ذلك. واختلف هؤلاء الذين أثبتوها في ثلاثة مواضع: أحدها: لأيّ الصلوات توجد هذه الأوقات، ولأيّها لا؟ والثاني: في حدود هذه الأوقات، والثالث: فيمن هم أهل العذر الذين رخّص لهم في هذه الأوقات، وفي أحكامهم في ذلك، أعني: من وجوب الصلاة ومن سقوطها.

المسألة الأولى: اتفق مالك والشافعي على أنَّ هذا الوقت هو لأربع صلوات: للظهر والعصر مشتركًا بينهما، والمغرب والعشاء كذلك(••)(١٢٤)، وإنما اختلفوا في جهة اشتراكهما على ما سيأتي بعد(١٢٥)، وخالفهم أبو حنيفة فقال: إنَّ هذا الوقت إنّما هو للعصر فقط، وأنّه ليس هاهنا وقت مشترك(١٢٦).

١١٥: • أوقات الضرورة وأهل العذر استثناءات ورخص تخص أصحابها وقد أثبتها فقهاء الأمصار جميعًا سوى الظاهرية. فالأوقات؛ الظهر والعصر والمغرب والعشاء، وأهلها المسافر والمريض والصبي حتى يبلغ والكافر حتى يُسلم والمرأة في حكم المريض سواء أكانت حائضًا أو نفساء. (**شرح النيل: ٩٥/٢ - ١٠٢، منهج الطالبين: ٤١٨/٣**).

١١٦: •• المشهور عند الإباضية أن أوقات الجمع هي الظهر والعصر، والمغرب والعشاء، وأن الجمع جائز لعلة أو ضعف أو على من يشتد عليه الوضوء فيجمع بين الصلاتين مطلقًا. وهو مذهب مالك والشافعي. (**شرح النيل: ٩٥/٢ - ١١٠، منهج الطالبين: ٣٨٨/٣، ٤١٨**).

وسبب اختلافهم في ذلك هو اختلافهم في جواز الجمع بين الصلاتين في السفر في وقت إحداهما على ما سيأتي بعد[١٢٧]، فمن تمسّك بالنصّ الوارد في صلاة العصر، أعني الثابت من قوله ﷺ: «**مَنْ أدرَكَ رَكعَةً مِنْ صَلاةِ العَصرِ قَبْلَ مَغِيبِ الشمسِ فَقَدْ أدرَكَ العَصرَ**»[١٢٨]، وفهم من هذا الرخصة، ولم يجز الاشتراك في الجمع، لقوله ﷺ: «**لا يفوتُ وقتُ صلاة حتّى يدخلَ وقتُ الأخرى**»[١٢٩]، ولما سنذكره بعد في باب الجمع من حجج الفريقين، قال: إنَّه لا يكون هذا الوقت إلَّا لصلاة العصر فقط، ومن أجاز الاشتراك في الجمع في السفر قاس عليه أهلَ الضرورات؛ لأنَّ المسافر أيضًا صاحبُ ضرورة وعذر، فجعل هذا الوقت مشتركًا للظهر والمغرب والعشاء[١٣٠].

المسألة الثانية: اختلف مالك والشافعي في آخر الوقت المشترك لهما[•]، فقال مالك: هو للظهر والعصر من بعد الزوال، بمقدار أربع ركعات للظهر للحاضر وركعتين للمسافر، إلى أن يبقى للنهار مقدار أربع ركعات للحاضر أو ركعتين للمسافر، فجعل الوقت الخاصّ للظهر إنمَّا هو مقدار أربع ركعات للحاضر بعد الزوال وإمَّا ركعتان للمسافر، وجعل الوقت الخاصّ بالعصر إمَّا أربع ركعات قبل المغيب للحاضر وإمَّا ثنتان للمسافر،

١١٧: • المتفق عليه عند الإباضية أن أوقات الجمع بين صلاتي الظهر والعصر من زوال الشمس إلى غروبها، وأن الجمع بين صلاتي المغرب والعشاء من طلوع الليل إلى طلوع الفجر الصادق. وهي الأوقات الموسعة لتلك الصلوات، وهو مذهب الجمهور. (**شرح النيل: ١٢/٢، ١٧ - ١٩، منهج الطالبين: ٤١٨/٣ - ٤٢١**).

أعني: أنَّه من أدرك الوقت الخاصّ فقط لم تلزمه إلَّا الصلاة الخاصة بذلك الوقت إن كان ممّن لم تلزمه الصلاة قبل ذلك الوقت، ومن أدرك أكثر من ذلك أدرك الصلاتين معًا، أو حكم ذلك الوقت، وجعل آخر الوقت الخاص لصلاة العصر مقدار ركعة قبل الغروب، وكذلك فعل في اشتراك المغرب والعشاء، إلَّا أنَّ الوقت الخاصّ مرة جعله للمغرب، فقال: هو مقدار ثلاث ركعات قبل أن يطلع الفجر، ومرة جعله للصلاة الأخيرة كما فعل في العصر، فقال: هو مقدار أربع ركعات، وهو القياس، وجعل آخر هذا الوقت مقدار ركعة قبل طلوع الفجر[١٣١].

وأمَّا الشافعي: فجعل حدود أواخر هذه الأوقات المشتركة حدًّا واحدًا، وهو إدراك ركعة قبل غروب الشمس، وذلك للظهر والعصر معًا، ومقدار ركعة أيضًا قبل انصداع الفجر، وذلك للمغرب والعشاء معًا، وقد قيل عنه بمقدار تكبيرة، أعني: أنَّه من أدرك تكبيرةً قبل غروب الشمس فقد لزمته صلاة الظهر والعصر معًا[١٣٢].

وأمَّا أبو حنيفة فوافق مالكًا في أنَّ آخر وقت العصر مقدار ركعة لأهل الضرورات عنده قبل الغروب، ولم يوافق في الاشتراك والاختصاص[١٣٣].

وسبب اختلافهم، أعني: مالكًا والشافعي: هل القول باشتراك الوقت للصلاتين معًا يقتضي أنَّ لهما وقتين: وقت خاصّ بهما ووقت مشترك، أم إنّما يقتضي أنَّ لهما وقتًا مشتركًا فقط؟ وحجّة الشافعي أنَّ الجمع إنّما دلّ على الاشتراك فقط لا على وقت خاصّ[١٣٤]، وأمَّا مالك فقاس الاشتراك عنده في وقت الضرورة على الاشتراك عنده في وقت التوسعة، أعني: أنَّه لمّا كان لوقت الظهر والعصر الموسّع وقتان: وقت مشترك ووقت خاص، وجب أن يكون الأمر كذلك في أوقات الضرورة، والشافعي لا يوافقه على اشتراك

الظهر والعصر في وقت التوسعة[١٣٥]، فخلافهما في هذه المسألة إنّما ينبني ـ والله أعلم ـ على اختلافهم في تلك الأولى فتأمّله، فإنَّه بيّن، والله أعلم.

المسألة الثالثة: وأمَّا هذه الأوقات، أعني: أوقات الضرورة[•]، فاتّفقوا على أنَّها لأربع:

١ ـ للحائض تطهر في هذه الأوقات أو تحيض في هذه الأوقات وهي لم تصلّ.

٢ ـ والمسافر يذكر الصلاة في هذه الأوقات وهو حاضر، أو الحاضر يذكرها فيها وهو مسافر.

٣ ـ والصبي يبلغ فيها.

٤ ـ والكافر يسلم[١٣٦].

واختلفوا في المغمى عليه، فقال مالك والشافعي: هو كالحائض من أهل هذه الأوقات، لأنَّه لا يقضي عندهم الصلاة التي ذهب وقتها[١٣٧].

وعند أبي حنيفة أنَّه يقضي الصلاة في ما دون الخمس، فإذا أفاق عنده من إغمائه متى ما أفاق قضى الصلاة[١٣٨]. وعند الآخَرَيْن أنَّه إذا أفاق في أوقات الضرورة لزمته الصلاة التي أفاق في وقتها، وإذا لم يفق فيها لم تلزمه الصلاة[١٣٩]، وستأتي مسألة المغمى عليه في ما بعد.

١١٨: • المشهور عند الإباضية أن من يرخص لهم بأوقات الضرورة المريض والمسافر والحائض حتى تطهر والمستحاضة ومن في حكمهم. (**شرح النيل: ٢/٩٩ - ١١٠، ٣٥٠ - ٣٥١، منهج الطالبين: ٣/٤٢٢ - ٤٢٣**).

واتّفقوا على أنَّ المرأة إذا طهرت في هذه الأوقات إنّما تجب عليها الصلاة التي طهرت في وقتها[١٤٠]، فإن طهرت عند مالك وقد بقي من النهار أربع ركعات لغروب الشمس إلى ركعة فالعصر فقط لازمة لها، وإن بقي خمس ركعات فالصلاتان معًا[١٤١]. وعند الشافعي: إن بقي ركعة للغروب فالصلاتان معًا كما قلنا، أو تكبيرة على القول الثاني له[١٤٢]، وكذلك الأمر عند مالك في المسافر الناسي يحضر في هذه الأوقات، أو الحاضر يسافر، وكذلك الكافر يسلم في هذه الأوقات، أعني: أنَّه تلزمهم الصلاة، وكذلك الصبي يبلغ[١٤٣].

والسبب في أنْ جَعَل مالك الركعة جزءًا لآخر الوقت، وجعل الشافعي جزءَ الركعة حدًّا مثل التكبيرة: منها أنَّ قوله ﷺ: «**مَنْ أدرَكَ ركعةً من العصر قبل أن تغرب الشمسُ فَقَد أدركَ العصرَ**»[١٤٤] وهو عند مالك من باب التنبيه بالأقلّ[١٤٥] على الأكثر[١٤٦]و[١٤٧]، وعند الشافعي من باب التنبيه بالأكثر[١٤٨] على الأقلّ[١٤٩]، وأيّد هذا بما روي: «مَن أدركَ سجدةً من العصرِ قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر»[١٥٠] فإنَّه فهم من السجدة هاهنا جزءًا من الركعة، وذلك على قوله الذي قال فيه: من أدرك منهم تكبيرة قبل الغروب أو الطلوع فقد أدرك الوقت[١٥١]. ومالك يرى أنَّ الحائض إنّما تعتدّ بهذا الوقت بعد الفراغ من طهرها، وكذلك الصبي يبلغ، وأمَّا الكافر يسلم فيعتدّ له بوقت الإسلام من دون الفراغ من الطهر وفيه خلاف، والمغمى عليه عند مالك كالحائض، وعند عبد الملك كالكافر يسلم[١٥٢].

ومالك يرى أنَّ الحائض إذا حاضت في هذه الأوقات وهي لم تصلّ بعدُ، أن القضاء ساقط عنها[١٥٣]، والشافعي يرى أنَّ القضاء واجب عليها، وهو لازم لمن يرى أنَّ الصلاة تجب بدخول أول الوقت؛ لأنّها إذا حاضت

وقد مضى من الوقت ما يمكن أن تقع فيه الصلاة فقد وجبت عليها الصلاة[١٥٤]، إلَّا أن يقال: إنَّ الصلاة إنّما تجب بآخر الوقت، وهو مذهب أبي حنيفة لا مذهب مالك، فهذا كما ترى لازم لقول أبي حنيفة[١٥٥]، أعني: جاريًا على أصوله لا على أصول قول مالك.

الفصل الثاني من الباب الأوّل
في الأوقات المنهى عن الصلاة فيها[•]

وهذه الأوقات اختلف العلماء منها في الموضعين: أحدهما: في عددها، والثاني: في الصلوات التي يتعلّق النهي عن فعلها فيها.

المسألة الأولى: اتَّفق العلماء على أنَّ ثلاثة من الأوقات منهي عن الصلاة فيها، وهي: وقت طلوع الشمس، ووقت غروبها، ومن لدن تُصلّى صلاةُ الصبح حتى تطلع الشمس[١٥٦].

واختلفوا في وقتين: في وقت الزوال، وفي الصلاة بعد العصر. فذهب مالك وأصحابه إلى أنَّ الأوقات المنهى عنها هي أربعة: الطلوع، والغروب، وبعد الصبح، وبعد العصر. وأجاز الصلاة عند الزوال[١٥٧]. وذهب الشافعي إلى أنَّ هذه الأوقات الخمسة كلّها منهي عنها، إلَّا وقت الزوال يوم الجمعة

١١٩: • أجمع فقهاء الإباضية على أن الأوقات المنهى عن الصلاة فيها هي عند طلوع الشمس حتى يكتمل طلوعها وترتفع قليلًا عند الزوال وتوسطها في السماء وعند الغروب حتى يكتمل. وهو مذهب الجمهور والإمامية. (**شرح النيل**: ٢٠/٢ - ٢١، **منهج الطالبين**: ٨/٣).

فإنَّه أجاز فيه الصلاة[١٥٨]*. واستثنى قوم من ذلك الصلاة بعد العصر[١٥٩].

وسبب الخلاف في ذلك أحد شيئين: إمَّا معارضة أثر لأثر، وإمَّا معارضة الأثر للعمل عند من راعى العمل، أعني: عمل أهل المدينة، وهو مالك بن أنس، فحيث ورد النهي ولم يكن هناك معارض، لا من قول ولا من عمل اتّفقوا عليه، وحيث ورد المعارض اختلفوا[١٦٠].

أمَّا اختلافهم في وقت الزوال فلمعارضة العمل فيه للأثر، وذلك أنَّه ثبت من حديث عقبة بن عامر الجهني أنَّه قال: «ثلاث ساعات كان رسول الله ﷺ ينهانا أن نصلّي فيها وأن نقبر فيها موتانا: حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع، وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل، وحين تضيّف الشمس للغروب» خرّجه مسلم[١٦١]. وحديث أبي عبد الله الصُّنابِحي في معناه، ولكنّه منقطع، خرّجه مالك في موطّئه[١٦٢]و[١٦٣]. فمن الناس من ذهب إلى منع الصلاة في هذه الأوقات الثلاثة كلّها[١٦٤]، ومن الناس من استثنى من ذلك وقت الزوال: إمَّا بإطلاق وهو مالك، وإمَّا في يوم الجمعة فقط وهو الشافعي[١٦٥]. أمَّا مالك فلأنّ العمل عنده بالمدينة لما وجده على الوقتين فقط ولم يجده على الوقت الثالث، أعني: الزوال، أباح الصلاة فيه، واعتقد أنَّ ذلك النهي منسوخ بالعمل. وأمَّا من لم ير للعمل تأثيرًا فبقي على أصله في المنع، وقد تكلّمنا في العمل وقوّته في كتابنا: في الكلام الفقهي، وهو الذي يدعى أصول الفقه[١٦٦].

---

* أجمعت الإمامية على كراهة ابتداء النوافل ـ أي: غير ذوات السبب ـ بعد الصبح والعصر وعند طلوع الشمس وغروبها وقيامها نصف النهار إلَّا يوم الجمعة. (**تذكرة الفقهاء ٢: ٣٣٣ ـ ٣٣٦، ٣٤٦، مسالك الافهام ١: ١٤٨ ـ ١٤٩**).

أمَّا الشافعي فلِما صحّ عنده ما روى ابن شهاب عن ثعلبة بن أبي مالك القرظي أنَّهم كانوا في زمن عمر بن الخطاب يصلّون يوم الجمعة حتى يخرج عمر، ومعلوم أنَّ خروج عمر كان بعد الزوال على ما صحّ ذلك من حديث الطنفسة التي كانت تطرح إلى جدار المسجد الغربي، فإذا غشّى الطنفسة كلّها ظِلُّ الجدار خرج عمر بن الخطاب[١٦٧]، مع ما رواه أيضًا عن أبي هريرة: «أنَّ رسول الله ﷺ نهى عن الصلاة نصف النهار حتى تزول الشمس، إلَّا يوم الجمعة»[١٦٨] استثنى من ذلك: النهي يوم الجمعة، وقوّى هذا الأثر عنده العمل في أيام عمر بذلك وإن كان الأثر عنده ضعيفًا. وأمَّا من رجّح الأثر الثابت في ذلك فبقي على أصله في النهي[١٦٩]. وأمَّا اختلافهم في الصلاة بعد صلاة العصر فسببه تعارض الآثار الثابتة في ذلك، وذلك أنَّ في ذلك حديثين متعارضين: أحدهما: حديث أبي هريرة المتّفق على صحّته: «أنَّ رسول الله ﷺ نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس، وعن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس»[١٧٠].

والثاني: حديث عائشة قالت: «ما تركَ رسول الله ﷺ صلاتين في بيتي قطُّ سرًّا ولا علانية: ركعتين قبل الفجر، وركعتين بعد العصر»[١٧١].

فمن رجّح حديث أبي هريرة قال بالمنع، ومن رجّح حديث عائشة أو رآه ناسخًا لأنَّه العمل الذي مات عليه ﷺ قال بالجواز[١٧٢]. وحديث أم سلمة يعارض حديث عائشة، وفيه: «أنَّها رأت رسول الله ﷺ يصلّي ركعتين بعد العصر، فسألته عن ذلك فقال: إنَّه أتاني ناسٌ من عبدالقيس فشغلوني عن الركعتين اللتين بعد الظهر وهما هاتان»[١٧٣و١٧٤].

المسألة الثانية: اختلف العلماء في الصلاة التي لا تجوز في هذه الأوقات[•]، فذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى أنَّها لا تجوز في هذه الأوقات صلاة بإطلاق، لا فريضة مقضية ولا سُنَّة ولا نافلة، إلَّا عصر يومه[١٧٥]، قالوا: فإنَّه يجوز أن يقضيه عند غروب الشمس إذا نسيه[١٧٦]. واتّفق مالك والشافعي أنَّه يقضي الصلوات المفروضة في هذه الأوقات[١٧٧].

وذهب الشافعي إلى أنَّ الصلوات التي لا تجوز في هذه الأوقات هي النوافل فقط التي تُفعل لغير سبب، وأنّ السنن مثل صلاة الجنازة تجوز في هذه الأوقات[١٧٨]، ووافقه مالك في ذلك بعد العصر وبعد الصبح[١٧٩] أعني: في السنن، وخالفه في التي تفعل لسبب، مثل ركعتي المسجد، فإنَّ الشافعي يجيز هاتين الركعتين بعد العصر وبعد الصبح[١٨٠]، ولا يجيز ذلك مالك[١٨١]، واختلف قول مالك في جواز السنن عند الطلوع والغروب[١٨٢]. وقال الثوري في الصلوات التي لا تجوز في هذه الأوقات: هي ما عدا الفرض، ولم يفرّق سُنَّة من نفل[١٨٣].

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الإفتاء

فيتحصّل في ذلك ثلاثة أقوال:

١ ـ قول: هي الصلوات بإطلاق.

٢ ـ وقول: إنَّها ما عدا الفروض، سواء أكانت سُنَّة أم نفلًا.

٣ ـ وقول: إنَّها النفل دون السنن.

١٢٠: • المشهور عند الإباضية ألا تصلي في الأوقات المنهى عنها ـ فريضة ولا نافلة ـ وهو مذهب أبي حنيفة ـ إلا ما كان من جنازة أو خسوف. (**شرح النيل**: ٢١/٢ ـ ٢٣).

وعلى الرواية التي منع مالك فيها صلاة الجنائز عند الغروب قول رابع وهو: أنَّها النفل فقط بعد الصبح والعصر، والنفل والسنن معًا عند الطلوع والغروب[١٨٤].

وسبب الخلاف في ذلك: اختلافهم في الجمع بين العمومات المتعارضة في ذلك، أعني: الواردة في السنة، وأيٌّ يُخصّ بأيّ، وذلك أنَّ عموم قوله عليه الصلاة والسلام: «**إذا نسيَ أحدُكم الصلاةَ فليُصلّها إذا ذكرها**»[١٨٥] يقتضي استغراق جميع الأوقات، وقوله في أحاديث النهي في هذه الأوقات: «نهى رسول الله ﷺ عن الصلاة فيها»[١٨٦]. يقتضي أيضًا عموم أجناس الصلوات المفروضات والسنن والنوافل، فمتى حملنا الحديثين على العموم في ذلك وقع بينهما تعارض هو من جنس التعارض الذي يقع بين العام والخاص، إمَّا في الزمان، وإمَّا في اسم الصلاة. فمن ذهب إلى الاستثناء في الزمان، أعني: استثناء الخاص من العام، منع الصلوات بإطلاق في تلك الساعات، ومن ذهب إلى استثناء الصلاة المفروضة المنصوص عليها بالقضاء من عموم اسم الصلاة المنهى عنها، منع ما عدا الفرض في تلك الأوقات[١٨٧].

وقد رجّح مالك مذهبه من استثناء الصلوات المفروضة من عموم لفظ «الصلاة» بما ورد من قوله عليه الصلاة والسلام: «**من أدرك ركعةً من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر**»[١٨٨]. ولذلك استثنى الكوفيون عصر اليوم من الصلوات المفروضة[١٨٩]، لكن قد كان يجب عليهم أن يستثنوا من ذلك صلاة الصبح أيضًا؛ للنصّ الوارد فيها، ولا يردّوا ذلك برأيهم من أنَّ المدرك لركعة قبل الطلوع يخرج للوقت المحظور، والمدرك لركعة قبل الغروب يخرج للوقت المباح.

وأمَّا الكوفيون فلهم أن يقولوا: إنَّ هذا الحديث ليس يدلّ على استثناء

الصلوات المفروضة من عموم اسم «الصلاة» التي تعلّق النهي بها في تلك الأيام؛ لأنَّ عصر اليوم ليس في معنى سائر الصلوات المفروضة، وكذلك كان لهم أن يقولوا في الصبح لو سلموا أنَّه يُقضى في الوقت المنهى عنه.

فإذًا الخلاف بينهم آيل إلى أنَّ المستثنى الذي ورد به اللفظ هل هو من باب الخاصّ أريد به الخاصّ، أو من باب الخاصّ أريد به العام؟ وذلك أنَّ من رأى أنَّ المفهوم من ذلك هي صلاة العصر والصبح فقط المنصوص عليهما، فهو عنده من باب الخاصّ أريد به الخاصّ، ومن رأى أنَّ المفهوم من ذلك ليس هو صلاة العصر فقط ولا الصبح بل جميع الصلاة المفروضة، فهو عنده من باب الخاصّ أريد به العام، وإذا كان ذلك كذلك فليس هاهنا دليل قاطع على أنَّ الصلوات المفروضة هي المستثناة من اسم الصلاة الفائتة، كما أنَّه ليس هاهنا دليل أصلًا، لا قاطع ولا غير قاطع، على استثناء الزمان الخاصّ الوارد في أحاديث النهي من الزمان العام الوارد في أحاديث الأمر، من دون استثناء الصلاة الخاصة المنطوق بها في أحاديث الأمر من الصلاة العامة المنطوق بها في أحاديث النهي، وهذا بيّن، فإنَّه إذا تعارض حديثان في كلّ واحد منهما عام وخاصّ لم يجب أن يصار إلى تغليب أحدهما إلَّا بدليل، أعني: استثناءَ خاصِّ هذا من عامِّ ذاك، أو خاصّ ذاك من عامّ هذا، وذلك بيّن، والله أعلم.

الباب الثاني
في معرفة الأذان والإقامة

هذا الباب ينقسم أيضًا إلى فصلين: الأول: في الأذان، والثاني: في الإقامة.

الفصل الأول

هذا الفصل ينحصر الكلام فيه في خمسة أقسام: الأول: صفته، الثاني: في حكمه، الثالث: في وقته، الرابع: في شروطه، الخامس: في ما يقوله السامع له.

القسم الأوّل من الفصل الأوّل من الباب الثاني في صفة الأذان(•)

اختلف العلماء في الأذان على أربع صفات مشهورة:

إحداها: تثنية التكبير فيه وتربيع الشهادتين وباقيه مثنى، وهو مذهب أهل المدينة: مالك وغيره(١٩٠).

واختار المتأخّرون من أصحاب مالك الترجيع(١٩١)، وهو أن يثنّي الشهادتين أوّلًا خفيًّا، ثم يثنّيهما مرةً ثانيةً مرفوع الصوت.

والصفة الثانية: أذان المكّيين، وبه قال الشافعي وهو تربيع التكبير الأول والشهادتين وتثنية باقي الأذان(١٩٢).

والصفة الثالثة: أذان الكوفيّين، وهو تربيع التكبير الأول، وتثنية باقي الأذان*، وبه قال أبو حنيفة(١٩٣).

١٢١: • صفة الأذان عند الإباضية هي صفة الأذان عند المكيين بتثنية الأذان إلا الشهادتين فمربعتان وهو مذهب الشافعي. (**شرح النيل: ٢٦/٢ ـ منهج الطالبين: ٤٧/٣، ٩٩ - ١٠١**).

---

* مشهور الإمامية ـ وعليه دعوى الإجماع ـ أنَّ فصول الأذان ثمانية عشر فصلًا، وصورته: التكبير الأول أربعًا، ثمّ الشهادة بالتوحيد، ثمّ الشهادة بالرسالة، ثمّ «حي على الصلاة» ثمّ «حي على الفلاح» ثمّ «حي على خير العمل» ثمّ التكبير، ثم التهليل. كلّ منها مرّتين. (**تذكرة الفقهاء ٣: ٤١، جواهر الكلام ٩: ٨١ - ٨٢**).

والصفة الرابعة: أذان البصريين، وهو تربيع التكبير الأول، وتثليث الشهادتين، وحيّ على الصلاة، وحيّ على الفلاح. يبدأ بأشهد أن لا إله إلَّا الله حتّى يصل إلى حي على الفلاح، ثم يعيد كذلك مرة ثانية ـ أعني: الأربع كلمات تبعًا ـ ثم يعيدهنّ ثالثة، وبه قال الحسن البصري وابن سيرين[١٩٤].

والسبب في اختلاف كلّ واحد من هؤلاء الأربع فرق اختلاف الآثار في ذلك، واختلاف اتصال العمل عند كلّ واحد منهم، وذلك أنَّ المدنيين يحتجّون لمذهبهم بالعمل المتصل بذلك في المدينة، والمكّيون كذلك أيضًا يحتجّون بالعمل المتصل عندهم بذلك، وكذلك الكوفيون والبصريون، ولكلّ واحد منهم آثار تشهد لقوله[١٩٥]. أمَّا تثنية التكبير في أوله على مذهب أهل الحجاز، فروي من طرق صحاح عن أبي محذورة وعبد الله بن زيد الأنصاري[١٩٦]، وتربيعه أيضًا مروي عن أبي محذورة من طرق أخر وعن عبد الله بن زيد[١٩٧].

قال الشافعي: وهي زيادات يجب قبولها مع اتصال العمل بذلك بمكة[١٩٨].

وأمَّا الترجيع الذي اختاره المتأخّرون من أصحاب مالك فروي من طريق أبي قدامة[١٩٩]، قال أبو عمر: وأبو قدامة عندهم ضعيف[٢٠٠]. وأمَّا الكوفيون فبحديث أبي ليلى[٢٠١] وفيه: «أنَّ عبد الله بن زيد رأى في المنام رجلًا قام على خُرم حائط وعليه بُردان أخضران، فأذّن مثنى، وأقام مثنى، وأنّه أخبر بذلك رسول الله ﷺ، فقام بلال[٢٠٢] فأذّن مثنى، وأقام مثنى»[٢٠٣].

والذي خرَّجه البخاري في هذا الباب إنّما هو من حديث أنس فقط، وهو: «أن بلالًا أُمر أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة، إلَّا قد قامت الصلاة فإنَّه يثنّيها»[٢٠٤]. وخرّج مسلم عن أبي محذورة على صفة أذان الحجازيين[٢٠٥].

ولمكان هذا التعارض الذي ورد في الأذان، رأى أحمد بن حنبل وداود أنَّ هذه الصفات المختلفة إنّما وردت على التخيير لا على إيجاب واحدة منها، وأنّ الإنسان مخيّر فيها[٢٠٦].

واختلفوا في قول المؤذّن في صلاة الصبح: «الصلاة خير من النوم»[•] هل يقال فيها أم لا؟ فذهب الجمهور إلى أنَّه يقال ذلك فيها[٢٠٧]. وقال آخرون: إنَّه لا يقال؛ لأنَّه ليس من الأذان المسنون* وبه قال الشافعي[٢٠٨].

وسبب اختلافهم: اختلافهم هل قيل ذلك في زمان النبي ﷺ أو إنّما قيل في زمان عمر؟[٢٠٩].

١٢٢: • اتفق الإباضية على التثويب في الأذان أن يقول المؤذن الصلاة خير من النوم في أذان صلاة الصبح بعد الحيعلة، وهو مذهب الإمامية والجمهور. (**شرح النيل: ٣١/٢ - ٣٢، منهج الطالبين: ١٠١/٣**).

---

* ظاهر الإمامية إجماعهم على تحريم قول: «الصلاة خير من النوم» في صلاة الصبح أو غيرها إذا أُتي به بقصد المشروعية أو الاستحباب؛ لأنَّه غير مشروع في أذان أو إقامة، ولأنّ كلًا منهما عبادة شرعية متلقّاة من الشارع، والأخبار الواردة في كيفيتهما عن الأئمة خالية من هذه الزيادات، فيكون الإتيان به تشريعًا محرّمًا. (**جواهر الكلام ٩: ١١٣ - ١١٥**).

القسم الثاني من الفصل الأوّل من الباب الثاني في حكم الأذان[•]

اختلف العلماء في حكم الأذان، هل هو واجب أو سُنَّة مؤكّدة؟ وإن كان واجبًا فهل هو من فروض الأعيان أو من فروض الكفاية؟ فقيل عن مالك: إنَّ الأذان هو فرض على مساجد الجماعات[٢١٠]، وقيل: سُنَّة مؤكّدة، ولم يره على المنفرد، لا فرضًا ولا سُنَّة[٢١١].

وقال بعض أهل الظاهر: هو واجب على الأعيان[٢١٢].

وقال بعضهم: على الجماعة كانت في سفر أو في حضر[٢١٣].

وقال بعضهم: في السفر[٢١٤]. واتّفق الشافعي وأبو حنيفة على أنَّه سُنَّة للمنفرد والجماعة، إلّا، أنَّه آكد في حقّ الجماعة[٢١٥]*.

قال أبو عمر: واتّفق الكلّ على أنَّه سُنَّة مؤكّدة، أو فرض على المصري؛ لما ثبت: «أنَّ رسول الله ﷺ كان إذا سمع النداء لم يغر، وإذا لم يسمعه أغار»[٢١٦]و[٢١٧].

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الإفتاء

١٢٣: • المشهور عند الإباضية أن الأذان سُنَّة على الكفاية في المساجد والجماعات في الحضر، وقيل: فرض على الكفاية مطلقًا على الجماعات وفي المساجد وفي السفر لا يجب وهو مذهب مالك. (**شرح النيل: ٢٤/٢، منهج الطالبين: ٩٨/٣**).

---

* المشهور عند الإمامية شهرة عظيمة ـ قديمًا وحديثًا ـ استحباب الأذان والإقامة في الفرائض اليومية، أداءً وقضاءً، جماعة وفرادى، حضرًا وسفرًا، للرجال والنساء. (**جواهر الكلام: ٩: ٤ - ٥**).

والسبب في اختلافهم: معارضة المفهوم من ذلك لظواهر الآثار، وذلك أنَّه ثبت أنَّ رسول الله ﷺ قال لمالك بن الحويرث ولصاحبه: «**إذا كنتما في سفر فأذّنا وأقيما وليؤمّكما أكبركما**»[٢١٨].

وكذلك ما روي من اتصال عمله به ﷺ في الجماعة. فمن فهم من هذا الوجوب مطلقًا، قال: إنَّه فرض على الأعيان أو على الجماعة، وهو الذي حكاه ابن المغلس عن داود[٢١٩]. ومن فهم منه الدعاء إلى الاجتماع للصلاة، قال: إنَّه سُنَّة المساجد، أو فرض في المواضع التي يجتمع إليها الجماعة[٢٢٠].

فسبب الخلاف هو تردّده بين أن يكون قولًا من أقاويل الصلاة المختصّة بها، أو يكون المقصود به هو الاجتماع.

القسم الثالث من الفصل الأوّل في وقته[•]

وأمَّا وقت الأذان فاتفق الجميع على أنَّه لا يؤذّن للصلاة قبل وقتها[٢٢١]، ما عدا الصبح فإنّهم اختلفوا فيها، فذهب مالك والشافعي إلى أنَّه يجوز أن يؤذّن لها قبل الفجر[٢٢٢]، ومنع ذلك أبو حنيفة[٢٢٣]، وقال قوم: لا بدّ للصبح إذا أذّن لها قبل الفجر من أذان بعد الفجر؛ لأنَّ الواجب عندهم هو الأذان بعد الفجر[٢٢٤].

وقال أبو محمد بن حزم: لا بدّ لها من أذان بعد الوقت، وإن أذّن قبل

١٢٤: • المشهور عند الإباضية أن دخول وقت الصلاة شرط في صحة الأذان لصلاة الصبح وغيرها، ومن أذن قبل دخول وقت الصلاة أعاد أذانه وهو مذهب الجمهور والإمامية. (**شرح النيل: ٢٧/٢، منهج الطالبين: ١٠١/٣**).

الوقت جاز إذا كان بينهما زمان يسير قدر ما يهبط الأول ويصعد الثاني[٢٢٥]*.

والسبب في اختلافهم: أنَّه ورد في ذلك حديثان متعارضان: أحدهما: الحديث المشهور الثابت، وهو قوله عليه السلام: «**إنَّ بلالًا ينادي بليل، فكلوا واشربوا حتّى ينادي ابن أمّ مكتوم**»، وكان ابن أم مكتوم رجلًا أعمى لا ينادي حتى يقال له: أصبحت أصبحت[٢٢٦].

والثاني: ما روي عن ابن عمر: «أنَّ بلالًا أذن قبل طلوع الفجر، فأمره النبي ﷺ أن يرجع فينادي: **ألا إنَّ العبد قد نام**»[٢٢٧]. وحديث الحجازيين أثبت[٢٢٨]، وحديث الكوفيين أيضًا خرّجه أبو داود[٢٢٩]، وصحّحه كثير من أهل العلم[٢٣٠]. فذهب الناس في هذين الحديثين إمَّا مذهب الجمع، وإمَّا مذهب الترجيح. فأمّا من ذهب الترجيح فالحجازيون، فإنّهم قالوا: حديث بلال أثبت، والمصير إليه أوجب[٢٣١]. وأمَّا من ذهب مذهب الجمع فالكوفيون، وذلك أنَّهم قالوا: يحتمل أن يكون نداء بلال في وقت يشكّ فيه في طلوع الفجر؛ لأنَّه كان في بصره ضعف، ويكون نداء ابن أم مكتوم في وقت يتيقّن فيه طلوع الفجر، ويدلّ على ذلك ما روي عن عائشة أنَّها قالت: «لم يكن بين أذانيهما إلَّا بقدر ما يهبط هذا ويصعد هذا»[٢٣٢]و[٢٣٣]. وأمَّا من قال: إنَّه يجمع بينهما، أعني: أن يؤذّن قبل الفجر وبعده، فعلى ظاهر ما روي من ذلك في صلاة الصبح خاصة[٢٣٤]و[٢٣٥] أعني: أنَّه كان يؤذِّن لها في عهد رسول الله ﷺ مؤذّنان: بلال وابن أم مكتوم.

---

* أجمعت الإمامية على أنَّه لا يؤذّن للصلاة قبل وقتها، ما عدا صلاة الصبح فقد رخّص في تقديمه قبل الفجر للإعلام كما هو المشهور. (**جواهر الكلام** ٩: ٧٧ - ٨٠).

القسم الرابع من الفصل الأوّل في الشروط[•]

وفي هذا القسم مسائل ثمانٍ: إحداها: هل من شروط من أذن أن يكون هو الذي يقيم أم لا؟ والثانية: هل من شرط الأذان ألا يتكلّم في أثنائه أم لا؟ والثالثة: هل من شرطه أن يكون على طهارة أم لا؟ والرابعة: هل من شرطه أن يكون متوجّهًا إلى القبلة أم لا؟ والخامسة: هل من شرطه أن يكون قائمًا أم لا؟ والسادسة: هل يكره أذان الراكب أم ليس يكره؟ والسابعة: هل من شرطه البلوغ أم لا؟ والثامنة: هل من شرطه ألا يأخذ على الأذان أجرًا، أم يجوز له أن يأخذه؟ فأمّا اختلافهم في الرجلين يؤذّن أحدهما ويقيم الآخر، فأكثر فقهاء الأمصار على إجازة ذلك[٢٣٦]*، وذهب بعضهم إلى أنَّ ذلك لا يجوز[٢٣٧].

والسبب في ذلك: أنَّه ورد في هذا حديثان متعارضان: أحدهما: حديث الصدائي[٢٣٨] قال: «أتيت رسول الله ﷺ فلمّا كان أوان الصبح أمرني فأذّنت،

١٢٥: • يستحب عند الإباضية أن يكون المؤذن حرًا بالغًا عاقلًا أمينًا فقيهًا ورعًا حافظًا للأوقات عارفًا بها، طاهرًا حسن الصوت، ويجوز أن يؤذن مؤذنان، كما يجوز أن يؤذن بغير وضوء أو وهو على ظهر دابته. وإن أخذ أجرًا على أذانه فلا بأس وهو موافق لرأي المالكية وغيرهم من فقهاء الأمصار من الحنفية والشافعية والحنابلة والإمامية. (**شرح النيل: ٢٦/٢ - ٢٧، منهج الطالبين: ٤٨/٣، ٩٩ - ١٠٠**).

---

* لا خلاف عند الإمامية في أن يؤذّن واحد ويقيم آخر، وقد ادّعى عليه الإجماع في الخلاف. (**تذكرة الفقهاء ٣: ٧٣ - ٧٤**).

ثم قام إلى الصلاة، فجاء بلال ليقيم، فقال رسول الله ﷺ: **إنَّ أخا صداء أذّن، ومن أذّن فهو يقيم**»[٢٣٩].

والحديث الثاني: ما روي: «أنَّ عبد الله بن زيد حين أُري الأذان، فأمر رسول الله ﷺ بلالا فأذّن، ثم أمر عبد الله فأقام»[٢٤٠]. فمن ذهب مذهب النسخ قال: حديث عبد الله بن زيد متقدّم، وحديث الصدائي متأخّر[٢٤١]. ومن ذهب مذهب الترجيح قال: حديث عبد الله بن زيد أثبت؛ لأنَّ حديث الصدائي انفرد به عبد الرحمٰن بن زياد الإفريقي، وليس بحجّة عندهم.

وأمَّا اختلافهم في الأجرة على الأذان[•][٢٤٢] فلمكان اختلافهم في تصحيح الخبر الوارد في ذلك أعني: حديث عثمان بن أبي العاص أنَّه قال: «إنَّ من آخر ما عهد إليّ رسول الله ﷺ أن اتّخذ مؤذّنًا لا يأخذ على أذانه أجرًا»[٢٤٣] ومن منعه قاس الأذان في ذلك على الصلاة[٢٤٤]*.

وأمَّا سائر الشروط الأخر فسبب الخلاف فيها: هو قياسها على الصلاة، فمن قاسها على الصلاة أوجب تلك الشروط الموجودة في الصلاة، ومن لم يقسها لم يوجب ذلك[٢٤٥].

قال أبو عمر بن عبد البر: قد روينا عن أبي وائل بن حجر قال: «حقّ

١٢٦: • ذهب الإباضية إلى عدم جواز أخذ الأجرة على الأذان إلا إذا كانت مما يجريه الإمام من فضل بيت المال. (**منهج الطالبين**: ٢/ ١٠٠ - ١٠١).

---

* المشهور عند فقهاء الإمامية عدم جواز أخذ الأجرة على أذان الصلاة، بل عليه الإجماع. (**جواهر الكلام** ٩: ٧١ - ٧٣).

وسُنّة مسنونة ألا يؤذّن إلَّا وهو قائم، ولا يؤذّن إلَّا على طهر» قال: وأبو وائل هو من الصحابة، وقوله: سُنَّة، يدخل في المسند، وهو أولى من القياس[٢٣٦].

قال القاضي: وقد خرّج الترمذي عن أبي هريرة أنَّه عليه السلام قال: «**لا يؤذّن إلَّا متوضّئ**»[٢٤٧]*.

القسم الخامس

اختلف العلماء في ما يقوله السامع للمؤذّن[•]: فذهب قوم إلى أنَّه يقول ما يقول المؤذّن كلمة بكلمة إلى آخر النداء[٢٤٨]**.

١٢٧: • يستحب عند الإباضية لمن يسمع المؤذن أن يتبعه في قوله إلا عند الحيعلة فيقول: لا حول ولا قوة إلا بالله. وهو مذهب مالك وأصحابه. وجمهور الفقهاء والإمامية. (**منهج الطالبين**: ١٠١/٣).

---

* لا خلاف بين الإمامية على أنَّه يشترط في المؤذّن العقل والإسلام، ولا يشترط البلوغ في المؤذّن إجماعًا، فيجزي أذان المميّز. (**تذكرة الفقهاء ٣: ٦٥، ٤٧٤، جواهر الكلام ٩: ٥٠ - ٧٢**).

** أجمعت الإمامية على استحباب حكاية الأذان مطلقًا، ويشهد له جملة من النصوص. (**الحدائق الناضرة ٧: ٤٢٢**).

وذهب آخرون إلى أنَّه يقول مثل ما يقول المؤذّن، إلَّا إذا قال: حيَّ على الصلاة حيَّ على الفلاح، فإنَّه يقول: لا حول ولا قوة إلَّا بالله[٢٤٩]*.

والسبب في الاختلاف في ذلك: تعارض الآثار، وذلك أنَّه قد روي من حديث أبي سعيد الخدري أنَّه ﷺ قال: «**إذا سمعتم المؤذّن فقولوا مثل ما يقول**»[٢٥٠].

وجاء من طريق عمر بن الخطاب، وحديث معاوية: «أنَّ السامع يقول عند حي على الفلاح: لا حول ولا قوة إلَّا بالله»[٢٥١]. فمن ذهب مذهب الترجيح أخذ بعموم حديث أبي سعيد الخدري[٢٥٢].

ومن بنى العامّ في ذلك على الخاصّ جمع بين الحديثين، وهو مذهب مالك بن أنس[٢٥٣].

الفصل الثاني
من الباب الثاني من الجملة الثانية في الإقامة[•]

اختلفوا في الإقامة في موضعين: في حكمها وفي صفتها. أمَّا حكمها فإنّها

١٢٨: • المشهور عند الإباضية أن حكم الإقامة كالأذان سنة على الكفاية، وقيل هي آكد ـ بمعنى الفرض ـ منه لا تترك في حضر أو سفر لجماعة أو فرد كالظاهرية. وعند من فرض على تاركها الإعادة كبعض المالكية. (**شرح النيل: ٣٣/٢ ـ ٣٧، منهج الطالبين: ٥١/٣، ٩٨**).

---

* صرَّح بعض فقهاء الإمامية بجواز تبديل الحيعلات بالحوقلة في حكاية الأذان. (**جواهر الكلام ٩: ١٢٢**).

عند فقهاء الأمصار في حقّ الأعيان والجماعات سُنَّة مؤكّدة أكثر من الأذان[٢٥٤]، وهي عند أهل الظاهر فرض، ولا أدري هل هي فرض عندهم على الإطلاق أو فرض من فروض الصلاة؟ والفرق بينهما أنَّ على القول الأول: لا تبطل الصلاة بتركها، وعلى الثاني: تبطل[٢٥٥]. وقال ابن كنانة من أصحاب مالك: من تركها عامدًا بطلت صلاته[٢٥٦].

وسبب هذا الاختلاف: اختلافهم هل هي من الأفعال التي وردت بيانًا لمجمل الأمر بالصلاة فيحمل على الوجوب؛ لقوله ﷺ: «**صلّوا كما رأيتموني أصلّي**»[٢٥٧]، أم هي من الأفعال التي تحمل على الندب؟ وظاهر حديث مالك بن الحويرث[٢٥٨] يوجب كونها فرضًا، إمَّا في الجماعة وأمَّا على المنفرد. وأمَّا صفة الإقامة فإنّها عند مالك والشافعي: إمَّا التكبير الذي في أولها فمثنى، وأمَّا ما بعد ذلك فمرة واحدة، إلَّا قوله: قد قامت الصلاة؛ فإنّها عند مالك مرة واحدة[٢٥٨]، وعند الشافعي مرتان[٢٦٠].

وأما الحنفية فإنَّ الإقامة عندهم مثنى مثنى[٢٦١]*، وخيّر أحمد بن حنبل بين الإفراد والتثنية على رأيه في التخيير في النداء[٢٦٢].

وسبب الاختلاف: تعارض حديث أنس في هذا المعنى وحديث أبي ليلى المتقدم[٢٦٣]، وذلك أنَّ في حديث أنس الثابت: «أمر بلال أن يشفع الأذان ويفرد الإقامة، إلَّا: قد قامت الصلاة».

---

* المشهور عند الإمامية أنَّ فصول الإقامة سبعة عشر فصلًا، وصورته: الله اكبر في أولها مرتان، ويزيد بعد «حي على خير العمل» قد قامت الصلاة مرتين، وينقص من لا إله إلَّا الله في آخرها مرّة ويجعلها واحدة. (**جواهر الكلام ٩: ٨٢**).

وفي حديث أبي ليلى[٢٦٤] أنَّه عليه السلام: «أمر بلالًا فأذن مثنىً وأقام مثنى»[٢٦٥].

والجمهور أنَّه ليس على النساء أذان ولا إقامة[٢٦٦]، وقال مالك: إن أقمن فحسن[٢٦٧]، وقال الشافعي: إن أذّنّ وأقمن فحسن[٢٦٨]، وقال إسحاق: إنَّ عليهن الأذان والإقامة[٢٦٩]*، وروي عن عائشة: أنَّها كانت تؤذّن وتقيم[٢٧٠] فيما ذكره ابن المنذر[٢٧١].

والخلاف آيل إلى هل تؤمّ المرأة أو لا تؤمّ؟ وقيل: الأصل إنَّها في معنى الرجل في كلّ عبادة، إلَّا أن يقوم الدليل على تخصيصها، أم في بعضها هي كذلك، وفي بعضها يطلب الدليل؟[٢٧٢].

الباب الثالث من الجملة الثانية في القبلة[•]

اتَّفق المسلمون على أنَّ التوجّه نحو البيت شرط من شروط صحة

١٢٩: • أجمع الإباضية على أن استقبال القبلة شرط لصحة الصلاة، مع لزوم العلم بها والاجتهاد في تحصيلها وهي المسجد الحرام قبلة الآفاق إذ تجزى الجهة لمن لا يبصر الكعبة. إلا لخوف أو عدو أو عجز أو مرض أو نافلة في سفر. وتستحب السترة للمنفرد والإمام سترة من خلفه وهو مذهب مالك وأبي حنيفة والإمامية. (**شرح النيل**: ٧٦/٢ - ٨٣، ٩٣، **منهج الطالبين**: ٥٠/٣، ٦٠ - ٦١).

---

* قد تقدّم قول الإمامية في حكم الأذان، وأنّ المشهور استحباب الأذان والإقامة مطلقًا للرجال والنساء. (**جواهر الكلام** ٩: ٢١).

الصلاة[٢٧٣]* لقوله تعالى: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾[٢٧٤] و[٢٧٥]. أمَّا إذا أبصر البيت، فالفرض عندهم هو التوجّه إلى عين البيت، ولا خلاف في ذلك[٢٧٦]. وأمَّا إذا غابت الكعبة عن الأبصار فاختلفوا من ذلك في موضعين: أحدهما: هل الفرض هو العين أو الجهة؟ والثاني: هل فرضه الإصابة أو الاجتهاد، أعني: إصابة الجهة أو العين عند من أوجب العين؟ فذهب قوم إلى أنَّ الفرض هو العين[٢٧٧]، وذهب آخرون إلى أنَّه الجهة[٢٧٨]**.

والسبب في اختلافهم: هل في قوله تعالى: ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ محذوف حتى يكون تقديره: ومن حيث خرجت فولّ وجهك شطر المسجد الحرام، أم ليس هاهنا محذوف أصلًا، وأنّ الكلام على حقيقته؟ فمن قدّر هنالك محذوفًا قال: الفرض الجهة، ومن لم يقدّر هنالك محذوفًا قال: الفرض العين، والواجب حمل الكلام على الحقيقة حتّى يدلّ الدليل على حمله على المجاز[٢٧٩].

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الافتاء

* أجمع فقهاء الإمامية على أنَّ استقبال القبلة واجب وشرط في صحة الصلاة مع التمكّن، فمن ترك الاستقبال عمدًا أعاد مطلقًا، سواء في الوقت أو في خارجه. (**تذكرة الفقهاء ٣: ١٤، جواهر الكلام ٩: ٢**).

** أجمع فقهاء الإمامية على أنَّ القبلة هي الكعبة مع المشاهدة، وأنّ القبلة للبعيد هي الجهة؛ للآية والنصوص المستفيضة. (**تذكرة الفقهاء ٣: ٥، جواهر الكلام ٧: ٣٢٠ - ٣٢٢**).

وقد يقال: إنَّ الدليل على تقدير هذا المحذوف قوله عليه السلام: «**ما بين المشرق والمغرب قبلة إذا توجّه نحو البيت**»[٢٨٠]. قالوا: واتفاق المسلمين على الصفّ الطويل خارج الكعبة يدلّ على أنَّ الفرض ليس هو العين[٢٨١] أعني: إذا لم تكن الكعبة مبصرة.

والذي أقوله: إنَّه لو كان واجبًا قصدُ العين لكان حرجًا، وقد قال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾[٢٨٢]، فإن إصابة العين لا يدرك إلَّا بتقريب وتسامح بطريق الهندسة واستعمال الأرصاد في ذلك، فكيف بغير ذلك من طرق الاجتهاد، ونحن لم نكلّف الاجتهاد فيه بطريق الهندسة المبني على الأرصاد، المستنبط منها طول البلاد وعرضها.

وأمَّا المسألة الثانية فهي: هل فرض المجتهد في القبلة الإصابة أو الاجتهاد فقط؟* حتّى يكون إذا قلنا: إن فرضه الإصابة؛ متى تبيّن له أنَّه أخطأ أعاد الصلاة، ومتى قلنا: إنَّ فرضه الاجتهاد لم يجب أن يعيد إذا تبيّن له الخطأ، وقد كان صلّى قبل اجتهاده. أمَّا الشافعي: فزعم أنَّ فرضه الإصابة، وأنّه إذا تبيّن له أنَّه أخطأ أعاد أبدًا[٢٨٣]. وقال قوم: لا يعيد، وقد مضت صلاته، ما لم يتعمّد أو صلّى بغير اجتهاد، وبه قال مالك وأبو حنيفة[٢٨٤]، إلَّا أنَّ مالكًا استحبّ له الإعادة في الوقت[٢٨٥].

---

* لا خلاف بين الإمامية في وجوب تحصيل العلم بالقبلة للقادر عليه، وإلَّا فيرجع إلى الاجتهاد في تحصيل الأمارات المفيدة للظنّ، كما هو الغالب للبعيد عن القبلة. (**جواهر الكلام** ٧: ٣٨٦).

وسبب الخلاف في ذلك: معارضة الأثر للقياس، مع الاختلاف أيضًا في تصحيح الأثر الوارد في ذلك. أمَّا القياس فهو تشبيه الجهة بالوقت، أعني بوقت الصلاة، وذلك أنَّهم أجمعوا على أنَّ الفرض فيه هو الإصابة، وأنّه إن انكشف للمكلّف أنَّه صلّى قبل الوقت أعاد أبدًا(٢٨٦)*.

إلَّا خلافًا شاذًّا في ذلك عن ابن عباس وعن الشعبي(٢٨٧)، وما روي عن مالك من أنَّ المسافر إذا جهل فصلّى العشاء قبل غيبوبة الشفق، ثم انكشف له أنَّه صلّاها قبل غيبوبة الشفق، أنَّه قد مضت صلاته(٢٨٨)، ووجه الشبه بينهما: أنَّ هذا ميقات وقت، وهذا ميقات جهة(٢٨٩).

وأمَّا الأثر فحديث عامر بن ربيعة قال: كنّا مع رسول الله ﷺ في ليلة ظلماء في سفر، فخفيت علينا القبلة، فصلّى كلّ واحد منّا إلى وجه وعلَّمنا، فلمّا أصبحنا فإذا نحن قد صلّينا إلى غير القبلة، فسألنا رسول الله ﷺ فقال: «مضت صلاتكم» ونزلت: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾(٢٩٠)و(٢٩١). وعلى هذا فتكون هذه الآية محكمة، وتكون فيمن صلّى فانكشف له أنَّه صلّى لغير القبلة، والجمهور على أنَّها منسوخة بقوله تعالى: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾(٢٩٢)و(٢٩٣). فمن لم يصحّ عنده هذا الأثر قاس ميقات الجهة على ميقات الزمان(٢٩٤)، ومن ذهب مذهب الأثر لم تبطل صلاته(٢٩٥).

---

* لا خلاف بين الإمامية في أنَّه يجب العلم بدخول وقت الصلاة حين الشروع فيها. (تذكرة الفقهاء ٢: ٣٨٠ - ٣٨١، جواهر الكلام ٧: ٢٧٥، ٢٧٨).

وفي هذا الباب مسألة مشهورة، وهي جواز الصلاة في داخل الكعبة. وقد اختلفوا في ذلك، فمنهم من منعه على الإطلاق[٢٩٦]، ومنهم من أجازه على الإطلاق[٢٩٧]، ومنهم من فرَّق بين النفل في ذلك والفرض[٢٩٨]*.

وسبب اختلافهم: تعارض الآثار في ذلك، والاحتمال المتطرّق لمن استقبل أحد حيطانها من داخل: هل يسمّى مستقبلًا للبيت كما يسمّى من استقبله من خارج أم لا؟ أمَّا الأثر فإنَّه ورد في ذلك حديثان متعارضان كلاهما ثابت: أحدهما: حديث ابن عباس قال: «لمّا دخل رسول الله ﷺ البيت دعا في نواحيه كلّها ولم يصلّ حتى خرج، فلمّا خرج ركع ركعتين في قُبُل الكعبة وقال: هذه القبلة»[٢٩٩].

والثاني: حديث عبد الله بن عمر: «أنَّ رسول الله ﷺ دخل الكعبة هو وأسامة بن زيد وعثمان بن طلحة وبلال بن رباح، فأغلقها عليه ومكث فيها، فسألت بلالًا حين خرج ماذا صنع رسول الله ﷺ؟ فقال: جعل عمودًا عن يساره وعمودًا عن يمينه وثلاثة أعمدة وراءه ثم صلّى»[٣٠٠].

فمن ذهب مذهب الترجيح أو النسخ قال إما بمنع الصلاة مطلقًا إن رجّح حديث ابن عباس[٣٠١]، وإمَّا بإجازتها مطلقًا إن رجّح حديث ابن عمر[٣٠٢]. ومن ذهب مذهب الجمع بينهما حمل حديث ابن عباس على الفرض، وحديث ابن عمر على النفل، والجمع بينهما فيه عسر، فإنَّ الركعتين اللتين صلّاهما عليه السلام خارج الكعبة وقال: «**هذه القبلة**» هي نفل. ومن ذهب مذهب سقوط الأثر عند التعارض: فإن كان ممّن

---

* لا خلاف بين الإمامية في جواز صلاة النافلة مطلقًا والفريضة مع الاضطرار داخل الكعبة. (**كشف اللثام ٣: ١٣٤، جواهر الكلام ٧: ٣٤٩**).

يقول باستصحاب حكم الإجماع والاتفاق لم يُجزِ الصلاة داخل البيت أصلًا، وإن كان ممّن لا يرى استصحاب حكم الإجماع عاد النظرُ في انطلاق اسم المستقبل للبيت على من صلّى داخل الكعبة، فمن جوّزه أجاز الصلاة، ومن لم يجوّزه ـ وهو الأظهر ـ لم يجز الصلاة في البيت[٣٠٣].

واتفق العلماء بأجمعهم على استحباب السترة بين المصلّي والقبلة* إذا صلّى، منفردًا كان أو إمامًا[٣٠٤]، وذلك لقوله ﷺ: «**إذا وضع أحدكم بين يديه مثل مؤخِّرة الرحل فليصلِّ**»[٣٠٥و٣٠٦].

واختلفوا في الخطّ إذا لم يجد سُترةً، فقال الجمهور: ليس عليه أن يخطّ[٣٠٧]، وقال أحمد بن حنبل: يخطّ خطًّا بين يديه[٣٠٨].

وسبب اختلافهم: اختلافهم في تصحيح الأثر الوارد في الخطّ، والأثر رواه أبو هريرة أنَّه ﷺ قال: «**إذا صلّى أحدكم فليجعل تلقاء وجهه شيئًا، فإن لم يكن فلينصب عصًا، فإن لم تكن معه عصًا فليخطّ خطًّا، ولا يضرّه من مرَّ بين يديه**» خرّجه أبو داود[٣٠٩]، وكان أحمد بن حنبل يصحّحه[٣١٠]، والشافعي لا يصحّحه[٣١١]. وقد روي: «أنَّه ﷺ صلى لغير سترة»[٣١٢]. والحديث الثابت: «أنَّه كان يخرج له العنزة[٣١٣]»[٣١٤].

فهذه جملة قواعد هذا الباب، وهي أربع مسائل.

---

* أجمعت الإمامية على استحباب السُترة ـ بضم السين ـ للمصلّي في قبلته، وعليه الإجماع. (**مدارك الأحكام** ٣: ٢٣٨، **جواهر الكلام** ٨: ٤٠١).

الباب الرابع من الجملة الثانية
في لباس المصلّي

وهذا الباب ينقسم إلى فصلين: أحدهما: في ستر العورة، والثاني: في ما يجزئ من اللباس في الصلاة.

الفصل الأول

المسألة الأولى: اتَّفق العلماء على أنَّ ستر العورة فرض بإطلاق(•)(٣١٥)*، واختلفوا هل هو شرط من شروط صحة الصلاة أم لا؟ وكذلك اختلفوا في حد العورة من الرجل والمرأة. وظاهر مذهب مالك أنَّها من سنن الصلاة(٣١٦)، وذهب أبو حنيفة والشافعي إلى إأنَّها من فروض الصلاة(٣١٧)**.

وسبب الخلاف في ذلك: تعارض الآثار، واختلافهم في مفهوم قوله تعالى: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ خُذُواْ زِينَتَكُمۡ عِندَ كُلِّ مَسۡجِدٖ﴾(٣١٨) هل الأمر بذلك على الوجوب أو على الندب؟ فمن حمله على الوجوب قال: المراد به ستر

مكتب الإفتاء

١٣٠: • أجمع الإباضية على أن ستر العورة في الصلاة واجب فإن انكشف منها شيء مع القدرة على ستره لم تصح الصلاة. وهو مذهب الجمهور والإمامية. (**شرح النيل: ٣٨/٢ - ٣٩، ٨٤ - ٩٣، منهج الطالبين: ٧٢/٣**).

* اتّفقت الإمامية على وجوب ستر العورة في الصلاة مطلقًا وفي غيرها عن ناظر محترم، بالنصّ والإجماع والضرورة من الدين. (**الحدائق الناضرة ٧: ٢ - ٣**).

** لا خلاف عند الإمامية في أنَّ ستر العورة شرط للصلاة مع الذكر والإمكان، فلو أخلّ به كذلك عامدًا بطلت صلاته. (**الحدائق الناضرة ٧: ٥، جواهر الكلام ٨: ١٧٧**).

العورة، واحتجّ لذلك بأنّ سبب نزول هذه الآية كان أنَّ المرأة كانت تطوف بالبيت عريانة وتقول:

اليـوم يبـدو بعضُـه أو كلُّـه وما بـدا منـه فـلا أحلّـه

فنزلت هذه الآية[٣١٩]، وأمر رسـول الله ﷺ ألا يحجّ بعد العام مشـرك، ولا يطوف بالبيت عريان[٣٢٠]و[٣٢١].

ومن حمله على الندب قال: المراد بذلك الزينة الظاهرة، من الرداء وغير ذلك من الملابس التي هي زينة، واحتـجّ لذلك بما جاء في الحديث: «من أنَّه كان رجال يصلّـون مع النبي عليه الصلاة والسلام عاقـدي أزرهم علـى أعناقهم كهيئة الصبيان، ويقال للنساء: لا ترفعن رؤوسكنّ حتّى يستوي الرجال جلوسًا»[٣٢٢] قالوا: ولذلك من لم يجد ما به يستر عورته لم يختلف في أنَّه يصلّي[٣٢٣].

واختلف فيمن عدم الطهارة، هل يصلّي أم لا يصلّي؟[٣٢٤]*.

وأمَّا المسـألة الثانية: وهـي حدّ العورة مـن الرجـل[•]، فذهب مالك والشـافعي إلى أنَّ حدّ العورة منه ما بين السرّة إلى الركبة[٣٢٥]، وكذلك قال

١٣١: • المشهور عند الإباضية أن حد العورة من الرجل ما بين السرة إلى الركبة، وهو مذهـب الجمهور. لكن المسـتحب عند الإباضية الثوب السـابغ السـاتر للبدن والعورة لذا قيـل: يصلّي الرجل في قميص وإزار، وهو مذهب الجمهور. (**شـرح النيل: ٤٨/٢، منهج الطالبين: ٧٢/٣ - ٧٣، ٨٧**).

---

* المشـهور عند فقهاء الإمامية أنَّ فاقد الطهورين: الماء والتراب، غير مكلّف بأداء الصـلاة، لكن يجب عليـه القضاء خارج الوقـت: وقيل يسـقط الأداء والقضاء. (**جواهر الكلام ٥: ٢٣٢ - ٢٣٤**).

أبو حنيفة[٣٢٦]، وقال قوم: العورة هما السوأتان فقط من الرجل[٣٢٧]*.

وسبب الخلاف في ذلك: أثران متعارضان كلاهما ثابت: أحدهما: حديث جرهد أنَّ النبي ﷺ قال: «**الفخذ عورة**»[٣٢٨]. والثاني: حديث أنس: «أنَّ النبيّ ﷺ حُسر عن فخذه وهو جالس مع أصحابه»[٣٢٩]. قال البخاري: وحديث أنس أسند، وحديث جرهد أحوط[٣٣٠]. وقد قال بعضهم: العورة: الدبر والفرج والفخذ[٣٣١].

وأمَّا المسألة الثالثة: وهي حدّ العورة في المرأة[•]، فأكثر العلماء على أنَّ بدنها كلّه عورة، ما خلا الوجه والكفّين[٣٣٢]، وذهب أبو حنيفة إلى أنَّ قدمها ليست بعورة[٣٣٣]، وذهب أبو بكر بن عبد الرحمٰن وأحمد إلى أنَّ المرأة كلّها عورة[٣٣٤].

وسبب الخلاف في ذلك: احتمال قوله تعالى: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾[٣٣٥]، هل هذا المستثنى المقصودُ منه أعضاء محدودة، أم إنّما المقصود به ما لا يملك ظهوره؟ فمن ذهب إلى أنَّ المقصود من ذلك ما لا يملك ظهوره عند الحركة، قال: بدنها كلّها عورة حتّى ظهرها[٣٣٦]، واحتجّ لذلك بعموم قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّأَزْوَٰجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَآءِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ الآية[٣٣٧]. ومن رأى أنَّ المقصود من ذلك ما جرت به العادة بأنّه

١٣٢: • اتفق الإباضية على أن بدن المرأة كله عورة إلا وجهها وكفيها، وهو ما يجب ستره عند الصلاة، وهو مذهب جمهور الفقهاء إلا الأحناف يرون قدمها ليس بعورة. (**شرح النيل**: ٤٦/٢ - ٤٧ **منهج الطالبين**: ٧٢/٣).

---

* المشهور بين فقهاء الإمامية أنَّ عورة الرجل الواجب عليه سترها في الصلاة وغيرها هي القبل والدبر. (**جواهر الكلام** ٨: ١٨٢).

لا يستر، وهو الوجه والكفّان، ذهب إلى أنّهما ليسا بعورة، واحتجّ لذلك بأنّ المرأة ليست تستر وجهها في الحجّ[٣٣٨].

الفصل الثاني من الباب الرابع في ما يجزئ في اللباس في الصلاة[•]

أمَّا اللباس فالأصل فيه قوله تعالى: ﴿خُذُوا۟ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾[٣٣٩] والنهي الوارد عن هيئات بعض الملابس في الصلاة، وذلك أنَّهم اتّفقوا ـ في ما أحسب ـ على أنَّ الهيئات من اللباس التي نهي عن الصلاة فيها، مثل: اشتمال الصماء[٣٤٠] و[٣٤١]* وهو: أن يحتبي الرجل في ثوب واحد ليس على عاتقه منه شيء، وأن يحتبي الرجل في ثوب واحد ليس على فرجه منه شيء[٣٤٢] وسائر ما ورد من ذلك، أنَّ ذلك كلّه سدّ ذريعة ألا تنكشف عورته، ولا أعلم أنَّ أحدًا قال: لا تجوز صلاة على إحدى هذه الهيئات إن لم تنكشف عورته[٣٤٣]، وقد كان على أصول أهل الظاهر يجب ذلك[٣٤٤].

١٣٣: • أجمع الإباضية على أن اللباس المجزئ في الصلاة هو السّابغ الساتر للعورة، ويكره اشتمال الصماء أو التلثم والسدل. كما لا تجوز الصلاة بملابس أهل الذمة احتياطًا ولا الثوب النجس أو ما عليه صور ولا لبس الرجل الحرير إلا لضرورة، ولا جلد إلا لمذكّي. مع جواز الحرير للنساء مطلقًا، وهو مذهب الجمهور والإمامية. والمرأة كالرجل مع الفارق في حد العورة، وليست الأمة كالحرة حيث أجازوا صلاتها من دون خمارها في بيتها. مكشوفة الرأس. (**شرح النيل: ٢/٣٨ - ٤٣، منهج الطالبين: ٧٣ - ٧٧، ٨٠**).

---

* أجمع فقهاء الإمامية على كراهة اشتمال الصماء. (**جواهر الكلام ٨: ٢٤٠**).

واتفقوا على أنَّه يجزئ الرجل من اللباس في الصلاة الثوب الواحد[٣٤٥][٣٤٦]؛ لقول النبي ﷺ وقد سئل: أيصلّي الرجل في الثوب الواحد؟ فقال: «**أولكم ثوبان؟**»[٣٤٧][٣٤٨].

واختلفوا في الرجل يصلّي مكشوف الظهر والبطن، فالجمهور على جواز صلاته؛ لكون الظهر والبطن من الرجل ليسا بعورة[٣٤٩]، وشذّ قوم فقالوا: لا تجوز صلاته[٣٥٠]؛ لنهيه ﷺ أن يصلّي الرجل في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء،[٣٥١] وتمسّك بوجوب قوله تعالى: ﴿خُذُواْ زِينَتَكُمۡ عِندَ كُلِّ مَسۡجِدٖ﴾. واتّفق الجمهور على أنَّ اللباس المجزئ للمرأة في الصلاة هو درع وخمار[٣٥٢]؛ لما روي عن أم سلمة: أنَّها سألت رسول الله ﷺ: ماذا تصلّي فيه المرأة؟ فقال: «في الخمار والدرع السابغ إذا غيَّبت ظهور قدميها»[٣٥٣][٣٥٤]*.

ولما روي أيضًا عن عائشة عن النبي عليه الصلاة والسلام أنَّه قال: «**لا يقبل الله صلاة حائض**[٣٥٥] **إلَّا بخمار**»[٣٥٦]. وهو مروي عن عائشة وميمونة وأم سلمة أنَّهم كانوا يُفتون بذلك[٣٥٧]، وكلّ هؤلاء يقولون: إنَّها إن صلّت مكشوفةً أعادت في الوقت وبعده[٣٥٨]، إلَّا مالكًا فإنَّه قال: إنَّها تعيد في الوقت فقط[٣٥٩].

والجمهور على أنَّ الخادم لها أن تصلّي مكشوفة الرأس والقدمين**،

---

* المشهور عند الإمامية ـ في ستر المرأة في حال الصلاة ـ أنَّ بدن المرأة الحرة كلّه عورة، إلَّا الوجه والكفّين وظاهر القدمين. (**الحدائق الناضرة** ٧: ٧، **جواهر الكلام** ٨: ١٦٣).

** أجمعت الإمامية على أنَّ الأمة كالحرّة في وجوب الستر، إلَّا في الرأس، فيجوز لها أن تصلّي مكشوفة الرأس. (**جواهر الكلام** ٨: ٢٢١).

وكان الحسن البصري يوجب عليها الخمار، واستحبّه عطاء[٣٦٠].

وسبب الخلاف: الخطاب المتوجّه إلى الجنس الواحد: هل يتناول الأحرار والعبيد معًا أم الأحرار فقط من دون العبيد؟

واختلفوا في صلاة الرجل في الثوب الحرير، فقال قوم: تجوز صلاته فيه[٣٦١]، وقال قوم: لا تجوز[٣٦٢]*، وقوم استحبّوا له الإعادة في الوقت[٣٦٣].

وسبب اختلافهم في ذلك: هل الشيء المنهى عنه مطلقًا اجتنابه شرط في صحة الصلاة أم لا؟ فمن ذهب إلى أنَّه شرط قال: إنَّ الصلاة لا تجوز به، ومن ذهب إلى أنَّه يكون بلباسه مأثومًا والصلاة جائزة، قال: ليس شرطًا في صحة الصلاة؛ كالطهارة التي هي شرط، وهذه المسألة هي من نوع الصلاة في الدار المغصوبة، والخلاف فيها مشهور[٣٦٤].

الباب الخامس

وأمَّا الطهارة من النجس[•]: فمن قال: إنَّها سُنَّة مؤكّدة، فيبعد أن يقول:

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الإفتاء

١٣٤: • المشهور عند الإباضية الطهارة من النجس شرط لصحة الصلاة في البدن والثوب والمكان إلا ما كان عن سهو أو نسيان أو جهالة أو خطأ وهو مذهب الإمامية. (**شرح النيل: ٣٨/٢ - ٤٥، منهج الطالبين: ٧٤/٣**).

* أجمع فقهاء الإمامية على تحريم لبس الحرير المحض للرجال، وبطلان الصلاة فيه، وأنّ من شرائط لباس المصلّي ألا يكون حريرًا محضًا، إلَّا في حال الحرب وعند الضرورة. (**تذكرة الفقهاء ٢: ٤٧٠، جواهر الكلام ٨: ١١٤**).

إنَّها فرض في الصلاة، أي من شروط صحتها، ومن قال: إنَّها فرض بإطلاق*؛ فيجوز أن يقول: إنَّها فرض في الصلاة، ويجوز ألا يقول ذلك، وحكى عبد الوهاب عن المذهب في ذلك قولين:

أحدهما: إنَّ إزالة النجاسة شرط في صحة الصلاة في حال القدرة والذكر.

والقول الآخر: إنَّها ليست شرطًا[٣٦٥]. والذي حكاه من أنَّها شرط لا يتخرّج على مشهور المذهب من أنَّ غسل النجاسة سُنَّة مؤكّدة[٣٦٦]، وإنّما يتخرّج على القول بأنّها فرض مع الذكر والقدرة.

وقد مضت هذه المسألة في كتاب الطهارة[٣٦٧]، وعرف هنالك أسباب الخلاف فيها، وإنّما الذي يتعلّق به هاهنا الكلام من ذلك: هل ما هو فرض مطلق ممّا يقع في الصلاة يجب أن يكون فرضًا في الصلاة أم لا؟ والحقّ أنَّ الشيء المأمور به على الإطلاق لا يجب أن يكون شرطًا في صحة شيء ما آخر مأمور به وإن وقع فيه إلَّا بأمر آخر، وكذلك الأمر في الشيء المنهى عنه على الإطلاق يجب ألا يكون شرطًا في صحة شيء ما إلَّا بأمر آخر.

---

* لا خلاف عند الإمامية في اشتراط طهارة بدن المصلّي ولباسه. (**الحدائق الناضرة** ٥: ٤٠٨ - ٤١٨، **جواهر الكلام** ٦: ٢٠٧ - ٢١٨، ٣/ ٥٠ - ٥١، ٣/ ٦٢).

الباب السادس

وأمَّا المواضع التي يصلّى فيها[•]، فإنَّ من الناس من أجاز الصلاة في كلّ موضع لا تكون فيه نجاسة[٣٦٨]*. ومنهم من استثنى من ذلك سبعة مواضع: المزبلة والمجزرة والمقبرة وقارعة الطريق والحمّام ومعاطن الإبل وفوق ظهر بيت الله[٣٦٩]. ومنهم من استثنى من ذلك المقبرة فقط[٣٧٠]. ومنهم من استثنى المقبرة والحمّام[٣٧١] ومنهم من كرّه الصلاة في هذه المواضع المنهى عنها ولم يبطلها، وهو أحد ما روي عن مالك[٣٧٢]، وقد روي عنه الجواز، وهذه رواية ابن القاسم[٣٧٣].

وسبب اختلافهم: تعارض ظواهر الآثار في هذا الباب، وذلك أنَّ هاهنا حديثين متّفق على صحتهما، وحديثين مختلف فيهما. فأمّا المتّفق عليهما

١٣٥: • أجمع الإباضية على أن طهارة موضع الصلاة شرط صحتها، وأنه لا تجوز الصلاة في المقبرة والمنحرة والمزبلة والحمام ومعاطن الإبل وقوارع الطرق، وفوق الكعبة. وهو مذهب جمهور الفقهاء، وزاد الإباضية أن يحرم الصلاة المغصوبة ويكره الصلاة في أرض الخسف كأرض عاد وثمود وقوم لوط وكذا منازل أهل الشرك في بيوت أهل الذمة من اليهود والنصارى احتياطا ومواضع المد والجزر من البحر حتى تصير أرضًا. (**شرح النيل**: ٢/٦٥ - ٧٠، **منهج الطالبين** ٣/٦٢ - ٦٧).

---

* أجمع فقهاء الإمامية على جواز الصلاة في كلّ موضع لا تكون فيه نجاسة ـ أي: مسرية ـ في غير موضع السجود، فالنجاسة فيه مطلقًا مانعة. (**الحدائق الناضرة** ٧: ١٩٩ - ٢٣٥، **جواهر الكلام** ٨: ٣٣٩ - ٣٧٥).

فقوله ﷺ: «**أُعطيت خمسًا لم يعطهنَّ أحد قبلي**، وذكر فيها: **وجُعلت لي الأرض مسجدًا وطهورًا، فأينما أدركتني الصلاة صلّيت**»[٣٧٤].

وقوله ﷺ: «**اجعلوا من صلاتكم في بيوتكم، ولا تتّخذوها قبورًا**»[٣٧٥]. وأمَّا الغير المتفق عليهما فأحدهما: ما روي: «أنَّه ﷺ نهى أن يصلّى في سبعة مواطن: في المزبلة والمجزرة والمقبرة وقارعة الطريق، وفي الحمّام، وفي معاطن الإبل، وفوق ظهر بيت الله»، خرّجه الترمذي[٣٧٦]. والثاني: ما روي أنَّه قال ﷺ: «**صلُّوا في مرابض الغنم، ولا تصلُّوا في أعطان الإبل**»[٣٧٧]. فذهب الناس في هذه الأحاديث ثلاثة مذاهب: أحدها: مذهب الترجيح والنسخ، والثاني: مذهب البناء، أعني: بناء الخاص على العامّ، والثالث: مذهب الجمع.

فأمّا من ذهب مذهب الترجيح والنسخ فأخذ بالحديث المشهور، وهو قوله ﷺ: «**جُعلت لي الأرض مسجدًا وطهورًا**»، وقال: هذا ناسخ لغيره؛ لأنَّ هذه هي فضائل له ﷺ، وذلك ممّا لا يجوز نسخه[٣٧٨]. وأمَّا من ذهب مذهب بناء الخاص على العام، فقال: حديث الإباحة عام، وحديث النهي خاص، فيجب أن يُبنى الخاص على العام. فمن هؤلاء من استثنى السبعة مواضع، ومنهم من استثنى الحمّام والمقبرة وقال: هذا هو الثابت عنه ﷺ؛ لأنَّه قد روي أيضًا النهي عنهما مفردين[٣٧٩]و[٣٨٠]، ومنهم من استثنى المقبرة فقط؛ للحديث المتقدّم[٣٨١]. وأمَّا من ذهب مذهب الجمع ولم يستثن خاصًّا من عام، فقال: أحاديث النهي محمولة على الكراهة، والأول على الجواز[٣٨٢]. واختلفوا في الصلاة في البِيَع والكنائس، فكرّهها قوم[٣٨٣]، وأجازها قوم[٣٨٤]، وفرق قوم

بين أن يكون فيها صـــور أو لا يكون، وهو مذهب ابن عباس[٣٨٥] لقول عمر: لا ندخل كنائســـهم من أجل التماثيل[٣٨٦]*، والعلّة في من كرهها لا من أجل التصاوير: حملها على النجاسة[٣٨٧].

واتّفقوا علـــى الصـــلاة علـــى الأرض[٣٨٨]، واختلفوا فـــي الصلاة على الطنافس[٣٨٩] وغير ذلك ممّا يقعـــد عليه على الأرض، والجمهور على إباحة السجود على الحصير وما يشبهه ممّا تنبته الأرض[٣٩٠]، والكراهية بعد ذلك، وهو مذهب مالك بن أنس[٣٩١].

الباب السابع

في معرفة التروك التي هي شروط في صحّة الصلاة[•]

وأمَّا التروك المشـــترطة في الصلاة فاتفق المسلمون على أنَّ منها قولًا،

١٣٦: • اتفق الإباضية علـــى أن كل فعل مباح ليس من الصـــلاة ينقضها إن حدث بها كضحك أو بكاء أو كلام ونحوه ولو بالعقل والحســـاب ما دام عمدًا، وأنه يجوز في الصلاة كل فعل خفيف لا يبطلها كمن غلبه المخـــاط أو البزاق أو النخاع أو ما أشبهه، أيضًا من ســـها فتكلم كلامًا خفيفًا أو تنحنح من علة أو التفت أو نظر لأمر مهـــم أو راوح بين قدميه لعلة فـــلا بأس، واتفقوا ـ الإباضيـــة ـ على جواز العمل القليل لمصلحة الصلاة، أو لقتل حيـــة أو عقرب أو دآبة عارضة فلا بأس. يســـتأنف الصلاة، وهو مذهب مالك. (**شرح النيل: ٤٢٥/٢ - ٤٢٧، منهج الطالبين ٢١١/٣، ٢١١/٣ - ٢٣٠**).

---

* المشهور عند فقهاء الإمامية جواز الصلاة في البيع والكنائس من دون كراهة، والتزم جماعة بكراهة الصلاة فيهـــا، وأنّها تزول بالرشّ، وقال بعضهـــم: ولو كانت مصوّرة كرهت قطعًا من حيث الصورة. (**الحدائق الناضرة ٧: ٢٣٢، جواهر الكلام ٨: ٣٧٥**).

ومنها فعلًا. فأمّا الأفعال فجميع الأفعال المباحة التي ليست من أفعال الصلاة[٣٩٢]، إلّا قتل العقرب والحيّة في الصلاة* فإنّهم اختلفوا في ذلك[٣٩٣] لمعارضة الأثر[٣٩٤] في ذلك للقياس، واتفقوا في ما أحسب على جواز الفعل الخفيف[٣٩٥].

أمّا الأقوال فهي أيضًا الأقوال التي ليست من أقاويل الصلاة، وهذه أيضًا لم يختلفوا أنّها تفسد الصلاة عمدًا[٣٩٦] لقوله تعالى: ﴿وَقُومُواْ لِلَّهِ قَٰنِتِينَ﴾[٣٩٧]، ولما ورد من قوله عليه السلام: «**إنَّ الله يحدث من أمره ما يشاء، وممّا أحدث ألا تكلّموا في الصلاة**» وهو حديث ابن مسعود[٣٩٨]. وحديث زيد بن أرقم أنّه قال: «كنّا نتكلّم في الصلاة حتّى نزلت ﴿وَقُومُواْ لِلَّهِ قَٰنِتِينَ﴾ فأُمرنا بالسكوت، ونُهينا عن الكلام»[٣٩٩] وحديث معاوية بن الحكم السُّلَميّ: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إنَّ صلاتنا لا يصلح فيها شيء من كلام الناس، إنَّما هو التسبيح والتهليل والتحميد وقراءة القرآن**»[٤٠٠]. إلّا أنهم اختلفوا من ذلك في موضعين: أحدهما: إذا تكلّم ساهيًا**.

---

* صرّح فقهاء الإمامية بجواز جملة من الأفعال في الصلاة وعدم بطلان الصلاة بها؛ كقتل العقرب والحية. (**الحدائق الناضرة ٩: ٤٠، جواهر الكلام ١١: ٥٥ ـ ٥٨**).

** المشهور بين فقهاء الإمامية ـ وعليه دعوى الإجماع ـ أنَّ التكلم في الصلاة سهوًا غير مبطل لها. (**الحدائق الناضرة ٩: ٢٣، جواهر الكلام ١١: ٥٢**).

والآخر: إذا تكلّم عامدًا لإصلاح الصلاة. وشذّ الأوزاعي فقال: من تكلّم في الصلاة لإحياء نفس أو لأمر كبير فإنَّه يبني[٤٠١]. والمشهور من مذهب مالك: أنَّ التكلّم عمدًا على جهة الإصلاح لا يفسدها[٤٠٢]، وقال الشافعي: يفسدها التكلّم كيف كان، إلَّا مع النسيان[٤٠٣]. وقال أبو حنيفة: يفسدها التكلّم كيف كان[٤٠٤].

والسبب في اختلافهم: تعارض ظواهر الأحاديث في ذلك، وذلك أنَّ الأحاديث المتقدّمة تقتضي تحريم الكلام على العموم، وحديث أبي هريرة المشهور: «أنَّ رسول الله ﷺ انصرف من اثنتين، فقال له ذو اليدين: أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله؟ فقال رسول الله ﷺ: أصدق ذو اليدين؟ فقالوا: نعم، فقام رسول الله ﷺ فصلّى ركعتين أخريين ثم سلّم»[٤٠٥] ظاهره أنَّ النبي ﷺ تكلّم والناس معه، وأنّهم بنوا بعد التكلّم، ولم يقطع ذلك التكلّم صلاتهم.

فمن أخذ بهذا الظاهر، ورأى أنَّ هذا شيء يخصّ الكلام لإصلاح الصلاة، استثنى هذا من ذلك العموم، وهو مذهب مالك بن أنس[٤٠٦]. ومن ذهب إلى أنَّه ليس في الحديث دليل على أنَّهم تكلّموا عمدًا في الصلاة، وإنّما يظهر منهم أنَّهم تكلّموا وهم يظنّون أنَّ الصلاة قد قصرت، وتكلّم النبيّ عليه الصلاة والسلام وهو يظنّ أنَّ الصلاة قد تمّت، ولم يصحّ عنده أن الناس قد تكلّموا بعد قول رسول الله ﷺ: «**ما قَصُرَتِ الصلاةُ وما نَسيتُ**»[٤٠٧] قال: إنَّ المفهوم من الحديث إنّما هو إجازة الكلام لغير العامد[٤٠٨].

فإذًا السبب في اختلاف مالك والشافعي في المستثنى من ذلك العموم هو اختلافهم في مفهوم هذا الحديث، مع أنَّ الشافعي اعتمد أيضًا في ذلك أصلًا عامًّا، وهو قوله عليه الصلاة والسلام: «**رُفع عن أمّتي الخطأ**

والنسيان»[٤٠٩]و[٤١٠]. وأمَّا أبو حنيفة فحمل أحاديث النهي على عمومها، ورأى أنَّها ناسخة لحديث ذي اليدين، وأنّه متقدّم عليها[٤١١].

الباب الثامن

في معرفة النيّة وكيفية اشتراطها في الصلاة(•)

وأمَّا النية فاتّفق العلماء على كونها شرطًا في صحة الصلاة[٤١٢]* لكون الصلاة هي رأس العبادات التي وردت في الشرع لغير مصلحة معقولة، أعني: من المصالح المحسوسة.

واختلفوا هل من شرط نية المأموم أن توافق نية الإمام في تعيين الصلاة وفي الوجوب حتّى لا يجوز أن يصلّي المأموم ظُهرًا بإمام يصلّي عصرًا، ولا يجوز أن يصلّي الإمام ظهرًا يكون في حقّه نفلًا وفي حقّ المأموم فرضًا؟ فذهب مالك وأبو حنيفة إلى أنَّه يجب أن توافق نية المأموم نية الإمام[٤١٣]، وذهب الشافعي إلى أنَّه ليس يجب[٤١٤]**.

١٣٧: • أجمع الإباضية على أن النية فرض من فرائض الصلاة التي لا تتم الصلاة إلا بها. وهو مذهب الجمهور والإمامية. (**شرح النيل**: ١١/٢، **منهج الطالبين**: ٥٠/٣).

---

* أجمعت الإمامية على اعتبار النية في الصلاة، بل هو من الضروريات، فضلًا عن انعقاد الإجماع عليه. (**الحدائق الناضرة** ٨: ١٣، **جواهر الكلام** ٩: ١٥٤).

** لا خلاف بين الإمامية على عدم اشتراط توافق نية المأموم مع نية الإمام في تعيين الصلاة، فيجوز الاقتداء في كلّ من الصلوات اليومية بمن يصلّي الأخرى من اليومية أيًا كانت وإن اختلفتا في الجهر والإخفات والأداء والقضاء والقصر والتمام. (**الحدائق الناضرة** ١١: ١٤٨ - ١٥٧، **جواهر الكلام** ١٣: ٢٤٠ - ٢٤٥).

والسبب في اختلافهم: معارضة مفهوم قوله عليه الصلاة والسلام: «**إنّما جعل الإمام ليؤتمّ به**»[٤١٥] لما جاء في حديث معاذ من أنَّه كان يصلّي مع النبيّ ﷺ ثم يصلّي بقومه[٤١٦]. فمن رأى ذلك خاصًّا لمعاذ، وأن عموم قوله عليه الصلاة والسلام: «**إنّما جعل الإمام ليؤتمّ به**» يتناول النية، اشترط موافقة الإمام للمأموم[٤١٧]. ومن رأى أنَّ الإباحة لمعاذ في ذلك هي إباحة لغيره من سائر المكلّفين، وهو الأصل، قال: لا يخلو الأمر في ذلك الحديث الثاني من أحد أمرين: إمَّا أن يكون ذلك العموم الذي فيه لا يتناول النية؛ لأنَّ ظاهره إنّما هو في الأفعال، فلا يكون بهذا الوجه معارضًا لحديث معاذ، وإمَّا أن يكون يتناولها، فيكون حديث معاذ قد خصّص في ذلك العموم[٤١٨].

وفي النية مسائل ليس لها تعلّق بالمنطوق به من الشرع رأينا تركها، إذ كان غرضنا على القصد الأول إنّما هو الكلام في المسائل التي تتعلّق بالمنطوق به من الشرع.

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الإفتاء

الجملة الثالثة من كتاب الصلاة

وهي معرفة ما تشتمل عليه من الأقوال والأفعال، وهي الأركان(*)*

والصلوات المفروضة تختلف في هذين بالزيادة والنقصان، إمَّا من قبل الانفراد والجماعة، وإمَّا من قبل الزمان، مثل مخالفة ظهر الجمعة لظهر سائر الأيام، وإمَّا من قبل الحضر والسفر، وإمَّا من قبل الأمن والخوف، وإمَّا من قبل الصحة والمرض. فإذا أريد أن يكون القول في هذه صناعيًّا وجاريًا على نظام، فيجب أن يقال أولًا في ما تشترك فيه هذه كلّها، ثم يقال في ما يخصّ واحدة واحدة منها، أو يقال في واحدة واحدة منها، وهو الأسهل، وإن كان هذا النوع من التعليم يعرض منه تكرار مّا، وهو الذي سلكه الفقهاء، ونحن نتّبعهم في ذلك، فنجعل هذه الجملة منقسمة إلى ستة أبواب:

الباب الأوّل: في صلاة المنفرد الحاضر الآمن الصحيح.

الباب الثاني: في صلاة الجماعة، أعني: في أحكام الإمام والمأموم في الصلاة.

الباب الثالث: في صلاة الجمعة.

الباب الرابع: في صلاة السفر.

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الإفتاء

١٣٨: • المشهور عند الإباضية ان أركان الصلاة سبع: النية، والطهارة، والسترة الطاهرة، وطهارة الموضع الذي يصلّى فيه، والعلم بالوقت، والتوجيه إلى الكعبة والقيام عند الصلاة، وقيل خمس تبدأ بالتكبير وتنتهي بالتشهد، وقيل ست وعشرون. (**شرح النيل: ١١/٢، منهج الطالبين: ٥٠/٣**).

---

* المشهور بين الإمامية أنَّ أركان الصلاة خمسة: النية وتكبيرة الإحرام والقيام والركوع والسجدتان معًا. وأجزاء الصلاة الباقية واجبات غير ركنية. (**جواهر الكلام ٩: ٢٣٩ - ٢٤١**).

الباب الخامس: في صلاة الخوف.

الباب السادس: في صلاة المريض.

الباب الأول
في صلاة المنفرد الحاضر الآمن الصحيح

وهذا الباب فيه فصلان: الفصل الأول: في أقوال الصلاة، والفصل الثاني: في أفعال الصلاة.

الفصل الأول
في أقوال الصلاة

وفي هذا الفصل من قواعد المسائل تسع مسائل:

المسألة الأولى: اختلف العلماء في التكبير(•) على ثلاثة مذاهب، فقوم قالوا: إنَّ التكبير كلّه واجب في الصلاة(٤١٩). وقوم قالوا: إنَّه كلّه ليس بواجب(٤٢٠)، وهو شاذّ. وقوم أوجبوا تكبيرة الإحرام فقط، وهم الجمهور(٤٢١)*. وسبب اختلاف من أوجبه كلَّه ومن أوجب منه تكبيرة

١٣٩: • المشهور عند الإباضية أن تكبيرة الافتتاح (الإحرام) التي يحرم بها ما حل قبلها فرض كغيرها من التكبيرات داخل الصلاة كالجمهور مع جواز الله اكبر أو الله أعظم أو الله أجل ونحوها من ألفاظ العظمة قياسًا على التوقيف. والمختار في المذهب التكبير بالعربية مع وجوب الترتيب والموالاة، (الله أكبر). (**شرح النيل: ١٢٤/٢ - ١٢٩، منهج الطالبين ٥٠/٣ - ٥١**)

---

* أجمع علماء الإمامية على أنَّ تكبيرة الإحرام ـ المعبّر عنها في كثير من الأخبار بتكبيرة الافتتاح ـ جزء واجب في الصلاة، وركن فيها، تبطل الصلاة بتركها عمدًا أو سهوًا. (**الحدائق الناضرة ٨: ١٨، ٢٥٦، ٢٩٠**).

الإحرام فقط: معارضة ما نقل من قوله لما نقل من فعله عليه الصلاة والسلام. فأمّا ما نقل من قوله، فحديث أبي هريرة المشهور: أنَّ النبي عليه الصلاة والسلام قال للرجل الذي علّمه الصلاة: «**إذا أَرَدتَ الصلاة فأسبغِ الوضُوءَ، ثُمّ استقبلِ القِبلَةَ، ثُمّ كبِّر، ثُمّ اقرَأ**»[٤٢٢]. فمفهوم هذا هو أنَّ التكبيرة الأولى هي الفرض فقط، ولو كان ما عدا ذلك من التكبير فرضًا لذكره له كما ذكر سائر فروض الصلاة[٤٢٣]. وأمَّا ما نقل من فعله، فمنها حديث أبي هريرة: «أنَّه كان يصلّي فيكبّر كلّما خفض ورفع، ثم يقول: إنّي لأشبهكم صلاةً بصلاة رسول الله ﷺ»[٤٢٤]. ومنها حديث مطرف بن عبد الله بن الشخّير قال: «صلّيت أنا وعمران بن الحصين خلف علي بن أبي طالب رضي الله عنه فكان إذا سجد كبّر، وإذا رفع رأسه من الركوع كبّر، فلمّا قضى صلاته وانصرفنا أخذ عمران بيدي، فقال: أذكرني هذا بصلاته صلاة محمد ﷺ»[٤٢٥].

فالقائلون بإيجابه تمسّكوا بهذا العمل المنقول في هذه الأحاديث، وقالوا: الأصل أن تكون كلُّ أفعاله التي أتت بيانًا لواجب، محمولة على الوجوب، كما قال ﷺ: «**صلُّوا كما رأيتُمُوني أُصلّي**»[٤٢٦] و«**خُذُوا عنّي مناسكَكُمْ**»[٤٢٧] و[٤٢٨].

وقالت الفرقة الأولى: ما في هذه الآثار يدلّ على أنَّ العمل عند الصحابة إنّما كان على تمام التكبير، ولذلك كان أبو هريرة يقول: إنّي لأشبهكم صلاةً بصلاة رسول الله ﷺ. وقال عمران: أذكَرَني هذا بصلاته صلاة محمد ﷺ[٤٢٩].

وأمَّا من جعل التكبير كلّه نفلًا فضعيف، ولعلّه قاسه على سائر الأذكار التي في الصلاة ممّا ليست بواجب، إذ قاس تكبيرة الإحرام على سائر

التكبيرات. قال أبو عمر بن عبد البر: وممّا يؤيّد مذهب الجمهور ما رواه شعبة بن الحجاج[٤٣٠] عن الحسن بن عمران[٤٣١] عن عبد الله بن عبد الرحمٰن بن أبزى[٤٣٢] عن أبيه قال: صلّيت مع النبي ﷺ فلم يتمّ التكبير، وصلّيت مع عمر بن عبد العزيز فلم يتمّ التكبير[٤٣٣]. وما رواه أحمد بن حنبل عن عمر رضي الله عنه أنّه كان لا يكبّر إذا صلّى وحده[٤٣٤]، وكأن هؤلاء رأوا أنَّ التكبير إنّما هو لمكان إشعار الإمام للمأمومين بقيامه وقعوده[٤٣٥]، ويشبه أن يكون إلى هذا ذهب من رآه كلّه نفلًا.

المسألة الثانية: قال مالك: لا يجزئ من لفظ التكبير إلّا «الله أكبر»[٤٣٦](•). وقال الشافعي: الله أكبر والله أكبر اللفظان كلاهما يجزئ[٤٣٧]. وقال أبو حنيفة: يجزئ من لفظ التكبير كلّ لفظ في معناه، مثل: الله الأعظم، والله الأجل[٤٣٨].

وسبب اختلافهم: هل اللفظ هو المتعبّد به في الافتتاح أو المعنى؟ وقد استدلّ المالكيون والشافعيون بقوله عليه الصلاة والسلام: «**مِفتاحُ الصلاةِ الطهُورُ، وتَحرِيمُها التكبِيرُ، وتحلِيلُها التسلِيمُ**»[٤٣٩]، قالوا: والألف واللام هاهنا للحصر، والحصر يدلّ على أنَّ الحكم خاص بالمنطوق به، وأنّه لا يجوز بغيره[٤٤٠]، وليس يوافقهم أبو حنيفة على هذا الأصل، فإنَّ هذا المفهوم هو عنده من باب دليل الخطاب، وهو أن يُحكم للمسكوت عنه بضد حكم المنطوق به، ودليل الخطاب عند أبي حنيفة غير معمول به[٤٤١]و[٤٤٢].

١٤٠: • يجوز عند الإباضية للإحرام بالصلاة كل لفظ يدل على العظمة مثل الله أعظم، الله أجل، الله أعز قياسًا على الصيغة التوقيفية (الله أكبر). (**شرح النيل: ١٢٦/٢**).

المسألة الثالثة: ذهب قوم إلى أنَّ التوجيه في الصلاة واجب[•]، وهو أن يقول بعد التكبير إمَّا: وجّهت وجهي للذي فطر السماوات والأرض، وهو مذهب الشافعي[٤٤٣]، وإمَّا أن يسبّح وهو مذهب أبي حنيفة[٤٤٤]، وإمَّا أن يجمع بينهما وهو مذهب أبي يوسف صاحبه[٤٤٥]، وقال مالك: ليس التوجيه بواجب في الصلاة ولا بسنّة[٤٤٦]*.

وسبب الاختلاف: معارضة الآثار الواردة بالتوجيه للعمل عند مالك، أو الاختلاف في صحة الآثار الواردة بذلك[٤٤٧]. قال القاضي: قد ثبت في الصحيحين عن أبي هريرة: «أنَّ رسول الله ﷺ كان يسكتُ بين التكبيرِ والقراءة إسكاتةً، قال: فقلت: يا رسول الله بأبي أنت وأمي: إسكاتك بين التكبير والقراءة ما تقول؟ قال: أقول: اللّهمّ باعِدْ بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب، اللّهمّ نقّني من الخطايا كما يُنقّى الثوب الأبيض من الدنس، اللّهمّ اغسل خطاياي بالماء والثلج والبَرَد»[٤٤٨]. وقد ذهب قوم إلى استحسان سكتات كثيرة في الصلاة، منها حين يكبّر، ومنها حين يفرغ من قراءة أم القرآن، وإذا فرغ من القراءة قبل الركوع، وممّن قال

١٤١: • اختلفت الإباضية في التوجه فقال البعض إن التوجيه سنة، ومع الدعاء بعد التكبير بقول: «سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك وجهت وجهي للذي فطر السماوات والأرض حنيفًا». وهو مذهب مالك. وقال بعض الإباضية إنه فرض وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي. (**شرح النيل: ١١١/٢، منهج الطالبين: ٥٠/٣، ١٠٤ - ١٠٥**)

---

* أجمع فقهاء الإمامية على أنَّ التوجّه للصلاة ببعض الأدعية الواردة في جملة من الروايات غير واجب، بل هو مستحبّ. (**تذكرة الفقهاء ٣: ١١٧ و ١٢٤، الحدائق الناضرة ٨: ٣٩، جواهر الكلام ١٠: ٣٤٥، ٣٤٧**).

بهذا القول: الشافعي وأبو ثور والأوزاعي[٤٤٩]*، وأنكر ذلك مالك وأصحابه وأبو حنيفة وأصحابه[٤٥٠].

وسبب اختلافهم: اختلافهم في تصحيح حديث أبي هريرة[٤٥١] أنَّه قال: «كانت له عليه الصلاة والسلام سكتات في صلاته: حين يكبّرُ ويفتتح الصلاة، وحين يقرأ فاتحة الكتاب، وإذا فرغ من القراءة قبل الركوع»[٤٥٢] و[٤٥٣].

المسألة الرابعة: اختلفوا في قراءة (بسم الله الرحمٰن الرحيم)[•] في افتتاح القراءة في الصلاة، فمنع ذلك مالك في الصلاة المكتوبة، جهرًا كانت أو سرًّا، لا في استفتاح أم القرآن ولا في غيرها من السور؛ وأجاز ذلك في النافلة[٤٥٤]. وقال أبو حنيفة والثوري وأحمد: يقرؤها مع أم القرآن في كلّ ركعة سرًّا[٤٥٥]. وقال الشافعي: يقرؤها ولا بد في الجهر جهرًا، وفي السرّ سرًا، وهي عنده آية من فاتحة الكتاب[٤٥٦]، وبه قال أحمد وأبو ثور وأبو عبيد[٤٥٧]. واختلف قول الشافعي هل هي آية من كلّ سورة أم إنّما هي آية من سورة النمل فقط؛ ومن

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية

١٤٢: • الراجح عند الإباضية قراءة (بسم الله الرحمٰن الرحيم) أول الفاتحة جهرًا كانت الصلاة أم سرًّا. وهو مذهب الشافعي، لأنها آية منه وكذا عند الإمامية، ومن تعمد تركها عليه الإعادة. (**شرح النيل**: ١٣٤/١ - ١٣٥، **منهج الطالبين**: ١١٦/٣ - ١١٧).

* ظاهر فقهاء الإمامية استحباب السكتة بين الحمد والسورة، وكذا بعد الفراغ من القراءة وقبل الركوع. (**الحدائق الناضرة** ٨: ١٩٠، **جواهر الكلام** ٩: ٤٢١).

فاتحة الكتاب؟ فروي عنه القولان جميعًا[٤٥٨]*.

وسبب الخلاف في هذا آيل إلى شيئين: أحدهما: اختلاف الآثار في هذا الباب، والثاني: اختلافهم: هل بسم الله الرحمٰن الرحيم آية من فاتحة الكتاب أم لا؟

فأمّا الآثار التي احتجّ بها من أسقط ذلك، فمنها حديث ابن مغفل قال: «سمعني أبي وأنا أقرأُ بسم الله الرحمٰن الرحيم، فقال: يا بُنيَّ! إيّاكَ والحدثَ، فإنّي صلّيتُ مع رسول الله ﷺ وأبي بكر وعُمر، فلم أسمع رجلًا منهم يقرأُها»[٤٥٩]. قال أبو عمر بن عبد البر: ابن مغفل رجل مجهول[٤٦٠].

ومنها ما رواه مالك من حديث أنس أنَّه قال: «قمتُ وراء أبي بكر وعُمر وعثمان رضي الله عنهم، فكلّهم كان لا يقرأُ بسم الله إذا افتتحوا الصلاة»[٤٦١]. قال أبو عمر: وفي بعض الروايات أنَّه قال: «خلف النبيّ ﷺ فكان لا يقرأُ بسم الله الرحمٰن الرحيم». قال أبو عمر: إلّا أن أهل الحديث قالوا في حديث أنس هذا: إنَّ النقل فيه مضطرب اضطرابًا لا تقوم به حجّة، وذلك أنَّه مرة روي عنه مرفوعًا إلى النبيّ ﷺ، ومرة لم يرفع[٤٦٢]، ومنهم من يذكر عثمان ومن لا يذكره، ومنهم من يقول: فكانوا يقرأون بسم الله الرحمٰن الرحيم[٤٦٣]، ومنهم من يقول: فكانوا لا يقرأون بسم الله الرحمٰن الرحيم، ومنهم من يقول: فكانوا لا يجهرون ببسم الله الرحمٰن الرحيم[٤٦٤]و[٤٦٥].

وأمَّا الأحاديث المعارضة لهذا، فمنها حديث نُعيم بن عبد الله المُجَمِّر قال: «صلّيتُ خلفَ أبي هريرة، فقرأ بسم الله الرحمٰن الرحيم قبل أُمّ القرآن

---

* أجمع فقهاء الإمامية على أنَّ البسملة جزء من الفاتحة، ومن كلّ سورة تجب قراءتها معها، عدا سورة براءة. (**الحدائق الناضرة** ٨: ١٠٥، **مهذب الأحكام** ٦: ٢٧٥).

وقبل السورة، وكبَّر في الخفض والرفع وقال: أنا أشبهكُم بصلاة رسول الله ﷺ»[٤٦٦]. ومنها حديث ابن عباس: «أنَّ النبي عليه السلام كان يجهرُ ببسم الله الرحمٰن الرحيم»[٤٦٧]. ومنها حديث أم سلمة أنَّها قالت: «كان رسول الله ﷺ يقرأُ ببسم الله الرحمٰن الرحيم، الحمد لله رب العالمين»[٤٦٨].

فاختلاف هذه الآثار أحدُ ما أوجب اختلافهم في قراءة بسم الله الرحمٰن الرحيم في الصلاة[٤٦٩].

والسبب الثاني كما قلنا هو: هل بسم الله الرحمٰن الرحيم آية من أم الكتاب وحدها، أو من كل سورة، أو ليست آيةً لا من أم الكتاب، ولا من كل سورة؟ فمن رأى أنَّها آيةٌ من أم الكتاب أوجب قراءتها بوجوب قراءة أم الكتاب عنده في الصلاة، ومن رأى أنَّها آيةٌ من أول كلّ سورة وجب عنده أن يقرأها مع السورة[٤٧٠]. وهذه المسألة قد كثر الاختلاف فيها، والمسألة محتملة، ولكن من أعجب ما وقع في هذه المسألة أنَّهم يقولون: ربّما اختلف فيه هل بسم الله الرحمٰن الرحيم آية من القرآن في غير سورة النمل، أم إنّما هي آية من القرآن في سورة النمل فقط؟ ويحكون على جهة الردّ على الشافعي: أنَّها لو كانت من القرآن في غير سورة النمل لبيّنه رسول الله ﷺ لأنَّ القرآن نقل تواترًا.

هذا الذي قاله القاضي في الردّ على الشافعي[٤٧١]، وظنّ أنَّه قاطع، وأمَّا أبو حامد فانتصر لهذا بأن قال: إنَّه أيضًا لو كانت من غير القرآن لوجب على رسول الله ﷺ أن يبيّن ذلك[٤٧٢]، وهذا كلّه تخبّط، وشيء غير مفهوم، فإنَّه كيف يجوز في الآية الواحدة بعينها أن يقال فيها: إنَّها من القرآن في موضع، وإنّها ليست من القرآن في موضع آخر، بل يقال: إنَّ بسم الله الرحمٰن الرحيم قد ثبت أنَّها من القرآن حيثما ذكرت، وأنَّها آية من سورة النمل، وهل هي آية

من سورة أم القرآن، ومن كلّ سورة يستفتح بها؟ مختلف فيه، والمسألة محتملة، وذلك أنَّها في سائر السور فاتحة، وهي جزء من سورة النمل، فتأمّل هذا فإنَّه بيّن، والله أعلم.

المسألة الخامسة: اتَّفق العلماء على أنَّه لا تجوز صلاة بغير قراءة(•)، لا عمدًا ولا سهوًا[٤٧٣]*، إلَّا شيئًا روي عن عمر ﷺ أنَّه صلّى فنسي القراءة، فقيل له في ذلك، فقال: كيف كان الركوع والسجود؟ فقيل: حسن، فقال: لا بأس إذًا، وهو حديث غريب عندهم، أدخله مالك في موطّئه في بعض الروايات[٤٧٤]. وإلَّا شيئًا روي عن ابن عباس أنَّه لا يقرأ في صلاة السرّ، وأنّه قال: «قرأ رسول الله ﷺ في صلوات وسكت في أُخرى»، فنقرأ في ما قرأ، ونسكت في ما سكت[٤٧٥]. وسئل هل في الظهر والعصر قراءة؟ فقال: لا[٤٧٦].

وأخذ الجمهور بحديث خباب: «أنَّه ﷺ كان يقرأُ في الظهرِ والعصرِ، قيل: فبأيِّ شيء كنتم تعرفون ذلك؟ قال: باضطراب لحيتهِ»[٤٧٧و٤٧٨]. وتعلّق الكوفيون بحديث ابن عباس في ترك وجوب القراءة في الركعتين الأخيرتين من الصلاة؛ لاستواء صلاة الجهر والسرّ في سكوت النبي ﷺ في هاتين الركعتين[٤٧٩].

١٤٣: • المشهور عند الإباضية قراءة سورة مع الفاتحة عند الجهر أو صلاة السر بالنهار ولو آيات ثلاث أو آية طويلة، ويلزم المأموم مع الإمام أو المنفرد قراءة الفاتحة على الصحيح في المذهب، وقيل لا يلزمه في مع الإمام. وهو مذهب الجمهور والإمامية. (**شرح النيل**: ١٣١/٢ - ١٣٤، ١٣٨ - ١٣٩، **منهج الطالبين**: ١١٦/٣ - ١١٩)

---

* أجمع فقهاء الإمامية على أنَّ القراءة في الصلاة واجبة، لكنّها ليست بركن على المشهور، فلو تركها سهوًا صحّت صلاته. (**الحدائق الناضرة** ٨: ٩١، **جواهر الكلام** ٩: ٢٨٤).

واختلفوا في القراءة الواجبة في الصلاة، فرأى بعضهم أنَّ الواجب من ذلك أم القرآن لمن حفظها، وأنّ ما عداها ليس فيه توقيت[٤٨٠]، ومن هؤلاء من أوجبها في كلّ ركعة، ومنهم من أوجبها في أكثر الصلاة، ومنهم من أوجبها في نصف الصلاة، ومنهم من أوجبها في ركعة من الصلاة، وبالأول قال الشافعي[٤٨١]، وهي أشهر الروايات عن مالك[٤٨٢]، وقد روي عنه أنَّه إن قرأها في ركعتين من الرباعية أجزأته[٤٨٣]. وأمَّا من رأى أنَّها تجزئ في ركعة، فمنهم الحسن البصري وكثير من فقهاء البصرة[٤٨٤]. وأمَّا أبو حنيفة فالواجب عنده إنّما هو قراءة القرآن، أيّ آية اتفقت أن تقرأ[٤٨٥]، وحدّ أصحابه في ذلك ثلاث آيات قصار، أو آية طويلة مثل آية الدَّين[٤٨٦و٤٨٧]، وهذا في الركعتين الأوليين، وأمَّا في الأخيرتين فيستحبّ عنده التسبيح فيهما دون القراءة[٤٨٨]، وبه قال الكوفيون[٤٨٩]. والجمهور يستحبّون القراءة فيها كلّها[٤٩٠]*.

والسبب في هذا الاختلاف: تعارض الآثار في هذا الباب، ومعارضة ظاهر الكتاب للأثر. أمَّا الآثار المتعارضة في ذلك، فأحدها: حديث أبي هريرة الثابت: «أنَّ رجلا دخل المسجد فصلّى، ثمّ جاء فسلّم على النبيّ ﷺ، فردَّ عليه النبيّ ﷺ وقال: **ارجع فصلِّ فإنّك لم تُصلِّ**، فصلّى ثم جاء فأمره بالرجوع، فعل ذلك ثلاث مرات، فقال: والذي بعثك بالحقّ ما أُحسن غيره، فقال عليه الصلاة والسلام: **إذا قُمتَ إلى الصلاة فأسبغ الوضوءَ، ثُمّ استقبل القبلة فكبِّر، ثُمّ اقرأ ما تيسّر معكَ من القرآن، ثُمّ اركع حتّى تطمئنَّ راكعًا، ثُمَّ ارفع حتّى تعتدل قائمًا، ثُمّ اسجد حتّى تطمئنَّ ساجدًا، ثُمَّ ارفع حتّى تطمئنَّ جالسًا، ثم اسجد حتّى تطمئنَّ ساجدًا، ثمّ ارفع حتّى تستوي قائمًا، ثمّ افعل ذلك في صلاتك كلِّها**»[٤٩١].

---

* أجمعت الإمامية على أنَّ سورة الفاتحة تتعيّن قراءتها في كلّ صلاة ثنائية، وفي الأوليين من غيرها. (**الحدائق الناضرة ٨: ١١٥، جواهر الكلام ٩: ٢٨٥، ٣٣١**).

وأمَّا المعارض لهذا فحديثان ثابتان متّفق عليهما، أحدهما: حديث عبادة بن الصامت: أنَّه عليه الصلاة والسلام قال: «**لا صلاةَ لِمَنْ لم يقرأ بفاتحة الكتابِ**»[٤٩٢]. وحديث أبي هريرة أيضًا: أنَّ رسول الله ﷺ قال: «**مَنْ صلّى صلاةً لم يقرأ فيها بأُمِّ القرآن فهيَ خداجٌ، فهي خداجٌ، فهي خداجٌ**» ثلاثًا[٤٩٣]و[٤٩٤]. وحديث أبي هريرة المتقدّم ظاهره أنَّه يجزئ من القراءة في الصلاة ما تيسّر من القرآن، وحديث عبادة وحديث أبي هريرة الثاني يقتضيان أنَّ أم القرآن شرط في الصلاة، وظاهر قوله تعالى: ﴿فَٱقْرَءُوا۟ مَا تَيَسَّرَ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ﴾[٤٩٥] يعضد حديث أبي هريرة المتقدّم.

والعلماء المختلفون في هذه المسألة: إمَّا أن يكونوا ذهبوا في تأويل هذه الأحاديث مذهب الجمع، وإمَّا أن يكونوا ذهبوا مذهب الترجيح، وعلى كلا القولين يتصور هذا المعنى. وذلك أنَّه من ذهب مذهب من أوجب قراءة ما تيسّر من القرآن له أن يقول: هذا أرجح؛ لأنَّ ظاهر الكتاب يوافقه، وله أن يقول على طريق الجمع: إنَّه يمكن أن يكون حديث عبادة المقصود به نفي الكمال لا نفي الإجزاء، وحديث أبي هريرة المقصود منه الإعلام بالمجزئ من القراءة، إذا كان المقصود منه تعليم فرائض الصلاة[٤٩٦].

ولأولئك أيضًا أن يذهبوا هذين المذهبين بأن يقولوا: هذه الأحاديث أوضح؛ لأنّها أكثر، وأيضًا فإنَّ حديث أبي هريرة المشهور يعضده وهو الحديث الذي فيه: يقول الله تعالى: «**قسمتُ الصلاة بيني وبين عبدي نصفين: نصفها لي، ونصفها لعبدي ولعبدي ما سأل، يقول العبد: الحمدُ لله ربِّ العالمين، يقول الله: حمدني عبدي...**»[٤٩٧] الحديث[٤٩٨]، ولهم أن يقولوا أيضًا: إنَّ قوله عليه الصلاة والسلام: «**ثُمّ اقرأ ما تيسّر معكَ مِنَ القرآن**» مبهم، والأحاديث الأخر معيّنة، والمعيّن يقضي على المبهم، وهذا فيه عسر،

فإنَّ معنى حرف (ما) هاهنا إنّما هو معنى: أيّ شـــيء تيسّر، وإنّما يسوغ هذا إن دلّت (ما) فـــي كلام العرب على ما تدلّ عليـــه لام العهد، فكان يكون تقدير الكلام: اقرأ الذي تيسّر معك من القرآن ويكون المفهوم منه أم الكتاب، إذا كانت الألف واللام فـــي (الذي) تدلّ على العهد، فينبغي أن يتأمّل هـــذا في كلام العرب، فـــإن وجدت العرب تفعـــل هذا أعني: تتجوّز في موطن ما فتدلّ بـ(ما) على شـــيء معيّن فليســـغ هذا التأويل، وإلَّا فلا وجه له، فالمسألة كما ترى محتملة، وإنّما كان يرتفع الاحتمال لو ثبت النسخ[٤٩٩].

وأمَّـــا اختلاف من أوجب أم الكتاب في الصـــلاة في كلّ ركعة أو في بعض الصلاة: فســـببه احتمال عودة الضمير الذي في قوله ﷺ: «**لم يقرأ فيها بأُمِّ القُرآن**» علـــى كلّ أجزاء الصلاة أو على بعضها، وذلك أنَّ من قرأ في الكلّ منها أو في الجزء ـ أعني: في ركعة أو ركعتين ـ لم يدخل تحت قوله ﷺ: «**لم يقرأ فيها**»[٥٠٠] وهذا الاحتمال بعينه هو الذي أصار أبا حنيفة إلى أن يترك القـــراءة أيضًا في بعـــض الصلاة[٥٠١] ـ أعني: فـــي الركعتين الأخيرتين ـ واختـــار مالك أن يقرأ فـــي الركعتين الأوليين مـــن الرباعية بالحمد وسورة، وفي الأخيرتين بالحمد فقط[٥٠٢]، واختار الشافعي أن تقرأ في الأربع من الظهر بالحمد وسورة، إلَّا أنَّ السورة التي تقرأ في الأوليين أطول[٥٠٣]، فذهب مالك إلى حديث أبي قتـــادة الثابت: «أنَّه ﷺ كان يقرأ في الأوليين من الظهـــر والعصر بفاتحة الكتاب وســـورة، وفي الأُخريين منها بفاتحة الكتاب فقـــط»[٥٠٤]و[٥٠٥]. وذهب الشـــافعي إلى ظاهر حديث أبي ســـعيد الثابت أيضًا أنَّه كان يقرأ في الركعتين الأوليين من الظهر قدر ثلاثين آية، وفي الأخريين قدر خمس عشرة آية[٥٠٦]و[٥٠٧]، ولم يختلفوا في العصر[٥٠٨] لاتفاق الحديثين فيها، وذلك أنَّ في حديث أبي سعيد هذا: «أنَّه

كان يقرأ في الأوليين من العصر قدر خمس عشرة آيةً، وفي الأخريين قدر النصف من ذلك»[٥٠٩].

المسألة السادسة: اتَّفق الجمهور على منع قراءة القرآن في الركوع والسجود[•]؛ لحديث علي في ذلك، قال ﷺ: «**نهاني جبريلُ أن أقرأ القرآن راكعًا وساجدًا**»[٥١٠و٥١١]. قال الطبري: وهو حديث صحيح[٥١٢] وبه أخذ فقهاء الأمصار[٥١٣]، وصار قوم من التابعين إلى جواز ذلك[٥١٤]، وهو مذهب البخاري؛ لأنَّه لم يصحّ الحديث عنده[٥١٥] والله أعلم.

واختلفوا: هل في الركوع والسجود قول محدود يقوله المصلّي أم لا؟* فقال مالك: ليس في ذلك قول محدود[٥١٦]. وذهب الشافعي وأبو حنيفة وأحمد وجماعة غيرهم إلى أنَّ المصلّي يقول في ركوعه: (سبحان ربي العظيم) ثلاثًا، وفي السجود (سبحان ربي الأعلى) ثلاثًا على ما جاء في حديث عقبة بن عامر[٥١٧و٥١٨]. وقال الثوري: أحبُّ إليَّ أن يقولها الإمام خمسًا في صلاته حتّى يدرك الذي خلفه ثلاث تسبيحات[٥١٩].

١٤٤: • الراجح عند الإباضية أن يقول المصلّي عند الركوع (سبحان ربي العظيم) ثلاثًا. وتجوز المرادفة وهو مذهب الجمهور، ولما كان التعظيم مشتركًا بين الركوع والسجود سن عند السجود سبحان ربي الأعلى. حتى إن من تعمّد ترك ذلك كانت عليه الإعادة في المذاهب. (**شرح النيل: ١٥٩/٢ - ١٦٠، ١٧١ - ١٧٥، منهج الطالبين: ١٤٨/٣ - ١٤٩، ١٥٥ - ١٥٦**).

---

* أجمع فقهاء الإمامية على أنَّ المصلّي في الركعتين الثالثة والرابعة مخيّر بين قراءة الحمد وبين التسبيح، وعليه استفاض الإجماع، والأخبار به متواترة. (**الحدائق الناضرة ٨: ٤٢٢، جواهر الكلام ٩: ٣١٩، ١٠: ٢٦**).

والسبب في هذا الاختلاف: معارضة حديث ابن عباس في هذا الباب لحديث عقبة بن عامر، وذلك أنَّ في حديث ابن عباس أنَّه عليه الصلاة والسلام قال: «**ألا وإنّي نُهيتُ أن أقرأ القرآن راكعًا أو ساجدًا، فأمّا الركوع: فعظّموا فيه الربّ، وأمَّا السجودُ: فاجتهدُوا فيه في الدعاءِ، فَقَمِنٌ**[٥٢٠] **أن يُستجاب لكم**»[٥٢١]. وفي حديث عقبة بن عامر أنَّه قال: «لمّا نزلت: ﴿فَسَبِّحْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلْعَظِيمِ﴾ قال لنا رسول الله ﷺ: **اجعلُوها في ركوعكُم**، ولمّا نزلت: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ قال: اجعلُوها في سُجُودِكُم»[٥٢٢]و[٥٢٣].

وكذلك اختلفوا في الدعاء في الركوع بعد اتّفاقهم على جواز الثناء على الله[٥٢٤]، فكره ذلك مالك؛ لحديث عليّ أنَّه قال عليه الصلاة والسلام: «**أمَّا الركوعُ فعظِّموا فيه الربَّ، وأمَّا السجود فاجتهدوا فيه في الدعاء**»[٥٢٥]و[٥٢٦]. وقالت طائفة: يجوز الدعاء في الركوع، واحتجّوا بأحاديث جاء فيها أنَّه عليه الصلاة والسلام دعا في الركوع[٥٢٧] وهو مذهب البخاري، واحتجّ بحديث عائشة قالت: «كان النبي عليه الصلاة والسلام يقول في ركوعه وسجوده: سبحانك اللَّهم ربَّنا وبحمدك، اللَّهم اغفر لي»[٥٢٨] وأبو حنيفة لا يجيز الدعاء في الصلاة بغير ألفاظ القرآن[٥٢٩]، ومالك والشافعي يجيزان ذلك[٥٣٠]. والسبب في ذلك: اختلافهم فيه، هل هو كلام أم لا؟[٥٣١].

---

* أجمعت الإمامية على وجوب الذكر في الركوع، وقد استفاضت به النصوص. (**الحدائق الناضرة** ٨: ٢٤٨، **جواهر الكلام** ١٠: ٨٩).

المسألة السابعة: اختلفوا في وجوب التشهّد(•)[٥٣٢] وفي المختار منه، فذهب مالك وأبو حنيفة وجماعة إلى أنَّ التشهّد ليس بواجب[٥٣٣]، وذهبت طائفة إلى وجوبه، وبه قال الشافعي وأحمد وداود[٥٣٤]*. وسبب اختلافهم: معارضة القياس لظاهر الآثار، وذلك أنَّ القياس يقتضي إلحاقه بسائر الأركان التي ليست بواجبة في الصلاة؛ لاتفاقهم على وجوب القرآن، وأنّ التشهّد ليس بقرآن فيجب.

وحديث ابن عباس أنَّه قال: «كان رسول الله ﷺ يعلّمنا التشهّد كما يعلّمنا السورة من القرآن»[٥٣٥] يقتضي وجوبه، مع أنَّ الأصل عند هؤلاء أنَّ أفعاله وأقواله في الصلاة يجب أن تكون محمولة على الوجوب حتى يدلّ الدليل على خلاف ذلك، والأصل عند غيرهم على خلاف هذا، وهو أنَّ ما ثبت وجوبه في الصلاة ممّا اتُّفق عليه أو صرّح بوجوبه فلا يجب أن يلحق به، إلَّا ما صرّح به ونصّ عليه، فهما كما ترى أصلان متعارضان[٥٣٦].

١٤٥: • الراجح عند الإباضية وجوب التشهد، ومن تركها عمدًا فسدت صلاته، ولا تجوز الصلاة إلا بها ـ وهو مذهب الشافعي وأحمد وداوود ـ كما أن القعود للتشهد واجب أيضًا وهو مذهب الإمامية. (**شرح النيل: ١٨٩/٢ - ١٩٢، منهج الطالبين: ١٦٣/٣ - ١٦٥**).

---

* أجمع فقهاء الإمامية على أنَّ التشهّد واجب في كلّ صلاة، ثنائية مرّة وفي غيرها مرّتين، والإجماع بقسميه عليه، بل هو من ضروريات المذهب. (**الحدائق الناضرة ٨: ٤٤٠، ٢٣، جواهر الكلام ١٠: ٢٤٦**).

وأمَّا المختار من التشهّد فإنَّ مالكًا رَحِمَهُ اللَّهُ اختار تشهّد عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الذي كان يعلّمه الناس على المنبر، وهو: «التحيّات لله، الزاكيات لله، الطيّبات الصلوات لله، السلام عليكَ أيّها النبيّ ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلَّا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ محمدًا عبده ورسوله»[٥٣٧] و[٥٣٨].

واختار أهل الكوفة وأبو حنيفة وغيره تشهّد عبد الله بن مسعود[٥٣٩]. قال أبو عمر: وبه قال أحمد وأكثر أهل الحديث؛ لثبوت نقله عن رسول الله ﷺ وهو: «التحيّات لله، والصلوات والطيّبات، السلام عليك أيّها النبيّ ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلَّا الله، وأشهد أنَّ محمدًا عبده ورسوله»[٥٤٠] و[٥٤١]*.

واختار الشافعي وأصحابه تشهّد عبد الله بن عباس الذي رواه عن النبي ﷺ قال: كان رسول الله ﷺ يعلّمنا التشهّد كما يعلّمنا السورة من القرآن، فكان يقول: «التحيّاتُ المباركاتُ الصلواتُ الطيباتُ لله، سلامٌ عليكَ أيها النبيُّ ورحمةُ الله وبركاتهُ، سلامٌ علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهدُ ألا إله إلَّا اللهُ وأنّ محمدًا رسولُ اللهِ»[٥٤٢] و[٥٤٣].

---

* مشهور الإمامية: أنَّ الشهادتين واجب من واجبات التشهّد في الصلاة، وذلك بأن يقول المصلّي: أشهد أن لا إله إلَّا الله وحده لا شريك له وأشهد أنَّ محمدًا عبده ورسوله. وقد ادّعى عليه غير واحد الإجماع. (**تذكرة الفقهاء ٣: ٢٢٧، الحدائق الناضرة ٨: ٤٤٤، جواهر الكلام ١٠: ٢٥٠**).

وسبب اختلافهم: اختلاف ظنونهم في الأرجح منها، فمن غلَب على ظنّه رجحان حديث ما من هذه الأحاديث الثلاثة مال إليه(٥٤٤)، وقد ذهب كثير من الفقهاء إلى أنَّ هذا كلّه على التخيير؛ كالأذان والتكبير على الجنائز وفي العيدين، وفي غير ذلك ممّا تواتر نقله، وهو الصواب، والله أعلم(٥٤٥).

وقد اشترط الشافعي الصلاة على النبي ﷺ في التشهّد وقال: إنَّها فرض* لقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا﴾(٥٤٦)و(٥٤٧) ذهب إلى أنَّ هذا التسليم هو التسليم من الصلاة(٥٤٨).

وذهب الجمهور إلى أنَّه التسليم الذي يؤتى به عقب الصلاة عليه(٥٤٩).

وذهب قوم من أهل الظاهر إلى أنَّه واجب أن يتعوّذ المتشهّد من الأربع التي جاءت في الحديث: من عذاب القبر، ومن عذاب جهنم، ومن فتنة المسيح الدجال، ومن فتنة المحيا والممات؛ لأنَّه ثبت أنَّ رسول الله ﷺ كان يتعوّذ منها في آخر تشهّده(٥٥٠)، وفي بعض طرقه: «**إذا فرغ أحدكم من التشهّد الأخير فليتعوّذ من أربع**» الحديث خرّجه مسلم(٥٥١)و(٥٥٢).

* أجمع فقهاء الإمامية على أنَّ الصلاة على محمد وآل محمد واجب من واجبات التشهّد الواجب في الصلاة، فيقول المصلّي بعد الشهادتين بلا فصل: «اللّهمّ صلّ على محمد وآل محمد» بل استفاض نقل الإجماع عليه. (**الحدائق الناضرة ٨: ٤٤٨، جواهر الكلام ١٠: ٢٥٣**).

المسألة الثامنة: اختلفوا في التسليم من الصلاة(•)، فقال الجمهور بوجوبه(٥٥٣)*، وقال أبو حنيفة وأصحابه: ليس بواجب(٥٥٤)**. والذين أوجبوه منهم من قال: الواجب على المنفرد والإمام تسليمة واحدة(٥٥٥)، ومنهم من قال: اثنتان(٥٥٦). فذهب الجمهور مذهب ظاهر حديث علي، وهو قوله ﷺ فيه: «**وتحليلها التسليم**»(٥٥٧)و(٥٥٨). ومن ذهب إلى أنَّ الواجب من ذلك تسليمتان، فلما ثبت من أنَّه ﷺ كان يسلّم تسليمتين(٥٥٩)***، وذلك عند من حمل فعله على الوجوب(٥٦٠).

١٤٦: • المشهور عند الإباضية أن التسليم سنة وليس بفرض، وقد اختلف الإباضية في المصلّي يخرج من الصلاة بغير تسليم، فقال البعض لا يخرج إلا بالتسليم وإلا عليه الإعادة إن تركه لقول النبي ﷺ: «... **تحريمها التكبير وتحليلها التسليم**». وقال البعض يجوز الخروج بغير تسليم. وهو رأي أبي حنيفة وأصحابه وجماعة من الإمامية. (**شرح النيل: ٢/٢٠١ - ٢٠٣، منهج الطالبين: ٣/١٧١ - ١٧٢**).

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية

* المشهور عند فقهاء الإمامية القول بوجوب التسليم في الصلاة، وأنّه الجزء الأخير منها، بل هو ممّا استقرّ عليه المذهب منذ قرون كثيرة. (**الحدائق الناضرة ٨: ٤٧١، جواهر الكلام ١٠: ٢٧٨**).

** ذهب جماعة من فقهاء الإمامية إلى أنَّ التسليم في الصلاة مستحب وليس بواجب. (**الحدائق الناضرة ٨: ٤٧١ و٤٧٣، جواهر الكلام ١٠: ٢٨١**).

*** الذي عليه الإمامية: أنَّ التسليم له صيغتان هما «السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين» و«السلام عليكم ورحمة الله وبركاته». والمشهور وجوب الصيغتين وجوبًا تخييريًا. (**الحدائق الناضرة ٨: ٤٨٥، جواهر الكلام ١٠: ٣١٢**).

واختار مالك للمأموم تسليمتين وللإمام واحدة، وقد قيل عنه: إنَّ المأموم يسلّم ثلاثًا: الواحدة للتحليل، والثانية للإمام، والثالثة لمن هو عن يساره[٥٦١]. وأمَّا أبو حنيفة فذهب إلى ما رواه عبدالرحمٰن بن زياد الإفريقي[٥٦٢]: أنَّ عبدالرحمٰن بن رافع[٥٦٣] وبكر بن سوادة[٥٦٤] حدّثاه عن عبدالله بن عمرو بن العاص قال: قال رسول الله ﷺ: «**إذا جلسَ الرجلُ في آخر صلاتهِ فأحدث قبلَ أن يُسلِّم فقد تمّت صلاتهُ**»[٥٦٥]و[٥٦٦].

قال أبو عمر ابن عبدالبرّ: وحديث علي المتقدّم أثبت عند أهل النقل؛ لأنَّ حديث عبدالله بن عمرو بن العاص انفرد به الإفريقي، وهو عند أهل النقل ضعيف[٥٦٧]. قال القاضي: إن كان[٥٦٨] أثبت من طريق النقل فإنَّه محتمل من طريق اللفظ، وذلك أنَّه ليس يدلّ على أنَّ الخروج من الصلاة لا يكون بغير التسليم إلَّا بضرب من دليل الخطاب، وهو مفهوم ضعيف عند الأكثر، ولكن للجمهور أن يقولوا: إنَّ الألف واللام التي للحصر أقوى من دليل الخطاب[٥٦٩] في كون حكم المسكوت عنه بضدّ حكم المنطوق به.

المسألة التاسعة: اختلفوا في القنوت[•]، فذهب مالك إلى أنَّ القنوت في صلاة الصبح مستحبّ[٥٧٠]، وذهب الشافعي إلى أنَّه سُنَّة[٥٧١]، وذهب أبو حنيفة إلى أنَّه لا يجوز القنوت في صلاة الصبح؛ وأنّ القنوت إنّما موضعه الوتر[٥٧٢]، وقال قوم: بل يقنت في كلّ صلاة، وقال قوم: لا قنوت إلَّا في رمضان، وقال قوم: بل في النصف الأخير منه، وقال قوم: بل في النصف

١٤٧: • لم يثبت عند الإباضية القنوت (الدعاء) في الصلوات أو الوتر إذ الصلاة كلها دعاء وقنوت وذكر والاستقراء دليل ذلك في الوتر والخسوف والكسوف والاستسقاء. والقنوت عند القعود قبل الصلاة أو بعدها. (**منهج الطالبين**: ٣/٤٨٦ - ٤٨٧، ٤٩٠ - ٤٩٣، ٤٩٧).

الأول منه[٥٧٣]*. والسبب في ذلك: اختلاف الآثار المنقولة في ذلك عن النبي ﷺ[٥٧٤]، وقياس بعض الصلوات في ذلك على بعض، أعني: التي قنت فيها على التي لم يقنت فيها[٥٧٥].

قال أبو عمر بن عبد البرّ: والقنوت بلعن الكفرة في رمضان مستفيض في الصدر الأول؛ اقتداءً برسول الله ﷺ في دعائه على رِعل وذكوان، والنفر الذين قتلوا أصحاب بئر معونة[٥٧٦] و[٥٧٧]. وقال الليث بن سعد[٥٧٨]: ما قنتُّ منذ أربعين عامًا أو خمسة وأربعين عامًا إلَّا وراء إمام يقنت. قال الليث: وأخذت في ذلك بالحديث الذي جاء عن النبي ﷺ: أنَّه قنت شهرًا أو أربعين يدعو لقوم ويدعو على آخرين، حتّى أنزل الله تبارك وتعالى عليه معاتبًا: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَٰلِمُونَ﴾[٥٧٩] فترك رسول الله ﷺ القنوت، فما قنت بعدها حتّى لقي الله[٥٨٠]، قال: فمنذ حملت هذا الحديث لم أقنت، وهو مذهب يحيى بن يحيى[٥٨١].

قال القاضي: ولقد حدّثني الأشياخ أنَّه كان العمل عليه بمسجده عندنا بقرطبة، وأنّه استمر إلى زماننا أو قريب من زماننا، وخرّج مسلم عن أبي هريرة: «أنَّ النبي عليه السلام قنت في صلاة الصبح، ثم بلغنا أنَّه ترك ذلك لمّا نزلت: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾[٥٨٢] وخرّج عن أبي هريرة أنَّه قنت في الظهر والعشاء الأخيرة وصلاة الصبح[٥٨٣]. وخرّج عنه عليه السلام: «أنَّه قنت شهرًا في صلاة الصبح يدعو على بني عُصيّة»[٥٨٤].

---

* المشهور عند الإمامية، بل عليه دعوى الإجماع، استحباب القنوت في عامة الصلوات، فريضةً كانت أم نافلةً. (**الحدائق الناضرة ٨: ٣٥٣، ٣٥٦، جواهر الكلام ١٠: ٣٥٢، ٣٥٥**).

واختلفوا في ما يقنت به: فاستحبّ مالك القنوت بـ«اللّهم إنّا نستعينك ونستغفرك ونستهديك، ونؤمن بك ونخنع لك[٥٨٥]، ونخلع ونترك من يكفرك، اللّهم إيّاك نعبد، ولك نصلّي ونسجد، وإليك نسعى ونحفد[٥٨٦]، نرجو رحمتك، ونخاف عذابك، إنَّ عذابك بالكافرين ملحِق»[٥٨٧]. ويسمّيها أهل العراق السورتين، ويروى أنَّها في مصحف أبيّ بن كعب[٥٨٨]. وقال الشافعي وإسحاق: بل يقنت بـ«اللّهم اهدنا فيمن هديت، وعافنا في من عافيت، وقنا شرّ ما قضيت، إنّك تَقضِي ولا يُقضَى عليك، تباركت ربّنا وتعاليت»[٥٨٩]، وهذا يرويه الحسن بن علي من طرق ثابتة: أنَّ النبي ﷺ علّمه هذا الدعاء يقنت به في الصلاة[٥٩٠]و[٥٩١]. وقال عبد الله بن داود: من لم يقنت بالسورتين فلا يصلّى خلفه[٥٩٢]. وقال قوم: ليس في القنوت شيء موقوت[٥٩٣].

الفصل الثاني
في الأفعال التي هي أركان

وفي هذا الفصل من قواعد المسائل ثماني مسائل:

المسألة الأولى: اختلف العلماء في رفع اليدين في الصلاة[•] في ثلاثة مواضع: أحدها: في حكمه، والثاني: في المواضع التي يَرفع فيها من الصلاة، والثالث: إلى أين ينتهي برفعها.

١٤٨: • المشهور عند الإباضية أن رفع اليدين في الصلاة ليس ركنًا ولا سُنَّة بل يكره رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام ومن فعل ذلك فلا فساد عليه. (**شرح النيل: ١٢٤/١ - ١٢٦، منهج الطالبين: ٥٢/٢**).

فأمّا الحكم فذهب الجمهور إلى أنَّه سُـنَّة في الصلاة[٥٩٤]*، وذهب داود وجماعة من أصحابه إلى أنَّ ذلك فرض[٥٩٥]. وهؤلاء انقسموا أقسامًا: فمنهم من أوجب ذلـك في تكبيـرة الإحرام فقـط، ومنهم من أوجـب ذلك في الاسـتفتاح وعند الركوع ـ أعني: عند الانحطاط فيه، وعنـد الارتفاع منه ـ ومنهم من أوجب ذلك في هذين الموضعين وعند السجود[٥٩٦] وذلك بحسب اختلافهم في المواضع التي يَرفع فيها.

وسـبب اختلافهم: معارضة ظاهر حديـث أبي هريرة الـذي فيه تعليم فرائض الصلاة[٥٩٧] لفعله عليه الصلاة والسلام، وذلك أنَّ حديـث أبي هريرة إنّما فيه أنَّه قال له: «وكبِّرْ» ولم يأمره برفـع يديه، وثبت عنه عليه الصلاة والسلام من حديث ابن عمر وغيره: «أنَّه كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة»[٥٩٨] و[٥٩٩].

وأمَّا اختلافهـم في المواضـع التي تُرفـع فيها، فذهب أهـل الكوفة: أبو حنيفة وسفيان الثوري وسـائر فقهائهم إلى أنَّه لا يرفع المصلّي يديه إلَّا عند تكبيرة الإحرام فقط[٦٠٠]، وهي رواية ابن القاسـم عن مالك[٦٠١]. وذهب الشـافعي وأحمد وأبو عبيد وأبو ثور وجمهور أهـل الحديث وأهل الظاهر إلى الرفع عند تكبيرة الإحـرام وعند الركوع وعند الرفع مـن الركوع[٦٠٢]، وهو مروي عن مالـك[٦٠٣] إلَّا أنَّه عند بعض أولئـك[٦٠٤] فرض، وعند مالك سُـنَّة. وذهـب بعـض أهـل الحديـث إلى رفعهـا عنـد السـجود وعند

---

* المشهور عند الإمامية اسـتحباب رفع اليدين في تكبيرة الإحرام ومواضع أخرى من الصلاة. (**الحدائق الناضرة ٨: ٤٢، جواهر الكلام ٩: ٢٢٩**).

الرفع منه[٦٠٥]*. والسبب في هذا الاختلاف كلّه: اختلاف الآثار الواردة في ذلك، ومخالفة العمل بالمدينة لبعضها، وذلك أنَّ في ذلك أحاديث: أحدها: حديث عبد الله بن مسعود، وحديث البراء بن عازب: «أنَّه كان عليه الصلاة والسلام يرفع يديه عند الإحرام مرّةً واحدةً، لا يزيد عليها»[٦٠٦].

والحديث الثاني: حديث ابن عمر عن أبيه: «أنَّ رسول الله ﷺ كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه حذو منكبيه، وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما أيضًا كذلك وقال: سمع الله لمن حمده ربّنا ولك الحمد، كان لا يفعل ذلك في السجود» وهو حديث متّفق على صحّته[٦٠٧]، وزعموا أنَّه روى ذلك عن النبي ﷺ ثلاثة عشر رجلًا من أصحابه[٦٠٨]. والحديث الثالث: حديث وائل ابن حُجر، وفيه زيادة على ما في حديث عبد الله بن عمر: «أنَّه كان يرفعُ يديه عند السجود»[٦٠٩].

فمن حمل الرفع هاهنا على أنَّه ندب أو فريضة، فمنهم من اقتصر به على الإحرام فقط ترجيحًا لحديث عبد الله بن مسعود وحديث البراء بن عازب، وهو مذهب مالك لموافقة العمل به، ومنهم من رجّح حديث عبد الله بن عمر، فرأى الرفع في الموضعين ـ أعني: في الركوع وفي الافتتاح ـ لشهرته، واتّفق الجميع عليه. ومن كان رأيه من هؤلاء أنَّ الرفع فريضة حمل ذلك على الفريضة، ومن كان رأيه أنَّه ندب حمل ذلك على الندب، ومنهم

---

* لا خلاف عند الإمامية في أنَّ مواضع رفع اليدين في الصلاة عند تكبيرة الإحرام وحال التكبير إلى الركوع وحال التكبير إلى السجود وفي القنوت، استنادًا إلى ورود النصوص بذلك. (**الحدائق الناضرة** ٨: ٤٢، ٢٥٨، ٣٨٥، **جواهر الكلام** ٩: ٢٢٩، ١٠: ١٠٤، ١٦٩، ٣٦٨).

من ذهب مذهب الجمع وقال: إنَّه يجب أن تجمع هذه الزيادات بعضها إلى بعض على ما في حديث وائل بن حُجر[٦١٠]. فإذًا العلماء ذهبوا في هذه الآثار مذهبين: أمَّا مذهب الترجيح، وأمَّا مذهب الجمع.

والسبب في اختلافهم في حمل رفع اليدين في الصلاة هل هو على الندب أو على الفرض، هو السبب الذي قلناه قبل، من أنَّ بعض الناس يرى أنَّ الأصل في أفعاله ﷺ أن تحمل على الوجوب حتّى يدلّ الدليل على غير ذلك، ومنهم من يرى أنَّ الأصل ألا يزاد في ما صحّ بدليل واضح من قول ثابت أو إجماع أنَّه من فرائض الصلاة إلَّا بدليل واضح، وقد تقدّم هذا من قولنا، ولا معنى لتكرير الشيء الواحد مرات كثيرة.

وأمَّا الحدّ الذي ترفع إليه اليدان: فذهب بعضهم إلى أنَّه المنكبان، وبه قال مالك والشافعي وجماعة[٦١١]، وذهب بعضهم إلى رفعهما إلى الأذنين، وبه قال أبو حنيفة[٦١٢]، وذهب بعضهم إلى رفعهما إلى الصدر[٦١٣]. وكلّ ذلك مروي عن النبيّ ﷺ[٦١٤]، إلَّا أنَّ أثبت ما في ذلك أنَّه كان يرفعهما حذو منكبيه وعليه الجمهور[٦١٥]، والرفع إلى الأذنين أثبت من الرفع إلى الصدر وأشهر[٦١٦].

المسألة الثانية: ذهب أبو حنيفة إلى أنَّ الاعتدال من الركوع[•] وفي الركوع غير واجب[٦١٧]، وقال الشافعي: هو واجب[٦١٨]*. واختلف أصحاب

١٤٩: • المشهور عند الإباضية أن الرفع من الركوع يكون باستواء واعتدال كامل والراجح أنه من أركان الصلاة. (**شرح النيل**: ١/١٦٣ - ١٦٤، **منهج الطالبين**: ٣/٥٠ - ٥١، ١٥٠ - ١٥١).

---

* لا خلاف عند الإمامية في أنَّ الطمأنينة بمقدار الذكر الواجب في الركوع، والطمأنينة قائمًا بعد الرفع منه، واجب من واجبات الركوع، بل إجماعًا كما صرّح به جماعة. (**الحدائق الناضرة** ٨: ٢٤٢ - ٢٤٤، **جواهر الكلام** ١٠: ٨٢).

مالك: هل ظاهر مذهبه يقتضي أن يكون سُنَّة أو واجبًا[٦١٩]؟ إذ لم ينقل عنه نصّ في ذلك.

والسبب في اختلافهم: هل الواجب الأخذ ببعض ما ينطلق عليه الاسم، أم بكل ذلك الشيء الذي ينطلق عليه الاسم؟ فمن كان الواجب عنده الأخذ ببعض ما ينطلق عليه الاسم لم يشترط الاعتدال في الركوع، ومن كان الواجب عنده الأخذ بالكل اشترط الاعتدال، وقد صحّ عن النبيّ ﷺ أنَّه قال في الحديث المتقدّم للرجل الذي علمه فروض الصلاة: «**اركَعْ حتّى تطمئنَّ راكِعًا، وارفع حتّى تطمئنَّ رافِعًا**»[٦٢٠]. فالواجب اعتقاد كونه فرضًا، وعلى هذا الحديث عوّل كلّ من رأى أنَّ الأصل ألَّا تحمل أفعاله عليه الصلاة والسلام في سائر أفعال الصلاة ممّا لم ينصّ عليها في هذا الحديث على الوجوب حتّى يدلّ الدليل على ذلك، ومن قبل هذا لم يروا رفع اليدين فرضًا، ولا ما عدا تكبيرة الإحرام والقراءة من الأقاويل التي في الصلاة، فتأمّل هذا، فإنَّه أصل مناقض للأصل الأول، وهو سبب الخلاف في أكثر هذه المسائل[٦٢١].

المسألة الثالثة: اختلف الفقهاء في هيئة الجلوس[•]، فقال مالك وأصحابه: يفضي بإليتيه إلى الأرض، وينصب رجله اليمنى، ويَثني اليسرى، وجلوس المرأة عنده كجلوس الرجل[٦٢٢]. وقال أبو حنيفة وأصحابه ينصب

١٥٠: • المشهور عند الإباضية أن هيئة الجلوس بين السجدتين أو للتشهد أن يفترش رجله اليسرى ناصبًا رجله اليمنى جاعلًا رجله اليمنى في انتصابها في أخمص رجله اليسرى، وهو بخلاف الإقعاء والتربع المنهي عنه. والمشهور في المذهب فساد الصلاة بهما بقعود الحبشة (وهو وضع إليتيه على عقبيه). (**شرح النيل: ١٨١/٢ - ١٨٥، منهج الطالبين: ٥٠/٣ - ٥١، ١٥٦، ١٦٥**).

الرِّجل اليمنى ويقعد على اليسرى[٦٢٣]*. وفرّق الشافعي بين الجلسة الوسطى والأخيرة، فقال في الوسطى بمثل قول أبي حنيفة، وفي الأخيرة بمثل قول مالك[٦٢٤].

وسبب اختلافهم في ذلك: تعارض الآثار، وذلك أنَّ في ذلك ثلاثة آثار: أحدها وهو ثابت باتفاق: حديث أبي حميد الساعدي الوارد في وصف صلاته ﷺ، وفيه: «**وإذا جلس في الركعتين جلس على رجله اليسرى ونصب اليمنى، وإذا جلس في الركعة الأخيرة قدّم رجله اليسرى ونصب اليمنى وقعد على مقعدته**»[٦٢٥]. والثاني: حديث وائل بن حُجر، وفيه: أنَّه كان إذا قعد في الصلاة نصب اليمنى وقعد على اليسرى»[٦٢٦]. والثالث: ما رواه مالك عن عبد الله بن عمر أنَّه قال: «إنّما سُنّة الصلاة أن تنصب رجلك اليمنى وتثني اليسرى»[٦٢٧] وهو يدخل في المسند لقوله فيه: «إنّما سُنَّة الصلاة». وفي روايته عن القاسم بن محمد: أنَّه أراهم الجلوس في التشهّد؛ فنصب رجله اليمنى، وثنى اليسرى، وجلس على وركه الأيسر، ولم يجلس على قدمه، ثم قال: أراني هذا عبد الله بن عبد الله بن عمر، وحدّثني أنَّ أباه كان يفعل ذلك[٦٢٨]. فذهب مالك مذهب الترجيح لهذا الحديث، وذهب أبو حنيفة مذهب الترجيح لحديث وائل، وذهب الشافعي مذهب الجمع على حديث أبي حميد، وذهب الطبري مذهب

---

* أجمعت الإمامية على استحباب الجلوس متورّكًا بين السجدتين وبعدهما مما لا تشهّد فيه، المسمّاة بجلسة الاستراحة، بل وفي التشهّد عند جماعة. والتورّك هو أن يجلس على فخذه الأيسر جاعلًا ظهر القدم اليمنى في بطن اليسرى. (**الحدائق الناضرة ٨: ٣٠٥، جواهر الكلام ١٠: ١٧٨ - ١٨٢**).

التخيير وقال: هذه الهيئات كلّها جائزة وحسن فعلها؛ لثبوتها عن رسول الله ﷺ[٦٢٩]، وهو قول حسن، فإنَّ الأفعال المختلفة أولى أن تحمل على التخيير منها على التعارض، وإنّما يتصوّر ذلك التعارض أكثر في الفعل مع القول، أو في القول مع القول.

المسألة الرابعة: اختلف العلماء في الجلسة الوسطى والأخيرة؛ فذهب الأكثر في الوسطى[•] إلى أنَّها سُنَّة وليست بفرض[٦٣٠]، وشذّ قوم قالوا: إنَّها فرض[٦٣١]، وكذلك ذهب الجمهور في الجلسة الأخرى إلى أنَّها فرض[٦٣٢]، وشذّ قوم فقالوا: إنَّها ليست بفرض[٦٣٣]*. والسبب في اختلافهم: هو تعارض مفهوم الأحاديث، وقياس إحدى الجلستين على الثانية، وذلك أنَّ في حديث أبي هريرة المتقدّم: «**اجلس حتّى تطمئنّ جالسًا**»[٦٣٤] فوجب الجلوس على ظاهر هذا الحديث في الصلاة كلّها، فمن أخذ بهذا قال: إنَّ الجلوس كلّه فرض. ولمّا جاء في حديث ابن بُحَينة الثابت: «أنَّه عليه الصلاة والسلام أسقط الجلسة الوسطى، ولم يجبرها، وسجد لها»[٦٣٥].

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الافتاء

١٥١: • الراجح عند الإباضية أن القعود للتشهد فرض (واجب) في الصلاة. ومن لم يقعد لم تتم صلاته سواء كان القعود للتشهد الأول (الأوسط) أو الأخير. وهو مذهب الجمهور. (**شرح النيل**: ١٨١/١ - ١٨٢، **منهج الطالبين**: ٥١/٣، ١٦٤).

---

* أجمعت الإمامية على أنَّ الجلوس بمقدار الذكر في التشهّد واجب من واجبات التشهّد، بلا فرق بين التشهّد الأوسط أو التشهّد الأخير. (**جواهر الكلام** ١٠: ٢٤٨، **مهذّب الأحكام** ٧: ٥٢).

وثبت عنه أنَّه أسقط ركعتين فجبرهما[٦٣٦]، وكذلك ركعة[٦٣٧]؛ فهِمَ الفقهاء من هذا الفرق بين حكم الجلسة الوسطى وحكم الركعة، وكانت عندهم الركعة فرضًا بإجماع، فوجب ألا تكون الجلسة الوسطى فرضًا، فهذا هو الذي أوجب أنْ فرَّق الفقهاء بين الجلستين، ورأوا أنَّ سجود السهو إنّما يكون للسنن من دون الفروض، ومن رأى أنَّها فرض قال: السجود للجلسة الوسطى شيء يخصّها من دون سائر الفرائض، وليس في ذلك دليل على أنَّها ليست بفرض. وأمَّا من ذهب إلى أنّهما كلاهما سُنَّة فقاس الجلسة الأخيرة على الوسطى بعد أن اعتقد في الوسطى بالدليل الذي اعتقد به الجمهور أنَّها سُنَّة[٦٣٨].

فإذًا السبب في اختلافهم هو في الحقيقة آيل إلى معارضة الاستدلال لظاهر القول أو ظاهر الفعل، فإنَّ من الناس أيضًا من اعتقد أنَّ الجلستين كليهما فرض من جهة أنَّ أفعاله عليه الصلاة والسلام عنده؛ الأصل فيها أن تكون في الصلاة محمولة على الوجوب حتّى يدلّ الدليل على غير ذلك، على ما تقدّم، فإذًا الأصلان جميعًا يقتضيان هاهنا أنَّ الجلوس الأخير فرض، ولذلك عليه أكثر الجمهور من غير أن يكون له معارض إلَّا القياس ـ وأعني بالأصلين: القول والعمل ـ ولذلك أضعف الأقاويل مَن رأى أنَّ الجلستين سُنَّة، والله أعلم. وثبت عنه عليه الصلاة والسلام: «أنَّه كان يضع كفّه اليمنى على ركبته اليمنى، وكفّه اليسرى على ركبته اليسرى ويشير بأصبعه»[٦٣٩] واتّفق العلماء على أنَّ هذه الهيئة من هيئة الجلوس المستحسنة في الصلاة[٦٤٠]*، واختلفوا في تحريك الأصابع لاختلاف الأثر في ذلك[٦٤١]، والثابت أنَّه كان يشير فقط[٦٤٢].

---

* أجمع فقهاء الإمامية على استحباب وضع اليدين حال الجلوس للتشهّد وغيره على الفخذين مبسوطتين مضمومتي الأصابع، اليمنى على اليمنى، واليسرى على اليسرى. (**تذكرة الفقهاء ٣: ٢٥٣، مهذّب الأحكام ٧: ١٢**).

المسألة الخامسة: اختلف العلماء في وضع اليدين[•] إحداهما على الأخرى في الصلاة، فكره ذلك مالك في الفرض، وأجازه في النفل[٦٤٣]. ورأى قوم أنَّ هذا الفعل من سنن الصلاة، وهم الجمهور[٦٤٤]*.

والسبب في اختلافهم: إنَّه قد جاءت آثار ثابتة نُقلت فيها صفة صلاته عليه الصلاة والسلام، ولم ينقل فيها أنَّه كان يضع يده اليمنى على اليسرى، وثبت أيضًا أنَّ الناس كانوا يؤمرون بذلك[٦٤٥]، وورد ذلك أيضًا من صفة صلاته عليه الصلاة والسلام في حديث أبي حُميد[٦٤٦].

فرأى قوم أنَّ الآثار التي أثبتت ذلك اقتضت زيادة على الآثار التي لم تنقل فيها هذه الزيادة، وأنّ الزيادة يجب أن يصار إليها. ورأى قوم أنَّ الأوجب المصير إلى الآثار التي ليس فيها هذه الزيادة؛ لأنّها أكثر، ولكون هذه ليست مناسبة لأفعال الصلاة، وإنّما هي من باب الاستعانة[٦٤٧]، ولذلك أجازها مالك في النفل ولم يجزها في الفرض، وقد يظهر من أمرها أنَّها هيئة تقتضي الخضوع، وهو الأولى بها.

مكتب الإفتاء

١٥٢: • الراجح في المذهب ـ عند الإباضية ـ إرسال اليد وعدم رفعها أو وضع اليدين إحداهما على الأخرى في الصلاة لذا لم يذكروها في سنن الصلاة ولا خلافه. (**منهج الطالبين: ٣/ ٥٠ - ٥٢**).

* المشهور عند الإمامية حرمة التكفير أو التكتّف، وهو وضع إحدى اليدين على الأخرى في الصلاة. (**الحدائق الناضرة ٩: ١٠ - ١٣، جواهر الكلام ١١: ١٥ - ١٦**).

المسألة السادسة: اختار قوم إذا كان الرجل في وتر من صلاته ألا ينهض حتّى يستوي قاعدًا(•)*، واختار آخرون أن ينهض من سجوده نفسه، وبالأول قال الشافعي وجماعة[٦٤٨]، وبالثاني قال مالك وجماعة[٦٤٩].

وسبب الخلاف: إنَّ في ذلك حديثين مختلفين: أحدهما: حديث مالك ابن الحويرث الثابت: «إنَّه رأى رسول الله ﷺ يُصلّي، فإذا كان في وتر من صلاته لم ينهض حتّى يستوي قاعدًا»[٦٥٠]. وفي حديث أبي حُميد في صفة صلاته عليه الصلاة والسلام: «أنَّه لمّا رفع رأسه من السجدة الثانية من الركعة الأولى قام ولم يتورّك»[٦٥١]. فأخذ بالحديث الأول: الشافعي[٦٥٢]، وأخذ بالثاني: مالك[٦٥٣].

وكذلك اختلفوا إذا سجد، هل يضع يديه قبل ركبتيه[٦٥٤]، أو ركبتيه قبل يديه؟ ومذهب مالك وضع الركبتين قبل اليدين[٦٥٥]**. وسبب اختلافهم: أنَّ

١٥٣: • المشهور عند الإباضية القيام من السجود كالمهر إلا لعذر وهو مذهب مالك. كما أن المسنون ـ في المذهب ـ أن يضع يديه قبل ركبتيه عند السجود. (**شرح النيل: ١٧٠/٢، منهج الطالبين: ٥١/٣**).

* المعروف والمشهور عند فقهاء الإمامية استحباب جلسة الاستراحة. (**الحدائق الناضرة ٨: ٣٠٢، مهذّب الأحكام ٧: ٢٠**).

** أجمع فقهاء الإمامية على استحباب أن يبدأ الرجل في الهوي للسجود بيديه فيضعهما على الأرض قبل ركبتيه. (**الحدائق الناضرة ٨: ٢٩١، جواهر الكلام ١٠: ١٧١ - ١٧٢**).

في حديث ابن حُجْر قال: «رأيت رسول الله ﷺ إذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه، وإذا نهض رفع يديه قبل ركبتيه»[٦٥٦]. وعن أبي هريرة: أنَّ النبي عليه الصلاة والسلام قال: «**إذا سجد أحدكم فلا يبرك كما يبرك البعير، وليضع يديه قبل ركبتيه**»[٦٥٧] وكان عبد الله بن عمر يضع يديه قبل ركبتيه[٦٥٨]. وقال بعض أهل الحديث: حديث وائل بن حُجر أثبت من حديث أبي هريرة[٦٥٩] و[٦٦٠].

المسألة السابعة: اتَّفق العلماء على أنَّ السجود يكون على سبعة أعضاء[•]: الوجه واليدين والركبتين وأطراف القدمين[٦٦١]* لقوله عليه الصلاة والسلام: «**أُمرت أن أسجد على سبعة أعضاء**»[٦٦٢] و[٦٦٣]. واختلفوا في من سجد على وجهه ونقصه السجود على عضو من تلك الأعضاء هل تبطل صلاته أم لا؟ فقال قوم: لا تبطل صلاته؛ لأنَّ اسم السجود إنّما يتناول الوجه فقط[٦٦٤]. وقال قوم: تبطل إن لم يسجد على السبعة الأعضاء[٦٦٥] للحديث الثابت[٦٦٦].

١٥٤: • المشهور عند الإباضية أن السجود يكون على سبعة أعضاء كالجمهور، وهو فرض باتفاق على تلك الأعضاء مع تمكينها بالأرض (من الوجه والكفين والركبتين والقدمين). (**شرح النيل: ١٦٩/٢ - ١٧٠، منهج الطالبين: ١٥٢/٣، ١٦١**).

---

* أجمع فقهاء الإمامية على أنَّ من واجبات السجود وضع المساجد السبعة على الأرض، وهي: الجبهة والكفّان والركبتان والإبهامان من الرجلين. (**الحدائق الناضرة ٨: ٢٧٦، جواهر الكلام ١٠: ١٣٥**).

ولم يختلفوا أنَّ من سجد على جبهته وأنفه فقد سجد على وجهه[٦٦٧]، واختلفوا فيمن سجد على أحدهما، فقال مالك: إن سجد على جبهته دون أنفه جاز، وإن سجد على أنفه دون جبهته لم يجز[٦٦٨]. وقال أبو حنيفة: بل يجوز ذلك[٦٦٩]. وقال الشافعي: لا يجوز إلَّا أن يسجد عليهما جميعًا[٦٧٠].

وسبب اختلافهم: هل الواجب هو امتثال بعض ما ينطلق عليه الاسم أم كلِّه، وذلك أنَّ في حديث النبي ﷺ الثابت عن ابن عباس: «**أُمرت أن أسجد على سبعة أعضاء**»[٦٧١] فذكر منها الوجه، فمن رأى أنَّ الواجب هو بعض ما ينطلق عليه الاسم قال: إن سجد على الجبهة أو الأنف أجزأه، ومن رأى أنَّ اسم السجود يتناول من سجد على الجبهة، ولا يتناول من سجد على الأنف أجاز السجود على الجبهة دون الأنف، وهذا كأنّه تحديد البعض الذي امتثاله هو الواجب ممّا ينطلق عليه الاسم[٦٧٢]، وكان هذا على مذهب من يفرّق بين أبعاض الشيء، فرأى أنَّ بعضها يقوم في امتثاله مقام الوجوب، وبعضها لا يقوم مقامه، فتأمّل هذا فإنَّه أصل في هذا الباب، وإلَّا جاز لقائل أن يقول: أنَّه إن مسّ من أنفه الأرض مثقال خردلة تمّ سجوده.

وأمَّا من رأى أنَّ الواجب هو امتثال كلّ ما ينطلق عليه الاسم، فالواجب عنده أن يسجد على الجبهة والأنف. والشافعي يقول: إنَّ هذا الاحتمال الذي من قِبَل اللفظ قد أزاله فعله ﷺ وبيّنه، فإنَّه كان يسجد على الأنف والجبهة لما جاء من أنَّه انصرف من صلاة من الصلوات وعلى جبهته وأنفه أثر الطين والماء[٦٧٣]، فوجب أن يكون فعله مفسّرًا للحديث المجمل[٦٧٤]. قال أبو عمر بن عبد البر: وقد ذكر جماعة من الحفّاظ حديث ابن عباس، فذكروا فيه الأنف والجبهة[٦٧٥]. قال القاضي أبو الوليد[٦٧٦]: وذكر

بعضهم الجبهة فقط، وكلا الروايتين في كتاب مسلم[٦٧٧]، وذلك حجّة لمالك[٦٧٨].

واختلفوا أيضًا: هل من شرط السجود أن تكون يد الساجد بارزة وموضوعة على الذي يوضع عليه الوجه أم ليس ذلك من شرطه؟ فقال مالك: ذلك من شرط السجود، أحسبه شرط تمامه[٦٧٩]*. وقالت جماعة: ليس ذلك من شرط السجود[٦٨٠].

ومن هذا الباب اختلافهم في السجود على طاقات العمامة*، وللناس فيه ثلاثة مذاهب: قول بالمنع[٦٨١] وقول بالجواز[٦٨٢] وقول بالفرق بين أن يسجد على طاقات يسيرة من العمامة أو كثيرة[٦٨٣]، وقول بالفرق بين أن يمسّ من جبهته الأرض شيءٌ أو لا يمسّ منها شيء[٦٨٤]، وهذا الاختلاف كلّه موجود في المذهب وعند فقهاء الأمصار[٦٨٥]، وفي البخاري كانوا يسجدون على القلانس[٦٨٦] والعمائم[٦٨٧].

واحتجّ من لم ير إبراز اليدين في السجود بقول ابن عباس: «أمر النبيّ ﷺ أن نسجد على سبعة أعضاء، ولا نكفت[٦٨٨] ثوبًا ولا شعرًا»[٦٨٩و٦٩٠]، وقياسًا على الركبتين وعلى الصلاة في الخفّين يمكن أن يحتجّ بهذا العموم في السجود على العمامة[٦٩١].

---

* أجمع فقهاء الإمامية على اشتراط مباشرة الجبهة لما يصحّ السجود عليه، وكونها مكشوفة عند السجود، فلو كان هناك مانع أو حاجب وجب رفعه، بخلاف سائر المساجد، نصًّا وإجماعًا. (**الحدائق الناضرة** ٨: ٣٠١، **جواهر الكلام** ١٠: ١٤٨).

المسألة الثامنة: اتَّفق العلماء على كراهية الإقعاء[٦٩٢] في الصلاة[•][٦٩٣] لما جاء في الحديث من النهي أن يقعي الرجل في صلاته كما يقعي الكلب[٦٩٤]*، إلَّا أنَّهم اختلفوا في ما يدلّ عليه الاسم.

فبعضهم رأى أنَّ الإقعاء المنهى عنه هو جلوس الرجل على إليتيه في الصلاة ناصبًا فخذيه، مثل إقعاء الكلب والسبع، ولا خلاف بينهم أنَّ هذه الهيئة ليست من هيئات الصلاة[٦٩٥]. وقوم رأوا أنَّ معنى الإقعاء الذي نُهي عنه هو أن يجعل إليتيه على عقبيه بين السجدتين، وأن يجلس على صدور قدميه، وهو مذهب مالك[٦٩٦]* لما روي عن ابن عمر أنَّه ذكر أنَّه إنّما كان يفعل ذلك لأنَّه كان يشتكي قدميه[٦٩٧]. وأمَّا ابن عباس فكان يقول: «الإقعاء على القدمين في السجود على هذه الصفة هو سُنَّة نبيكم» خرّجه مسلم[٦٩٨].

وسبب اختلافهم: هو تردّد اسم الإقعاء المنهى عنه في الصلاة بين أن يدلّ على المعنى اللغوي، أو يدلّ على معنىً شرعي، أعني: على هيئة خصّها الشرع بهذا الاسم، فمن رأى أنَّه يدلّ على المعنى اللغوي قال: هو إقعاء الكلب[٦٩٩]، ومن رأى أنَّه يدلّ على معنىً شرعي قال: إنّما أريد بذلك إحدى

١٥٥: • الراجح عند الإباضية أن الإقعاء يفسد الصلاة ويجب الإعادة للنهي عنه. (**شرح النيل: ١٨١/٢ - ١٨٥، منهج الطالبين: ١٥٧/٣، ١٦٥**).

---

* المشهور عند فقهاء الإمامية ـ وادّعى عليه الإجماع ـ كراهة الإقعاء في الصلاة بمعنييه الاصطلاحي: وهو أن يجلس الشخص بصدور قدميه على الأرض ويجلس على عقبيه، واللغوي: وهو أن يضع الرجل إليتيه على الأرض وينصب ساقيه ويتساند إلى ظهره. (**الحدائق الناضرة ٨: ٣١٢ جواهر الكلام ١٠: ١٨٩**).

هيئات الصلاة المنهى عنها، ولما ثبت عن ابن عمر أنَّ قعود الرجل على صدور قدميه ليس من سُنَّة الصلاة[٧٠٠]، سبق إلى اعتقاده أنَّ هذه الهيئة هي التي أريد بالإقعاء المنهى عنه، وهذا ضعيف، فإنَّ الأسماء التي لم تثبت لها معانٍ شرعية يجب أن تُحمل على المعنى اللغوي حتى يثبت لها معنىً شرعي، بخلاف الأمر في الأسماء التي تثبت لها معانٍ شرعية، أعني: أنَّه يجب أن يحمل على المعاني الشرعية حتّى يدلّ الدليل على المعنى اللغوي، مع أنَّه قد عارض حديث ابن عمر في ذلك حديث ابن عباس[٧٠١].

الباب الثاني من الجملة الثالثة

وهذا الباب الكلام المحيط بقواعده فيه فصول سبعة:

أحدها: في معرفة حكم صلاة الجماعة، والثاني: في معرفة شروط الإمامة، ومن أولى بالتقديم، وأحكام الإمام الخاصة به، الثالث: في مقام المأموم من الإمام، والأحكام الخاصة بالمأمومين، الرابع: في معرفة ما يتبع فيه المأموم الإمام ممّا ليس يتبعه، الخامس: في صفة الاتّباع، السادس: في ما يحمله الإمام عن المأمومين، السابع: في الأشياء التي إذا فسدت لها صلاة الإمام يتعدّى الفساد إلى المأمومين.

الفصل الأول
في معرفة حكم صلاة الجماعة[•]

في هذا الفصل مسألتان: إحداهما: هل صلاة الجماعة واجبة على من

١٥٦: • الراجح عند الإباضية أن صلاة الجماعة فرض على الكفاية، وهو رأي الظاهرية والمرجوح من رأي الجمهور. (**شرح النيل: ٢٠٦/٢، منهج الطالبين: ٢٨٤/٣**).

سمع النداء أم ليست بواجبة؟ المسألة الثانية: إذا دخل الرجل المسجد وقد صلّى؛ هل يجب عليه أن يصلّي مع الجماعة الصلاة التي قد صلّاها أم لا؟

أمَّا المسألة الأولى: فإنَّ العلماء اختلفوا فيها، فذهب الجمهور إلى أنَّها سُنَّة[٧٠٢]* أو فرض على الكفاية[٧٠٣]. وذهبت الظاهرية إلى أنَّ صلاة الجماعة فرض متعيّن على كلّ مكلّف[٧٠٤].

والسبب في اختلافهم: تعارض مفهومات الآثار في ذلك، وذلك أنَّ ظاهر قوله ﷺ: «**صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بخمس وعشرين درجة أو بسبع وعشرين درجة**»[٧٠٥] يعني: أنَّ الصلاة في الجماعات من جنس المندوب إليه، وكأنّها كمال زائد على الصلاة الواجبة، فكأنّه قال ﷺ: صلاة الجماعة أكمل من صلاة المنفرد، والكمال إنّما هو شيء زائد على الإجزاء.

وحديث الأعمى[٧٠٦] المشهور حين استأذنه في التخلّف عن صلاة الجماعة لأنَّه لا قائد له، فرخّص له في ذلك، ثم قال ﷺ: «**أتسمع النداء؟**» قال: نعم، قال: «**لا أجد لك رُخصةً**» هو كالنصّ في وجوبها مع عدم العذر، خرّجه مسلم[٧٠٧]. وممّا يقوي هذا حديث أبي هريرة المتّفق على صحّته، وهو أنَّ رسول الله ﷺ قال: «**والذي نفسي بيده! لقد هممت أن آمر بحطب فيحطب، ثمّ آمر بالصلاة فيؤذّن لها، ثمّ آمر رجلًا فيؤمّ الناس،**

---

* أجمعت الإمامية على كون الجماعة مستحبّة في الفرائض الحواضر اليومية كلّها. (**الحدائق الناضرة ١١: ٨٣ - ٨٤، جواهر الكلام ١٣: ١٣٤ - ١٤٥**).

ثم أخالف[٧٠٨] **إلى رجال فأحرق عليهم بيوتهم، والذي نفسي بيده! لو يعلم أحدهم أنَّه يجد عظمًا سمينًا أو مرماتين**[٧٠٩] **حسنتين لشهد العشاء**»[٧١٠]. وحديث ابن مسعود، وقال فيه: «إنَّ رسول الله ﷺ علّمنا سنن الهدى، وإنّ من سنن الهدى الصلاة في المسجد الذي يؤذّن فيه»[٧١١]. وفي بعض رواياته: «ولو تركتم سُنَّة نبيّكم لضللتم»[٧١٢]. فسلك كلّ واحد من هذين الفريقين مسلك الجمع بتأويل حديث مخالفه، وصرفه إلى ظاهر الحديث الذي تمسّك به. فأمّا أهل الظاهر فإنّهم قالوا: إنَّ المفاضلة لا يمتنع أن تقع في الواجبات أنفسها، أي: إنَّ صلاة الجماعة في حقّ من فرضه صلاة الجماعة تفضل صلاة المنفرد في حقّ من سقط عنه وجوب صلاة الجماعة لمكان العذر بتلك الدرجات المذكورة. قالوا: وعلى هذا فلا تعارض بين الحديثين، واحتجّوا لذلك بقوله عليه الصلاة والسلام: «**صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم**»[٧١٣] و[٧١٤].

وأمَّا أولئك فزعموا أنَّه يمكن أن يحمل حديث الأعمى على نداء يوم الجمعة، إذ ذلك هو النداء الذي يجب على من سمعه الإتيان إليه باتّفاق[٧١٥]، وهذا فيه بُعد ـ والله أعلم ـ لأنَّ نصّ الحديث هو أنَّ أبا هريرة قال: «أتى النبي ﷺ رجل أعمى، فقال: يا رسول الله! إنَّه ليس لي قائد يقودني إلى المسجد، فسأل رسول الله أن يرخّص له فيصلّي في بيته، فرخّص له، فلمّا ولّى دعاه فقال: **هل تسمع النداء بالصلاة؟** فقال: نعم، قال: **فأجب**»[٧١٦]. وظاهر هذا يبعد أن يفهم منه نداء الجمعة، مع أنَّ الإتيان إلى صلاة الجمعة واجب على من كان في المصر وإن لم يسمع النداء، ولا أعرف في ذلك خلافًا[٧١٧].

وعارض هذا الحديث أيضًا حديث عتبان بن مالك المذكور في الموطّأ،

وفيه: أنَّ عتبان بن مالك كان يؤمّ وهو أعمى، وأنّه قال لرسول الله ﷺ: «إنَّه تكون الظلمة والمطر والسيل، وأنا رجل ضرير البصر، فصلِّ يا رسول الله في بيتي مكانًا أتّخذه مصلًّى، فجاءه رسول الله ﷺ فقال: أين تحبُّ أن أصلِّي؟ فأشار له إلى مكان من البيت، فصلّى فيه رسول الله ﷺ»[٧١٨].

وأمَّا المسألة الثانية: فإنَّ الذي دخل المسجد وقد صلّى لا يخلو من أحد وجهين: أمَّا أن يكون صلّى منفردًا، وإمَّا أن يكون صلّى في جماعة(•). فإن كان صلّى منفردًا، فقال قوم: يعيد معهم كلّ الصلوات إلَّا المغرب فقط، وممّن قال بهذا القول مالك وأصحابه[٧١٩]. وقال أبو حنيفة: يعيد الصلوات كلّها إلَّا المغرب والعصر[٧٢٠]. وقال الأوزاعي: إلَّا المغرب والصبح[٧٢١]. وقال أبو ثور: إلَّا العصر والفجر[٧٢٢]. وقال الشافعي: يعيد الصلوات كلّها[٧٢٣]*.

١٥٧: • الراجح عند الإباضية أن من صلّى فريضة منفردًا أو مع جماعة ثم وجد جماعة في المسجد صلّى معهم كانت نافلة عند الجمهور، ما لم تكن فجرًا أو عصرًا، وهو قول أبي ثور من الشافعية. (**شرح النيل: ٢٠٦/٢ - ٢٠٨، منهج الطالبين: ٣٠٤/٣ - ٣٠٥**).

---

* لا خلاف بين الإمامية أنَّه يستحبّ أن يعيد المنفرد صلاته التي صلّاها إذا وجد من يصلّي تلك الصلاة جماعة، إمامًا كان أو مأمومًا. (**الحدائق الناضرة ١١: ١٦٢ - ١٦٣، جواهر الكلام ١٣: ٢٥٩ - ٢٦٠**).

وإنّما اتّفقوا على إيجاب[٢٢٤] إعادة الصلاة عليه بالجملة، لحديث بشر بن محمد عن أبيه: أنَّ رسول الله ﷺ قال له حين دخل المسجد ولم يصلّ معه: «ما لك لم تصلّ مع الناس؟ ألست برجل مسلم؟» فقال: بلى يا رسول الله، ولكنّي صلّيت في أهلي، فقال عليه الصلاة والسلام: «**إذا جئت فصلِّ مع الناس وإن كنت قد صلّيت**»[٧٢٥]. فاختلف الناس لاحتمال تخصيص هذا العموم بالقياس أو بالدليل، فمن حمله على عمومه أوجب[٧٢٦] عليه إعادة الصلوات كلّها، وهو مذهب الشافعي[٧٢٧]. وأمَّا من استثنى من ذلك صلاة المغرب فقط فإنَّه خصّص العموم بقياس الشبه، وهو مالك رحمه الله، وذلك أنَّه زعم أنَّ صلاة المغرب هي وتر، فلو أعيدت لأشبهت صلاة الشفع التي ليست بوتر؛ لأنّها كانت تكون بمجموع ذلك ستّ ركعات، فكأنّها كانت تنتقل من جنسها إلى جنس صلاة أخرى، وذلك مبطل لها[٧٢٨]، وهذا القياس فيه ضعف؛ لأنَّ السلام قد فصل بين الأوتار[٧٢٩]، والتمسّك بالعموم أقوى من الاستثناء بهذا النوع من القياس. وأقوى من هذا: ما قاله الكوفيون من أنَّه إذا أعادها يكون قد أوتر مرتين[٧٣٠]، وقد جاء في الأثر: «لا وتران في ليلة»[٧٣١].

وأمَّا أبو حنيفة فإنَّه قال: إنَّ الصلاة الثانية تكون له نفلًا، فإن أعاد العصر يكون قد تنفّل بعد العصر، وقد جاء النهى عن ذلك[٧٣٢]، فخصّص العصر بهذا القياس، والمغرب بأنّها وتر، والوتر لا يعاد[٧٣٣]، وهذا قياس جيد إن سلّم لهم الشافعي أنَّ الصلاة الأخيرة لهم نفل[٧٣٤]. وأمَّا من فرَّق بين العصر والصبح في ذلك: فلأنّه لم تختلف الآثار في النهى عن الصلاة بعد الصبح، واختُلف في الصلاة بعد العصر كما تقدّم[٧٣٥]، وهو قول الأوزاعي[٧٣٦]. وأمَّا إذا صلّى في جماعة، فهل يعيد في جماعة أخرى؟ فأكثر الفقهاء على أنَّه

لا يعيد*، منهم مالك وأبو حنيفة[٧٣٧]، وقال بعضهم: بل يعيد، وممّن قال بهذا القول أحمد وداود وأهل الظاهر[٧٣٨].

والسبب في اختلافهم: تعارض مفهوم الآثار في ذلك، وذلك أنَّه ورد عنه عليه الصلاة والسلام أنَّه قال: «**لا تصلّى صلاة في يوم مرّتين**»[٧٣٩] وروي عنه: «أنَّه أمر الذين صلّوا في جماعة أن يعيدوا مع الجماعة الثانية»[٧٤٠].

وأيضًا فإنَّ ظاهر حديث بشر[٧٤١] يوجب الإعادة على كلّ مصلٍّ إذا جاء المسجد، فإنَّ قوته قوة العموم، والأكثر على أنَّه إذا ورد العام على سبب خاصّ لا يقتصر به على سببه[٧٤٢]، وصلاة معاذ مع النبي عليه الصلاة والسلام؛ ثم كان يؤمّ قومه في تلك الصلاة[٧٤٣] فيه دليل على جواز إعادة الصلاة في الجماعة، فذهب الناس في هذه الآثار مذهب الجمع ومذهب الترجيح.

أمَّا من ذهب مذهب الترجيح، فإنَّه أخذ بعموم قوله عليه الصلاة والسلام: «**لا تصلّى صلاة واحدة في يوم مرّتين**»، ولم يستثن من ذلك إلَّا صلاة المنفرد فقط؛ لوقوع الاتفاق عليها[٧٤٤]. وأمَّا من ذهب مذهب الجمع، فقالوا: إنَّ معنى قوله عليه الصلاة والسلام: «**لا تصلّى صلاة واحدة في يوم مرّتين**»، إنّما ذلك ألا يصلّي الرجل الصلاة الواحدة بعينها مرتين. يعتقد في كل واحدة منهما أنها فرض، بل يعتقد في الثانية أنها زائدة على الفرض، ولكنه مأمور بها. وقال قوم بل معنى هذا الحديث إنما هو للمنفرد، أعني: ألا يصلي الرجل المنفرد صلاة واحدة بعينها مرتين.

---

* الأشهر الأظهر عند الإمامية عدم استحباب إعادة الصلاة جماعة لمن صلّاها جماعةً. (**مدارك الأحكام** ٤: ٣٤٢ - ٣٤٣، **الحدائق الناضرة** ١١: ١٦٣ - ١٦٤).

الفصل الثاني
في معرفة شروط الإمامة ومن أولى بالتقديم وأحكام الإمام الخاصة به

وفي هذا الفصل مسائل أربع:

المسألة الأولى: اختلفوا فيمن أولى بالإمامة[•]، فقال مالك: يؤمّ القوم أفقههم لا أقرأهم[٧٤٥]، وبه قال الشافعي[٧٤٦]. وقال أبو حنيفة والثوري وأحمد: يؤمّ القوم أقرأهم[٧٤٧]*، والسبب في هذا الاختلاف: اختلافهم في مفهوم قوله عليه السلام: «**يؤمّ القوم أقرأهم لكتاب الله، فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسُّنَّة، فإن كانوا في السنَّة سواء فأقدمهم هجرةً، فإن كانوا في الهجرة سواء فأقدمهم إسلامًا، ولا يؤمّ الرجلُ الرجلَ في سلطانه، ولا يقعد في بيته على تكرمته[٧٤٨] إلَّا بإذنه**». وهو حديث متّفق على صحّته[٧٤٩]، لكن اختلف العلماء في مفهومه، فمنهم من حمله على ظاهره وهو أبو حنيفة[٧٥٠]، ومنهم من فهم من الأقرأ هاهنا الأفقه، لأنَّه زعم أنَّ

١٥٨: • الراجح عند الإباضية أن يكون الأولى بالإمامة أقرأ القوم للكتاب وهو مذهب أبي حنيفة والثوري وأحمد ثم أعلمهم بالسنة وأورعهم وأكبرهم سنًا وأقدمهم إسلامًا، فإن استووا اختاروا. (**شرح النيل: ٢/٢١٣ - ٢١٤، منهج الطالبين: ٣/٢٨٩**).

---

* اتّفقت الإمامية على أن صاحب المسجد الراتب فيه، وصاحب الإمارة من قِبَل الإمام العادل، وصاحب المنزل الساكن فيه، أولى من غيرهم بالتقدم في إمامة الجماعة. (**جواهر الكلام ٣٤٨ - ٣٦٦**).

الحاجة إلى الفقه في الإمامة أمسّ من الحاجة إلى القراءة، وأيضًا فإنَّ الأقرأ من الصحابة كان هو الأفقه ضرورة[٧٥١]، وذلك بخلاف ما عليه الناس اليوم.

المسألة الثانية: اختلف الناس في إمامة الصبي[•] الذي لم يبلغ الحلم إذا كان قارئًا، فأجاز ذلك قوم؛ لعموم حديث عمرو بن سلمة أنَّه كان يؤمّ قومه وهو صبي[٧٥٢]. ومنع ذلك قوم مطلقًا[٧٥٣]*. وأجازه قوم في النفل ولم يجيزوه في الفريضة، وهو مروي عن مالك[٧٥٤].

وسبب الخلاف في ذلك: هل يؤمُّ أحدٌ في صلاة غير واجبة عليه من وجبت عليه؟ وذلك لاختلاف نيّة الإمام والمأموم[٧٥٥].

المسألة الثالثة: اختلفوا في إمامة الفاسق[••]، فردّها قوم بإطلاق[٧٥٦]**،

١٥٩: • المشهور عند الإباضية أنه لا تجوز إمامة الصبي في الفرائض ولا في النوافل، ورجح البعض إمامته مطلقًا إن لم يوجد محسن للقراءة سواه وهو الأرجح عند الشافعية. (**شرح النيل: ٢/٢١٤ - ٢١٤، منهج الطالبين: ٣/٢٨٩ - ٢٩٠**).

١٦٠: •• الراجح عند الإباضية جواز إمامة الفاسق مع الكراهة، والمشهور في المذهب أن من قدم منافقًا للإمامة فقد خالف السنة. وهو رأي الجمهور. (**شرح النيل: ٢/٢١٨ - ٢١٩، منهج الطالبين: ٣/٢٩٤**).

---

* اتّفقت الإمامية على عدم صحّة إمامة الطفل غير المميّز، بلا إشكال فيه، والأشهر الأظهر، بل المشهور عن جماعة دعوى الإجماع عليه؛ عدم صحّة إمامة الصبي المميّز. (**جواهر الكلام ١٣: ٣٢٥ - ٣٢٧**).

** أجمعت الإمامية ـ إجماعًا منقولًا ومحصّلًا، مستفيضًا أو متواترًا ـ على اعتبار العدالة، فلا يجوز الائتمام بالفاسق. (**جواهر الكلام ١٣: ٢٧٥ - ٢٧٧، فقه الصادق ٦: ٢٢٦ - ٢٢٨**).

وأجازها قوم بإطلاق[٧٥٧]، وفرّق قوم بين أن يكون فسقه مقطوعًا به أو غير مقطوع به؛ فقالوا: إن كان فسقه مقطوعًا به أعاد الصلاة المصلّي وراءه أبدًا، وإن كان مظنونًا استحبّت له الإعادة في الوقت، وهذا الذي اختاره الأبهري تأوّلًا على المذهب[٧٥٨]و[٧٥٩]. ومنهم من فرَّق بين أن يكون فسقه بتأويل أو يكون بغير تأويل، مثل الذي يشرب النبيذ ويتأوّل أقوال أهل العراق، فأجازوا الصلاة وراء المتأوّل، ولم يجيزوها وراء غير المتأوّل[٧٦٠].

وسبب اختلافهم في هذا: أنَّه شيء مسكوت عنه في الشرع، والقياس فيه متعارض، فمن رأى أنَّ الفسق لما كان لا يبطل صحّة الصلاة، ولم يكن يحتاج المأموم من إمامه إلَّا صحّة صلاته فقط ـ على قول من يرى: أنَّ الإمام يحمل عن المأموم ـ أجاز إمامة الفاسق. ومن قاس الإمامة على الشهادة واتّهم الفاسق أن يكون يصلّي صلاة فاسدة ـ كما يُتّهم في الشهادة أن يكذب ـ لم يجز إمامته[٧٦١]. ولذلك فرَّق قوم بين أن يكون فسقه بتأويل أو بغير تأويل، وإلى قريب من هذا يرجع من فرَّق بين أن يكون فسقه مقطوعًا به أو غير مقطوع به؛ لأنَّه إذا كان مقطوعًا به فكأنّه غير معذور في تأويله[٧٦٢]، وقد رام أهل الظاهر أن يجيزوا إمامة الفاسق بعموم قوله عليه الصلاة والسلام: «**يؤمُّ القوم أقرأهم**»[٧٦٣]، قالوا: فلم يستثن من ذلك فاسقًا من غير فاسق[٧٦٤]، والاحتجاج بالعموم في غير المقصود ضعيف. ومنهم من فرَّق بين أن يكون فسقه في شروط صحّة الصلاة، أو في أمور خارجة عن الصلاة؛ بناءً على أنَّ الإمام إنّما يشترط فيه وقوع صلاته صحيحة[٧٦٥].

المسألة الرابعة: اختلفوا في إمامة المرأة[•]، فالجمهور على أنَّه لا يجوز أن تؤمّ الرجال[٧٦٦]*.

واختلفوا في إمامتها النساء، فأجاز ذلك الشافعي[٧٦٧]** ومنع ذلك مالك[٧٦٨]، وشذّ أبو ثور والطبري فأجازا إمامتها على الإطلاق[٧٦٩]. وإنّما اتّفق الجمهور على منعها أن تؤمّ الرجال؛ لأنَّه لو كان جائزًا لنقل ذلك عن الصدر الأول، ولأنّه أيضًا لمّا كانت سنّتهنّ في الصلاة التأخير عن الرجال، علم أنَّه ليس يجوز لهنّ التقدّم عليهم؛ لقوله ﷺ: «**أخّروهنَّ حيث أخّرهنَّ الله**»[٧٧٠و٧٧١]. ولذلك أجاز بعضهم إمامتها النساء إذا كنّ متساويات في المرتبة في الصلاة، مع أنَّه أيضًا نقل ذلك عن بعض الصدر الأول[٧٧٢]. ومن أجاز إمامتها فإنّما ذهب إلى ما رواه أبو داود من حديث أمّ ورقة: «أنَّ رسول الله ﷺ كان يزورها في بيتها، وجعل لها مؤذِّنًا يؤذِّن لها، وأمرها أن تؤمّ أهل دارها»[٧٧٣و٧٧٤].

١٦١: • الراجح عند الإباضية أنه لا تجوز إمامة المرأة للرجل مطلقًا سواء في فريضة أم غيرها. والصلاة عندئذ ـ للرجل ـ فاسدة، بينما صلاة النساء خلفها صحيحة وهو رأي الجمهور. (**شرح النيل: ٢/٢١٦ - ٢١٧، منهج الطالبين: ٣/٢٩٢ - ٢٩٥**).

---

* لا خلاف بين الإمامية ـ بل دعوى الإجماع عليه من جماعة ـ أنَّه يشترط في الإمام الذكورة إذا كان المأموم ذكرًا أو ذكرًا وأنثى، فلا تجوز إمامة المرأة لهم؛ لأصالة عدم سقوط القراءة. (**جواهر الكلام ١٣: ٣٣٦ - ٣٣٧**).

** لا خلاف بين الإمامية ـ بل الإجماع عليه كما عن جماعة ـ في جواز إمامة المرأة للنساء في النوافل التي يجوز فيها الاجتماع. (**جواهر الكلام ١٣: ٣٣٧ - ٣٤٠**).

وفي هذا الباب مسائل كثيرة، أعني: من اختلافهم في الصفات المشترطة في الإمام، تركنا ذكرها لكونها مسكوتًا عنها في الشرع. قال القاضي: وقصدنا في هذا الكتاب إنّما هو ذكر المسائل المسموعة، أو ما له تعلّق قريب بالمسموع. وأمَّا أحكام الإمام الخاصة به، فإنَّ في ذلك أربع مسائل متعلّقة بالسمع: إحداها: هل يؤمِّن الإمام إذا فرغ من قراءة أم القرآن، أم المأموم هو الذي يؤمن فقط؟ والثانية: متى يكبّر تكبيرة الإحرام؟ والثالثة: إذا ارتجّ عليه هل يفتح عليه أم لا؟ والرابعة: هل يجوز أن يكون موضعه أرفع من موضع المأمومين؟ فأمّا هل يؤمّن الإمام إذا فرغ من قراءة أم الكتاب؟ فإنَّ مالكًا ذهب في رواية ابن القاسم عنه والمصريين أنَّه لا يؤمّن(٧٧٥)*، وذهب جمهور الفقهاء إلى أنَّه يؤمّن كالمأموم سواء، وهي رواية المدنيين عن مالك(٧٧٦).

وسبب اختلافهم: أنَّ في ذلك حديثين متعارضي الظاهر: أحدهما: حديث أبي هريرة المتّفق عليه في الصحيح أنَّه قال: قال رسول الله ﷺ: «**إذا أمَّن الإمام فأمِّنوا**»(٧٧٧). والحديث الثاني: ما خرّجه مالك عن أبي هريرة أيضًا أنَّه قال عليه السلام: «**إذا قال الإمام:** ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾(٧٧٨) **فقولوا: آمين**»(٧٧٩).

فأمّا الحديث الأول فهو نصّ في تأمين الإمام، وأمَّا الحديث الثاني فيستدلّ منه على أنَّ الإمام لا يؤمّن، وذلك أنَّه لو كان يؤمّن لما أمر المأموم بالتأمين عند الفراغ من أم الكتاب قبل أن يؤمّن الإمام؛ لأنَّ الإمام كما قال

---

* المشهور بين الإمامية ـ بل عن غير واحد الإجماع عليه ـ حرمة قول: آمين في آخر الحمد، وتبطل الصلاة بها؛ لأنَّ الكلام مبطل إلَّا ما ثبت جوازه، والمحرّم غير جائز وإن كان دعاءً. (**تذكرة الفقهاء ٣: ١٦٢ - ١٦٣، مدارك الأحكام ٣: ٣٧١ - ٣٧٥، الحدائق الناضرة ٨: ١٩٦ - ٢٠٢**).

عليه الصلاة والسلام: «**إنّما جعل الإمام ليؤتمّ به**»[٧٨٠]، إلَّا أنَّ يخصّ هذا من أقوال الإمام، أعني: أن يكون للمأموم أن يؤمّن معه أو قبله، فلا يكون فيه دليل على حكم الإمام في التأمين، ويكون إنّما تضمّن حكم المأموم فقط. لكن الذي يظهر أنَّ مالكًا ذهب مذهب الترجيح للحديث الذي رواه؛ لكون السامع هو المؤمّن لا الداعي، وذهب الجمهور لترجيح الحديث الأول لكونه نصًّا، ولأنّه ليس فيه شيء من حكم الإمام، وإنّما الخلاف بينه وبين الحديث الآخر في موضع تأمين المأموم فقط، لا في هل يؤمّن الإمام أو لا يؤمّن[٧٨١]، فتأمّل هذا.

ويمكن أيضًا أن يتأوّل الحديث الأول بأن يقال: إنَّ معنى قوله: «فإذا أمَّن فأمّنوا» أي: فإذا بلغ موضع التأمين، وقد قيل: إنَّ التأمين هو الدعاء، وهذا عدول عن الظاهر لشيء غير مفهوم من الحديث إلَّا بقياس، أعني: أن يفهم من قوله: «فإذا قال: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾[٧٨٢] فأمّنوا» أنَّه لا يؤمّن الإمام[٧٨٣]. وأمَّا متى يكبّر الإمام؟ فإنَّ قومًا قالوا: لا يكبّر إلَّا بعد تمام الإقامة واستواء الصفوف، وهو مذهب مالك والشافعي وجماعة[٧٨٤]. وقوم قالوا: إنَّ موضع التكبير هو قبل أن يتمّ الإقامة، واستحسنوا تكبيره عند قول المؤذّن: قد قامت الصلاة، وهو مذهب أبي حنيفة والثوري وزفر[٧٨٥]. وسبب الخلاف في ذلك: تعارض ظاهر حديث أنس وحديث بلال، أمَّا حديث أنس فقال: أقبل علينا رسول الله ﷺ قبل أن يكبّر في الصلاة فقال: «**أقيموا صفوفكم وتراصُّوا، فإنّي أراكم من وراء ظهري**»[٧٨٦]. وظاهر هذا أنَّ الكلام منه كان بعد الفراغ من الإقامة، مثل ما روي عن عمر أنَّه كان إذا تمّت الإقامة واستوت الصفوف حينئذ يكبّر[٧٨٧]. وأمَّا حديث بلال فإنَّه روي: «أنَّه كان يقيم للنبيّ ﷺ، فكان يقول

له: يا رسول الله! لا تسبقني بآمين»[٧٨٨]. خرّجه الطحاوي. قالوا: فهذا يدلّ على أنَّ رسول الله ﷺ كان يكبّر والإقامة لم تتمّ[٧٨٩].

وأمَّا اختلافهم في الفتح[٧٩٠] على الإمام إذا ارتج عليه[٧٩١] فإنَّ مالكًا والشافعي وأكثر العلماء أجازوا الفتح عليه[٧٩٢] ومنع ذلك الكوفيون[٧٩٣]. وسبب الخلاف في ذلك: اختلاف الآثار، وذلك أنَّه روي: «أنَّ رسول الله ﷺ تردّد في آية، فلمّا انصرف قال: **أين أبي ألم يكن في القوم؟**»[٧٩٤] أي: يريد الفتح عليه. وروي عنه عليه الصلاة والسلام أنَّه قال: «**لا يفتح على الإمام**»[٧٩٥]. والخلاف في ذلك في الصدر الأول، والمنع مشهور عن علي، والجواز عن ابن عمر مشهور[٧٩٦]. وأمَّا موضع الإمام: فإنَّ قومًا أجازوا أن يكون أرفع من موضع المأمومين[٧٩٧]، وقوم منعوا ذلك[٧٩٨]*، وقوم استحبّوا من ذلك اليسير، وهو مذهب مالك[٧٩٩]. وسبب الخلاف في ذلك حديثان متعارضان: أحدهما: الحديث الثابت: «أنَّه عليه الصلاة والسلام أمَّ الناس على المنبر ليعلّمهم الصلاة، وأنّه كان إذا أراد أن يسجد نزل من على المنبر»[٨٠٠].

والثاني: ما رواه أبو داود أنَّ حذيفة أمَّ الناس على دكّان، فأخذ ابن مسعود بقميصه فجذبه، فلمّا فرغ من صلاته قال: ألم تعلم أنَّهم كانوا ينهون عن ذلك، أو يُنهى عن ذلك؟[٨٠١].

---

* المشهور بين الإمامية أنَّه لا تنعقد الصلاة والإمام أعلى من المأمومين بما يعتدّ به. وأجمعت الإمامية ـ كما عن التذكرة وغيرها ـ على أنَّه لو كان العلو يسيرًا جاز إجماعًا. (**جواهر الكلام ١٣: ١٦٥ - ١٧١، فقه الصادق ٦: ١٦٣ - ١٦٦**).

وقد اختلفوا هل يجب على الإمام أن ينــوي الإمامة أم لا؟ فذهب قوم إلى أنَّه ليس ذلك بواجب عليــه[٨٠٢]* لحديث ابن عبّاس: «أنَّه قام إلى جنب رســول الله ﷺ بعد دخوله في الصلاة»[٨٠٣]، ورأى قوم أنَّ هذا محتمل، وأنّه لا بدّ من ذلــك إذا كان يحمل بعض أفعال الصلاة عن المأمومين[٨٠٤]، وهذا على مذهب من يرى أنَّ الإمام يحمل فرضًا أو نفلًا عن المأمومين.

الفصل الثالث

في مقام المأموم من الإمام، والأحكام الخاصّة بالمأمومين

وفي هذا الباب خمس مسائل:

المسألة الأولى: اتَّفق جمهور العلماء على أنَّ سُنَّة الواحد المنفرد أن يقوم عن يمين الإمــام[٨٠٥]•** لثبوت ذلك من حديــث ابن عباس[٨٠٦]

١٦٢: • المشــهور عند الإباضية أن صلاة الواحد خلف الإمام تكون بالوقوف عن يمينه. بحيث يســبقه الإمام بمنكبه، ورجلاه تكونان بحذاء الإمام ولو ساواه المأموم عند السجود أو سبقه لطوله. قال الإباضية هو السنة وإن كانوا أكثر اصطفوا خلفه، وهو رأي الجمهور والإمامية. (**شرح النيل: ٢/٢٢٠، منهج الطالبين: ٣/٣٢٤، ٣٨٣**).

---

* لا خلاف بين الإمامية في أنَّه لا يشــترط فــي صحّة الجماعــة المندوبة وترتّب أحكامها بالنســبة للإمام والمأموم أن ينوي الإمام الإمامة وإن أمّ النساء؛ للأصل في وجــه، وإطــلاق الأدلّة. (**مــدارك الأحــكام ٤: ٣٣٢ - ٣٣٣، جواهــر الكلام ١٣: ٣٤٧**).

** المشهور بين الإمامية نقلًا وتحصيلًا أنَّه يستحبّ أن يقف المأموم عن يمين الإمام ـ لا خلفه ولا يســاره ـ إن كان رجلًا واحــدًا. (**الحدائق الناضــرة ١١: ٨٩ - ٩٣، جواهر الكلام ١٣: ٢٤٦ - ٢٤٩**).

وغيره[٨٠٧] وأنّهم إن كانوا ثلاثة سوى الإمام، قاموا وراءه[٨٠٨]*.

واختلفوا إذا كانا اثنين سوى الإمام، فذهب مالك والشافعي إلى أنّهما يقومان خلف الإمام[٨٠٩]، وقال أبو حنيفة وأصحابه والكوفيون: بل يقوم الإمام بينهما[٨١٠].

والسبب في اختلافهم: أنَّ في ذلك حديثين متعارضين: أحدهما: حديث جابر بن عبد الله قال: «قمت عن يسار رسول الله ﷺ، فأخذ بيدي فأدارني حتّى أقامني عن يمينه، ثمّ جاء جابر بن صخر فتؤضّأ، ثمّ جاء فقام عن يسار رسول الله ﷺ فأخذ بأيدينا جميعًا، فدفعنا حتّى قمنا خلفه»[٨١١]. والحديث الثاني: حديث ابن مسعود: أنَّه صلّى بعلقمة والأسود فقام وسطهما»[٨١٢]. وأسنده إلى النبي ﷺ. قال أبو عمر: واختلف رواة هذا الحديث، فبعضهم أوقفه[٨١٣] وبعضهم أسنده[٨١٤]، والصحيح أنَّه موقوف[٨١٥].

وأمَّا أنَّ سنة المرأة أن تقف خلف الرجل أو الرجال إن كان هنالك رجل سوى الإمام، أو خلف الإمام إن كانت وحدها**، فلا أعلم في ذلك خلافًا[٨١٦] لثبوت ذلك من حديث أنس الذي خرّجه البخاري[٨١٧]: «أنَّ النبيّ ﷺ صلى به وبأمّه أو خالته، قال: فأقامني عن يمينه، وأقام المرأة خلفنا»[٨١٨]. والذي خرّجه عنه[٨١٩] أيضًا مالك أنَّه قال: «فصففت أنا واليتيم وراءه عليه السلام،

---

* المشهور بين الإمامية أنَّه يستحبّ أن يقف المأموم خلف الإمام إن كانوا جماعة. (**تذكرة الفقهاء ٤: ٢٤٣ - ٢٤٤، جواهر الكلام ١٣: ٢٤٧ - ٢٥١**).

** المشهور بين الإمامية أنَّه لو كان المأموم أنثى ولو متعدّدة فالمستحبّ أن تقف خلف الإمام (الذكر) للأمر به. (**مدارك الأحكام ٤: ٣٣٩، جواهر الكلام ١٣: ٢٥١ - ٢٥٣**).

والعجوز من ورائنا»[٨٢٠]. وسُنَّة الواحد عند الجمهور: أن يقف عن يمين الإمام[٨٢١] لحديث ابن عبّاس[٨٢٢] حين بات عند ميمونة. وقال قوم: عن يساره[٨٢٣]. ولا خلاف في أنَّ المرأة الواحدة تصلّي خلف الإمام، وأنّها إن كانت مع الرجل صلّى الرجل إلى جانب الإمام، والمرأة خلفه[٨٢٤]*.

المسألة الثانية: أجمع العلماء على أنَّ الصفّ الأوّل مرغّب فيه(•)[٨٢٥]**، وكذلك تراصّ الصفوف وتسويتها*** لثبوت الأمر بذلك عن

١٦٣: • اتفق فقهاء الإباضية على أن أفضلية الصفوف في الصلاة للأول ثم الذي يليه، وأفضل الأوضاع في الصفوف خلفه ثم الميامن، ورجّحوا أفضلية من بيساره عند الاستواء في العدد لأن التوسط ـ للإمام ـ مندوب وصورته الكاملة أن يكون عن اليمين والشمال عدد سواء خلفه قدر السجود. وإذا صلى الفرد خلف الإمام بمفرده بعيدًا عن الصفوف يجزيه مع العذر كخوف على مال أو نفس أو لحر أو لبرد، وهو مذهب الجمهور. أما لغير عذر فالراجح ـ عند الإباضية ـ أنها لا تجزئ. (**شرح النيل: ٢/٢٢٤ - ٢٢٦، منهج الطالبين: ٣/٣٢٨، ٣٤٧**).

---

* ذكر جماعة من فقهاء الإمامية من دون نقل خلاف أنَّه لو كان المأموم رجلًا وامرأة والإمام رجلًا، وقف الرجل على يمينه والمرأة خلفه. (**تذكرة الفقهاء ٤: ٢٤٧ - ٢٤٨، الحدائق الناضرة ١١: ٩٥**).

** أجمعت الإمامية على استحباب أن يكون في الصفّ الأوّل أهل الفضل، ممّن له مزية في العلم، والكمال، والعقل، والورع، والتقوى، وأن يكون يمينه لأفضلهم في الصفّ الأوّل، فإنَّه أفضل الصفوف. (**جواهر الكلام ١٣: ٢٦٤ - ٢٦٦، مهذب الأحكام ٨: ١٥٣ - ١٥٤**).

*** أجمعت الإمامية على استحباب إقامة الصفوف، واعتدالها، وسدّ الفرج الواقعة فيها، والمحاذاة بين المناكب. (**مهذّب الأحكام ٨: ١٥٤ - ١٥٥**).

رسول الله ﷺ. واختلفوا إذا صلّى إنسان خلف الصفّ وحده، فالجمهور على أنَّ صلاته تجزئ*. وقال أحمد وأبو ثور وجماعة: صلاته فاسدة[٨٢٦].

وسبب اختلافهم: اختلاف في تصحيح حديث وابصة[٨٢٧] ومخالفة العمل له، وحديث وابصة هو أنَّه قال عليه السلام: «**لا صلاة لقائم خلف الصفّ**»[٨٢٨]. وكان الشافعي يرى أنَّ هذا يعارضه قيام العجوز وحدها خلف الصفّ في حديث أنس[٨٢٩]. وكان أحمد يقول: ليس في ذلك حجة؛ لأنَّ سُنَّة النساء هي القيام خلف الرجال. وكان أحمد كما قلنا يصحّح حديث وابصة[٨٣٠] و[٨٣١].

وقال غيره: هو مضطرب الإسناد لا تقوم به حجّة[٨٣٢]. واحتجّ الجمهور بحديث أبي بكرة[٨٣٣] أنَّه ركع دون الصفّ، فلم يأمره رسول الله ﷺ بالإعادة، وقال له: «**زادك الله حرصًا ولا تعد**»[٨٣٤] و[٨٣٥]، ولو حمل هذا على الندب لم يكن تعارض، أعني: بين حديث وابصة وحديث أبي بكرة.

المسألة الثالثة: اختلف الصدر الأوّل في الرجل يريد الصلاة فيسمع الإقامة، هل يسرع المشي إلى المسجد أم لا[•] مخافة أن يفوته جزء من

١٦٤: • لا خلاف عند فقهاء الإباضية أن المسارعة إلى الجماعة في كل مسجد عامر فرض على الكفاية لكن مع السكينة، وهو ثابت في عموم الفتاوى في صلاة الجماعة وحال الإمام ومن خلفه وهو مذهب الجمهور. (**شرح النيل**: ٢/٢٠٦-٢٠٩، ٢٢٨-٢٣٠، **منهج الطالبين**: ٣/٣٠٦-٣٠٧، ٣١٠-٣١١، ٣١٥-٣١٧، ٣٣٨-٣٤٠).

---

* المشهور بين الإمامية أنَّه يكره أن يقوم المأموم وحده مع سعة الصفوف إذا كان رجلًا. (**مدارك الأحكام** ٤: ٣٤٥-٣٤٦، **مهذّب الأحكام** ٨: ١٥٩).

الصلاة؟ فروي عن عمرو وابن مسعود أنَّهم كانوا يسرعون المشي إذا سمعوا الإقامة، وروي عن زيد بن ثابت وأبي ذر وغيرهم من الصحابة أنَّهم كانوا لا يرون السعي، بل أن تؤتى الصلاة بوقار وسكينة(٨٣٦)، وبهذا القول قال فقهاء الأمصار لحديث أبي هريرة الثابت: «إذا ثوِّب بالصلاة فلا تأتوها وأنتم تسعون، واتوها وعليكم السكينة»(٨٣٧)و(٨٣٨). ويشبه أن يكون سبب الخلاف في ذلك أنَّه لم يبلغهم هذا الحديث، أو رأوا أنَّ الكتاب يعارضه لقوله تعالى: ﴿فَٱسْتَبِقُواْ ٱلْخَيْرَٰتِ﴾(٨٣٩) وقوله: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ ۝ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾(٨٤٠) وقوله: ﴿وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾(٨٤١). وبالجملة: فأصول الشرع تشهد بالمبادرة إلى الخير، لكن إذا صحّ الحديث وجب أن تستثنى الصلاة من بين سائر أعمال القرب.

المسألة الرابعة: متى يستحبّ أن يقام إلى الصلاة؟(•) فبعض استحسن

١٦٥: • الراجح عند فقهاء الإباضية القيام إلى الصلاة أول وقتها في الجماعة وإدراك تكبيرة الإحرام مع الإمام والمسارعة في ذلك أولى إلا لمن دخل المسجد لفريضة قبل الإمام فصلى، ثم أقام المقيم فإن رجا أن يتم ركعتين أتمهما ولو نافلة. وإن كان في أول الصلاة قطع ودخل مع الإمام، وهو مذهب الجمهور والإمامية. (**شرح النيل: ٢٠٦/٢، ٢٢٨، منهج الطالبين: ٣٣٦/٣**).

---

* المشهور بين الإمامية أنَّ وقت القيام إلى الصلاة ـ صلاة الجماعة ـ إذا قال المؤذّن: قد قامت الصلاة. (**مدارك الأحكام ٤: ٣٤٦ - ٣٤٧، الحدائق الناضرة ١١: ١٧٩، جواهر الكلام ١٣: ٢٧٢ - ٢٧٣**).

البدء في أول الإقامة على الأصل في الترغيب في المسارعة[٨٤٢]، وبعض عند قوله: قد قامت الصلاة[٨٤٣]*، وبعضهم عند: حيَّ على الفلاح[٨٤٤]، وبعضهم قال: حتّى يروا الإمام[٨٤٥]، وبعضهم لم يحدّ في ذلك حدًّا؛ كمالك رضي الله عنه، فإنَّه وكّل ذلك إلى قدر طاقة الناس[٨٤٦]. وليس في هذا شرع مسموع، إلَّا حديث أبي قتادة أنَّه قال عليه الصلاة والسلام: «**إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتّى تروني**»[٨٤٧] فإن صحّ هذا وجب العمل به[٨٤٨]، وإلَّا فالمسألة باقية على أصلها المعفو عنه، أعني: أنَّه ليس فيها شرع، وأنّه متى قام كلّ فحسن[٨٤٩].

المسألة الخامسة: ذهب مالك وكثير من العلماء إلى أنَّ الداخل وراء الإمام إذا خاف فوات الركعة[•] ـ بأن يرفع الإمام رأسه منها إن تمادى حتّى يصل إلى الصف الأوّل ـ أنَّ له أن يركع دون الصف الأوّل، ثمّ يدبّ راكعًا[٨٥٠]*، وكره ذلك الشافعي[٨٥١]، وفرّق أبو حنيفة بين الجماعة والواحد،

١٦٦: • المشهور عند الإباضية أن من دخل المسجد وخاف أن يركع الإمام قبل أن يصل إلى الصف يجوز له الدخول في الصلاة قبل الوصول إليه فإذا قام من الركوع زحف إلى الصف وهو يقرأ. وهو مروي عن مالك وأجازه الشافعي مع الكراهة وأباحه الإمام أبو حنيفة للجماعة دون الفرد. ورجحه الإمامية مطلقًا. (**منهج الطالبين**: ٣/٣٤٠).

---

* لا خلاف بين الإمامية في أنَّه لو دخل المأموم المسجد، وكان الإمام راكعًا، وخاف فوت الركوع، جاز أن يكبّر ويركع ويمشي راكعًا حتّى يلتحق بالصف؛ لأنّها مسارعة في تحصيل فضيلة الجماعة، فكان سائغًا، والمشي في الركوع لإدراك الصف غير مبطل. (**مدارك الأحكام** ٤: ٣٧٤ - ٣٧٥، **فقه الصادق** ٦: ٣٠٤ - ٣٠٨).

فكرهه للواحد، وأجازه للجماعة(٨٥٢). وما ذهب إليه مالك مروي عن زيد بن ثابت وابن مسعود(٨٥٣).

وسبب اختلافهم: اختلافهم في تصحيح حديث أبي بكرة، وهو: «أنَّه دخل المسجد ورسول الله ﷺ يصلّي بالناس وهم ركوع، فركع ثمّ سعى إلى الصف، فلمّا انصرف رسول الله ﷺ قال: من الساعي؟ قال أبو بكرة: أنا، قال: **زادك الله حرصًا ولا تعد**»(٨٥٤)و(٨٥٥).

الفصل الرابع
في معرفة ما يجب على المأموم أن يتّبع فيه الإمام(•)

وأجمع العلماء على أنَّه يجب على المأموم أن يتّبع الإمام في جميع أقواله* وأفعاله(٨٥٦)** إلَّا في قوله: سمع الله لمن حمده، وفي جلوسه إذا صلّى

١٦٧: • أجمع الإباضية على أنه يجب اتباع الإمام في الأقوال غير سمّع الله لمن حمده، والأفعال إن لم يصل جالسًا لعذر ولا يقتدي به في جلوسه. وينبه الإمام إذا سها أو أخطأ. ولا يُتأخر عنه في ركوع أو سجود، وهو مذهب الجمهور والإمامية. (**شرح النيل: ٢/٢٥٧ - ٢٦٥، منهج الطالبين: ٣/٣٥١ - ٣٥٥، ٣٥٩ - ٣٦٠، ٣٨٢**).

---

* الأشهر عند فقهاء الإمامية أنَّه لا تجب المتابعة في سائر الأذكار من القراءة ـ حيث تجوز أو تجب ـ وذكر الركوع والسجود والتشهّد والأذكار المستحبّة. (**مدارك الأحكام ٤: ٣٢٦ - ٣٢٧، جواهر الكلام ١٣: ٢٠١، ٢٠٧ - ٢١٠، مهذّب الأحكام ٨: ٥١ - ٥٢**).

** أجمعت الإمامية على أنَّه تجب المتابعة في صلاة الجماعة على المأموم للإمام في الأفعال. (**مدارك الأحكام ٤: ٣٢٦، جواهر الكلام ١٣: ٢٠١**).

جالسًا لمرض، عند من أجاز إمامة الجالس. وأمَّا اختلافهم في قوله: سمع الله لمن حمده، فإنَّ طائفة ذهبت إلى أنَّ الإمام يقول إذا رفع رأسه من الركوع: سمع الله لمن حمده فقط، ويقول المأموم: ربنا ولك الحمد فقط، وممّن قال بهذا القول مالك وأبو حنيفة وغيرهما(٨٥٧). وذهبت طائفة أخرى إلى أنَّ الإمام والمأموم يقولان جميعًا: سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد، وأنّ المأموم يتّبع فيهما معًا الإمام، كسائر التكبير سواء(٨٥٨). وقد روي عن أبي حنيفة أنَّ المنفرد والإمام يقولانهما جميعًا(٨٥٩)، ولا خلاف في المنفرد، أعني: أنَّه يقولهما جميعًا(٨٦٠)*.

وسبب الاختلاف في ذلك حديثان متعارضان: أحدهما: حديث أنس أنَّ النبيّ ﷺ قال: «**إنّما جعل الإمام ليؤتمّ به، فإذا ركع فاركعوا، وإذا رفع فارفعوا، وإذا قال: سمع الله لمن حمده فقولوا: ربنا ولك الحمد**»(٨٦١). والحديث الثاني: حديث ابن عمر: «أنَّه ﷺ كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه حذو منكبيه، وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك أيضًا وقال: سمع الله لمن حمده ربّنا ولك الحمد»(٨٦٢). فمن رجّح مفهوم حديث أنس قال: لا يقول المأموم: سمع الله لمن حمده، ولا الإمام: ربّنا ولك الحمد، وهو من باب دليل الخطاب؛ لأنَّه جعل حكم المسكوت عنه بخلاف حكم المنطوق به(٨٦٣). ومن رجّح حديث ابن عمر قال: يقول الإمام: ربّنا ولك الحمد، ويجب على المأموم أن يتّبع الإمام في قوله: سمع الله لمن حمده؛ لعموم قوله: «**إنّما جعل الإمام ليؤتمّ به**»(٨٦٤). ومن جمع بين الحديثين فرَّق في ذلك بين الإمام والمأموم(٨٦٥).

---

* المشهور بين الإمامية أنَّه يستحبّ أن يقول المصلّي، إمامًا كان أو مأمومًا بعد رفع رأسه: سمع الله لمن حمده. (**مدارك الأحكام ٣: ٣٩٨ - ٣٩٩، جواهر الكلام ١٠: ١١٣ - ١١٤، فقه الصادق ٥: ٢٧ - ٢٨**).

والحقّ في ذلك: أنَّ حديث أنس يقتضي بدليل الخطاب أنَّ الإمام لا يقول: ربّنا ولك الحمد، وأنّ المأموم لا يقول: سمع الله لمن حمده. وحديث ابن عمر يقتضي نصًّا أنَّ الإمام يقول: ربّنا ولك الحمد، فلا يجب أن يترك النصّ بدليل الخطاب، فإنَّ النصّ أقوى من دليل الخطاب. وحديث أنس يقتضي بعمومه أنَّ المأموم يقول: سمع الله لمن حمده بعموم قوله: «**إنّما جعل الإمام ليؤتمّ به**»، وبدليل خطابه ألا يقولها، فوجب أن يرجّح بين العموم ودليل الخطاب، ولا خلاف أنَّ العموم أقوى من دليل الخطاب، لكنّ العموم يختلف أيضًا في القوة والضعف، ولذلك ليس يبعد أن يكون بعض أدلّة الخطاب أقوى من بعض أدلّة العموم، فالمسألة ـ لعمري ـ اجتهادية، أعني: في العموم.

وأمَّا المسألة الثانية: وهي صلاة القائم خلف القاعد[•]: فإنَّ حاصل القول فيها: أنَّ العلماء اتّفقوا على أنَّه ليس للصحيح أن يصلّي فرضًا قاعدًا إذا كان منفردًا أو إمامًا؛ لقوله تعالى: ﴿وَقُومُواْ لِلَّهِ قَٰنِتِينَ﴾(٨٦٦) و(٨٦٧)*.

١٦٨: • المشهور عند الإباضية أن الصحيح ـ غير المريض ـ يصلّي خلف القاعد لعذر قائمًا وهو الراجح عند الشافعية والأحناف والظاهرية. (**شرح النيل**: ٣/٢٥٧ ـ ٢٥٨).

---

* أجمعت الإمامية على أنَّه يجب القيام في الفرائض مع الاختيار؛ للكتاب وهو قوله تعالى: ﴿وَقُومُواْ لِلَّهِ قَٰنِتِينَ﴾. وأجمعت الإمامية على أنَّ القيام ركن في الصلاة، تبطل بالإخلال به عمدًا أو سهوًا. (**جواهر الكلام** ٩: ٢٣٨ ـ ٢٣٩، **فقه الصادق** ٤: ٣٦٨ ـ ٣٦٩).

واختلفوا إذا كان المأموم صحيحًا فصلّى خلف إمام مريض يصلّي قاعدًا على ثلاثة أقوال: أحدها: أنَّ المأموم يصلّي خلفه قاعدًا، وممّن قال بهذا القول: أحمد وإسحاق[٨٦٨]. والقول الثاني: أنَّهم يصلّون خلفه قيامًا. قال أبو عمر بن عبدالبر: وعلى هذا جماعة فقهاء الأمصار: الشافعي وأصحابه وأبو حنيفة وأصحابه وأهل الظاهر وأبو ثور وغيرهم[٨٦٩]، وزاد هؤلاء فقالوا: يصلّون وراءه قيامًا وإن كان لا يقوى على الركوع والسجود بل يومئ إيماءً[٨٧٠].

وروى ابن القاسم أنَّه لا تجوز إمامة القاعد، وأنّه إن صلّوا خلفه قيامًا أو قعودًا بطلت صلاتهم[٨٧١]*، وقد روي عن مالك: أنَّهم يعيدون الصلاة في الوقت[٨٧٢]، وهذا إنّما بني على الكراهة لا على المنع، والأوّل هو المشهور عنه.

وسبب الاختلاف: تعارض الآثار في ذلك، ومعارضة العمل للآثار، أعني: عمل أهل المدينة عند مالك[٨٧٣]، وذلك أنَّ في ذلك حديثين متعارضين: أحدهما: حديث أنس، وهو قوله عليه السلام: «**وإذا صلّى قاعدًا فصلّوا قعودًا**»[٨٧٤]. وحديث عائشة في معناه، وهو: أنَّه صلّى ﷺ وهو شاك جالسًا، وصلّى وراءه قوم قيامًا، فأشار إليهم أن اجلسوا، فلمّا انصرف قال: «**إنّما جعل الإمام ليؤتمّ به، فإذا ركع فاركعوا وإذا رفع فارفعوا، وإذا صلّى جالسًا فصلّوا جلوسًا**»[٨٧٥].

---

* المشهور بين الإمامية أنَّه يعتبر في الإمام ألا يكون قاعدًا بقائم. (**تذكرة الفقهاء ٤: ٢٨٧، ٢٨٩، الحدائق الناضرة ١١: ١٩٣، مفتاح الكرامة ٦: ١٦٣٥ - ١٦٣٦ جواهر الكلام ١٣: ٣٢٧ - ٣٢٨، فقه الصادق ٦: ٢٨٨**).

والحديث الثاني: حديث عائشة: «أنَّ رسول الله ﷺ خرج في مرضه الذي توفّي منه، فأتى المسجد فوجد أبا بكر وهو قائم يصلّي بالناس، فاستأخر أبو بكر، فأشار إليه رسول الله ﷺ أن كما أنت، فجلس رسول الله ﷺ إلى جنب أبي بكر، فكان أبو بكر يصلّي بصلاة رسول الله ﷺ، وكان الناس يصلّون بصلاة أبي بكر»[٨٧٦].

فذهب الناس في هذين الحديثين مذهبين: مذهب النسخ، ومذهب الترجيح. فأمّا من ذهب مذهب النسخ، فإنّهم قالوا: إنَّ ظاهر حديث عائشة وهو: «أنَّ النبيّ عليه الصلاة والسلام كان يؤمّ الناس، وأنّ أبا بكر كان مسمعًا» لأنَّه لا يجوز أن يكون إمامان في صلاة واحدة، وإنّ الناس كانوا قيامًا، وإنّ النبيّ عليه الصلاة والسلام كان جالسًا، فوجب أن يكون هذا من فعله عليه الصلاة والسلام، إذا كان آخر فعله ناسخًا لقوله وفعله المتقدّم[٨٧٧]. وأمَّا من ذهب مذهب الترجيح، فإنّهم رجّحوا حديث أنس، بأن قالوا: إنَّ هذا الحديث قد اضطربت الرواية عن عائشة فيه فيمن كان الإمام، هل رسول الله ﷺ أو أبو بكر؟[٨٧٨]. وأمَّا مالك فليس له مستند من السماع؛ لأنَّ كلا الحديثين اتّفقا على جواز إمامة القاعد، وإنّما اختلفا في قيام المأموم أو قعوده، حتّى إنَّه لقد قال أبو محمد بن حزم: إنَّه ليس في حديث عائشة أنَّ الناس صلّوا، لا قيامًا ولا قعودًا، وليس يجب أن يترك المنصوص عليه لشيء لم ينصّ عليه[٨٧٩]. قال أبو عمر: وقد ذكر أبو المصعب في مختصره عن مالك أنَّه قال: لا يؤمّ الناس أحد قاعدًا، فإن أمّهم قاعدًا فسدت صلاتهم وصلاته؛ لأنَّ النبي ﷺ قال: «**لا يؤمّنّ أحد بعدي قاعدًا**»[٨٨٠]. قال أبو عمر وهذا حديث لا يصحّ عند أهل العلم بالحديث؛ لأنَّه يرويه جابر الجعفي[٨٨١] مرسلًا، وليس بحجّة في ما أسند، فكيف فيما أرسل؟[٨٨٢]. وقد روى

ابن القاسم عن مالك أنَّه كان يحتجّ بما رواه ربيعة بن أبي عبد الرحمٰن[٨٨٣]: «أنَّ رسول الله ﷺ خرج وهو مريض، فكان أبو بكر هو الإمام، وكان رسول الله ﷺ يصلّي بصلاة أبي بكر وقال: ما مات نبيّ حتّى يؤمّه رجل من أمّته»[٨٨٤و٨٨٥]. وهذا ليس فيه حجّة إلَّا أن يتوهّم أنَّه ائتمّ بأبي بكر، لأنَّه لا تجوز صلاة الإمام القاعد، وهذا ظنّ يجب ألا يترك له النصّ، مع ضعف هذا الحديث.

الفصل الخامس
في صفة الاتّباع(*)

وفيه مسألتان: إحداهما: في وقت تكبيرة الإحرام للمأموم، والثانية: في حكم من رفع رأسه قبل الإمام. أمَّا اختلافهم في وقت تكبير المأموم، فإنَّ مالكًا استحسن أن يكبّر بعد فراغ الإمام من تكبيرة الإحرام، قال: وإن كبّر معه أجزأه، وقد قيل: إنَّه لا يجزئه، وأمَّا إن كبّر قبله فلا يجزئه[٨٨٦]*. وقال

١٦٩: • المشهور عند الإباضية أن المأموم لا يبدأ بالتكبير حتى يقطع الإمام تكبيره، وهو قول مالك وأحد قولي الشافعية، ولا يرفع رأسه حتى يرفع الإمام، ومن تعمد سبقه أعاد ومن أبطأ بركوع أو سجود حتى رجع الإمام أعاد، وهو مذهب أبي حنيفة. (**شرح النيل: ٢/٢٥٧ - ٢٦١، منهج الطالبين: ٣/٣٥١ - ٣٥٣**).

---

* المشهور بين الإمامية أنَّ المراد بالمتابعة الواجبة في تكبيرة الإحرام هو عدم تقدّم المأموم؛ للأصل، وصدق الامتثال. (**جواهر الكلام ١٣: ٢٠٨، فقه الصادق ٦: ٢١٩ - ٢٢١**).

أبو حنيفة وغيره: يكبّر مع تكبيرة الإمام، فإن فرغ قبله لم يجزه(٨٨٧). وأمَّا الشافعي فعنه في ذلك روايتان: إحداهما: مثل قول مالك وهو الأشهر، والثانية: أنَّ المأموم إن كبّر قبل الإمام أجزأه(٨٨٨).

وسبب الخلاف: أنَّ في ذلك حديثين متعارضين: أحدهما: قوله عليه الصلاة والسلام: «**فإذا كبّر فكبِّروا**»(٨٨٩)؛ الثاني: ما روي «أنَّه عليه الصلاة والسلام كبَّر في صلاة من الصلوات، ثمّ أشار إليهم أن امكثوا، فذهب ثمّ رجع وعلى رأسه أثر الماء»(٨٩٠) فظاهر هذا أنَّ تكبيره(٨٩١) وقع بعد تكبيرهم؛ لأنَّه لم يكن له تكبير(٨٩٢) أوّلًا؛ لمكان عدم الطهارة، وهو أيضًا مبني على أصله: أنَّ صلاة المأموم غير مرتبطة بصلاة الإمام، والحديث ليس فيه ذكر: هل استأنفوا التكبير أو لم يستأنفوه، فليس ينبغي أن يحمل على أحدهما إلَّا بتوقيف، والأصل هو الاتّباع، وذلك لا يكون إلَّا بعد أن يتقدّم الإمام إمَّا بالتكبير وإمَّا بافتتاحه(٨٩٣).

وأمَّا من رفع رأسه قبل الإمام: فإنَّ الجمهور يرون أنَّه أساء ولكن صلاته جائزة، وأنّه يجب عليه أن يرجع فيتّبع الإمام(٨٩٤). وذهب قوم إلى أنَّ صلاته تبطل للوعيد الذي جاء في ذلك(٨٩٥)*، وهو قوله عليه الصلاة والسلام: «**أما يخاف الذي يرفع رأسه قبل الإمام أن يحول الله رأسه رأس حمار؟**»(٨٩٦) و(٨٩٧).

---

* المشهور بين الإمامية ـ نقلًا وتحصيلًا ـ أنَّه لو رفع المأموم رأسه عامدًا استمر، بمعنى أنَّه إن رفع رأسه عمدًا لم يجز له المتابعة. والمشهور بين الإمامية أنَّه لو رفع رأسه ناسيًا وجب عليه العود والمتابعة. (**مدارك الأحكام** ٤: ٣٢٧ - ٣٢٩، **جواهر الكلام** ١٣: ٢١٢ - ٢١٧).

الفصل السادس

في ما حمله الإمام عن المأمومين(•)

واتفقوا على أنَّه لا يحمل الإمام عن المأموم شيئًا من فرائض الصلاة(٨٩٨) ما عدا القراءة* فإنّهم اختلفوا في ذلك على ثلاثة أقوال**:

أحدها: أنَّ المأموم يقرأ مع الإمام في ما أسرّ فيه، ولا يقرأ معه في ما جهر به***، والثاني: أنَّه لا يقرأ معه أصلًا، والثالث: أنَّه يقرأ فيما أسرّ أم الكتاب

١٧٠: • اتفق الإباضية على أن الإمام يحمل عن المأموم القراءة الأولى (السورة والفاتحة) في الركعة الأولى والمشهور أنه يحمل الفاتحة فقط، ورجح البعض في حمله كل عمل سوي تكبيرة الإحرام. فالإمام يجبر صلاة المأمومين. قالوا: «فالأئمة وفدنا إلى ربنا». (**شرح النيل: ٢/٢١٩، ٢٦٣ - ٢٦٤، منهج الطالبين: ٣/٣٥٤ - ٣٥٥**).

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتبة الأوقاف

* لا إشكال ظاهرًا عند الإمامية في أنَّ الإمام لا يتحمّل عن المأموم شيئًا من أفعال الصلاة، غير القراءة في الأوليين إذا ائتمّ به فيهما (**مهذّب الأحكام ٨: ٧٠**).

** أجمعت الإمامية على سقوط وجوب القراءة عن المأموم. (**جواهر الكلام ١٣: ١٨١**).

*** أجمعت الإمامية ـ إجماعًا محصّلًا ومنقولًا مستفيضًا حدّ الاستفاضة ـ على أنَّه لا قراءة واجبة على المأموم غير المسبوق في الأوليين في الصلوات الجهرية إذا سمع صوت الإمام. وأجمعت الإمامية على أنَّه لا قراءة راجحة في الأوليين منهما مع سماع صوت الإمام. (**تذكرة الفقهاء ٤: ٣٤١ - ٣٤٣، جواهر الكلام ١٣: ١٨١ - ١٩٥**).

وغيرها، وفي ما جهر أم الكتاب فقط. وبعضهم فرَّق في الجهر بين أن يسمع قراءة الإمام أو لا يسمع، فأوجب عليه القراءة إذا لم يسمع، ونهاه عنها إذا سمع. وبالأوّل قال مالك، إلَّا أنَّه يستحسن له القراءة في ما أسرّ فيه الإمام[٨٩٩]، وبالثاني قال أبو حنيفة[٩٠٠]، وبالثالث قال الشافعي[٩٠١]. والتفرقة بين أن يسمع أو لا يسمع هو قول أحمد بن حنبل[٩٠٢].

والسبب في اختلافهم: اختلاف الأحاديث في هذا الباب، وبناء بعضها على بعض، وذلك أنَّ في ذلك أربعة أحاديث: أحدها: قوله عليه الصلاة والسلام: «**لا صلاة إلَّا بفاتحة الكتاب**»[٩٠٣]. وما ورد من الأحاديث في هذا المعنى ممّا قد ذكرناه في باب وجوب القراءة. والثاني: ما روى مالك عن أبي هريرة: أنَّ رسول الله ﷺ انصرف من صلاة جهر فيها بالقراءة، فقال: **هل قرأ معي منكم أحد آنفًا؟** فقال رجل: نعم، أنا يا رسول الله، فقال رسول الله ﷺ «**إنّي أقول ما لي أنازع القرآن؟**». فانتهى الناس عن القراءة في ما جهر فيه رسول الله ﷺ[٩٠٤]. والثالث: حديث عبادة بن الصامت قال: «صلّى بنا رسول الله صلاة الغداة[٩٠٥] فثقلت عليه القراءة، فلمّا انصرف قال: **إنّي لأراكم تقرأون وراء الإمام!** قلنا: نعم، قال: **فلا تفعلوا إلَّا بأمّ القرآن**»[٩٠٦]. قال أبو عمر: وحديث عبادة بن الصامت هنا من رواية مكحول وغيره متصل السند صحيح[٩٠٧]. والحديث الرابع: حديث جابر عن النبي عليه الصلاة والسلام قال: «**من كان له إمام فقراءته له قراءة**»[٩٠٨].

وفي هذا أيضًا حديث خامس صحّحه أحمد بن حنبل، وهو ما روي أنَّه قال عليه الصلاة والسلام: «**إذا قرأ الإمام فانصتوا**»[٩٠٩].

فاختلف الناس في وجه جمع هذه الأحاديث، فمن الناس من استثنى من النهي عن القراءة في ما جهر فيه الإمام قراءة أمّ القرآن فقط على حديث

عبادة ابن الصامت[٩١٠]. ومنهم من استثنى من عموم قوله ﷺ: «**لا صلاة إلَّا بفاتحة الكتاب**»، المأموم فقط في صلاة الجهر؛ لمكان النهي الوارد عن القراءة في ما جهر فيه الإمام في حديث أبي هريرة، وأكّد ذلك بظاهر قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥ وَأَنصِتُوا۟ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾[٩١١] قالوا: وهذا إنّما ورد في الصلاة[٩١٢].

ومنهم من استثنى القراءة الواجبة على المصلّي المأموم فقط، سرًّا كانت الصلاة أم جهرًا، وجعل الوجوب الوارد في القراءة في حق الإمام والمنفرد فقط مصيرًا إلى حديث جابر، وهو مذهب أبي حنيفة، فصار عنده حديث جابر مخصّصًا لقوله ﷺ: «**واقرأ ما تيسر معك**»[٩١٣] فقط لأنَّه لا يرى وجوب قراءة أمّ القرآن في الصلاة، وإنّما يرى وجوب القراءة مطلقًا على ما تقدّم. وحديث جابر لم يروه مرفوعًا إلَّا جابر الجعفي، ولا حجّة في شيء ممّا ينفرد به. قال أبو عمر: وهو حديث لا يصحّ إلَّا مرفوعًا عن جابر[٩١٤].

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية

الفصل السابع
في الأشياء التي إذا فسدت لها صلاة الإمام يتعدّى الفساد إلى المأمومين(•)

واتّفقوا على أنَّه إذا طرأ عليه الحدث في الصلاة فقطع، أنَّ صلاة المأمومين ليست تفسد[٩١٥].

١٧١: • الراجح عند الإباضية أن الإمام إذا طرأ عليه حدث أو إغماء أو غُشي عليه بطلت صلاته ولا تبطل صلاتهم، وهو مذهب الشافعي، ويستخلف البدل إن تيقن بنجاسة ثوبه بقيء أو رعاف أو خشي حدوث ذلك كما عند المالكية وكان ناسيًا وإلا بطلت صلاته وصلاة من معه، وهو مذهب مالك. (**شرح النيل: ٢/٢٧١ - ٢٧٥، ٢٧٦ - ٢٧٩، منهج الطالبين: ٣/٣٨٥ - ٣٨٧**).

واختلفوا إذا صلّى بهم وهو جنب، وعلموا بذلك بعد الصلاة، فقال قوم: صلاتهم صحيحة*. وقال قوم: صلاتهم فاسدة. وفرّق قوم بين أن يكون الإمام عالمًا بجنابته أو ناسيًا لها؛ فقالوا: إن كان عالمًا فسدت صلاتهم، وإن كان ناسيًا لم تفسد صلاتهم. وبالأوّل قال الشافعي[٩١٦]، وبالثاني قال أبو حنيفة[٩١٧]، وبالثالث قال مالك[٩١٨]. وسبب اختلافهم: هل صحّة انعقاد صلاة المأموم مرتبطة بصحّة صلاة الإمام أم ليست مرتبطة؟ فمن لم يرها مرتبطة قال: صلاتهم جائزة[٩١٩] ومن رآها مرتبطة قال: صلاتهم فاسدة[٩٢٠]، ومن فرَّق بين السهو والعمد قصد إلى ظاهر الأثر المتقدّم وهو: «أنَّه عليه الصلاة والسلام كبّر في صلاة من الصلوات، ثمّ أشار إليهم أن امكثوا، فذهب ثمّ رجع وعلى جسمه أثر الماء»[٩٢١]. فإنَّ ظاهر هذا أنَّهم بنوا على صلاتهم[٩٢٢]، والشافعي يرى أنَّه لو كانت الصلاة مرتبطة للزم أن يبدأوا بالصلاة مرة ثانية.

---

* الأشهر بين الإمامية أنَّه لو علم المأموم حدث الإمام بعد الصلاة فلا إعادة؛ لأصالة براءة الذمّة عن الإعادة. (**مدارك الأحكام** ٤: ٣٧٢ - ٣٧٤، **الحدائق الناضرة** ١١: ٢٣٠ - ٢٣٤).

مكتب الإفتاء

الباب الثالث من الجملة الثالثة

الكلام المحيط بقواعد هذا الباب منحصر في أربعة فصول: الفصل الأول: في وجوب الجمعة وعلى من تجب. الثاني: في شروط الجمعة. الثالث: في أركان الجمعة. الرابع: في أحكام الجمعة.

الفصل الأول
في وجوب الجمعة ومن تجب عليه(•)

أمَّا وجوب صلاة الجمعة على الأعيان فهو الذي عليه الجمهور(٩٢٣)* لكونها بدلًا من واجب وهو الظهر، ولظاهر قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ فَٱسْعَوْاْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ وَذَرُواْ ٱلْبَيْعَ﴾(٩٢٤) والأمر على الوجوب، ولقوله عليه الصلاة والسلام: «**لينتهينّ أقوامٌ عن وَدْعِهِمُ**

١٧٢: • أجمع فقهاء الإباضية على وجوب صلاة الجمعة على من جمّع خمس خصال، ولم يكن له عذر، وهي البلوغ والعقل والذكورة والحرية والإقامة. ولا جمعة على امرأة أو صبي أو مملوك إلا أن يأذن له سيده، ولا تجب على مسافر على الراجح ولا تجب على من له عذر مرض أو خوف على مال أو نفس أو بعد جاز له ترك الجمعة لأجله ويجب العذر بالمطر والوحل وطلب القوت، والراجح أن كل من لا تجب عليه الجمعة فحضرها مع الإمام سقط عنه فرض الظهر. وتجب الجمعة مع مقيمها ولو جائرًا وهو الراجح عند جمهور المسلمين. (**شرح النيل: ٣١٩/٢-٣٢٣، منهج الطالبين: ٤٣٩/٣**).

---

* أجمع فقهاء الإمامية ـ بل أجمعت الأمة ـ على وجوب صلاة الجمعة مع اجتماع الشرائط، واحتجّوا بقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ فَٱسْعَوْاْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ حيث أجمع المفسّرون على أنَّ المراد به صلاة الجمعة، وبالسُّنَّة المتواترة. (**مدارك الأحكام ٤: ٥ - ٧**).

الجمعات، أو ليختمنّ الله على قلوبهم»[٩٢٥][٩٢٦]. وذهب قوم إلى أنَّها من فروض الكفايات[٩٢٧]. وعن مالك رواية شاذّة أنَّها سُنَّة[٩٢٨]*.

والسبب في هذا الاختلاف: تشبيهها بصلاة العيد، لقوله ﷺ: «**إنَّ هذا يومٌ جعلهُ الله عيدًا**»[٩٢٩][٩٣٠]. وأمَّا على من تجب؟ فعلى من وجدت فيه شروط وجوب الصلاة المتقدّمة[٩٣١]**، وَوُجِدَ فيها زائدًا عليها أربعة شروط: اثنان باتّفاق، واثنان مختلف فيهما: أمَّا المتفق عليهما: فالذكورة والصحة، فلا تجب على امرأة ولا على مريض باتفاق[٩٣٢]، ولكن إن حضروا كانوا من أهل الجمعة[٩٣٣]***. وأمَّا المختلف فيهما: فهما

---

* لا خلاف بين فقهاء الإمامية في وجوب صلاة الجمعة عينًا مع حضور الإمام أو من نصبه بالخصوص. والمشهور بينهم هو اشتراط حضور الإمام أو نائبه. (**مدارك الأحكام** ٤: ٢١ - ٢٦، **الحدائق الناضرة** ٩: ٣٧٨، ٤١٩، ٤٣٦، **مهذّب الأحكام** ٩: ٧٦ - ٨٠، **فقه الصادق** ٥: ١٥٨ - ١٦٥).

** ذكر فقهاء الإمامية أنَّه يعتبر في من تجب عليه الجمعة عدّة شروط: الأول والثاني: البلوغ والعقل، ويجمعهما التكليف اتفاقًا، فلا تجب الجمعة على المجنون والصبي وإن كان مميّزًا. الثالث: أجمعوا على اشتراط الذكورة، الرابع: الحرية، فلا تجب على العبد اتفاقًا، الخامس: الحضر، فلا تجب على المسافر اتفاقًا. السادس والسابع: السلامة من العمى والمرض إجماعًا، الثامن: انتفاء العرج إجماعًا، التاسع: انتفاء الكبر بالشيخوخة، العاشر: انتفاء المطر وفاقًا للأكثر، الحادي عشر: عدم البُعد بأكثر من فرسخين. (**مدارك الأحكام** ٤: ٤٨ - ٥١، **جواهر الكلام** ١١: ٢٥٧ - ٢٦٥).

*** والمشهور أنَّ من لا تلزمه الجمعة لو تكلّف الحضور صحّت وأجزأته عن الظهر. (**مدارك الأحكام** ٤: ٥٢ - ٥٣، ٥٥، **الحدائق الناضرة** ١٠: ١٥٤ - ١٥٦).

المسافر والعبد، فالجمهور على أنَّه لا تجب عليهما الجمعة[٩٣٤]. وداود وأصحابه على أنَّه تجب عليهما الجمعة[٩٣٥].

وسبب اختلافهم: اختلافهم في صحة الأثر الوارد في ذلك، وهو قوله ﷺ: «**الجمعةُ حقٌّ واجبٌ على كلّ مسلم في جماعة إلَّا أربعة: عبدٌ مملوكٌ أو امرأةٌ أو صبيٌّ أو مريضٌ**»[٩٣٦]. وفي أخرى: «**إلَّا خمسةٌ**» وفيه: «**أو مسافرٌ**»[٩٣٧]. والحديث لم يصحّ عند أكثر العلماء[٩٣٨].

الفصل الثاني
في شروط الجمعة

وأمَّا شروط الجمعة[•]: فاتفقوا على أنَّها شروط الصلاة المفروضة بعينها[٩٣٩] أعني: الثمانية المتقدمة[٩٤٠] ما عدا الوقت والأذان؛ فإنّهم اختلفوا فيهما، وكذلك اختلفوا في شروطها المختصّة بها.

أمَّا الوقت: فإنَّ الجمهور على أنَّ وقتها وقت الظهر بعينه، أعني: وقت الزوال، وأنّها لا تجوز قبل الزوال[٩٤١]*، وذهب قوم إلى أنَّه يجوز أن تصلّي قبل الزوال، وهو قول أحمد بن حنبل[٩٤٢].

١٧٣: • أجمع الإباضية على أن الجمعة خصت بشروط وهي: الإمام أو نائبه والمسجد والمصر والجماعة. وقيل العدد والوقت. وهو مذهب الجمهور والإمامية. (**شرح النيل: ٣٢٤/٢ - ٣٢٥، منهج الطالبين: ٤٤٣/٣ - ٤٤٤، ٤٤٦**).

---

* أجمع فقهاء الإمامية على أنَّ أوّل وقت الجمعة هو عند الزوال. (**مهذّب الأحكام ٩: ٧٢ - ٧٣**).

والسبب في هذا الاختلاف في مفهوم الآثار الواردة في تعجيل الجمعة، مثل ما خرّجه البخاري عن سهل بن سعد أنَّه قال: «ما كُنّا نتغدّى على عهد رسول الله ﷺ ولا نقيل إلَّا بعد الجمعة»(٩٤٤). ومثل ما روي: «أنَّهم كانوا يصلّون وينصرفون وما للجدران أظلال»(٩٤٤). فمن فهم من هذه الآثار الصلاة قبل الزوال أجاز ذلك(٩٤٥)، ومن لم يفهم منها إلَّا التبكير فقط لم يجز ذلك، لئلّا تتعارض الأصول في هذا الباب، وذلك أنَّه قد ثبت من حديث أنس بن مالك: «أنَّ النبي ﷺ كان يصلّي الجمعة حين تميل الشمس»(٩٤٦). وأيضًا فإنّها لمّا كانت بدلًا من الظهر وجب أن يكون وقتها وقت الظهر، فوجب من طريق الجمع بين هذه الآثار أن تحمل تلك على التبكير، إذ ليست نصًّا في الصلاة قبل الزوال، وهو الذي عليه الجمهور(٩٤٧).

وأمَّا الأذان: فإنَّ جمهور الفقهاء اتّفقوا على أنَّ وقته هو إذا جلس الإمام على المنبر(٩٤٨)*.

واختلفوا هل يؤذّن بين يدي الإمام مؤذّن واحد فقط أوّ أكثر من واحد؟ فذهب بعضهم إلى أنَّه إنّما يؤذّن بين يدي الإمام مؤذّن واحد فقط(٩٤٩)، وهو الذي يحرم به البيع والشراء. وقال آخرون: بل يؤذّن اثنان فقط(٩٥٠). وقال قوم: بل إنّما يؤذّن ثلاثة(٩٥١)**.

---

* المشهور بين فقهاء الإمامية أنَّ وقت الأذان حال جلوس الإمام على المنبر. (**الحدائق الناضرة** ١٠: ١٠٩ - ١١٠، **جواهر الكلام** ١١: ٣٠١ - ٣٠٢).

** اختلف فقهاء الإمامية في حكم الأذان الثاني يوم الجمعة، هل يكون حرامًا لكونه بدعة أو مكروهًا؟ ذهب عامة المتأخّرين والحلّي إلى حرمته؛ لأنَّ الاتفاق واقع على أنَّ النبي ﷺ لم يفعله ولا أمر بفعله، وإذا لم تثبت مشروعيته كان بدعة؛ لأنَّ العبادات تستفاد من التوقيف. (**مدارك الأحكام** ٤: ٧٤ - ٧٦، **الحدائق الناضرة** ١٠: ١٧٨ - ١٨١، **جواهر الكلام** ١١: ٣٠٠ - ٣٠٣).

والسبب في اختلافهم: اختلاف الآثار في ذلك، وذلك أنَّه روى البخاري عن السائب بن يزيد[٩٥٢] أنَّه قال: «كان النداءُ يوم الجمعة إذا جلس الإمام على المنبر على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر، فلمّا كان زمان عثمان وكثر الناس زاد النداء الثالث على الزوراء[٩٥٣]»[٩٥٤]. وروي أيضًا عن السائب ابن يزيد أنَّه قال: «لم يكن يوم الجمعة لرسول الله ﷺ إلَّا مؤذنٌ واحدٌ»[٩٥٥]. وروي أيضًا عن سعيد بن المسيب أنَّه قال: «كان الأذان يوم الجمعة على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر أذانًا واحدًا حين يخرج الإمام، فلمّا كان زمان عثمان وكثر الناس فزاد الأذان الأول ليتهيّأ الناس للجمعة»[٩٥٦].

وروى ابن حبيب[٩٥٧]: «أنَّ المؤذّنين كانوا يوم الجمعة على عهد رسول الله ﷺ ثلاثة»[٩٥٨].

فذهب قوم إلى ظاهر ما رواه البخاري، وقالوا: يؤذّن يوم الجمعة مؤذّنان[٩٥٩]. وذهب آخرون إلى أنَّ المؤذّن واحد، فقالوا: إنَّ معنى قوله: فلمّا كان زمان عثمان وكثر الناس زاد النداء الثالث: إنَّ النداء الثاني هو الإقامة[٩٦٠]. وأخذ آخرون بما رواه ابن حبيب، وأحاديث ابن حبيب عند أهل الحديث ضعيفة، ولا سيما في ما انفرد به[٩٦١]. وأمَّا شروط الوجوب والصحة المختصّة ليوم الجمعة، فاتّفق الكلّ على أنَّ من شرطها الجماعة[٩٦٢]*، واختلفوا في مقدار الجماعة: فمنهم من قال: واحد مع الإمام وهو الطبري[٩٦٣]. ومنهم من قال: اثنان سوى الإمام[٩٦٤]. ومنهم من قال: ثلاثة دون الإمام، وهو قول أبي حنيفة[٩٦٥]. ومنهم من اشترط أربعين، وهو

---

* أجمع فقهاء الإمامية على اشتراط الجماعة في صلاة الجمعة، فلا تصحّ فرادى. (الحدائق الناضرة ١٠: ١١٢، ١١٤).

قول الشافعي وأحمد[٩٦٦]. وقال قوم: ثلاثين[٩٦٧]. ومنهم من لم يشترط عددًا، ولكن رأى أنَّه يجوز بما دون الأربعين، ولا يجوز بالثلاثة والأربعة، وهو مذهب مالك، وحدّهم بأنّهم الذين يمكن أن تتقرّى بهم قرية[٩٦٨]*.

وسبب اختلافهم في هذا: اختلافهم في أقلّ ما ينطلق عليه اسم الجمع، هل ذلك ثلاثة أو أربعة أو اثنان؟ وهل الإمام داخل فيهم أم ليس بداخل فيهم؟ وهل الجمع المشترط في هذه الصلاة هو أقلّ ما ينطلق عليه اسم الجمع في غالب الأحوال، وذلك هو أكثر من الثلاثة والأربعة؟

فمن ذهب إلى أنَّ الشرط في ذلك هو أقلّ ما ينطلق عليه اسم الجمع؛ وكان عنده أنَّ أقلّ ما ينطلق عليه اسم الجمع اثنان؛ فإن كان ممّن يعدّ الإمام في الجمع المشترط في ذلك قال: تقوم الجمعة باثنين: الإمام وواحد ثانٍ، وإن كان ممّن لا يرى أن يعدّ الإمام في الجمع قال: تقوم باثنين سوى الإمام[٩٦٩]. ومن كان أيضًا عنده أنَّ أقلّ الجمع ثلاثة؛ فإن كان لا يعدّ الإمام في جملتهم قال بثلاثة سوى الإمام، وإن كان ممّن يعدّ الإمام في جملتهم وافق قول من قال: أقلّ الجمع اثنان، ولم يعدّ الإمام في جملتهم[٩٧٠]. وأمَّا من راعى ما ينطلق عليه في الأكثر؛ والعرف المستعمل اسم الجمع قال: لا تنعقد بالاثنين ولا بالأربعة، ولم يحدّ في ذلك حدًّا، ولمّا كان من شرط الجمعة الاستيطان عنده، حدَّ هذا الجمع بالقدر من الناس الذين يمكنهم أن يسكنوا على حدة من الناس، وهو مالك رَحِمَهُ اللَّهُ[٩٧١].

---

* أجمع فقهاء الإمامية على أنَّ العدد شرط في صحة صلاة الجمعة ووجوبها، إلَّا أنَّهم اختلفوا في أقلّه، فالمشهور بينهم أنَّه خمسة نفر أحدهم الإمام. (**مدارك الأحكام** ٤: ٢٧ - ٢٨، **الحدائق الناضرة** ١٠: ٧٢ - ٧٥).

وأمَّا من اشترط الأربعين فمصيرًا إلى ما روي أنَّ هذا العدد كان في أول جمعة صلّيت بالناس[٩٧٢] و[٩٧٣]، فهذا هو أحد شروط صلاة الجمعة، أعني: شروط الوجوب وشروط الصحة، فإنَّ من الشروط ما هي شروط وجوب فقط، ومنها ما يجمع الأمرين جميعًا، أعني: أنَّها شروط وجوب وشروط صحة. وأمَّا الشرط الثاني وهو الاستيطان، فإنَّ فقهاء الأمصار اتّفقوا عليه لاتفاقهم على أنَّ الجمعة لا تجب على مسافر[٩٧٤]، وخالف في ذلك أهل الظاهر لإيجابهم الجمعة على المسافر[٩٧٥].

واشترط أبو حنيفة المصر والسلطان مع هذا، ولم يشترط العدد[٩٧٦]. وسبب اختلافهم في هذا الباب: هو الاحتمال المتطرّق إلى الأحوال الراتبة التي اقترنت بهذه الصلاة عند فعله إياها ﷺ هل هي شرط في صحتها أو وجوبها أم ليست بشرط؟ وذلك أنَّه لم يصلّها ﷺ إلَّا في جماعة ومصر ومسجد جامع، فمن رأى أنَّ اقتران هذه الأشياء بصلاته ممّا يوجب كونها شرطًا في صلاة الجمعة اشترطها، ومن رأى بعضها من دون بعض اشترط ذلك البعض من دون غيره[٩٧٧]، كاشتراط مالك المسجد وتركه اشتراط المصر والسلطان[٩٧٨]*. ومن هذا الوضع اختلفوا في مسائل كثيرة من هذا الباب، مثل اختلافهم: هل تقام جمعتان في مصر واحد أو لا تقام؟[٩٧٩]**.

---

* أجمع فقهاء الإمامية على أنَّه تجب الجمعة على أهل القرى كما تجب على أهل المصر مع استكمال الشرائط، ومنها الاستيطان، وظاهرهم الإجماع. (**تذكرة الفقهاء ٤: ١١٠ - ١١١، كشف اللثام ٤: ٢٨١ - ٢٨٢، ٣، جواهر الكلام ١١: ٢٧٩ - ٢٨٠**).

** أجمع فقهاء الإمامية على أنَّه لا تنعقد جمعتان بينهما أقلّ من ثلاثة أميال، واحتجّوا بعد الإجماع، بالأخبار المتضافرة. (**تذكرة الفقهاء ٤: ٥٥، الحدائق الناضرة ١٠: ١٢٨ - ١٢٩، جواهر الكلام ١١: ٢٤٥**).

والسبب في اختلافهم في اشتراط الأحوال والأفعال المقترنة بها: هو كون بعض تلك الأحوال أشدّ مناسبة لأفعال الصلاة من بعض، ولذلك اتّفقوا على اشتراط الجماعة، إذ كان معلومًا من الشرع أنَّها حال من الأحوال الموجودة في الصلاة، ولم ير مالك المصر ولا السلطان شرطًا في ذلك؛ لكونه غير مناسب لأحوال الصلاة، ورأى المسجد شرطًا لكونه أقرب مناسبة[٩٨٠]، حتى لقد اختلف المتأخّرون من أصحابه: هل من شرط المسجد السقف أم لا؟ وهل من شرطه أن تكون الجمعة راتبة فيه أم لا؟[٩٨١]، وهذا كلّه لعلّه تعمّق في هذا الباب، ودين الله يسر. ولقائل أن يقول: إنَّ هذه لو كانت شروطًا في صحة الصلاة لما جاز أن يسكت عنها ﷺ، ولا أن يترك بيانها؛ لقوله تعالى: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾[٩٨٢] ولقوله تعالى: ﴿لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ﴾[٩٨٣]. والله المرشد للصواب.

الفصل الثالث
في الأركان(•)

اتَّفق المسلمون على إنَّها خُطبة وركعتان بعد الخُطبة[٩٨٤]*، واختلفوا من ذلك في خمس مسائل هي قواعد هذا الباب:

١٧٤: • المشهور عند الإباضية أن فرائض الجمعة الوقت والخطبة والنداء وهو مذهب الجمهور. (**شرح النيل: ٢/٣٣١ - ٣٣٤، منهج الطالبين: ٣/٤٣٨ - ٤٣٩**)

---

* أجمع فقهاء الإمامية على أنَّ صلاة الجمعة ركعتان كصلاة الصبح وخطبتان، وأنّ الخطبتين شرط في انعقاد الجمعة، وهما عوض عن الركعتين. (**مدارك الأحكام ٤: ٩، ٣٠، ٣٧ - ٣٨، الحدائق الناضرة ١٠: ٨١ - ٨٣، جواهر الكلام ١١: ٢٠٧، ٢٢٨**).

المسألة الأولى: في الخُطبة، هل هي شرط في صحّة الصلاة وركن من أركانها أم لا؟ فذهب الجمهور إلى أنَّها شرط وركن[٩٨٥]. وقال قوم: إنَّها ليست بفرض[٩٨٦]، وجمهور أصحاب مالك على أنَّها فرض، إلَّا ابن الماجشون[٩٨٧].

وسبب اختلافهم هو: هل الأصل المتقدّم من احتمال كلّ ما اقترن بهذه الصلاة أن يكون من شروطها أو لا يكون؟ فمن رأى أنَّ الخُطبة حال من الأحوال المختصة بهذه الصلاة؛ وبخاصة إذا توهّم أنَّها عوض من الركعتين اللتين نقصتا من هذه الصلاة، قال: إنَّها ركن من أركان هذه الصلاة وشرط في صحتها[٩٨٨]. ومن رأى أنَّ المقصود منها هو الموعظة المقصودة من سائر الخطب رأى أنَّها ليست شرطًا من شروط الصلاة، وإنّما وقع الخلاف في هذه الخُطبة هل هي فرض أم لا، لكونها راتبة من سائر الخطب، وقد احتجّ قوم لوجوبها بقوله تعالى: ﴿فَٱسْعَوْاْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾[٩٨٩] وقالوا: هو الخُطبة[٩٩٠].

المسألة الثانية: واختلف الذين قالوا بوجوبها في القدر المجزئ منها[•]، فقال ابن القاسم: هو أقلّ ما ينطلق اسم خُطبة في كلام العرب من الكلام المؤلّف المبتدأ بحمد الله[٩٩١]. وقال الشافعي: أقلّ ما يجزئ من ذلك

١٧٥: • المشهور عند الإباضية أن القدر المجزئ في الخطبة وتنعقد به الصلاة ـ أي لا تصح الصلاة إلا به ـ قدر ما يحمد الله ويثني عليه مع الصلاة على نبيه وآله وصحبه مع الدعاء والاستغفار إذ التقصير في الخطبة الأولى أولى وأفضل لذا لا يشترط فيها عند الإباضية الجلوس إذ لم يرفع عن الخلفاء الجلوس وإن جاز للاستراحة جازت جلسة خفيفة. (**شرح النيل: ٣٣٣/٢ - ٣٣٤، منهج الطالبين: ٤٦٠/٣**).

خُطبتــان اثنتان* يكون في كلّ واحــدة منهما قائمًا**. يفصــل إحداهما عن الأخرى بجلسة خفيفة*** يحمد الله في كلّ واحدة منهما في أولها، ويصلّي على النبي ﷺ، ويوصي بتقوى الله، ويقرأ شيئًا من القرآن في الأولى، ويدعو في الآخرة(٩٩٢).

والسبب في اختلافهم هو: هل يجزئ من ذلك أقلّ ما ينطلق عليه الاسم اللغوي أو الاسم الشــرعي؟ فمن رأى أنَّ المجزئ أقلّ ما ينطلق عليه الاسم اللغوي لم يشترط فيها شــيئًا من الأقوال التي نقلت عنه ﷺ فيها. ومن رأى أنَّ المجزئ من ذلك أقلّ ما ينطلق عليه الاســم الشرعي اشترط فيها أصول الأقوال التي نقلت من خطبه ﷺ، أعني: الأقوال الراتبة غير المبتذلة(٩٩٣)و(٩٩٤).

والســبب في هذا الاختلاف: أنَّ الخُطبة التي نقلت عنه فيها أقوال راتبة وغير راتبة، فمن اعتبر الأقــوال غير الراتبة وغلّب حكمهــا قال: يكفي من ذلك أقلّ ما ينطلق عليه الاسم اللغوي ـ أعني: اسم خُطبة عند العرب ـ ومن اعتبر الأقوال الراتبة وغلب حكمها قال: لا يُجزئ من ذلك إلَّا أقّل ما ينطلق

---

* أجمع فقهاء الإمامية على عدم كفاية الخطبة الواحدة، بل لا بدّ من الخطبتين، فلو أخلّ بواحدة منهما فلا جمعة له. (**جواهر الكلام ١١: ٢٠٧**).

** أجمع فقهاء الإمامية على أنَّه يجب أن يكون الخطيب قائمًا حين إيراد الخطبة مع القدرة. (**جواهر الكلام ١١: ٢٣٠، مهذّب الأحكام ٩: ٨٤**).

*** المشهور بين فقهاء الإمامية أنَّه يجب الفصل بين الخطبتين بجلسة خفيفة. (**جواهر الكلام ١١: ٢٣٣، مهذّب الأحكام ٩: ٨٤**).

عليه اسم الخُطبة في عرف الشرع واستعماله[٩٩٥]. وليس من شرط الخُطبة عند مالك الجلوس[٩٩٦]، وهو شرط كما قلنا عند الشافعي، وذلك أنَّه من اعتبر المعنى المعقول منه من كونه استراحة للخطيب لم يجعله شرطًا، ومن جعل ذلك عبادة جعله شرطًا.

المسألة الثالثة: اختلفوا في الإنصات يوم الجمعة والإمام يخطب[•] على ثلاثة أقوال: فمنهم من رأى أنَّ الإنصات واجب على كلّ حال، وأنّه حكم لازم من أحكام الخُطبة، وهم الجمهور ومالك والشافعي وأبو حنيفة وأحمد ابن حنبل وجميع فقهاء الأمصار[٩٩٧]*، وهؤلاء انقسموا ثلاثة أقسام: فبعضهم أجاز التشميت وردّ السلام في وقت الخُطبة، وبه قال الثوري والأوزاعي وغيرهما[٩٩٨]**. وبعضهم لم يجز ردّ السلام ولا التشميت[٩٩٩]. وبعض فرَّق بين السلام والتشميت فقالوا: يردّ السلام ولا يشمت[١٠٠٠].

١٧٦: • الراجح عند الإباضية الإنصات إلى الإمام وجوبًا، ومن دخل والإمام يخطب جلس على الراجح، ومن تكلم لم يجز لأحد إسكاته إلا بالإشارة الخفيفة وإلا فسدت صلاته وهو مذهب الجمهور ومالك والشافعي وأبو حنيفة وأحمد وغيرهم من فقهاء الأمصار. (**شرح النيل: ٣٤١/٢ - ٣٤٢، منهج الطالبين: ٤٥٤/٣ - ٤٥٦**)

---

* المشهور بين فقهاء الإمامية هو وجوب الإصغاء والإنصات للخطبة لمن يمكنه ذلك. والمشهور بينهم أيضًا هو حرمة الكلام أثناء الخطبة. (**الحدائق الناضرة ١٠: ٩٦ - ١٠٠، جواهر الكلام ١١: ٢٨٨ - ٢٩٦**).

والقول الثاني مقابل القول الأول، وهو: أنَّ الكلام في حال الخطبة جائز إلَّا في حين قراءة القرآن فيها، وهو مروي عن الشعبي[١٠٠١] وسعيد بن جبير[١٠٠٢] وإبراهيم النخعي[١٠٠٣و١٠٠٤].

والقول الثالث: الفرق بين أن يسمع الخطبة أو لا يسمعها، فإن سمعها أنصت، وإن لم يسمع جاز له أن يسبّح أو يتكلّم في مسألة من العلم، وبه قال أحمد وعطاء وجماعة[١٠٠٥]، والجمهور على أنَّه إن تكلّم لم تفسد صلاته[١٠٠٦]*. وروي عن ابن وهب أنَّه قال: من لغا فصلاته ظُهْرٌ أربع[١٠٠٧].

وإنّما صار الجمهور لوجوب الإنصات؛ لحديث أبي هريرة: أنَّ النبي ﷺ قال: «**إذا قُلتَ لصَاحِبِكَ: أنصِتْ يومَ الجُمُعةِ والإمامُ يَخطُبُ فَقَد لغوتَ**»[١٠٠٨و١٠٠٩]. وأمَّا من لم يوجبه فلا أعلم لهم شبهة إلَّا أن يكونوا يرون أنَّ هذا الأمر قد عارضه دليل الخطاب في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥ وَأَنصِتُوا۟ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾[١٠١٠]، أي أنَّ ما عدا القرآن فليس يجب له الإنصات[١٠١١]، وهذا فيه ضعف والله أعلم. والأشبه أن يكون هذا الحديث لم يصلهم. وأمَّا اختلافهم في ردّ السلام وتشميت العاطس، فالسبب فيه تعارض عموم الأمر بذلك[١٠١٢] لعموم الأمر بالإنصات[١٠١٣]، واحتمال أن يكون كلّ واحد منهما مستثنىً من صاحبه، فمن استثنى من عموم الأمر بالصمت يوم الجمعة الأمرَ بالسلام وتشميتَ العاطس أجازهما، ومن استثنى من عموم الأمر بردّ السلام والتشميت الأمرَ بالصمت في حين الخطبة لم يُجِز ذلك، ومن فرَّق فإنَّه استثنى ردّ السلام من النهي عن التكلّم في الخطبة، واستثنى من عموم الأمر التشميتَ وقت الخطبة[١٠١٤].

---

* أجمع فقهاء الإمامية على أنَّه لا تبطل جمعة المتكلِّم وإن حرم الكلام؛ للأصل. (**جواهر الكلام ١١: ٢٩٢**).

وإنّما ذهب واحد واحد من هؤلاء إلى واحد واحد من هذه المستثنيات؛ لما غلب على ظنّه من قوة العموم في أحدها وضعفه في الآخر، وذلك أنَّ الأمر بالصمت هو عام في الكلام خاصّ في الوقت، والأمر بردّ السلام والتشميت هو عام في الوقت خاصّ في الكلام، فمن استثنى الزمان الخاصّ من الكلام العام لم يجز ردّ السلام ولا التشميت في وقت الخطبة، ومن استثنى الكلام الخاصّ من النهي عن الكلام العام أجاز ذلك. والصواب: ألا يصار لاستثناء أحد العمومين بأحد الخصوصين إلَّا بدليل، فإن عسر ذلك فبالنظر في ترجيح العمومات والخصوصات، وترجيح تأكيد الأوامر بها.

والقول في تفصيل ذلك يطول، ولكن معرفة ذلك بإيجاز: إنَّه إن كانت الأوامر قوتها واحدة؛ والعمومات والخصوصات قوتها واحدة؛ ولم يكن هناك دليل على أيِّ يستثنى من أيِّ وقع التمانع ضرورة، وهذا يقلُّ وجوده، وإن لم يكن فوجه الترجيح في العمومات والخصوصات الواقعة في أمثال هذه المواضع هو النظر إلى جميع أقسام النسب الواقعة بين الخصوصين والعمومين، وهي أربع: عمومان في مرتبة واحدة من القوة، وخصوصان في مرتبة واحدة من القوة، فهذا لا يصار لاستثناء أحدهما إلَّا بدليل. الثاني مقابل هذا، وهو خصوص في نهاية القوة، وعموم في نهاية الضعف، فهذا يجب أن يصار إليه ولا بد، أعني: أن يستثنى من العموم الخصوص. الثالث: خصوصان في مرتبة واحدة، وأحد العمومين أضعف من الثاني، فهذا ينبغي أن يخصّص فيه العموم الضعيف. الرابع: عمومان في مرتبة واحدة وأحد الخصوصين أقوى من الثاني، فهذا يجب أن يكون الحكم فيه للخصوص القوي، وهذا كلّه إذا تساوت الأوامر فيها في مفهوم التأكيد، فإن اختلفت

حدثت من ذلك تراكيب مختلفة، ووجبت المقايسة أيضًا بين قوة الألفاظ وقوة الأوامر، ولعسر انضباط هذه الأشياء قيل: إنَّ كلّ مجتهد مصيب، أو أقلّ ذلك غير مأثوم.

المسألة الرابعة: اختلفوا فيمن جاء يوم الجمعة والإمام على المنبر(•)، هل يركع أم لا؟

فذهب بعض إلى أنَّه لا يركع، وهو مذهب مالك(١٠١٥)* وذهب بعضهم إلى أنَّه يركع(١٠١٦).

والسبب في اختلافهم: معارضة القياس لعموم الأثر، وذلك أنَّ عموم قوله ﷺ: «**إذا جاءَ أحدُكُم المسجدَ فليركع ركعتين**»(١٠١٧). يوجب أن يركع الداخل في المسجد يوم الجمعة وإن كان الإمام يخطب. والأمر بالإنصات إلى الخطيب يوجب دليله ألا يشتغل بشيء ممّا يشغل عن الإنصات وإن كان عبادة(١٠١٨).

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية

١٧٧: • اختلف فقهاء الإباضية في من يدخل المسجد والخطيب يخطب قول: يركع ركعتين تحية للمسجد، لكن المشهور في المذهب الإنصات والجلوس للخطبة وهو مذهب مالك. (**شرح النيل: ٣٤١/٢، منهج الطالبين: ٤٥٦/٢**)

* ذكر بعض فقهاء الإمامية أنَّ مَن دخل المسجد والإمام يخطب فلا ينبغي أن يصلّي نافلة، لا تحية المسجد ولا غيرها. (**تذكرة الفقهاء ٤: ٨٠، الحدائق الناضرة ١٠: ٩٩**).

ويؤيّد عمومَ هذا الأثر ما ثبت من قوله ﷺ: «**إذا جاءَ أحدكُمُ المسجدَ والإمامُ يخطبُ فليركع ركعتين خفيفتين**» خرّجه مسلم في بعض رواياته[١٠١٩]، وأكثر رواياته: «أنَّ النبي ﷺ أمر الرجل الداخل أن يركع، ولم يقل: إذا جاء أحدكم» الحديث[١٠٢٠]. فيتطرّق إلى هذا الخلاف في هل تقبل زيادة الراوي الواحد إذا خالفه أصحابه عن الشيخ الأول الذي اجتمعوا في الرواية عنه أم لا؟[١٠٢١]، فإن صحّت الزيادة وجب العمل بها، فإنّها نصّ في موضع الخلاف، والنصّ يجب ألا يعارض بالقياس، لكن يشبه أن يكون الذي راعاه مالك في هذا هو العمل.

المسألة الخامسة: أكثر الفقهاء على أنَّ من سنة القراءة في صلاة الجمعة[•] قراءةَ سورة الجمعة في الركعة الأولى[١٠٢٢]* لما تكرر ذلك من فعله ﷺ، وذلك أنَّه خرّج مسلم عن أبي هريرة: «أنَّ رسول الله ﷺ كان يقرأُ في الركعة الأُولى بالجمعة، وفي الثانية بإذا جاءك المنافقون»[١٠٢٣و١٠٢٤]. وروى مالك أنَّ الضحّاك بن قيس سأل النعمان بن بشير ماذا كان يقرأ به رسول الله ﷺ يوم الجمعة على أثر سورة الجمعة، قال:

١٧٨: • المشهور عند الإباضية أن الجهر بالقراءة سنة في ركعتي الجمعة ويستحب سورة الجمعة والمنافقون في الركعتين، وإلا فثلاث آيات وقيل بسورة الأعلى والغاشية وهو المشهور عند مالك وأصحابه. (**شرح النيل: ٣٤٥/٢، منهج الطالبين: ٤٤٢/٣**).

---

* أجمع فقهاء الإمامية على أنَّه يستحبّ في صلاة الجمعة أن يقرأ في الركعة الأُولى بعد الحمد سورة الجمعة، وفي الثانية بعد الحمد سورة المنافقين. (**تذكرة الفقهاء ٤: ٩٨**).

«كان يقرأُ بهل أتاك حديث الغاشية». واستحبّ مالك العمل على هذا الحديث، وإن قرأ عنده بسبّح اسم ربك الأعلى كان حسنًا لأنَّه مروي عن عمر بن عبدالعزيز. وأمَّا أبو حنيفة فلم يقف فيها شيئًا.

والسبب في اختلافهم: معارضة حال الفعل للقياس، وذلك أنَّ القياس يوجب ألا يكون لها سورةٌ راتبة كالحال في سائر الصلوات، ودليل الفعل يقتضي أن يكون لها سورةٌ راتبة. وقال القاضي: خرّج مسلم عن النعمان بن بشير: «أنَّ رسول الله ﷺ كان يقرأُ في العيدين وفي الجمعة: بسبّح اسم ربك الأعلى، وهل أتاك حديث الغاشية»، قال: فإذا اجتمع العيد والجمعة في يوم واحد قرأ بهما في الصلاتين، وهذا يدلّ على أنَّه ليس هناك سورة راتبة، وأنّ الجمعة ليس كان يقرأ بها دائمًا.

الفصل الرابع

في أحكام الجمعة

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية

وفي هذا الباب أربع مسائل: الأولى: في حكم طهر الجمعة، الثانية: على من تجب ممّن خارج المصر، الثالثة: في وقت الرواح المرغب فيه إلى الجمعة، الرابعة: في جواز البيع يوم الجمعة بعد النداء.

المسألة الأولى: اختلفوا في طهر الجمعة[•]، فذهب الجمهور إلى أنَّه

١٧٩: • يستحب عند فقهاء الإباضية الاغتسال والبكور والسواك والطيب والمسارعة للمسجد أول الوقت والتنفل قبل الجمعة رغبة في التوبة وهو مذهب الجمهور. (**شرح النيل: ٣٤٨/٢ - ٣٤٩، منهج الطالبين ٤٤٩/٣ - ٤٥٢، ٤٦٨/٣**).

سُنَّة[١٠٢٥]*، وذهب أهل الظاهر إلى أنَّه فرض[١٠٢٦]، ولا خلاف في ما أعلم أنَّه ليس شرطًا في صحة الصلاة[١٠٢٧].

والسبب في اختلافهم: تعارض الآثار، وذلك أنَّ في هذا الباب حديث أبي سعيد الخدري، وهو قوله ﷺ: «**طُهر يوم الجمعة واجبٌ على كلّ محتلم**[١٠٢٨] **كطُهر الجنابة**». وفيه حديث عائشة قالت: «كان الناسُ عمّالَ أنفسهم فيروحون إلى الجمعةِ بهيئتهم، فقيل: لو اغتسلتم»[١٠٢٩]. والأول صحيح باتّفاق[١٠٣٠]، والثاني خرّجه أبو داود ومسلم[١٠٣١]. وظاهر حديث أبي سعيد يقتضي وجوب الغسل، وظاهر حديث عائشة أنَّ ذلك كان لموضع النظافة، وأنّه ليس عبادة، وقد روي: «مَن توضّأ يوم الجمعة فبها ونعمت، ومَن اغتسل فالغُسلُ أفضلُ»[١٠٣٢]. وهو نصّ في سقوط فرضيّته[١٠٣٣] إلَّا أنَّه حديث ضعيف.

وأمَّا وجوب الجمعة على من هو خارج المصر[•]، فإنَّ قومًا قالوا: لا تجب على من خارج المصر[١٠٣٤]، وقوم قالوا: بل تجب[١٠٣٥]، وهؤلاء اختلفوا اختلافًا كثيرًا، فمنهم من قال: من كان بينه وبين الجمعة مسيرة يوم وجب عليه الإتيان إليها[١٠٣٦]، وهو شاذّ، ومنهم من قال: يجب عليه الإتيان إليها على ثلاثة أميال، ومنهم من قال: يجب عليه الإتيان من حيث يسمع

١٨٠: • الراجح عند الإباضية أن المسافر لا جمعة عليه لأن الإقامة شرط إقامتها ـ كما تقدم ـ لكن مع عدم وجوبها على المسافر إن حضرها مع إمام سقط عنه فرض الظهر. (**شرح النيل: ٣٢٢/٢، منهج الطالبين: ٤٣٩/٣**).

---

* المشهور بين فقهاء الإمامية وعليه دعوى الإجماع استحباب غسل الجمعة. (**جواهر الكلام ٥: ٢ - ٣**).

النداء في الأغلب، وذلك مـن ثلاثة أميال من موضع النداء، وهذان القولان عن مالك[١٠٣٧]، وهذه المسألة ثبتت في شروط الوجوب.

وسبب اختلافهم في هذا الباب: اختلاف الآثار، وذلك أنَّه ورد أنَّ الناس كانوا يأتون الجمعة من العوالي في زمـان النبي ﷺ، وذلك ثلاثة أميال من المدينـة[١٠٣٨]. وروى أبـو داود أنَّ النبي عليه الصلاة والسلام قال: «**الجمعةُ على مَن سـمعَ النـداءَ**»[١٠٣٩]. وروي: «الجمعـةُ علـى مَـن آواهُ الليلُ إلى أهلـهِ» وهو أثر ضعيف[١٠٤٠].

وأمَّا اختلافهم في السـاعات التـي وردت في فضل الـرواح[•]، وهو قولـه عليه الصلاة والسلام: «**مَن راحَ في السـاعةِ الأولى فكأنّما قرَّب بدنـةً، ومَن راحَ في الساعة الثانية فكأنّما قرَّبَ بقرةً، ومَن راحَ في السـاعةِ الثالثةِ فكأنّما قرَّب كبشًـا، ومَنْ راحَ في السـاعة الرابعة فكأنّما قرَّب دجاجـةً، ومَن راحَ في الساعة الخامسةِ فكأنّما قرَّب بيضةً**»[١٠٤١]، فإنَّ الشافعي وجماعة من العلماء اعتقدوا أنَّ هذه السـاعة هي سـاعات النهار، فندبوا إلـيّ الرواح من أول

١٨١: • اتفق الإباضية على أن ترتيب ثواب الجماعة للأسـبق فالأسـبق من بدنه إلى بيضة، فمن مشـى في السـاعة الأولى فله البدنة، وهي من طلوع الشمس، ومن مشـى في السـاعة الثانية فله البقرة وهي من طلوعها لارتفاعها، ومن مشـى في الثالثة فكبش أقـرن وهي من الارتفـاع إلى أن ترمض الفصال، ومن مشـى في الرابعة فدجاجـة وهي من الترمض حتـى الضحى، والخامسـة فبيضة وهي من الضحى حتى الـزوال. ومن جاء في الـزوال فله فضل الاسـتماع والصلاة فقط. (**شرح النيل: ٣٤٣/٢، منهج الطالبين: ٤٤١/٣ - ٤٤٢**).

النهار[١٠٤٢]*، وذهب مالك إلى أنَّها أجزاء ساعة واحدة قبل الزوال وبعده[١٠٤٣]، وقال قوم: هي أجزاء ساعة قبل الزوال[١٠٤٤] وهو الأظهر؛ لوجوب السعي بعد الزوال، إلَّا على مذهب من يرى أنَّ الواجب يدخله الفضيلة.

وأمَّا اختلافهم في البيع والشراء وقت النداء[•]، فإنَّ قومًا قالوا: يفسخ البيع إذا وقع النداء[١٠٤٥]، وقومًا قالوا: لا يفسخ[١٠٤٦]**. وسبب اختلافهم: هل النهي عن الشيء الذي أصله مباح إذا تقيد النهي بصفة يعود بفساد المنهى عنه أم لا؟[١٠٤٧] وآداب الجمعة ثلاثة: الطيب والسواك واللباس الحسن. ولا خلاف فيه[١٠٤٨]*** لورود الآثار بذلك[١٠٤٩].

١٨٢: • الراجح عند الإباضية أن البيع يوم الجمعة عند النداء حرام والمتبايعان عاصيان عصيانًا كبيرًا، وإن انعقد البيع ـ عند من يجيزه لمن لا تلزمه الجمعة ـ ولو بعد الأذان وظهور الإمام جاز. (**شرح النيل: ٣٣١/٢ - ٣٣٢، منهج الطالبين: ٤٣٨/٣**)

---

* ذهب فقهاء الإمامية ـ بلا خلاف بينهم ـ إلى استحباب المباكرة إلى المسجد ـ يوم الجمعة ـ في أوّل النهار. (**تذكرة الفقهاء ٤: ١٠١ - ١٠٢، جواهر الكلام ١١: ٣٢٥ - ٣٢٦**).

** المشهور بين فقهاء الإمامية أنَّه لو باع بعد الأذان أثم وصحّ البيع. (**جواهر الكلام ١١: ٣٠٦ - ٣٠٧**).

*** ذكر فقهاء الإمامية: أنَّ من آداب يوم الجمعة: المباكرة إلى المسجد وحلق الرأس والأخذ من الشارب وقصّ الأظفار والسكينة والوقار والتطيُّب ولبس الفاخر والدعاء عند التوجُّه إلى المسجد. (**مدارك الأحكام ٤: ٨٤ - ٨٦، جواهر الكلام ١١: ٣٢٧ - ٣٢٨**).

الباب الرابع في صلاة السفر

وهذا الباب فيه فصلان: الفصل الأول: في القصر، الفصل الثاني: في الجمع.

الفصل الأول
في القصر(•)

والسفر له تأثير في القصر باتفاق، وفي الجمع باختلاف(١٠٥٠). وأمَّا القصر فإنَّه اتَّفق العلماء على جواز قصر الصلاة للمسافر(١٠٥١)* إلَّا قول شاذّ، وهو قول عائشة وهو: أنَّ القصر لا يجوز إلَّا للخائف(١٠٥٢) لقوله تعالى: ﴿إِنْ خِفْتُمْ أَن يَفْتِنَكُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾(١٠٥٣). وقالوا: إنَّ النبي عليه السلام إنّما قصر لأنَّه كان خائفًا(١٠٥٤)و(١٠٥٥)، واختلفوا في ذلك في خمسة مواضع: أحدها: في حكم القصر، والثاني: في المسافة التي يجب فيها القصر، والثالث:

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية

١٨٣: • أجمع فقهاء الإباضية على أن صلاة المسافر ركعتان، وإن صلى خلف مقيم أتم، وأنهما ليستا قصرًا بل تمامًا في السفر لأن القصر واحدة عند الخوف فقط وهو موافق للأحناف والكوفيين والشافعي وأصحابه. (**شرح النيل: ٣٥٠/٢، منهج الطالبين: ٣٨٨/٣**).

* أجمع فقهاء الإمامية ـ بل هو إجماع المسلمين ـ على مشروعية القصر في السفر في الصلاة الرباعية عند استجماع الشرائط؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُواْ مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾. (**تذكرة الفقهاء ٤: ٣٤٩**).

في السفر الذي يجب فيه القصر، والرابع: في الموضع الذي يبدأ منه المسافر بالتقصير، والخامس: في مقدار الزمان الذي يجوز للمسافر فيه إذا أقام في موضع أن يقصر الصلاة.

فأمّا حكم القصر(•): فإنّهم اختلفوا فيه على أربعة أقوال: فمنهم من رأى أنَّ القصر هو فرض المسافر المتعيّن عليه، ومنهم من رأى أنَّ القصر والإتمام كلاهما فرض مخيّر له؛ كالخيار في واجب الكفّارة. ومنهم من رأى أنَّ القصر سُنَّة، ومنهم من رأى أنَّه رخصة، وأنّ الإتمام أفضل.

وبالقول الأول: قال أبو حنيفة وأصحابه والكوفيون بأسرهم(١٠٥٦)*، أعني: أنَّه فرض متعيّن، وبالثاني: قال بعض أصحاب الشافعي(١٠٥٧)، وبالثالث ـ أعني: أنَّه سُنَّة ـ قال مالك في أشهر الروايات عنه(١٠٥٨)، وبالرابع ـ أعني: أنَّه رخصة ـ قال الشافعي في أشهر الروايات عنه، وهو المتصوّر عند أصحابه(١٠٥٩).

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية

١٨٤: • الراجح عند الإباضية أن القصر في السفر ركعتان للرباعية فقط، وأنها فريضة بألا يصلي المسافر خلف مقيم فيصلي بصلاته أربعًا وهو موافق لأبي حنيفة وأصحابه والشافعي وأصحابه في قول. (**شرح النيل: ٣٥١/٢، منهج الطالبين: ٣٩٧/٣**).

* أجمع فقهاء الإمامية على أنَّ القصر عزيمة في السفر ـ أي واجب ـ لا يجوز تركها. هذا والمشهور بينهم أنَّ المسافر مخيَّر بين القصر والتمام في مواطن أربعة: مكة والمدينة ومسجد الكوفة وحائر الحسين، والإتمام أفضل. (**تذكرة الفقهاء ٤: ٣٥٥ - ٣٥٧، فقه الصادق ٦: ٤٢٣ - ٤٢٤**).

والسبب في اختلافهم: معارضة المعنى المعقول لصيغة اللفظ المنقول، ومعارضة دليل الفعل أيضًا للمعنى المعقول ولصيغة اللفظ المنقول. وذلك أنَّ المفهوم من قصر الصلاة للمسافر إنّما هو الرخصة لموضع المشقّة، كما رخص له في الفطر وفي أشياء كثيرة، ويؤيّد هذا حديث يعلى بن أمية قال: قلت لعمر: إنّما قال الله: ﴿إِنْ خِفْتُمْ أَن يَفْتِنَكُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾[١٠٦٠] يريد في قصر الصلاة في السفر؟ فقال عمر: عجبت ممّا عجبت منه، فسألت رسول الله ﷺ عمّا سألتني عنه، فقال: «**صدقةٌ تصدّقَ اللهُ بها عليكم، فاقبلوا صدقتهُ**»[١٠٦١]. فمفهوم هذا الرخصة[١٠٦٢] وحديث أبي قلابة عن رجل من بني عامر أنَّه أتى النبي ﷺ فقال له النبي ﷺ: «**إنَّ اللهَ وضعَ عن المسافرِ الصومَ وشطرَ الصلاةِ**» وهما في الصحيح[١٠٦٣]، وهذا كلّه يدلّ على التخفيف والرخصة ورفع الحرج، لا أنَّ القصر هو الواجب، ولا أنَّه سُنَّة[١٠٦٤].

وأمَّا الأثر الذي يعارض بصيغته المعنى المعقول ومفهوم هذه الآثار، فحديث عائشة الثابت باتّفاق، قالت: «فرضت الصلاة ركعتين ركعتين، فأقرّت صلاة السفر، وزيد في صلاة الحضر»[١٠٦٥]و[١٠٦٦]. وأمَّا دليل الفعل الذي يعارض المعنى المعقول ومفهوم الأثر المنقول، فإنَّه ما نقل عنه عليه الصلاة والسلام من قصر الصلاة في كلّ أسفاره، وأنّه لم يصحّ عنه عليه الصلاة والسلام أنَّه أتمّ الصلاة قطّ[١٠٦٧].

فمن ذهب إلى أنَّه سنة أو واجب مخيّر، فإنّما حمله على ذلك أنَّه لم يصحّ عنده أنَّ النبي عليه الصلاة والسلام أتمّ الصلاة، وما هذا شأنه؛ فقد يجب أن يكون أحد الوجهين، أعني: إمَّا واجبًا مخيّرًا، وإمَّا أن يكون سُنَّة، وإمَّا أن يكون فرضًا معيّنًا، لكن كونه فرضًا معيّنًا يعارضه المعنى المعقول، وكونه رخصة يعارضه اللفظ المنقول، فوجب أن يكون واجبًا مخيّرًا أو سُنَّة،

وكان هذا نوعًا من طريق الجمع، وقد اعتلّوا لحديث عائشة بالمشهور عنها من أنَّها كانت تُتمّ[١٠٦٨]، وروى عطاء عنها: «أنَّ النبيّ ﷺ كان يتمّ الصلاة في السفر ويقصر، ويصوم ويفطر، ويؤخِّر الظهر ويعجّل العصر، ويؤخِّر المغرب ويعجّل العشاء»[١٠٦٩]. وممّا يعارضه أيضًا حديث أنس وأبي نجيح المكي قال: اصطحبت أصحاب محمد ﷺ، فكان بعضهم يتمّ وبعضهم يقصر، وبعضهم يصوم وبعضهم يفطر، فلا يعيب هؤلاء على هؤلاء، ولا هؤلاء على هؤلاء[١٠٧٠]، ولم يُختلف في إتمام الصلاة عن عثمان وعائشة[١٠٧١]، فهذا هو اختلافهم في الموضع الأول.

وأمَّا اختلافهم في الموضع الثاني: وهي المسافة التي يجوز فيها القصر[•]، فإنَّ العلماء اختلفوا في ذلك أيضًا اختلافًا كثيرًا، فذهب مالك والشافعي وأحمد وجماعة كثيرة إلى أنَّ الصلاة تقصر في أربعة بُرُد، وذلك مسيرة يوم بالسير الوسط[١٠٧٢]*. وقال أبو حنيفة وأصحابه والكوفيون: أقلّ ما تقصر فيه الصلاة ثلاثة أيام، وإنّ القصر إنّما هو لمن سار من أفق إلى

١٨٥: • أجمع فقهاء الإباضية على أن مسافة السفر فرسخان أي ستة أميال على نية السفر مطلقًا وهو مذهب الجمهور. (**شرح النيل: ٣٥٢/٢ - ٣٥٣، منهج الطالبين: ٣٨٩/٢**).

---

* أجمع فقهاء الإمامية على أنَّ قدر مسافة التقصير هو مسير يوم تام بريدين، ثمانية فراسخ، أربعة وعشرون ميلًا. (**مدارك الأحكام ٤: ٤٢٨، ٤٣٠ - ٤٣٢، الحدائق الناضرة ١١: ٢٩٨ - ٢٩٩، ٣٠٣ - ٣٠٤، جواهر الكلام ١٤: ١٩٣ - ١٩٨**).

أفق[١٠٧٣]. وقال أهل الظاهر: القصر في كلّ سفر قريبًا كان أو بعيدًا[١٠٧٤]*. والسبب في اختلافهم: معارضة المعنى المعقول من ذلك اللفظ، وذلك أنَّ المعقول من تأثير السفر في القصر أنَّه لمكان المشقّة الموجودة فيه، مثل تأثيره في الصوم، وإذا كان الأمر على ذلك فيجب القصر حيث المشقّة[١٠٧٥].

وأمَّا من لا يراعي في ذلك إلَّا اللفظ فقط، فقالوا: قد قال النبي عليه الصلاة والسلام: «**إنَّ اللهَ وضعَ عن المسافرِ الصومَ وشطرَ الصلاةِ**»[١٠٧٦]. فكلّ من انطلق عليه اسم «مسافر» جاز له القصر والفطر، وأيّدوا ذلك بما رواه مسلم عن عمر بن الخطاب: «أنَّ النبي عليه الصلاة والسلام كان يقصر في نحو السبعة عشر ميلًا»[١٠٧٧] و[١٠٧٨].

وذهب قوم إلى خامس[١٠٧٩] كما قلنا، وهو: إنَّ القصر لا يجوز إلَّا للخائف؛ لقوله تعالى: ﴿إِنْ خِفْتُمْ أَن يَفْتِنَكُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ وقد قيل: إنَّه مذهب عائشة، وقالوا: إنَّ النبي ﷺ إنّما قصَر لأنَّه كان خائفًا[١٠٨٠].

وأمَّا اختلاف أولئك الذين اعتبروا المشقّة فسببه اختلاف الصحابة في ذلك، وذلك أنَّ مذهب الأربعة بُرُد مروي عن ابن عمر وابن عباس، ورواه مالك[١٠٨١]، ومذهب الثلاثة أيام مروي أيضًا عن ابن مسعود وعثمان وغيرهما[١٠٨٢].

---

* أجمع فقهاء الإمامية على أنَّ المسافة شرط في التقصير، والنصوص به متواترة. (**الحدائق الناضرة ١١: ٢٩٨، مستند الشيعة ٨: ١٧٧، جواهر الكلام ١٤: ١٩٣**).

وأمَّا الموضع الثالث: وهو اختلافهم في نوع السفر الذي تُقصَر فيه الصلاة[•]، فرأى بعضهم أنَّ ذلك مقصور على السفر المتقرَّب به؛ كالحج والعمرة والجهاد، وممّن قال بهذا القول أحمد[١٠٨٣]. ومنهم من أجازه في السفر المباح من دون سفر المعصية، وبهذا القول قال مالك والشافعي[١٠٨٤]*. ومنهم من أجازه في كلّ سفر: قُربةً كان أو مباحًا أو معصيةً، وبه قال أبو حنيفة وأصحابه والثوري وأبو ثور[١٠٨٥].

والسبب في اختلافهم: معارضة المعنى المعقول أو ظاهر اللفظ لدليل الفعل، وذلك أنَّ من اعتبر المشقّة أو ظاهر لفظ السفر لم يفرّق بين سفر وسفر، وأمَّا من اعتبر دليل الفعل قال: إنَّه لا يجوز إلَّا في السفر المتقرَّب به؛ لأنَّ النبي ﷺ لم يقصر قطّ إلَّا في سفر متقرّب به. وأمَّا من فرَّق بين المباح والمعصية فعلى جهة التغليظ، والأصل فيه: هل تجوز الرخص للعصاة أم لا؟[١٠٨٦] وهذه مسألة عارض فيها اللفظ المعنى، فاختلف الناس فيها لذلك.

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الافتاء

١٨٦: • الراجح عند فقهاء الإباضية أن قصر الصلاة للمسافر مطلقًا من دون تقيد بنوع السفر لطاعة أو لمعصية. وهو قول أبي حنيفة وأصحابه والثوري وأبي ثور. (**شرح النيل: ٣٥٢/٢، منهج الطالبين: ٣٩٠/٣**).

---

* أجمع فقهاء الإمامية على أنَّه يشترط في التقصير أن يكون السفر سائغًا، سواء كان واجبًا كالحج أو مستحبًا كالزيارة أو مباحًا كالتجارة، فلا يترخّص العاصي بسفره. (**مدارك الأحكام ٤: ٤٤٥ - ٤٤٦، الحدائق الناضرة ١١: ٣٨٠، جواهر الكلام ١٤: ٢٥٧**).

وأمَّا الموضع الرابع: وهو اختلافهم في الموضع الذي منه يبدأ المسافر بقصر الصلاة(•)، فإنَّ مالكًا قال في الموطّأ: لا يقصُر الصلاة الذي يريد السفر حتى يخرج من بيوت القرية، ولا يتمّ حتى يدخل أول بيوتها(١٠٨٧). وقد روي عنه أنَّه لا يقصُر إذا كانت قرية جامعة حتى يكون بها بنحو ثلاثة أميال، وذلك عنده أقصى ما تجب فيه الجمعة على من كان خارج المصر في إحدى الروايتين عنه(١٠٨٨)، وبالقول الأول قال الجمهور(١٠٨٩)*.

والسبب في هذا الاختلاف: معارضة مفهوم الاسم لدليل الفعل، وذلك أنَّه إذا شرع في السفر فقد انطلق عليه اسم «مسافر»، فمن راعى مفهوم الاسم قال: إذا خرج من بيوت القرية قصَر(١٠٩٠) ومن راعى دليل الفعل، أعني: فعله عليه الصلاة والسلام، قال: لا يقصر إلَّا إذا خرج من بيوت القرية بثلاثة أميال؛ لما صح من حديث أنس قال: «كان النبيُّ ﷺ إذا خرجَ مسيرةَ ثلاثةِ أميال أو ثلاثةِ فراسخَ ـ شعبة الشاكّ(١٠٩١) ـ صلّى ركعتين»(١٠٩٢).

١٨٧: • الراجح عند فقهاء الإباضية أن الموضع الذي يبدأ فيه المسافر بقصر الصلاة فرسخان من سور البلد التي يسكنها. وهو قول الجمهور. (**شرح النيل: ٣٥٢/٢، منهج الطالبين: ٣٩٠/٣، ٣٩٧**)

---

* أجمع فقهاء الإمامية على أنَّه يشترط في التقصير الوصول إلى حدِّ الترخُّص، أنَّه يكفي في الترخيص حصول أحد أمرين: خفاء جدران البلد الذي يخرج منه أو خفاء أذانه. (**مدارك الأحكام ٤: ٤٥٦ - ٤٥٨، الحدائق الناضرة ١١: ٤٠٤ - ٤٠٥، ٤١٢، جواهر الكلام ١٤: ٢٨٤ - ٢٨٥، مهذّب الاحكام ٩: ٢١٤ - ٢١٥، ٢١٨ - ٢١٩**).

وأمَّا اختلافهم في الزمان الذي يجوز للمسافر إذا أقام فيه في بلد أن يقصُر(•): فاختلاف كثير، حكى فيه أبو عمر نحوًا من أحد عشر قولا(١٠٩٣)*، إلَّا أنَّ الأشهر منها: هو ما عليه فقهاء الأمصار، ولهم في ذلك ثلاثة أقوال: أحدها: مذهب مالك والشافعي أنَّه إذا أزمع المسافر على إقامة أربعة أيام أتمّ(١٠٩٤). والثاني: مذهب أبي حنيفة وسفيان الثوري أنَّه إذا أزمع على إقامة خمسة عشر يومًا أتمّ(١٠٩٥). والثالث: مذهب أحمد وداود أنَّه إذا أزمع على أكثر من أربعة أيام أتمّ(١٠٩٦).

وسبب الخلاف: أنَّه أمر مسكوت عنه في الشرع، والقياس على التحديد ضعيف عند الجميع، ولذلك رام هؤلاء كلّهم أن يستدلّوا لمذهبهم من الأحوال التي نقلت عنه عليه الصلاة والسلام أنَّه أقام فيها مُقصِرًا، أو أنَّه جعل لها حكم المسافر. فالفريق الأول: احتجّوا لمذهبهم بما روي: «أنَّه عليه الصلاة والسلام أقام بمكّة ثلاثًا يقصر في عمرته»(١٠٩٧)و(١٠٩٨)، وهذا ليس فيه حجّة على أنَّه النهاية للتقصير، وإنّما فيه حجّة على أنَّه يقصر في الثلاثة فما دونها. والفريق الثاني: احتجّوا لمذهبهم بما روي أنَّه

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الإفتاء

١٨٨: • المشهور عند الإباضية أن المسافر يقصر الصلاة ما دام على نية السفر وإن أقام عشرين عامًا أو أكثر، ومتى نوى المقام أتم، والمرأة على حال زوجها وهو موافق لمجموع أقوال الجمهور. (**شرح النيل: ٢/٣٧٤ - ٣٧٥، منهج الطالبين: ٣/٣٩٥ - ٣٩٦**).

* أجمع فقهاء الإمامية على أنَّه لو عزم المسافر على إقامة عشرة أيّام وجب عليه الإتمام، (**تذكرة الفقهاء: ٣٨٣ - ٣٨٤، مهذّب الأحكام ٩: ٢٤١ - ٢٤٢**).

أقام بمكة عام الفتح مقصرًا، وذلك نحوًا من خمسة عشر يومًا في بعض الروايات[١٠٩٩] و[١١٠٠].

وقد روي سبعة عشر يومًا[١١٠١]، وثمانية عشر يومًا[١١٠٢]، وتسعة عشر يومًا رواه البخاري عن ابن عباس[١١٠٣]، وبكلٍّ قال فريق[١١٠٤]. والفريق الثالث احتجّوا بمُقامه في حجّه بمكة مقصرًا أربعة أيام[١١٠٥].

وقد احتجّت المالكية لمذهبها: «أنَّ رسول الله ﷺ جعلَ للمهاجرِ ثلاثةَ أيام بمكّةَ مقامَ بعدَ قضاءِ نُسُكِهِ»[١١٠٦]. فدلّ هذا عندهم على أنَّ إقامة ثلاثة أيام ليست تسلب عن المقيم فيها اسم السفر[١١٠٧]، وهي النكتة التي ذهب الجميع إليها، وراموا استنباطها من فعله عليه الصلاة والسلام، أعني: متى يرتفع عنه بقصد الإقامة اسم السفر، ولذلك اتّفقوا على أنَّه إن كانت الإقامة مدة لا يرتفع فيها عنه اسم السفر بحسب رأي واحد منهم في تلك المدة؛ وعاقه عائق عن السفر أنَّه يقصر أبدًا، وإن أقام ما شاء الله[١١٠٨].

ومن راعى الزمان الأقلّ من مقامه تأوّل مقامه في الزمان الأكثر ممّا ادّعاه خصمه على هذه الجهة، فقالت المالكية مثلا: إنَّ الخمسة عشر يومًا التي أقامها عليه الصلاة والسلام عام الفتح إنّما أقامها وهو أبدًا ينوي أنَّه لا يقيم أربعة أيام[١١٠٩]، وهذا بعينه يلزمهم في الزمان الذي حدوه.

والأشبه في المجتهد في هذا أن يسلك أحد أمرين: إمَّا أن يجعل الحكم لأكثر الزمان الذي روي عنه عليه الصلاة والسلام أنَّه أقام فيه مقصِرًا، ويجعل ذلك حدًّا من جهة أن الأصل هو الإتمام، فوجب ألَّا يزاد على هذا الزمان إلَّا بدليل، أو يقول: إنَّ الأصل في هذا هو أقلّ الزمان الذي وقع عليه الإجماع. وما ورد من أنَّه عليه الصلاة والسلام أقام مقصرًا أكثر من ذلك الزمان، فيحتمل

أن يكون أقامه لأنَّه جائز للمسافر، ويحتمل أن يكون أقامه بنيّة الزمان الذي تجوز إقامته فيه مقصِرًا باتفاق، فعرض له أن قام أكثر من ذلك، وإذا كان الاحتمال وجب التمسّك بالأصل. وأقلّ ما قيل في ذلك: يوم وليلة، وهو قول ربيعة بن أبي عبدالرحمٰن[١١١٠]. وروي عن الحسن البصري: أنَّ المسافر يقصُر أبدًا، إلَّا أن يقدم مصرًا من الأمصار[١١١١]، وهذا بناءً على أنَّ اسم «السفر» واقع عليه حتى يقدم مصرًا من الأمصار. فهذه أمهات المسائل التي تتعلّق بالقصر.

الفصل الثاني
في الجمع

وأمَّا الجمع فإنَّه تتعلّق به ثلاث مسائل: إحداها: جوازه، والثانية: في صفة الجمع، والثالثة: في مبيحات الجمع.

أمَّا جوازه[•] فإنّهم أجمعوا على أنَّ الجمع بين الظهر والعصر في وقت الظهر بعرفة سُنَّة، وبين المغرب والعشاء بالمزدلفة أيضًا في وقت العشاء سُنَّة أيضًا[١١١٢]*. واختلفوا في الجمع في غير هذين المكانين، فأجازه الجمهور

١٨٩: • الراجح عند الإباضية أن الجمع للمسافر بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء بإجماع للفرد وللجماعة بتأخير أو تعجيل، لكونه سنة ثابتة عند الجمهور. (**شرح النيل: ٣٨٩/٢ - ٣٩١، منهج الطالبين: ٤١٨/٣ - ٤١٩**).

---

* الظاهر إجماع الإمامية على أنَّه يجوز للحاج الجمع بين الظهرين بعرفة وبين العشاءين بالمزدلفة. (**تذكرة الفقهاء ٢: ٣٦٩**).

على اختلاف بينهم في المواضع التي يجوز فيها من التي لا يجوز[١١١٣]*، ومنعه أبو حنيفة وأصحابه بإطلاق[١١١٤].

وسبب اختلافهم: أولًا: اختلافهم في تأويل الآثار التي رويت في الجمع، والاستدلال منها على جواز الجمع؛ لأنّها كلّها أفعال وليست أقوالًا، والأفعال يتطرّق إليها الاحتمال كثيرًا أكثر من تطرقه إلى اللفظ. وثانيًا: اختلافهم أيضًا في تصحيح بعضها. وثالثًا: اختلافهم أيضًا في إجازة القياس في ذلك، فهي ثلاثة أسباب كما ترى.

أمَّا الآثار التي اختلفوا في تأويلها، فمنها حديث أنس الثابت باتّفاق أخرجه البخاري ومسلم، قال: «كان رسولُ الله ﷺ إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس أخَّر الظهر إلى وقت العصر، ثمّ نزل فجمع بينهما، فإن زاغت الشمس قبل أن يرتحل صلّى الظهر ثمّ ركب»[١١١٥]. ومنها حديث ابن عمر أخرجه الشيخان أيضًا قال: «رأيتُ رسولَ الله ﷺ إذا عجَّل به السير في السفر يؤخِّر المغرب حتّى يجمع بينها وبين العشاء»[١١١٦].

والحديث الثالث: حديث ابن عباس خرّجه مالك ومسلم قال: «صلّى رسول الله ﷺ الظهر والعصر جميعًا، والمغرب والعشاء جميعًا في غير خوف ولا سفر»[١١١٧].

فذهب القائلون بجواز الجمع في تأويل هذه الأحاديث إلى أنَّه أخّر الظهر إلى وقت العصر المختصّ بها وجمع بينهما[١١١٨]. وذهب الكوفيون إلى أنَّه إنّما أوقع صلاة الظهر في آخر وقتها وصلاة العصر في أول وقتها على

---

* لا خلاف بين فقهاء الإمامية في جواز الجمع بين الظهرين، والعشاءين حضرًا وسفرًا، من غير عذر، في وقت الأولى والثانية (**تذكرة الفقهاء ٢: ٣٧٣ - ٣٧٤**).

ما جاء في حديث إمامة جبريل[١١١٩]، قالوا: وعلى هذا يصحّ حمل حديث ابن عباس لأنَّه قد انعقد الإجماع أنَّه لا يجوز هذا في الحضر لغير عذر[١١٢٠]، أعني: أن تُصلَّى الصلاتان معًا في وقت إحداهما، واحتجّوا لتأويلهم أيضًا بحديث ابن مسعود قال: «والذي لا إله غيرهُ ما صلّى رسول الله ﷺ صلاةً قطُّ إلَّا في وقتها، إلَّا صلاتين: جمعَ بين الظهرِ والعصرِ بعرفةَ، وبين المغربِ والعشاءِ بجمعٍ»[١١٢١]. قالوا: وأيضًا فهذه الآثار محتملة أن تكون على ما تأوّلناه نحن أو تأوّلتموه أنتم. وقد صحّ توقيت الصلاة وتبيانها في الأوقات، فلا يجوز أن تنتقل عن أصل ثابت بأمر محتمل[١١٢٢].

وأما الأثر الذي اختلفوا في تصحيحه فما رواه مالك من حديث معاذ بن جبل: «أنَّهم خرجوا مع رسول الله ﷺ عام تبوك، فكان رسول الله ﷺ يجمع بين الظهر والعصر، والمغرب والعشاء، قال: فأخّر الصلاة يومًا، ثم خرج فصلّى الظهر والعصر جميعًا، ثم دخل ثم خرج فصلّى المغرب والعشاء جميعًا»[١١٢٣]. وهذا الحديث لو صحّ لكان أظهر من تلك الأحاديث في إجازة الجمع؛ لأنَّ ظاهره أنَّه قدّم العشاء إلى وقت المغرب، وإن كان لهم أن يقولوا: إنَّه أخّر المغرب إلى آخر وقتها، وصلّى العشاء في أول وقتها؛ لأنَّه ليس في الحديث أمر مقطوع به على ذلك، بل لفظ الراوي محتمل.

وأمَّا اختلافهم في إجازة القياس في ذلك فهو أن يلحق سائر الصلوات في السفر بصلاة عرفة والمزدلفة، أعني: أن يجاز الجمع قياسًا على تلك، فيقال مثلًا: صلاة وجبت في سفر فجاز أن تجمع، أصله جمع الناس بعرفة والمزدلفة[١١٢٤]، وهو مذهب سالم بن عبد الله[١١٢٥]و[١١٢٦]، أعني: جواز هذا القياس، لكن القياس في العبادات يضعف. فهذه هي أسباب الخلاف الواقع في جواز الجمع.

وأمَّا المسألة الثانية: وهي صورة الجمع(•)، فاختلف فيه أيضًا القائلون بالجمع، أعني: في السفر، فمنهم من رأى أنَّ الاختيار أن تؤخّر الصلاة الأولى وتصلّى مع الثانية؛ وإن جمعتا معًا في أول وقت الأولى جاز، وهي إحدى الروايتين عن مالك. ومنهم من سوّى بين الأمرين، أعني: أن يقدِّم الآخرة إلى وقت الأولى، أو يعكس الأمر، وهو مذهب الشافعي(١١٢٧)*، وهي رواية أهل المدينة عن مالك(١١٢٨)، والأولى رواية ابن القاسم عنه(١١٢٩)، وإنّما كان الاختيار عند مالك هذا النوع من الجمع لأنَّه الثابت من حديث أنس(١١٣٠)، ومن سوّى بينهما فمصيرًا إلى أنَّه لا يرجّح بالعدالة، أعني: أنَّه لا تَفْضُل عدالةٌ عدالةً في وجوب العمل بها، ومعنى هذا: أنَّه إذا صحّ حديث معاذ وجب العمل به؛ كما وجب بحديث أنس إذا كان رواة الحديثين عدولًا؛ وإن كان رواة أحد الحديثين أعدل.

وأمَّا المسألة الثالثة: وهي الأسباب المبيحة للجمع(••)، فاتّفق القائلون

١٩٠: • لم ير الإباضية فارقًا في صورة الجمع بين التعجيل والتأخير، وهو مذهب الشافعي ورواية عن مالك. (**شرح النيل: ٣٩٢/٢، منهج الطالبين: ٤١٨/٣ - ٤٢١**).

١٩١: •• اتفق الإباضية على أن الأسباب المبيحة للجمع هي السفر والمرض والمطر، أو لعذر خيف به فوت الوقت وهو إلى المرض أقرب كاتصال النجس أو الرعاف، وكذا المحبوس الذي لا يجد من يدله على الوقت وكذا الرهائن. (**شرح النيل: ٣٩٦/٢ - ٣٩٨، منهج الطالبين: ٤١٨/٣ - ٤٢٦**).

---

* أجمع فقهاء الإمامية على أنَّه لا فرق في الجمع بين صلاة الظهر والعصر، وبين المغرب والعشاء، بين أن يجمع بينهما في وقت الأوّلة منهما أو في وقت الثانية؛ لأنَّ الوقت مشترك بعد الزوال وبعد المغرب. (**تذكرة الفقهاء ٢: ٣٦٦**).

بجواز الجمع على أنَّ السفر منها[١١٣١]، واختلفوا في الجمع في الحضر، وفي شروط السفر المبيح له، وذلك أنَّ السفر: منهم من جعله سببًا مبيحًا للجمع، أيَّ سفر كان، وبأيّ صفة كان[١١٣٢]. ومنهم من اشترط فيه ضربًا من السير، ونوعًا من أنواع السفر. فأمّا الذي اشترط فيه ضربًا من السير فهو مالك في رواية ابن القاسم عنه، وذلك أنَّه قال: لا يجمع المسافر إلَّا أن يجدّ به السير[١١٣٣]، ومنهم من لم يشترط ذلك وهو الشافعي[١١٣٤]، وهي إحدى الروايتين عن مالك[١١٣٥]، ومن ذهب هذا المذهب فإنّما راعى قول ابن عمر: «كان رسول الله ﷺ إذا عجَّل به السير...» الحديث[١١٣٦و١١٣٧]، ومن لم يذهب هذا المذهب فإنّما راعى ظاهر حديث أنس وغيره[١١٣٨].

وكذلك اختلفوا كما قلنا في نوع السفر الذي يجوز فيه الجمع، فمنهم من قال: هو سفر القربة؛ كالحج والغزو، وهو ظاهر رواية ابن القاسم[١١٣٩]، ومنهم من قال: هو السفر المباح دون سفر المعصية، وهو قول الشافعي[١١٤٠]، وظاهر رواية المدنيين عن مالك[١١٤١].

والسبب في اختلافهم في هذا: هو السبب في اختلافهم في السفر الذي تقصر فيه الصلاة وإن كان هنالك التعميم؛ لأنَّ القصر نقل قولًا وفعلًا، والجمع إنّما نقل فعلًا فقط، فمن اقتصر به على نوع السفر الذي جمع فيه رسول الله ﷺ لم يجزه في غيره، ومن فهم منه الرخصة للمسافر عدّاه إلى غيره من الأسفار[١١٤٢].

وأمَّا الجمع في الحضر لغير عذر، فإنَّ مالكًا وأكثر الفقهاء لا يجيزونه[١١٤٣]، وأجاز ذلك جماعة من أهل الظاهر وأشهب من أصحاب مالك[١١٤٤].

وسبب اختلافهم: اختلافهم في مفهوم حديث ابن عباس[١١٤٥]، فمنهم من تأوّله على أنَّه كان في مطر كما قال مالك[١١٤٦]، ومنهم من أخذ بعمومه

مطلقًا[١١٤٧]. وقد خرَّج مسلم زيادة في حديثه، وهو قوله عليه الصلاة والسلام: «**في غيرِ خوف ولا سفر ولا مطر**»[١١٤٨] وبهذا تمسّك أهل الظاهر[١١٤٩].

وأمَّا الجمع في الحضر لعذر المطر فأجازه الشافعي، ليلًا كان أم نهارًا[١١٥٠]، ومنعه مالك في النهار وأجازه في الليل، وأجازه أيضًا في الطين دون المطر في الليل[١١٥١]، وقد عدل الشافعي مالكًا في تفريقه من صلاة النهار في ذلك وصلاة الليل، لأنَّه روى الحديث وتأوّله، أعني: خصّص عمومه من جهة القياس، وذلك أنَّه قال في قول ابن عباس: «جمعَ رسول الله ﷺ بين الظهر والعصر، والمغرب والعشاء في غير خوف ولا سفر». أرى ذلك كان في مطر[١١٥٢]، قال: فلم يأخذ بعموم الحديث ولا بتأويله، أعني: تخصيصه، بل ردّ بعضه وتأوّل بعضه، وذلك شيء لا يجوز بإجماع، وذلك أنَّه لم يأخذ بقوله فيه: «جمعَ بين الظهر والعصر»، وأخذ بقوله: «والمغربِ والعشاءِ» وتأوّله[١١٥٣]، وأحسب أنَّ مالكًا رحمه الله إنما ردّ بعض هذا الحديث لأنَّه عارضه العمل، فأخذ منه بالبعض الذي لم يعارضه العمل، وهو الجمع في الحضر بين المغرب والعشاء على ما روي أنَّ ابن عمر كان إذا جمع الأُمراء بين المغرب والعشاء جمع معهم[١١٥٤]، لكن النظر في هذا الأصل الذي هو العمل كيف يكون دليلًا شرعيًا فيه نظر، فإنَّ متقدّمي شيوخ المالكية كانوا يقولون: إنَّه من باب الإجماع[١١٥٥]، وذلك لا وجه له، فإنَّ إجماع البعض لا يحتجّ به، وكان متأخّروهم يقولون: إنَّه من باب نقل التواتر، ويحتجّون في ذلك بالصاع وغيره ممّا نقله أهل المدينة خلفًا عن سلف[١١٥٦]، العمل إنّما هو فعل، والفعل لا يفيد التواتر إلَّا أن يقترن بالقول، فإنَّ التواتر طريقه الخبر لا العمل، وبأنّ جَعلَ الأفعال تفيد التواتر عسير، بل لعلّه ممنوع.

والأشبه عندي أن يكون من باب عموم البلوى الذي يذهب إليه أبو حنيفة[١١٥٧]، وذلك أنَّه لا يجوز أن يكون أمثال هذه السنن مع تكرّرها وتكرّر وقوع أسبابها غير منسوخة، ويذهب العمل بها على أهل المدينة الذين تلقّوا العمل بالسنن خلفًا عن سلف، وهو أقوى من عموم البلوى الذي يذهب إليه أبو حنيفة، لأنَّ أهل المدينة أحرى ألا يذهب عليهم ذلك من غيرهم من الناس الذين يعتبرهم أبو حنيفة في طريق النقل[١١٥٨].

وبالجملة: العمل لا يُشكّ أنَّه قرينة إذا اقترنت بالشيء المنقول، إن وافقته أفادت به غلبة ظنّ، وإن خالفته أفادت به ضعف ظنّ، فأمّا هل تبلغ هذه القرينة مبلغًا تردّ بها أخبار الآحاد الثابتة ففيه نظر، وعسى أنَّها تبلغ في بعض ولا تبلغ في بعض؛ لتفاضل الأشياء في شدة عموم البلوى بها، وذلك أنَّه كلّما كانت السنَّة الحاجة إليها أمسّ؛ وهي كثيرة التكرار على المكلّفين، كان نقلها من طريق الآحاد من غير أن ينتشر قولًا أو عملًا فيه ضعف، وذلك أنَّه يوجب ذلك أحد أمرين: إمَّا إنَّها منسوخة، وإمَّا أنَّ النقل فيه اختلال، وقد بيّن ذلك المتكلّمون كأبي المعالي وغيره[١١٥٩].

وأمَّا الجمع في الحضر للمريض، فإنَّ مالكًا أباحه له إذا خاف أن يُغمى عليه، أو كان به بطن[١١٦٠]، ومنع ذلك الشافعي[١١٦١].

والسبب في اختلافهم: هو اختلافهم في تعدّي علّة الجمع في السفر، أعني: المشقّة، فمن طرد العلّة رأى أنَّ هذا من باب الأَولى والأحرى، وذلك أنَّ المشقة على المريض في إفراد الصلوات أشدّ منها على المسافر، ومن لم يعدّ هذه العلّة وجعلها كما يقولون قاصرة، أي: خاصة بذلك الحكم من دون غيره، لم يُجِز ذلك.

الباب الخامس من الجملة الثالثة
وهو القول في صلاة الخوف

اختلف العلماء في جواز صلاة الخوف(•) بعد النبي ﷺ، وفي صفتها: فأكثر العلماء على أنَّ صلاة الخوف جائزة(١١٦٢)* لعموم قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُوا﴾ الآية(١١٦٣)، ولما ثبت ذلك من فعله ﷺ(١١٦٤)، وعمل الأئمة والخلفاء بعده بذلك(١١٦٥)، وشذّ أبو يوسف من أصحاب أبي حنيفة فقال: لا تصلّى صلاة الخوف بعد النبي ﷺ بإمام واحد، وإنّما تصلّى بعده بإمامين: يصلّي واحد منهما بطائفة ركعتين، ثم يصلّي الآخر بطائفة أخرى وهي الحارسة ركعتين أيضًا، وتحرس التي قد صلّت(١١٦٦).

والسبب في اختلافهم: هل صلاة النبي بأصحابه صلاة الخوف هي عبادة أو هي لمكان فضل النبي ﷺ؟ فمن رأى أنَّها عبادة لم ير أنَّها خاصة بالنبي ﷺ(١١٦٧) ومن رآها لمكان فضل النبي ﷺ رآها خاصةً بالنبي ﷺ، وإلَّا فقد كان يمكننا أن ينقسم الناس على إمامين،

١٩٢: • أجمع فقهاء الإباضية على أن صلاة الخوف جائزة في سفر أو حضر وهي سُنَّة مؤكدة عند الجمهور. (**شرح النيل: ٣٩٧/٢، منهج الطالبين: ٣٨٨/٣**).

---

* أجمع فقهاء الإمامية على أنَّ صلاة الخوف ثابتة شرعًا، واحتجّوا بالكتاب وهو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُوا مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ إِنْ خِفْتُمْ أَن يَفْتِنَكُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا﴾، وبالإجماع، والأخبار المتواترة. (**جواهر الكلام ١٤: ١٥٥ - ١٥٦، مهذّب الأحكام ٩: ٣٠٩، فقه الصادق ٦: ٣٤٠ - ٣٤٢**).

وإنّما كان ضرورة اجتماعهم على إمام واحد خاصةً من خواصّ النبي ﷺ، وتأيد عنده هذا التأويل بدليل الخطاب المفهوم من قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كُنتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ الآية[١١٦٨]، ومفهوم الخطاب أنَّه إذا لم يكن فيهم فالحكم غير هذا الحكم[١١٦٩]. وقد ذهبت طائفة من فقهاء الشام إلى أنَّ صلاة الخوف تؤخّر عن وقت الخوف إلى وقت الأمن[١١٧٠]، كما فعل رسول الله ﷺ يوم الخندق[١١٧١]، والجمهور على أنَّ ذلك الفعل يوم الخندق كان قبل نزول صلاة الخوف، وأنّه منسوخ بها[١١٧٢].

وأمَّا صفة صلاة الخوف[•] فإنَّ العلماء اختلفوا فيها اختلافًا كثيرًا؛ لاختلاف الآثار في هذا الباب، أعني: المنقولة من فعله ﷺ في صلاة الخوف، والمشهور من ذلك سبع صفات، فمن[١١٧٣] ذلك ما أخرجه مالك ومسلم من حديث صالح بن خوّات عمّن صلّى مع رسول الله ﷺ يوم ذات الرقاع[١١٧٤] صلاة الخوف: «أنَّ طائفة صفّت معه، وصفّت طائفة وُجاهَ العدو، فصلَّى بالتي معه ركعة ثم ثبت قائمًا، وأتمّوا لأنفسهم، ثم انصرفوا وُجاه العدو، وجاءت الطائفة الأخرى، فصلّى بهم الركعة التي بقيت من صلاتهم، ثم ثبت جالسًا، وأتمّوا لأنفسهم، ثم مسلّم بهم»[١١٧٥]، وبهذا الحديث قال الشافعي[١١٧٦].

١٩٣: • رجح فقهاء الإباضية أن صلاة الخوف ركعتان للإمام، ولكل طائفة من المحاربين ركعة، الطائفة الأولى بإحرام الإمام والثانية تصلى الركعة الثانية ويسلم الجميع مع الإمام، وهو مذهب مالك الشافعي. (**شرح النيل: ٣٩٧/٢ - ٣٩٩، منهج الطالبين: ٢٨٨/٣ - ٢٨٩**).

وروى[١١٧٧] مالك هذا الحديث بعينه عن القاسم بن محمد عن صالح ابن خوّات موقوفًا؛ كمثل حديث يزيد بن رومان[١١٧٨]: «أنَّه لمّا قضى الركعة بالطائفة الثانية سلّم ولم ينتظرهم حتى يفرغوا من الصلاة»[١١٧٩] واختار مالك هذه الصفة[١١٨٠]، فالشافعي آثر المسند على الموقوف، ومالك آثر الموقوف لأنَّه أشبه بالأصول[١١٨١] أعني: ألا يجلس[١١٨٢] الإمام حتى تفرغ الطائفة الثانية من صلاتها؛ لأنَّ الإمام متبوع لا متبع، وغير مختلف عليه.

والصفة الثالثة: ما ورد في حديث أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه، رواه الثوري وجماعة، وخرّجه أبو داود قال: «صلّى رسول الله ﷺ صلاة الخوف بطائفة، وطائفة مستقبلي العدو، فصلّى بالذين معه ركعةً وسجدتين، وانصرفوا ولم يسلّموا، فوقفوا بإزاء العدو، ثم جاء الآخرون فقاموا معه، فصلّى بهم ركعةً ثم سلّم، فقام هؤلاء فصلّوا لأنفسهم ركعةً ثم سلّموا وذهبوا، فقاموا مقام أولئك مستقبلي العدو، ورجع أولئك إلى مراتبهم، فصلّوا لأنفسهم ركعةً ثم سلّموا»[١١٨٣]. وبهذه الصفة قال أبو حنيفة وأصحابه[١١٨٤] ما خلا أبي يوسف على ما تقدّم.

والصفة الرابعة: الواردة في حديث أبي عياش الزرقي قال: «كنّا مع رسول الله ﷺ بعُسفان[١١٨٥] وعلى المشركين خالد بن الوليد، فصلّينا الظهر، فقال المشركون: لقد أصبنا غفلة لو كنّا حملنا عليهم وهم في الصلاة، فأنزل الله آية القصر[١١٨٦] بين الظهر والعصر، فلمّا حضرت العصر قام رسول الله ﷺ مستقبل القبلة والمشركون أمامه، فصلّى خلف رسول الله ﷺ صفّ واحد، وصفَّ بعد ذلك صفّ آخر، فركع رسول الله ﷺ وركعوا جميعًا، ثم سجد وسجد الصفّ الذي يليه، وقام الأخر يحرسونهم، فلمّا صلى هؤلاء سجدتين وقاموا، سجد الآخرون الذين كانوا خلفه، ثم تأخّر الصفّ الذي يليه إلى

مقام الآخرين، وتقدّم الصفّ الآخر إلى مقام الصفّ الأول، ثم ركع رسول الله ﷺ وركعوا جميعًا، ثم سجد وسجد الصفّ الذي يليه، وقام الآخرون يحرسونهم، فلمّا جلس رسول الله ﷺ والصفّ الذي يليه سجد الآخرون، ثم جلسوا جميعًا، فسلّم بهم جميعًا». وهذه الصلاة صلّاها بعُسفان، وصلّاها يوم بني سُليم[١١٨٧].

قال أبو داود: وروي هذا عن جابر وعن ابن عباس وعن مجاهد، وعن أبي موسى وعن هشام بن عروة عن النبي ﷺ، قال: وهو قول الثوري[١١٨٨]، وهو أحوطها، يريد: أنَّه ليس في هذه الصفة كبير عمل مخالف لأفعال الصلاة المعروفة، وقال بهذه الصفة جملة من أصحاب مالك وأصحاب الشافعي[١١٨٩]، وخرّجها مسلم عن جابر، وقال جابر: كما يصنع حرسكم هؤلاء بأمرائكم[١١٩٠].

والصفة الخامسة: الواردة في حديث حذيفة، قال ثعلبة بن زهدم: قال: كنّا مع سعيد بن العاصي بطبرستان، فقام فقال: «أيّكم صلّى مع رسول الله ﷺ صلاة الخوف؟ قال حذيفة: أنا، فصلّى بهؤلاء ركعة، وبهؤلاء ركعة، ولم يقضوا شيئًا»[١١٩١]. وهذا مخالف للأصل مخالفة كثيرة.

وخرّج أيضًا عن ابن عباس في معناه أنَّه قال: «الصلاة على لسان نبيكم في الحضر أربع، وفي السفر ركعتان، وفي الخوف ركعة واحدة»[١١٩٢]. وأجاز هذه الصفة الثوري[١١٩٣].

والصفة السادسة: الواردة في حديث أبي بكرة وحديث جابر عن النبي ﷺ: «أنَّه صلّى بكلّ طائفة من الطائفتين ركعتين ركعتين»[١١٩٤]، وبه كان يفتي الحسن[١١٩٥]، وفيه دليل على اختلاف نيّة الإمام والمأموم لكونه متمًّا، وهم مقصرون[١١٩٦]، خرّجه مسلم عن جابر[١١٩٧].

والصفة السابعة: الواردة في حديث ابن عمر عن النبي عليه الصلاة والسلام أنَّه كان إذا سئل عن صلاة الخوف قال: «يتقدّم الإمام وطائفة من الناس فيصلّي بهم ركعةً، وتكون طائفة منهم بينه وبين العدو لم يصلّوا، فإذا صلى الذين معه ركعةً استأخروا مكان الذين لم يصلّوا معه ولا يسلّمون، ويتقدّم الذين لم يصلّوا فيصلّون معه ركعةً، ثم ينصرف الإمام وقد صلّى ركعتين تتقدّم كلّ واحدة من الطائفتين فيصلّون لأنفسهم ركعةً ركعة بعد أن ينصرف الإمام، فتكون كلّ واحدة من الطائفتين قد صلّت ركعتين، فإن كان خوف أشدّ من ذلك صلّوا رجالًا قيامًا على أقدامهم، أو ركبانًا مستقبلي القبلة أو غير مستقبليها»[١١٩٨]. وممّن قال بهذه الصفة أشهب عن مالك وجماعة[١١٩٩].

وقال أبو عمر: الحجّة لمن قال بحديث ابن عمر هذا أنَّه ورد بنقل أئمة أهل المدينة، وهم الحجّة في النقل على من خالفهم، وهي أيضًا مع هذا أشبه بالأصول؛ لأنَّ الطائفة الأولى والثانية لم يقضوا الركعة إلَّا بعد خروج رسول الله ﷺ من الصلاة، وهو المعروف من سُنَّة القضاء المجتمع عليها من سائر الصلوات[١٢٠٠]، وأكثر العلماء على ما جاء في هذا الحديث من أنَّه إذا اشتد الخوف جاز أن يصلّوا مستقبلي القبلة وغير مستقبليها، وإيماءً من غير ركوع ولا سجود[١٢٠١]، وخالف في ذلك أبو حنيفة فقال: لا يصلّي الخائف إلَّا إلى القبلة، ولا يصلّي أحد في حال المسايفة[١٢٠٢].

وسبب الخلاف في ذلك: مخالفة هذا الفعل للأصول، وقد رأى قوم أنَّ هذه الصفات كلّها جائزة، وأن للمكلّف أن يصلّي أيّتها أحبّ[١٢٠٣]، وقد قيل: إنَّ هذا الاختلاف إنّما كان بحسب اختلاف المواطن[١٢٠٤].

الباب السادس من الجملة الثالثة
في صلاة المريض(•)

أجمع العلماء على أنَّ المريض مخاطب بأداء الصلاة، وأنّه يسقط عنه فرض القيام إذا لم يستطعه، ويصلّي جالسًا*، وكذلك يسقط عنه فرض الركوع والسجود إذا لم يستطعهما أو أحدهما ويومئ مكانهما(١٢٠٥)**.

١٩٤: • أجمع الإباضية على أن المريض له أن يصلّي ما أمكنه فإن لم يقدر أن يصلي قائمًا ويشق عليه القيام صلى قاعدًا وأومأ للركوع وصلى بالسجود، وإن لم يقدر على السجود أومأ للركوع والسجود مع التمييز بينهما ـ وإن لم يمكنه القعود صلّى نائمًا ويومئ، وإن صار الضعف به منتهاه جمع بين الصلاتين وهكذا، أتى الميسور الذي لا يسقط بالمعسور، ولو تكبيرًا مع استقبال القبلة تعظيمًا لشأن الصلاة. (**شرح النيل: ٢/٩٩ - ١٠٣، ٣٨٩ - ٣٩٠، منهج الطالبين: ٣/٢٥٤ - ٢٥٥**).

---

* أجمع فقهاء الإمامية على أنَّ المريض لو عجز عن الاستقلال في القيام صلّى معتمدًا ـ أي على شيء ـ والظاهر إجماعهم على أنَّه لو عجز عن الانتصاب في القيام أو الاعتماد على الرجلين أو عن القيام عليهما أو تقاربهما، صلّى منحنيًا مقدِّمًا أقلّ الانحناء على الأكثر. وأجمعوا على أنَّه لو عجز عن القيام بجميع أنحائه صلّى جالسًا. (**جواهر الكلام ٩: ٢٤٨ - ٢٥٠، ٢٥٣، ٢٥٥، ٢٥٧ - ٢٦١، مهذّب الأحكام ٦: ٢٢٦ - ٢٢٧**).

** لا خلاف بين فقهاء الإمامية في أنَّه لو عجز المصلِّي عن الانحناء الواجب في الركوع اقتصر على الممكن منه ولو بالاعتماد على شيء، فإنَّ الميسور لا يسقط بالمعسور. وأمَّا السجود فقد أجمعوا على أنَّه إذا عجز عن الانحناء للسجود انحنى بالقدر الممكن مع رفع المسجد إلى جبهته. (**تذكرة الفقهاء ٣: ٢٠٥، جواهر الكلام ١٠: ٧٦ - ٨٠، ١٦٥ - ١٦٦، مهذّب الأحكام ٦: ٣٨٦، ٤٤١**).

واختلفوا فيمن له أن يصلّي جالسًا، وفي هيئة الجلوس، وفي هيئة الذي لا يقدر على الجلوس ولا على القيام. فأمّا من له أن يصلّي جالسًا، فإنَّ قومًا قالوا: هذا الذي لا يستطيع القيام أصلًا[١٢٠٦]، وقوم قالوا: هو الذي يشقّ عليه القيام من المرض، وهو مذهب مالك[١٢٠٧].

وسبب اختلافهم هو: هل يسقط فرض القيام مع المشقّة أو مع عدم القدرة؟ وليس في ذلك نص[١٢٠٨].

وأما صفة الجلوس[•]: وأما صفة الجلوس فإنَّ قومًا قالوا: يجلس متربّعًا[١٢٠٩] أعني: الجلوس الذي هو بدل من القيام، وكره ابن مسعود الجلوس متربّعًا[١٢١٠]، فمن ذهب إلى التربيع فلا فرق بينه وبين جلوس التشهّد، ومن كرهه فلأنّه ليس من جلوس الصلاة.

وأمَّا صفة صلاة الذي لا يقدر على القيام ولا على الجلوس، فإنَّ قومًا قالوا: يصلّي مضطجعًا[١٢١١]*، وقوم قالوا: يصلّي كيفما تيسّر له[١٢١٢]، وقوم

١٩٥: • أجمع الإباضية على أن من كان يصلي قائمًا ثم وجد ضعفًا فله أن يتم قاعدًا، أو نائمًا، ومن يصلي قاعدًا أو نائمًا ثم وجد قوة على القيام ابتدأ الصلاة من أولها ـ وان صلّى إحدى الصلاتين وهو نائم أو بالتكبير ثم وجد خفًا فقد تمت الصلاة التي صلاها على ما صلّى ويصلّي الثانية على ما أمكن له. ويستحب لمن لا يقدر أن يتكلم بالتكبير أن يكبر له غيره من رجل أو امرأة، وهو يتبع بلسانه وإن قدر أو بقلبه وإن عجز فلا يكبر، والمبطون الذي لا يستمسك يقيم يصلّي بما قدر ويجوز أن يحفر له خبة ينصب فيها، ولا يلزمه الصلاة بمسجد أو مصلًى. (**شرح النيل: ٢/١٠٤ - ١٠٩، منهج الطالبين: ٣/٢٥٤ - ٢٥٥**).

---

* أجمع فقهاء الإمامية على أنَّه لو عجز عن القعود مطلقًا ولو مستندًا صلّى مضطجعًا. (**جواهر الكلام ٩: ٢٦٤ - ٢٦٥، مهذّب الأحكام ٦: ٢٢٧ - ٢٢٩**).

قالوا: يصلّي مستقبلًا ورجلاه إلى الكعبة[١٢١٣]، وقوم قالوا: إن لم يستطع الجلوس صلّى على جنبه، فإن لم يستطع على جنبه صلّى مستلقيًا ورجلاه إلى القبلة على قدر طاقته، وهو الذي اختاره ابن المنذر[١٢١٤].

الجملة الرابعة

وهذه الجملة تشتمل من أفعال الصلاة على التي ليست أداء، وهذه هي: إمَّا إعادة وإمَّا قضاء وإمَّا جبر لما زاد أو نقص بالسجود. ففي هذه الجملة إذًا ثلاثة أبواب: الباب الأول: في الإعادة، الباب الثاني: في القضاء، الباب الثالث: في الجبران الذي يكون بالسجود.

الباب الأول في الإعادة(•)

وهذا الباب، الكلام فيه في الأسباب التي تقتضي الإعادة، وهي: مفسدات الصلاة. واتّفقوا على أنَّ من صلّى بغير طهارة أنَّه يجب عليه الإعادة، عمدًا كان أو نسيانًا[١٢١٥]*.

١٩٦: • اتفق الإباضية على أن الطهارة شرط للصلاة وواجب إذا تعينت، وتبطل الصلاة من دونها. وتجب الإعادة إذا انقضت أو نسيت في الأصل وهو مذهب الجمهور والإمامية. (**منهج الطالبين**: ٣/٢٠٠، ٢١٦).

---

* أجمعت الإمامية ـ بل الضرورة ـ على أنَّ الطهارة من شروط صحة الصلاة، وصرّحوا بأنّه من صلّى بلا طهارة تجب عليه الإعادة. (**الحدائق الناضرة** ٤: ٣١٨).

وكذلك من صلّى لغير القبلة[•]، عمدًا كان ذلك أو نسيانًا[١٢١٦]*.

وبالجملة: فكلّ من أخلّ بشرط من شروط صحة الصلاة وجبت عليه الإعادة، وإنّما يختلفون من أجل اختلافهم في الشروط المصحّحة.

وهاهنا مسائل تتعلّق بهذا الباب خارجة عمّا ذكر من فروض الصلاة، اختلفوا فيها:

فمنها: أنَّهم اتّفقوا على أنَّ الحدث يقطع الصلاة[••][١٢١٧]**، واختلفوا هل يقتضي الإعادة من أولها إذا كان قد ذهب منها ركعة أو ركعتان قبل طروّ

١٩٧: • أجمع الإباضية على أن استقبال القبلة فرض من فرائضها التي لا تصح الصلاة إلا بها فرضًا كانت أم نافلة إلا عند شدة الخوف أو العجز لمرض أو مواقعة ـ كالجمهور والإمامية. (**شرح النيل: ٢/٧٦ - ٧٧، ٤٦٢ - ٤٦٥، منهج الطالبين: ٣/٥٥، ٦٠**).

١٩٨: •• اتفق الإباضية على أن كل فعل ـ في الصلاة ـ لا ينقضها سهوًا يفسدها عمدًا، ما لم يكن لإصلاحها، ومنه العبث في الصلاة وتغميض العينين إلا مما يخاف منه الضرر كمطر أو حريق ونحوه، وهو مذهب الجمهور والإمامية. (**شرح النيل: ٢/٤٣٧، منهج الطالبين: ٣/٢٠١، ٢١٨**).

---

* أجمعت الإمامية ـ بل الضرورة من الدين ـ على أنَّه يجب الاستقبال في فرائض الصلوات مع التمكّن، فلو صلّى غير مستقبل مع قدرته بطلت صلاته. (**تذكرة الفقهاء ٣: ١٥، الحدائق الناضرة ٦: ٣٧١، ٤٣٤**).

** أجمعت الإمامية على أنَّ من أحدث في الصلاة عامدًا بطلت صلاته، سواء كان الحدث أصغر أم أكبر. (**المعتبر ٢: ٢٥٠، ٢٥١، تذكرة الفقهاء ٣: ٢٧١ - ٢٧٣، مدارك الأحكام ٣: ٤٥٥ - ٤٥٧**).

الحدث، أم يبني على ما قد مضى من الصلاة؟ فذهب الجمهور إلى أنَّه لا يبني، لا في حدث ولا في غيره ممّا يقطع الصلاة، إلَّا في الرعاف(•)[١٢١٨] فقط[١٢١٩]*. ومنهم من رأى أنَّه لا يبني، لا في الحدث ولا في الرعاف، وهو الشافعي[١٢٢٠]، وذهب الكوفيون إلى أنَّه يبني في الأحداث كلّها[١٢٢١].

وسبب اختلافهم: أنَّه لم يرد في جواز ذلك أثر عن النبي عليه الصلاة والسلام[١٢٢٢]، وإنّما صحّ عن ابن عمر: أنَّه رعف في الصلاة فبنى ولم يتوضّأ[١٢٢٣].

فمن رأى أنَّ هذا الفعل من الصحابي يجري مجرى التوقيف إذ ليس يمكن أن يفعل مثل هذا بقياس، أجاز هذا الفعل[١٢٢٤]، ومن كان عنده من هؤلاء أنَّ الرعاف ليس بحدث، أجاز البناء في الرعاف فقط ولم يعدّه لغيره، وهو مذهب مالك[١٢٢٥]، ومن كان عنده أنَّه حدث[١٢٢٦]، أجاز البناء في سائر

١٩٩: • مذهب الإباضية أن المرعوف يصلّي مع حشو أنفه فإن لم يمسك قعد ويحتاط لثوبه بما ناسب، وإذا استمر الرعاف جمع بين الصلاتين، وجاز له الصلاة في غير مسجد أو مصلّى، وهو مذهب مالك والشافعي والإمامية. (**شرح النيل: ١٤٩/١ - ١٥٠، ٤٤٦/٢ - ٤٤٧، منهج الطالبين: ٢٦٢/٣ - ٢٦٥**).

---

* أجمعت الإمامية على أنَّ الرعاف لا يقطع الصلاة، ولو عرض أزاله وأتم صلاته. (**المعتبر ٢: ٢٦٩، تذكرة الفقهاء ٣: ٣٠٢، جواهر الكلام ٦: ٢٢٧ - ٢٢٨**).

الأحداث؛ قياسًا على الرعاف، ومن رأى أنَّ مثل هذا لا يجب أن يصار إليه إلَّا بتوقيف من النبي ﷺ، إذ قد انعقد الإجماع على أنَّ المصلّي إذا انصرف إلى غير القبلة أنَّه قد خرج من الصلاة؛ وكذلك إذا فعل فيها فعلا كثيرًا لم يُجِز البناء، لا في الحدث ولا في الرعاف.

المسألة الثانية: اختلف العلماء هل يقطع الصلاة مرور شيء بين يدي المصلّي إذا صلّى لغير سترة، أو مرَّ بينه وبين السترة؟[•] فذهب الجمهور إلى أنَّه لا يقطع الصلاة شيء، وأنّه ليس عليه إعادة[١٢٢٧]*، وذهبت طائفة إلى أنَّه يقطع الصلاة: المرأة والحمار والكلب الأسود[١٢٢٨].

وسبب هذا الخلاف: معارضة القول للفعل، وذلك أنَّه خرّج مسلم عن أبي ذر أنَّه ﷺ قال: «**يقطع الصلاة المرأة والحمار والكلب الأسود**»[١٢٢٩]. وخرّج مسلم والبخاري عن عائشة أنَّها قالت: «لقد رأيتني

٢٠٠: • الراجح عند الإباضية أن السترة للمصلّي واجبة، وتفسد الصّلاة من دون اتخاذ سترة عند الأكثرية لكونها واجبة ولو بخط أو قوس، وتفسد الصلاة بمرور حائض أو جُنب أو أقلف بالغ أو مشرك أو ميتة أو دم أو لحم خنزير أو قرد أو سبع أو كلب، والإمام سترة المأموم وهو مذهب الإمامية وبعض أهل السُنَّة ويكره للمصلّي عند الإباضية استقبال نار موقودة أو قبر أو ميت أو نائم ونحوه من دون سترة. (**شرح النيل: ٨٤/٢ - ٨٨، منهج الطالبين ٢٠٤/٣ - ٢٠٦**).

---

* أجمعت الإمامية على أنَّه لا يقطع الصلاة ما يمرّ بين يدي المصلّي من كلب أو دابة أو امرأة ـ ولو كانت حائضًا أو نفساء ـ أو شيء من الحيوان. (**المعتبر ٢: ٢٦٥، تذكرة الفقهاء ٣: ٣٠٠، جواهر الكلام ٨: ٤٠١ - ٤٠٢**).

بين يدي رسول الله ﷺ معترضة كاعتراض الجنازة وهو يصلّي»[١٢٣٠]. وروي مثل قول الجمهور عن علي وعن أُبيّ[١٢٣١و١٢٣٢].

ولا خلاف بينهم في كراهية المرور بين يدي المنفرد والإمام إذا صلّى لغير سترة؛ أو مرَّ بينه وبين السترة، ولم يروا بأسًا أن يمرّ خلف السترة، وكذلك لم يروا بأسًا أن يمرّ بين يدي المأموم[١٢٣٣]* لثبوت حديث ابن عباس وغيره قال: «أقبلتُ راكبًا على أتان، وأنا يومئذ قد ناهزت الاحتلام، ورسول الله ﷺ يصلّي بالناس، فمررت بين يدي بعض الصفوف، فنزلت وأرسلت الأتان ترتع، ودخلت في الصفّ، فلم ينكر عليَّ أحد»[١٢٣٤و١٢٣٥]. وهذا عندهم يجري مجرى المسند، وفيه نظر.

وإنّما اتّفق الجمهور على كراهية المرور بين يدي المصلّي؛ لما جاء فيه من الوعيد في ذلك[١٢٣٦]، ولقوله عليه الصلاة والسلام فيه: «**فليقاتله، فإنّما هو شيطان**»[١٢٣٧و١٢٣٨].

المسألة الثالثة: اختلفوا في النفخ في الصلاة[•] على ثلاثة أقوال: فقوم

٢٠١: • الراجح عند الإباضية أن المصلّي إذا نفخ أو تنحنح عمدًا في غير مصلحة الصلاة فسدت صلاته وأعاد، وأما ما يغلبه لنخامة في حلقه أو نحوها أو مما يعرض في الحلق فلا بأس ولا تفسد صلاته. وهو مذهب مالك والإمامية وبعض الحنفية وزاد الإباضية أنه لو تثاءب حتى تقعقع لحياه، أو قال: أخ أو: أوه فسدت صلاته وأعاد. (**شرح النيل: ٤٢١/٢، منهج الطالبين: ٢٢٤/٣ - ٢٢٥**).

---

* أجمعت الإمامية على أنَّ سترة الإمام سترة لمن خلفه. (**تذكرة الفقهاء ٢: ٤٢١، مدارك الأحكام ٣: ٢٣٩ - ٢٤٠، جواهر الكلام ٨: ٤٠٨**).

كرهوه ولم يروا الإعادة على من فعله[١٢٣٩]، وقوم أوجبوا الإعادة على من نفخ[١٢٤٠]، وقوم فرَّقوا بين أن يسمع أو لا يسمع[١٢٤١]*. وسبب اختلافهم: تردّد النفخ بين أن يكون كلامًا، أو لا يكون كلامًا[١٢٤٢].

المسألة الرابعة: اتّفقوا على أنَّ الضحك يقطع الصلاة[•][١٢٤٣]**، واختلفوا في التبسّم[١٢٤٤]***. وسبب اختلافهم: تردّد التبسّم بين أن يلحق بالضحك، أو لا يلحق به.

المسألة الخامسة: اختلفوا في صلاة الحاقن[••]: فأكثر العلماء يكرهون

٢٠٢: • المشهور عند الإباضية أن القهقهة (الضحك) عمدًا ينقض الوضوء ويفسد الصلاة ـ وهو مذهب الجمهور والإمامية ـ وتجب الإعادة أما التبسم فلا شيء فيه ولا إعادة. (**شرح النيل: ٤٢٢/٢، منهج الطالبين: ٢٢٥/٣ - ٢٢٦**).

٢٠٣: •• الراجح عند الإباضية النهي عن الصلاة مع مدافعة الأخبثين (البول والغائط) وكون الغائط أشد، حيث تفسد الصلاة معهما أو أحدهما وتجب الإعادة وهو موافق للمالكية. ووافق بعض الإباضية مذهب الإمامية في الكراهة مع مذهب مدافعة الأخبثين وأن الصلاة لا تفسد بهما. (**شرح النيل: ٤٦٩/٢ - ٤٧٠**).

---

* الظاهر عدم الخلاف بين الإمامية في عدم إبطال الصلاة بالنفخ المتولّد منه الحرف الواحد غير المفهم. (**تذكرة الفقهاء ٣: ٢٨٧، جواهر الكلام ١١: ٤٩ - ٥٠**).

** أجمعت الإمامية على أنَّ تعمد القهقهة مبطل للصلاة. (**المعتبر ٢: ٢٥٤ - ٢٥٥، تذكرة الفقهاء ٣: ٢٨٥، جواهر الكلام ١١: ٥٢، مدارك الأحكام ٣: ٤٦٤**).

*** أجمعت الإمامية على أنَّه لا بأس بالتبسّم. (**السرائر ١: ٢٣٦، جامع المقاصد ٢: ٣٤٩**).

أن يصلّي الرجل وهو حاقن[١٢٤٥]* لما روي من حديث زيد بن أرقم قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إذا أراد أحدكم الغائط فليبدأ به قبل الصلاة**»[١٢٤٦]. ولما روي عن عائشة عن النبي عليه الصلاة والسلام أنَّه قال: «**لا يصلّي أحدكم بحضرة الطعام، ولا وهو يدافعه الأخبثان**»[١٢٤٧]، يعني: الغائط والبول، ولما ورد من النهي عن ذلك عن عمر أيضًا[١٢٤٨]و[١٢٤٩]. وذهب قوم إلى أن صلاته فاسدة، وأنه يعيد[١٢٥٠]. وروي ابن القاسم عن مالك ما يدل على أن صلاة الحاقن فاسدة، وذلك أنه روي عنه أنه أمره بالإعادة في الوقت وبعد الوقت[١٢٥١].

والسبب في اختلافهم: اختلافهم في النهي، هل يدل على فساد المنهى عنه، أم ليس يدل على فساده؛ وإنما يدل على تأثيم من فعله فقط إذا كان أصل الفعل الذي تعلّق النهي به واجبًا أو جائزًا؟ وقد تمسك القائلون بفساد صلاته بحديث رواه الشاميون، منهم من يجعله عن ثوبان، ومنهم من يجعله عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «**لا يحل لمؤمن أن يصلّي وهو حاقن جدًّا**»[١٢٥٢]. قال أبو عمر بن عبد البر: هو حديث ضعيف السند، لا حجة فيه[١٢٥٣].

المسألة السادسة: اختلفوا في رد سلام المصلّي على من سلّم عليه[•]،

٢٠٤: • الراجح عند الإباضية أن من أدخل في الصلاة ما ليس من جنسها لا لإصلاحها أعاد، وإن بسهو أو نسيان على الأصح وبالأولى فإن إدخال ما ليس منها كرد التحية والسلام يفسدها ويوجب الإعادة. (**شرح النيل: ٢/٤١٥ - ٤١٧، منهج الطالبين ٣/٢٢٣ - ٢٢٤**).

---

* أجمعت الإمامية على كراهة مدافعة الأخبثين. (**جواهر الكلام ١١: ٨٦، مهذّب الأحكام ٧: ٢٢٣، ٢٢٤**).

فرخصت فيه طائفة منهم سعيد بن المسيب والحسن بن أبي الحسن البصري وقتادة(١٢٥٤)، ومنع ذلك قوم بالقول، وأجازوا الرد بالإشارة وهو مذهب مالك والشافعي(١٢٥٥)، ومنع آخرون رده بالقول والإشارة، وهو مذهب النعمان(١٢٥٦). وأجاز قوم الرد في نفسه(١٢٥٧). وقوم قالوا: يردّ إذا فرغ من الصلاة(١٢٥٨)*.

والسبب في اختلافهم: هل ردّ السلام من نوع التكلّم في الصلاة المنهى عنه أم لا؟ فمن رأى أنَّه من نوع الكلام المنهى عنه؛ وخصّص الأمر بردّ السلام في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّواْ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ﴾ الآية(١٢٥٩)، بأحاديث النهي عن الكلام في الصلاة(١٢٦٠)، قال: لا يجوز الردّ في الصلاة. ومن رأى أنَّه ليس داخلًا في الكلام المنهى عنه؛ أو خصّص أحاديث النهي بالأمر بردّ السلام(١٢٦١) أجازه في الصلاة.

قال أبو بكر بن المنذر: ومن قال: لا يردّ ولا يشير فقد خالف السنَّة، فإنَّه قد أخبر صهيب أنَّ النبي عليه الصلاة والسلام ردّ على الذين سلّموا عليه وهو في الصلاة بإشارة(١٢٦٢)و(١٢٦٣).

مكتب الإفتاء

* أجمعت الإمامية على جواز ردّ سلام التحية في أثناء الصلاة، وفسّروا الجواز بالمعنى الأعم في مقابل المنع. (**جواهر الكلام** ١١: ١٠٠، ١٠١).

الهوامش

(١) زيادة على النص.

(٢) تحفة الفقهاء ١: ٩٥، الإفصاح ١: ٥٧، الإقناع لابن القطّان ١: ١١٩، المغني لابن قدامة ١: ٤١٠.

(٣) الأم ١: ١٤٥، المعونة ١: ١٩٥، المقدّمات الممهّدات ١: ١٣٩، البيان للعمراني ٢: ٤.

(٤) مختصر اختلاف العلماء ١: ٢٢٤، تحفة الفقهاء ١: ١٠٣، المبسوط للسرخسي ١: ٣٠٢، بدائع الصنائع ١: ٤٦١ - ٤٦٢. لم نعثر على نسبة الوجوب إلى أصحابه بل الموجود في المصادر أنَّه عند أبي يوسف ومحمد سُنَّة.

(٥) صحيح البخاري ١: ١٥٧ - ١٥٨، كتاب الصلاة، باب كيف فرضت الصلاة في الاسراء، الحديث ١٥.

(٦) الموطّأ ١: ١٧٥، كتاب قصر الصلاة في السفر، باب جامع الترغيب في الصلاة، الحديث ٩٤، صحيح البخاري ١: ٣٢، كتاب الإيمان، باب الزكاة من الإسلام، الحديث ٤٥.

(٧) البيان للعمراني ٢: ٤ - ٥، المغني لابن قدامة ١: ٤١١.

(٨) مسند الطيالسي: ٢٩٩، مسند محمد عن عبدالله بن عمرو، سنن الدارقطني ٢: ٣١، كتاب الوتر، باب فضيلة الوتر، الحديث (٣).

(٩) سنن أبي داود ٢: ٦١، كتاب الصلاة، باب استحباب الوتر، الحديث ١٤١٨.

(١٠) سنن أبي داود ٢: ٦٢، كتاب الصلاة، باب في من لم يوتر، الحديث ١٤١٩.

(١١) المبسوط للسرخسي ١: ٣٠١، المقدّمات الممهّدات ١: ١٦٧، المغني لابن قدامة ١: ٤١١.

(١٢) تقدم آنفًا.

(١٣) المحلَّى بالآثار ٢: ٢٢٦ - ٢٣٢، المبسوط للسرخسي ١: ٣٠١، بحر المذهب ٢: ٥ - ٧، بدائع الصنائع ١: ٤٦١ - ٤٦٢، المغني لابن قدامة ١: ٤١٠ - ٤١١.

(١٤) الإفصاح: ٥٧/١، حلية العلماء ٢: ٧ - ٨، المقدمات الممهدات ١: ١٤٧، ١٥٤، البيان للعمراني ٢: ٦، المغني لابن قدامة ١: ٤٤٣.

(١٥) الاستذكار ٥: ٣٤٣، الإفصاح ١: ٥٩، البيان للعمراني ٢: ١٤، ولأحمد رواية ثانية وهي أنَّه أوجبه حدًّا.

(١٦) المهذّب للشيرازي ١: ١٨٢ - ١٨٣، المقدّمات الممهّدات ١: ١٤٢ - ١٤٣، المغني لابن قدامة ٢: ٢٩٩، وقال في النتف وغيرهـا: «وفي قول أبي حنيفة وصاحبيه وأبي عبدالله: لا يقتل ـ أي تارك الصلاة متعمدًا ـ ويعزّر على ذلك». انظر: النتف ٢: ٦٩٤، الاستذكار ٥: ٣٥٣، التمهيد ٤: ٢٤٠، المقدّمات الممهّدات ١: ١٤٤.

(١٧) المحلّى بالآثار ١١: ٣٧٦، التمهيد ٤: ٢٤٠، المقدّمات الممهّدات ١: ١٤٤.

(١٨) سنن الدارمي ٤: ١٩، كتاب الديات، باب ما جاء لا يحلُّ دم امرئ مسلم إلَّا بإحدى ثلاث، الحديث ١٤٠٢.

(١٩) سنن الترمذي ٥: ١٣ - ١٤، كتاب الإيمان، باب ما جاء في ترك الصلاة، الحديث ٢٦٢١.

(٢٠) سنن الدارمي: ١: ٨٠، كتاب الصلاة، باب في تارك الصلاة، صحيح مسلم ١: ٨٨، كتاب الإيمان، باب بيان إطلاق اسم الكفر على من ترك الصلاة، الحديث ٨٢/١٣٤.

(٢١) صحيح البخاري ٣: ٢٧١، كتاب المظالم، باب النهي بغير إذن صاحبه، الحديث ٤٨.

(٢٢) المقدّمات الممهّدات ١: ١٤٢ - ١٤٤، المغني لابن قدامة ٢: ٢٩٩ - ٣٠٠.

(٢٣) انظر: التمهيد ٤: ٢٢٢ - ٢٤٤، المقدّمات الممهّدات ١: ١٤٢ - ١٤٤، المغني لابن قدامة ٢: ٢٩٧ - ٣٠٠.

(٢٤) سورة النساء: الآية ١٠٣.

(٢٥) الاستذكار ١: ٣٦، تحقيق علي النجدي، الإقناع لابن القطّان ١: ١١٤، المغني لابن قدامة ١: ٤١٢.

(٢٦) مراتب الإجماع: ٢٦، البيان للعمراني ٢: ٢٠، الإفصاح ١: ٦٠.

(٢٧) الإشراف لعبدالوهاب ١: ١٩٨، البيان للعمراني ٢: ٢٠، المغني لابن قدامة ١: ٤٤١.

(٢٨) غير ظل الزوال. انظر: المقدّمات الممهّدات ١: ١٤٨، المحلّى بالآثار ٣: ١٦٣.

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية مكتب الافتاء

(٢٩) الأم ١: ١٥١، الرسالة الفقهية ١٠٩، المحلّى بالآثار ٣: ١٦٣، الاستذكار ١: ٣٩ تحقيق: علي النجدي، المقدّمات الممهّدات ١: ١٤٨، المغني لابن قدامة ١: ٤١٦.

(٣٠) غير ظل الزوال. انظر: المقدّمات الممهّدات ١: ١٤٨، المحلّى بالآثار ٣: ١٦٣.

(٣١) مختصر اختلاف العلماء ١: ١٩٣ - ١٩٤، مختصر القدوري: ٢٣، المبسوط للسرخسي ١: ٢٨٩ - ٢٩١.

(٣٢) أي: بالقول إنَّ آخر وقت الظهر هو مصيرُ ظلّ كلّ شيء مثله، وهو أول العصر.

(٣٣) مختصر اختلاف العلماء ١: ١٩٣ - ١٩٤، مختصر القدوري: ٢٣، المبسوط للسرخسي ١: ٢٨٩ - ٢٩١.

(٣٤) سنن الترمذي ١: ٢٨١، كتاب الصلاة، باب ما جاء في مواقيت الصلاة، الحديث ١٥٠.

(٣٥) صحيح البخاري ١: ٢٣٢، باب من أدرك ركعة من العصر قبل الغروب، الحديث ٣٣.

(٣٦) الأم ١: ١٥٠، المعونة ١: ١٩٦ - ١٩٧، البيان للعمراني ٢: ١٨، المغني لابن قدامة ١: ٤١٧.

(٣٧) شرح معاني الآثار ١: ١٤٩، الاستذكار ١: ٤٠ تحقيق: علي النجدي، المغني لابن قدامة ١: ٤١٦ - ٤١٧، وانظر: المبسوط للسرخسي ١: ٢٩٠.

(٣٨) قال الغماري: «يريد أنَّه مخرَّج في الصحيح، وهو كذلك لكن من دون هذا اللفظ، فإنَّه غير موجود، لا في الصحيح ولا في غيره على ما أعلم، وإنّما الذي في صحيح مسلم من حديث أبي قتادة في قصة نومهم عن الصلاة، وفيه قول النبي ﷺ: «**أما أنَّه ليس في النوم تفريط، إنّما التفريط على من لم يصلّ الصلاة حتى يجيء وقت الأخرى**». ورواه أبو داود وابن الجارود، والبيهقي مختصرًا، وهو عند أحمد والترمذي وابن ماجه من دون ذكر محلّ الشاهد. انظر: صحيح مسلم ١: ٤٧٢ - ٤٧٣، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضائها، الحديث ٦٨١/٣١١، سنن أبي داود ١: ١٢١، كتاب الصلاة، باب في من نام عن الصلاة أو نسيها، الحديث ٤٤١، الهداية في تخريج أحاديث البداية ٢: ٢٦٦ - ٢٦٧، المبسوط للسرخسي ١: ٢٩٤.

(٣٩) الرسالة الفقهية: ١٠٩، الإشراف لعبدالوهاب ١: ١٩٩ - ٢٠٠، الكافي في فقه أهل المدينة: ٣٤، المقدّمات الممهدّات ١: ١٥٠.

(٤٠) الأم ١: ١٥٢، الوجيز ١: ٣٢ - ٣٣، البيان للعمراني ٢: ٣٥ - ٣٦.

(٤١) الرسالة الفقهية: ١٠٩، النوادر والزيادات ١: ١٥٥ - ١٥٦.

(٤٢) مختصر اختلاف العلماء ١: ١٩٥، الاستذكار ١: ٣٤٧.

(٤٣) صحيح البخاري ١: ٢٢٥، كتاب مواقيت الصلاة، باب الإبراد بالظهر في شدة الحرّ، الحديث ١٢ - ١٥.

(٤٤) والهاجرة: اشتدادُ الحرِّ نصفَ النهار. انظر: لسان العرب ٥: ٢٥٤، مادة (هجر)، النهاية لابن الأثير ٥: ٢١٤، مادة (هجر).

(٤٥) صحيح البخاري ١: ٢٣٥، كتاب مواقيت الصلاة، باب وقت العشاء إذا اجتمع الناس، الحديث.

(٤٦) الرَّمْضاء: شدة الحر، والرمض: حرّ الحجارة من شدة حرّ الشمس، انظر: لسان العرب ٧: ١٦٠، مادة (رمض)، النهاية لابن الأثير ٢: ٢٣٩ - ٢٤٠.

(٤٧) صحيح مسلم ١: ٤٣٣، كتاب المساجد، باب استحباب تقديم الظهر، الحديث ٦١٩/١٨٩.

(٤٨) صحيح مسلم ١: ٤٣٣، كتاب المساجد، باب استحباب تقديم الظهر، في ذيل الحديث ٦١٩/١٩٠.

(٤٩) الإشراف لعبدالوهاب ١: ٢٠٠، الاستذكار ١: ٣٨ - ٣٩، تحقيق: علي النجدي، البيان للعمراني ٢: ٣٦.

(٥٠) صحيح البخاري ١: ٢٢٣، كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل الصلاة لوقتها، الحديث ٦.

(٥١) المقدّمات الممهّدات ١: ١٥٠.

(٥٢) فقد روي بلفظ «الصلاة لوقتها»، و«الصلاة في أول وقتها»، و«الصلاة على ميقاتها» و«الصلاة لميقاتها الأول»، انظر: مصادر الحديث المتقدمة، وانظر: مسند الطيالسي: ٤٩، في مسند عبدالله بن مسعود الحديث ٣٧٢، وسنن الترمذي ١: ٣٢٥ - ٣٢٦، كتاب الصلاة، باب ما جاء في الوقت الأول من الفضل، الحديث ١٧٣. وراجع الهداية في تخريج أحاديث البداية ٢: ٢٧٢ - ٢٧٧.

(٥٣) الأم ١: ١٥٣، المحلّى بالآثار ٣: ١٦٣ - ١٦٤، الوجيز ١: ٣٢، المقدّمات الممهّدات ١: ١٤٨، المغني لابن قدامة ١: ٤١٦.

(٥٤) الأم ١: ١٥٣، الحاوي الكبير ٢: ١٦، المحلّى بالآثار ٣: ١٦٣، المغني لابن قدامة ١: ٤١٦، ٤١٧.

(٥٥) مختصر القدوري: ٢٣، المبسوط للسرخسي ١: ٢٩٠ - ٢٩١، تحفة الفقهاء ١: ١٠٠.

(٥٦) تقدم ذلك في المسألة الأولى من مسائل هذا الكتاب.

(٥٧) سنن أبي داود ١: ١٠٧، كتاب الصلاة، باب في المواقيت، الحديث ٣٩٣.

(٥٨) قال الغماري: «كذا وقع في الأصل: عبدالله بن عُمَر بضم العين، وإنّما هو عبدالله بن عَمْرُو بن العاص». انظر: الهداية في تخريج أحاديث البداية ٢: ٢٨٠.

(٥٩) صحيح مسلم ١: ٤٢٧، كتاب المساجد، باب أوقات الصلوات الخمس، الحديث ٦١٢/١٧٢.

(٦٠) الإشراف لعبدالوهاب ١: ٢٠١، بحر المذهب ٢: ١٤.

(٦١) قال الغماري: «قلت: الذي في نسختنا تحسينه فقط، لكن نسخ الترمذي في ذلك تختلف، إلّا أنَّ الراجح أنَّه حسّنه فقط؛ لأنَّه من رواية عبدالرحمٰن بن الحارث، وهو مختلف فيه، وقد قال أحمد: إنَّه متروك، وصحّحه الكثير، وصحّح حديثه هذا ابن خزيمة... الخ». انظر: سنن الترمذي ١: ٢٧٨ - ٢٨٢، كتاب الصلاة، باب ما جاء في مواقيت الصلاة، الحديث ١٤٩ - ١٥٠، الهداية في تخريج أحاديث البداية ٢: ٢٧٨ - ٢٨٠.

(٦٢) تقدم آنفًا.

(٦٣) الأم ١: ١٥٣، الكافي في فقه أهل المدينة: ٣٤، الاستذكار ١: ٤١ تحقيق: علي النجدي، بحر المذهب ٢: ١٦.

(٦٤) الكافي لابن قدامة ١: ١٨٧ - ١٨٨، المغني لابن قدامة ١: ٤١٨ - ٤١٩، ونقل عن أحمد رواية أخرى وهي: «حين يصبح ظلّ كلّ شيء مثليه».

(٦٥) المحلَّى بالآثار ٣: ١٦٤، الاستذكار ١: ٤٢ تحقيق: علي النجدي.

(٦٦) صحيح مسلم ١: ٤٢٦، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب أوقات الصلوات الخمس، الحديث ٦١٢/١٧١.

(٦٧) المصدر السابق، الحديث ٦١٢/١٧٤.

(٦٨) تقدم آنفًا.

(٦٩) صحيح البخاري ١: ٢٤٠، كتاب مواقيت الصلاة، باب من أدرك من الفجر ركعة، الحديث.

(٧٠) الإشراف لعبدالوهاب ١: ٢٠٢، بحر المذهب ٢: ١٦، البيان للعمراني ٢: ٢٢ - ٢٣.

(٧١) بحر المذهب ٢: ١٦، المغني لابن قدامة ١: ٤١٩.

(٧٢) المحلَّى بالآثار ٣: ١٦٤، ١٦٨، الاستذكار ١: ٤٢ تحقيق: علي النجدي.

(٧٣) الإشراف لعبدالوهاب ١: ٢٠٢، الحاوي الكبير ٢: ١٧ - ١٩، المحلَّى بالآثار ٣: ١٦٤، الاستذكار ١: ٤٠ - ٤٢ تحقيق: علي النجدي، المغني لابن قدامة ١: ٤١٨ - ٤١٩.

(٧٤) الرسالة الفقهية: ١١١، التفريع ١: ٢١٩، الإشراف لعبدالوهاب ١: ٢٠٢، الاستذكار ١: ٤٢.

(٧٥) المهذّب للشيرازي ١: ١٨٤ - ١٨٥.

(٧٦) المحلَّى بالآثار ١: ١٦٤، الاستذكار ١: ٤٢ تحقيق: علي النجدي، بحر المذهب ٢: ١٧، تحفة الفقهاء ١: ١٠١، الكافي لابن قدامة ١: ١٨٩.

(٧٧) الموطّأ ١: ١٣، الإقناع لابن المنذر ٣٤ - ٣٥، الاستذكار ١: ٤٢، ٤٣ - ٤٤ تحقيق: علي النجدي.

(٧٨) تقدّم الحديثان في المسألة السابقة.

(٧٩) وإنّما خرّجه أبو داود والترمذي بسند صحيح، وقد تقدّم ذكره.

(٨٠) الحاوي الكبير ٢: ١٩ - ٢١، الاستذكار ١: ٤٢ - ٤٣ تحقيق: علي النجدي، بحر المذهب ٢: ١٧ - ١٨، المغني لابن قدامة ١: ٤٢٤ - ٤٢٥.

(٨١) صحيح مسلم ١: ٤٢٨، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب أوقات الصلوات الخمس، الحديث ٦١٣/١٧٦.

(٨٢) الاستذكار ١: ٤٣ تحقيق: علي النجدي.

(٨٣) الأم ١: ١٥٦، المغني لابن قدامة ١: ٤٢٦.

(٨٤) مختصر القدوري: ٢٣، تحفة الفقهاء ١: ١٠١ - ١٠٢.

(٨٥) أحكام القرآن للجصّاص ٢: ٢٧٤ - ٢٧٨، المحلّى بالآثار ٣: ١٩٢ - ١٩٦، المبسوط للسرخسي ١: ٢٩٢ - ٢٩٣، المغني لابن قدامة ١: ٤٢٦ - ٤٢٧.

(٨٦) المتقدم آنفًا.

(٨٧) المتقدم آنفًا.

(٨٨) أي: من الشهر.

(٨٩) سنن الترمذي ١: ٣٠٦، كتاب الصلاة، باب ما جاء في وقت صلاة العشاء الآخرة، الحديث ١٦٥.

(٩٠) المغني لابن قدامة ١: ٤٢٦.

(٩١) سنن الترمذي ١: ٣١٠ - ٣١١، كتاب أبواب الصلاة، باب ما جاء في تأخير صلاة العشاء الآخرة، الحديث ١٦٧.

(٩٢) المبسوط للسرخسي ١: ٢٩٣، المغني لابن قدامة ١: ٤٢٨.

(٩٣) أي: الاختياري.

(٩٤) قال في (الحاوي الكبير): «قال الماوردي: اختلف نصّ الشافعي على حسب اختلاف الرواية فيه، فقال في القديم والإملاء: آخره نصف الليل، وقال في الجديد: آخره ثلث الليل، فاختلف أصحابنا فكان جمهورهم يخرّجون ذلك على قولين...». انظر: الأم ١: ١٥٦، الحاوي الكبير ٢: ٢٥.

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الإفتاء

(٩٥) الروايات عنه مختلفة ففي بعضها: (أنَّ آخر وقتها ما لم يطلع الفجر الثاني)، وفي بعضها: (إلى أن يذهب نصف الليل)، وفي بعضها الآخر: (حتى يذهب ثلث الليل). انظر: أحكام القرآن للجصّاص ٢: ٢٧٨، المبسوط للسرخسي ١: ٢٩٣، تحفة الفقهاء ١: ١٠٣، الهداية للمرغيناني ١: ٤٢ - ٤٣.

(٩٦) التفريع ١: ٢١٩، الرسالة الفقهية: ١١١، المنتقى للباجي ١: ١٥.

(٩٧) الكافي في فقه أهل المدينة: ٣٥، المنتقى للباجي ١: ١٥، المقدّمات الممهّدات ١: ١٤٩.

(٩٨) المحلَّى بالآثار ٣: ١٦٤، الاستذكار ١: ٤٥، إلَّا أنَّه ذكر في المحلَّى أنَّه يتمادى وقت صلاة العشاء إلى انقضاء نصف الليل الأول، وابتداء النصف الثاني.

(٩٩) تقدم.

(١٠٠) صحيح البخاري ١: ٢٣٨، كتاب مواقيت الصلاة، باب وقت صلاة العشاء إلى نصف الليل، الحديث ٤٨.

(١٠١) أمَّا حديث أبي سعيد فقد تقدم، وأمَّا حديث أبي هريرة فانظر: سنن الترمذي ١: ٣١٠ - ٣١١، كتاب الصلاة، باب ما جاء في تأخير صلاة العشاء الآخرة، الحديث ١٦٧.

(١٠٢) تقدم في (الباب الاول «في معرفة الصلاة»، في المسألة الأولى)، وفيه: «أما أنَّه ليس في النوم تفريط، إنّما التفريط على من لم يصلّ الصلاة حتى يدخل وقت أُخرى» في هامش الصفحة.

(١٠٣) المحلَّى بالآثار ٣: ١٦٤، ١٦٨، الحاوي الكبير ٢: ٢٥، الاستذكار ١: ٤٥ - ٤٦، المبسوط للسرخسي ١: ٢٩٣ - ٢٩٤، المغني لابن قدامة ١: ٤٢٧ - ٤٢٨.

(١٠٤) لعلّ (لما) زائدة.

(١٠٥) الأم ١: ١٥٦، المقدّمات الممهّدات ١: ١٤٩، المغني لابن قدامة ١: ٤٢٨.

(١٠٦) لاحظ المصادر المتقدمة.

(١٠٧) بحر المذهب ٢: ٢١.

(١٠٨) مختصر اختلاف العلماء ١: ١٩٤، الهداية للمرغيناني ١: ٤٢.

(١٠٩) الإجماع لابن المنذر: ٩١، أحكام القرآن للجصّاص ٢: ٢٦٨، الاستذكار ١: ٤٦، ٤٩ المغني لابن قدامة ١: ٤٢٩.

(١١٠) المدوَّنة الكبرى ١: ٥٦ - ٥٧، الاستذكار ١: ٤٦.

(١١١) الاستذكار ١: ٥١، بدائع الصنائع ١: ٥٧١، المغني لابن قدامة ١: ٤٣٩.

(١١٢) المدوَّنة الكبرى ١: ٥٦، النوادر والزيادات ١: ١٥٣، المحلَّى بالآثار ٣: ١٨٩، الاستذكار ١: ٥٢ - ٥٣، المغني لابن قدامة ١: ٤٣٩.

(١١٣) مسند الطيالسي: ١٢٩، في مسند رافع بن خديج، الحديث ٩٥٩، سنن الدارمي ١: ٢٧٧، كتاب الصلاة، باب الإسفار بالفجر.

(١١٤) تقدّم آنفًا.

(١١٥) صحيح البخاري ١: ٢٤٠، كتاب مواقيت الصلاة، باب وقت الفجر، الحديث ٥٥.

(١١٦) الاستذكار ١: ٥٢ تحقيق: علي النجدي.

(١١٧) المراد به الحديث الثالث من الأحاديث الثلاثة المتقدمة.

(١١٨) الاستذكار ١: ٥١، ٥٣ تحقيق: علي النجدي، بدائع الصنائع ١: ٥٧١ - ٥٧٥.

(١١٩) الاستذكار ١: ٥١ - ٥٢ تحقيق: علي النجدي، المغني لابن قدامة ١: ٤٣٩.

(١٢٠) تقدم آنفًا.

(١٢١) الاستذكار ١: ٥٤ - ٥٧، تحقيق: علي النجدي، البيان للعمراني ٢: ٣٠.

(١٢٢) بدائع الصنائع ١: ٥٦٧ - ٥٦٨، المغني لابن قدامة ١: ٤٢٠.

(١٢٣) المحلَّى بالآثار ٣: ١٨٨ - ١٨٩.

(١٢٤) الإشراف لعبدالوهاب ١: ٢٠١، الوجيز ١: ٣٤ - ٣٥، حلية العلماء ٢: ٢٨ - ٢٩، البيان للعمراني ٢: ٤٣.

(١٢٥) في المسألة اللاحقة.

(١٢٦) المبسوط للسرخسي ١: ٢٩٠، ٣٠١، تحفة الفقهاء ١: ٩٩، ١٠١، ١٠٢.

(١٢٧) في المسألة الثالثة من هذا الكتاب.

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الإفتاء

(١٢٨) هذا تمام الحديث الذي قبله.

(١٢٩) لا يوجد حديث عنه ﷺ بهذا اللفظ، وأمَّا ما هو قريب منه فقد سبق حديث أبي قتادة في المسألة الأولى من الفصل الأول في (معرفة الأوقات المأمور بها)، وهو: «ليس التفريط في النوم، إنّما التفريط أن تؤخّر الصلاة حتى يدخل وقت الأخرى».

(١٣٠) الاستذكار ١: ٧٧ - ٨٣، المبسوط للسرخسي ١: ٢٩١، المغني لابن قدامة ٢: ١١٣ - ١٢٦. وسوف يأتي تحقيق المسألة مفصلًا من هذا الكتاب في (الفصل الثاني في الجمع).

(١٣١) التفريع ١: ٢٢٠، النوادر والزيادات ١: ٢٧١ - ٢٧٤، الإشراف لعبدالوهاب ١: ٢٠٧ - ٢٠٩ الكافي في فقه أهل المدينة: ٣٥.

(١٣٢) المهذّب للشيرازي ١: ١٩١ - ١٩٢، بحر المذهب ٢: ٢٨ - ٣١، حلية العلماء ٢: ٢٩ - ٣٠، البيان للعمراني ٢: ٤٣ - ٤٤.

(١٣٣) المبسوط للسرخسي ١: ٢٩١ - ٢٩٢، بدائع الصنائع ١: ٥٦٧ - ٥٦٨.

(١٣٤) انظر: الهامش قبل السابق.

(١٣٥) المنتقى للباجي ١: ٢٤ - ٢٥، المقدّمات الممهّدات ١: ١٨٥ - ١٨٦.

(١٣٦) تحفة الفقهاء ١: ٢٣٣، المغني لابن قدامة ١: ٤٤١ - ٤٤٢.

(١٣٧) الكافي في فقه أهل المدينة: ٦٢ - ٦٣، المهذّب للشيرازي ١: ١٩١ - ١٩٢، البيان للعمراني ٢: ٤٣ - ٤٤.

(١٣٨) مختصر القدوري: ٣٦، تحفة الفقهاء ١: ٢٣٣.

(١٣٩) النوادر والزيادات ١: ٢٧١، التفريع ١: ٢٢٠، الكافي في فقه أهل المدينة: ٦٢ - ٦٣، المهذّب للشيرازي ١: ١٩١.

(١٤٠) الاستذكار ١: ٥٧، ٥٨ تحقيق، المهذّب للشيرازي ١: ١٩١، تحفة الفقهاء ١: ٢٣٣، المغني لابن قدامة ١: ٤٤١.

(١٤١) النوادر والزيادات ١: ٢٧١، الاستذكار ١: ٥٧.

(١٤٢) المهذّب للشيرازي ١: ١٩١، بحر المذهب ٢: ٢٨، البيان للعمراني ٢: ٤٣ - ٤٤.

(١٤٣) النوادر والزيادات ١: ٢٧١ - ٢٧٢، ٤٤٨، الكافي في فقه أهل المدينة: ٦٨.

(١٤٤) تقدم تخريجه.

(١٤٥) وهي الركعة.

(١٤٦) وهي الصلاة.

(١٤٧) المنتقى للباجي ١: ٢٠ - ٢١، الحاوي الكبير ٢: ٣٤ - ٣٥.

(١٤٨) وهي الركعة.

(١٤٩) وهي التكبيرة.

(١٥٠) صحيح مسلم ١: ٤٢٤، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك تلك الصلاة، الحديث ٦٠٩/١٦٤.

(١٥١) الاستذكار ١: ٥٩ تحقيق: علي النجدي، الحاوي الكبير ٢: ٣٣ - ٣٥، بحر المذهب ٢: ٢٨ - ٣٠.

(١٥٢) النوادر والزيادات ١: ٢٧٤ - ٢٧٧، الاستذكار ١: ٥٧ - ٥٨، المنتقى للباجي ١: ٢٥.

(١٥٣) المدوَّنة الكبرى ١: ٥٢، الاستذكار ١: ٥٧ - ٥٨.

(١٥٤) المهذّب للشيرازي ١: ١٩٢ - ١٩٣، البيان للعمراني ٢: ٤٦.

(١٥٥) المبسوط للسرخسي ٢: ٢٥، المقدّمات الممهّدات ١: ١٥٣، تحفة الفقهاء ١: ٢٣٣.

(١٥٦) الأم ١: ٢٦٨، المحلّى بالآثار ٣: ٨، الكافي في فقه أهل المدينة: ٣٦ - ٣٧، التهذيب للبغوي ٢: ٢٠٦ - ٢١٥، الهداية للمرغيناني ١: ٤٣ - ٤٤، المبسوط للسرخسي ١: ٣٠٢، المغني لابن قدامة ١: ٧٨٩، ٧٩٠.

(١٥٧) كتاب الخصال: ٥٩، الكافي في فقه أهل المدينة ٣٦ - ٣٧، الاستذكار ١: ١٣٩، المنتقى للباجي ١: ٣٦٢ - ٣٦٥.

(١٥٨) الأم ١: ٢٦٨، التهذيب للبغوي ٢: ٢٠٦ - ٢٢٢، الاستذكار ١: ١٤٠.

(١٥٩) الاستذكار ١: ١٤٦، البيان للعمراني ٢: ٣٤٥.

(١٦٠) الاستذكار ١: ١٤٥ - ١٥١، المنتقى للباجي ١: ٣٦٣ - ٣٦٥.

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الافتاء

(١٦١) صحيح مسلم ١: ٥٦٨ - ٥٦٩، كتاب صلاة المسافرين، باب الأوقات التي نُهي عن الصلاة فيها، الحديث ٨٣١/٢٩٣.

(١٦٢) موطّأ مالك ١: ٢١٩، كتاب القرآن، باب النهي عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر، الحديث ٤٤.

(١٦٣) الاستذكار ١: ١٣٩ تحقيق: علي النجدي، التهذيب للبغوي ٢: ٢١٥ - ٢١٧، المغني لابن قدامة ١: ٧٨٩، ٧٩٥.

(١٦٤) الاستذكار ١: ١٤١ تحقيق: علي النجدي، الهداية للمرغيناني ١: ٤٣.

(١٦٥) تقدّمت المصادر، وانظر: الاستذكار ١: ١٣٩ - ١٤٠.

(١٦٦) تقدّمت المصادر، وانظر: الاستذكار ١: ١٣٩ - ١٤٠، الضروري في أصول الفقه: ٨٤، ١٣٣.

(١٦٧) الأم ١: ٣٣٨، كتاب الصلاة، باب الصلاة نصف النهار يوم الجمعة.

(١٦٨) الأم ١: ٣٣٨، كتاب الصلاة، باب الصلاة نصف النهار يوم الجمعة، سنن البيهقي ٢: ٤٦٤، كتاب الصلاة، باب ذكر البيان أنَّ هذا النهي مخصوص ببعض الأيام من دون البعض.

(١٦٩) الأم ١: ٢٦٩ - ٢٧٠، المهذّب للشيرازي ١: ٣٠٥ - ٣٠٦.

(١٧٠) صحيح البخاري ١: ٢٤٢، كتاب مواقيت الصلاة، باب لا يتعرى الصلاة قبل غروب الشمس الحديث ٦٤.

(١٧١) صحيح البخاري ١: ٢٤٣ - ٢٤٤، كتاب مواقيت الصلاة، باب ما يصلّى من الفوائت ونحوها، الحديث ٦٨.

(١٧٢) الأم ١: ٢٦٥، ٢٦٧، الاستذكار ١: ١٤٥ - ١٤٦ تحقيق: علي النجدي.

(١٧٣) صحيح البخاري ١: ٢٤٣، كتاب مواقيت الصلاة، باب ما يصلّى بعد العصر من الفوائت ونحوها.

(١٧٤) الأم ١: ٢٦٧، الحاوي الكبير ٢: ٢٧١ - ٢٧٢، المغني لابن قدامة ١: ٧٨٣.

(١٧٥) أي: الفرض.

(١٧٦) المبسوط للسرخسي ١: ٣٠٢ - ٣٠٤، الهداية للمرغيناني ١: ٤٣ - ٤٤، وفي الأخير: «تجوز عنده الفريضة المقضية بعد صلاة الصبح والعصر».

(١٧٧) الحاوي الكبير ٢: ٢٧٤ - ٢٧٥، القوانين الفقهية: ٥٣.

(١٧٨) الحاوي الكبير ٢: ٢٧٤ - ٢٧٥، بحر المذهب ٢: ٣٥٦ - ٣٥٧.

(١٧٩) الاستذكار ١: ١٣٨، ١٤٨، المنتقى للباجي ١: ٣٦٢ - ٣٦٥.

(١٨٠) ذكر في المذهب قولان، وهناك تفصيل في هذه المسألة. انظر: الحاوي الكبير ٢: ٢٧٤ - ٢٧٥، بحر المذهب ٢: ٣٥٧، التهذيب للبغوي ٢: ١٩، البيان للعمراني ٢: ٣٤٩، العزيز شرح الوجيز ١: ٣٩٦ - ٣٩٧.

(١٨١) الكافي في فقه أهل المدينة: ٣٧، الاستذكار ١: ٤٧ تحقيق: علي النجدي.

(١٨٢) الاستذكار ١: ١٤٥، الكافي في فقه أهل المدينة: ٣٦.

(١٨٣) الاستذكار ١: ١٤١، التهذيب للبغوي ٢: ٢١٧.

(١٨٤) الاستذكار ١: ١٤٢، الفقه النافع ١: ٢٣٨ - ٢٣٩، والمراد بالرواية هي ما رواه مسلم وأبو داود وغيرهما، انظر: صحيح مسلم ١: ٥٦٨ - ٥٦٩، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الأوقات التي نهي عن الصلاة فيها، الحديث ٨٣١/٢٩٣، سنن أبي داود ٣: ٢٠٨، كتاب الجنائز، باب الدفن عند طلوع الشمس وعند غروبها، الحديث ٣١٩٢.

(١٨٥) صحيح البخاري ١: ٢٤٥، كتاب مواقيت الصلاة، باب من نسي صلاةً، الحديث ٧٣.

(١٨٦) تقدّم آنفًا من حديث أبي هريرة.

(١٨٧) الأم ١: ٢٦٥ - ٢٦٩، الحاوي الكبير ٢: ٢٧٦، المبسوط للسرخسي ١: ٣٠٢ - ٣٠٣، تحفة الفقهاء ١: ١٠٥.

(١٨٨) تقدّم في المسألة الثالثة من القسم الثاني من الفصل الأول (في معرفة الأوقات المأمور بها).

(١٨٩) الاستذكار ١: ١٣٨، ١٤١، تحفة الفقهاء ١: ١٠٥.

(١٩٠) المدوَّنة الكبرى ١: ٥٧، المعونة ١: ٢٠٣، الاستذكار ٤: ١٢.

(١٩١) التفريع ١: ٢٢٢، المعونة ١: ٢٠٥، عيون المجالس ١: ٢٦٦، الكافي في فقه أهل المدينة: ٣٨، وقد عُدّ الترجيع في الثاني والثالث سُنةً.

(١٩٢) الأم ١: ١٧٢، ١٧٣، الحاوي الكبير ٢: ٤٢، ٤٣.

(١٩٣) مختصر اختلاف العلماء ١: ١٨٧، المبسوط للسرخسي ١: ٢٧١، بدائع الصنائع ١: ٦٣٧ - ٦٣٨.

(١٩٤) المصنَّف لعبدالرزاق ١: ٤٦٥، الاستذكار ٤: ١٤ - ١٥، وفي الأول تثنية التكبير وفي الثاني ترجيع التكبير، وفيهما معًا أنَّه يبدأ ـ بعد التكبير ـ بالشهادة بأنّ لا إله إلَّا الله مرّة، ثم بأشهد أن محمدًا رسول الله مرة، ثم حي على الصلاة مرة، ثم حي على الفلاح مرّة، ثم يرجع المؤذّن فيمدّ صوته ويعيد هذه الفصول كلّها مرّتين مرّتين.

(١٩٥) راجع المصادر المتقدمة.

(١٩٦) صحيح مسلم ١: ٢٨٧، كتاب الصلاة، باب صفة الأذان، الحديث ٣٧٩/٦، سنن أبي داود ١: ١٤٠، كتاب الصلاة، باب كيف الأذان، الحديث ٥٠٧.

(١٩٧) ذكر الغماري في الهداية هذا الصحيح عنهما، وأمَّا التثنية عنهما فباطلة وقعت سهوًا من الرواة، نشأ من الاختصار، سنن أبي داود ١: ١٣٦، كتاب الصلاة، باب كيف الأذان، الحديث ٥٠٠، الهداية في تخريج أحاديث البداية ٣٢٢/٢ - ٣٣٢).

(١٩٨) الأم ١: ١٧٢ - ١٧٣، الاستذكار ٤: ١٢.

(١٩٩) قال الغماري: هذا غريب جدًا، فإنَّ الترجيع مروي من طرق متعددة صحيحة سوى طريق أبي قدامة (انظر: مسند أحمد ٤: ٤١٤، في أحاديث أبي محذورة المؤذّن، الحديث ١٤٩٥٤، سنن أبي داود ١: ١٣٦، كتاب الصلاة، باب كيف الأذان الحديث ٥٠٠، الهداية في تخريج أحاديث البداية ٢: ٣٣٤).

(٢٠٠) الاستذكار ٨: ١٠٠.

(٢٠١) قال الغماري: إنّما هو عبدالرحمٰن بن أبي ليلى (الهداية في تخريج أحاديث البداية ٢: ٣٣٧).

(٢٠٢) سنن أبي داود ١: ١٤٠، كتاب الصلاة، باب كيف الأذان؟، الحديث: ٥٠٧.

(٢٠٣) شرح معاني الآثار ١: ١٣١، المبسوط للسرخسي ١: ٢٧١.

(٢٠٤) صحيح البخاري ١: ٢٥٠، كتاب الأذان، باب الأذان مثنى مثنى، الحديث ٣.

(٢٠٥) تقدّم تخريجه آنفًا.

(٢٠٦) الاستذكار ٤: ١٦، المغني لابن قدامة ١: ٤٥٠ - ٤٥١.

(٢٠٧) المدوَّنة الكبرى ١: ٥٧، المبسوط للسرخسي ١: ٢٧٣، المغني لابن قدامة ١: ٤٥٣ - ٤٥٤.

(٢٠٨) الأم ١: ١٧٣ - ١٧٤، مختصر المزني: ١٥.

(٢٠٩) الحاوي الكبير ٢: ٥٥ - ٥٦، الاستذكار ٤: ٧٤ - ٧٥.

(٢١٠) الموطّأ ١: ٧١، الاستذكار ٤: ١٧، ٧٩.

(٢١١) التفريع ١: ٢٢١، المعونة ١: ٢٠٢.

(٢١٢) المحلَّى بالآثار ٣: ١٢٥، الاستذكار ٤: ١٨، فتح المالك ٢: ٣٦.

(٢١٣) المحلَّى بالآثار ٣: ١٢٢، وهو اختيار ابن حزم من أهل الظاهر.

(٢١٤) الاستذكار ٤: ٨٠، فتح المالك ٢: ٣٧، وقد نُسب لداود وأهل الظاهر.

(٢١٥) البيان للعمراني ٢: ٥٣ - ٥٤، الهداية للمرغيناني ١: ٤٤.

(٢١٦) صحيح البخاري ١: ٢٥١، كتاب الأذان، باب ما يحقن بالأذان من الدماء، الحديث ٧.

(٢١٧) الاستذكار ٤: ١٨، وفيه: ولا أعلم خلافًا في وجوب الأذان جملة على أهل الأمصار.

(٢١٨) صحيح البخاري ١: ٢٥٧، كتاب الأذان، باب من قال ليؤذّن في السفر مؤذّن واحد، الحديث ٢٤.

(٢١٩) حكاه ابن حزم في المحلَّى بالآثار ٣: ١٢٥ عن داود وأصحابه.

(٢٢٠) المعونة ١: ٢٠٢.

(٢٢١) الإجماع لابن المنذر: ٩٢، الإفصاح ١: ٦٦.

(٢٢٢) الأم ١: ١٧٠، المعونة ١: ٢٠٨، الاستذكار ٤: ٧١.

(٢٢٣) مختصر اختلاف العلماء ١: ١٨٧، المبسوط للسرخسي ١: ٢٧٨ - ٢٧٩.

(٢٢٤) معالم السنن ١: ١٣٦، المغني لابن قدامة ١: ٤٥٥، وقد نسباه لطائفة من أهل الحديث.

(٢٢٥) المحلَّى بالآثار ٣: ١١٧.

(٢٢٦) صحيح البخاري ١: ٢٥٤، كتاب الأذان، باب أذان الأعمى إذا كان له من يُخبره، الحديث ١٤، صحيح مسلم ١: ٧٦٨، كتاب الصيام، باب بيان أنَّ الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر...، الحديث ١٠٩٢/٣٦.

(٢٢٧) سنن أبي داود ١: ١٤٦ - ١٤٧، كتاب الصلاة، باب في الأذان قبل دخول الوقت، الحديث ٥٣٢، شرح معاني الآثار ١: ١٣٩، كتاب الصلاة، باب التأذين للفجر....

(٢٢٨) الاستذكار ٤: ٩٤، والمراد به الحديث الأول.

(٢٢٩) وهو الحديث الثاني وقد تقدّم تخريجه عن أبي داود.

(٢٣٠) صحّحه الترمذي والبيهقي من طريق عبيدالله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ومن طريق الزهري عن سالم عن ابن عمر. (انظر: سنن الترمذي ١: ٣٩٤، السنن الكبرى للبيهقي ١: ٣٨٣).

(٢٣١) المعونة ١: ٢٠٨، الاستذكار ٤: ٩٣، ٩٤.

(٢٣٢) سنن النسائي ٢: ١٠، كتاب الأذان، باب هل يؤذنان جميعًا أو فرادى.

(٢٣٣) شرح معاني الآثار ١: ١٣٩ - ١٤٠.

(٢٣٤) صحيح البخاري ١: ٢٥٥، كتاب الأذان، باب الأذان قبل الفجر، الحديث ١٩.

(٢٣٥) معالم السنن ١: ١٣٦، المغني لابن قدامة ١: ٤٥٥ - ٤٥٦.

(٢٣٦) الاستذكار ١: ٦٩، المغني لابن قدامة ١: ٤٦٠ وهو قول مالك وأبي حنيفة.

(٢٣٧) الاستذكار ١: ٦٩، المغني لابن قدامة ١: ٤٦٠.

(٢٣٨) تهذيب الكمال ٩: ٤٤٥.

(٢٣٩) سنن أبي داود ١: ١٤٢، كتاب الصلاة، باب في الرجل يؤذّن ويقيم آخر، الحديث ٥١٤.

(٢٤٠) سنن أبي داود ١: ١٤١ - ١٤٢، كتاب الصلاة، باب في الرجل يؤذن ويقيم آخر، الحديث ٥١٢.

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الإفتاء

(٢٤١) الاستذكار ٤: ٦٩، المغني لابن قدامة ١: ٤٦٠.

(٢٤٢) المدوَّنة الكبرى ١: ٦٢، البيان للعمراني ٢: ٨٩، بدائع الصنائع ١: ٦٥٠، المغني لابن قدامة ١: ٤٦٠.

(٢٤٣) سنن أبي داود ١: ١٤٦، كتاب الصلاة، باب أخذ الأجرة على التأذين، الحديث ٥٣١.

(٢٤٤) بدائع الصنائع ١: ٦٥٠، المغني لابن قدامة ١: ٤٦٠.

(٢٤٥) الاستذكار ٤: ٨٣ - ٨٤، ٨٧ - ٨٩، بدائع الصنائع ١: ٦٤٣، ٦٤٧، ٦٤٨، المغني لابن قدامة ١: ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٧١، ٤٧٢.

(٢٤٦) الاستذكار ٤: ٨٩.

(٢٤٧) سنن الترمذي ١: ٣٨٩، أبواب الصلاة، باب ما جاء في كراهية الأذان بغير وضوء، الحديث ٢٠٠.

(٢٤٨) المحلَّى بالآثار ٣: ١٤٨، الاستذكار ٤: ١٩.

(٢٤٩) الحاوي الكبير ٢: ٥٢، الاستذكار ٤: ٢٠.

(٢٥٠) صحيح البخاري ١: ٢٥٢، كتاب الأذان، باب ما يقول إذا سمع المنادي، الحديث ٨.

(٢٥١) صحيح مسلم ١: ٢٨٩، كتاب الصلاة، باب استحباب القول مثل قول المؤذن...، الحديث ١٢: ٣٨٥،

(٢٥٢) المحلَّى بالآثار ٣: ١٤٨، الاستذكار ٤: ١٩.

(٢٥٣) المدوَّنة الكبرى ١: ٦٠، المعونة ١: ٢١٠ - ٢١١، وفيهما أنَّه يحكي الأذان إلى آخر التشهّد.

(٢٥٤) الحاوي الكبير ٢: ٤٨، الاستذكار ٤: ٤٩ - ٥٠، بدائع الصنائع ١: ٦٣٥، المغني لابن قدامة ١: ٤٦١.

(٢٥٥) المحلَّى بالآثار ٣: ١٢٥، الاستذكار ٤: ٥٠، وفي الأخير: يجب إعادة الصلاة.

(٢٥٦) النوادر والزيادات ١: ١٦٠، المنتقى للباجي ١: ١٣٦.

(٢٥٧) صحيح البخاري ١: ٢٥٨، كتاب الأذان، باب الأذان للمسافرين...، الحديث ٢٧.

(٢٥٨) تقدّم في القسم الثاني من الفصل الأول من الباب الثاني.

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الإفتاء

(٢٥٩) المدوَّنة الكبرى ١: ٥٨، المعونة ١: ٢٠٣، ٢٠٦، ٢٠٧.

(٢٦٠) الأم ١: ١٧٣، الحاوي الكبير ٢: ٥٣.

(٢٦١) المبسوط للسرخسي ١: ٢٧٢، بدائع الصنائع ١: ٦٣٨.

(٢٦٢) الاستذكار ٤: ١٥، ١٦، الكافي لابن قدامة ١: ٢٠١.

(٢٦٣) تقدّم الحديثان عند بيان صفة الأذان.

(٢٦٤) الصواب: ابن أبي ليلى كما تقدّم.

(٢٦٥) الحاوي الكبير ٢: ٥٣.

(٢٦٦) المدوَّنة الكبرى ١: ٥٩، الأم ١: ١٧١، مختصر اختلاف العلماء ١: ١٩٢، المغني لابن قدامة ١: ٤٦٧.

(٢٦٧) المدوَّنة الكبرى ١: ٥٩، المعونة ١: ٢١٠.

(٢٦٨) الأم ١: ١٧١، وفيه: وإن أذّنَّ فأقمن فلا بأس.

(٢٦٩) المغني لابن قدامة ١: ٤٦٧.

(٢٧٠) المستدرك للحاكم ١: ٢٠٣ - ٢٠٤، كتاب الصلاة، السنن الكبرى للبيهقي ١: ٤٠٨، كتاب الصلاة، باب أذان المرأة وإقامتها لنفسها وصواحباتها.

(٢٧١) انظر: الإقناع لابن المنذر: ٤١، وفيه: وتؤذّن المرأة وتقيم.

(٢٧٢) انظر: الحاوي الكبير ٢: ١٦٢ - ١٦٣.

(٢٧٣) مراتب الإجماع: ٢٦، الإفصاح ١: ٧٥، المقدّمات الممهّدات ١: ١٥٤ - ١٥٥.

(٢٧٤) سورة البقرة: الآية ١٤٩.

(٢٧٥) المقدّمات الممهّدات ١: ١٥٧ - ١٥٨، بدائع الصنائع ١: ٥٤٦ - ٥٤٧.

(٢٧٦) الاستذكار ٧: ٢١٥، المغني لابن قدامة ١: ٤٩٠، الإقناع لابن القطّان ١: ١٢٣.

(٢٧٧) أحكام القرآن لابن العربي ١: ٤٣، بدائع الصنائع ١: ٥٤٨، البيان للعمراني ٢: ١٣٩.

(٢٧٨) أحكام القرآن لابن العربي ١: ٤٣، بدائع الصنائع ١: ٥٤٨، المغني لابن قدامة ١: ٤٩١.

(٢٧٩) انظر: البيان للعمراني ٢: ١٣٩، بدائع الصنائع ١: ٥٤٨.

(٢٨٠) المستدرك للحاكم ١: ٢٠٥، كتاب الصلاة، السنن الكبرى للبيهقي ٢: ٩، كتاب الصلاة، باب من طلب باجتهاده جهة الكعبة.

(٢٨١) أحكام القرآن لابن العربي ١: ٤٣، البيان للعمراني ١: ١٣٩، المغني لابن قدامة ١: ٤٩٢.

(٢٨٢) سورة الحج: الآية ٧٨.

(٢٨٣) مختصر المزني: ١٦، التهذيب للبغوي ٢: ٧٠ - ٧١، البيان للعمراني ٢: ١٤٢.

(٢٨٤) مختصر اختلاف العلماء ١: ٢٨٧، الهداية للمرغيناني ١: ٤٨ - ٤٩، المغني لابن قدامة ١: ٥١٣ - ٥١٤.

(٢٨٥) الكافي في فقه أهل المدينة: ٣٩، المقدّمات الممهّدات ١: ١٥٨.

(٢٨٦) الاستذكار ١: ٣٦ تحقيق: علي النجدي، المقدّمات الممهّدات ١: ١٤٨، الإقناع لابن القطّان ١: ١١٤.

(٢٨٧) الأوسط ٢: ٣٨٤، ٣٨٥، المغني لابن قدامة ١: ٤٤١.

(٢٨٨) حكاه عنه ابن المنذر وابن قدامة في الأوسط ٢: ٣٨٥، وفي المغني ١: ٤٤١.

(٢٨٩) المغني لابن قدامة ١: ٥١٤ - ٥١٥.

(٢٩٠) سورة البقرة: الآية ١١٥.

(٢٩١) سنن الترمذي ٢: ١٧٦، أبواب الصلاة، باب ما جاء في الرجل يصلّي لغير القبلة في الغيم، الحديث ٣٤٥.

(٢٩٢) سورة البقرة: الآية ١٤٩.

(٢٩٣) الاستذكار ٧: ٢١٠ - ٢١١.

(٢٩٤) المغني لابن قدامة ١: ٥١٤ - ٥١٦.

(٢٩٥) الإشراف لعبدالوهاب ١: ٢٢١، المقدّمات الممهّدات ١: ١٥٨.

(٢٩٦) حلية العلماء ٢: ٧٠، البيان للعمراني ٢: ١٣٣، وهو منسوب للطبري.

(٢٩٧) الأم ١: ١٩٧، مختصر اختلاف العلماء ١: ٢٣٣، البيان للعمراني ٢: ١٣٣، وهو قول أبي حنيفة والشافعي.

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مركز الإفتاء

(٢٩٨) المدوَّنة الكبرى ١: ٩١، عقد الجواهر الثمينة ١: ٩٤.

(٢٩٩) صحيح البخاري ١: ١٧٦، كتاب الصلاة، باب قول الله تعالى: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾، الحديث ٦٢.

(٣٠٠) صحيح البخاري ١: ٢٠٢، كتاب الصلاة، باب الأبواب والغلق للكعبة والمساجد، الحديث ١٢٧.

(٣٠١) شرح معاني الآثار ١: ٣٨٩.

(٣٠٢) الأم ١: ١٩٧، شرح معاني الآثار ١: ٣٨٩.

(٣٠٣) شرح معاني الآثار ١: ٣٩٣، المبسوط للسرخسي ٢: ١٢٨.

(٣٠٤) المعونة ١: ٢٩٥، المبسوط للسرخسي ١: ٣٤٧، التهذيب للبغوي ٢: ١٦٤، المغني لابن قدامة ٢: ٦٧.

(٣٠٥) صحيح مسلم ١: ٣٥٨، كتاب الصلاة، باب سترة المصلّي، الحديث ٤٩٩/٢٤١.

(٣٠٦) المعونة ١: ٢٩٦، المغني لابن قدامة ٢: ٦٧.

(٣٠٧) المدوَّنة الكبرى ١: ١١٣، الاستذكار ٦: ١٧٣ - ١٧٤، المغني لابن قدامة ٢: ٧١.

(٣٠٨) الكافي لابن قدامة ١: ٣٠٣، المغني لابن قدامة ٢: ٧١.

(٣٠٩) سنن أبي داود ١: ١٨٣، كتاب الصلاة، باب الخط إذا لم يجد عصًا، الحديث ٦٨٩.

(٣١٠) الاستذكار ٦: ١٧٤ - ١٧٥، المغني لابن قدامة ٢: ٧١ - ٧٢.

(٣١١) السنن الكبرى للبيهقي ٢: ٢٧١، الاستذكار ٦: ١٧٤.

(٣١٢) سنن أبي داود ١: ١٩١، كتاب الصلاة، باب من قال: الكلب لا يقطع الصلاة، الحديث ٧١٨، سنن النسائي ٢: ٦٥، كتاب القبلة، باب ذكر ما يقطع الصلاة وما لا يقطع...

(٣١٣) العنزة: مثل نصف الرمح أو أكبر شيئًا، وفيها سنان مثل سنان الرمح. (انظر: النهاية لابن الأثير ٣: ٢٧٨، مادة عنز).

(٣١٤) صحيح البخاري ١: ٢١١، كتاب الصلاة، باب سترة الإمام من خلفه، الحديث ١٤٤.

(٣١٥) مراتب الإجماع: ٢٨، الإفصاح ١: ٦٩، الاستذكار ٥: ٤٣٧، الإقناع لابن القطّان ١: ١٢١.

(٣١٦) المنتقى للباجي ١: ٢٤٧، المقدّمات الممهّدات ١: ١٦١ - ١٦٢، وفيها حكاية قولين عند المالكية، بل في بعضها ترجيح كون الستر فرضًا.

(٣١٧) المهذّب للشيرازي ١: ٢١٩، تحفة الفقهاء ١: ٩٥.

(٣١٨) سورة الأعراف: الآية ٣١.

(٣١٩) صحيح مسلم ٤: ٢٣٢٠، كتاب التفسير، باب في قوله تعالى: ﴿خُذُواْ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾، الحديث ٣٠٢٨/٢٥، جامع البيان في تفسير القرآن ٨: ١١٨ - ١١٩، في تفسير سورة الأعراف، الآية ٣١.

(٣٢٠) صحيح البخاري ٢: ٢٩٩، كتاب الحج، باب لا يطوف بالبيت عريان ولا يحجّ مشرك، الحديث ٢١١.

(٣٢١) الاستذكار ٥: ٤٣٧ - ٤٣٨، فتح المالك ٣: ٩٥ - ٩٦.

(٣٢٢) صحيح البخاري ١: ١٦٣، كتاب الصلاة، باب إذا كان الثوب ضيّقًا، الحديث ٢٨.

(٣٢٣) الإشراف لعبدالوهاب ١: ٢٦٠.

(٣٢٤) الإفصاح ١: ٤٧، المهذّب للشيرازي ١: ١٣٣، المنتقى للباجي ١: ١١٦، بدائع الصنائع ١: ٣٢٦.

(٣٢٥) الأم ١: ١٨١، المعونة ١: ٢٢٩، الحاوي الكبير ٢: ١٧٢.

(٣٢٦) مختصر اختلاف العلماء ١: ٣٠٥ - ٣٠٦، الهداية للمرغيناني ١: ٤٧.

(٣٢٧) المحلّى بالآثار ٣: ٢١٠، الاستذكار ٥: ٤٣٩، وهو قول داود وجماعة.

(٣٢٨) سنن أبي داود ٤: ٤٠، كتاب الحمّام، باب النهي عن التعرّي، الحديث ٤٠١٤.

(٣٢٩) صحيح البخاري ١: ١٦٦، كتاب الصلاة، باب ما يذكر في الفخذ.

(٣٣٠) صحيح البخاري ١: ١٦٦.

(٣٣١) التفريع ٢: ٢٤٠، المنتقى للباجي ١: ٢٤٧.

(٣٣٢) الأم ١: ١٨١، الاستذكار ٥: ٤٣٤، ٤٤٣ - ٤٤٤، المغني لابن قدامة ١: ٦٧٢.

(٣٣٣) مختصر اختلاف العلماء ١: ٣٠٧، مختصر القدوري: ٢٦.

(٣٣٤) الاستذكار ٥: ٤٤٤، الكافي لابن قدامة ١: ٢٢٦، المغني لابن قدامة ١: ٦٧٢، إلّا أنّه في الأخيرين أنّه يجوز للمرأة كشف الوجه ـ بل نفى في المغني الخلاف عند الحنابلة في ذلك، وإنّ في الكفّين روايتين. وقد حكى في المغني عن بعض الحنابلة، وفي الاستذكار ـ في رواية عن أحمد ـ أن المرأة كلّها عورة، ولعلّ المصنّف أخذ النسبة من المصادر التالية: معالم السنن ١: ١٥٥، الحاوي الكبير ٢: ١٦٧.

(٣٣٥) سورة النور: الآية ٣١.

(٣٣٦) لعلّ الصواب: حتّى ظفرها. انظر: المغني لابن قدامة ١: ٦٧٢.

(٣٣٧) سورة الأحزاب: الآية ٥٩.

(٣٣٨) الاستذكار ٥: ٤٤٤، المنتقى للباجي ١: ٢٥١.

(٣٣٩) سورة الأعراف: الآية ٣١.

(٣٤٠) صحيح البخاري ١: ١٦٤ - ١٦٥، كتاب الصلاة، باب ما يستر العورة، الحديث ٣٣.

(٣٤١) المنتقى للباجي ١: ٢٤٨ بدائع الصنائع ٢: ٨٨، المغني لابن قدامة ١: ٦٥٨.

(٣٤٢) انظر المصادر المذكورة في الهامش السابق.

(٣٤٣) انظر المصادر المذكورة في الهامش السابق.

(٣٤٤) المحلّى بالآثار ٤: ٧٣ - ٧٤.

(٣٤٥) مراتب الإجماع ٤: ٢٨ - ٢٩، الاستذكار ٥: ٤٣٣.

(٣٤٦) صرّح فقهاء الإمامية بجواز الصلاة في ثوب واحد للرجل خاصّة، وعليه دعوى الإجماع، والنصوص به مستفيضة، ففي الصحيح: يصلّي الرجل في قميص واحد؟ فقال: إذا كان كثيفًا فلا بأس. (الخلاف ١: ٤٠١، الحدائق الناضرة ٧: ٢٨، جواهر الكلام ٨: ١٥٩).

(٣٤٧) صحيح البخاري ١: ١٦٤، كتاب الصلاة، باب الصلاة في القميص والسراويل والتبّان والقباء، الحديث ٣١.

(٣٤٨) المعونة ١: ٢٣١، المنتقى للباجي ١: ٢٤٩.

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الافتاء

(٣٤٩) رؤوس المسائل الخلافية ١: ٢١٥ - ٢١٦، المقدّمات الممهّدات ١: ١٨٤، المغني لابن قدامة ١: ٦٥٤.

(٣٥٠) المحلّى بالآثار ٤: ٧١، رؤوس المسائل الخلافية ١: ٢١٥ - ٢١٦، المغني لابن قدامة ١: ٦٥٤.

(٣٥١) صحيح البخاري ١: ١٦٢، كتاب الصلاة، باب إذا صلّى في الثوب الواحد...، الحديث ٢٥.

(٣٥٢) الاستذكار ٥: ٤٤٢، ٤٤٣، المغني لابن قدامة ١: ٦٧٣.

(٣٥٣) سنن أبي داود ١: ١٧٣، كتاب الصلاة، باب في كم تصلّي المرأة، الحديث ٦٤٠.

(٣٥٤) المغني لابن قدامة ١: ٦٧٣.

(٣٥٥) المراد بالحائض التي قد بلغت سن المحيض. انظر: معالم السنن ١: ١٥٦.

(٣٥٦) سنن أبي داود ١: ١٧٣، كتاب الصلاة، «باب المرأة تصلّي بغير خمار، الحديث ٦٤١.

(٣٥٧) الموطّأ ١: ١٤١ - ١٤٢، كتاب صلاة الجماعة، باب الرخصة في صلاة المرأة في الدرع والخمار، الحديث ٣٥، ٣٦، ٣٧.

(٣٥٨) الأم ١: ١٨٣، المبسوط للسرخسي ١: ٣٥٤ - ٣٥٥، المغني لابن قدامة ١: ٦٧١.

(٣٥٩) المدوَّنة الكبرى ١: ٩٤، التفريع ١: ٢٤٠، وفي الأخير: أعادت في الوقت استحبابًا.

(٣٦٠) الإجماع لابن المنذر: ٩٧، المغني لابن قدامة ١: ٦٧٤.

(٣٦١) البيان والتحصيل ٢: ١٥٣، البيان للعمراني ٢: ١٢٥.

(٣٦٢) المحلّى بالآثار ٤: ٣٦، عقد الجواهر الثمينة ١: ١١٧.

(٣٦٣) البيان والتحصيل ٢: ١٥٣، عقد الجواهر الثمينة ١: ١١٧، وفيهما: يعيد في الوقت.

(٣٦٤) المغني لابن قدامة ١: ٦٦٠ - ٦٦١.

(٣٦٥) التلقين ١: ٩٤ - ٩٥، المعونة ١: ١٦٥.

(٣٦٦) التفريع ١: ١٩٨، الاستذكار ٣: ٢١٠.

(٣٦٧) تقدّم في مطلع كتاب الطهارة من النجس.

(٣٦٨) بدائع الصنائع ١: ٥٣٩، المغني لابن قدامة ١: ٧٥٣.

(٣٦٩) النوادر والزيادات ١: ٢١٩ - ٢٢٣، المحلَّى بالآثار ٤: ٢٧، المغني لابن قدامة ١: ٧٥٣ - ٧٥٤، ٧٥٥.

(٣٧٠) التمهيد ٥: ٢٢٩، عارضة الأحوذي ٢: ١١٥، المغني لابن قدامة ١: ٧٥٣.

(٣٧١) المحلَّى بالآثار ٤: ٢٧، المغني لابن قدامة ١: ٧٥٥، وزيد فيهما: معاطن الإبل.

(٣٧٢) انظر: التهذيب للبغوي ٢: ٢٠٤ - ٢٠٥، عارضة الأحوذي ٢: ١١٤ - ١١٥.

(٣٧٣) المدوَّنة الكبرى ١: ٩٠.

(٣٧٤) صحيح البخاري ١: ١٤٩، مطلع كتاب التيمّم، الحديث ٢، صحيح مسلم ١: ٣٧٠ - ٣٧١، كتاب المساجد، الحديث ٥٢١/٣.

(٣٧٥) صحيح البخاري ١: ١٨٨، كتاب الصلاة، باب كراهية الصلاة في المقابر، الحديث ٩٣، صحيح مسلم ١: ٥٣٨، كتاب صلاة المسافرين، باب استحباب صلاة النافلة في بيته، الحديث ٧٧٧/٢٠٨.

(٣٧٦) سنن الترمذي ٢: ١٧٨، كتاب الصلاة، باب ما جاء في كراهية ما يصلّي إليه وفيه، الحديث ٣٤٦.

(٣٧٧) مسند أحمد ٥: ٤٦٨، في حديث أسيد بن حضير، الحديث ١٨٦١٧، سنن ابن ماجه ١: ١٦٦، كتاب الطهارة، باب ما جاء في الوضوء من لحوم الإبل، الحديث ٤٩٧.

(٣٧٨) عارضة الأحوذي ٢: ١١٤، المغني لابن قدامة ١: ٧٥٣.

(٣٧٩) سنن أبي داود ١: ١٣٢ - ١٣٣، كتاب الصلاة، باب في المواضع التي لا تجوز فيها الصلاة، الحديث ٤٩٢، سنن الترمذي ٢: ١٣١، كتاب الصلاة، باب ما جاء أنَّ الأرض كلّها مسجد إلَّا المقبرة والحمّام، الحديث ٣١٧.

(٣٨٠) المغني لابن قدامة ١: ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥.

(٣٨١) التمهيد ٥: ٢٢٩.

(٣٨٢) انظر: التهذيب للبغوي ٢: ٢٠٤.

(٣٨٣) الكافي في فقه أهل المدينة: ٦٥، البيان والتحصيل ١: ٢٢٥.

(٣٨٤) الأوسط ٢: ١٩٣، ١٩٤، المغني لابن قدامة ١: ٧٥٩.

(٣٨٥) الأوسط ٢: ١٩٣، المغني لابن قدامة ١: ٧٥٩.

(٣٨٦) المدوَّنة الكبرى ١: ٩٠، الأوسط ٢: ١٩٣.

(٣٨٧) الكافي في فقه أهل المدينة: ٦٥، البيان والتحصيل ١: ٢٢٥.

(٣٨٨) الإقناع لابن القطّان ١: ١٣٣.

(٣٨٩) الطنافس مفردها طُنفُسة: وهي البساط الذي له خمل رقيق. (انظر: النهاية لابن الأثير ٣: ١٢٧، مادة: طنفس).

(٣٩٠) مختصر اختلاف العلماء ١: ٢٣٣، المحلَّى بالآثار ٤: ٨٣، المغني لابن قدامة ١: ٧٦٠.

(٣٩١) المدوَّنة الكبرى ١: ٧٥، الكافي في فقه أهل المدينة: ٦٦، المقدّمات الممهّدات ١: ١٦٤، وفي الأخيرين حكاية الاستحباب عن مالك.

(٣٩٢) المحلَّى بالآثار ٣: ٩٨، الإقناع لابن القطّان ١: ١٤٠.

(٣٩٣) النوادر والزيادات ١: ٢٣٧، البيان للعمراني ٢: ٣١٢، الهداية للمرغيناني ١: ٧٠، الكافي لابن قدامة ١: ٢٨٦.

(٣٩٤) سنن الترمذي ٢: ٢٣٣ - ٢٣٤، أبواب الصلاة، باب ما جاء في قتل الحية والعقرب، الحديث ٣٩٠، سنن ابن ماجه ١: ٣٩٤، كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في قتل الحية والعقرب في الصلاة، الحديث ١٢٤٥.

(٣٩٥) الاستذكار ٦: ٣١٥، البيان للعمراني ٢: ٣١٠، الهداية للمرغيناني ١: ٦٨، المغني لابن قدامة ١: ٧١٨.

(٣٩٦) الإجماع لابن المنذر: ٩٢، مراتب الإجماع: ٢٧.

(٣٩٧) سورة البقرة: الآية ٢٣٨.

(٣٩٨) سنن أبي داود ١: ٢٤٣، كتاب الصلاة، باب ردّ السلام في الصلاة، الحديث ٩٢٤، سنن النسائي ٣: ١٩، كتاب السهو، باب الكلام في الصلاة.

(٣٩٩) صحيح البخاري ٢: ١٤٠، أبواب العمل في الصلاة، باب ما ينهى من الكلام في الصلاة، الحديث ٢٢٣، صحيح مسلم ١: ٣٨٣، كتاب المساجد، باب تحريم الكلام في الصلاة...، الحديث ٥٣٩/٣٥.

(٤٠٠) صحيح مسلم ١: ٣٨١ - ٣٨٢، كتاب المساجد، باب تحريم الكلام في الصلاة...، الحديث ٥٣٧/٣٣، سنن أبي داود ١: ٢٤٥، كتاب الصلاة، باب تسميت العاطس في الصلاة، الحديث ٩٣١.

(٤٠١) الاستذكار ٤: ٣١٢، التمهيد ١: ٣٤٩.

(٤٠٢) المدوَّنة الكبرى ١: ١٣٣، التفريع ١: ٢٦٠، الاستذكار ٤: ٣١٧ - ٣١٨.

(٤٠٣) الأم ١: ٢٣٦ - ٢٣٧، البيان للعمراني ٢: ٢٩٩ - ٣٠٠.

(٤٠٤) مختصر اختلاف العلماء ١: ٢٦٩، مختصر القدوري: ٣٠.

(٤٠٥) صحيح البخاري ١: ٢٨٨، كتاب الأذان، باب هل يأخذ الإمام إذا شكّ بقول الناس، الحديث ١٠٣، صحيح مسلم ١: ٤٠٤، كتاب المساجد، باب السهو في الصلاة والسجود له، الحديث ٥٧٣/٩٩.

(٤٠٦) الإشراف لعبدالوهاب ١: ٢٦٣ - ٢٦٤، المعونة ١: ٢٤٠.

(٤٠٧) أورد هذا المقطع مالك من حديث أبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة. انظر: الموطّأ ١: ٩٤، كتاب الصلاة، باب ما يفعل من سلم من ركعتين ساهيًا، الحديث ٦٠.

(٤٠٨) الحاوي الكبير ٢: ١٧٨ - ١٧٩، البيان للعمراني ٢: ٣٠٠ - ٣٠١.

(٤٠٩) تقدَّم في المسألة الثانية عشرة (الموالاة في الوضوء) في الباب الأول من كتاب الطهارة.

(٤١٠) الحاوي الكبير ٢: ١٧٨، البيان للعمراني ٢: ٣٠٠.

(٤١١) شرح معاني الآثار ١: ٤٤٦، ٤٤٨، المبسوط للسرخسي ١: ٣٢٧.

(٤١٢) الإجماع لابن المنذر: ٩٢، الإفصاح ١: ٧٥.

(٤١٣) مختصر اختلاف العلماء ١: ٢٤٦، التفريع ١: ٢٢٣، المعونة ١: ٢٥٢.

(٤١٤) الأم ١: ٣٠٧، مختصر المزني: ٢٦، الوجيز ١: ٥٧.

(٤١٥) صحيح البخاري ١: ٢٩٤، أبواب صفة الصلاة، باب إيجاب التكبير وافتتاح الصلاة، الحديث ١٢٢، صحيح مسلم ١: ٣٠٩، كتاب الصلاة، باب ائتمام المأموم بالإمام، الحديث ٤١٤/٨٦.

(٤١٦) صحيح البخاري ١: ٢٨٣، كتاب الأذان، باب إذا طوّل الإمام...، الحديث ٩٠، صحيح مسلم ١: ٣٣٩، كتاب الصلاة، باب القراءة في العشاء، الحديث ٤٦٥/١٧٨.

(٤١٧) الإشراف لعبدالوهاب ١: ٢٩٥، المعونة ١: ٢٥٢ - ٢٥٣.

(٤١٨) الحاوي الكبير ٢: ٣١٨ - ٣١٩، البيان للعمراني ٢: ٤٠١.

(٤١٩) الكافي في فقه أهل المدينة: ٤٥، الاستذكار ٤: ١٢١، المنتقى للباجي ١: ١٤٤، المغني لابن قدامة ١: ٥٧٣.

(٤٢٠) الاستذكار ٤: ١٢١ - ١٢٢، حلية العلماء ٢: ٨٩.

(٤٢١) الاستذكار ٤: ١١٧، ١٢٣، ١٣٤، الإقناع لابن القطّان ١: ١٣٢، المغني لابن قدامة ١: ٥٤٠، ٥٤١. (الحدائق الناضرة ٨: ١٨، ٢٥٦، ٢٩٠، جواهر الكلام ٩: ٢٠١ و ١٠: ١٠٣، ١٦٩).

(٤٢٢) صحيح مسلم ١: ٢٩٨، كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، الحديث ٤٥، ٣٩٧/٤٦، سنن أبي داود ١: ٢٢٦، كتاب السهو، باب صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود، الحديث ٨٥٦.

(٤٢٣) الاستذكار ٤: ١٢٤، المغني لابن قدامة ١: ٥٤٠، ٥٤١.

(٤٢٤) صحيح مسلم ١: ٢٩٣، كتاب الصلاة، باب إثبات التكبير في كل خفض ورفع في الصلاة، الحديث ٣٩٢/٢٧، سنن أبي داود ١: ٢٢١، كتاب الصلاة، باب تمام التكبير، الحديث ٨٣٦.

(٤٢٥) صحيح مسلم ١: ٢٩٥، كتاب الصلاة، باب إثبات التكبير في كل خفض ورفع في الصلاة، الحديث ٣٩٣/٣٣، سنن أبي داود ١: ٢٢١، كتاب الصلاة، باب تمام التكبير، الحديث ٨٣٥.

(٤٢٦) تقدم.

(٤٢٧) صحيح مسلم ٢: ٩٤٣، كتاب الحج، باب استحباب رمي جمرة العقبة يوم النحر راكبًا، الحديث ١٢٩٧/٣١٠، سنن أبي داود ٢: ٢٠١، كتاب المناسك، باب في رمي الجمار، الحديث ١٩٧٠.

(٤٢٨) المغني لابن قدامة ١: ٥٧٣.

(٤٢٩) الاستذكار ٤: ١١٣ - ١١٩، المغني لابن قدامة ١: ٥٧٣.

(٤٣٠) شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي مولاهم، أبو بسطام الحافظ، أحد أئمة الإسلام، الواسطي، نزيل البصرة. قال ابن المديني: له نحو ألفي حديث. وقال أحمد: شعبة أُمة وحده، ولد سنة ٨٠هـ ومات سنة ١٦٠هـ. (تهذيب التهذيب ٤: ٣٣٨، تقريب التهذيب ١: ٣٥١، طبقات ابن سعد ٩: ٩٣).

(٤٣١) الحسن بن عمران العسقلاني، عن محكول. وعنه شعبة. وثّقه ابن حبّان. (تهذيب الكمال ١: ٢٧٦، تقريب التهذيب ١: ١٦٩).

(٤٣٢) عبدالرحمٰن بن أبزى الخزاعي، مولى نافع بن عبدالحارث، روى اثني عشر حديثًا، عن أبي بكر وأبي وعن عمار. قال البخاري: له صحبة. (تهذيب التهذيب ٦: ١٣٢، الجرح والتعديل ٥: ٢٠٩).

(٤٣٣) الاستذكار ٤: ١١٩.

(٤٣٤) حكاه في الاستذكار ٤: ١١٩، وهذا نصّه: «وقال إسحاقُ بن منصور: سمعت أحمد بن حنبل يقول: يُروى عن ابن عمر أنَّه كان لا يكبّر إذا صلّى وحده».

(٤٣٥) الاستذكار ٤: ١١٧، ١١٩ - ١٢٠.

(٤٣٦) المدوَّنة الكبرى ١: ٦٢، الرسالة الفقهية: ١١٤.

(٤٣٧) الأم ١: ١٩٩، المهذّب للشيرازي ١: ٢٣٧.

(٤٣٨) مختصر القدوري: ٢٧، بدائع الصنائع ١: ٥٩٤.

(٤٣٩) المصنف لابن أبي شيبة ١: ٢٢٩، كتاب الصلوات، باب مفتاح الصلاة ما هو، سنن الدارمي ١: ١٧٥، كتاب الصلاة، باب في مفتاح الصلاة طهور.

(٤٤٠) الأم ١: ١٩٩، الإشراف لعبدالوهاب ١: ٢٢٤ - ٢٢٥، البيان للعمراني ٢: ١٦٤ - ١٦٥.

(٤٤١) المحلَّى بالآثار ٣: ٢٣٢ - ٢٣٣، بدائع الصنائع ١: ٥٩٤.

(٤٤٢) أصول السرخسي ١: ٢٥٥ - ٢٥٦.

(٤٤٣) الأم ١: ٢٠٧ - ٢٠٨، البيان للعمراني ٢: ١٧٥.

(٤٤٤) المبسوط للسرخسي ١: ٨٦، بدائع الصنائع ٢: ٣٠.

(٤٤٥) المصدران السابقان.

(٤٤٦) المدوَّنة الكبرى ١: ٦٢، عيون المجالس ١: ٢٩١، الإشراف لعبدالوهاب ١: ٢٣٠ - ٢٣١.

(٤٤٧) عيون المجالس ١: ٢٩١، البيان للعمراني ٢: ١٧٥، بدائع الصنائع ٢: ٣٠.

(٤٤٨) صحيح البخاري ١: ٢٩٧، كتاب الأذان، باب ما يقول بعد التكبير، الحديث ١٣٢، صحيح مسلم ١: ٤١٩، كتاب المساجد، باب ما يقال بين تكبيرة الإحرام والقراءة، الحديث ٥٩٨/١٤٧، سنن الدارمي ١: ٢٨٣ - ٢٨٤، كتاب الصلاة، باب في السكتتين.

(٤٤٩) الإقناع لابن المنذر: ٦٧، الاستذكار ٤: ٢٣٨، المغني لابن قدامة ١: ٥٦٧.

(٤٥٠) معالم السنن ١: ١٧١، الاستذكار ٤: ٢٣٨ - ٢٣٩، المغني لابن قدامة ١: ٥٦٧.

(٤٥١) قال الغماري: «ليس هو من حديث أبي هريرة، ولكنّه من حديث سمرة، أخرجه عبدالرزاق وأحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه والبيهقي من رواية قتادة، عن الحسن، عن سمرة قال: «سكتتان حفظتهما عن رسول الله ﷺ، فأنكر ذلك عمران بن حصين قال: حفظنا سكتة، فكتبنا إلى أبيّ بن كعب بالمدينة فكتب أبيّ: أنَّ حفظ سمرة... الخ». (انظر: الهداية في تخريج أحاديث البداية ٣: ٢٢ - ٢٣، وانظر مصادر الحديث الآتية، قال الترمذي بعد نقله الحديث عن سمرة: «وفي الباب عن أبي هريرة». وقال ابن عبدالبرّ: روى سمرة، وأبو هريرة عن النبي... الخ، انظر: صحيح الترمذي ٢: ٣١، الاستذكار ٤: ٢٣٦ - ٢٣٧).

(٤٥٢) المصنف لعبدالرزاق ٢: ١٣٤، كتاب الصلاة، باب القراءة خلف الإمام، الحديث ٢٧٩٢، سنن أبي داود ١: ٢٠٧، كتاب الصلاة، باب السكتة عند الافتتاح، الحديث ٧٧٩، ٧٨٠، سنن الترمذي ٢: ٣٠ - ٣١، كتاب الصلاة، باب ما جاء في السكتتين في الصلاة، الحديث ٢٥١.

(٤٥٣) قال الغماري: «وإنّما الخلاف الذي أشار إليه ابن رشد من أجل الخلاف في سماع الحسن بن سمرة، وقد صحّحه جماعة منهم ابن المديني وهو الصحيح، وقد صحّح الترمذي وغيره أحاديث من رواية الحسن عن سمرة». وقال الترمذي بعد ذكره للحديث: «قال أبو عيسى: حديث سمرة حديث حسن، وهو قول غير واحد من أهل العلم: يستحبّون للإمام أن يسكت بعدما يفتتح الصلاة، وبعد الفراغ من القراءة، وبه يقول أحمد، وإسحاق وأصحابنا». (انظر: الهداية إلى تخريج أحاديث البداية ٣: ٢٣ - ٢٤، سنن الترمذي ٢: ٣١، الاستذكار ٤: ٢٣٦ - ٢٣٧، المغني لابن قدامة ١: ٥٦٧).

(٤٥٤) المدوَّنة الكبرى ١: ٦٤، الرسالة الفقهية: ١١٤، الإشراف لعبدالوهاب ١: ٢٣٣.

(٤٥٥) مختصر اختلاف العلماء ١: ٢٠١، المبسوط للسرخسي ١: ٩٣ - ٩٤، الكافي لابن قدامة ١: ٢٤٥.

(٤٥٦) الأم ١: ٢١١، الحاوي الكبير ٢: ١٠٤، حلية العلماء ٢: ١٠٢ - ١٠٣.

(٤٥٧) عن أحمد في ذلك روايتان: إنَّها جزء من الفاتحة، والثانية إنَّها ليست من الفاتحة ولا من غيرها، انظر: المغني لابن قدامة ١: ٥٥٧ - ٥٥٨، الكافي لابن قدامة ١: ٢٤٥، الاستذكار ٤: ٢٠٦.

(٤٥٨) الحاوي الكبير ٢: ١٠٥، بحر المذهب ٢: ١٣٦، البيان للعمراني ٢: ١٨٠. (مدارك الأحكام ٣: ٣٣٩، الحدائق الناضرة ٨: ١٠٥).

(٤٥٩) سنن الترمذي ٢: ١٢، كتاب الصلاة، باب ما جاء في ترك الجهر بالبسملة، الحديث ٢٤٤، سنن النسائي ٢: ١٣٥، كتاب الافتتاح، باب ترك الجهر ببسم الله الرحمٰن الرحيم.

(٤٦٠) التمهيد ٢٠: ٢٠٦.

(٤٦١) الموطّأ ١: ٨١، كتاب الصلاة، باب العمل في القراءة، الحديث ٣٠.

(٤٦٢) صحيح مسلم ١: ٢٩٩، كتاب الصلاة، باب حجة من قال لا يجهر بالبسملة، الحديث ٥٢، سنن البيهقي ٢: ٥٠، كتاب الصلاة، باب من لا يجهر ببسم الله الرحمٰن الرحيم.

(٤٦٣) سنن الدارقطني ١: ٣١٥، كتاب الصلاة، باب اختلاف الرواية في الجهر بالبسملة، الحديث ٢، مستدرك الحاكم ١: ٢٣٣، كتاب الصلاة، باب الجهر بالبسملة.

(٤٦٤) سنن الدارقطني ١: ٣١٥، كتاب الصلاة، باب اختلاف الرواية في الجهر بالبسملة، الحديث ٣، شرح معاني الآثار ١: ٢٠٣، كتاب الصلاة، باب قراءة البسملة في الصلاة.

(٤٦٥) الاستذكار ٤: ١٦٤ - ١٦٦، التمهيد ٢: ٢٢٨ - ٢٣٠.

(٤٦٦) سنن النسائي ٢: ١٣٤، كتاب الافتتاح، باب قراءة البسملة، شرح معاني الآثار ١: ١٩٩، كتاب الصلاة، باب قراءة البسملة. قال الغماري: «والحديث لم أجده بهذا اللفظ بزيادة: وقبل السورة». (انظر: الهداية في تخريج أحاديث البداية ٣: ٣١).

(٤٦٧) المعجم الكبير للطبراني ١١: ١٨٥، الحديث ١١٤٤٢، مسند عبدالله بن عباس رضي الله عنهما، سنن الدارقطني ١: ٣٠٣، كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة البسملة، الحديث ٦.

(٤٦٨) سنن أبي داود ٤: ٣٧، كتاب الحروف والقراءات، باب (١)، الحديث ٤٠٠١، شرح معاني الآثار ١: ١٩٩، كتاب الصلاة، باب قراءة البسملة في الصلاة.

(٤٦٩) الأم ١: ٢١١ - ٢١٢، الاستذكار ٤: ١٦٣ - ١٦٧، المبسوط للسرخسي ١: ٩٤ - ٩٩، بحر المذهب ٢: ١٣٧ - ١٣٩.

(٤٧٠) المعونة ١: ٢١٧ - ٢١٨، المبسوط للسرخسي ١: ٩٧ - ٩٨، بحر المذهب ٢: ١٣٦ - ١٣٧.

(٤٧١) الإشراف لعبدالوهاب ١: ٢٣٣ - ٢٣٤، المعونة ١: ٢١٧.

(٤٧٢) انظر: الوجيز للغزالي ١: ٤٢، الوسيط للغزالي ٢: ١١٤ - ١١٥، البيان للعمراني ٢: ١٨١.

(٤٧٣) الإفصاح ١: ٨٠، الإقناع لابن القطّان ١: ١٢٩، الاستذكار ٤: ١٤١.

(٤٧٤) لم نجده في الموطّأ، وحكاه في الاستذكار ٤: ١٤٢، سنن البيهقي ٢: ٣٤٧، كتاب الصلاة، باب من سها عن القراءة، معرفة السنن والآثار ٣: ٢٨٩، كتاب الصلاة، باب من سها عن القراءة، وفي الأول أنَّ مالكًا ذكره في موطئه.

(٤٧٥) صحيح البخاري ١: ٣٠٧، كتاب الأذان، باب الجهر بقراءة صلاة الفجر، الحديث ١٦٢.

(٤٧٦) سنن أبي داود ١: ٢١٤، كتاب الصلاة، باب قدر القراءة في الظهر والعصر، الحديث ٨٠٨، سنن النسائي ٦: ٢٢٤، كتاب الخيل، باب التشديد في حمل الحمير على الخيل.

(٤٧٧) صحيح البخاري ١: ٣٠٣، كتاب الأذان، باب القراءة في العصر، الحديث ١٤٩، سنن أبي داود ١: ٢١٢، كتاب الصلاة، باب القراءة في الظهر، الحديث ٨٠١.

(٤٧٨) شرح معاني الآثار ١: ٢٠٨، معالم السنن ١: ١٧٤.

(٤٧٩) انظر: شرح معاني الآثار ١: ٢٠٨ - ٢٠٩، بدائع الصنائع ١: ٥٢٤ - ٥٢٥.

(٤٨٠) المدوَّنة الكبرى ١: ٦٦، الأم ١: ٢١٠، الإشراف لعبدالوهاب ١: ٢٣١ - ٢٣٢، الاستذكار ٤: ١٩٣، الإفصاح ١: ٨١، المغني لابن قدامة ١: ٥٥٩، ٥٦١.

(٤٨١) الأم ١: ٢١٠، المهذّب للشيرازي ١: ٢٤٣.

(٤٨٢) المدوَّنة الكبرى ١: ٦٥، ٦٦، الإشراف لعبدالوهاب ١: ٢٣٦، المقدّمات الممهّدات ١: ١٨٠.

(٤٨٣) الاستذكار ٤: ١٩٥، وانظر: المقدّمات الممهّدات ١: ١٨٠ - ١٨١. قال ابن عبد البر في الاستذكار ٤: ١٩٩: «وقد روي عن مالك قول شاذ لا يعرفه أصحابه، وينكره أهل العلم به: إنَّ الصلاة تجزئُ بغير قراءة على ما روي عن عمر، وهي عن مالك رواية منكرة، والصحيح عنه خلافها...».

(٤٨٤) الاستذكار ٤: ١٩٨ - ١٩٩، المغني لابن قدامة ١: ٥٦١.

(٤٨٥) أحكام القرآن للجصاص ١: ١٨، تحفة الفقهاء ١: ١٢٩، المبسوط للسرخسي ١: ١٠٣ - ١٠٤.

(٤٨٦) سورة البقرة: الآية ٢٨٢.

(٤٨٧) مختصر اختلاف العلماء ١: ٢٠٧، تحفة الفقهاء ١: ١٢٩.

(٤٨٨) الموجود في كتب الحنفية ثلاثة أقوال: السنّة أن يقرأ في الأخيرتين بفاتحة الكتاب فقط، وهو الوارد في أكثرها، أو التخيير بين القراءة والسكوت، أو التخيير بين السكوت والقراءة والتسبيح. (انظر: كتاب الأصل ١: ٢٩، مختصر اختلاف العلماء ١: ٢١٦، مختصر القدوري: ٢٨، المبسوط للسرخسي ١: ١٠٣، تحفة الفقهاء ١: ١٢٩، الهداية للمرغيناني ١: ٧٣، اللباب في شرح الكتاب ١: ٧٣).

(٤٨٩) وكذا نسب إلى الثوري، وسلف أهل العراق. (انظر: مختصر اختلاف العلماء: ٢١٦، الاستذكار ٤: ١٩٧).

(٤٩٠) مختصر اختلاف العلماء ١: ٢١٦، الاستذكار ٤: ١٩٥ - ١٩٧، الإفصاح ١: ٨٠ - ٨١، المغني لابن قدامة ١: ٥٦١، والمنسوب إلى الجمهور القول بالوجوب.

(٤٩١) صحيح البخاري ١: ٣١٤ - ٣١٥، كتاب الأذان، باب أمر النبي ﷺ الذي لا يتمّ ركوعه بالإعادة، الحديث ١٨١، صحيح مسلم ١: ٢٩٨، كتاب الصلاة، باب وجوب الفاتحة، الحديث ٣٩٧/٤٥.

(٤٩٢) صحيح البخاري ١: ٣٠٢، كتاب الأذان، باب وجوب القراءة للإمام، الحديث ١٤٤، صحيح مسلم ١: ٢٩٥، كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كلّ ركعة، الحديث ٣٩٤/٣٤.

(٤٩٣) والخِداج: النقصان والفساد، من قولهم: أخدجتِ الناقةُ، وخدجت: إذا ولدت قبل تمام وقتها، وقبل تمام الخلق، وذلك نتاج فاسد. (انظر: الاستذكار ٤: ١٩٢، البيان للعمراني ١: ١٩٧).

(٤٩٤) صحيح مسلم ١: ٢٩٧، كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة، الحديث ٤١، الموطّأ ١: ٨٤، كتاب الصلاة، باب القراءة خلف الإمام في ما لا يجهر فيه بالقراءة، الحديث ٣٩.

(٤٩٥) سورة المزمل: الآية ٢٠.

(٤٩٦) أحكام القرآن للجصّاص ١: ١٨ - ١٩، المبسوط للسرخسي ١: ١٠٣ - ١٠٤.

(٤٩٧) الموطّأ ١: ٨٤ - ٨٥، كتاب الصلاة، باب القراءة خلف الإمام، الحديث ٣٩، صحيح مسلم ١: ٢٩٦ - ٢٩٧، كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة، الحديث ٣٨، ٣٩، ٤٠.

(٤٩٨) الإشراف لعبدالوهاب ١: ٢٣١ - ٢٣٣، الاستذكار ٤: ١٤٠ - ١٤٥، ١٩٠ - ١٩٣، المقدّمات الممهّدات ١: ١٧٩ - ١٨١، أحكام القرآن لابن العربي ١: ٣ - ٤.

(٤٩٩) انظر: أحكام القرآن للجصّاص ١: ١٨ - ١٩، المقدّمات الممهّدات ١: ١٧٩ - ١٨٠.

(٥٠٠) انظر: أحكام القرآن للجصّاص ١: ٢٠، المقدّمات الممهّدات ١: ١٨٠ - ١٨١، المغني لابن قدامة ١: ٥٥٥.

(٥٠١) انظر: شرح معاني الآثار ١: ٢١٦، أحكام القرآن للجصّاص ١: ١٨ - ٢١.

(٥٠٢) المعونة ١: ٢١٦، ٢١٩ - ٢٢٠، الكافي في فقه أهل المدينة: ٤٣.

(٥٠٣) الأم ١: ٢١٠، ٢١٥، المهذّب للشيرازي ١: ٢٤٢، ٢٤٧ - ٢٤٨.

(٥٠٤) صحيح البخاري ١: ٣٠٩، كتاب الأذان، باب يقرأ في الأخيرتين بفاتحة الكتاب، الحديث ١٦٤، صحيح مسلم ١: ٣٣٣، كتاب الصلاة، باب القراءة في الظهر والعصر، الحديث ١٥٥.

(٥٠٥) الإشراف لعبدالوهاب ١: ٢٤٢.

(٥٠٦) صحيح مسلم ١: ٣٣٤، كتاب الصلاة، باب القراءة في الظهر والعصر، الحديث ٤٥٢/١٥٧، سنن أبي داود ١: ٢١٣، كتاب الصلاة، باب تخفيف القراءة في الركعتين الأخريين، الحديث ٨٠٤.

(٥٠٧) المهذّب للشيرازي ١: ٢٤٧ - ٢٤٨، البيان للعمراني ٢: ١٩٨ - ١٩٩.

(٥٠٨) المهذّب للشيرازي ١: ٢٤٨، البيان للعمراني ٢: ١٩٩.

(٥٠٩) صحيح مسلم ١: ٣٣٤، كتاب الصلاة، باب القراءة في الظهر والعصر، الحديث ٤٥٢/١٥٧، سنن أبي داود ١: ٢١٣، كتاب الصلاة، باب تخفيف القراءة في الركعتين الأخريين، الحديث ٨٠٤.

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الإفتاء

(٥١٠) صحيح مسلم ١: ٣٤٩، كتاب الصلاة، باب النهي عن قراءة القرآن في الركوع والسجود، الحديث ٢١٢، مسند أبي داود الطيالسي: ١٧، الحديث ١٠٣، من مسند علي بن أبي طالب ﷺ، سنن أبي داود ٤: ٤٧، كتاب اللباس، باب من كره لبس الحرير، الحديث ٤٠٤٥. قال الغماري: «نهاني جبريل» هو تحريف من (حِبِّي)، فقد رواه مسلم من حديث ابن عباس عن علي قال: «نهاني حِبِّي ﷺ أن أقرأ راكعًا أو ساجدًا». انظر: صحيح مسلم (المصدر المتقدم)، والهداية إلى تخريج أحاديث البداية ٣: ٤٧. وحبِّي بكسر الباء، أي: محبوبي. (شرح صحيح مسلم ٤: ٢٠٠).

(٥١١) الاستذكار ٤: ١٥٤، الإقناع لابن القطّان ١: ١٣٣، المغني لابن قدامة ١: ٥٨٠.

(٥١٢) لم نجد نسبة التصحيح للطبري، ولكن صحّحه الترمذي وابن عبدالبر. (انظر: عارضة الأحوذي ٢: ٦٤، التمهيد ١٦: ١١٢).

(٥١٣) الاستذكار ٤: ١٤٩، ١٥٤، المغني لابن قدامة ١: ٥٨٠.

(٥١٤) المصنف لعبدالرزاق ٢: ١٤٥ - ١٥٠، المصنف لابن أبي شيبة ١: ٢٤٨ - ٢٥١.

(٥١٥) التاريخ الكبير ٥: ٦٩.

(٥١٦) الرسالة الفقهية: ١١٦، الإشراف لعبدالوهاب ١: ٢٤٤، الاستذكار ٤: ١٥٥.

(٥١٧) سنن الدارمي ١: ٢٩٩، كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع، سنن أبي داود ١: ٢٣٠، كتاب الصلاة، باب ما يقول الرجل في ركوعه وسجوده، الحديث ٨٦٩.

(٥١٨) مختصر اختلاف العلماء ١: ٢٩٠، الاستذكار ٤: ١٥٦ - ١٥٧، المهذّب للشيرازي ١: ٢٥٢، المغني لابن قدامة ١: ٥٧٨.

(٥١٩) الاستذكار ٤: ١٥٦، حلية العلماء ٢: ١١٨.

(٥٢٠) قال ابن الأثير: «يقال: قَمَنٌ وقَمِنٌ وقَمينٌ: أي خَلِيق وجَدير»، انظر: النهاية لابن الأثير ٤: ٩٧.

(٥٢١) صحيح مسلم ١: ٣٤٨، كتاب الصلاة، باب النهي عن قراءة القرآن في الركوع والسجود، الحديث ٤٧٩/٢٠٧، سنن أبي داود ١: ٢٣٢، كتاب الصلاة، باب الدعاء في الركوع والسجود، الحديث ٨٧٦.

(٥٢٢) تقدّم آنفًا.

(٥٢٣) الإشراف لعبدالوهاب ١: ٢٤٤، الاستذكار ٤: ١٥٥ - ١٥٧، المغني لابن قدامة ١: ٥٧٨.

(٥٢٤) الاستذكار ٤: ١٥٤، الإقناع لابن القطّان ١: ١٣٣.

(٥٢٥) تقدّم آنفًا.

(٥٢٦) الإشراف لعبدالوهاب ١: ٢٤٤، الاستذكار ٤: ١٥٥.

(٥٢٧) منها حديث الإمام علي عليه السلام أنّ رسول الله ﷺ كان إذا قام إلى الصلاة قال: «**وجّهت وجهي للذي فطر السماوات والأرض**» الحديث، وإذا ركع قال: «**اللّهم لك ركعت وبك آمنت ولك أسلمت، خشع لك سمعي وبصري ومخّي وعظمي وعصبي**». (انظر: صحيح مسلم ١: ٥٣٤ - ٥٣٦، كتاب صلاة المسافرين، باب الدعاء في صلاة الليل، الحديث ٧٧١/٢٠١، سنن الترمذي ٥: ٤٨٥، كتاب الدعوات، باب الدعاء عند افتتاح الصلاة، الحديث ٣٤٢١، الهداية في تخريج أحاديث البداية ٣: ٥٢).

(٥٢٨) صحيح البخاري ٢: ٨، كتاب الأذان، باب التسبيح والدعاء في السجود، الحديث ٢٠٤.

(٥٢٩) مختصر اختلاف العلماء ١: ٢٢٦، الهداية للمرغيناني ١: ٥٦.

(٥٣٠) الأم ١: ٢٢٥، التفريع ١: ٢٢٩، المهذّب للشيرازي ١: ٢٦٧، البيان للعمراني ٢: ٢٣٨.

(٥٣١) انظر: المصادر المتقدمة في الهامش السابق، والمغني لابن قدامة ١: ٦١٩ - ٦٢٢.

(٥٣٢) المراد به التشهّد الأخير، وأمّا الأول مع جلوسه فقال الثلاثة: هو مستحبّ، وقال أحمد وآخرون بوجوبه. (انظر: الإشراف لعبدالوهاب ١: ٢٥١، بحر المذهب ٢: ١٧٥، ١٨١، تحفة الفقهاء ١: ١٣٧، المغني لابن قدامة ١: ٦٠٦، وفي الأخير نسب الوجوب لأحمد على إحدى الروايتين).

(٥٣٣) الإشراف لعبدالوهاب ١: ٢٥١، تحفة الفقهاء ١: ١٣٧، المغني لابن قدامة ١: ٦١٣.

(٥٣٤) المحلّى بالآثار ٣: ٢٧٠، بحر المذهب ٢: ١٨١، التهذيب للبغوي ٢: ١١٩، المغني لابن قدامة ١: ٦١٣.

(٥٣٥) سيأتي قريبًا.

(٥٣٦) الإشراف لعبدالوهاب ١: ٢٥١ - ٢٥٢، بحر المذهب ٢: ١٨١، المغني لابن قدامة ١: ٦١٣.

(٥٣٧) الموطّأ ١: ٩٠ - ٩١، كتاب الصلاة، باب التشهد في الصلاة، الحديث ٥٣، سنن البيهقي ٢: ١٤٢، كتاب الصلاة، باب من استحب أو أباح التسمية قبل التحية.

(٥٣٨) الإشراف لعبدالوهاب ١: ٢٥٢، الاستذكار ٤: ٢٧٤ - ٢٧٦.

(٥٣٩) المبسوط للسرخسي ١: ١١٨، تحفة الفقهاء ١: ١٣٧، الاستذكار ٤: ٢٧٧ - ٢٨٠.

(٥٤٠) صحيح البخاري ٢: ١٣، كتاب الأذان، باب التشهد في الآخرة، الحديث ٢١٧، صحيح مسلم ١: ٣٠١، كتاب الصلاة، باب التشهد في الصلاة، الحديث ٤٠٢/٥٥.

(٥٤١) الاستذكار ٤: ٢٧٧ - ٢٨٠، المغني لابن قدامة ١: ٦٠٨ - ٦١٠، الإقناع لابن القطّان ١: ١٣٦.

(٥٤٢) اختلاف الحديث: ٥٤٣، صحيح مسلم ١: ٣٠٢ - ٣٠٣، كتاب الصلاة، باب التشهّد في الصلاة، الحديث ٤٠٣/٦٠.

(٥٤٣) المهذّب للشيرازي ١: ٢٦٤، التهذيب للبغوي ٢: ١٢١.

(٥٤٤) الاستذكار ٤: ٢٧٣ - ٢٨٢، الإشراف لعبدالوهاب ١: ٢٥٢، المبسوط للسرخسي ١: ١١٨، التهذيب للبغوي ٢: ١٢١.

(٥٤٥) الاستذكار ٤: ٢٨٢، التهذيب للبغوي ٢: ١٢١، المغني لابن قدامة ١: ٦٠٨ - ٦١٠.

(٥٤٦) سورة الأحزاب: الآية ٥٦.

(٥٤٧) الأم ١: ٢٢٨ - ٢٢٩، بحر المذهب ٢: ١٨٥، حلية العلماء ٢: ١٢٩.

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الإفتاء

(٥٤٨) انظر: الأم ١: ٢٢٨، ٢٣٣ - ٢٣٤، بحر المذهب ٢: ١٨٥ - ١٨٦، ١٩١ - ١٩٤، حلية العلماء ٢: ١٢٩ - ١٣٠، ١٣٢ - ١٣٣، التهذيب للبغوي ٢: ١٢٤ - ١٢٦، ١٢٧ - ١٣٤، البيان للعمراني ٢: ٢٣٤ - ٢٣٦، ٢٣٩ - ٢٤٣، العزيز بشرح الوجيز ١: ٥٣٣ - ٥٣٤، ٥٣٩ - ٥٤٣.

(٥٤٩) مختصر اختلاف العلماء ١: ٢١٩، تحفة الفقهاء ١: ١٣٧ - ١٣٩، الإفصاح ١: ٨٨ - ٩٢، الإقناع لابن القطّان ١: ١٣٦ - ١٣٧.

(٥٥٠) صحيح مسلم ١: ٤١٢، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب ما يستعاذ منه في الصلاة، الحديث ٥٨٩/١٢٩، سنن أبي داود ١: ٢٣٢ - ٢٣٣، كتاب الصلاة، باب الدعاء في الصلاة، الحديث ٨٨٠. وهو من حديث عائشة وجاء فيه: «أنَّ النبي ﷺ كان يدعو في الصلاة: **اللّهم إنّي أعوذ بك من عذاب القبر، وأعوذ بك من فتنة المسيح الدجال، وأعوذ بك من فتنة المحيا والممات، اللّهمّ أعوذ بك من المأثم والمغرم**».

(٥٥١) قال الغماري: «هو حديث آخر أخرجه أحمد، والدارمي، ومسلم، وأبو داود، وجماعة من حديث أبي هريرة...»، انظر: سنن الدارمي ١: ٣١٠، كتاب الصلاة، باب الدعاء بعد التشهّد، صحيح مسلم ١: ٤١٢، كتاب المساجد، باب ما يستعاذ منه في الصلاة، الحديث ٥٨٨/١٣٠، الهداية في تخريج أحاديث البداية ٣: ٥٩ - ٦٠، المحلّى بالآثار ٣: ٢٧١ - ٢٧٢.

(٥٥٢) المحلّى بالآثار ٣: ٢٧١ - ٢٧٢.

(٥٥٣) مختصر اختلاف العلماء ١: ٢٢٢، الاستذكار ٤: ٢٩٨، الإفصاح ١: ٩١، الإقناع لابن القطّان ١: ١٣٦ - ١٣٧.

(٥٥٤) الصحيح أنَّه ليس بفرض، وإنّما هو واجب، ونقل عن بعض مشايخهم أنَّه سُنَّة. (انظر: مختصر اختلاف العلماء ١: ٢٢٢، تحفة الفقهاء ١: ١٣٩، بدائع الصنائع ٢: ٨).

(٥٥٥) الرسالة الفقهية: ١٢٢، الإشراف لعبدالوهاب ١: ٢٥٤، الاستذكار ٤: ٢٨٩، المغني لابن قدامة ١: ٦٢٤ - ٦٢٥.

(٥٥٦) الاستذكار ٤: ٢٩٨، الإفصاح ١: ٩١، المغني لابن قدامة ١: ٦٢٤ - ٦٢٦.

(٥٥٧) تقدّم في الفصل الأول (في أقوال الصلاة) في المسألة الثانية منه.

(٥٥٨) الإشراف لعبدالوهاب ١: ٢٥٤، الاستذكار ٤: ٢٩٩.

(٥٥٩) صحيح مسلم ١: ٤٠٩، كتاب المساجد، باب السلام للتحليل من الصلاة، الحديث ١١٧، سنن الدارمي ١: ٣١٠، كتاب الصلاة، باب التسليم في الصلاة، سنن ابن ماجه ١: ٢٩٦، كتاب إقامة الصلاة، باب التسليم، الحديث ٩١٦.

(٥٦٠) الأم ١: ٢٣٣ - ٢٣٤، الاستذكار ٤: ٢٩٩ - ٣٠٣.

(٥٦١) النوادر والزيادات ١: ١٨٩ - ١٩١، الرسالة الفقهية: ١٢٣، الاستذكار ٤: ٢٨٩ - ٢٩٠.

(٥٦٢) عبدالرحمٰن بن زياد بن أنعُم الشعباني؛ أبو أيوب قاضي افريقية، روى عن أبيه، وعنه ابن المبارك وابن وهب، قال يعقوب بن شيبة: رجل صالح من الآمرين بالمعروف، وعن يحيى: ليس به بأس، وقد ضعّف، مات سنة ١٥٦هـ. (لسان الميزان ٧: ٢٧٩، تقريب التهذيب ١: ٤٨٠، ميزان الاعتدال ٢: ٥٦١ - ٥٦٢).

(٥٦٣) عبدالرحمٰن بن رافع التنوخي المصري، قاضي افريقية، ضعيف، مات سنة ١٣هـ. (تقريب التهذيب ١: ٤٧٩، الثقات ٥: ٩٥، تهذيب التهذيب ٦: ١٦٨).

(٥٦٤) بكر بن سوادة بن ثمامة الجذامي؛ أبو ثمامة البصري الفقيه، أحد الأئمة، وثّقه ابن معين، مات سنة ١٢٨هـ. (تهذيب التهذيب ١: ٤٨٣، تقريب التهذيب ١: ١٠٦، الجرح والتعديل ٢: ١٥٠٤).

(٥٦٥) سنن أبي داود ١: ١٦٧، كتاب الصلاة، باب الإمام يُحدث بعدما يرفع رأسه، الحديث ٦١٧، سنن الترمذي ٢: ٢٦١، كتاب الصلاة، باب ما جاء في الرجل يُحدث في التشهّد، الحديث ٤٠٨.

(٥٦٦) انظر: شرح معاني الآثار ١: ٢٧٣ - ٢٧٧.

(٥٦٧) الاستذكار ٤: ٧٠.

(٥٦٨) أي: حديث الإمام علي عليه السلام.

(٥٦٩) وهو مفهوم المخالفة.

(٥٧٠) الكافي في فقه أهل المدينة: ٤٤، المنتقى للباجي ١: ٢٨٢.

(٥٧١) الأم ١: ٣٥١، المهذّب للشيرازي ١: ٢٧١، حلية العلماء ٢: ١٣٤.

(٥٧٢) كتاب الأصل ١: ١٦١، مختصر اختلاف العلماء ١: ٢١٥، المبسوط للسرخسي ١: ٣١٩.

(٥٧٣) البيان والتحصيل ١٧: ٢٩٢ - ٢٩٤، الاستذكار ٥: ١٦٥ - ١٧٧، المنتقى للباجي ١: ٢٨١ - ٢٨٢، المغني لابن قدامة ١: ٨٢٠.

(٥٧٤) شرح معاني الآثار ١: ٢٤٨، كتاب الصلاة، باب القنوت في صلاة الفجر، سنن الدارقطني ٢: ٣٧، كتاب الوتر، باب صفة القنوت، الحديث ٤، الموطأ ١: ١١٥، كتاب الصلاة في رمضان، باب ما جاء في قيام رمضان، الحديث ٦، سنن أبي داود ٢: ٦٥، كتاب الصلاة، باب القنوت في الوتر، الحديث ١٤٢٨.

(٥٧٥) البيان والتحصيل ١٧: ٢٩٢ - ٢٩٤، الاستذكار ٥: ١٧٣ - ١٧٧، المنتقى للباجي ٢٨١ - ٢٨٢، بدائع الصنائع ٢: ٢٢٩ - ٢٣٢.

(٥٧٦) صحيح البخاري ٢: ٧٣، كتاب الوتر، باب القنوت قبل الركوع وبعده، الحديث ٤٧، صحيح مسلم ١: ٤٦٨، كتاب المساجد، باب استحباب القنوت في الصلوات، الحديث ٦٧٧/٢٩٧.

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية

(٥٧٧) الاستذكار ٥: ١٦٥.

مكتب الإفتاء

(٥٧٨) الليث بن سعد بن عبدالرحمٰن الفهمي مولاهم الإمام، عالم مصر وفقيهها ورئيسها، يروي عن سعيد المقبري وعطاء ونافع و... توفي سنة ١٧٥هـ. (تهذيب التهذيب ٨: ٤٥٩، تقريب التهذيب ٢: ١٣٨، الجرح والتعديل ٧: ١٠١٥).

(٥٧٩) سورة آل عمران: الآية ١٢٨.

(٥٨٠) قال الغماري: «لم أجده ـ إشارة إلى الحديث ـ بهذا السياق مجموعًا في حديث واحد، بل في أحاديث، فعند الطيالسي و... و...، من حديث قتادة عن أنس: «أنَّ رسول الله ﷺ قنت شهرًا يدعو على أحياء العرب ثم تركه»، وعند أحمد والدارمي و... و...، من حديث أبي هريرة: «أنَّ رسول الله ﷺ كان إذا أراد أن يدعو على أحد أو يدعو لأحد...، وكان يقول في بعض صلاته في صلاة الفجر: اللّهم العن فلانًا وفلانًا لأحياء من العرب، حتّى أنزل الله: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ﴾. وأمَّا رواية الأربعين صباحًا فوقعت من رواية همام بن يحيى عن إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة، عن أنس كما ذكره البيهقي، وعند الطحاوي من حديث عبدالرحمٰن بن أبي بكر قال: كان رسول الله... الخ. (انظر: مسند الطيالسي ١: ٢٦٧، الحديث ١٩٨٩، في مسند أنس بن مالك الأنصاري، سنن الدارمي ١: ٣٧٤، كتاب الصلاة، باب القنوت بعد الركوع، سنن البيهقي ٢: ١٩٧، كتاب الصلاة، باب القنوت في الصلوات، الهداية في تخريج أحاديث البداية ٣: ٨٨ - ٩٠).

(٥٨١) البيان والتحصيل ١٧: ٢٩٣، اختلاف أقوال مالك وأصحابه: ١٠٩.

(٥٨٢) صحيح مسلم ١: ٤٦٧، كتاب المساجد، باب استحباب القنوت في جميع الصلاة، الحديث ٦٧٥/٢٩٥.

(٥٨٣) المصدر السابق: ٤٦٨، الحديث ٦٧٦/٢٩٦.

(٥٨٤) صحيح مسلم ١: ٤٦٨ - ٤٦٩، كتاب المساجد، باب استحباب القنوت في جميع الصلاة، الحديث ٦٧٧/٣٠٠.

(٥٨٥) أي: نخضع ونذل. قال ابن الأثير: «والخانع: الذليل الخاضع»، انظر: النهاية لابن الأثير ٢: ٨٠.

(٥٨٦) أي: نُسرع في العمل والخِدْمة. (انظر: النهاية لابن الأثير ١: ٣٩٠).

(٥٨٧) الرسالة الفقهية: ١١٨ - ١١٩، الكافي فقه أهل المدينة: ٤٤٠.

(٥٨٨) الحاوي الكبير ٢: ١٥٣، بحر المذهب ٢: ٢٠١ - ٢٠٢، المغني لابن قدامة ١: ٨٢٢.

(٥٨٩) المهذّب للشيرازي ١: ٢٧٢، البيان للعمراني ٢: ٢٥٠.

(٥٩٠) سنن الدارمي ١: ٣٧٣ - ٣٧٤، كتاب الصلاة، باب الدعاء في القنوت، سنن أبي داود ٢: ٦٣، كتاب الصلاة، باب القنوت في الوتر، الحديث ١٤٢٥.

(٥٩١) المهذّب للشيرازي ١: ٢٧٢، البيان للعمراني ٢: ٢٥٠.

(٥٩٢) مختصر اختلاف العلماء ١: ٢١٦.

(٥٩٣) مختصر اختلاف العلماء ١: ٢١٥، بدائع الصنائع ٢: ٢٣٣.

(٥٩٤) مراتب الإجماع: ٣٠، الإفصاح ١: ٧٧، الإقناع لابن القطّان ١: ١٢٦ - ١٢٧، الاستذكار ٤: ٩٧ - ٩٨.

(٥٩٥) المحلّى بالآثار ٣: ٢٣٤ - ٢٣٥، ٢٣٦، الاستذكار ٤: ١٠٣، المغني لابن قدامة ١: ٥٧٤.

(٥٩٦) الاستذكار ٤: ١٠٣.

(٥٩٧) تقدم في المسألة الخامسة من الفصل الأول (في أقوال الصلاة).

(٥٩٨) صحيح البخاري ١: ٢٩٤ - ٢٩٥، كتاب الأذان، باب رفع اليدين إذا كبّر، الحديث ١٢٤، صحيح مسلم ١: ٢٩٢، كتاب الصلاة، باب استحباب رفع اليدين حذو منكبين، الحديث ٣٩٠/٢٢. وأمَّا الأحاديث المروية عن غير ابن عمر فهم جماعة يأتي ذكرهم قريبًا.

(٥٩٩) الاستذكار ٤: ٩٦ - ١٠٩، التمهيد ٩: ١٨٢ - ١٨٣، ٧: ٨٥، المغني لابن قدامة: ٥٧٤ - ٥٧٥.

(٦٠٠) مختصر اختلاف العلماء ١: ١٩٩، الاستذكار ٤: ٩٩، المبسوط للسرخسي ١: ٩٠.

(٦٠١) المدوَّنة الكبرى ١: ٦٨، الاستذكار ٤: ٩٩، المنتقى للباجي ١: ١٤٢.

(٦٠٢) مختصر المزني: ١٧ - ١٨، المحلّى بالآثار ٣: ٢٣٤ - ٢٣٦، الاستذكار ٤: ١٠٢ - ١٠٣، ١٠٤ - ١٠٧، المهذّب للشيرازي ١: ٢٣٨، ٢٥٠ - ٢٥١، الإفصاح ١: ٧٧ - ٧٨، الكافي لابن قدامة ١: ٢٤٣، ٢٥٠، ٢٥١.

(٦٠٣) الاستذكار ٤: ١٠٠، المنتقى للباجي ١: ١٤٢.

(٦٠٤) أي: الظاهرية، وقد تقدمت الإشارة إلى أقوالهم في ما سبق فلاحظ.

(٦٠٥) الاستذكار ٤: ١٠٢.

(٦٠٦) سنن أبي داود ١: ١٩٩ - ٢٠٠، كتاب الصلاة، باب من لم يذكر الرفع عند الركوع، الحديث ٧٤٨، ٧٤٩، سنن الترمذي ٢: ٤٠، كتاب الصلاة، باب ما جاء أنَّ النبي ﷺ لم يرفع إلَّا في أوّل مرة، الحديث ٢٥٧.

(٦٠٧) موطّأ مالك ١: ٧٥، كتاب الصلاة، باب افتتاح الصلاة، الحديث ١٦، سنن الدارمي ١: ٢٨٥، كتاب الصلاة باب في رفع اليدين في الركوع والسجود، صحيح البخاري ١: ٢٩٤ - ٢٩٥، كتاب الأذان، باب رفع اليدين في التكبيرة الأولى، الحديث ١٢٣، صحيح مسلم ١: ٢٩٢، كتاب الصلاة، باب استحباب رفع اليدين حذو المنكبين، الحديث ٢١، ٣٩٠/٢٢. وفيهم أمَّا عن ابن عمر أو عن سالم عن أبيه.

(٦٠٨) قال الغماري: «بل رواه من الصحابة نحو خمسين رجلًا منهم... الخ»، انظر: التمهيد ٩: ٢١٦، الهداية في تخريج أحاديث البداية ٣: ١٠٦ - ١١٦، صحيح البخاري ١: ٢٩٤ - ٢٩٥، صحيح مسلم ١: ٢٩٢ - ٢٩٣، سنن أبي داود ١: ١٩١ - ١٩٤، تحفة الفقهاء ١: ١٣٢ - ١٣٣.

(٦٠٩) قال الغماري: وعندي إنَّها ليست زيادة، وإنّما هو تجوّز في التعبير، والمراد: عند الرفع من الركوع بقصد الهوي إلى السجود، فتكون متفقة مع الروايات الأخرى.... (الهداية في تخريج أحاديث البداية ٣: ١١٦ - ١٢٢، وانظر: سنن الدارقطني ١: ٢٩١، كتاب الصلاة، باب التكبير ورفع اليدين الحديث ١٣).

(٦١٠) المحلَّى بالآثار ٣: ٢٣٤ - ٢٣٦، الاستذكار ٤: ٩٦ - ١٠٩، التمهيد ٩: ٢١٠ - ٢٢٩، المنتقى للباجي ١: ١٤٢، المبسوط للسرخسي ١: ٩٠ - ٩٣.

(٦١١) الإشراف لعبدالوهاب ١: ٢٣٠، الاستذكار ٤: ١١٠، التمهيد ٩: ٢٢٩ - ٢٣٠، المهذّب للشيرازي ١: ٢٥١، المنتقى للباجي ١: ١٤٢ - ١٤٣.

(٦١٢) مختصر اختلاف العلماء ١: ١٩٩، شرح معاني الآثار ١: ١٩٦ - ١٩٧، المبسوط للسرخسي ١: ٨١، ٨٤، المغني لابن قدامة ١: ٥٤٧.

(٦١٣) النوادر والزيادات ١: ١٧١، الاستذكار ٤: ١١٠، المنتقى للباجي ١: ١٤٢ - ١٤٣، البيان للعمراني ٢: ١٧١.

(٦١٤) أمَّا حديث الرفع حَذْوَ المَنكِبيـن فتقدّم من حديث ابن عمر، وأمَّـا حديث الرفع إلى الأذنين فهو حديث مالك بن الحويرث، وأمَّا حديث الرفع إلى الصدر فهو من حديث وائل بن حجر. انظر: سنن الدارمي ١: ٢٨٥، كتاب الصلاة، باب رفع اليدين في الركوع والسجود، سنن أبي داود ١: ١٩٣ - ١٩٤.

(٦١٥) التمهيد ٩: ٢٢٩، الاستذكار ٤: ١٠٩ - ١١٠، البيان للعمراني ٢: ١٧٠ - ١٧١.

(٦١٦) شـرح معاني الآثار ١: ١٩٦ - ١٩٧، المبسوط للسرخسـي ١: ٨٥، المغني لابن قدامة ١: ٥٤٧.

(٦١٧) المبسوط للسرخسي ١: ١٠٥ - ١٠٦، تحفة الفقهاء ١: ١٣٣، الهداية للمرغيناني ١: ٥٣، وهي عنده سُنَّة.

(٦١٨) الأم ١: ٢١٩، ٢٢١، التهذيب للبغوي ٢: ١١٠، البيان للعمراني ٢: ٢٠٥، ٢٠٩.

(٦١٩) النوادر والزيادات ١: ١٨٢ - ١٨٣، الإشـراف لعبدالوهاب ١: ٢٤٥ - ٢٤٦، الكافي في فقه أهل المدينة: ٤١.

(٦٢٠) تقدّم في الفصل الأول (في أقوال الصلاة)، المسألة الخامسة.

(٦٢١) الإشراف لعبدالوهاب ١: ٢٤٥ - ٢٤٦، المبسوط للسرخسي ١: ١٠٥ - ١٠٦، التهذيب للبغوي ٢: ١١٠ - ١١١، البيان للعمراني ٢: ٢٠٥، ٢٠٩.

(٦٢٢) المدوَّنـة الكبـرى ١: ٧٢ - ٧٣، الاسـتذكار ٤: ٢٦٣ - ٢٦٤، ٢٦٦، المنتقـى للباجي ١: ١٦٥ - ١٦٦.

(٦٢٣) مختصر اختلاف العلماء ١: ٢١٢، المبسوط للسرخسي ١: ١١٣.

(٦٢٤) الأم ١: ٢٢٦ - ٢٢٧، الإقناع لابن المنذر: ٤٧، ٤٨.

(٦٢٥) وذكر الغماري تعليقًا على قول المؤلّف «وهو ثابت باتفاق»: «يعني خرّجه البخاري ومسلم، وليس كما قال: فإنَّ حديث أبي حميد، لم يخرّجه مسلم، وإنّما خرّجه البخاري، والأربعة كما سبق، واللفظ المذكور هنا للبخاري». انظر: صحيح البخاري ٢: ١١ - ١٢، كتاب الأذان، باب سنة الجلوس للتشهد، الحديث ٢١٤، سنن أبي داود ١: ١٩٤، كتاب الصلاة، باب افتتاح الصلاة، الحديث ٧٣٠، الهداية في تخريج أحاديث البداية ٣: ١٢٨.

(٦٢٦) سنن أبي داود ١: ١٩٣، كتاب الصلاة، باب رفع اليدين في الصلاة، الحديث ٧٢٦، سنن النسائي ٣: ٣٥، كتاب السهو، باب موضع الذراعين، شرح معاني الآثار ١: ٢٥٩، كتاب الصلاة، باب صفة الجلوس في الصلاة.

(٦٢٧) الموطّأ ١: ٨٩، كتاب الصلاة، باب العمل في الجلوس، الحديث ٥١.

(٦٢٨) الموطّأ ١: ٩٠، الاستذكار ٤: ٢٦٣.

(٦٢٩) الأم ١: ٢٢٦ - ٢٢٧، الاستذكار ٤: ٢٦٥ - ٢٦٦، المبسوط ١: ١١٣ - ١١٤.

(٦٣٠) التمهيد ١٠: ١٩٥ - ١٩٦، الاستذكار ٤: ٣٧٣ - ٣٧٤، الإفصاح ١: ٨٦، المغني لابن قدامة ١: ٦٠٦.

(٦٣١) المحلّى بالآثار ٣: ٢٦٨، الاستذكار ٤: ٣٧٤، الإفصاح ١: ٨٧، المغني لابن قدامة ١: ٦٠٦.

(٦٣٢) الاستذكار ٤: ٣٧٦، ٣٨٢، الإفصاح ١: ٨٧، الإقناع لابن القطّان ١: ١٣٦.

(٦٣٣) التمهيد ١٠: ١٩٥، الاستذكار ٤: ٣٧٦.

(٦٣٤) تقدّم في الفصل الأول (في أقوال الصلاة)، المسألة الخامسة.

(٦٣٥) الموطّأ ١: ٩٦ - ٩٧، كتاب الصلاة، باب من قام في الركعتين، الحديث ٦٦، صحيح مسلم ١: ٣٩٩، كتاب المساجد، باب السهو في الصلاة، الحديث ٥٧٠/٨٥.

(٦٣٦) صحيح البخاري ١: ٢٨٨، كتاب الأذان، باب هل يأخذ الإمام إذا شكّ بقول الناس، الحديث ١٠٣ و ١٠٤، صحيح مسلم ١: ٤٠٣، كتاب المساجد، باب السهو في الصلاة، الحديث ٥٧٣/٩٧.

(٦٣٧) صحيح مسلم ١: ٤٠٤، كتاب المساجد، باب السهو في الصلاة، الحديث ٥٧٤/١٠١، سنن أبي داود ١: ٢٦٧، كتاب الصلاة، باب السهو في السجدتين، الحديث ١٠١٨.

(٦٣٨) الأم ١: ٢٢٦ - ٢٢٧، التمهيد ١٠: ١٨٣ - ٢٠١، الاستذكار ٤: ٣٦٨ - ٣٧٦، ٣٨٢ - ٣٨٥، المهذّب للشيرازي ١: ٢٦٢، المغني لابن قدامة ١: ٦٠٦ - ٦٠٧.

(٦٣٩) صحيح مسلم ١: ٤٠٨، كتاب المساجد، باب صفة الجلوس في الصلاة، الحديث ١١٦، سنن النسائي ٣: ٣٦ - ٣٧، كتاب السهو، باب قبض الأصابع من اليد اليمنى.

(٦٤٠) الاستذكار ٤: ٢٥٨ - ٢٦٢، التمهيد ١٣: ١٩٣، الإقناع لابن القطّان ١: ١٣٥.

(٦٤١) أمّا التحريك فرواه البيهقي من طريق الواقدي، ورواه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه والبيهقي من حديث وائل بن حجر، وقال البيهقي: «يحتمل أن يكون المراد بالتحريك الإشارة بها لا تكرير تحركها، فيكون موافقًا لرواية ابن الزبير». قال الغماري: «وهذا بعد كونه متعيّنًا لا يجوز غيره البتة، ولا معنى له سواه، فإنَّ هذا اللفظ من تصرّف الرواة لا غير، فإنَّ أكثرهم ذكر في حديث وائل الإشارة فقط، ولم يذكر التحريك»، وأمّا الإشارة فوردت من حديث جماعة منهم ابن عمر وابن الزبير وأبو حميد ونمير أبو مالك الخزاعي وخفاف بن أيماء وعبدالرحمٰن بن أبزي وغيرهم. (انظر: السنن الكبرى للبيهقي ٢: ١٣٢، كتاب الصلاة، باب الإشارة بالسبابة وعدم تحريكها، سنن أبي داود ١: ٢٥١، كتاب الصلاة، باب كيف الجلوس في التشهد، الحديث ٩٥٧، الموطّأ ١: ٨٨، كتاب الصلاة، باب العمل في الجلوس في الصلاة، الحديث ٤٨، صحيح مسلم ١: ٤٠٨، كتاب المساجد، باب صفة الجلوس في الصلاة، الحديث ١١٢، ٥٧٩، الهداية إلى تخريج أحاديث البداية ٣: ١٣٦ - ١٤٠).

(٦٤٢) الاستذكار ٤: ٢٦٢، التمهيد ١٣: ١٩٣ - ١٩٧.

(٦٤٣) ما ذكره في المتن عن مالك هو رواية ابن القاسم، وهناك روايات أخرى عنه، انظر: المدوَّنة الكبرى ١: ٧٤، النوادر والزيادات ١: ١٨٢، الإشراف لعبدالوهاب ١: ٢٤١، الاستذكار ٦: ١٩٥ - ١٩٦، الكافي في فقه أهل المدينة: ٤٣، المنتقى للباجي ١٦: ٢٨١.

(٦٤٤) الاستذكار ٦: ١٩٣، ١٩٦، الإقناع لابن القطّان ١: ١٢٨، بدائع الصنائع ٢: ٢٧، المغني لابن قدامة ١: ٥٤٩، وجاء في الأول: «وهو عند جميعهم حسن وليس بواجب، ومنهم من قال: إنَّه سُنَّة مسنونة».

(٦٤٥) المؤطّأ ١: ١٥٩، كتاب قصر الصلاة في السفر، باب وضع اليدين إحداهما على الأخرى، الحديث ٤٧، صحيح البخاري ١: ٢٩٦، كتاب الأذان، باب وضع اليمنى على اليسرى، الحديث ١٢٨.

(٦٤٦) قال الغماري: «وحديث أبي حميدة: ذكره ابن حزم في (المحلَّى) بزيادة ذكر وضع اليمين على الشمال، كما ذكر ابن رشد، وذكرت غير ذلك في الكتاب المذكور». (انظر: المحلَّى بالآثار ٤: ١١٤، كتاب الصلاة، باب يضع اليمنى على اليسرى، الهداية في تخريج أحاديث البداية ٣: ١٤١ - ١٤٢).

(٦٤٧) المحلَّى بالآثار ٤: ١١٢ - ١١٤، الاستذكار ٦: ١٩٣ - ١٩٥، المنتقى للباجي ١: ٢٨٠ - ٢٨١، المغني لابن قدامة: ٥٤٩.

(٦٤٨) مختصر اختلاف العلماء ١: ٢١٣، الحاوي الكبير ٢: ١٣١، بحر المذهب ٢: ١٧٢، التهذيب للبغوي ٢: ١١٨ وفي مذهب الشافعي قول آخر.

(٦٤٩) المدوَّنة الكبرى ١: ٧٢ - ٧٣، مختصر اختلاف العلماء ١: ٢١٣، الإشراف لعبد الوهاب ١: ٢٤٩، التهذيب ٢: ١١٨.

(٦٥٠) صحيح البخاري ٢: ٩، كتاب الأذان، باب من استوى قاعدًا في وتر من صلاته ثمّ نهض، الحديث ٢٠٩، سنن أبي داود ١: ٢٢٣، كتاب الصلاة، باب النهوض في الفرد، الحديث ٨٤٤.

(٦٥١) سنن أبي داود ١: ٢٥٣، كتاب الصلاة، باب من ذكر التورك في الرابعة، الحديث ٩٦٦، شرح معاني الآثار ١: ٢٦٠، كتاب الصلاة، باب صفة الجلوس في الصلاة.

(٦٥٢) الحاوي الكبير ٢: ١٣١، مختصر اختلاف العلماء ١: ٢١٣.

(٦٥٣) مختصر اختلاف العلماء ١: ٢١٣، الإشراف لعبد الوهاب ١: ٢٤٩.

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الإفتاء

(٦٥٤) شرح معاني الآثار ١: ٢٥٤ - ٢٥٥، معالم السنن ١: ١٨٠، بحر المذهب ٢: ١٦٢، حلية العلماء ٢: ١٢٠، المبسوط للسرخسي ١: ١٢٧.

(٦٥٥) المعروف من مذهب مالك التخيير بين الحالتين. انظر: الرسالة الفقهية: ١١٧، النوادر والزيادات ١: ١٨٣ - ١٨٤، معالم السنن ١: ١٨٠، الإشراف لعبدالوهاب ١: ٢٤٦، الكافي في فقه أهل المدينة: ٤٤، عقد الجواهر الثمينة ١: ١٠٤، بل قال في (الإشراف) و(عقد الجواهر): «إلَّا أنَّ الأحسن أن يضع يديه قبل ركبتيه». بل نسب الخطابي (في معالم السنن) إلى مالك القول الأول، حيث قال: «وقال مالك: يضع يديه قبل ركبتيه». وما عزاه إلى مالك هو مذهب الشافعي وأبي حنيفة والثوري وأحمد. (انظر: الإقناع لابن المنذر: ٤٥، مختصر اختلاف العلماء ١: ٢١١، بحر المذهب ٢: ١٦٢، حلية العلماء ٢: ١٢٠، تحفة الفقهاء ١: ١٣٤).

(٦٥٦) سنن الدارمي ١: ٣٠٣، كتاب الصلاة، باب أول ما يقع من الإنسان على الأرض، سنن أبي داود ١: ٢٢٢، كتاب الصلاة، باب كيف يضع ركبتيه قبل يديه، الحديث ٨٣٨.

(٦٥٧) سنن الدارمي ١: ٣٠٣، كتاب الصلاة، أول ما يقع من الإنسان على الأرض، سنن أبي داود ١: ٢٢٢، كتاب الصلاة، باب كيف يضع ركبتيه قبل يديه، الحديث ٨٤٠.

(٦٥٨) شرح معاني الآثار ١: ٢٥٤، بحر المذهب ٢: ١٦٢.

(٦٥٩) شرح معاني الآثار ١: ٢٥٤، معالم السنن ١: ١٨٠، المغني لابن قدامة ١٠: ٥٩٠.

(٦٦٠) شرح معاني الآثار ١: ٢٥٤ - ٢٥٥، مختصر اختلاف العلماء ١: ٢١١، معالم السنن ١: ١٨٠، بحر المذهب ٢: ١٦٢.

(٦٦١) مراتب الإجماع: ٣٠، الإفصاح ١: ٨٥.

(٦٦٢) رواه الشيخان بهذا اللفظ: «أُمرت أن أسجد على سبعة أعظم: الجبهة (وأشار بيده إلى أنفه) واليدين والرجلين وأطراف القدمين». (انظر: صحيح البخاري ٢: ٦، كتاب الأذان، باب السجود على الأنف، الحديث ١٩٩، صحيح مسلم ١: ٣٥٤، كتاب الصلاة، باب أعضاء السجود، الحديث ٢٣٠).

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الإفتاء

(٦٦٣) بحر المذهب ٢: ١٦٣، المغني لابن قدامة ١: ٥٩٠ - ٥٩١.

(٦٦٤) المنتقى للباجي ١: ٢٨٧، بحر المذهب ٢: ١٦٤، حلية العلماء ٢: ١٢١، المغني لابن قدامة ١: ٥٩٠ - ٥٩١، العزيز بشرح الوجيز ١: ٥٢٠ - ٥٢١.

(٦٦٥) الأم ١: ٢٢٢ - ٢٢٣، الوسيط للغزالي ٢: ١٣٦ - ١٣٧، المغني لابن قدامة ١: ٥٩٠ - ٥٩١، العزيز بشرح الوجيز ١: ٥٢٠ - ٥٢١.

(٦٦٦) تقدّم آنفًا.

(٦٦٧) الاستذكار ١٠: ٣٢٥، المدوَّنة الكبرى ١: ٧١، الأم ١: ٢٢٢، المهذّب ١: ٢٥٤، المبسوط للسرخسي ١: ١٣٣، المغني لابن قدامة ١: ٥٩٠.

(٦٦٨) المدوَّنة الكبرى ١: ٧١، الإشراف لعبدالوهاب ١: ٢٤٧، الاستذكار ١٠: ٣٢٥.

(٦٦٩) مختصر اختلاف العلماء ١: ٢٥٣، الاستذكار ١٠: ٣٢٦، المبسوط للسرخسي ١: ١٣٤.

(٦٧٠) المشهور من مذهب الشافعي أنَّه لو اقتصر على وضع الجبهة فإنَّه مجزئ، ولا يجب وضعهما معًا، نعم، وضع الأنف مستحبّ عندهم وسنّة، والقول بوجوب وضعهما معًا تفرّد بنقله عن الشافعي أبو زيد المروزي، قال في البيان: «وحكاه أبو زيد المروزي قولًا لنا، وليس بمشهور»، ولعلّ المصنّف أخذه من الاستذكار. (انظر: الأم ١: ٢٢٢ - ٢٢٣، الحاوي الكبير ٢: ١٢٦، الاستذكار ١٠: ٣٢٥، المهذّب للشيرازي ١: ٢٥٤ - ٢٥٥، بحر المذهب ٢: ١٦٣، البيان للعمراني ٢: ٢١٣ - ٢١٤).

(٦٧١) تقدّم آنفًا.

(٦٧٢) مختصر اختلاف العلماء ١: ٢٥٣ - ٢٥٤، الإشراف لعبدالوهاب ١: ٢٤٧ - ٢٤٨، الحاوي الكبير ٢: ١٢٦، الاستذكار ١٠: ٣٢٥ - ٣٢٦.

(٦٧٣) صحيح البخاري ٢: ٦ - ٧، كتاب الأذان، باب السجود على الأنف في الطين، الحديث ٢٠٠، صحيح مسلم ٢: ٨٢٦، كتاب الصيام، باب فضل ليلة القدر، الحديث ٢١٦، وجاء فيه: «... حتى رأيت أثر الطين والماء على جبهة رسول الله ﷺ وأرنبته».

(٦٧٤) الاستذكار ١٠: ٣١٩، ٣٢٥، المغني لابن قدامة ١: ٥٩٢، النوادر والزيادات ١: ١٨٥.

(٦٧٥) الاستذكار ١٠: ٣٢٦.

(٦٧٦) يريد به المصنّف نفسه!

(٦٧٧) صحيح مسلم ١: ٣٥٤، ٣٥٥، كتاب الصلاة، باب أعضاء السجود، الحديث ٢٢٨، ٢٣١.

(٦٧٨) الإشراف لعبدالوهاب ١: ٢٤٧ - ٢٤٨.

(٦٧٩) الرسالة الفقهية: ١١٧، الكافي في فقه أهل المدينة: ٤٢، المنتقى للباجي ١: ٢٨٧.

(٦٨٠) المهذّب للشيرازي ١: ٢٥٥ - ٢٥٦، الإفصاح ١: ٨٦، المغني لابن قدامة ١: ٥٩٣ - ٥٩٤.

(٦٨١) الأم ١: ٢٢٣، الإفصاح ١: ٨٦، المغني لابن قدامة ١: ٥٩٣.

(٦٨٢) حلية العلماء ٢: ١٢٢، الإفصاح ١: ٨٦، المغني لابن قدامة ١: ٥٩٣.

(٦٨٣) النوادر والزيادات ١: ١٨٤ - ١٨٥، الكافي في فقه أهل المدينة: ٤١، المنتقى للباجي ١: ٢٨٧.

(٦٨٤) النوادر والزيادات ١: ١٨٤.

(٦٨٥) انظر: المصادر الموجودة في الهوامش الأربعة المتقدمة.

(٦٨٦) جمع قَلَنْسُوَة.

(٦٨٧) صحيح البخاري ١: ١٧٢، كتاب الصلاة، باب السجود على الثوب في شدة الحرّ.

(٦٨٨) أي: لا نجمع، انظر: بحر المذهب ٢: ١٦٣.

(٦٨٩) صحيح مسلم ١: ٣٥٥، كتاب الصلاة، باب أعضاء السجود، الحديث ٢٣١، سنن ابن ماجه ١: ٢٨٦، كتاب إقامة الصلاة، باب السجود، الحديث ٨٨٤.

(٦٩٠) المنتقى للباجي ١: ٢٨٧، بحر المذهب ٢: ١٦٧.

(٦٩١) المنتقى للباجي ١: ٢٨٧، بحر المذهب ٢: ١٦٧، المغني لابن قدامة ١: ٥٩٣.

(٦٩٢) أقعى الرجل في جلوسه: تساند إلى ما وراءه، وقد يقعي الرجل كأنّه متساند إلى ظهره، وأقعى الكلب والسبع: جلس على إسته. (انظر: لسان العرب مادة: قعو).

(٦٩٣) الاستذكار ٤: ٢٦٩، ٢٧٢، المدوَّنة الكبرى ١: ٧٣، معالم السنن ١: ١٨٠، الإقناع لابن القطّان ١: ١٣٥، المغني لابن قدامة ١: ٥٩٩.

(٦٩٤) سنن ابن ماجه ١: ٢٨٩، كتاب إقامة الصلاة، باب الجلوس بين السجدتين، الحديث ٨٩٦، السنن الكبرى للبيهقي ٢: ١٢٠، كتاب الصلاة، بالإقعاء المكروه في الصلاة.

(٦٩٥) النوادر والزيادات ١: ١٨٧، معالم السنن ١: ١٨٠، الاستذكار ٤: ٢٦٩ - ٢٧٠، المغني لابن قدامة ١: ٥٩٩.

(٦٩٦) الموطّأ ١: ٨٩، النوادر والزيادات ١: ١٨٧، معالم السنن ١: ١٨٠، الاستذكار ٤: ٢٧٠.

(٦٩٧) الموطّأ ١: ٨٩، كتاب الصلاة، باب العمل في الجلوس، الحديث ٥٠، معالم السنن ١: ١٨١، الاستذكار ٤: ٢٧٠ - ٢٧١.

(٦٩٨) صحيح مسلم ١: ٣٨٠ - ٣٨١، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب جواز الإقعاء على العقبين، الحديث ٥٣٦/٣٢.

(٦٩٩) انظر: لسان العرب، مادة: قعو.

(٧٠٠) الموطّأ ١: ٨٩، كتاب الصلاة، باب العمل في الجلوس في الصلاة، الحديث ٥٠، الاستذكار ٤: ٢٧٠.

(٧٠١) معالم السنن ١: ١٨٠ - ١٨١، التمهيد ١٦: ٢٧٣ - ٢٧٨، الاستذكار ٤: ٢٦٧ - ٢٧٢، المغني لابن قدامة ١: ٥٩٩ - ٦٠٠.

(٧٠٢) الاستذكار ٥: ٣١٧، الهداية للمرغيناني ١: ٦٠، القبس لابن العربي ١: ٢٩٣، الإقناع لابن القطّان ١: ١٤٤.

(٧٠٣) الاستذكار ٥: ٣١٨، حلية العلماء ٢: ١٨٣، الإقناع لابن القطّان ١: ١٤٤.

(٧٠٤) المحلّى بالآثار ٤: ١٨٨، الاستذكار ٥: ٣١٨، الإقناع لابن القطّان ١: ١٤٤.

(٧٠٥) قال الغماري: «الحديث رواه عن النبي ﷺ جماعة من الصحابة بلفظ: خمس وعشرين، إلَّا عبدالله بن عمر فإنَّه رواه بلفظ: سبع وعشرين في قول الجمهور من الحفّاظ، ... الخ». انظر: الموطّأ ١: ١٢٩، كتاب صلاة الجماعة، باب فضل صلاة الجماعة، الحديث ١ و٢، صحيح البخاري ١: ٢٦٣، كتاب الأذان، باب فضل صلاة الجماعة، الحديث ٤١، ٤٢، ٤٣، صحيح مسلم ١: ٤٤٩ - ٤٥١، كتاب المساجد، باب فضل صلاة الجماعة، الحديث ٢٤٥ - ٦٤٩/٢٥٠، ٦٥٠.

(٧٠٦) المراد به: ابن أم مكتوم.

(٧٠٧) قال الغماري تعليقًا على قول المصنّف: «خرّجه مسلم» ما هذا نصّه: «لكن بغير هذا السياق، بل هو مركب من حديثين، فالذي عند مسلم ليس فيه (لا أجد لك رخصة)، ...، وأمَّا الحديث الذي فيه (لا أجد لك رخصة) فأخرجه أحمد و... من حديث عمرو بن أم مكتوم قال: قلت...». (انظر: صحيح مسلم ١: ٤٥٢، كتاب المساجد، باب يجب إتيان المسجد على من سمع النداء، الحديث ٦٥٣/٢٥٥، سنن أبي داود ١: ١٥١، كتاب الصلاة، باب التشديد في ترك الجماعة، الحديث ٥٥٢).

(٧٠٨) أخالف: أي آتيهم من خَلْفِهم، أو أخالف ما أظهرت من إقامة الصلاة وأرجع إليهم فآخذهم على غفلة، أو يكون بمعنى: أتخلّف عن الصلاة بمعاقبتهم. (انظر: النهاية لابن الأثير ٢: ٦٥ مادة: خلف).

(٧٠٩) قال أبو عبيد: يقال: إنَّ المرماتين ما بين ظلفي الشاة. (انظر: الاستذكار ٥: ٣٢٨).

(٧١٠) صحيح البخاري ١: ٢٦٢، كتاب الأذان، باب وجوب صلاة الجماعة، الحديث ٤٠، صحيح مسلم ١: ٤٥١، كتاب المساجد، باب فضل صلاة الجماعة، الحديث ٦٥١/٢٥١.

(٧١١) صحيح مسلم ١: ٤٥٣، كتاب المساجد، باب صلاة الجماعة من سنن الهدى، الحديث ٦٥٤/٢٥٦.

(٧١٢) المصدر السابق، الحديث ٦٥٤/٢٥٧، السنن الكبرى للبيهقي ٣: ٥٨ - ٥٩، كتاب الصلاة، باب التشديد في ترك الجماعة من غير عذر.

(٧١٣) الموطّأ ١: ١٣٦، كتاب صلاة الجماعة، باب فضل القائم، الحديث ١٩، مسند الطيالسي ١: ١٢٨، كتاب الصلاة، باب صلاة المريض والقاعد، الحديث ٦٠٢.

(٧١٤) المحلَّى بالآثار ٤: ١٨٨ - ١٩٤، الاستذكار ٥: ٣١٨ - ٣١٩، ٣٢٢ - ٣٢٤، المغني لابن قدامة ٢: ٣ - ٤.

(٧١٥) الاستذكار ٥: ٣١٣ - ٣١٧، ٣٢٤ - ٣٢٦، المنتقى للباجي ١: ٢٢٨ - ٢٣٠.

(٧١٦) تقدّم آنفًا.

(٧١٧) الإجماع لابن المنذر: ٩٣، الاستذكار ٥: ١٢١، الإفصاح ١: ١١٥.

(٧١٨) الموطّأ ١: ١٧٢، كتاب قصر الصلاة في السفر، باب جامع الصلاة، الحديث ٨٦.

(٧١٩) الرسالة الفقهية: ١٢٧، الكافي في فقه أهل المدينة: ٥٠، الاستذكار ٥: ٣٥٩، المنتقى للباجي ١: ٢٣٤.

(٧٢٠) موطّأ مالك برواية الشيباني: ٨٥ - ٨٦، كتاب الحجة على أهل المدينة ١: ٢١١ - ٢١٢، مختصر اختلاف العلماء ١: ٢٩٧.

(٧٢١) الاستذكار ٥: ٣٥٨ - ٣٥٩، حلية العلماء ٢: ١٩٠، المغني لابن قدامة ١: ٧٨٦.

(٧٢٢) الاستذكار ٥: ٣٦١، المنتقى للباجي ١: ٢٣٤، حلية العلماء ٢: ١٨٩.

(٧٢٣) المهذّب للشيرازي ١: ٣١٦، حلية العلماء ٢: ١٨٩.

(٧٢٤) الظاهر أنَّه ليس الاتفاق على (الإيجاب)، بل على كون الإعادة سُنّة، لاحظ جميع المصادر السابقة واللّاحقة.

(٧٢٥) الموطّأ ١: ١٣٢، كتاب صلاة الجماعة، باب إعادة الصلاة مع الإمام، الحديث ٨، سنن النسائي ٢: ١١٢، كتاب الإمامة، باب إعادة الصلاة مع الجماعة بعد صلاة الرجل لنفسه. وفيهما: «بُسر بن مِحْجَن»، وانظر: الاستذكار ٥: ٣٤٠، ٣٥٦.

(٧٢٦) بل ندَب.

(٧٢٧) الاستذكار ٥: ٣٦١، ٣٦٦ - ٣٦٧، المنتقى للباجي ١: ٢٣٤، المهذّب للشيرازي ١: ٣١٦، حلية العلماء ٢: ١٨٩.

(٧٢٨) الاستذكار ٥: ٣٥٩، ٣٦٠، المنتقى للباجي ١: ٢٣٤.

(٧٢٩) الاستذكار ٥: ٣٦٠، وانظر: المنتقى للباجي ١: ٢٣٤.

(٧٣٠) الاستذكار ٥: ٣٦٠.

(٧٣١) مسند الطيالسي ١: ١٢٠، الحديث ٥٦١، سنن أبي داود ٢: ٦٧، كتاب الصلاة، باب في نقض الوتر، الحديث ١٤٣٩، الاستذكار ٥: ٣٦٠.

(٧٣٢) تقدّم في أوقات الصلاة من هذا الجزء.

(٧٣٣) الموطّأ برواية الشيباني: ٨٦، الاستذكار ٥: ٣٦٠، شرح معاني الآثار ١: ٣٦٤، المغني لابن قدامة ١: ٧٨٦.

(٧٣٤) المهذّب للشيرازي ١: ٣١٦، حلية العلماء ٢: ١٩٠.

(٧٣٥) تقدم في أوقات الصلاة من هذا الجزء.

(٧٣٦) الاستذكار ٥: ٣٦٠ - ٣٦١، المغني لابن قدامة ١: ٧٨٦.

(٧٣٧) الاستذكار ٥: ٣٥٦، المنتقى للباجي ١: ٢٣٤، حلية العلماء ٢: ١٩٠ - ١٩١.

(٧٣٨) المنتقى للباجي ١: ٢٣٤، الاستذكار ٥: ٣٥٧، المحلّى بالآثار ٤: ٢٣٦، المغني لابن قدامة ١: ٧٨٦.

(٧٣٩) سنن أبي داود ١: ١٥٨، كتاب الصلاة، باب إذا صلّى ثمّ أدرك جماعة يعيد، الحديث ٥٧٩، سنن النسائي ٢: ١١٤، كتاب الإمامة، باب سقوط الصلاة عمن صلّى مع الإمام في المسجد جماعة.

(٧٤٠) قال الغماري: «لم يرد ذلك صريحًا إلّا في حديث أبي سعيد الخدري قال: صلّى بنا رسول الله ﷺ الظهر، فدخل رجل فقام يصلّي الظهر، فقال: «**ألا رجل يتصدّق على هذا فيصلّي معه**». انظر: سنن الترمذي ١: ٤٢٧ - ٤٢٩، كتاب الصلاة، باب ما جاء في الجماعة في مسجد قد صلّي فيه مرّة، الحديث ٢٢٠، مستدرك الحاكم ١: ٢٠٩، كتاب الصلاة، باب من أعاد الصلاة وقد صلّاها في جماعة، الهداية في تخريج أحاديث البداية ٣: ١٨٣.

(٧٤١) المتقدم ذكره آنفًا.

(٧٤٢) انظر: بذل النظر في الأصول: ٢٤٦ - ٢٥٠.

(٧٤٣) تقدم من حديث جابر.

(٧٤٤) الاستذكار ٥: ٣٥٦.

(٧٤٥) المدوَّنة الكبرى ١: ٨٣، الرسالة الفقهية: ١٢٧، التفريع ١: ٢٢٣.

(٧٤٦) الأم ١: ٨٣ - ٨٤، الحاوي الكبير ٢: ٣٥١ - ٣٥٢.

(٧٤٧) مختصر اختلاف العلماء ١: ٢٢٧ - ٢٢٨، الهداية للمرغيناني ١: ٦٠، المغني لابن قدامة ٢: ١٦.

(٧٤٨) التكْرِمة: الموضع الخاصّ لجلوس الرجل من فراش أو سرير ممّا يُعدّ لإكرامه، وهي تفعلة من الكرامة. (انظر: النهاية لابن الأثير ٤: ١٤٥ - ١٤٦).

(٧٤٩) قال الغماري تعليقًا على قول ابن رشد (متفق على صحته): «وليس كذلك، إنّما رواه مسلم من دون البخاري، ورواه أيضًا أحمد والأربعة وجماعة». (انظر: صحيح البخاري ١: ٢٨١، كتاب الأذان، باب إمامة العبد والمولى، وهو بلفظ مختصر «يؤمّهم أقرأهم لكتاب الله»، صحيح مسلم ١: ٤٦٥، كتاب المساجد، باب من أحقّ بالإمامة، الحديث ٦٧٣/٢٩٠، سنن أبي داود ١: ١٥٩، كتاب الصلاة، باب من أحق بالإمامة، الحديث ٥٨٢). هذا وفي صحيح مسلم وأكثر مصادر الحديث: «لا يؤمن» بدل «لا يؤمّ».

(٧٥٠) بدائع الصنائع ١: ٦٦٩ - ٦٧٠، الهداية للمرغيناني ١: ٦٠.

(٧٥١) النوادر والزيادات ١: ٢٨٠ - ٢٨١، معالم السنن ١: ١٤٤ - ١٤٥، بدائع الصنائع ١: ٦٧٠.

(٧٥٢) سنن أبي داود ١: ١٥٩ - ١٦٠، كتاب الصلاة، باب من أحقّ بالإمامة، الحديث ٥٨٥، سنن النسائي ٢: ٨٠ - ٨١، كتاب الإمامة، باب إمامة الغلام قبل أن يحتلم، مختصر اختلاف العلماء ١: ٢٣٧، معالم السنن ١: ١٤٦، تحفة الفقهاء ١: ٢٢٩.

(٧٥٣) مختصر اختلاف العلماء ١: ٢٣٧، تحفة الفقهاء ١: ٢٢٩، المغني لابن قدامة ٢: ٥٥.

(٧٥٤) المدوَّنة الكبرى ١: ٨٤، النوادر والزيادات ١: ٢٨٥ - ٢٨٦، الإشراف لعبدالوهاب ١: ٢٩٥، تحفة الفقهاء ١: ٢٢٩، حلية العلماء ٢: ١٩٧.

(٧٥٥) مختصر اختلاف العلماء ١: ٢٤٦، معالم السنن ١: ١٤٦، المغني لابن قدامة ٢: ٥٥.

(٧٥٦) الإفصاح ١: ١٠٦، المغني لابن قدامة ١: ٢٤.

(٧٥٧) الأم ١: ٢٩٥، حلية العلماء ٢: ١٩٩، بدائع الصنائع ١: ٦٦٦، الهداية للمرغيناني ١: ٦٠، علمًا أنّهما قيّدوا الجواز بالكراهة.

(٧٥٨) أي: المالكي.

(٧٥٩) البيان والتحصيل ٢: ١٥٤، المنتقى للباجي ١: ٢٣٦، عقد الجواهر الثمينة ١: ١٤٠.

(٧٦٠) المصادر السابقة.

(٧٦١) البيان والتحصيل ٢: ١٥٤، بحر المذهب ٢: ٤١٨ـ ٤١٩، بدائع الصنائع ١: ٦٦٦، المغني لابن قدامة ٢: ٢٤ـ ٢٦.

(٧٦٢) تقدّمت المصادر، وانظر: الإفصاح ١: ١٠٦، المغني ٢: ٢٤ - ٢٥.

(٧٦٣) تقدّم في المسألة السابقة.

(٧٦٤) المحلَّى بالآثار ٤: ٢١٢.

(٧٦٥) البيان والتحصيل ٢: ١٥٤، المغني لابن قدامة ٢: ٢٩.

(٧٦٦) الرسالة الفقهية: ١٢٧، مراتب الإجماع: ٢٧، الوجيز ١: ٥٥، الهداية للمرغيناني ١: ٦١، المغني لابن قدامة ٢: ٣٤.

(٧٦٧) الأم ١: ٢٩٢، حلية العلماء ٢: ١٨٤.

(٧٦٨) التفريع ١: ٢٢٣، المعونة ١: ٢٥١.

(٧٦٩) الإشراف لعبدالوهاب ١: ٢٩٦، المغني لابن قدامة ٢: ٣٤.

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الإفتاء

(٧٧٠) المصنّف لعبدالرزّاق ٣: ١٤٩، كتاب الصلاة، باب شهود النساء الجماعة، الحديث ٥١١٥. قال الغماري: «ليس هو بحديث مرفوع، إنّما هو رواه عبدالرزّاق في «مصنّفه» عن ابن مسعود من قوله، وقد وهم كثير من الناس في رفع هذا الكلام، بل وعزوه إلى الصحيحين وغيرهما من الأصول». (انظر: الهداية في تخريج أحاديث البداية ٣: ١٨٩ - ١٩٠).

(٧٧١) الإشراف لعبدالوهاب ١: ٢٩٦.

(٧٧٢) الأم ١: ٢٩٢ - ٢٩٣، المصنّف لعبدالرزّاق ٣: ١٤٠ - ١٤٦، المهذّب ١: ٣٢٩.

(٧٧٣) سنن أبي داود ١: ١٦١، كتاب الصلاة، باب إمامة النساء، الحديث ٥٩١، سنن البيهقي ٣: ١٣٠، كتاب الصلاة، باب إثبات إمامة المرأة. المغني لابن قدامة ٢: ٣٤.

(٧٧٤) المغني لابن قدامة ٢: ٣٤.

(٧٧٥) النوادر والزيادات ١: ١٨١، الاستذكار ٤: ٢٥٣.

(٧٧٦) النوادر والزيادات ١: ١٨٠، الاستذكار ٤: ٢٥٤، المغني لابن قدامة ١: ٥٦٤.

(٧٧٧) الموطّأ ١: ٨٧، كتاب الصلاة، باب التأمين خلف الإمام، صحيح البخاري ١: ٣١١، كتاب الأذان، باب جهر الإمام بالتأمين، الحديث ١٧٠، صحيح مسلم ١: ٣٠٧، كتاب الصلاة، باب التسميع والتحميد والتأمين، الحديث ٤١٠/٧٢.

(٧٧٨) سورة الحمد: الآية ٧.

(٧٧٩) الموطّأ ١: ٨٨، كتاب الصلاة، باب التأمين خلف الإمام، الحديث ٤٧.

(٧٨٠) صحيح البخاري ١: ٢٩٠، كتاب الأذان، باب إقامة الصف من تمام الصلاة، الحديث ١١٠، صحيح مسلم ١: ٣٠٩ - ٣١٠، كتاب الصلاة، باب إتمام المأموم بالإمام، الحديث ٤١٤/٨٦.

(٧٨١) الاستذكار ٤: ٢٥٣ - ٢٥٤، المنتقى للباجي ١: ١٦١ - ١٦٢، المغني لابن قدامة ١: ٥٦٤.

(٧٨٢) سورة الحمد: الآية ٧.

(٧٨٣) الاستذكار ٤: ٢٥٤، المغني لابن قدامة ١: ٥٦٤.

(٧٨٤) مختصر اختلاف العلماء ١: ١٩٧، المصنّف لعبدالرزّاق ٢: ٧٤، الاستذكار ٤: ١٢٩، المغني لابن قدامة ١: ٥٣٨.

(٧٨٥) مختصر اختلاف العلماء ١: ١٩٧، الاستذكار ٤: ١٣٠، المصنّف لعبدالرزّاق ٢: ٧٤.

(٧٨٦) صحيح البخاري ١: ٢٨٩ - ٢٩٠، كتاب الصلاة، باب إقبال الإمام على الناس، الحديث ١٠٨، صحيح مسلم ١: ٣٢٤، كتاب الصلاة، باب تسوية الصفوف، الحديث ٤٣٣/١٢٤، ٤٣٤/١٢٥.

(٧٨٧) الاستذكار ٤: ١٣٠.

(٧٨٨) المصنّف لعبدالرزّاق ٢: ٩٦، كتاب الصلاة، باب آمين، الحديث ٢٦٣٦، سنن أبي داود ١: ٢٤٦، كتاب الصلاة، باب التأمين وراء الإمام، الحديث ٩٣٧، مختصر اختلاف العلماء ١: ١٩٨.

(٧٨٩) مختصر اختلاف العلماء ١: ١٩٧ - ١٩٨، الاستذكار ٤: ١٢٩ - ١٣٠، المغني لابن قدامة ١: ٥٣٨ - ٥٣٩.

(٧٩٠) فتح عليه ـ بتخفيف التاء ـ: أي لقّنه وفتح القراءة عليه. (النهاية لابن الأثير ٣: ٣٦٥، المجموع ٤: ٢٣٩).

(٧٩١) أراد به: إذا أُرْتجَ عليه في القراءة وهو في الصلاة لا يَفْتَح له المأموم ما أُرتِجَ عليه: أي لا يُلقِّنَه. (انظر: النهاية لابن الأثير ٣: ٣٦٥).

(٧٩٢) مختصر اختلاف العلماء ١: ٢٩٩، معالم السنن ١: ١٨٧، المحلّى بالآثار ٤: ٣، المهذّب للشيرازي ١: ٣١٨ - ٣١٩، المجموع ٤: ٢٣٩ - ٢٤١.

(٧٩٣) معالم السنن ١: ١٨٧، المحلّى بالآثار ١: ٣.

(٧٩٤) سنن أبي داود ١: ٢٣٨ - ٢٣٩، كتاب الصلاة، باب الفتح على الإمام في الصلاة، الحديث ٩٠٧، السنن الكبرى للبيهقي ٣: ١٢، كتاب الجمعة باب إذا حصر الإمام لقّن.

(٧٩٥) سنن أبي داود ١: ٢٣٩، كتاب الصلاة، باب النهي عن التلقين، الحديث ٩٠٨، السنن الكبرى للبيهقي ٣: ٢١٢، كتاب الجمعة، باب إذا حصر الإمام لقن.

(٧٩٦) السنن الكبرى ٣: ٢١١ - ٢١٣، المحلّى بالآثار ٤: ٣، معالم السنن ١: ١٨٧.

(٧٩٧) الأم ١: ٣٠٤، مختصر اختلاف العلماء ١: ٢٢٩، حلية العلماء ٢: ٢١٤، البيان للعمراني ٢: ٤١٥، المغني لابن قدامة ٢: ٤١.

(٧٩٨) مختصر اختلاف العلماء ١: ٢٢٩، حلية العلماء ٢: ٢١٤، البيان للعمراني ٢: ٤١٦.

(٧٩٩) المدوَّنة الكبرى ١: ٨١، الإشراف لعبدالوهاب ١: ٣٠٠.

(٨٠٠) صحيح البخاري ٢: ٤١، كتاب الجمعة، باب الخطبة على المنبر، الحديث ٩١٧.

(٨٠١) سنن أبي داود ١: ٦٣، كتاب الصلاة، باب الإمام يقوم مكانًا أرفع من القوم، الحديث ٥٩٧.. مختصر اختلاف العلماء ١: ٢٢٩، الإشراف لعبدالوهاب ١: ٣٠٠ - ٣٠١، المغني لابن قدامة ٢: ٤١ - ٤٢.

(٨٠٢) البيان للعمراني ٢: ٤١٨، الإفصاح ١: ١٠٧، روضة الطالبين ١: ٤٧١، المجموع ٤: ٢٠٣.

(٨٠٣) صحيح البخاري ١: ٢٩١، كتاب الأذان، باب إذا قام الرجل عن يسار الإمام وحوله الإمام خلفه إلى يمينه تمت صلاته، الحديث ١١٤، صحيح مسلم ١: ٥٣١، كتاب صلاة المسافرين، باب الدعاء في صلاة الليل، الحديث ١٩٢. والملاحظ: أنَّ المصنف استدل بهذا الحديث على عدم لزوم النية في الإمامة مع أن الصلاة كانت نافلة، كما يظهر من عنوان الحديث وموارده.

(٨٠٤) المبسوط للسرخسي ١: ٣٤٢، الإفصاح ١: ١٠٧، المغني لابن قدامة ٢: ٦٠ - ٦١، البيان للعمراني ٢: ٤١٨.

(٨٠٥) الاستذكار ٥: ٣٧٨، الإقناع لابن القطّان ١: ١٤٧.

(٨٠٦) تقدّم قريبًا في مسألة (نية الإمام للإمامة).

(٨٠٧) سيأتي في حديث جابر الآتي.

(٨٠٨) الاستذكار ٥: ٣٧٨، ٦: ١٥٤، الإقناع لابن القطّان ١: ١٤٧.

(٨٠٩) الرسالة الفقهية: ١٢٧، الإشراف لعبدالوهاب ١: ٢٩٨ - ٢٩٩، الاستذكار ٥: ٣٧٨، ٦: ١٥٤، المهذّب للشيرازي ٣٢٨، التهذيب للبغوي ٢: ٢٧٧.

(٨١٠) الذي عليه أبو حنيفة أنَّه إذا أمّ اثنين تقدّم عليهما. نعم ذهب أبو يوسف إلى ما يوافق المتن «وهو التوسّط بينهما»، انظر: مختصر القدوري: ٢٩، تحفة الفقهاء ١: ٢٢٨، بدائع الصنائع ١: ٦٧٥، الهداية للمرغيناني ١: ٦١.

(٨١١) صحيح مسلم ٤: ٢٣٠٥، كتاب الزهد والرقائق، باب حديث جابر، الحديث ٣٠١٠، سنن أبي داود ١: ١٧١، كتاب الصلاة، باب إذا كان الثوب ضيقًا، الحديث ٦٣٤.

(٨١٢) سنن أبي داود ١: ١٦٦ - ١٦٧، كتاب الصلاة، باب إذا كانوا ثلاثة كيف يقومون، الحديث ٦١٣، سنن النسائي ٢: ٨٤، كتاب الإمامة، باب موقف الإمام والمأموم. هذا ما يخصّ المرفوع منه، وأمّا الموقوف فأخرجه مسلم والطحاوي انظر: صحيح مسلم ١: ٣٧٨ - ٣٧٩، كتاب المساجد، باب وضع الأيدي على الركب، الحديث ٥٣٤/٢٦، شرح معاني الآثار ١: ٢٢٩، كتاب الصلاة، باب التطبيق في الركوع.

(٨١٣) كمسلم، وقد تقدّمت مصادره.

(٨١٤) كأبي داود والنسائي، وقد تقدّمت مصادره.

(٨١٥) الاستذكار ٦: ١٥٣ - ١٥٤، التمهيد ١: ٢٦٧.

(٨١٦) الاستذكار ٦: ١٥٥، ١٥٧، التمهيد ١: ٢٦٨، الإقناع لابن القطّان ١: ١٤٨.

(٨١٧) قال الغماري: «وليس كذلك، بل خرّجه مسلم وأبو داود والنسائي، وليس هو عند واحد منهم باللفظ المذكور أيضًا»، انظر: الهداية في تخريج أحاديث البداية ٣: ٢٠٧.

(٨١٨) صحيح مسلم ١: ٤٥٨، كتاب المساجد، باب جواز الجماعة في النافلة، الحديث ٦٦٠/٢٦٩، سنن أبي داود ١: ١٦٥ - ١٦٦، كتاب الصلاة، باب الرجلين يؤمّ أحدهما صاحبه، الحديث ٦٠٨، ٦٠٩.

(٨١٩) أي: عن أنس.

(٨٢٠) الموطّأ ١: ١٥٣، كتاب قصر الصلاة، باب جامع سبحة الضحى، الحديث ٣١. الاستذكار ٦: ١٥٥، التهذيب للبغوي ٢: ٢٧٧ - ٢٧٨.

(٨٢١) تقدّم هذا الفرع بعينه في أوّل المسألة.

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الافتاء

(٨٢٢) تقدّم آنفًا في أوّل المسألة.

(٨٢٣) المجموع ٤: ٢٩٤.

(٨٢٤) الاستذكار ٥: ٣٧٨، ٦: ١٥٤، ١٥٥، الإقناع لابن القطّان ١: ١٤٨.

(٨٢٥) المحلّى بالآثار ٤: ٥٦، الاستذكار ٤: ٢٨ - ٣١، بحر المذهب ٢: ٤٣٨، القبس لابن العربي ١: ١٨٣، عارضة الأحوذي ٢: ٢٣ - ٢٤، البيان للعمراني ٢: ٤٢٠.

(٨٢٦) المحلّى بالآثار ٤: ٥٢، الإفصاح ١: ١٠٨، المغني لابن قدامة ٢: ٤٢، الإفصاح ١: ١٠٨.

(٨٢٧) قال الغماري: «ليس هو من حديث وابصة، بل من حديث علي بن شيبان، أخرجه أحمد وابن ماجه والطحاوي وابن حزم والبيهقي من رواية عبد الله بن بدر، عن عبد الرحمٰن بن علي بن شيبان، عن أبيه قال: قدمنا على رسول الله ﷺ فبايعناه، وصلّينا خلفه، فقضى الصلاة، فرأى رجلًا فردًا يصلّي خلف الصف، فوقف عليه رسول الله ﷺ حتّى انصرف، فقال له: «**استقبل صلاتك، فإنَّه لا صلاة لفرد خلف الصف**»، وصحّحه ابن خزيمة وابن حبان وابن حزم، وقال أحمد: إنَّه حديث حسن» إلخ، انظر: الهداية في تخريج أحاديث البداية ٣: ٢١١ - ٢١٢.

(٨٢٨) سنن ابن ماجه ١: ٣٢٠، كتاب إقامة الصلاة، باب صلاة الرجل خلف الصف، الحديث ١٠٠٣، شرح معاني الآثار ١: ٣٩٤، كتاب الصلاة، باب من صلّى خلف الصف وحده.

(٨٢٩) الأم ١: ٣٠١، المهذّب للشيرازي ١: ٣٢٨، علمًا أنَّ حديث أنس قد تقدّم قريبًا.

(٨٣٠) وابصة بن معبد بن عتبة الأسدي صحابي نزل الجزيرة وعُمِّر إلى قرب سنة تسعين. (تقريب التهذيب ٢: ٣٢٨، تهذيب التهذيب ١١: ٨٠، الثقات ٣: ٤٣١، تاريخ البخاري الكبير ٨: ١٨٧).

(٨٣١) المغني لابن قدامة ٢: ٤٢ - ٤٣، الكافي لابن قدامة ١: ٢٩٩ - ٣٠٠.

(٨٣٢) المحلّى بالآثار ٤: ٥٣، فتح الباري ٢: ٢١٣، موارد الظمآن ١: ١٨٧.

(٨٣٣) نفيع بن الحارث بن كلدة بن ثقيف الثقفي؛ أبو بكرة، نزل عليها من الطائف فكنّاه النبي ﷺ بها، مات سنة ٥١هـ. (الخلاصة ٣: ٩٩(٧٥٥٢)، طبقات خليفة بن خياط: ١٠٦).

(٨٣٤) صحيح البخاري ١: ٣١١، كتاب الأذان، باب إذا ركع دون الصفّ، الحديث ١٧١، سنن أبي داود ١: ١٨٢، كتاب الصلاة، باب الرجل يركع دون الصفّ، الحديث ٦٨٣.

(٨٣٥) التهذيب للبغوي ٢: ٢٧٩، البيان للعمراني ٢: ٤١٨.

(٨٣٦) مصنّف ابن أبي شيبة ٢: ٣٥٧ - ٣٦٠، التمهيد ٢٠: ٢٣٣، الاستذكار ٤: ٣٦ - ٣٨.

(٨٣٧) صحيح البخاري ١: ٢٥٩، كتاب الأذان، باب لا يسعى إلى الصلاة، وليأت بالسكينة والوقار، الحديث ٣١، صحيح مسلم ١: ٤٢١، كتاب المساجد، باب إتيان الصلاة بوقار، الحديث ١٥٢.

(٨٣٨) الاستذكار ٤: ٣٤، ٣٦، ٣٨، حلية العلماء ٢: ١٨٥، المهذّب للشيرازي ١: ٣١٢، الإقناع لابن القطّان ١: ١٤٦.

(٨٣٩) سورة البقرة: الآية ١٤٨.

(٨٤٠) سورة الواقعة: الآية ١٠ - ١١.

(٨٤١) سورة آل عمران: الآية ١٣٣.

(٨٤٢) الاستذكار ٤: ٥٧، ٥٩، المغني لابن قدامة ١: ٥٣٨.

(٨٤٣) مختصر اختلاف العلماء ١: ١٩٧، الاستذكار ٤: ٥٧ - ٥٨، حلية الفقهاء ٢: ٨١، القبس ١: ١٨٧.

(٨٤٤) الموطّأ برواية الشيباني: ٥٧، مختصر اختلاف العلماء ١: ١٩٦، الاستذكار ٤: ٥٨.

(٨٤٥) الاستذكار ٤: ٥٨، المغني لابن قدامة ١: ٥٣٩.

(٨٤٦) المدوَّنة الكبرى ١: ٦٢، الموطّأ ١: ٧١، الاستذكار ٤: ٥٦ - ٥٧، القبس ١: ١٨٧.

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الإفتاء

(٨٤٧) صحيح البخاري ١: ٢٦٠، كتاب الأذان، باب يقوم الناس إذا رأوا الإمام عند الإقامة، الحديث ٣٣، صحيح مسلم ١: ٤٢٢، كتاب المساجد ومواضع الصلاة؟، باب متى يقوم الناس للصلاة، الحديث ١٥٦.

(٨٤٨) الاستذكار ٤: ٥٩، المغني لابن قدامة ١: ٥٣٩.

(٨٤٩) الاستذكار ٤: ٥٦ - ٥٧، القبس ١: ١٨٧.

(٨٥٠) المدوَّنة الكبرى ١: ٦٩ - ٧٠، مختصر اختلاف العلماء ١: ٢٣٤، النوادر والزيادات ١: ٣٠١ - ٣٠٢، المغني لابن قدامة ٢: ٦٤.

(٨٥١) انظر: المجموع ٤: ٢٩٩، الخلاف للطوسي ١: ٥٥٥.

(٨٥٢) شرح معاني الآثار ١: ٣٩٥، مختصر اختلاف العلماء ١: ٢٣٤.

(٨٥٣) المدوَّنة الكبرى ١: ٧٠، المغني لابن قدامة ٢: ٦٤.

(٨٥٤) قال الغماري: «هذا اللفظ عند أبي داود والطحاوي»، انظر: سنن أبي داود ١: ١٨٢، كتاب الصلاة، باب الرجل يركع دون الصف، الحديث ٦٨٤، شرح معاني الآثار ١: ٣٩٥، كتاب الصلاة، باب من صلّى خلف الصف وحده.

(٨٥٥) شرح معاني الآثار ١: ٣٩٥، المغني لابن قدامة ٢: ٦٥.

(٨٥٦) الاستذكار ٥: ٣٨٥، الإقناع لابن القطّان ١: ١٤٨. مدارك الأحكام ٤: ٣٢٦، جواهر الكلام ١٣: ٢٠١).

(٨٥٧) المدوَّنة الكبرى ١: ٧١، مختصر اختلاف العلماء ١: ٢١٠، الكافي في فقه أهل المدينة ٤٣ - ٤٤، الاستذكار ٥: ٤٠٥، حلية العلماء ٢: ١١٩، الإفصاح ١: ٩٤، الهداية للمرغيناني ١: ٥٣.

(٨٥٨) الاستذكار ٥: ٤٠٥، المهذّب للشيرازي ١: ٢٥٣، حلية العلماء ٢: ١١٨ - ١١٩، الإفصاح ١: ٩٤، المغني لابن قدامة ١: ٥٨٢، ٥٨٣ - ٥٨٤.

(٨٥٩) لم نجد نسبة هذا القول على إطلاقه إلى أبي حنيفة، قال في الهداية: «المنفرد يجمع بينهما دون الإمام»، انظر: مختصر اختلاف العلماء ١: ٢١٠، الاستذكار ٥: ٤٠٥، تحفة الفقهاء ١: ١٣٤، الإفصاح ١: ٩٤،)

(٨٦٠) الاستذكار ٥: ٤٠٥، الإفصاح ١: ٩٤، الإقناع لابن القطّان ١: ١٣٤.

(٨٦١) تقدّم في الفصل الثاني (أحكام الإمام الخاصة به) في معرفة شروط الإمامة.

(٨٦٢) تقدّم في الجملة الثانية (أركان الصلاة)، الباب الأوّل، الفصل الثاني (في الأفعال التي هي أركان).

(٨٦٣) الاستذكار ٥: ٤٠٤، ٤٠٥، الهداية للمرغيناني ١: ٥٣.

(٨٦٤) انظر: المدوَّنة ١: ٧١، الاستذكار ٥: ٤٠٥، المغني لابن قدامة ١: ٥٨٣ - ٥٨٤.

(٨٦٥) الاستذكار ٥: ٤٠٥، المبسوط للسرخسي ١: ١٠٦ - ١٠٧، المغني لابن قدامة ١: ٥٨٤، الهداية للمرغيناني ١: ٥٣.

(٨٦٦) سورة البقرة: الآية ٢٣٨.

(٨٦٧) الاستذكار ٥: ٣٩٠، ٣٩١، الإفصاح ١: ٧٦، الإقناع لابن القطّان ١: ١٤٨.

(٨٦٨) الاستذكار ٥: ٣٩٠، حلية الفقهاء ٢: ٢٠٣، المغني لابن قدامة ٢: ٤٨.

(٨٦٩) معالم السنن ١: ١٤٩، الكافي في فقه أهل المدينة: ٤٨، الاستذكار ٥: ٣٩١، ٤٠٠ - ٤٠١، المبسوط ١: ٣٧٦، حلية العلماء ٢: ٢٠٢، الهداية للمرغيناني ١: ٦٢، المغني لابن قدامة ٢: ٤٩.

(٨٧٠) الاستذكار ٥: ٣٩٥، المبسوط ١: ٣٧٦ - ٣٧٨، حلية العلماء ٢: ٢٠٣، الهداية للمرغيناني ١: ٦٢، المغني ٢: ٥٢.

(٨٧١) معالم السنن ١: ١٤٩، الاستذكار ٥: ٣٩١، الكافي في فقه أهل المدينة: ٤٨.

(٨٧٢) الاستذكار ٥: ١٩٤، الكافي في فقه أهل المدينة: ٤٨.

(٨٧٣) الاستذكار ٥: ٣٩٣، الكافي في فقه أهل المدينة: ٤٨، المغني لابن قدامة ٢: ٥٠.

(٨٧٤) تقدّم في موردين، وهو تمام حديث «**إنّما جُعل الإمام ليؤتمّ به**».

(٨٧٥) صحيح البخاري ١: ٢٧٨ - ٢٧٩، كتاب الأذان، باب إنّما جعل الإمام ليؤتمّ به، الحديث ٧٨، صحيح مسلم ١: ٣٠٩، كتاب الصلاة، باب إتمام المأموم بالإمام، الحديث ٤١٢/٨٢.

(٨٧٦) صحيح البخاري ١: ٢٧٥ - ٢٧٦، كتاب الأذان، باب من قام إلى جنب الإمام لعلّة، الحديث ٧٤، صحيح مسلم ١: ٣١٤ - ٣١٥، كتاب الصلاة، باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر، الحديث ٩٧.

(٨٧٧) الاستذكار ٥: ٣٩٨، التمهيد ٢٢: ٣١٧ - ٣١٨، المنتقى للباجي ١: ٢٣٧ - ٢٤١، المغني لابن قدامة ٢: ٤٨ - ٤٩.

(٨٧٨) الاستذكار ٥: ٣٩٨ - ٤٠٠، التمهيد ٢٢: ٣٢١ - ٣٢٢، المنتقى للباجي ١: ٢٣٧، المغني لابن قدامة ٢: ٤٨ - ٥٠، التهذيب للبغوي ٢: ٢٦٠.

(٨٧٩) انظر: التمهيد ٢٢: ٣٢١، ولم ينسبه فيه إلى ابن حزم.

(٨٨٠) قال الغماري: «رواه الدارقطني، والبيهقي من رواية جابر الجعفي، عن الشعبي مرسلًا والجعفي كذاب، والحديث من إفكه من دون مرية، وإنّما يليق القول فيه من يتعلّق بالباطل ويرجو أن يجد فيه مستندًا لرأيه ورأي أئمته». انظر: سنن الدارقطني ١: ٣٩٨، باب صلاة المريض جالسًا، الحديث ٦، سنن البيهقي ٣: ٨٠، كتاب الصلاة، باب النهي عن الإمامة جالسًا، الاستذكار ٦: ٣٩٤، الهداية في تخريج أحاديث البداية ٣: ٢٢٥.

(٨٨١) جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي الكوفي، أحد كبار علماء الشيعة. قال النسائي: متروك. وقال سفيان الثوري: كان ورعًا في الحديث، ما رأيت أورع في الحديث من جابر. وقال سفيان: إذا قال جابر: حدثنا وأخبرنا، فذاك. وقال شعبة: صدوق. مات سنة ١٢٨هـ. (تهذيب التهذيب ٢: ٤٦، تقريب التهذيب ١: ١٢٣، الجرح والتعديل ١: ٤٩٧، ميزان الاعتدال ١: ٣٧٩).

(٨٨٢) الاستذكار ٥: ٣٩٤، السنن الكبرى للبيهقي ٣: ٨٠.

(٨٨٣) ربيعة بن أبي عبدالرحمٰن فروخ التيمي؛ أبو عثمان المدني الفقيه، المعروف بربيعة الرأي، وثّقه أحمد وابن سعد وابن حبان، مات سنة ١٣٦هـ. (تهذيب التهذيب ٣: ٢٥٨، تقريب التهذيب ١: ٢٤٧، الثقات ٤: ٢٣١).

(٨٨٤) الطبقات الكبرى لابن سعد ٢: ٢٢٢، ذكر أمر رسول الله ﷺ أبا بكر أن يصلّي بالناس في مرضه، مستدرك الحاكم ١: ٢٤٤، كتاب الصلاة، باب لم يمت نبي حتّى يؤمّه رجل من قومه.

(٨٨٥) الاستذكار ٥: ٣٩٢.

(٨٨٦) المدوَّنة الكبرى ١: ٦٤، التفريع ١: ٢٢٦، الكافي في فقه أهل المدينة ٣٩، الاستذكار ٤: ١٢٧.

(٨٨٧) مختصر اختلاف العلماء ١: ١٩٨، الاستذكار ٤: ١٢٧.

(٨٨٨) لم نجد نسبة الرواية الثانية في كتب مذهبهم إلى الشافعي، ولعلّه أخذها في الاستذكار، انظر: الإقناع لابن المنذر: ٦٧، المهذّب للشيرازي ١: ٣١٧ - ٣١٨، بحر المذهب ٢: ١٢٤ - ١٢٥، الوجيز ١: ٥٧، الوسيط للغزالي ٢: ٢٣٦، حلية العلماء ٢: ٨٢، التهذيب للبغوي ٢: ٢٧٠، البيان للعمراني ٢: ١٦٩، العزيز بشرح الوجيز ٢: ١٩٠، الاستذكار ٤: ١٢٨.

(٨٨٩) هو بعض من حديث: «**إنّما جُعل الإمام ليؤتمّ به**»، وقد تقدّم في الفصل السابق.

(٨٩٠) سنن أبي داود ١: ٦٠ - ٦١، كتاب الطهارة، باب في الجنب يصلّي بالقوم وهو ناسٍ، الحديث ٢٣٣ - ٢٣٥، سنن البيهقي ٢: ٣٩٧، كتاب الصلاة، باب إمامة الجنب.

(٨٩١) أي: الثاني.

(٨٩٢) أي: صحيح.

(٨٩٣) مختصر اختلاف العلماء ١: ١٩٨، معالم السنن ١: ٦٧ - ٦٨، الاستذكار ٤: ١٢٨، البيان للعمراني ٢: ١٦٩.

(٨٩٤) شرح صحيح البخاري لابن بطّال ٢: ٣١٨، الاستذكار ٤: ٣٠٧ وفيهما: أنَّه قول الأكثر.

(٨٩٥) الاستذكار ٤: ٣٠٦، المغني لابن قدامة ١: ٦٠١.

(٨٩٦) صحيح البخاري ١: ٢٨٠ - ٢٨١، كتاب الأذان، باب إثم من رفع رأسه قبل الإمام، الحديث ٨٢، صحيح مسلم ١: ٣٢٠، كتاب الصلاة، باب تحريم سبق الإمام بركوع أو سجود، الحديث ٤٢٧/١١٤.

(٨٩٧) شرح صحيح البخاري لابن بطّال ٢: ٣١٨، الاستذكار ٤: ٣٠٥، المغني لابن قدامة ١: ٦٠١.

(٨٩٨) انظر: الكافي في فقه أهل المدينة: ٤٦.

(٨٩٩) الاستذكار ٤: ٢٢٨، الكافي في فقه أهل المدينة ٤٠: ٤٦، القبس لابن العربي ١: ٢١٦ - ٢١٧.

(٩٠٠) مختصر اختلاف العلماء ١: ٢٠٤ - ٢٠٥، شرح معاني الآثار ١: ٢١٨، ٢٢٠.

(٩٠١) اختلاف العلماء للمروزي: ٤٩، الوجيز ١: ٤٢، حلية العلماء ٢: ١٠٥.

(٩٠٢) الإفصاح ١: ٨١، الكافي لابن قدامة ١: ٢٤٦.

(٩٠٣) تقدّم في الفصل الأوّل (في أقوال الصلاة)، في المسألة الخامسة.

(٩٠٤) الموطّأ ١: ٨٦، كتاب الصلاة، باب ترك القراءة خلف الإمام، الحديث ٤٤، سنن أبي داود ١: ٢١٨، كتاب الصلاة، باب من كره القراءة بفاتحة الكتاب إذا جهر الإمام، الحديث ٨٢٦.

(٩٠٥) وهي: صلاة الصبح.

(٩٠٦) سنن أبي داود ١: ٢١٧، كتاب الصلاة، باب من ترك القراءة في صلاته، الحديث ٨٢٣، سنن الدارقطني ١: ٣١٨، كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة، الحديث ٥.

(٩٠٧) الاستذكار ٤: ٢٣٦، التمهيد ١١: ٤٤، ٤٦.

(٩٠٨) قال الغماري: «الصحيح في هذا أنَّه موقوف، رفعه الضعفـاء وأصحاب الأغراض والأهواء، فقد ورد مرفوعًـا عن جابر من ثلاثة طـرق... الخ». انظر: المصنف لابن أبي شـيبة ١: ٣٧٧، كتاب الصلاة، باب من كره القراءة خلف الإمام، سنن الدارقطني ١: ٣٣١، كتاب الصلاة، باب من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة، الحديث ٢٠، الهداية في تخريج أحاديث البداية ٣: ٢٣٧ - ٢٤١.

(٩٠٩) مسند أحمد ٣: ١٤٨، في مسـند أبي هريرة، الحديث ٩١٥١، صحيح مسلم ١: ٣٠٤، كتاب الصلاة، باب التشهد في الصلاة، الحديث ٤٠٢/٥٥، الاستذكار ٤: ٢٣٢، التمهيد ١١: ٣٤، مختصر اختلاف العلماء ١: ٢٠٦.

(٩١٠) الاستذكار ٤: ٢٢٨، ٢٣٥ - ٢٣٦، التمهيد ١١: ٣٨ - ٣٩.

(٩١١) سورة الأعراف: الآية ٢٠٤.

(٩١٢) الاستذكار ٤: ٢٣٠، القبس لابن العربي ١: ٢١٧.

(٩١٣) تقدّم آنفًا.

(٩١٤) مختصر اختلاف العلماء ١: ٢٠٤ - ٢٠٦، ٢٠٧، الاسـتذكار ٤: ٢٣٩ - ٢٤٢، ٦: ٢٦١، المغني لابن قدامة ١: ٦٤٠ - ٦٤١.

(٩١٥) انظر: حلية العلماء ٢: ٢٠٢، المبسوط للسرخسي ١: ٣٣٤.

(٩١٦) الأم ١: ٢٩٦ - ٢٩٨، المهذّب للشيرازي ١: ٣٢٢، حلية العلماء ٢: ٢٠١.

(٩١٧) مختصر اختلاف العلماء ١: ٢٤٦، المبسوط للسرخسي ١: ٣٣٦.

(٩١٨) المدوَّنة الكبرى ١: ٣٣، معالم السنن ١: ٦٧ - ٦٨.

(٩١٩) الأم ١: ٢٩٦ - ٢٩٨، البيان للعمراني ٢: ٣٩٢.

(٩٢٠) المبسوط للسرخسي ١: ٣٣٦.

(٩٢١) تقدّم في الفصل الخامس.

(٩٢٢) المنتقى للباجي ١: ٩٩، معالم السنن ١: ٦٧ - ٦٨.

(٩٢٣) الإجماع لابن المنذر: ٩٣، المعونة ١: ٢٩٨، وفيهما دعوى الإجماع في المسألة.

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الافتاء

(٩٢٤) سورة الجمعة: الآية ٩.

(٩٢٥) سنن الدارمي ١: ٣٦٩، كتاب الصلاة، باب في من يترك الجمعة بغير عذر، صحيح مسلم ٢: ٥٩١، كتاب الجمعة، باب التغليظ في ترك الجمعة، الحديث ٨٦٥/٤٠.

(٩٢٦) المغني لابن قدامة ٢: ١٤٣.

(٩٢٧) عيون المجالس ١: ٣٩٩، أحكام القرآن لابن العربي ٤: ١٨٠٨.

(٩٢٨) عارضة الأحوذي ٢: ٢٨٧.

(٩٢٩) الموطّأ ١: ٦٥، كتاب الطهارة، باب ما جاء في السواك، الحديث ١١٣، سنن ابن ماجه ١: ٣٤٩، كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في الزينة يوم الجمعة، الحديث ١٠٩٨.

(٩٣٠) البيان للعمراني ٢: ٥٢٤.

(٩٣١) المقدّمات الممهّدات ١: ٢٢٤، تحفة الفقهاء ١: ١٦١، البيان للعمراني ٢: ٥٢٤، الكافي لابن قدامة ١: ٣٢١.

(٩٣٢) الإجماع لابن المنذر ٩٣، الإفصاح ١: ١١٦، القبس لابن العربي ١: ٢٥٤، ٢٥٦، البيان للعمراني ٢: ٥٢٤، ٥٢٦، الهداية للمرغيناني ١: ٩٠، الكافي لابن قدامة ١: ٣٢١.

(٩٣٣) الإجماع لابن المنذر: ٩٣، التفريع ١: ٢٣٠، تحفة الفقهاء ١: ١٦١ - ١٦٢، البيان للعمراني ٢: ٥٣٢، الكافي لابن قدامة ١: ٣٢١، ٣٢٢.

(٩٣٤) المعونة ١: ٣٠٤، تحفة الفقهاء ١: ١٦١، البيان للعمراني ٢: ٥٢٥، المغني لابن قدامة ٢: ١٩٣.

(٩٣٥) المحلّى بالآثار ٥: ٤٩، معالم السنن ١: ٢١٠.

(٩٣٦) سنن أبي داود ١: ٢٨٠، كتاب الصلاة، باب الجمعة للمملوك والمرأة، الحديث ١٠٦٧، سنن الدارقطني ٢: ٣، كتاب الجمعة، باب من تجب عليه الجمعة، الحديث ٢.

(٩٣٧) التاريخ الكبير ٢: ٣٣٧، ترجمة الحكم أبي عمرو ٢٦٦٤، سنن الدارقطني ٢: ٣، كتاب الصلاة، باب من تجب عليه الجمعة، الحديث ١.

(٩٣٨) سنن أبي داود ١: ٢٨٠، معالم السنن ١: ٢١١، المحلّى بالآثار ٥: ٤٩.

(٩٣٩) المقدّمات الممهّدات ١: ٢٢٤، تحفة الفقهاء ١: ١٦١، البيان ٢: ٥٢٤.

(٩٤٠) انظر: الجملة الثانية في الشروط من كتاب الصلاة.

(٩٤١) كتاب الحجة على أهل المدينة ١: ٢٨٦، المعونة ١: ٢٩٨، حلية العلماء ٢: ٢٧٢.

(٩٤٢) رؤوس المسائل الخلافية ١: ٣٤١، المغني لابن قدامة ٢: ٢١٠.

(٩٤٣) صحيح البخاري ٢: ٤٩، كتاب الجمعة، باب قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ الحديث ٦٢.

(٩٤٤) صحيح البخاري ٥: ٢٦٤، كتاب المغازي، باب غزوة الحديبية، الحديث ١٩٥، صحيح مسلم ٢: ٥٨٩، كتاب الجمعة، باب صلاة الجمعة حين تزول الشمس، الحديث ٨٦٠/٣٢.

(٩٤٥) المغني لابن قدامة ٢: ٢١٠.

(٩٤٦) صحيح البخاري ٢: ٣٦، كتاب الجمعة، باب وقت الجمعة إذا زالت الشمس، الحديث ٢٧، سنن أبي داود ١: ٢٨٤، كتاب الصلاة، باب في وقت الجمعة، الحديث ١٠٨٤.

(٩٤٧) المعونة ١: ٢٩٨ - ٢٩٩، المغني لابن قدامة ٢: ٢١٠.

(٩٤٨) الأم ١: ٣٣٤، أحكام القرآن للجصّاص ٣: ٤٤٤، الاستذكار ٥: ٥٨، المغني لابن قدامة ٢: ١٤٥.

(٩٤٩) الأم ١: ٣٣٤، الاستذكار ٥: ٥٨.

(٩٥٠) عارضة الأحوذي ٢: ٣٠٥.

(٩٥١) النوادر والزيادات ١: ٤٦٧، عارضة الأحوذي ٢: ٣٠٥.

(٩٥٢) السائب بن يزيد بن سعيد بن ثمامة الكندي. وقال الزهري: من الأزد عداده في كنانة، ويعرف بابن أخت النمر، صحابي ابن صحابي. مات بالمدينة سنة ٨٦هـ، وهو آخر من مات بالمدينة من الصحابة. (تهذيب التهذيب ٣: ٤٥٠، تقريب التهذيب ١: ٢٨٣، الوافي بالوفيات ١٥: ١٥٠).

(٩٥٣) الزوراء: موضع مرتفع في سوق المدينة، انظر: النوادر والزيادات ١: ٤٦٧، معجم البلدان ٣: ١٥٦.

(٩٥٤) صحيح البخاري ٢: ٣٩، كتاب الجمعة، باب الأذان يوم الجمعة، الحديث ٣٥.

(٩٥٥) صحيح البخاري ٢: ٣٩، كتاب الجمعة، باب المؤذِّن الواحد يوم الجمعة، الحديث ٣٦.

(٩٥٦) قال الغماري: غريب عن سعيد، ولم أره إلَّا عن السائب بن يزيد. انظر: الحديث قبل السابق. (الهداية في تخريج أحاديث البداية ٣: ٢٦٧).

(٩٥٧) قال عنه ابن أبي حاتم: سمعت منه مع أبي وهو صدوق، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: ربما أخطأ وأغرب وقال ابن حجر: ذكره ابن الجوزي في العلل حديثه وقع له من طريق هذا، وقال بعده: أبو عقيل الجمال مجهول كذا قال. وقد أخطأ في ذلك. (تقريب التهذيب ٢: ٢٤٥، الجرح والتعديل ٩: ١٣٧، الثقات ٩: ٢٧٠).

(٩٥٨) النوادر والزيادات ١: ٤٦٧، كتاب الصلاة، في وقت الجمعة والنداء إليها، وذكر الغماري في الهداية أنَّ هذا الحديث باطل ومقطوع ببطلانه. (الهداية في تخريج أحاديث البداية ٣: ٢٦٧ - ٢٦٨).

(٩٥٩) عارضة الأحوذي ٢: ٣٠٥.

(٩٦٠) انظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال ٢: ٥٠٤، الاستذكار ٥: ٥٧.

(٩٦١) قال الغماري: كهذا ـ أي: هي ضعيفة كهذا الحديث ـ فإنه كذب مقطوع به، لم ينقله سوى ابن حبيب، وقد كذّبه جماعة (تهذيب التهذيب، ترجمة يحيى بن حبيب بن إسماعيل) ممن خابروه وسبروا رواياته. (انظر: الهداية في تخريج أحاديث البداية ٣: ٢٦٧).

(٩٦٢) المعونة ١: ٢٩٩، التهذيب للبغوي ٢: ٣٢٣، تحفة الفقهاء ١: ١٦٢ وانظر: الكافي لابن قدامة ١: ٣٢٥.

(٩٦٣) الاستذكار ٥: ١٢٣.

(٩٦٤) أحكام القرآن للجصّاص ٣: ٤٤٨، الاستذكار ٥: ١٢٣.

(٩٦٥) مختصر اختلاف العلماء ١: ٣٣٠، أحكام القرآن للجصّاص ٣: ٤٤٨، الفقه النافع ١: ٢٧٧.

(٩٦٦) الأم ١: ٣٢٨، رؤوس المسائل الخلافية ١: ٣٢٠، البيان للعمراني ٢: ٥٣٩.

(٩٦٧) الاستذكار ٥: ١٢٣، المنتقى ١: ١٩٦، وفيهما حكاية القول عن مطرّف وابن الماجشون: أنَّ الجمعة تجب على ثلاثين بيتًا فما فوق.

(٩٦٨) المعونة ١: ٣٠٠، أحكام القرآن لابن العربي ٤: ١٨٠٣.

(٩٦٩) الحاوي الكبير ٢: ٤٠٩، المغني لابن قدامة ٢: ١٧٢.

(٩٧٠) الحاوي الكبير ٢: ٤٠٩، المغني لابن قدامة ٢: ١٧٢.

(٩٧١) المعونة ١: ٣٠٠، ٣٠١.

(٩٧٢) سنن أبي داود ١: ٢٨٠ - ٢٨١، كتاب الصلاة، باب الجمعة في القرى، الحديث ١٠٦٩، سنن ابن ماجه ١: ٣٤٣ - ٣٤٤، كتاب إقامة الصلاة، باب في فرض الجمعة، الحديث ١٠٨٢.

(٩٧٣) الأم ١: ٣٢٨، المغني لابن قدامة ٢: ١٧٣.

(٩٧٤) الإفصاح ١: ١١٦، البيان للعمراني ٢: ٥٢٥.

(٩٧٥) المحلَّى بالآثار ٥: ٤٩، وقد تقدَّم آنفًا.

(٩٧٦) مختصر اختلاف العلماء ١: ٣٢٩ - ٣٣٠، ٣٤٥، تحفة الفقهاء ١: ١٦٢.

(٩٧٧) المعونة ١: ٢٩٩ - ٣٠٠، المنتقى للباجي ١: ١٩٧.

(٩٧٨) التفريع ١: ٢٣٠، ٢٣١، المعونة ١: ٣٠٢، ٣٠٥.

(٩٧٩) مختصر اختلاف العلماء ١: ٣٣١ - ٣٣٢، المعونة ١: ٣١٢، رؤوس المسائل الخلافية ١: ٣٤٠، البيان للعمراني ٢: ٥٩٣.

(٩٨٠) المعونة ١: ٣٠٢، ٣٠٥.

(٩٨١) المقدّمات الممهّدات ١: ٢٢٢، أحكام القرآن لابن العربي ٤: ١٨٠٣.

(٩٨٢) سورة النحل: الآية ٤٤.

(٩٨٣) سورة النحل: الآية ٦٤.

(٩٨٤) الإجماع لابن المنذر: ٩٣، الاستذكار ٥: ٦٥، الإقناع لابن القطّان ١: ١٥٨، ١٦٢، ١٦٣.

(٩٨٥) المعونة ١: ٣٠١، تحفة الفقهاء ١: ١٦٢، البيان للعمراني ٢: ٥٤٣، المغني لابن قدامة ٢: ١٥٠.

(٩٨٦) المحلَّى بالآثار ٥: ٥٧، البيان للعمراني ٢: ٥٤٣.

(٩٨٧) المعونة ١: ٣٠١، أحكام القرآن لابن العربي ٤: ١٨٠٥.

(٩٨٨) انظر: البيان للعمراني ٢: ٥٤٣ - ٥٤٤، المعونة ١: ٣٠١، المغني لابن قدامة ٢: ١٥٠.

(٩٨٩) سورة الجمعة: الآية ٩.

(٩٩٠) أحكام القرآن للجصّاص ٣: ٤٤٦، الاستذكار ٥: ١٢٨.

(٩٩١) التفريع ١: ٢٣١، المعونة ١: ٣٠٦، الاستذكار ٥: ١٢٧.

(٩٩٢) الأم ١: ٣٤٢، ٣٤٤، الوجيز ١: ٦٣ - ٦٤.

(٩٩٣) انظر ـ على سبيل المثال ـ في ما جاء من خطب الرسول ﷺ: صحيح مسلم ٢: ٥٨٩، كتاب الجمعة، باب ذكر الخطبتين...، الحديث ٨٦٢/٣٤، سنن ابن ماجه ١: ٣٥١، كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في الخطبة يوم الجمعة، الحديث ١١٠٦.

(٩٩٤) المعونة ١: ٣٠٦، العزيز بشرح الوجيز ٢: ٢٨٣ - ٢٨٤.

(٩٩٥) المصدران السابقان.

(٩٩٦) المعونة ١: ٣٠٦، الكافي في فقه أهل المدينة: ٧١.

(٩٩٧) الإقناع لابن المنذر: ٥٧، الاستذكار ٥: ٤٤، بدائع الصنائع ٢: ١٩٨، ٢٠٠، المغني لابن قدامة ٢: ١٦٥، وحكى في الأخير رواية أُخرى عن أحمد وهي عدم حرمة الكلام. وأمَّا الشافعية فقد ذكروا في ذلك قولين: وجوب الإنصات واستحبابه وأنّ الأصح أو الجديد هو استحبابه. انظر: الحاوي الكبير ٢: ٤٣٠، ٤٣١، المهذَّب للشيرازي ١: ٣٧٨، الوجيز ١: ٦٤، البيان للعمراني ٢: ٥٧٢، ٥٧٣.

(٩٩٨) مختصر اختلاف العلماء ١: ٣٣٩، الاستذكار ٥: ٤٧.

(٩٩٩) مختصر اختلاف العلماء ١: ٣٣٩، الاستذكار ٥: ٤٦ - ٤٧، وهو قول مالك وأبي حنيفة.

(١٠٠٠) البيان للعمراني ٢: ٥٧٤، العزيز شرح الوجيز ٢: ٢٩١.

(١٠٠١) هو عامر بن شراحيل الحميري الشعبي؛ أبو عمرو الكوفي، الإمام العلم، أدرك جماعة من الصحابة، مات سنة ١٠٣هـ. (تقريب التهذيب ١: ٣٨٧، تاريخ البخاري الكبير ٦: ٤٥٠، تاريخ البخاري الصغير ١: ٢٤٣).

(١٠٠٢) هو سعيد بن جبير الوالبي مولاهم، الكوفي الفقيه، أحد الأعلام. قال ميمون بن مهران: مات سعيد وما على ظهر الأرض أحد إلَّا وهو محتاج إلى علمه. قتله الحجاج سنة ٩٥هـ كهلًا، فما أُمهل بعده. (تقريب التهذيب ١: ٢٩٢، الثقات ٤: ٢٧٥، تاريخ البخاري الكبير ٣: ٤٦١).

(١٠٠٣) هو إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي؛ أبو عمران الكوفي الفقيه، يرسل كثيرًا، قال مغيرة: كنّا نهاب إبراهيم كما يُهاب الأمير، مات سنة ٩٦هـ. (تقريب التهذيب ١: ٤٦، تاريخ البخاري الكبير ١: ٣٣٣، تذكرة الحفاظ ١: ٧٣).

(١٠٠٤) الاستذكار ٥: ٤٤، فتح المالك ٢: ٢٥٢.

(١٠٠٥) الاستذكار ٥: ٤٥، فتح المالك ٢: ٢٥٣، المغني لابن قدامة ٢: ١٦٧.

(١٠٠٦) الأم ١: ٣٤٨، الاستذكار ٥: ٤٨، وفيه دعوى الإجماع على عدم الفساد.

(١٠٠٧) الاستذكار ٥: ٤٦ إلَّا أنَّ فيه: قال ابن وهب: من لغا كانت صلاته ظهرًا، يعني في الفضل، ولم تكن له جمعة وحُرم فضلها.

(١٠٠٨) صحيح البخاري ٢: ٤٨، كتاب الجمعة، باب الإنصات يوم الجمعة والإمام يخطب، الحديث ٥٧، صحيح مسلم ٢: ٥٨٣، كتاب الجمعة، باب في الإنصات يوم الجمعة في الخطبة، الحديث ٨٥١/١١.

(١٠٠٩) المعونة ١: ٣٠٨، البيان للعمراني ٢: ٥٧٢، بدائع الصنائع ٢: ٢٠٠.

(١٠١٠) سورة الأعراف: الآية ٢٠٤.

(١٠١١) فتح المالك ٢: ٢٥٢.

(١٠١٢) صحيح البخاري ٢: ١٥٦، كتاب الجنائز، باب الأمر باتِّباع الجنائز، الحديث ٣، صحيح مسلم ٣: ١٦٣٥، كتاب اللباس والزينة، باب تحريم استعمال أواني الذهب...، الحديث ٢٠٦٦/٣.

(١٠١٣) تقدَّم حديث أبي هريرة آنفًا في معنى الأمر بالإنصات.

(١٠١٤) انظر: الاستذكار ٥: ٤٨، البيان للعمراني ٢: ٥٧٤.

(١٠١٥) مختصر اختلاف العلماء ١: ٣٣٧، الاستذكار ٥: ٤٩ - ٥٠، وبه قال أبو حنيفة وآخرون.

(١٠١٦) مختصر المزني: ٣٢، الاستذكار ٥: ٥٢، المغني لابن قدامة ٢: ١٦٤، وبه قال الشافعي وأحمد وآخرون.

(١٠١٧) سنن الدارمي ١: ٣٢٤، كتاب الصلاة، باب الركعتين إذا دخل المسجد، سنن الترمذي ٢: ١٢٩، أبواب الصلاة، باب ما جاء إذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين، الحديث ٣١٦.

(١٠١٨) الحاوي الكبير ٢: ٤٢٩، الاستذكار ٥: ٤٩ - ٥٣.

(١٠١٩) صحيح مسلم ٢: ٥٩٧، كتاب الجمعة، باب التحية والإمام يخطب، الحديث ٨٧٥/٥٩.

(١٠٢٠) صحيح البخاري ٢: ٤٦، كتاب الجمعة، باب إذا رأى الإمام رجلًا جاء وهو يخطب أمره أن يصلِّي ركعتين، الحديث ٥٣، صحيح مسلم ٢: ٥٩٦، كتاب الجمعة، باب التحية والإمام يخطب، الحديث ٥٤، ٨٧٥/٥٦.

(١٠٢١) المعتمد ٢: ٦٠٩ - ٦١٥، المستصفى ٢: ٢٧٥، المحصول ٤: ٤٣٧.

(١٠٢٢) الاستذكار ٥: ١١٢ - ١١٣، حلية العلماء ٢: ٢٨١، المغني لابن قدامة ٢: ١٥٧.

(١٠٢٣) صحيح مسلم ٢: ٥٩٧ - ٥٩٨، كتاب الجمعة، باب ما يقرأ في صلاة الجمعة، الحديث ٨٧٧/٦١.

(١٠٢٤) المعونة ١: ٣٠٩.

(١٠٢٥) الاستذكار ٥: ١٧، تحفة الفقهاء ١: ١٦٣، الإفصاح ١: ١٢٣، البيان للعمراني ٢: ٥٥٩.

(١٠٢٦) المحلَّى بالآثار ٢: ٨، ٥: ٧٥، الاستذكار ٥: ١٧، البيان للعمراني ٢: ٥٥٩.

(١٠٢٧) معالم السنن ١: ٩١، الاستذكار ٥: ٣١.

(١٠٢٨) أي: بالغ.

(١٠٢٩) الاستذكار ٥: ١٧، ٢٩ - ٣٠، البيان للعمراني ٢: ٥٥٩ - ٥٦٠.

(١٠٣٠) صحيح البخاري ٢: ٢٣، أبواب صفة الصلاة، باب وضوء الصبيان...، الحديث ٢٣٩، صحيح مسلم ٢: ٥٨٠، كتاب الجمعة، باب وجوب غسل الجمعة على كلّ بالغ...، الحديث ٨٤٦/٥.

(١٠٣١) صحيح مسلم ٢: ٥٨١، كتاب الجمعة، باب وجوب غسل الجمعة على كل بالغ...، الحديث ٨٤٧/٦، سنن أبي داود ١: ٩٧، كتاب الطهارة، باب الغسل يوم الجمعة، الحديث ٣٥٢، كما أنَّه قد خرّجه البخاري أيضًا، انظر: صحيح البخاري ٢: ٣٦، كتاب الجمعة، باب وقت الجمعة إذا زالت الشمس، الحديث ٢٦.

(١٠٣٢) سنن أبي داود ١: ٩٧، كتاب الطهارة، باب في الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة، الحديث ٣٥٤، سنن الترمذي ٢: ٣٦٩، أبواب الصلاة، باب ما جاء في الوضوء يوم الجمعة، الحديث ٤٩٧.

(١٠٣٣) الاستذكار ٥: ١٨، البيان للعمراني ٢: ٥٥٩.

(١٠٣٤) مختصر اختلاف العلماء ١: ٣٣٦، بدائع الصنائع ٢: ١٨٨، وهو قول أبي حنيفة والثوري.

(١٠٣٥) مختصر المزني: ٣١، المعونة ١: ٣٠٢، الإفصاح ١: ١١٥، وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد.

(١٠٣٦) المصنَّف لابن أبي شيبة ٢: ١٠٣، وهو منقول عن الحكم.

(١٠٣٧) النوادر والزيادات ١: ٤٥١، الاستذكار ٥: ١٢٢، المقدّمات الممهّدات ١: ٢٢٠ - ٢٢١، وقد ذهب الشافعي أيضًا إلى وجوب الجمعة لمن كان خارج المصر إذا سمع النداء. انظر: مختصر المزني: ٣١، الحاوي الكبير ٢: ٤٠٤.

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الافتاء

(١٠٣٨) صحيح البخاري ٢: ٣٦، كتاب الجمعة، باب من أين تؤتى الجمعة؟...، الحديث ٢٥، صحيح مسلم ٢: ٥٨١، كتاب الجمعة، باب وجوب غسل الجمعة على كلّ بالغ...، الحديث ٨٤٧/٦.

(١٠٣٩) سنن أبي داود ١: ٢٧٨، كتاب الصلاة، باب من تجب عليه الجمعة، الحديث ١٠٥٦.

(١٠٤٠) سنن الترمذي ٢: ٣٧٥ - ٣٧٧، أبواب الصلاة، باب ما جاء من كم تُوتى الجمعة: ٣٦٠، الحديث ٥٠١، ٥٠٢، السنن الكبرى للبيهقي ٣: ١٧٦، كتاب الجمعة، باب من أتى الجمعة....

(١٠٤١) صحيح البخاري ٢: ٢٩ - ٣٠، كتاب الجمعة، باب فضل الجمعة، الحديث ٦، صحيح مسلم ٢: ٥٨٢، كتاب الجمعة، باب الطيب والسواك يوم الجمعة، الحديث ٨٥٠/١٠.

(١٠٤٢) الحاوي الكبير ٢: ٤٥٢، الاستذكار ٥: ٩، المغني لابن قدامة ٢: ١٤٧.

(١٠٤٣) التفريع ١: ٢٣١، شرح صحيح البخاري لابن بطّال ٢: ٤٨٠، الاستذكار ٥: ١٠.

(١٠٤٤) لم نعثر عليه.

(١٠٤٥) المدوَّنة الكبرى ١: ١٥٤، التفريع ١: ٢٣٣، المعونة ١: ٣٠٧، وهو قول مالك.

(١٠٤٦) الأم ١: ٣٣٥، أحكام القرآن للجصّاص ٣: ٤٤٨، وإليه ذهب أبو حنيفة والشافعي.

(١٠٤٧) أحكام القرآن للجصّاص ٣: ٤٤٨، أحكام القرآن لابن العربي ٤: ١٨٠٦.

(١٠٤٨) الأم ١: ٣٣٧، المنتقى للباجي ١: ١٨٦، تحفة الفقهاء ١: ١٦٣، الكافي لابن قدامة ١: ٣٣٤.

(١٠٤٩) سنن أبي داود ١: ٩٤ - ٩٥، كتاب الطهارة، باب في الغسل يوم الجمعة، الحديث ٣٤٣، ٣٤٤، سنن ابن ماجه ١: ٣٤٨ - ٣٤٩، كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في الزينة يوم الجمعة، الحديث ١٠٩٥ - ١٠٩٨.

(١٠٥٠) سيأتي التعرُّض للجمع في السفر في الفصل اللاحق.

(١٠٥١) الإجماع لابن المنذر: ٩٤، الإفصاح ١: ١١٠، المغني لابن قدامة ٨٧، الإقناع لابن القطّان: ١: ١٦٥.

(١٠٥٢) المقدّمات الممهّدات ١: ٢١٠، أحكام القرآن لابن العربي ١: ٤٨٧.

(١٠٥٣) سورة النساء: الآية ١٠١.

(١٠٥٤) تفسير الطبري ٥: ١٥٥.

(١٠٥٥) المقدّمات الممهّدات ١: ٢١٠، أحكام القرآن لابن العربي ١: ٤٨٧.

(١٠٥٦) أحكام القرآن للجصّاص ٢: ٢٥٣، الاستذكار ٦: ٦٢، تحفة الفقهاء ١: ١٤٩.

(١٠٥٧) الحاوي الكبير ٢: ٣٦٢، ٣٦٦، بحر المذهب ٣: ٥٢.

(١٠٥٨) التفريع ١: ٢٥٨، الكافي في فقه أهل المدينة: ٦٧، أحكام القرآن لابن العربي ١: ٤٩٠.

(١٠٥٩) الوجيز ١: ٥٨، الوسيط ٢: ٢٤٣، العزيز بشرح الوجيز ٢: ٢٠٦، علمًا أنَّ القول بأفضلية الإتمام هو اختيار المزني وكثير من أصحاب الشافعي، إلَّا أنَّه ذهب أبو إسحاق وأبو حامد من أصحابه إلى أفضلية القصر، بل في الحاوي أنَّه ظاهر قول الشافعي، وأنّ عليه جمهور أصحابه، وفي التهذيب: أنَّه الأصح. انظر: الحاوي الكبير ٢: ٣٦٦، بحر المذهب ٣: ٥٣، التهذيب للبغوي ٢: ٢٩٧، البيان للعمراني ٢: ٤٥١.

(١٠٦٠) سورة النساء: الآية ١٠١.

(١٠٦١) صحيح مسلم ١: ٤٧٨، كتاب صلاة المسافرين، باب صلاة المسافرين وقصرها، الحديث ٦٨٦/٤، سنن أبي داود ٢: ٣، كتاب الصلاة، باب صلاة المسافرين، الحديث ١١٩٩.

(١٠٦٢) فتح المالك ٣: ١١٩، ١٢٥، المقدّمات الممهّدات ١: ٢١١.

(١٠٦٣) قال الغماري في الهداية: وليس كذلك، فلا وجود لـه ـ أي حديث أبي قلابة ـ في الصحيحين أصلًا. (الهداية في شرح أحاديث البداية ٣: ٣٠٨، وانظر: شرح معاني الآثار ١: ٤٢٢، كتاب الصلاة، باب صلاة المسافر).

(١٠٦٤) إلَّا أنَّه استدلّ الطحاوي بحديث أبي قلابة على كون القصر فرضًا بعد عدم العثور على من استدلّ به للرخصة. (شرح معاني الآثار ١: ٤٢٢ - ٤٢٣).

(١٠٦٥) صحيح البخاري ٥: ١٧٢، كتاب المناقب، باب التاريخ ومن أين أرخّوا التاريخ، الحديث ٤١٣، صحيح مسلم ١: ٤٧٨، كتاب صلاة المسافرين، باب صلاة المسافرين وقصرها، الحديث ١: ٦٨٥.

(١٠٦٦) الاستذكار ٦: ٦٥، بدائع الصنائع ١: ٤٦٤.

(١٠٦٧) سنن الدارقطني ٢: ١٨٩، كتاب الصيام، باب القبلة للصائم، الحديث ٤٤، السنن الكبرى للبيهقي ٣: ١٤١، كتاب الصلاة، باب من ترك القصر في السفر....

(١٠٦٨) صحيح البخاري ٢: ١٠٥، أبواب تقصير الصلاة، باب يقصر إذا خرج من موضعه، الحديث ١٢٥، صحيح مسلم ١: ٤٧٨، كتاب صلاة المسافرين، باب صلاة المسافرين وقصرها، الحديث ٣/٦٨٥.

(١٠٦٩) المصنّف لابن أبي شيبة ٢: ٤٥٢، كتاب الصلوات، باب في المسافر إن شاء صلّى ركعتين وإن شاء أربعًا، سنن الدارقطني ٢: ١٨٩، كتاب الصيام، باب القبلة للصائم، الحديث ٤٤.

(١٠٧٠) المصنّف لابن أبي شيبة ٢: ٤٥٢، كتاب الصلوات، باب في المسافر إن شاء صلّى ركعتين وإن شاء أربعًا، السنن الكبرى للبيهقي ٣: ١٤٥، كتاب الصلاة، باب من ترك القصر في السفر....

(١٠٧١) الاستذكار ٦: ٧٠، ٧١، البيان للعمراني ٢: ٤٥٢.

(١٠٧٢) المدوَّنة الكبرى ١: ١٢٠، الحاوي الكبير ٢: ٣٦٠، الاستذكار ٦: ٨٦، المغني لابن قدامة ٢: ٩١ - ٩٢، إلّا أنَّه قُدِّرت البُرُد الأربعة في الأخير بيومين قاصدين. وبُرُد: جمع بريد، وهو اثنا عشر ميلًا. (الصحاح ٢: ٤٤٧).

(١٠٧٣) مختصر اختلاف العلماء ١: ٣٥٥، الاستذكار ٦: ٨٧، الهداية للمرغيناني ١: ٨٦.

(١٠٧٤) المحلَّى بالآثار ٥: ٢، ٩، الاستذكار ٦: ٩٠، البيان للعمراني ٢: ٤٤٨.

(١٠٧٥) الإشراف لعبدالوهاب ١: ٣٠٥، المعونة ١: ٢٦٨.

(١٠٧٦) تقدَّم تخريجه آنفًا.

(١٠٧٧) ذكر الغماري: أنَّ هذا وهم على مسلم، وأنّ الوارد في الحديث هو أنَّ عمر قد صلّى بذي الحليفة ركعتين، وأنّه كان بينها وبين المدينة ستة أميال، وقيل: سبعة. (انظر: صحيح مسلم ١: ٤٨١، كتاب صلاة المسافرين، باب صلاة المسافرين وقصرها، الحديث ٦٩٢/١٣، الهداية في تخريج أحاديث البداية ٣: ٣٢٢).

(١٠٧٨) المحلَّى بالآثار ٥: ٧، الاستذكار ٦: ٩٠، ٩٥.

(١٠٧٩) الظاهر أنَّ هذا القول متعلِّق بالأقوال الأربعة التي ذكرها في حكم القصر، حيث تقدَّم سردها آنفًا، وهو كما ترى.

(١٠٨٠) تقدَّم تخريجه في مطلع الحديث عن القصر.

(١٠٨١) الموطّأ ١: ١٤٧ - ١٤٨، المصنَّف لعبدالرزاق ٢: ٥٢٣، ٥٢٤.

(١٠٨٢) الاستذكار ٦: ٨٧.

(١٠٨٣) لكن المعروف عند الحنابلة هو إباحة القصر في السفر المباح والمندوب، فضلًا عن الواجب. (انظر: مسائل أحمد برواية ابنه عبدالله: ١١٧، المستوعب ١: ٢٦٣، المغني لابن قدامة ٢: ١٠٠) ولعلّ المصنّف أخذ النسبة من إحدى الروايتين المنقولتين في أحد المصدرين التاليين: الاستذكار ٦: ٥٦، عارضة الأحوذي ٣: ١٧.

(١٠٨٤) الأم ١: ٣٢٠، الاستذكار ٦: ٥٥، الحاوي الكبير ٢: ٣٨٧.

(١٠٨٥) مختصر اختلاف العلماء ١: ٣٥٦، مختصر القدوري: ٣٨.

(١٠٨٦) الحاوي الكبير ٢: ٣٨٧، أحكام القرآن لابن العربي ١: ٤٨٧ - ٤٨٨.

(١٠٨٧) الموطّأ ١: ١٤٨، كتاب قصر الصلاة في السفر، باب ما يجب فيه قصر الصلاة.

(١٠٨٨) المعونة ١: ٢٦٩ - ٢٧٠، الاستذكار ٦: ٧٩.

(١٠٨٩) الحاوي الكبير ٢: ٣٦٨، ٣٦٩، الاستذكار ٦: ٧٨، ٧٩، الهداية للمرغيناني ١: ٨٧.

(١٠٩٠) المعونة ١: ٢٧٠، الحاوي الكبير ٢: ٣٦٨.

(١٠٩١) المراد به أنَّ الترديد بين الأميال والفراسخ هو ناشئ من شكّ شعبة الراوي للحديث.

(١٠٩٢) صحيح مسلم ١: ٤٨١، كتاب صلاة المسافرين، باب صلاة المسافرين وقصرها، الحديث ٦٩١/٢، سنن أبي داود ٢: ٣، كتاب الصلاة، باب متى يقصر المسافر؟ الحديث ١٢٠١.

(١٠٩٣) الاستذكار ٦: ١٠١ - ١١٣، فتح المالك ٣: ١٢٩ - ١٣٠، منها ما ذهب إليه علي عليه السلام ومحمد بن علي الباقر عليه السلام والحسن بن صالح وهو إذا أقام عشرًا أتمّ، وهو مذهب الإمامية كما سيأتي في الهامش اللاحق.

(١٠٩٤) الموطّأ ١: ١٤٩، المدوَّنة الكبرى ١: ١١٩، الحاوي الكبير ٢: ٣٧١.

(١٠٩٥) كتاب الحجة على المدينة ١: ١٧٢، مختصر اختلاف العلماء ١: ٣٥٩.

(١٠٩٦) مسائل الإمام أحمد ٧٤ - ٧٥، الاستذكار ٦: ١٠٧، المغني لابن قدامة ٢: ١٣٣، وقد ذهب ابن حزم من الظاهرية إلى تحديد المدة بما زاد على عشرين يومًا. (المحلّى بالآثار ٥: ٢٢).

(١٠٩٧) صحيح البخاري ٥: ٢٩٢، كتاب المغازي، باب عمرة القضاء، الحديث ٢٦٤، سنن أبي داود ٢: ٢٠٧، كتاب المناسك، باب المقام في العمرة، الحديث ١٩٩٧، وفيهما: أنَّ الرسول صلى الله عليه وآله أقام في عمرة القضاء ثلاثًا، ولم يذكر فيهما حكم التقصير.

(١٠٩٨) الإشراف لعبدالوهاب ١: ٣٠٨، الحاوي الكبير ٢: ٣٧٢، الاستذكار ٦: ١٠٢، وفيها جميعًا الاستدلال بقوله صلى الله عليه وآله: «**يمكث المهاجر بمكة بعد قضاء نسكه ثلاثًا**».

(١٠٩٩) سنن أبي داود ٢: ١٠، كتاب الصلاة، باب متى يتم المسافر؟ الحديث ١٢٣١، سنن النسائي ٣: ١٢١، كتاب تقصير الصلاة في السفر، باب المقام الذي يقصر بمثله الصلاة.

(١١٠٠) كتاب الحجة على أهل المدينة ١: ١٧٢ - ١٧٣، بدائع الصنائع ١: ٤٨٣، وفيهما الاحتجاج بفعل بعض، وليس بالحديث المذكور.

(١١٠١) سنن أبي داود ٢: ١٠، كتاب الصلاة، باب متى يتم المسافر؟ الحديث ١٢٣٢، السنن الكبرى للبيهقي ٣: ١٥١، كتاب الصلاة، باب المسافر يقصر ما لم يجمّع مكثًا....

(١١٠٢) سنن أبي داود ٢: ٩ - ١٠، كتاب الصلاة، باب متى يتم المسافر، الحديث ١٢٢٩، السنن الكبرى للبيهقي ٣: ١٥١، كتاب الصلاة، باب المسافر ما لم يجمّع مكثًا....

(١١٠٣) صحيح البخاري ٢: ١٠٢، ٥: ٣٠٦، أبواب تقصير الصلاة، باب ما جاء في التقصير، الحديث ١١٥، وفي كتاب المغازي، باب مقام النبي ﷺ بمكة زمن الفتح، الحديث ٣٠٥، ٣٠٦.

(١١٠٤) الاستذكار ٦: ١٠٨، ١١٢، عارضة الأحوذي ٣: ١٩ - ٢٠.

(١١٠٥) الاستذكار ٦: ١٠٧.

(١١٠٦) صحيح البخاري ٥: ١٧١، كتاب المناقب، باب إقامة المهاجر بمكة بعد قضاء نسكه، الحديث ٤١١، صحيح مسلم ٢: ٩٨٥، كتاب الحج، باب جواز الإقامة بمكة...، الحديث ١٣٥٢/٤٤٢.

(١١٠٧) الإشراف لعبدالوهاب ١: ٣٠٨، شرح صحيح البخاري لابن بطّال ٣: ٧٤ - ٧٥.

(١١٠٨) شرح صحيح البخاري لابن بطّال ٣: ٦٧، الاستذكار ٦: ٩٨، الإقناع لابن القطّان ١: ١٦٧.

(١١٠٩) القبس لابن العربي ١: ٣٢٦.

(١١١٠) شرح صحيح البخاري لابن بطّال ٣: ٧٥، الاستذكار ٦: ١١٣.

(١١١١) الاستذكار ٦: ١١٣، عارضة الأحوذي ٣: ٢٠.

(١١١٢) الإجماع لابن المنذر: ٩١، الإقناع لابن القطّان ١: ١٦٩.

(١١١٣) المعونة ١: ٢٥٩، الحاوي الكبير ٢: ٣٩٢، الإفصاح ١: ١١٣.

(١١١٤) مختصر اختلاف العلماء ١: ٢٩٢، المبسوط للسرخسي ١: ٣٠٠.

(١١١٥) صحيح البخاري ٢: ١١٠، أبواب تقصير الصلاة، باب يؤخِّر الظهر إلى العصر إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس، الحديث ١٤١، صحيح مسلم ١: ٤٨٩، كتاب صلاة المسافرين، باب جواز الجمع بين الصلاتين في السفر، الحديث ٧٠٤/٤٦.

(١١١٦) صحيح البخاري ٢: ١٠٥، أبواب تقصير الصلاة، باب يصلي المغرب ثلاثًا في السفر، الحديث ١٢٦، صحيح مسلم ١: ٤٨٩، كتاب صلاة المسافرين، باب جواز الجمع في السفر، الحديث ٧٠٤/٤٥.

(١١١٧) الموطّأ ١: ١٤٤، كتاب قصر الصلاة في السفر، باب الجمع بين الصلاتين في الحضر والسفر، الحديث ٤، صحيح مسلم ١: ٤٨٩، كتاب صلاة المسافرين، باب الجمع بين الصلاتين في الحضر، الحديث ٧٠٥/٤٩.

(١١١٨) الاستذكار ٦: ٢٠ - ٢١، المغني لابن قدامة ٢: ١١٤.

(١١١٩) تقدم تخريجه في مطلع الباب الأول (في معرفة الأوقات).

(١١٢٠) الاستذكار ٦: ٢٩، الإقناع لابن القطّان ١: ١٦٩.

(١١٢١) صحيح البخاري ٢: ٣٢١، كتاب الحج، باب من يصلّي الفجر بجمع، الحديث ٢٦٥، سنن النسائي ٥: ٢٥٤، كتاب مناسك الحج، باب الجمع بين الظهر والعصر بعرفة، مع اختلاف في لفظ الأوّل.

(١١٢٢) كتاب الحجة على أهل المدينة ١: ١٧٤ - ١٧٧، شرح معاني الآثار ١: ١٦٢ - ١٦٦.

(١١٢٣) الموطّأ ١: ١٤٣، كتاب قصر الصلاة في السفر، باب الجمع بين الصلاتين في الحضر والسفر، الحديث ٢.

(١١٢٤) الحاوي الكبير ٢: ٣٩٣، الاستذكار ٦: ١٧.

(١١٢٥) سالم بن عبدالله بن عمر العدوي المدني الفقيه، أحد السبعة، مات سنة ١٠٦هـ. (تقريب التهذيب ١: ٢٨٠، الثقات ٤: ٣٠٥، الجرح والتعديل ٤: ٧٩٧).

(١١٢٦) الموطّأ ١: ١٤٥، المصنّف لعبدالرزاق ٢: ٥٥٠.

(١١٢٧) الأم ١: ١٦٠، الحاوي الكبير ٢: ٣٩٤، المهذّب للشيرازي ١: ٣٤٣.

(١١٢٨) الاستذكار ٦: ١٦، الكافي في فقه أهل المدينة: ٣٦.

(١١٢٩) المدوَّنة الكبرى ١: ١١٧، الاستذكار ٦: ١٦.

(١١٣٠) شرح صحيح البخاري لابن بطّال ٣: ٩٨.

(١١٣١) البيان للعمراني ٢: ٤٧٥، المغني لابن قدامة ٢: ١١٣، الإقناع لابن القطّان ١: ١٦٩.

(١١٣٢) الأم ١: ١٦٠، المغني لابن قدامة ٢: ١١٥.

(١١٣٣) المدوَّنة الكبرى ١: ١١٧، شرح صحيح البخاري لابن بطّال ٣: ٩٥.

(١١٣٤) الأم ١: ١٦٠، البيان للعمراني ٢: ٤٧٧.

(١١٣٥) النوادر والزيادات ١: ٢٦٤، شرح صحيح البخاري لابن بطّال ٣: ٩٦.

(١١٣٦) تقدَّم تخريجه آنفًا.

(١١٣٧) شرح صحيح البخاري لابن بطّال ٣: ٩٥، المقدّمات الممهّدات ١: ١٨٨.

(١١٣٨) الأم ١: ١٦٠، شرح صحيح البخاري لابن بطّال ٣: ٩٦.

(١١٣٩) المدوَّنة الكبرى ١: ١١٧، الاستذكار ٦: ١٦,٨.

(١١٤٠) الحاوي الكبير ٢: ٣٨٧، البيان للعمراني ٢: ٤٣٨ - ٤٣٩.

(١١٤١) الاستذكار ٦: ١٦.

(١١٤٢) انظر: الحاوي الكبير ٢: ٣٨٧.

(١١٤٣) الاستذكار ٦: ٢٩، ٣٢، المقدّمات الممهّدات ١: ١٨٦، البيان للعمراني ٢: ٤٨٢.

(١١٤٤) النوادر والزيادات ١: ٢٦٣، المحلَّى بالآثار ٣: ١٧٢، الاستذكار ٦: ٣٢، وفي المحلَّى الحكم بتجويز الجمع من دون ضرورة ومن دون عذر، لكن بأن تؤخَّر الأُولى إلى آخر وقتها ثم تصلَّى الثانية وقد دخل وقتُها.

(١١٤٥) تقدَّم تخريجه آنفًا.

(١١٤٦) الموطّأ ١: ١٤٤.

(١١٤٧) الاستذكار ٦: ٣٢ - ٣٣، المقدّمات الممهّدات ١: ١٨٦.

(١١٤٨) صحيح مسلم ١: ٤٩٠ - ٤٩١، كتاب صلاة المسافرين، باب الجمع بين الصلاتين في الحضر، الحديث ٥٠، ٧٠٥/٥٤.

(١١٤٩) المحلَّى بالآثار ٣: ١٧٢.

(١١٥٠) الأم ١: ١٥٨، الحاوي الكبير ٢: ٣٩٨.

(١١٥١) المدوَّنة الكبرى ١: ١١٥، التفريع ١: ٢٦١ - ٢٦٢، المعونة ١: ٢٦٠، ٢٦١.

(١١٥٢) الموطّأ ١: ١٤٤، كتاب قصر الصلاة في السفر، باب الجمع بين الصلاتين في السفر والحضر، الحديث ٤.

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الإفتاء

(١١٥٣) الأم ٧: ٣٤٢.

(١١٥٤) الموطّأ ١: ١٤٥، السنن الكبرى ٣: ١٦٨.

(١١٥٥) إحكام الفصول ٢: ٤١٤ - ٤١٥، وفيه: أنَّه قول أكثر المغاربة.

(١١٥٦) المقدمة في الأُصول ٧٥ - ٧٩، إحكام الفصول ١: ٤١٣ - ٤١٤، الضروري في أصول الفقه: ٩٣ - ٩٤.

(١١٥٧) أصول السرخسي ١: ٣٦٨، بذل النظر: ٤٧٤ - ٤٧٥.

(١١٥٨) المقدمة في الأصول: ٧٦ - ٧٧، إحكام الفصول ٢: ٤١٣ - ٤١٤.

(١١٥٩) البرهان ٢: ٧٦٠ - ٧٦٣، المحصول ٤: ٤٣٧.

(١١٦٠) المدوَّنة الكبرى ١: ١١٦، الاستذكار ٦: ٣٧.

(١١٦١) الأم ١: ١٥٨، الحاوي الكبير ٢: ٣٩٩.

(١١٦٢) الإشراف لعبدالوهاب ١: ٣٣٦، تحفة الفقهاء ١: ١٧٧، المغني لابن قدامة ٢: ٢٥٠ - ٢٥١.

(١١٦٣) سورة النساء: الآية ١٠١.

(١١٦٤) سيأتي نقل الأحاديث المتعلّقة بفعل النبي ﷺ لصلاة الخوف تباعًا.

(١١٦٥) المبسوط للسرخسي ٢: ٧١، المغني لابن قدامة ٢: ٢٥٠ - ٢٥١.

(١١٦٦) المبسوط للسرخسي ٢: ٧٠، بدائع الصنائع ٢: ١٤٨، الهداية للمرغيناني ١: ٩٦، وفي البدائع: أنَّ ما نسب لأبي يوسف هو إحدى الروايتين عنه.

(١١٦٧) الحاوي الكبير ٢: ٤٥٩، المغني لابن قدامة ٢: ٢٥١.

(١١٦٨) سورة النساء: الآية ١٠٢.

(١١٦٩) الاستذكار ٧: ٨٠، المبسوط للسرخسي ٢: ٧٠.

(١١٧٠) صحيح البخاري ٢: ٥٢، الاستذكار ٧: ٨٢.

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الإفتاء

(١١٧١) صحيح البخاري ٢: ٥٢، أبواب صلاة الخوف، باب الصلاة عند مناهضة الحصون ولقاء العدو، الحديث ٦٨، صحيح مسلم ١: ٤٣٨، كتاب المساجد، باب الدليل لمن قال إن الصلاة الوسطى هي صلاة العصر، الحديث ٦١٣/٢٠٩.

(١١٧٢) شرح صحيح البخاري لابن بطّال ٢: ٥٣٦، الاستذكار ٧: ٨٢، المغني لابن قدامة ٢: ٢٥١.

(١١٧٣) الصفة الأولى.

(١١٧٤) ذات الرقاع: موضع على ثلاثة أميال من المدينة، وهو سفح جبل عند بئر أرما، وقيل: موضع بنجد وهو أرض غطفان. (معجم البلدان ١: ٢٩٨ و٣: ٥٦).

(١١٧٥) الموطّأ ١: ١٨٣، كتاب الخوف، باب صلاة الخوف، الحديث ١، صحيح مسلم ١: ٥٧٥ - ٥٧٦، كتاب صلاة المسافرين، باب صلاة الخوف، الحديث ٨٤٢/٣١٠.

(١١٧٦) الأم ١: ٣٦٠، ٣٦١، الحاوي الكبير ٢: ٤٦٠.

(١١٧٧) الصفة الثانية.

(١١٧٨) وهو الحديث السابق.

(١١٧٩) الموطّأ ١: ١٨٣ - ١٨٤، كتاب صلاة الخوف، باب صلاة الخوف، الحديث ٢.

(١١٨٠) الموطّأ ٢: ١٨٥، المدوَّنة الكبرى ١: ١٦٠ - ١٦١، الرسالة الفقهية: ١٤٣.

(١١٨١) شرح صحيح البخاري لابن بطّال ٢: ٥٣٢ - ٥٣٣، الاستذكار ٧: ٦٩.

(١١٨٢) لعل الصواب: لا يسلّم، كما يظهر من سابقه.

(١١٨٣) سنن أبي داود ٢: ١٦، كتاب الصلاة، باب من قال: يصلّي بكلّ طائفة ركعة ثم يسلّم...، الحديث ١٢٤٤، ١٢٤٥.

(١١٨٤) مختصر اختلاف العلماء ١: ٣٦٦، أحكام القرآن للجصّاص ٢: ٢٥٧.

(١١٨٥) عُسفان ـ بالضم ـ: قرية على اثني عشر فرسخًا من مكة. (معجم البلدان ٤: ١٢١).

(١١٨٦) وهي قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُوا۟ مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ سورة النساء: الآية ١٠١.

(١١٨٧) سنن أبي داود ٢: ١١ - ١٢، كتاب الصلاة، باب صلاة الخوف، الحديث ١٢٣٦، سنن النسائي ٣: ١٧٧ - ١٧٨، كتاب صلاة الخوف.

(١١٨٨) سنن أبي داود ٢: ١٢.

(١١٨٩) الحاوي الكبير ٢: ٤٧٣، الاستذكار ٧: ٧٦، المهذّب للشيرازي ١: ٣٥٠، البيان للعمراني ٢: ٤٩٩، وفيها جميعًا اشتراط كون العدو في جهة القبلة، بل زيد في ما عدا الاستذكار شرطان آخران في ذلك وهما: أكثرية المسلمين، وعدم وجود الساتر بينهم وبين العدو.

(١١٩٠) صحيح مسلم ١: ٥٧٤ - ٥٧٥، كتاب صلاة المسافرين، باب صلاة الخوف، الحديث ٨٤٠/٣٠٧.

(١١٩١) سنن أبي داود ٢: ١٦ - ١٧، كتاب الصلاة، باب من قال: يصلّي بكلّ طائفة ركعةً ولا يقضون، الحديث ١٢٤٦، سنن النسائي ٣: ١٦٧ - ١٦٨، كتاب صلاة الخوف.

(١١٩٢) صحيح مسلم ١: ٤٧٩، كتاب صلاة المسافرين، باب صلاة المسافرين وقصرها، الحديث ٦٨٧/٥، سنن أبي داود ٢: ١٧، كتاب الصلاة، باب من قال: يصلّي بكلّ طائفة ركعةً ولا يقضون، الحديث ١٢٤٧.

(١١٩٣) الاستذكار ٧: ٧٦، فتح المالك ٣: ٣٥٨، وفيهما: أنَّ ما نسبه المصنّف للثوري هو أحد الأوجه الثلاثة التي خيّر الثوري بينها.

(١١٩٤) صحيح مسلم ١: ٥٧٦، كتاب صلاة المسافرين، باب صلاة الخوف، الحديث ٨٤٣/٣١٢.

(١١٩٥) الاستذكار ٧: ٧٧.

(١١٩٦) المصدر السابق.

(١١٩٧) تقدَّم تخريجه في الحديث السابق.

(١١٩٨) الموطّأ ١: ١٨٤، كتاب صلاة الخوف، باب صلاة الخوف، الحديث ٣: صحيح البخاري ٦: ٦٦، كتاب التفسير، سورة البقرة، باب قوله ﷻ: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾، الحديث ٥٨، وفيهما نسبة الحديث لابن عمر، إلَّا أنَّه قال مالك: قال نافع: لا أرى عبدالله بن عمر حدّثه إلَّا عن رسول الله ﷺ، وقريب من هذا الحديث خرّجه البخاري عن النبي ﷺ. (صحيح البخاري ٢: ٥٠ - ٥١، أبواب صلاة الخوف، الحديث ٦٥، وفي باب صلاة الخوف رجالًا وركبانًا...، الحديث ٦٦).

(١١٩٩) شرح صحيح البخاري لابن بطّال ٢: ٥٣١، الاستذكار ٧: ٧٥.

(١٢٠٠) الاستذكار ٧: ٧٨ - ٧٩.

(١٢٠١) الأم ١: ٣٧٤ - ٣٧٥، الاستذكار ٧: ٨١، المغني لابن قدامة ٢: ٢٦٨.

(١٢٠٢) مختصر القدوري: ٤٦، الفقه النافع ١: ٣٠٥، الهداية للمرغيناني ١: ٩٦، إلَّا أنَّ الموجود فيها هو جواز صلاة الخوف إلى غير القبلة مع عدم القدرة على التوجّه إليها عند اشتداد الخوف، ولعلّ المصنف أخذ النسبة من الاستذكار ٧: ٨١.

(١٢٠٣) معالم السنن ١: ٢٣٥، الاستذكار ٧: ٧٥.

(١٢٠٤) معالم السنن ١: ٢٣٣، شرح صحيح البخاري لابن بطّال ٢: ٥٣٥.

(١٢٠٥) الأم ١/١٦٦، الإجماع لابن المنذر: ٩٥، التفريع ١/٢٦٤، بدائع الصنائع ١/٥٠٣ـ ٥٠٤، المغني لابن قدامة ١/٨١٣ - ٨١٧.

(١٢٠٦) الأم ١/١٦٥، تحفة الفقهاء ١/١٨٩.

(١٢٠٧) حكاه ابن قدامة عن مالك والباجي عن محمد بن مسلمة. (المنتقى للباجي ١/٢٤١، المغني ١/٨١٣).

(١٢٠٨) قال الغماري: بل فيه حديث عمران بن حصين أنَّ رسول الله ﷺ قال له: «**صلِّ قائمًا، فإن لم تستطع فقاعدًا، فإن لم تستطع فعلى جنب**». (صحيح البخاري ٢: ١١٢، أبواب تقصير الصلاة، باب إذا لم يُطق قاعدًا صلَّى على جنب، الحديث ١٤٧، الهداية في تخريج أحاديث البداية ٤: ٣٣ - ٣٤).

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية مكتب الافتاء

(١٢٠٩) مختصر اختلاف العلماء ١: ٢٥٦، الاستذكار ٥: ٤١٤، ذهب إليه مالك والثوري والليث.

(١٢١٠) المصنَّف لعبدالرزاق ٢: ٤٦٨، فتح المالك ٣: ٦٩.

(١٢١١) الاستذكار ٥: ٤١٣، المهذّب للشيرازي ١: ٣٣٣، المغني لابن قدامة ١: ٨١٥.

(١٢١٢) المدوَّنة الكبرى ١: ٧٧.

(١٢١٣) مختصر اختلاف العلماء ١: ٢٥٦ - ٢٥٧، المبسوط للسرخسي ١: ٣٧٦.

(١٢١٤) الإقناع لابن المنذر: ٨٢، وفيه: أنَّه يصلّي على جنبه.

(١٢١٥) الإجماع لابن المنذر: ٨٥، الإفصاح ١: ١٣، الإقناع لابن القطّان ١: ٧٠، ٩٧.

(١٢١٦) مراتب الإجماع: ٢٦، الاستذكار ٧: ٢١٥، الإقناع لابن القطّان ١: ١٢٣ - ١٢٤.

(١٢١٧) عيون المجالس ١: ٣٢٢، بدائع الصنائع ٢: ٩٢، البيان للعمراني ٢: ٢٩٧، المغني لابن قدامة ١: ٦٩٦.

(١٢١٨) قال الزمخشري: رعَف أنْفه: سبق دمه، والرُعاف: الدم السابق. وقال ابن منظور: والرُعاف: دم يسبق من الأنف. (أساس البلاغة: ١٦٧، لسان العرب ٩: ١٢٣، مادة «رعف»).

(١٢١٩) عيون المجالس ١: ٣٢٢، الاستذكار ٢: ٩٠ - ٩٢، البيان للعمراني ٢: ٢٩٧، مختصر اختلاف العلماء ١: ٢٦٦، ٢٦٧، التفريع ١: ٢٦٥، القبس لابن العربي ١: ١٣٨.

(١٢٢٠) البيان للعمراني ٢: ٢٩٧ - ٢٩٨، المهذّب للشيرازي ١: ٢٨٨.

(١٢٢١) بدائع الصنائع ٢: ٩٢، مختصر اختلاف العلماء ١: ٢٦٦.

(١٢٢٢) قال الغماري: «وليس الأمر كما قال، فقد ورد عن النبي ﷺ في ذلك أثر، أخرجه ابن ماجه والدارقطني من رواية إسماعيل بن عيّاش عن ابن جُريج عن ابن أبي ملكية عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: **من أصابه قيء أو رعاف أو قلس أو مذي، فلينصرف فليتوضأ، ثم ليبن على صلاته، وهو في ذلك لا يتكلّم**». (سنن الدارقطني ١: ١٥٤، كتاب الطهارة، باب الوضوء من الخارج من البدن...، الحديث ١٥، الهداية إلى تخريج أحاديث البداية ٤: ٤٠).

(١٢٢٣) الموطّأ ١: ٣٨، كتاب الطهارة، باب ما جاء في الرعاف، الحديث ٤٦، المصنّف لعبدالرزاق ٢: ٣٤٠، كتاب الصلاة، باب الرجل يحدث ثم يرجع قبل أن يتكلّم، الحديث ٣٦١٠، ومضمون الحديث فيهما واحد فقد جاء في الأول: «عن نافع أنَّ عبدالله بن عمر كان إذا رَعَفَ انصرف فتوضّأ ثمّ رجع فبنى ولم يتكلّم». وقريب ما في المتن مروي عن ابن عباس، انظر: الموطّأ، الحديث ٣٧.

(١٢٢٤) القبس لابن العربي ١: ١٣٨، ١٣٩.

(١٢٢٥) التفريع ١: ٢٦٥، الاستذكار ٢: ٩٠.

(١٢٢٦) قال الماردينـي في الجوهر النقـي ١: ١٤٣ «وممّا يدلّ علـى أنَّ الرعاف حدث، أنَّ ابن جريج وابـن المبـارك وعمر بن علي المقدمـي والفضل بن موسـى رووه عن هشـام بن عروة عن أبيه عن عائشة: أنَّ رسـول الله ﷺ قال: **إذا أحدث أحدكم فليضع يده على أنفه ثم لينصرف**».

(١٢٢٧) المدوَّنة الكبرى ١: ١١٤، بدائع الصنائـع ٢: ١٤٢، المحلَّى بالآثار ٤: ١٢، المهذّب للشيرازي ١: ٢٣٣، ٢٣٤، المغني لابن قدامة ٢: ٨١.

(١٢٢٨) بدائع الصنائع ٢: ١٤٢، المحلَّى بالآثـار ٤: ٨-١١، المغني لابن قدامة ٢: ٨١، وقال به أهل الظاهر وأحمد في أحد قوليه، وقوله الآخر: لا يقطع الصلاة إلَّا الكلب الأسود البهيم.

(١٢٢٩) صحيح مسلم ١: ٣٦٥، كتاب الصلاة، باب قدر ما يستر المصلّي، الحديث ٥١٠/٢٦٥.

(١٢٣٠) صحيح البخـاري ١: ١٧٢، كتاب الصلاة، باب الصلاة علـى الفراش، الحديث ٤٩، صحيح مسـلم ١: ٣٦٦، كتاب الصلاة، باب الاعتراض بين يدي المصلّي، الحديث ٥١٢/٢٦٩.

(١٢٣١) هو أبيّ بن كعب بن قيس بن عبيدة بن يزيد؛ أبو المنذر المدني، سـيد القرّاء، كتب الوحي وشهد بدرًا وما بعدها، توفّي سنة ٢٠ أو ٣٢هـ. (الثقات ٣: ٥، أسماء الصحابة والرواة: ٢٥).

(١٢٣٢) الموطّأ ١: ١٥٦، كتاب قصر الصلاة في السـفر، باب الرخصـة في المرور بين يدي المصلّي، الحديث ٤٠.

(١٢٣٣) مراتب الإجماع: ٣٠، الاستذكار ٦: ١٦٢ - ١٦٣، الإقناع لابن القطّان ١: ١٤٢، ١٤٣.

(١٢٣٤) صحيح البخاري ٢: ٢٤، أبواب صفة الصلاة، باب وضوء الصبيان، الحديث ٢٤٢.

(١٢٣٥) الاستذكار ٦: ١٦٢، المنتقى للباجي ١: ٢٧٦ - ٢٧٧.

(١٢٣٦) لعلّه إشارة لما رواه أبو جهيم الأنصاري، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لو يعلم المارّ بين يدي المصلّي ماذا عليه من الإثم لكان يقف أربعين خيرًا له من أن يمرّ بين يديه**». انظر: صحيح البخاري ١: ٢١٦، كتاب الصلاة، باب ١ في المارّ بين يدي المصلّي، الحديث ١٩٥، المغني لابن قدامة ٢: ٧٦.

(١٢٣٧) صحيح البخاري ١: ٢١٦، كتاب الصلاة، باب يُردُّ المصلي من مرَّ بين يديه، الحديث ١٥٨.

(١٢٣٨) المغني لابن قدامة ٢: ٧٦ - ٧٧.

(١٢٣٩) مختصر اختلاف العلماء ١: ٣٠١، شرح صحيح البخاري لابن بطّال ٣: ٢٠٤ - ٢٠٥، المغني لابن قدامة ١: ٧٤١.

(١٢٤٠) المدوَّنة الكبرى ١: ١٠٤ - ١٠٥، شرح صحيح البخاري لابن بطّال ٣: ٢٠٥، المغني لابن قدامة ١: ٧٤١.

(١٢٤١) مختصر اختلاف العلماء ١: ٣٠١، تحفة الفقهاء ١: ١٤٥، بدائع الصنائع ٢: ٧٦، ١٢٧، ذهب إليه أبو حنيفة.

(١٢٤٢) تحفة الفقهاء ١: ١٤٥، المدوَّنة الكبرى ١: ١٠٤ - ١٠٥، المغني لابن قدامة ١: ٧٤١.

(١٢٤٣) الإجماع لابن المنذر: ٩٣، الإقناع لابن القطّان ١: ١٤٠.

(١٢٤٤) المدوَّنة الكبرى ١: ١٠٠، المبسوط للسرخسي ١: ١٩٨، التهذيب للبغوي ٢: ١٦٠، المغني لابن قدامة ١: ٧٤١.

(١٢٤٥) المغني لابن قدامة ١: ٦٩١، المنتقى للباجي ١: ٢٨٢، الاستذكار ٦: ٢٠٥ - ٢٠٨، مختصر اختلاف العلماء ١: ٣٠١.

(١٢٤٦) سنن النسائي ٢: ١١٠ - ١١١، كتاب الإمامة، باب العذر في ترك الجماعة.

(١٢٤٧) سنن أبي داود ١: ٢٢، كتاب الطهارة، باب أيصلي الرجل وهو حاقن، حديث ٨٩.

(١٢٤٨) عن زيد بن أسلم أن عمر بن الخطاب ﷺ قال: (لا يصلين أحدكم وهو ضام بين وركيه). الموطأ ١/١٦٠.

(١٢٤٩) المغني لابن قدامة ١/٦٩١، المنتقي للباجي ١/٢٨٢، الاستذكار ٦/٢٠٤-٢٠٨.

(١٢٥٠) المدونة الكبرى ١/٣٤ المغني لابن قدامة ١/٦٩١، المنتقي للباجي ١/٢٨٢.

(١٢٥١) المدونة الكبرى ١/٣٤، ٣٥، الاستذكار ٦/٢٠٥.

(١٢٥٢) سنن أبي داود ١: ٢٢، كتاب الطهارة، باب أيصلي الرجل وهو حاقن؟ الحديث ٦١٨، ٦١٩، الاستذكار ٦/٢٠٦-٢٠٧.

(١٢٥٣) الاستذكار ٦/٢٠٦، التمهيد ٢٢/٢٩٤.

(١٢٥٤) المغني لابن قدامة ١: ٧٤٧، حلية العلماء ٢/١٥٦، الاستذكار ٦/٢٩٤.

(١٢٥٥) المدونة الكبرى ١/١٠٠، المحلّى بالآثار ٤/٤٦، حلية العلماء ٢/١٥٥، الاستذكار ٦/٢٩٤.

(١٢٥٦) كتاب الحجة على أهل المدينة ١/١٤٦، بدائع الصنائع ٢/١٣٥، مختصر اختلاف العلماء ١/٢٥٠.

(١٢٥٧) السنن الكبرى ٣/٢٢٣، باب من قال يرد السلام وتشميث العاطس، وحكاه عن ابن المسيب.

(١٢٥٨) كتاب الحجة على أهل المدينة ١: ١٤٧، مختصر اختلاف العلماء ١: ٢٥٠، الاستذكار ٦: ٢٤٤.

(١٢٥٩) سورة النساء: الآية ٨٦.

(١٢٦٠) المتقدمة في الباب السابع: في معرفة التروك، من الجملة الثانية.

(١٢٦١) المتقدمة في الباب الثالث: صلاة الجمعة، المسألة الثالثة.

(١٢٦٢) سنن أبي داود ١: ٢٤٣، باب ردّ السلام في الصلاة، الحديث ٩٢٥.

(١٢٦٣) حكاه عنه النووي في المجموع ٤: ١٠٥.

الفهارس التفصيلية (*)

- أولًا : فهرس الآيات القرآنية
- ثانيًا : فهرس الأحاديث النبوية
- ثالثًا : فهرس الأعـلام
- رابعًا : فهرس الكتــب
- خامسًا : فهرس المذاهب والفرق
- سادسًا : فهرس المسائل الإباضية
- سابعًا : فهرس متن بداية المجتهد

(*) نظمت الفهارس: د. منى أحمد أبو زيد.

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الإفتاء

أولًا : فهرس الآيات القرآنية

الآيـــــة	رقمها	رقم الصفحة
٢ ـ سورة البقرة		
﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾	١١٥	٢٩٢
﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾	١٤٩	٢٩٠، ٢٩٢
﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟﴾	١٦٠	٢٥
﴿ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾	١٨٧	٥٢
﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ ۖ قُلْ هُوَ أَذًى﴾	٢٢٢	١٢٩، ١٤٩
﴿فَٱعْتَزِلُوا۟ ٱلنِّسَآءَ فِى ٱلْمَحِيضِ﴾	٢٢٢	١٥٠
﴿قُلْ هُوَ أَذًى فَٱعْتَزِلُوا۟ ٱلنِّسَآءَ فِى ٱلْمَحِيضِ﴾	٢٢٢	١٥١
﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ﴾	٢٢٢	١٥٣
﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾	٢٢٢	١٥٣
﴿وَقُومُوا۟ لِلَّهِ قَـٰنِتِينَ﴾	٢٣٨	٣٠٥، ٣٦٤
٣ ـ آل عمران		
﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَـٰلِمُونَ﴾	١٢٨	٣٢٨
﴿وَسَارِعُوٓا۟ إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾	١٣٣	٣٦٠
٤ ـ النساء		
﴿وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾	٢٩	١٨٣
﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَـٰرَىٰ﴾	٤٣	١٣٣

الآيـــــة	رقمها	رقم الصفحة
﴿وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّواْ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ﴾	٨٦	٤٢٢
﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُواْ مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾	١٠١	٣٩٢، ٤٠٨
﴿إِنْ خِفْتُمْ أَن يَفْتِنَكُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾	١٠١	٣٩٢، ٣٩٤، ٣٩٦
﴿وَإِذَا كُنتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ ٱلصَّلَوٰةَ﴾	١٠٢	٤٠٩
﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ كَانَتْ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ كِتَٰبًا مَّوْقُوتًا﴾	١٠٣	٢٥٥

٥ ـ المائدة

﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ﴾	٣	٢١٨، ٢٢
﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ﴾	٣	٢١٢
﴿فَكُلُواْ مِمَّآ أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾	٤	٧٨
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾	٦	٣٢، ٣٣، ٣٤، ٨٩، ٩٧، ١٨٥، ١٩٤
﴿فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ﴾	٦	٣٩
﴿وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾	٦	٤١
﴿وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ..﴾	٦	٤٣
﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾	٦	٤٩، ٥١
﴿إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾	٦	٥١
﴿فَلَمْ تَجِدُواْ مَآءً فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا﴾	٦	٦٤، ٨٣، ١٨٠
﴿أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾	٦	٨٤
﴿أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾	٦	٩١، ١٧٩

الآيـــــة	رقمها	رقم الصفحة
﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا۟﴾	٦	١٢٣، ١٢٧، ١٢٩
﴿وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ﴾	٦	١٧٨
﴿فَلَمْ تَجِدُوا۟ مَآءً فَتَيَمَّمُوا۟﴾	٦	١٧٩، ١٨٢
﴿وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ﴾	٦	١٨٢
﴿فَٱمْسَحُوا۟ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم مِّنْهُ﴾	٦	١٨٧، ١٩٠
﴿وَطَعَامُهُۥ مَتَٰعًا لَّكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ﴾	٩٦	٢١٣

٦ ـ الأنعام

﴿فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ﴾	١٤٥	٧٦
﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِى مَآ أُوحِىَ إِلَىَّ مُحَرَّمًا﴾	١٤٥	٢١٨
﴿أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ﴾	١٤٥	٢١٨

٧ ـ الأعراف

﴿يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ خُذُوا۟ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾	٣١	٢٩٥، ٢٩٨، ٢٩٩
﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥ وَأَنصِتُوا۟ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾	٢٠٤	٣٧١، ٣٨٤

٨ ـ الأنفال

﴿وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً لِّيُطَهِّرَكُم بِهِۦ﴾	١١	٦٤

٩ ـ التوبة

﴿إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾	٢٨	٧٦
﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾	١٠٣	٢٢

١٤ ـ إبراهيم

﴿قُل لِّعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُنفِقُوا۟ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾	٣١	٢٤٩

الآيـــــة	رقمها	رقم الصفحة
١٦ ـ النحل		
﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾	٤٤	٦٠، ٣٨٠
﴿لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ﴾	٦٤	٣٨٠
١٧ ـ الإسراء		
﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾	٢٣	٢٢
٢٢ ـ الحج		
﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾	٧٨	٢٩١
٢٣ ـ المؤمنون		
﴿تَنۢبُتُ بِٱلدُّهْنِ﴾	٢٠	٤٤
٢٤ ـ النور		
﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾	٣١	٢٩٧
٣٣ ـ الأحزاب		
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ صَلُّوا۟ عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾	٥٦	٣٢٥
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ قُل لِّأَزْوَٰجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَآءِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾	٥٩	٢٩٧
٤٧ ـ محمد		
﴿وَلَا تُبْطِلُوٓا۟ أَعْمَٰلَكُمْ﴾	٣٣	١٩٦
٥٦ ـ الواقعة		
﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ ۝ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾	١٠، ١١	٣٦٠
﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ﴾	٧٩	٩٨، ١٣٤

الآيـــــة	رقمها	رقم الصفحة

٥٨ ـ المجادلة

﴿فَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾	١٣	٢٤٩

٦٢ ـ الجمعة

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ فَٱسْعَوْاْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ وَذَرُواْ ٱلْبَيْعَ﴾	٩	٣٧٣
﴿فَٱسْعَوْاْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾	٩	٣٨١

٧٣ ـ المزمل

﴿فَٱقْرَءُواْ مَا تَيَسَّرَ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ﴾	٢٠	٣١٩

٧٤ ـ المدثر

﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾	٤	٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢٢٣

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية

٩٨ ـ البينة

﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾	٥	٣٥

ثانيًا: فهرس الأحاديث النبوية

- اجعلوا من صلاتكم في بيوتكم، ولا تتخذوها قبورًا ٣٩٣
- اجلس حتّى تطمئنّ جالسًا ٣٣٥
- أُحِلَّتْ لَنا مَيْتَتَانِ وَدَمَانِ ٢١٧
- أخّروهنَّ حيث أخّرهنَّ الله ٣٥٢
- إذَا أَتَيْتُمْ الغائِطَ فَلاَ تَسْتَقْبِلوا القِبْلَةَ ٢٣٢
- إذا أراد أحدكم الغائط فليبدأ به قبل الصلاة ٤٢١
- إذا أَرَدتَ الصلاة فأسبغِ الوضُوءَ ٣١١
- إذا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ ٣٦، ٦٨، ٨٩ ٢٣١
- إذَا اشتَدّ الحَرُّ فأبردُوا عن الصلاةِ ٢٥٨
- إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتّى تروني ٣٦١
- إذا أمَّن الإمام فأمِّنوا ٣٥٣
- إذا تَوَضّأ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَل في أنفِهِ ماءً ٣٩
- إذا جاءَ أحدُكُم المسجدَ فليركع ركعتين ٣٨٦
- إذا جاءَ أحدكُمُ المسجدَ والإمامُ يخطبُ ٣٨٧
- إذا جلسَ الرجلُ في آخر صلاتهِ ٣٢٧
- إذا جئت فصلِّ مع الناس وإن كنت قد صلّيت ٣٤٧
- إذا دُبغَ الإهابُ فَقَدْ طَهُرَ ٢١٦
- إذا سجد أحدكم فلا يبرك كما يبرك البعير ٣٣٩
- إذا سمعتم المؤذّن فقولوا مثل ما يقول ٢٨٧
- إذا صلّى أحدكم فليجعل تلقاء وجهه شيئًا ٢٩٤
- إذا فرغ أحدكم من التشهّد الأخير فليتعوّذ من أربع ٣٢٥
- إذا قال الإمام: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ ٣٥٣، ٣٥٤
- إذا قرأ الإمام فأنصتوا ٣٧٠
- إذا قَعَدَ بينَ شُعبِها الأربعِ ١٣٠
- إذا قُلتَ لصَاحِبِكَ: أنصِتْ يومَ الجُمُعةِ ٣٨٤

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الإفتاء

- إذا قُمتَ إلى الصلاة فأسبغ الوضوءَ ٣١٨
- إذا كنتما في سفر فأذّنا وأقيما ٢٨٢
- إذا مسَّ أحدُكم ذَكَرهُ فَليَتوضأ ٩٤
- إذا نسيَ أحدُكم الصلاةَ ٢٧٦
- إذا نَعِسَ أحَدُكُمْ في الصلاةِ ٨٩
- إذا وضع أحدكم بين يديه مثل مؤخِّرة الرحل فليصلِّ ٢٩٤
- إذَا وَطَأَ أحَدُكُمْ الأذَى بِنَعْلَيْهِ ٢٢٥
- إذَا وَلَغَ الكَلْبُ في إناءِ أحَدِكُمْ ٧٧
- اركَعْ حتّى تطمئنَّ راكِعًا ٣٣٣
- أسفروا بالصبح ٢٦٥
- اصنعُوا كُلَّ شيء بالحائِضِ، إلَّا النكاحَ ١٥١
- أُعطيت خمسًا لم يعطهنَّ أحد قبلي ٣٠٣
- اغْسِلْنَها بِمَاء وَسِدْر ٧٣
- أقيموا صفوفكم وتراصُّوا ٣٥٤
- ألَّا تَنتَفِعُوا مِنَ المَيتَةِ بإهَاب ولا عَصَب ٢١٦
- ألا وإنّي نُهيتُ أن أقرأ القرآن راكعًا أو ساجدًا ٣٢٢
- أمرت أن أسجد على سبعة أعضاء ٣٣٩، ٣٤٠
- إنَّ أخا صداء أذّن، ٢٨٥
- إنَّ الله قَدْ زَادَكُمْ صلاةً ٢٥١
- إنَّ اللهَ وضعَ عن المسافرِ الصومَ وشطرَ الصلاةِ ٣٩٤، ٣٩٦
- إنَّ الله يحدث من أمره ما يشاء ٣٠٥
- إنّ الماءَ لا يُنَجِّسُهُ شَيءٌ ٦٨
- إن المُؤمِنَ لا يَنجُسُ ١٥٢
- إنَّ بلالًا ينادي بليل ٢٨٣
- إنَّ حَيضَتَكِ لَيستْ فِي يَدِكِ ١٥٢
- إنَّ دَمَ الحيضةِ أسودُ يُعرَفُ ١٤٧
- إنَّ صلاتنا لا يصلح فيها شيء من كلام الناس ٣٠٥
- إنْ كانَ المَاءُ قُلَّتين ٦٩، ٧٧
- أنَّ هذا يومٌ جعلهُ الله عيدًا ٣٧٤
- إنّما الأعمال بالنيّاتِ ٣٥
- إنّمَا الوُضُوءُ عَلَى مَنْ نَامَ مُضطَجِعًا ٩٠
- إنَّمَا بَقاؤُكُمْ فِيما سَلَفَ قَبْلَكُمْ مِنَ الأُمَم ٢٥٧
- إنّما جعل الإمام ليؤتمّ به ٣٥٤، ٣٦٣ ٣٦٥
- إنّما خلعتها لأنَّ جبريل أخبرني أنَّ فيها قذرًا ٢٠٩
- إنّما ذلكَ عِرْقٌ وليسَ بالحَيْضَةِ ١٣٧
- إنّما كان يكفيك أنْ تضربَ بيديكَ ١٨٠، ١٨٧
- إنَّمَا هُوَ عِرقٌ ولَيستْ بالحيضةِ ١٥٨
- إنَّمَا هِيَ رَكْضَةٌ مِنَ الشَّيْطَانِ ١٤٨
- إنّما يَكفِيكِ أن تُحثِي على رأسِكِ المَاءَ ثلاثَ حثياتٍ ١٢٥
- إنّما يكفيكِ أن تُحثي على رَأسِكِ ثلاثَ حثيات ١٢٨

- إنّما يكفيك أنْ تضرب بيدك ثمّ تنفخ فيها ١٨٧
- إنَّه لا يُبَدَّلُ القَولُ لَدَيَّ ٢٥١
- إنَّها لَيْسَتْ بِنَجِس ٧٧
- إنّهُما ليُعَذَّبانِ، وَمَا يُعذَّبانِ في كَبِير، أمَّا أحدُهُما فكانَ لا يَستنزِهُ مِنَ البَوْلِ ٢٠٨
- إنّهما ليعذبان، وما يعذّبان في كبير، أمَّا أحدهما فكان لا يستنزه من بوله ٢٠٩
- إنّي أقول مالي أنازع القرآن؟ ٣٧٠
- تَحْتَ كُلِّ شَعْرَة جَنَابَةٌ فأَنْقُوا البَشَرَةَ وبُلُّوا الشَّعَرَ ١٢٨
- التَّيَمُّمُ ضَرْبَتَانِ: ضَربَةٌ للوَجهِ ١٨٨
- ثَمَرَةٌ طَيِّبَةٌ وماءٌ طَهُورٌ ٨٣
- جُعلت لـيَ الأرضُ مسجدًا وطهورًا ١٨٠، ١٩٢
- جُعِلَتْ ليَ الأرضُ مَسجِدًا وَطَهُورًا ما لَمْ يَجِدِ الماءَ ١٩٥
- الجمعةُ حقٌّ واجبٌ على كلّ مسلم ٣٧٥
- الجمعةُ على مَن سمعَ النداءَ ٣٩٠
- خُذُوا عنّي مناسككُمْ ٣١١
- خمس صلوات في اليوم والليلة ٢٥١
- دَعْهُما، فإنّي أدخَلْتُهُما وَهُما طاهِرَتانِ ٦١
- دَمُ الحَيضِ دَمٌ أسوَدُ يُعرَفُ ١٤٥
- ذا ثـوِّب بالصلاة فلا تأتوها وأنتم تسعون ٣٦٠
- رُفعَ عَنْ أُمَّتِي الخَطَأُ والنَسْيانُ ٥٥، ٣٠٦
- رُفعَ القَلَمُ عَنْ ثَلاث ٣٢
- زادك الله حرصًا ولا تعد ٣٥٩، ٣٦٢
- صدقةٌ تصدّقَ اللهُ بها عليكم، فاقبلوا صدقتهُ ٣٩٤
- الصعِيدُ الطيِّبُ وَضُوءُ المُسلِمِ ٨٣
- صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ ٣٤٤
- صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم ٣٤٥
- الصلاةُ لأوّلِ ميقاتها ٢٥٨، ٢٦٦
- صلُّوا في مرابض الغنم ٣٠٣
- صلُّوا كما رأيتُموني أُصلّي ٣١١
- طُهر يوم الجمعة واجبٌ على كلّ محتلم ٣٨٩
- طَهُورُ الإناءِ إذَا وَلَغَ فِيهِ الهِرُّ ٧٧
- عليكَ بالصعيدِ فإنّه يكفيكَ ١٨١
- العَهدُ الذي بَينَنا وبَينهُم الصلاةُ ٢٥٣
- فإذا صلّيتُمُ العصرَ ٢٦٠
- فإذا كبّر فكبِّروا ٣٦٨
- فإذا وجدتَ الماءَ فأمِسّهُ جلدكَ ١٩٥
- فإنَّ في إحدى جناحَيهِ داءً وفي الأخرى دواءً ٢١٢
- الفخذ عورة ٢٩٧
- فليقاتله، فإنّما هو شيطان ٤١٩

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الإفتاء

- في الخمار والدرع السابغ إذا غيَّبت ظهور قدميها ٢٩٩
- في سائِمَةِ الغَنَمِ الزكاةُ ٢٣
- في غيرِ خوف ولا سفر ولا مطر ٤٠٦
- قَتَلُوهُ قَتَلهُمُ اللهُ ١٨٣
- لا أُحلّ المسجدَ لجُنُب وَلا حائض ١٣٤
- لا تصلّى صلاة في يوم مرّتين ٣٤٨
- لا صلاة إلَّا بفاتحة الكتاب ٣٧٠
- لا صلاة لقائم خلف الصفّ ٣٥٩
- لا صلاةَ لِمنْ لم يقرأ بفاتحة الكتابِ ٣١٩
- لا وُضُوءَ لِمَنْ لم يُسَمِّ اللهَ ٥٥
- لا يَبُولَنَّ أحَدُكُمْ في المَاءِ الدائِمِ ٦٨
- لا يَحِلُّ دَمُ امرِئ مُسلِمٍ إلَّا بإحدَى ثَلاث ٢٥٣
- لا يَخرُجُ وقتُ صلاة حتى يدخُلَ وقتُ أُخرى ٢٥٧
- لا يصلّي أحدكم بحضرة الطعام، ولا وهو يدافعه الأخبثان ٤٢١
- لا يفتح على الإمام ٣٥٥
- لا يفوتُ وقتُ صلاة ٢٦٨
- لا يَقْبَلُ اللهُ صَلاةً بِغَيْرِ طَهُور ٣٢، ٩٧
- لا يَقْبَلُ اللهُ صَلاة مَنْ أحدَثَ حتى يَتَوَضّأ ٣٢
- لا يَقْبَلُ اللهُ صَلاةَ مَن أحْدَثَ حتّى يَتَوَضّأ ٨٤
- لا يمسّ القرآن إلَّا طاهر ٩٨
- لا يؤذّن إلَّا متوضّئ ٢٨٦
- لا يؤمّنّ أحد بعدي قاعدًا ٣٦٦
- لا يحل لمؤمن أن يصلّي وهو حاقن جدًّا ٤٢١
- لا يَزنِي الزاني حِينَ يَزني وَهُوَ مُؤمنٌ ٢٥٣
- لا يقبل الله صلاة حائض إلَّا بخمار ٢٩٩
- لا، إنّما ذلك عِرقٌ وليست بالحيضةِ ١٥٧
- لتغتسِل للظهر والعصرِ غُسلا واحدًا ١٥٨
- لتنظُر إلى عددِ الليالي والأيام التي كانت تحيضُهنَّ ١٤٠
- لَهَا ما حَمَلَتْ في بطُونِها ٧٧
- اللّهمّ باعِدْ بيني وبين خطاياي ٣١٣
- لولا أن أشُقَّ على أُمّتي لأخّرتُ العشاء إلى نصف الليل ٢٦٤
- لولا أن أشُقَّ على أُمّتي لأخَّرتُ هذه الصلاة ٢٦٣
- ليس بَينَ العَبدِ وَبينَ الكُفرِ ٢٥٣
- لينتهينّ أقوامٌ عن وَدْعِهِمُ الجمعات ٣٧٣
- ما قَصُرَتِ الصلاةُ وما نَسيتُ ٣٠٦
- ما قُطِعَ مِنَ البهيمةِ وهيَ حيّةٌ فهوَ ميتةٌ ٢١٥
- مِفتاحُ الصلاةِ الطهُورُ ٣١٢

- مَن أدركَ ركعةً من الصبح ٢٦٦، ٢٦٨
- مَن أدركَ ركعةً من العصرِ ٢٦٠، ٢٧١، ٢٧٦
- مَن أدركَ سجدةً من العصرِ ٢٧١
- مَنْ تَوَضَّأ فليَستنثِر ٢٠٧
- مَن راحَ في الساعةِ الأولى فكأنّما قرَّب بدنةً ٣٩٠
- مَنْ صلّى صلاةً لم يقرأ فيها بأُمِّ القرآن ٣١٩، ٣٢٠
- من غسّل ميتًا فليغتسل ٩٦
- من كان له إمام فقراءته له قراءة ٣٧٠
- نعم إذا رأتِ الماءَ ١٢٩
- نهاني جبريلُ أن أقرأ القرآن راكعًا وساجدًا ٣٢١
- هذه القبلة ٢٩٣
- هَلّا انتفعتم بجلدها؟ ٢١٦
- هُوَ الطهورُ ماؤهُ الحِلُّ مَيْتَتُهُ ٦٤، ٢١٣
- وإذا صلّى قاعدًا فصلّوا قعودًا ٣٦٥
- واقرأ ما تيسر معك ٣٧١
- والذي نفسي بيده! لقد هممت أن آمر بحطب فيحطب ٣٤٤
- وأَن تمسح بيديك إلى المرفقين ١٨٧
- وتحليلها التسليم ٣٢٦
- الوِتْرُ حَقٌّ، فَمَنْ لم يُوتِرْ ٢٥١
- وَتَوَضَّئِي لكُلِّ صلاة ١٥٧
- وَقتُ الظهرِ ما لم يحضُر وقتُ العصرِ ٢٦٠
- ولو تركتم سنّة نبيّكم لضللتم ٣٤٥
- يا صاحبَ الحَوْضِ لا تُخْبِرْنا ٧٧
- يُطَهِّرُهُ ما بَعْدَهُ ٢٢٥
- يُغْسَلُ بَوْلُ الجارِيَةِ ٢٢٩
- يَغْسِلُ ذَكَرَهُ وَيَتَوَضَّأ ٢٢٤
- يقطع الصلاة المرأة والحمار والكلب الأسود ٤١٨
- يؤمّ القوم أقرأهم لكتاب الله ٣٤٩، ٣٥١

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الإفتاء

ثالثًا : فهرس الأعلام

أ

- إبراهيم النخعي: ٣٨٤
- ابن أبي ليلى: ٣٨، ٦٣، ٢٧٩
- ابن إسحاق: ١٥٩
- ابن السكن: ٩٤
- ابن العسال: ١٠
- ابن القاسم: ٩، ٦١، ٧٥، ٧٦، ٧٨، ٢٦٥، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٥٣، ٣٦٥، ٣٦٧، ٣٨١، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٢١
- ابن القصر: ٩، ١٥
- ابن الماجشون: ٤٦، ٣٨١
- ابن المبارك: ٢٥٢
- ابن المغلس: ٢٨٢
- ابن المفوّز: ٩٨
- ابن المنذر النيسابوري: ١٠
- ابن المنذر: ٢٨٩، ٤١٥
- ابن أم مكتوم: ٢٨٣
- ابن بحينة: ٣٣٥
- ابن حبيب: ٤٦، ١٤٥، ٣٧٧
- ابن حجر: ٣٣٩
- ابن خلدون: ٩
- ابن رشد (الجد): ١٧
- ابن رشد: ٨، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩
- ابن زرقون: ١٦، ١٧
- ابن سنان: انظر: عبد الله بن سنان
- ابن سيرين: ٦٥، ٧٧، ٧٨، ٢٧٩
- ابن شعبان: ٧٣، ١٨٥
- ابن شهاب: ٢٧٤
- ابن عباس: ٥٧، ٨٣، ٨٩، ٩٩، ١٥٥، ١٦١، ١٨٨، ٢١٦، ٢٥٦، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٤، ٢٩٢، ٢٩٣، ٣٠٤، ٣١٥، ٣١٧، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٥٦، ٣٥٨، ٣٩٦، ٤٠٠، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤١١، ٤١٩
- ابن عبد البر: ١٥، ١٧
- ابن عبد الحكم: ٤١
- ابن عكيم: ٢١٦
- ابن عمر: انظر: عبد الله بن عمر
- ابن كنانة: ٢٨٨

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الإفتاء

- ابن لبابة: ٢٦١
- ابن مسعود: ٨٣، ١٧٨، ٣٠٥، ٣٤٥، ٣٥٥، ٣٥٧، ٣٦٠، ٣٦٢، ٣٩٦، ٤٠٣، ٤١٤
- ابن مغفل: ٣١٥
- ابن نافع: ٥٧
- ابن هبيرة: ٩
- ابن وهب: ٣٨٤
- الأبهري: ٣٥١
- أبو إسحاق: ٢٥٨
- أبو الحسن العامري: ١١
- أبو السمح: ٢٢٩
- أبو الشعثاء: ٨٢
- أبو العالية: ٩٦
- أبو العباس بن علي بن هارون: ١٦
- أبو المعالي: ٤٠٧
- أبو الوليد بن رشد: ١٦
- أبو أيوب الأنصاري: ٢٣٢، ٢٣٣
- أبو بكر بن أبي قحافة: ٣١٥، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٧٧
- أبو بكر بن المنذر: ٤٢٢
- أبو بكر بن عبد الرحمٰن: ٢٩٧
- أبو بكر: انظر: أبو بكر بن أبي قحافة
- أبو بكرة: ٣٥٩، ٣٦٢، ٤١١
- أبو ثور: ٣٥، ٣٨، ٤٧، ٧٤، ١٢٦، ٢٥٦، ٢٥٩، ٢٦١، ٢٦٥، ٣١٤، ٣٣٠، ٣٤٦، ٣٥٢، ٣٦٥، ٣٩٧
- أبو جهيم: ١٠١
- أبو حامد: ٣١٦
- أبو حميد الساعدي: ٣٣٤، ٣٣٧، ٣٣٨
- أبو حنيفة: ٩، ١٥، ٣٥، ٣٨، ٣٩، ٤١، ٤٣، ٤٧، ٤٨، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦٢، ٦٣، ٦٧، ٦٩، ٧٢، ٧٣، ٧٨، ٨٠، ٨٢، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٩٠، ٩١، ٩٣، ٩٥، ٩٨، ١٠٠، ١٢٦، ١٢٧، ١٣٧، ١٣٨، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٧، ١٥٠، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٨، ١٨٢، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٦، ١٩٧، ٢٠٨، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٩، ٢٦١، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٧، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧٣، ٢٧٥، ٢٧٨، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٩، ٢٩١، ٢٩٥، ٢٩٧، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٨، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٣٠، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٤٠، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٤، ٣٥٧، ٣٦١، ٣٦٣، ٣٦٥، ٣٦٧، ٣٦٨،

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الإفتاء

٣٧٠، ٣٧٢، ٣٧٧، ٣٧٩، ٣٨٣، ٣٨٨، ٣٩٣، ٣٩٥، ٣٩٧، ٣٩٩، ٤٠٢، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤١٠، ٤١٢

- أبو داود: ٦٠، ٦٨، ٦٩، ٨١، ٩٤، ٩٥، ١٣١، ١٤٧، ١٥١، ١٥٧، ١٥٨، ٢٢٥، ٢٢٩، ٢٨٣، ٢٩٤، ٣٥١، ٣٥٥، ٣٥٩، ٣٩٠، ٤١٠، ٤١١
- أبو ذر: ٣٦٠، ٤١٨
- أبو رافع: ٨٣
- أبو سعيد الخدري: ٦٨، ٦٩، ٧٠، ١٩٥، ٢٦٤، ٢٨٧، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٨٩
- أبو سعيد الكدمي: ٨، ١٠
- أبو عباس الزرقي: ٤١٠
- أبو عبدالله الصنابحي: ٢٧٣
- أبو عبيد: ٣٨، ٥٢، ٣١٤، ٣٣٠
- أبو عبيدة بن عبدالله بن مسعود: ٤١٠
- أبو عمر بن عبدالبر: ١٦، ٤٧، ٦٠، ٨٧، ٩٢، ٢٨٥، ٣١٢، ٣١٥، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٤٠، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٩٩، ٤١٢، ٤٢١
- أبو عمر: ٩٤، ٢٧٩، ٢٨١، ٣٢٤، ٣٥٧
- أبو قتادة: ٧٧، ٧٨، ٢٦٤، ٣٢٠، ٣٦١
- أبو قدامة: ٢٧٩
- أبو قلابة: ٣٩٤
- أبو ليلى: ٨٨، ٢٨٩
- أبو محذورة: ٢٧٩، ٢٨٠
- أبو محمد بن حزم: ١٦، ١٧، ٦١، ٦٩، ٨١، ١٤٥، ١٤٧، ١٥٢، ١٥٨، ١٩٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٥٧، ٢٨٢، ٣٦٦
- أبو محمد عبدالله بن بركة: ٨
- أبو مصعب: ٣٦٦
- أبو موسى: ١٨٠، ٤١١
- أبو نجيح المكي: ٣٩٥
- أبو هريرة: ٣٩، ٤٢، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧٧، ٧٩، ٨٩، ٩٤، ١٣٠، ١٣١، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٤، ٢٧٤، ٢٨٦، ٢٩٤، ٣٠٦، ٣١١، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٨، ٣٣٠، ٣٣٥، ٣٣٩، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٥٣، ٣٦٠، ٣٧٠، ٣٨٤، ٣٨٧، ٤٢١
- أبو وائل بن حجر: ٢٨٥، ٢٨٦
- أبو يوسف: ٩، ٥٨، ٧٤، ٨٥، ١٤٢، ١٤٤، ٢٥٦، ٣١٣، ٤٠٨، ٤١٠
- أُبيّ بن عمارة: ٦٠، ٦١
- أُبيّ بن كعب: ١٣١، ٣٢٩
- أُبيّ: ٤١٩
- أحمد بن حنبل: ١٥، ٣٥٦، ٣٦، ٤٦، ٥٢، ٦٢، ٨٠، ٨٥، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ١٢٦، ١٤٣، ١٥٥، ١٦١، ١٩٢، ١٩٦، ٢٢٢، ٢٣٠، ٢٥٢، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٥، ٢٨٠، ٢٨٨، ٢٩٤، ٢٩٧، ٣١٢، ٣١٤، ٣٢١، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٣٠، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٩، ٣٦٥، ٣٧٠، ٣٧٥، ٣٧٨، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٩٥، ٣٩٧، ٣٩٩

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الإفتاء

- أحمد صديق العماري: ١٨
- أسامة بن زيد: ٢٩٣
- إسحاق بن راهويه: ٢٥٢
- إسحاق: ٦٢، ٩٥، ١٥٨، ٢٥٢، ٢٨٩، ٣٢٩، ٣٦٥
- أسماء بنت عميس: ١٥٨، ١٦٠
- الأسود: ٣٥٧
- أشهب: ٥٨، ٤٠٥، ٤١٢
- أطفيش (العلامة): ٩
- أم حبيبة: ٩٤، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠
- أم سلمة: ١٢٥، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٤٠، ١٤٧، ١٥١، ٢٢٥، ٢٢٩، ٣١٦
- أم عطية: ١٧٣، ١٤٥
- أم ورقة: ٣٥٢
- أنس بن مالك: ٦٨، ٧٠، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٦٤، ٢٨٠، ٢٨٨، ٢٩٧، ٣١٥، ٣٥٤، ٣٥٧، ٣٥٩، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٧٦، ٣٩٥، ٣٩٨، ٤٠٢، ٤٠٤، ٤٠٥
- أنس: انظر: أنس بن مالك
- الأوزاعي: ١٤٠، ١٥٢، ١٥٥، ١٨٤، ٣٠٦، ٣١٤، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٨٣

ب

- البخاري: ٣٩، ٥٩، ٦٠، ٩٤، ١٣٠، ١٥٧، ١٥٨، ١٨٠، ٢٢٨، ٢٦٤، ٢٨٠، ٢٩٧، ٣٢١، ٣٤١، ٣٥٧، ٣٧٦، ٣٧٧، ٤٠٠، ٤٠٢، ٤١٨
- البراء بن عازب: ٣٣١
- بريدة الأسلمي: ٢٥١، ٢٥٣، ٢٦٢، ٢٦٣
- بسرة: ٩٤
- بشر بن محمد: ٣٤٧، ٣٤٨
- البصري: انظر: الحسن البصري
- بقراط: ١٤٤
- بكر بن سوادة: ٣٢٧
- بلال بن رباح: ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨٣، ٢٩٣، ٣٥٤

ت

- الترمذي: ٥٩، ٦٠، ٦٩، ٨١، ٨٩، ٩٤، ١٤٨، ٢٦٠، ٢٨٦، ٣٠٣

ث

- ثابت بن قيس: ١٥١
- ثعلبة بن أبي مالك القرظي: ٢٧٤
- ثعلبة بن زهدم: ٤١١
- الثميني: ٩
- ثوبان: ٨٧، ٤٢١
- الثوري: ٣٥، ٥٢، ٥٩، ٦٢، ٨٥، ١٢٦، ١٤٣، ٢٦٥، ٢٧٥، ٣١٤، ٣٢١، ٣٤٩، ٣٥٤، ٣٨٣، ٣٩٧، ٤١٠، ٤١١

ج

- جابر الجعفي: ٣٧١

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية مكتب الإفتاء

- جابر بن صخر: ٣٥٧
- جابر بن عبد الله: ٣٥٧
- جاسر عودة: ١٨
- جالينوس: ١٤٤
- جبريل عليه السلام: ٢٠٩، ٢٥٧، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٤٠٣
- جرهد: ٢٩٧
- جرير: ٥٧
- جورج قنواتي: ١١هـ

ح

- حارث بن حذافة: ٢٥١
- حبيب بن أبي ثابت: ٩٢
- حذيفة: ٣٥٥، ٤١١
- الحسن البصري: ١٤٢، ٢٧٩، ٣٠٠، ٣١٨، ٤٠١
- الحسن بن أبي الحسن البصري: ٤٢٢
- الحسن بن حيي: ٦٣، ١٨٤
- الحسن بن علي: ٣٢٩
- الحسن بن عمران: ٣١٢
- الحسن: ٤١١
- حفصة بنت عمر: ٢٣٣
- حكمة بنت جحش: ١٤٨، ١٥٨، ١٦٠
- الحمداني: ١٨

خ

- خالد بن الوليد: ٤١٠
- خباب: ٢٥٨، ٣١٧
- الخليل بن أحمد: ٢٦٣

د

- داود الظاهري: ١٥٠، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٥٩
- داود: ١٥، ٣٥، ٣٦، ٣٨، ٥٢، ٥٨، ٦٢، ٦٣، ٩٣، ١٦، ١٣٣، ١٤٤، ١٩٦، ٢١٦، ٢٢٢، ٢٥٦، ٢٥٩، ٢٦١، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٨٠، ٢٨٢، ٣٣٠، ٣٧٥

ر

- رافد بن خديج: ٢٦٥، ٢٦٦
- الربيع بن معوذ: ٤٦
- ربيعة بن أبي عبد الرحمٰن: ٣٦٧، ٤٠١

ز

- زفر: ١٨٤، ٣٥٤
- الزهري: ١٥٨، ١٨٧
- زهير (راوي الحديث): ٢٥٨
- زيد بن أرقم: ٣٠٥، ٤٢١
- زيد بن أسلم: ٨٩، ١٩٤
- زيد بن ثابت: ٣٦٠، ٣٦٢

س

- سالم بن عبد الله: ٤٠٣

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الإفتاء

- السالمي (الإمام): ٨
- السائب بن يزيد: ٣٧٧
- السرخسي: ١٤٢
- سعيد بن العاصي: ٤١١
- سعيد بن المسيب: ١٦١، ٤٢٢
- سعيد بن جبير: ٣٨٤
- سفيان الثوري: ٥٨، ١٥٠، ٣٣، ٣٩٩
- سفيان: ٥٨
- سلمان: ٢٣١
- سهل بن سعد الساعدي: ٣٧٦
- سهلة بنت سهيل: ١٦٠

ش

- الشاشي: ٩
- شعبة بن الحجاج: ٣١٢
- الشعبي: ٢٩٢، ٣٨٤
- الشقصي: ٨
- شقيق: ١٨٠
- الشماخي: ٨
- الشـــافعي: ١٥، ٣٥، ٣٦، ٣٨، ٣٩، ٤١، ٤٣، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٥٢، ٥٤، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦٢، ٦٣، ٦٧، ٦٩، ٧٢، ٧٣، ٧٥، ٧٨، ٨٠، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٨، ١٠٠، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٣٠، ١٣١، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٧، ١٥٠، ١٥٢، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٨، ١٨٢، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٥، ١٩٦، ٢٠٨، ٢١١، ٢١٢، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢٢٠، ٢٢٢، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٥٠، ٢٥٢، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٥، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩١، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٦، ٣١٨، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٧، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣٢، ٣٣٤، ٣٣٨، ٣٤٠، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٩، ٣٥٢، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٧، ٣٥٩، ٣٦١، ٣٦٥، ٣٦٨، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٨، ٣٨١، ٣٨٣، ٣٩٠، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٥، ٣٩٧، ٣٩٩، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٧، ٤٢٢

ص

- صالح بن خوات: ٤٠٩، ٤١٠
- الصدائي: ٢٨٤، ٢٨٥
- صفوان بن عسال: ٦٠، ٦١، ٨٩

دار الإفتاء للأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الإفتاء

- صلاح الناهي: ١١
- صهيب: ٤٢٢

ض

- الضحاك بن قيس: ٣٨٧

ط

- الطبري: ٩، ٦٢، ٢٢٥، ٣٢١، ٣٣٤، ٣٥٢، ٣٧٧
- الطحاوي: ٩، ٦٠، ٣٥٥
- طلق بن علي: ٩٤

ع

- عابدين السيد: ٨
- عامر بن ربيعة: ٢٩٢
- عائشة: ٩١، ٩٢، ٩٩، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٧، ١٢٩، ١٣١، ١٤٥، ١٤٧، ١٤٩، ١٥١، ١٥٢، ١٥٧، ١٥٨، ١٦٠، ١٦١، ٢٢٢، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٦٦، ٢٧٤، ٢٨٣، ٢٨٩، ٢٩٩، ٣٢٢، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٨٩، ٣٩٢، ٣٩٤، ٣٩٥، ٤١٨، ٤٢١
- عبادة بن الصامت: ٣١٩، ٣٧٠، ٣٧١
- عبدالرحمٰن بن رافع: ٣٢٧
- عبدالرحمٰن بن زياد الإفريقي: ٢٨٥، ٣٢٧
- عبدالسميع أحمد إمام: ٨هـ
- عبدالله بن داود: ٣٢٩
- عبدالله بن زيد: ٤٦، ٢٧٩، ٢٨٥
- عبدالله بن سرجس: ٨١، ٨٢
- عبدالله بن عباس: انظر: ابن عباس
- عبدالله بن عبدالرحمٰن بن أبزي: ٣١٢
- عبدالله بن عبدالله بن عمر: ٣٣٤
- عبدالله بن عمر: ٦٩، ٧٧، ٧٨، ٨٢، ٨٣، ٨٧، ١٨٨، ٢٣٣، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٨٣، ٢٩٣، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٤، ٣٣٩، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٥٥، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٩٦، ٤٠٢، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤١٢، ٤١٧
- عبدالله بن عمرو بن العاص: ٣٢٧
- عبدالله بن محمد السالمي: ٥
- عبدالله بن مسعود: ٨٣، ١٨٠، ٣٢٤، ٣٣١
- عبدالملك: ٢٧١
- عبدالوهاب بن محمد: ١٨
- عبدالوهاب: ١٤٨، ٣٠١
- عتبان بن مالك: ٣٤٥، ٣٤٦
- عثمان بن أبي العاص: ٢٨٥
- عثمان بن طلحة: ٢٩٣
- عثمان بن عفان: ٢٥، ١٣٠، ١٣١، ٣١٥، ٣٧٧، ٣٩٥، ٣٩٦
- عثمان: انظر: عثمان بن عفان
- عروة: ٩٢
- عطاء: ١٨٢، ٣٠٠، ٣٨٤، ٣٩٥

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الإفتاء

- عقبة بن عامر الجهنـي: ٢٧٣، ٣٢١، ٣٢٢
- علقمة: ٣٥٧
- علي بن أبي طالـب: ٥٨، ٦٠، ٦١، ٨٣، ١٠١، ١٣٥، ١٥٦، ١٧٨، ٣١١، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٥٥، ٤١٩
- علي بن محمد السبزواري: ٨
- علي: انظر: علي بن أبي طالب
- عمار: ١٨٠، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠
- عمر بن الخطاب: ٧٧، ٨٧، ٩٠، ٨٩، ١٧٨، ١٨٠، ٢٧٤، ٢٨٠، ٢٨٧، ٣٠٤، ٣١٢، ٣١٧، ٣٢٤، ٣٥٤، ٣٧٧، ٣٩٤، ٣٩٥
- عمر بن عبدالعزيز: ٣١٢، ٣٨٨
- عمر: انظر: عمر بن الخطاب
- عمران بن الحصين: ١٨٠، ٣١١
- عمرو بن حزم: ٩٨
- عمرو بن سلمة: ٣٥٠
- عمرو بن شعيب: ٩٨، ٢٥١
- عمرو بن العاص: ١٨٣

غ

- الغفاري: ٨١

ف

- فاطمة بنت أبي حبيـش: ٨٧، ١٣٩، ١٤٧، ١٤٨، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠

ق

- القاسم بن سلام: ٤٧
- القاسم بن محمد: ٣٣٤، ٤١٠
- القاضي أبو الوليد: ٣٤٠
- القاضـي: ٧٩: ١٣٠، ٢٣٤، ٢٥٧، ٢٨٦، ٣١١، ٣١٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٥٣، ٣١٨
- قتادة: ٤٢٢
- قرة: ٧٨

ك

- كروس ايزناندیز: ١١هـ

ل

- الليث بن سعد: ٣٢٨

م

- مالك بن الحويرث: ٢٨٢، ٢٨٨، ٣٣٨
- مالك: انظر: مالك بن أنس
- محمد بن الحسن: ٢٢٠
- محمد بن الحكم: ٨٥
- محمـد بـن عبدالملـك الأنصاري المراكشي: ١٦
- محمد بن مسلمة: ١٨٧
- محمد العلمي: ١٥
- محمد علي بحر العلوم: ١٨
- محمد كمال الدين إمام: ١٩

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الإفتاء

- محمد: ٩، ٥٨، ٢٥٦
- محمود علي مكي: ١٧
- المرغيناني: ١٤٢
- المزني: ٦٢، ١٢٤
- مسلم: ٤٢، ٤٤، ٤٧، ٥٠، ٥٧، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٨٢، ٩٤، ١٣٠، ١٣١، ١٥٧، ١٨٠، ٢٢٢، ٢٥٨، ٢٦٠، ٢٦٢، ٢٨٠، ٣٢٥، ٣٢٨، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٤، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٦، ٤٠٢، ٤٠٦، ٤٠٩، ٤١١، ٤١٨
- مطرف بن عبد الله بن الشخير: ٣١١
- مطرف: ٦٢
- معاذ بن جبل: ٤٠٣
- معاذ: ٣٠٨، ٣٤٨، ٤٠٤
- معاوية بن الحكم السلمي: ٣٠٥
- معاوية: ٢٨٧
- معبد بن نباتة: ٩٢
- المغيرة بن شعبة: ٥٨
- المغيرة: ٤٤، ٤٧، ٥٨، ٦١، ٦٢
- مكحول: ٣٧٠
- المنصور (السلطان الموحدي): ١٧
- موسى ×: ٢٥١
- ميمونة: ٨١، ٨٢، ٨٩، ١٢٤، ١٥، ١٢٧، ١٥١، ٢٦٦، ٢٩٩، ٣٥٨
- مالك بن أنس: ٩، ١٥، ٣٥، ٣٦، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٣، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٦، ٦٧، ٧٢، ٧٣، ٧٥، ٧٧، ٨٠، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٩٠، ٩١، ٩٣، ٩٤، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٢٤، ١٢٦، ١٢٧، ١٣٠، ١٣١، ١٣٣، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٥٠، ١٥٢، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٨، ١٨٢، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٦، ١٩٧، ٢٠٨، ٢١١، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٧، ٢١٩، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٥، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٣، ٢٥٠، ٢٥٢، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٩، ٣٠٢، ٣٠٤، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٧، ٣١٨، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٧، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤،

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الإفتاء

٣٥٥، ٣٥٧، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣،
٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٧٠،
٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٤، ٣٧٨، ٣٧٩،
٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٣، ٣٨٦، ٣٨٧،
٣٨٨، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩١، ٣٩٣،
٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩،
٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦،
٤٠٧، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢،
٤١٤، ٤١٧، ٤١٩، ٤٢١، ٤٢٢

ن

- النخعي: ١٢٩، ١٦١
- النعمان بن بشير: ٣٨٧، ٣٨٨
- النعمان: ٤٢٢
- نعيم بن عبد الله المُجَمِّر: ٣١٥

هـ

- هشام بن عروة: ٤١١

و

- وائل بن حجر: ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٤، ٣٣٩
- وابصة: ٣٥٩

ي

- يحيى بن معين: ٩٤
- يحيى بن يحيى: ٣٢٨
- يزيد بن رومان: ٤١٠
- يعلى بن أمية: ٣٩٤

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الإفتاء

رابعًا: فهرس الكتب

أ

- اختلاف الفقهاء (الطبري): ٩
- اختلاف الفقهاء (الطحاوي): ٩
- الاستذكار: ١٤٢، ١٣٤
- الإشراف على الفقه الإباضي: ١٠
- الإشراف على مذاهب الأشراف: ٩
- الإشراف: ١٠
- الإعلام بمناقب الإسلام: ١١
- الإيضاح: ٨

ب

- بدائع الصنائع: ١٤٢
- بداية المجتهد ونهاية المقتصد: ٨، ١١، ١٢، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩

ت

- تحفة الفقهاء: ١٤٢
- تذكرة الفقهاء: ٣١، ٣٨، ٥٢، ٥٦، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٧٥، ٧٦، ٩٣، ٩٥، ٩٦، ٩٨، ٢٠٨، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٥، ٢١٩، ٢٢١، ٢٣٠، ٢٥٣، ٢٥٦، ٢٥٩، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٧٣، ٢٧٨، ٢٨٤، ٢٨٦، ٢٩٠، ٢٩٢، ٣٠٠، ٣٠٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣٢٤، ٣٣٦، ٣٥٣، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٦٥، ٣٦٩، ٣٧٩، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٩، ٣٩١٢، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٧، ٣٩٩، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٤، ٤١٣، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠

ج

- الجامع (لابن بركة): ٨
- جامع الخلاف والوفاق بين الإمامية وبين أئمة الحجاز والعراق: ٨
- الجامع المفيد في اسباب اختلاف العلماء عند ابن رشد الحفيد: ١٨
- الجامع المفيد: ٨
- جامع المقاصد: ٤٢٠
- جواهر الكلام: ٣٢، ٣٦، ٣٩، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٥٠، ٥١، ٥٢،

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الإفتاء

٥٤، ٥٥، ٥٦، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٧٠،
٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٨٢، ٨٣، ٨٤،
٨٥، ٨٨، ٩٣، ٩٥، ٩٦، ٩٨، ٩٩،
١٠٠، ١٠١، ١٢٤، ١٢٦، ١٢٧،
١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣٢، ١٣٣،
١٣٤، ١٣٥، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠،
١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١١٦،
١٥٠، ١٥٢، ١٥٥، ١٥٧، ١٨١،
١٨٤، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢،
١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ٢٠٨،
٢١٠، ٢١١، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٧،
٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٤، ٢٣٠، ٢٥٠،
٢٥٣، ٢٥٦، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦١،
٢٦٣، ٢٧٨، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٣،
٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩،
٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤،
٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩،
٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٧،
٣٠٨، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٧، ٣١٨،
٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥،
٣٢٦، ٣٢٨، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢،
٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩،
٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٤، ٣٤٦، ٣٤٩،
٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧،
٣٥٨، ٣٦٠، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤،
٣٦٥، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٤، ٣٧٦،
٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤،
٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧،
٣٩٨، ٤٠٨، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٧،
٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢

ح

- الحدائق الناضرة: ٣٢، ٣٥، ٣٩، ٤٠، ٤٣، ٥١، ٥٤، ٨٣، ١٢٧، ١٤٣، ١٨٧، ١٩٤، ٢٠٨، ٢٣٢، ٢٨٦، ٢٩٥، ٢٩٩، ٣٠١، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٧، ٣١٠، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٧، ٣١٨، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٨، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٤، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٤، ٣٤٦، ٣٤٨، ٣٥٣، ٣٥٦، ٣٥٨، ٣٦٠، ٣٦٥، ٣٧٢، ٣٧٤، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨٣، ٣٨٦، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٨، ٤١٥، ٤١٦
- حلية العلماء في اختلاف الفقهاء: ٩

خ

- الخلاف: ٩

ذ

- الذيل والتكملة: ١٦

ر

- رياض المسائل: ٢٣٢

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الإفتاء

ز

- الزيادات: ١٠

س

- السرائر: ٤٢٠

ش

- شـــرح النيل: ٩، ٣١، ٣٢، ٣٤، ٣٥، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤٣، ٤٤، ٤٦، ٤٧، ٥٠، ٥٢، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٩، ٧٣، ٧٥، ٨٢، ٨٤، ٨٧، ٩٠، ٩٣، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٦، ١٢٨، ١٣٠، ١٣١، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٤٠، ١٤١، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٩، ١٥٠، ١٥٢، ١٥٥، ١٥٦، ٦١، ١٧٨، ١٨١، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٧، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢١١، ٢١٥، ٢١٧، ٢١٨، ٢٢٠، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣١، ٢٥٠، ٢٥٢، ٢٥٦، ٢٥٩، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٥، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٧٠، ٢٧٢، ٢٧٥، ٢٧٨، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٤، ٢٨٧، ٢٨٩، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٣٠٠، ٣٠٢، ٣٠٤، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣١٠، ٣١٢، ٣١٤، ٣١٧، ٣٢١، ٣٢٣، ٣٢٦، ٣٢٩، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٥، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٦، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥٢، ٣٥٦، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦٢، ٣٦٤، ٣٦٧، ٣٦٩، ٣٧١، ٣٧٣، ٣٧٥، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٣، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٥، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠١، ٤٠٤، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١

ص

- الصحاح: ٨١، ١٣٠، ١٥١
- صحيح البخاري: ٣٩
- صحيح مسلم: ٤٢
- الصحيحان: ٤٥، ٤٦، ٤٨، ٣١٣

ض

- الضروري في أصول الفقه: ١٣
- الضروري في علم النحو: ١٣

ع

- عيون الأدلة: ٩

ف

- فقـــه الصـــادق: ٣٥٠، ٣٥٥، ٣٦١، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٧٤، ٣٩٣، ٤٠٨

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الإفتاء

ك

- كشف اللثام: ٣٩، ٤٠، ٤٤، ٤٦، ٥٢، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٦٧، ٧٠، ٧٢، ٨٢، ٨٨، ١٠٠، ١٠١، ١٢٧، ١٢٨، ١٣٠، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٨، ١٣٩، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٥٠، ١٩٤، ٢١٧، ٢٣٠، ٢٩٣، ٣٧٩

ل

- لسان العرب: ٢٦٣

م

- المبسوط: ١٤٢
- مدارك الأحكام: ٦٧، ١٢٩، ٢٠٨، ٢١٠، ٢١٤، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٤، ٢٣٠، ٢٥٠، ٢٥٨، ٢٩٤، ٣٤٨، ٣٥٣، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٨، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٦، ٣٧٨، ٣٨٠، ٣٩٢، ٣٩٥، ٣٩٧، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٩، ٤٢٠
- مسالك الأفهام: ٣٥، ٤٤، ٤٦، ٤٧، ٨٤، ٢٧٣
- مستند الشيعة: ٢٥٦، ٣٩٦
- المستوعب لتاريخ الخلاف العالي ومناهجه عند المالكية: ١٥
- مصباح الفقيه: ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٥٠، ٥١، ٥٤، ٥٥، ٦٤، ٧٤، ٩٦، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٢٤، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٣٠، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٦، ١٥٠، ١٧٨
- معارج الآمال: ٩
- المعتبر: ٨، ٢٥٢، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤٢٠
- مفتاح الكرامة: ٣٦٥
- المقدمات والممهدات: ٧٩
- المنتخب: ٦١
- منتهى الطلب: ٢٥٢
- منهج الطالب في المقارنة بين المذاهب: ٨هـ.
- منهج الطالبين: ٨، ٣١، ٣٢، ٣٤، ٣٥، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤٣، ٤٤، ٤٦، ٤٧، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٩، ٧٣، ٧٥، ٨٢، ٨٤، ٨٧، ٩٠، ٩٣، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٦، ١٢٨، ١٣٠، ١٣١، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٤٠، ١٤١، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٩، ١٥٠، ١٥٢، ١٥٥، ١٥٦، ١٦١، ١٧٨، ١٨١،

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الإفتاء

١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٩،
١٩٠، ١٩١، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٧،
٢٠٧، ٢٠٨، ٢١١، ٢١٤، ٢١٥،
٢١٧، ٢١٨، ٢٢٠، ٢٢٢، ٢٢٣،
٢٢٤، ٢٢٧، ٢٥٠، ٢٢٨، ٢٢٩،
٢٣١، ٢٥٠، ٢٥٢، ٢٥٦، ٢٥٩،
٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٥، ٢٦٧، ٢٦٨،
٢٧٠، ٢٧٢، ٢٧٨، ٢٨٠، ٢٨١،
٢٨٢، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧،
٢٨٩، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨،
٣٠٠، ٣٠٢، ٣٠٤، ٣٠٧، ٣٠٨،
٣١٠، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٧،
٣٢١، ٣٢٣، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٩،
٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٥، ٣٣٧، ٣٣٨،
٣٣٩، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٦، ٣٤٩،
٣٥٠، ٣٥٢، ٣٥٦، ٣٥٨، ٣٥٩،
٣٦٠، ٣٦٢، ٣٦٧، ٣٦٩، ٣٧١،
٣٧٣، ٣٧٥، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٣،
٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠،
٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٥، ٣٩٧،
٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠١، ٤٠٤، ٤٠٨،
٤٠٩، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦،
٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١

- المنهج العقلي عند ابن رشد في آرائه الفقهية: ١٨
- مهـذب الأحـكام: ٦٧، ٨٤، ١٥٢، ١٥٧، ١٨٩، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٦، ٣١٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٨، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٢، ٣٧٥، ٣٨٢، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٨، ٤١٣، ٤١٤، ٤٢١
- المؤتلـف مـن المختلف بيـن أئمة السلف: ٨
- الموطـأ: ١٥، ٣٩، ٧٧، ٩٤، ١٤٠، ١٩٤، ٢٧٣، ٣١٧، ٣٤٥، ٣٩٨

ن

- نهاية الوصول إلى علم الأصول: ١٥١

هـ

- الهداية في تخريج أحاديث البداية: ١٨

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الإفتاء

خامسًا: فهرس المذاهب والفرق

أ

- الإباضيـــة: ٧، ٨، ١٠، ١٩، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٣، ٤٤، ٤٦، ٤٧، ٥٠، ٥٢، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٩، ٧٣، ٧٥، ٨٢، ٨٤، ٨٧، ٩٠، ٩٣، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٦، ١٢٨، ١٣٠، ١٣١، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٤٠، ١٤١، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٩، ١٥٠، ١٥٢، ١٥٥، ١٥٦، ١٦١، ١٧٨، ١٨١، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٧، ٢٠٧، ٢١٠، ٢١١، ٢١٤، ٢١٥، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٥، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٧٠، ٢٧٢، ٢٧٥، ٢٧٨، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٩، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٣٠٠، ٣٠٢، ٣٠٤، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣١٠، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٧، ٣٢١، ٣٢٣، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٩، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٥، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٦، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥٢، ٣٥٦، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٤، ٣٦٧، ٣٦٩، ٣٧١، ٣٧٣، ٣٧٥، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٣، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٥، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠١، ٤٠٤، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٨
- الإماميـــة: ٨، ٩، ١٨، ٣١، ٣٢، ٣٤، ٣٥، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٧٠، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٨، ٩٣، ٩٥، ٩٦، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٢٤، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣،

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الإفتاء

١٤٤، ١٤٦، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٥،
١٥٧، ١٧٨، ١٨١، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٧،
١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤،
١٩٥، ١٩٦، ٢٠٨، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢،
٢١٤، ٢١٥، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢١،
٢٢٢، ٢٢٤، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠،
٢٣٢، ٢٥٠، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٦، ٢٥٨،
٢٥٩، ٢٦١، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٧٢،
٢٧٣، ٢٧٨، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣،
٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩،
٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥،
٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١،
٣٠٢، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣١٠،
٣١٣، ٣١٤، ٣١٧، ٣١٨، ٣٢١، ٣٢٢،
٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٨، ٣٣٠،
٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٨،
٣٣٩، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٤، ٣٤٦، ٣٤٨،
٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٥،
٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١،
٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٨، ٣٦٩،
٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٨،
٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٦،
٣٨٧، ٣٨٩، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٥،
٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠١، ٤٠٢،
٤٠٤، ٤٠٨، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦،
٤١٨، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢

- أهل الحجاز: انظر: الحجازيون
- أهل الحديث: ٧٧، ٨٣، ٩٢، ٩٥، ١٣٤، ١٥٥، ١٥٧، ١٨٧، ٣١٥، ٣٢٤، ٣٣٠، ٣٣٩
- أهل السُّنَّة: ٤١٨
- أهل العراق: انظر: العراقيون
- أهل العلم: ٢٨٣
- أهل الكلام الفقهي: ٢٣٣
- أهل الكوفة: انظر: الكوفيون
- أهل النقل: ٥٥

ب

- البصريون: ٢٧٩
- البغداديون: ١٣٨

ح

- الحجازيون: ٩٢، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨٣
- الحنابلة (أصحاب أحمد/ مذهب أحمد): ٩، ٣٥، ٨٠، ٩٣، ١٣٥، ١٤٣، ٢٥٢، ٢٨٤، ٣٤٩، ٣٨٣، ٣٩٩
- الحنفية (أصحاب أبي حنيفة/ مذهب أبي حنيفة): ٩، ٣٠، ٤٨، ٥٤، ٥٨، ٧٣، ٨٠، ٨٢، ٨٥، ٨٨، ٩١، ٩٣، ٩٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٣، ١٤٢، ١٤٣، ١٥٠، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٦، ١٥٨، ١٩٦، ٢١٥، ٢١٨، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٦، ٢٢٩، ٢٥٠، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٦٥، ٢٧٢، ٢٧٥، ٢٨٤، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٧، ٣١٣،

٣١٤، ٣١٨، ٣٢٦، ٣٣٣، ٣٤٩، ٣٥٤، ٣٥٧، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٧، ٣٨٣، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٥، ٣٩٧، ٣٩٩، ٤٠٢، ٤٠٨، ٤١٠، ٤١٩

خ

- الخوارج: ١٤٩

ش

- الشافعية (أصحاب الشافعي/ مذهب الشافعي): ٩، ١٠، ٣٥، ٣٦، ٥٤، ٦٩، ٧٣، ٧٥، ٨٠، ٨٥، ٨٧، ٩١، ٩٣، ١٢٤، ١٣٠، ١٣٤، ١٣٥، ١٤٠، ١٤٣، ١٥٠، ١٥٦، ١٥٨، ١٨٤، ١٨٥، ١٩٠، ٢١١، ٢١٥، ٢١٧، ٢١٨، ٢٢٦، ٢٥٠، ٢٥٩، ٢٦٥، ٢٦٧، ٢٧٨، ٢٨٤، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣٢٤، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٥٠، ٣٥٤، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٧، ٣٧١، ٣٨٣، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٩، ٤٠٤، ٤٠٩، ٤١١، ٤١٧، ٤٢٢
- الشيعة: ٧

ع

- العراقيون: ٢٦٥، ٣٢٩، ٣٥١
- علماء الأمصار: ٨٤

ف

- الفقه السني: ٩
- الفقهاء الإسلاميين (الأسلاميون): ٢١
- فقهاء الأمصار: ١٢، ١٣ ٥٧، ٨٣، ٨٨، ٩٥، ١٤٠، ١٤٠، ١٥٦، ١٦١، ١٨٧، ٢٦٧، ٢٨٤، ٢٨٨، ٣٢١، ٣٤١، ٣٦٠، ٣٦٥، ٣٧٩، ٣٨٣، ٣٩٩
- فقهاء البصرة: ٣١٨
- فقهاء الشام: ٤٠٩
- فقهاء خراسان: ١٦

ك

- الكوفيون: ٤٤، ٥٣، ٩٢، ٩٤، ٢١٣، ٢٦٥، ٢٧٦، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٣، ٣١٦، ٣٢٤، ٣٣٠، ٣٤٧، ٣٥٥، ٣٥٧، ٣٩٥، ٤٠٢، ٤١٧

ظ

- الظاهرية (أهل الظاهر/ أصحاب داود): ٢١، ٢٤، ٣٦، ٣٨، ٤١، ٥٦، ٥٨، ٦٦، ٦٨، ٧٤، ٨١، ٩٣، ٩٨، ٩٩، ١٢٦، ١٣٠، ١٣٣، ١٣٥، ١٤٥، ١٥٠، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٩٢، ٢٢٥، ٢٣٠، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٥٣، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٤، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٨١، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٩٨، ٣٢٥، ٣٣٠، ٣٤٣، ٣٤٤،

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الإفتاء

٣٤٥، ٣٤٨، ٣٥١، ٣٦٤، ٣٦٥،
٣٧٥، ٣٧٩، ٣٨٩، ٣٩٦، ٣٩٩،
٤٠٥

م

- المالكيــة (أصحــاب مالك/ مذهب مالــك): ٩، ١١، ١٢، ١٥، ١٧ ٣٥، ٣٦، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٣، ٤٧، ٤٨، ٥٢، ٥٤، ٥٧، ٥٩، ٦٢، ٦٣، ٧٣، ٨٠، ٨٥، ٨٦، ٩١، ٩٣، ٩٤، ١٢٤، ١٢٧، ١٣٠، ١٣٣، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٨، ١٤٠، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٥، ١٤٦، ١٥٠، ١٥٣، ١٥٦، ١٥٨، ١٨٤، ١٨٥، ١٩١، ١٩٢، ١٩٦، ١٩٧، ٢٠٨، ٢١١، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣١، ٢٣٣، ٢٥٠، ٢٥٩، ٢٦٣، ٢٦٧، ٢٧٢، ٢٧٦، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨١، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٥، ٣٠٤، ٣٠٦، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٨، ٣٤٢، ٣٤٦، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٧١، ٣٧٨، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٣، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٩، ٤١١، ٤١٤، ٤١٧، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢٢
- المتكلمون: ٤٠٧
- المدنيــون: ٢٧٩، ٣٥٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٧، ٤١٢
- المذاهب الإسلامية: ٩
- المذاهب الفقهية السنية: ٧، ١٨
- مذهب ابن القاسم: ٧٥، ٧٦
- مذهب ابن عباس: ٥٧
- مذهب ابن نافع: ٥٧
- مذهب أبي ثور: ٣٥
- مذهب أبي هريرة: ٧٩
- مذهب أبي يوسف: ٣١٣
- المذهب الأشعري: ١٢
- مذهب الثوري: ٣٥
- مذهب أهل المدينة: ٢٧٨
- مذهب داود: ٣٥
- المصريون: ٣٥٣
- المكيون: ٢٧٩

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الإفتاء

سادسًا: فهرس المسائل الإباضية

	المسألة	الصفحة
١:	معنى الطهارات الثلاث	٣١
٢:	دليل وجوب الوضوء	٣١
٣:	وجوب الوضوء	٣٢
٤:	شروط وجوب الطهارة	٣٣
٥:	وجوب الطهارة في العبادات	٣٣
٦:	أعمال الوضوء	٣٤
٧:	النية في العبادات	٣٤
٨:	غسل اليدين	٣٥
٩:	المضمضة والاستنشاق	٣٨
١٠:	غسل الوجه من أركان الوضوء	٣٩
١١:	غسل اللحية	٣٩
١٢:	تخليل اللحية	٤٠
١٣:	وجوب غسل اليدين والذراعين	٤١
١٤:	مسح الرأس	٤٣
١٥:	حد مسح الرأس	٤٣
١٦:	طهارة الأعضاء المغسولة في الوضوء مرة واحدة	٤٤
١٧:	تكرار مسح الرأس	٤٥

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الإفتاء

	المسألة	الصفحة
١٨:	مسح مقدم الرأس	٤٦
١٩:	المسح على العمامة	٤٦
٢٠:	مسح الأذنين	٤٧
٢١:	غسل الرجلين	٤٩
٢٢:	ترتيب أفعال الوضوء	٥٢
٢٣:	الموالاة في الوضوء	٥٤
٢٤:	التسمية من فروض الوضوء	٥٥
٢٥:	مسح الخفين	٥٦
٢٦:	توقيت لابس الخفين	٦٠
٢٧:	شرط المسح على الخفين	٦١
٢٨:	نواقض المسح على الخفين	٦٣
٢٩:	الماء المطلق	٦٤
٣٠:	دلالة مطهرية الماء	٦٥
٣١:	تغير الماء المطلق	٦٦
٣٢:	الماء إذا خالطته نجاسة	٦٩
٣٣:	الماء المضاف	٧٢
٣٤:	الماء المستعمل	٧٣
٣٥:	الأسآر	٧٥
٣٦:	سؤر الطاهر طاهره	٨٠
٣٧:	سؤر الجنب والحائض	٨٢
٣٨:	نواقض الوضوء	٨٤
٣٩:	الوضوء لا ينتقض بدم غير مسفوح	٨٤
٤٠:	حكم النوب الغالب	٨٧
٤١:	حكم لمس النساء	٩٠

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الإفتاء

	المسألة	الصفحة
٤٢:	حكم لمس الفرج	٩٣
٤٣:	ما مسته النار	٩٥
٤٤:	حكم الضحك في الصلاة	٩٥
٤٥:	لمس الميت	٩٦
٤٦:	الأفعال التي تشترط الطهارة	٩٧
٤٧:	النوم على جنب	٩٩
٤٨:	مشروعية الغسل	١٢٣
٤٩:	كيفية الغسل	١٢٤
٥٠:	النية من واجبات الغسل	١٢٦
٥١:	المضمضة والاستنشاق في الغسل	١٢٦
٥٢:	الترتيب في الغسل	١٢٨
٥٣:	وجوب الطهارة من الوطء	١٣٠
٥٤:	خروج المنيّ موجب للغسل	١٣١
٥٥:	الجنب ودخول المسجد	١٣٣
٥٦:	مس الجنب للمصحف	١٣٤
٥٧:	قراءة القرآن للجنب	١٣٥
٥٨:	أحكام الدماء الخارجة من الرحم	١٣٦
٥٩:	الدماء الثلاثة	١٣٦
٦٠:	مسائل الدماء تدور على خمسة	١٣٧
٦١:	أكثر أيام الحيض وأقله	١٣٧
٦٢:	أقل الطهر وأكثره	١٤٠
٦٣:	أقل النفاس	١٤١
٦٤:	الحامل تحيض	١٤٣
٦٥:	الصفرة أيام الحيض	١٤٤

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الإفتاء

	المسألة	الصفحة
٦٦:	علامات الطهر	١٤٥
٦٧:	معنى الاستحاضة	١٤٦
٦٨:	أحكام الحيض	١٤٩
٦٩:	أحكام المستحاضة	١٤٩
٧٠:	مباشرة الحائض	١٥٠
٧١:	وطء الحاض	١٥٢
٧٢:	كفارة وطء الحائض	١٥٥
٧٣:	طهر المستحاضة	١٥٦
٧٤:	وطء المستحاضة	١٦١
٧٥:	بدلية التيمم للغسل والوضوء	١٧٨
٧٦:	من يجوز له التيمم	١٨١
٧٧:	شروط التيمم	١٨٣
٧٨:	طلب الماء ثم التيمم	١٨٤
٧٩:	وقت التيمم	١٨٥
٨٠:	كيفية التيمم	١٨٦
٨١:	عدد ضربات التيمم	١٨٩
٨٢:	شرط علوق التراب في التيمم	١٩٠
٨٣:	ما يجب به التيمم	١٩١
٨٤:	نواقض التيمم	١٩٣
٨٥:	جواز الجمع بين أكثر من صلاة بتيمم واحد	١٩٤
٨٦:	ما يستباح للمتيمم	١٩٧
٨٧:	الطهارة من النجس	٢٠٧
٨٨:	أنواع النجاسات	٢١٠
٨٩:	عدم نجاسة ميتة ما لا نفس له	٢١١

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الإفتاء

	المسألة	الصفحة
٩٠:	أجزاء الميتة ميتة	٢١٤
٩١:	جلود الميتة	٢١٥
٩٢:	نجاسة دم الحيوان	٢١٧
٩٣:	دم السمك	٢١٧
٩٤:	نجاسة البول	٢١٨
٩٥:	حكم بول الحيوان وغائطه	٢١٨
٩٦:	وجوب إزالة النجاسات	٢٢٠
٩٧:	نجاسة مني الإنسان	٢٢٢
٩٨:	المحال التي يجب إزالة النجاسة عنها	٢٢٣
٩٩:	نجاسة الودي والمذي	٢٢٣
١٠٠:	الطهارة من البول بالماء	٢٢٤
١٠١:	أنواع الإزالة	٢٢٧
١٠٢:	الغسل والنضح	٢٢٨
١٠٣:	العدد في الاستجمار	٢٢٩
١٠٤:	آداب الاستنجاء	٢٣١
١٠٥:	وجوب الصلاة	٢٤٩
١٠٦:	أدلة مشروعية الصلاة	٢٥٠
١٠٧:	تعداد الفرائض	٢٥٠
١٠٨:	شرط وجوب الصلاة	٢٥٢
١٠٩:	حكم تارك الصلاة عمدًا	٢٥٢
١١٠:	وقت صلاة الظهر	٢٥٦
١١١:	وقت صلاة العصر	٢٥٩
١١٢:	وقت صلاة المغرب	٢٦١
١١٣:	وقت صلاة العشاء	٢٦٢

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الإفتاء

	المسألة	الصفحة
١١٤:	وقت صلاة الصبح	٢٦٥
١١٥:	أوقات الضرورة للصلاة	٢٦٧
١١٦:	الجمع في الصلاة بين الظهر والعصر، والمغرب والعشاء	٢٦٧
١١٧:	أوقات الجمع في الصلاة	٢٦٨
١١٨:	أعذار الصلاة وضروراتها	٢٧٠
١١٩:	الأوقات المنهى عنها في الصلاة	٢٧٢
١٢٠:	استثناءات الأوقات المنهى عنها	٢٧٥
١٢١:	صفة الأذان	٢٧٨
١٢٢:	التثويب في الأذان	٢٨٠
١٢٣:	استحباب الأذان لكل صلاة	٢٨١
١٢٤:	وقت الأذان	٢٨٢
١٢٥:	شروط المؤذن	٢٨٤
١٢٦:	حكم الأجرة على الأذان	٢٨٥
١٢٧:	ما يقوله المستمع للأذان	٢٨٦
١٢٨:	حكم الإقامة	٢٨٧
١٢٩:	القبلة شرط لصحة الصلاة	٢٨٩
١٣٠:	وجوب ستر العورة	٢٩٥
١٣١:	حد عورة الرجل	٢٩٦
١٣٢:	حد عورة المرأة	٢٩٧
١٣٣:	ما يجب ستره في الصلاة	٢٩٨
١٣٤:	شرطية الطهارة للبدن والثوب والمكان في الصلاة	٣٠٠
١٣٥:	مكان المصلّي	٣٠٢
١٣٦:	التروك المشتركة في الصلاة	٣٠٤
١٣٧:	النية في الصلاة	٣٠٧

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الإفتاء

	المسألة	الصفحة
١٣٨:	أركان النية في الصلاة	٣٠٩
١٣٩:	وجوب تكبيرة الإحرام	٣١٠
١٤٠:	التوجيه في التكبير	٣١٢
١٤١:	استحباب التوجيه في الصلاة	٣١٣
١٤٢:	افتتاح الصلاة بالقراءة	٣١٤
١٤٣:	وجوب القراءة في الصلاة	٣١٧
١٤٤:	منع قراءة القرآن في الركوع والسجود	٣٢١
١٤٥:	وجوب التشهد	٣٢٣
١٤٦:	التسليم في الصلاة	٣٢٦
١٤٧:	القنوت في الصلاة	٣٢٧
١٤٨:	رفع اليدين في الصلاة	٣٢٩
١٤٩:	الركوع والاعتدال منه	٣٣٢
١٥٠:	صفة الجلوس في الصلاة	٣٣٣
١٥١:	مقدار الجلوس في التشهد	٣٣٥
١٥٢:	صفة اليدين في الصلاة	٣٣٧
١٥٣:	صفة القيام من السجود	٣٣٨
١٥٤:	صفة السجود على المساجد السبعة	٣٣٩
١٥٥:	كراهية الإقعاء في الصلاة	٣٤٢
١٥٦:	حكم صلاة الجماعة	٣٤٣
١٥٧:	إعادة الصلاة جماعة	٣٤٦
١٥٨:	أحكام إمام الجماعة	٣٤٩
١٥٩:	حكم إمامة الصبي	٣٥٠
١٦٠:	حكم إمامة الفاسق	٣٥٠
١٦١:	حكم إمامة المرأة	٣٥٢

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الإقعاء

	المسألة	الصفحة
١٦٢:	الأحكام الخاصة بإمام الجماعة	٣٥٦
١٦٣:	فضل الصلاة في الصف الأول	٣٥٨
١٦٤:	استحباب المسارعة إلى الجماعة	٣٥٩
١٦٥:	وقت القيام للصلاة جماعة	٣٦٠
١٦٦:	الداخل وراء الإمام إذا خاف فوات الركعة	٣٦١
١٦٧:	ما يجب أن يتبع المأموم إمامه	٣٦٢
١٦٨:	صلاة القائم خلف القاعد	٣٦٤
١٦٩:	صفة اتباع إمام الجماعة	٣٦٧
١٧٠:	ما يتحمل إمام الجماعة عن المأمومين	٣٦٩
١٧١:	حكم ما يحدثه الإمام في الصلاة	٣٧١
١٧٢:	وجوب الجمعة	٣٧٣
١٧٣:	وجوب الجمعة مع حضور الإمام	٣٧٥
١٧٤:	أركان صلاة الجمعة	٣٨٠
١٧٥:	اشتراط الخطبتين في الجمعة	٣٨١
١٧٦:	وجوب الإصغاء والإنصات للخطبة في الجمعة	٣٨٣
١٧٧:	فيمن يدخل المسجد والجمعة قائمة	٣٨٦
١٧٨:	سُنَّة القراءة في الجمعة	٣٨٧
١٧٩:	استحباب غسل الجمعة	٣٨٨
١٨٠:	ممَّن تسقط عنه الجمعة	٣٨٩
١٨١:	آداب يوم الجمعة	٣٩٠
١٨٢:	حرمة البيع في أثناء الجمعة	٣٩١
١٨٣:	صلاة المسافر	٣٩٢
١٨٤:	القصر في صلاة السفر	٣٩٣
١٨٥:	مسافة التقصير في الصلاة	٣٩٥

	المسألة	الصفحة
١٨٦:	قصر الصلاة للمسافر مطلقًا	٣٩٧
١٨٧:	الموضع الذي يبدأ فيه المسافر بقصر الصلاة	٣٩٨
١٨٨:	صفة السفر السائغ للتقصير	٣٩٩
١٨٩:	حكم الجمع بين صلاتين	٤٠١
١٩٠:	صورة الجمع بين صلاتين	٤٠٤
١٩١:	الأسباب المبيحة للجمع	٤٠٤
١٩٢:	صلاة الخوف	٤٠٨
١٩٣:	صفة صلاة الخوف	٤٠٩
١٩٤:	صلاة المريض	٤١٣
١٩٥:	صفة صلاة المريض	٤١٤
١٩٦:	إعادة الصلاة	٤١٥
١٩٧:	وجوب الاستقبال في الصلاة	٤١٦
١٩٨:	الحدث يبطل الصلاة	٤١٦
١٩٩:	الرعاف لا يقطع الصلاة	٤١٧
٢٠٠:	السترة للمصلي واجبة	٤١٨
٢٠١:	حكم النفخ في الصلاة	٤١٩
٢٠٢:	حكم الضحك في الصلاة	٤٢٠
٢٠٣:	حكم صلاة الحاقن	٤٢٠
٢٠٤:	حكم رد السلام أثناء الصلاة	٤٢١

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الإفتاء

سابعًا: فهرس متن بداية المجتهد

الموضوع	الصفحة
تصدير: معالي الوزير عبدالله بن محمد السالمي	٥
مقدمة: د. محمد كمال الدين إمام	٧
خطبة الكتاب	٢١
▪ الهوامش	٢٧
كتاب الطهارة	٢٩
كتاب الطهارة من الحدث	٣١
كتاب الوضوء	٣١
▪ الباب الأول	٣٢
▪ الباب الثاني	٣٤
▪ الباب الثالث في المياه	٦٤
▪ الباب الرابع في نواقض الوضوء	٨٤
▪ الباب الخامس الأفعال التي تشترط هذه الطهارة في فعلها	٩٧
▪ الهوامش	١٠٢
كتاب الغسل	١٢٣
▪ الباب الأول في معرفة العمل في هذه الطهارة	١٢٣

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الإفتاء

- الباب الثاني في معرفة نواقض هذه الطهارة ١٢٩
- الباب الثالث في أحكام هذين الحديثين، أعني الجنابة والحيض ١٣٣
- أحكام الدماء الخارجة من الرحم ١٣٦
- الباب الأول ١٣٦
- الباب الثاني ١٣٧
- الباب الثالث وهو معرفة أحكام الحيض والاستحاضة ١٤٩
- الهوامش ١٦٢

كتاب التيمم ١٧٨

- الباب الأول في معرفة الطهارة التي هذه الطهارة بدل منها ١٧٨
- الباب الثاني في معرفة من تجوز له الطهارة ١٨١
- الباب الثالث في معرفة شروط جواز هذه الطهارة ١٨٣
- الباب الرابع في صفة هذه الطهارة ١٨٦
- الباب الخامس في ما تصنع به هذه الطهارة ١٩١
- الباب السادس في نواقض هذه الطهارة ١٩٣
- الباب السابع في الأشياء التي هذه الطهارة شرط في صحتها أو في استباحتها ١٩٧
- الهوامش ١٩٨

كتاب الطهارة من النجس ٢٠٧

- الباب الأول في معرفة حكم هذه الطهارة ٢٠٧
- الباب الثاني في معرفة أنواع النجاسات ٢١٠
- الباب الثالث في معرفة المحال التي يجب إزالتها عنها ٢٢٣
- الباب الرابع في الشيء الذي تُزال به ٢٢٤

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الإفتاء

- الباب الخامس في صفة إزالتها ٢٢٧
- الباب السادس في آداب الاستنجاء ٢٣١
- الهوامش ٢٣٥

كتاب الصلاة ٢٤٧

- الجملة الأولى في معرفة الوجوب وما يتعلّق به ٢٤٩
- الجملة الثانية في الشروط ٢٥٥
- الباب الأول في معرفة الأوقات ٢٥٥
- الفصل الأول في معرفة الأوقات المأمور بها ٢٥٥
- القسم الأول من الفصل الأول من الباب الأول من الجملة الثانية ٢٥٥
- القسم الثاني من الفصل الأول من الباب الأول ٢٦٧
- الفصل الثاني من الباب الأول في الأوقات المنهى عن الصلاة فيها . ٢٧٢
- الباب الثاني في معرفة الأذان والإقامة ٢٧٧
- الفصل الأول ٢٧٨
- القسم الأول من الفصل الأول من الباب الثاني في صفة الأذان ٢٧٨
- القسم الثاني من الفصل الأول من الباب الثاني في حكم الأذان ٢٨١
- القسم الثالث من الفصل الأول في وقته ٢٨٢
- القسم الرابع من الفصل الأول في الشروط ٢٨٤
- القسم الخامس ٢٨٦
- الفصل الثاني من الباب الثاني من الجملة الثانية في الإقامة ٢٨٧
- الباب الثالث من الجملة الثانية في القبلة ٢٨٩
- الباب الرابع من الجملة الثانية في لباس المصلّي ٢٩٥
- الفصل الأول ٢٩٥
- الفصل الثاني من الباب الرابع فيما يجزئ في اللباس في الصلاة ٢٩٨

- الباب الخامس ٣٠٠
- الباب السادس ٣٠٢
- الباب السابع في معرفة التروك التي هي شروط في صحة الصلاة ٣٠٤
- الباب الثامن في معرفة النيّة وكيفية اشتراطها في الصلاة ٣٠٧
- الجملة الثالثة من كتاب الصلاة وهي معرفة ما تشتمل عليه من الأقوال والأفعال، وهي الأركان ٣٠٩
- الباب الأول في صلاة المنفرد الحاضر الآمن الصحيح ٣١٠
- الفصل الأول في أقوال الصلاة ٣١٠
- الفصل الثاني في الأفعال التي هي أركان ٣٢٩
- الباب الثاني من الجملة الثالثة ٣٤٣
- الفصل الأول في معرفة حكم صلاة الجماعة ٣٤٣
- الفصل الثاني في معرفة شروط الإمامة، ومن أولى بالتقديم،وأحكام الإمام الخاصة به ٣٤٩
- الفصل الثالث في مقام المأموم من الإمام، والأحكام الخاصة بالمأمومين ٣٥٦
- الفصل الرابع في معرفة ما يجب على المأموم أن يتبع فيه الإمام ٣٦٢
- الفصل الخامس في صفة الاتّباع ٣٦٧
- الفصل السادس في ما حمله الإمام عن المأمومين ٣٦٩
- الفصل السابع في الأشياء التي إذا فسدت لها صلاة الإمام يتعدى الفساد إلى المأمومين ٣٧١
- الباب الثالث من الجملة الثالثة ٣٧٣
- الفصل الأول في وجوب الجمعة، ومن تجب عليه ٣٧٣
- الفصل الثاني في شروط الجمعة ٣٧٥
- الفصل الثالث في الأركان ٣٨٠

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الإفتاء

- الفصل الرابع في أحكام الجمعة ٣٨٨
- الباب الرابع في صلاة السفر ٣٩٢
- الفصل الأول في القصر ٣٩٢
- الفصل الثاني في الجمع ٤٠١
- الباب الخامس من الجملة الثالثة وهو القول في صلاة الخوف ٤٠٨
- الباب السادس من الجملة الثالثة في صلاة المريض ٤١٣
- الجملة الرابعة ٤١٥
- الباب الأول في الإعادة ٤١٥
- الهوامش ٤٢٣

الفهارس التفصيلية ٥١٥

- **أولًا: فهرس الآيات القرآنية** ٥١٧
- **ثانيًا: فهرس الأحاديث النبوية** ٥٢٢
- **ثالثًا: فهرس الأعلام** ٥٢٧
- **رابعًا: فهرس الكتب** ٥٣٧
- **خامسًا: فهرس المذاهب والفرق** ٥٤٢
- **سادسًا: فهرس المسائل الإباضية** ٥٤٦
- **سابعًا: فهرس متن بداية المجتهد** ٥٥٥

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الإفتاء

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الإفتاء